



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أم البواقي
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

أطروحة

مقدمة لنيل شهادة

دكتوراه علوم

الشعبة : علوم التسيير

التخصص : إدارة مالية

من طرف :

لرقم ريم

عنوان الأطروحة:

دور الرقابة على المخاطر البنكية في تحقيق استقرار الأسواق المالية دراسة مقارنة

أطروحة مناقشة بتاريخ 09 أفريل 2025 أمام لجنة المناقشة المشكلة من :

الرقم	اللقب والإسم	الرتبة	مؤسسة الانتماء	الصفة
01	عياش زبير	أستاذ	جامعة أم البواقي	رئيسا
02	بوراس أحمد	أستاذ	جامعة قسنطينة 1	مشرفا
03	بوسمينة أمال	أستاذ	جامعة أم البواقي	ممتحنا
04	رجم خالد	أستاذ	جامعة سطيف 1	ممتحنا
05	بوطلاعة محمد	أستاذ محاضر- أ	المركز الجامعي ميله	ممتحنا
06	مزيان سعدية	أستاذ محاضر- أ	جامعة أم البواقي	ممتحنا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ﴾ [البقرة: 186]

الإهداء

إلى من كلله الله تعالى بالهيبة والوقار ... رمز الصمود والاعتزاز والإصرار
إلى من علمني العطاء بدون انتظار...أحمل اسمه بكل افتخار ... والدي الحبيب
إلى ملاكي في الحياة ... إلى معنى الحب والحنان... بسمه الحياة وسر الوجود
التي كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي ... والدتي الحبيبة
إلى عزوتي وسندي ... الشموع المتقدة التي تنير حياتي
إخوتي: عادل ، سفيان ، أمال و آية .
إلى رفيق الدرب ... الزوج والسند ... عبد النور
إلى فلذات كبدي ... شموع الأمل وقناديل المستقبل
حبيباتي... أمانى و جوري

أهديكم عملي هذا... عرفاناً ، تقديرًا ومحبة

ريم

شكر وتقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات
الحمد لله حبًّا، والحمد لله شكرًا، والحمد لله دائماً وأبداً
على ما أنعم ويسر علينا بفضل رحمته ونور هدايته
لتبصر طريق الهدى والعلم والإيمان

يدفعني واجب الاحترام والتقدير إلى تقديم جزيل الشكر والامتنان العميق لأستاذي الفاضل
الأستاذ الدكتور أحمد بوراس ، لقبوله الاشراف على الأطروحة، والذي كان عوناً لي
في هذا المشوار المتميز، ولم يبخل عليّ في تقديم صالح التوجيهات والإرشادات
وعلى ما قدمه من ملاحظات بناءة.

كما أوجه خالص عبارات الشكر والتقدير والامتنان للأستاذ الدكتور زبير عياش
على الدعم الكبير والحث على الاستمرار، والذي كان خير ناصح وخير مرشد .

ويطيب لي أن أتقدم بشكر خاص وتقدير كبير للأساتذة الأفاضل
أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم إجازة ومناقشة الأطروحة
وعلى ما أبدوه من ملاحظات علمية قيّمة
أسهمت بلا شك في إثرائها.

ولا يفوتني أن أقدم شكري وتقديري إلى أساتذة قسم علوم التسيير بجامعة قسنطينة 2
وأساتذة كلية الاقتصاد بجامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي، التي احتضنت هذا العمل.

كما أود أن أعرب عن جزيل شكري وامتناني إلى كل من قدم يد العون
في سبيل إنجاز هذا البحث منذ إرساء لبنته الأولى إلى غاية إتمامه.

فجزاهم الله عني خير الجزاء

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على آليات وممارسات الرقابة على مخاطر العمليات البنكية ودورها في إرساء استقرار النظام المالي والحد من تقلبات الأسواق المالية، بالتركيز على دراسة المخاطر واستراتيجيات الرقابة عليها من قبل البنك المركزي الأوروبي وفق آلية الرقابة الموحدة (SSM)، من خلال الأساليب الاحترازية الجزئية والكلية استجابةً للأزمات المالية (2007-2010)، ومدى انعكاسها على سلامة واستقرار الأسواق المالية الأوروبية، وهذا بمقارنة نتائجها قبل وبعد تطبيق آلية الرقابة الموحدة. وأفضى تحليل جوانب الدراسة إلى الدور الإيجابي للآليات الرقابية للبنك المركزي الأوروبي في استعادة الثقة للقطاع البنكي في منطقة اليورو وتعزيز مرونته، من حيث كفاية رأس المال، جودة الأصول السيولة والربحية. في حين أظهرت نتائج برنامج عملية المراجعة والتقييم الرقابي (SREP) استمرار تركيز مخاطر البنوك في مجال الحوكمة وإدارة المخاطر، مخاطر الائتمان، ومخاطر رأس المال، وهذا في إطار تعزيز البنك المركزي الأوروبي لعملية الرقابة الفعالة والمتسقة، القائمة على المخاطر وكفاية رأس المال. كما توصلت نتائج الدراسة إلى مساهمة آلية الرقابة الموحدة، من خلال تفعيل الرقابة الاحترازية الجزئية والكلية، في تعزيز سلامة واستقرار الأسواق المالية، وبدرجات متفاوتة عبر مختلف مؤشرات الضغوط النظامية في منطقة اليورو، أين حققت كل من سوق النقد وسوق الصرف استقراراً أكبر وتأثيراً إيجابياً لمعدل انخفاض الضغوط النظامية مقارنة مع الأسواق المالية الأخرى. مع بقاء سوق الوساطة المالية الأقل استقراراً من حيث ارتفاع مستوى تعرضها للمخاطر والضغوط النظامية، كما هو الحال بالنسبة لسوق الأسهم، فضلاً عن استمرار ارتفاع تأثير الضغوط والمخاطر النظامية على سوق السندات بعد تطبيق آلية الرقابة الموحدة، بتسجيلها لأدنى معدل تغير مقارنة مع بقية الأسواق المالية.

الكلمات المفتاحية: رقابة بنكية، أسواق مالية، أزمة مالية، آلية الرقابة الموحدة، بنك مركزي أوروبي منطقة اليورو.

Abstract :

This study aims at identifying the mechanisms and practices of risk supervision in banking operations and their role in establishing financial system stability and reducing financial market fluctuations, by focusing on the study of risks and the strategies for supervising them by the European Central Bank according to the Single Supervisory Mechanism (SSM), through both microprudential and macroprudential approaches in response to the financial crises (2007-2010), and the extent of their impact on the soundness and stability of European financial markets, by comparing the results before and after the implementation of the Single Supervisory Mechanism.

The analysis of the study's aspects revealed the positive role of the European Central Bank's supervisory mechanisms in restoring confidence in the banking sector within the Eurozone and enhancing its resilience in terms of capital adequacy, asset quality, liquidity, and profitability. While the results of the Supervisory Review and Evaluation Process (SREP) program showed a continued concentration of banks' risks in the areas of governance and risk management, credit risk, and capital risk. This is within the framework of the European Central Bank's efforts to strengthen effective and consistent risk-based supervision and capital adequacy.

The study's findings also revealed that the Single Supervisory Mechanism through the activation of both microprudential and macroprudential supervision contributed to strengthening the soundness and stability of financial markets, to varying degrees across different indicators of systemic stress in the Eurozone, with Both the money market and the foreign exchange market achieved greater stability and a positive impact on the reduction of systemic stress compared to other financial markets. the financial intermediation market remained the least stable in terms of its high exposure to risks and systemic stress, as is the case for the stock market, as well as the impact of risks and systemic stress on the bond market continued to rise after the implementation of the Single Supervisory Mechanism, recording the lowest rate of change compared to other financial markets.

Keywords: Banking supervision; financial markets; financial crisis; Single Supervisory Mechanism; European Central Bank; Eurozone.

Résumé :

Cette étude vise à identifier les mécanismes et les pratiques de la supervision des risques bancaires et leur rôle dans l'établissement de la stabilité du système financier et la réduction de la volatilité des marchés financiers, en se concentrant sur l'étude des risques et des stratégies de leurs supervisions par la Banque Centrale Européenne selon le Mécanisme de Surveillance Unique (MSU), à travers des méthodes micro-prudentielle et macro-prudentielle en réponse aux crises financières (2007-2010), et leur impact sur la solidité et la stabilité des marchés financiers européens, en comparant leurs résultats avant et après l'application du Mécanisme de Surveillance Unique .

L'analyse des aspects de l'étude a conduit à conclure que les mécanismes de supervision de la Banque Centrale Européenne jouent un rôle positif dans la restauration de la confiance dans le secteur bancaire de la Zone euro et dans le renforcement de sa résilience, en termes de suffisance des fonds propres, de qualité des actifs, de liquidité et de rentabilité. En revanche, les résultats du programme « Supervisory Review and Evaluation Process (SREP) » ont montré une concentration continue des risques bancaires dans les domaines de la gouvernance et de la gestion des risques, des risques de crédit et des risques de capital, dans le cadre du renforcement par la Banque Centrale Européenne d'un processus de supervision efficace et cohérent, basé sur les risques et la suffisance des fonds propres.

Les résultats de l'étude ont également révélé que le Mécanisme de Surveillance Unique, à travers l'activation de la supervision micro-prudentielle et macro-prudentielle, contribue à renforcer la solidité et la stabilité des marchés financiers, avec des degrés variables selon les différents indicateurs de pressions systémiques dans la Zone euro. Les marchés monétaires et les marchés de change ont enregistré une plus grande stabilité et un impact positif sur la réduction des pressions systémiques par rapport aux autres marchés financiers. En revanche, le marché de l'intermédiation financière reste le moins stable en raison de son niveau élevé d'exposition aux risques et aux pressions systémiques, tout comme le marché boursier. De plus, l'impact des pressions et des risques systémiques sur le marché obligataire a continué d'augmenter après la mise en œuvre du Mécanisme de Surveillance Unique, enregistrant le taux de changement le plus bas par rapport aux autres marchés financiers.

Mots-clés : Supervision bancaire; marchés financiers; crise financière; Mécanisme de Surveillance Unique ; Banque Centrale Européenne ; Zone euro.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الآية القرآنية	
الإهداء	
كلمة شكر وتقدير	
الصفحة	الموضوع
I	ملخص
IIAbstract
IIIRésumé
IVفهرس المحتويات
XIIقائمة الجداول
XVقائمة الأشكال
XVIIIقائمة الملاحق
XXقائمة المختصرات
[أ - م]مقدمة
الفصل الأول: المخاطر البنكية، أساسيات إدارتها واستراتيجيات الحد منها [63-01]	
02تمهيد
03المبحث الأول: ماهية المخاطر البنكية
03المطلب الأول: تعريف المخاطر البنكية
03أولاً- المخاطرة لغةً
03ثانياً- المخاطرة اصطلاحاً
05ثالثاً- المخاطر البنكية
06المطلب الثاني: أسباب المخاطر البنكية ومصادرها
06أولاً- أسباب المخاطر البنكية
07انياً- مصادر الخطر في البنوك
09المطلب الثالث: أنواع المخاطر البنكية
09أولاً- المخاطر النظامية

فهرس المحتويات

10ثانيا: المخاطر غير النظامية.....
11ثالثا: المخاطر المالية.....
15رابعا: المخاطر غير المالية.....
17المبحث الثاني: أساسيات إدارة المخاطر البنكية.....
17المطلب الأول: مفهوم إدارة المخاطر البنكية ومبادئها.....
17أولا: تعريف إدارة المخاطر البنكية.....
19ثانيا: مبادئ إدارة المخاطر البنكية.....
20المطلب الثاني: هيكلية وأساليب إدارة المخاطر البنكية.....
20أولا: هيكلية إدارة المخاطر.....
20ثانيا: أساليب إدارة المخاطر.....
21المطلب الثالث: متطلبات وخطوات إدارة المخاطر البنكية.....
21أولا: المتطلبات الرئيسية في إدارة المخاطر.....
22ثانيا: خطوات إدارة المخاطر.....
27المبحث الثالث: استراتيجيات الحد من المخاطر البنكية.....
27المطلب الأول: استراتيجية الحوكمة البنكية.....
27أولا: تعريف الحوكمة من المنظور البنكي.....
30ثانيا: أهمية حوكمة البنوك.....
32ثالثا: محددات حوكمة البنوك والأطراف الفاعلة فيها.....
35رابعا: آليات حوكمة أعمال البنوك.....
36خامسا: ثقافة المخاطر كأحد محاور حوكمة المخاطر البنكية.....
41المطلب الثاني: استراتيجية الإصلاح البنكي.....
41أولا: مفهوم الإصلاح البنكي.....
42ثانيا: أسباب ودوافع الإصلاح البنكي.....
44ثالثا: المحاور الأساسية للإصلاح البنكي.....
46رابعا: إجراءات الإصلاح البنكي.....
47خامسا: متطلبات نجاح الإصلاح البنكي.....
48المطلب الثالث: استراتيجية التأمين على الودائع.....
48أولا: مفهوم نظام التأمين على الودائع.....
49ثانيا: مبادئ أنظمة التأمين على الودائع.....

فهرس المحتويات

51ثالثا: دور نظام التأمين على الودائع.....
54المطلب الرابع: استراتيجية الرقابة البنكية وتطبيق قواعد الحيطة والحذر الدولية.....
54أولا: الرقابة على أعمال البنوك.....
58ثانيا: قواعد الحيطة والحذر الدولية المنبثقة عن لجنة بازل للرقابة البنكية.....
63خلاصة.....
الفصل الثاني: الاطار العام للرقابة على المخاطر البنكية وتطوراتها [64-143]	
65تمهيد.....
66المبحث الأول: مدخل مفاهيمي للرقابة في النظام البنكي.....
66المطلب الأول: ماهية الرقابة البنكية.....
66أولا- مفهوم الرقابة.....
67ثانيا- مفهوم الرقابة البنكية.....
68ثالثا- أهداف الرقابة البنكية.....
69رابعا: أهمية الرقابة على أعمال البنوك.....
71المطلب الثاني: نظم الرقابة على أعمال البنوك.....
71أولا- نظم الرقابة البنكية الداخلية.....
81ثانيا- نظم الرقابة البنكية الخارجية.....
93المبحث الثاني: الإطار الدولي للرقابة على أعمال البنوك وانعكاساتها على الصناعة البنكية
93المطلب الأول: القضايا الرئيسية في الرقابة البنكية وأسس تفعيلها.....
93أولا- القضايا الرئيسية في الرقابة البنكية.....
95ثانيا- أسس الرقابة البنكية الفعالة.....
96المطلب الثاني: مقررات لجنة بازل للرقابة البنكية.....
96أولا- ماهية لجنة بازل للرقابة البنكية.....
99ثانيا- اتفاقية لجنة بازل الأولى.....
105ثالثا- اتفاقية لجنة بازل الثانية.....
110رابعا- اتفاقية لجنة بازل الثالثة.....
117المبحث الثالث: أسس الرقابة المبنية على المخاطر وأنظمة تقييم المخاطر البنكية.....
117المطلب الأول: مفهوم الرقابة المبنية على المخاطر.....

فهرس المحتويات

117	أولاً- تعريف الرقابة المبنية على المخاطر
121	ثانياً- خصائص الرقابة المبنية على المخاطر.....
123	ثالثاً- مراحل الرقابة المبنية على المخاطر.....
127	المطلب الثاني: أنظمة البنك المركزي لتقييم المخاطر البنكية والرقابة عليها
128	أولاً- أنظمة التصنيف للرقابة البنكية.....
135	ثانياً- أنظمة تحليل النسب المالية والمجموعات المماثلة
136	ثالثاً- أنظمة شاملة لتقييم المخاطر البنكية.....
139	رابعاً- النماذج الاحصائية للتنبؤ كأداة للإنذار المبكر.....
143	خلاصة
الفصل الثالث: الأسواق المالية بين اشكالية عدم الاستقرار ومساعي التنظيم الاحترازي للبنوك	
[219-144]	
145	تمهيد
146	المبحث الأول: مدخل مفاهيمي للأسواق المالية
146	المطلب الأول: مفهوم الأسواق المالية وخصائصها
146	أولاً: التطور التاريخي للأسواق المالية
148	ثانياً: تعريف السوق المالي.....
150	ثالثاً: خصائص الأسواق المالية
150	المطلب الثاني: وظائف الأسواق المالية ومقوماتها
150	أولاً: وظائف الأسواق المالية.....
153	ثانياً: مقومات الأسواق المالية.....
154	المطلب الثالث: تنظيم الأسواق المالية وأقسامها
154	أولاً: السوق النقدي وسوق رأس المال.....
157	ثانياً: السوق الأولية والسوق الثانوية
158	ثالثاً: السوق النظامية وغير النظامية.....
160	رابعاً: السوق الحالية والسوق المستقبلية.....
161	خامساً: السوق المحلية والسوق الدولية.....
161	سادساً: السوق الخاصة بالديون والسوق الخاصة بحقوق الملكية.....
162	المبحث الثاني: استقرار الأسواق المالية، مؤشراتنا وعلاقتها بالأزمات المالية

فهرس المحتويات

162	المطلب الأول: مقاربات مفاهيمية لاستقرار الأسواق المالية.....
162	أولاً: مفهوم الاستقرار المالي وفقاً للأدبيات الاقتصادية
169	ثانياً: مصادر ومظاهر عدم الاستقرار المالي.....
171	ثالثاً: إطار الحفاظ على الاستقرار المالي.....
175	المطلب الثاني: مؤشرات الأسواق المالية وتقلباتها
175	أولاً: مفهوم مؤشرات الأسواق المالية.....
178	ثانياً: أنواع مؤشرات الأسواق المالية.....
180	ثالثاً: تقلبات مؤشرات الأسواق المالية
181	المطلب الثالث: الأزمات المالية وعلاقتها بعدم استقرار الأسواق المالية
181	أولاً: الإطار المفاهيمي للأزمات المالية.....
184	ثانياً: أنواع الأزمات المالية
189	ثالثاً: مساهمة الأسواق المالية في خلق الأزمات المالية
193	المبحث الثالث: اسهامات التنظيم الاحترازي للبنوك في حل اشكالية عدم استقرار الأسواق المالية.....
193	المطلب الأول: أهمية الرقابة البنكية في ظل تطورات التنظيم الاحترازي البنكي.....
193	أولاً: مفهوم وأهمية التنظيم الاحترازي البنكي.....
196	ثانياً: تطورات التنظيم الاحترازي للبنوك
199	ثالثاً: فعالية الرقابة البنكية في التصدي للخطر النظامي.....
201	المطلب الثاني: مساهمة التنظيم الاحترازي الجزئي في استقرار الأسواق المالية
202	أولاً: الآليات العلاجية في إطار مقررات لجنة بازل لتحقيق الاستقرار المالي.....
204	ثانياً: تقييم التنظيم الاحترازي الجزئي في تحقيق الاستقرار المالي.....
206	المطلب الثالث: التنظيم الاحترازي الكلي وفعاليته في تحقيق استقرار الأسواق المالية.....
206	أولاً: انتقال التنظيم الاحترازي من مقارنة جزئية نحو مقارنة شاملة.....
208	ثانياً: التدابير الاحترازية الكلية في إطار تحقيق السلامة البنكية وتعزيز الاستقرار المالي....
216	ثالثاً: فعالية الرقابة الاحترازية الكلية في دعم استقرار الأسواق المالية
219	خلاصة.....
الفصل الرابع: دراسة تحليلية مقارنة لآليات الرقابة على المخاطر البنكية في مواجهة تقلبات الأسواق المالية الأوروبية [220-317]	
221	تمهيد.....

فهرس المحتويات

222	المبحث الأول: تطورات التنظيم الرقابي للبنوك الأوروبية في ظل الأزمات المالية (2007-2010).....
222	المطلب الأول: تداعيات الأزمات المالية (2007-2010) على القطاع البنكي الأوروبي....
222	أولاً: أهمية القطاع البنكي في النظام المالي الأوروبي
227	ثانياً: انعكاسات الأزمات المالية (2007-2010) على القطاع البنكي الأوروبي.....
233	المطلب الثاني: انعكاس الأزمات المالية على الأسواق المالية الأوروبية.....
238	المطلب الثالث: التدابير الاشرافية للسلطات الأوروبية في إدارة الأزمات المالية ودعم الاستقرار المالي.....
238	أولاً: خطة الاصلاح التنظيمي للرقابة المالية الأوروبية.....
242	ثانياً: آلية الاستقرار الأوروبي
243	ثالثاً: الاتحاد البنكي الأوروبي.....
251	المبحث الثاني: تحليل وتقييم للممارسات التنظيمية والرقابية الأوروبية في ظل آلية الرقابة الموحدة.....
251	المطلب الأول: آليات الرقابة وفق برنامج " عملية المراجعة والتقييم الرقابي SREP ".....
251	أولاً: نظرة شاملة حول إطار عمل برنامج SREP.....
258	ثانياً: دراسة تحليلية لتطور نتائج برنامج SREP.....
264	ثالثاً: أساليب الرقابة البنكية على البنوك المهمة
269	المطلب الثاني: مجالات الرقابة في إطار الاشراف الاحترازي الكلي
269	أولاً: السياسة الرقابية على المخاطر النظامية
274	ثانياً: السياسة الاحترازية الكلية للبنك المركزي الأوروبي
275	المطلب الثالث: تقييم اختبارات الضغط كآلية احترازية ورقابية.....
276	أولاً: اختبارات الضغط السنوية.....
279	ثانياً: اختبارات الضغط كجزء من عملية التقييم الشامل.....
281	ثالثاً: اختبارات الضغط لأغراض الرقابة الاحترازية الكلية.....
283	المبحث الثالث: دراسة تحليلية لمساهمة آليات الرقابة الموحدة في مواجهة تقلبات الأسواق المالية الأوروبية.....
283	المطلب الأول: تقييم مرونة القطاع البنكي وفق المتطلبات التنظيمية الاحترازية لآلية الرقابة الموحدة.....
283	أولاً: متطلبات كفاية رأس المال.....

فهرس المحتويات

285ثانيا: مستويات الرفع المالي.....
287ثالثا: متطلبات السيولة.....
290رابعا: متطلبات الربحية.....
295المطلب الثاني: انعكاس آليات الرقابة الموحدة على الأسواق المالية الأوروبية.....
295أولا: مخاطر سوق الائتمان والعقارات.....
304ثانيا: مخاطر السيولة وصناعة السوق.....
308ثالثا: الضغوط النظامية في الأسواق المالية الأوروبية.....
317خلاصة.....
318الخاتمة.....
331قائمة المراجع.....
355الملاحق.....

قائمة الجداول

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(01-1)	الإجراءات الوقائية المتبعة من طرف نظام التأمين على الودائع	52
(01-2)	مراحل المراجعة المركزة على المخاطر وفق إطار COSO للإدارة الشاملة للمخاطر	78
(02-2)	الأوزان الترحيحية داخل الميزانية حسب أنواع الأصول والموجودات وفقا لمقررات بازل 1	100
(03-2)	معاملات ترجيح أوزان المخاطر للتعهدات خارج الميزانية وفقا لمقررات بازل 1	101
(04-2)	أوجه التفرقة بين المقاربة التقليدية والمقاربة المركزة على المخاطر	121
(05-2)	مراحل مقارنة الرقابة المبنية على المخاطر ونتائجها	127
(06-2)	فئات تصنيف البنوك المحلية وفق نظام (CAMELS)	129
(07-2)	الإجراءات المتخذة وفقا لتصنيف نموذج (CAMELS)	131
(08-2)	فئات تصنيف فروع البنوك الأجنبية وفق نظام (ROCA)	135
(01-3)	الفرق بين المقاربة الاحترازية الجزئية والمقاربة الاحترازية الكلية	199
(02-3)	منهجية لجنة بازل في تحديد المؤسسات ذات الأهمية النظامية عالمياً	210
(01-4)	تصنيفات النماذج المؤسسية السائدة للسياسة الاحترازية الكلية	241
(02-4)	نتائج الدرجات الاجمالية في اختبار SREP للفترة (2023-2018)	259
(03-4)	التدابير النوعية في اختبار SREP للفترة (2023-2019)	260
(04-4)	درجات تقييم الحوكمة الداخلية في اختبار SREP للفترة (2023-2018)	261
(05-4)	درجات اختبار SREP لمخاطر الائتمان للفترة (2023-2018)	262
(06-4)	درجات اختبار SREP لمخاطر كفاية رأس المال للفترة (2023-2018)	263
(07-4)	نسب احتياطي رأس المال المعاكس للدورة الاقتصادية في منطقة اليورو	271
(08-4)	مستويات حاجز المخاطر النظامية (SyRB) لدول منطقة اليورو	272
(09-4)	تطورات نسبة (CET1) وتوقعاتها في ظل السيناريو المعاكس للفترة (2023-2013)	281
(10-4)	نسب كفاية رأس المال للقطاع البنكي في منطقة اليورو للفترة (2024-2015)	284
(11-4)	نسب الرفع المالي للقطاع البنكي في منطقة اليورو للفترة (2024-2016)	287

قائمة الجداول

289	نسبة تغطية السيولة للقطاع البنكي في منطقة اليورو للفترة (2024-2016)	(12-4)
290	نسبة صافي التمويل المستقر للقطاع البنكي في منطقة اليورو للفترة (2024-2021)	(13-4)
294	نسب الربحية للقطاع البنكي في منطقة اليورو للفترة (2024-2015)	(14-4)
313	متوسط مؤشرات الضغوط النظامية في منطقة اليورو، قبل وبعد تطبيق (SSM)	(15-4)

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(01-1)	مسببات المخاطر ومصادرها الداخلية والخارجية	08
(02-1)	المسار الزمني لاتفاقيات لجنة بازل للرقابة البنكية	73
(01-2)	علاقة الحوكمة وإدارة المخاطر بنظام الرقابة الداخلية	62
(02-2)	الدعائم الأساسية الثلاثة لاتفاقية لجنة بازل 2	108
(03-2)	مرتكزات اتفاقية بازل 3	114
(01-3)	مراحل التطور التاريخي للأسواق المالية	148
(02-3)	أسلوبي التمويل في الأسواق المالية	153
(03-3)	تقسيمات الأسواق المالية	156
(04-3)	أبعاد منظومة الاستقرار المالي	163
(05-3)	إطار الحفاظ على الاستقرار المالي	173
(06-3)	انتقال الأزمة المالية النظامية	183
(01-4)	نسبة القيمة السوقية للأسهم إلى الائتمان البنكي الممنوح للقطاع الخاص	223
(02-4)	نسبة القروض البنكية إلى الناتج المحلي الإجمالي للفترة (1900-2010)	225
(03-4)	اجمالي التعرضات الخارجية لأصول أكبر ثلاثون بنكاً أوروبياً لعام 2011	227
(04-4)	نسب السيولة المباشرة إلى اجمالي الناتج المحلي الاجمالي في أوروبا للفترة (2008-2012)	228
(05-4)	العلاقة بين الديون السيادية، والأزمات البنكية، وأزمة النمو والقدرة التنافسية	230
(06-4)	مستويات المؤشر المركب (CISS) خلال الأحداث المالية الكبرى	235
(07-4)	مستويات المؤشر المركب (SovCISS) في منطقة اليورو خلال الفترة (2005-2014)	236
(08-4)	تطور مؤشرات أسواق العقارات في دول الاتحاد الاوروبي للفترة (1997-2006)	237
(09-4)	السلطات التأسيسية للنظام الأوروبي للرقابة المالية	240

قائمة الأشكال

268	تطور عدد عمليات التفتيش في الموقع خلال الفترة (2016-2023)	(10-4)
291	متوسط العائد على حقوق الملكية للقطاع البنكي الأوروبي (2007-2023)	(11-4)
293	متوسط العائد على الأصول للقطاع البنكي الأوروبي للفترة (2007-2023)	(12-4)
296	نسبة القروض المتعثرة للبنوك المهمة في منطقة اليورو للفترة (2015-2024)	(13-4)
297	نسبة القروض المتعثرة للبنوك الأقل أهمية في منطقة اليورو للفترة (2020-2024)	(14-4)
300	تغييرات معايير الائتمان الممنوح لقطاع الأسر بغرض اقتناء السكنات	(15-4)
302	تطور نسب الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي في الاتحاد الأوروبي ومنطقة اليورو	(16-4)
305	فروق أسعار الفائدة بين البنوك الأوروبية، الأمريكية و البريطانية للفترة (2008-2024)	(17-4)
307	صافي مشتريات الأصول التراكمية حسب برنامج شراء الأصول الموسع (APP)	(18-4)
309	احتمال التخلف عن السداد في وقت واحد خلال الفترة (2008-2024)	(19-4)
310	مستويات مؤشر مخاطر الاستقرار المالي (FSRI) في منطقة اليورو	(20-4)
311	مؤشرات الضغوط النظامية في الأسواق المالية الأوروبية للفترة (2005-2024)	(21-4)
312	ديناميكيات مؤشر مخاطر الاستقرار المالي والمؤشر المركب للضغوط النظامية	(22-4)
313	المتوسطات السنوية لمؤشرات الضغوط النظامية في منطقة اليورو خلال الفترة (2005-2024)	(23-4)
316	مستويات المؤشرات المركبة للضغوط النظامية (CISS) و (SovCISS)	(24-4)

قائمة الملحق

قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
356	عدد البنوك المهمة والأقل أهمية خلال الفترة (2024-2015)	01
357	القروض المتعثرة للبنوك المهمة في منطقة اليورو	02
357	القروض المتعثرة للبنوك الأقل أهمية في منطقة اليورو	03
358	المتوسطات السنوية لمؤشرات الضغوط النظامية في منطقة اليورو للفترة (2024-2005)	04

قائمة المختصرات

قائمة المختصرات

الاختصار	التسمية الكاملة	
APP	Asset Purchase Programme	برنامج الشراء الموسع للأصول
AQR	Asset Quality Review	مراجعة جودة الأصول
ABSPP	Asset-Backed Securities Purchase Programme	برنامج شراء الأوراق المالية المدعومة بالأصول
BIS	Bank for International Settlements	بنك التسويات الدولية
BSC	Banking Supervision Committee	لجنة الرقابة المصرفية
BCBS	Basel Committee on Banking Supervision	لجنة بازل للرقابة البنكية
CCOB	Capital Conservation Buffer	احتياطي الحفاظ على رأس المال
CRD	Capital Requirements Directive	متطلبات رأس المال التوجيهية
CRR	Capital Requirements Regulation	متطلبات رأس المال التنظيمية
CRE	Commercial Real Estate	قطاع العقارات التجارية
COSO	Committee Of Sponsoring Organizations	لجنة رعاية المنظمات
CET1	Common Equity Tier 1	رأس مال الأسهم العادية من المستوى 1
CISS	Composite Indicator of Systemic Stress	المؤشر المركب للضغوط النظامية
CSPP	Corporate Sector Purchase Programme	برنامج شراء قطاع الشركات
CCYB	Countercyclical Capital Buffer	احتياطي رأس المال المعاكس للتقلبات الدورية
D-SIB _s	Domestically Systemic Important Banks	البنوك ذات الأهمية النظامية محليا
EWS	Early Warning Systems	نماذج الانذار المبكر
EBA	European Banking Authority	هيئة البنوك الأوروبية
EBC	European Banking Committee	اللجنة المصرفية الأوروبية
EBF	European Banking Federation	اتحاد بنكي أوروبي
ECB	European Central Bank	البنك المركزي الأوروبي
EDGS	European Deposit Guarantee Scheme	الآلية الأوروبية لضمان الودائع
EFSF	European Financial Stability Facility	صندوق الاستقرار المالي الأوروبي
EIOPA	European Insurance and Occupational Pensions Authority	الهيئة الأوروبية للتأمين والمعاشات المهنية
ESMA	European Securities and Markets Authority	هيئة الأوراق المالية والأسواق الأوروبية
ESM	European Stability Mechanism	آلية الاستقرار الأوروبي

قائمة المختصرات

ESFS	European System of Financial Supervision	النظام الأوروبي للرقابة المالية
ESRB	European Systemic Risk Board	مجلس المخاطر النظامية الأوروبي
FSA	Financial Services Authority	هيئة الخدمات المالية
FSRI	Financial Stability Risk Indicator	مؤشر مخاطر الاستقرار المالي
GFC	Global Financial Crisis	الأزمة المالية العالمية
G-SIIs	Global Systemically Important Institutions	المؤسسات ذات الأهمية النظامية عالميًا
IIF	Institute of International Finance	معهد التمويل الدولي
IMA	Institute of Management Accountants	معهد المحاسبين الإداريين
IRM	Institute of Risk Management	معهد إدارة المخاطر
IRRBB	Interest Rate Risks for Banking Book	مخاطر أسعار الفائدة في المحفظة البنكية
ICAAP	Internal Capital Adequacy Assessment Process	عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال
ILAAP	Internal Liquidity Adequacy Assessment Process	عملية التقييم الداخلي لكفاية السيولة
IADI	International Association of Deposit Insurers	الاتحاد الدولي لمؤسسات ضمان الودائع
IMF	International Monetary Fund	صندوق النقد الدولي
JSTs	Joint Supervisory Teams	فرق الرقابة المشتركة
LOLR	Lender of Last Resort	مقرض الملاذ الأخير
LSIs	Less Significant Institutions	المؤسسات الأقل أهمية
LR	Leverage Ratio	الرافعة المالية
LCR	Liquidity Coverage Ratio	نسبة تغطية السيولة
MMLR	Market Maker of Last Resort	صانع السوق كملاذ أخير
NSFR	Net Stable Funding Ratio	نسبة صافي التمويل المستقر
OECD	Organisation for Economic Co-operation and Development	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
OMT	Outright Monetary Transactions	المعاملات النقدية المباشرة
PEPP	Pandemic Emergency Purchase Programme	برنامج شراء للطوارئ الوبائية
P2R	Pillar 2 Requirements	متطلبات الركيزة الثانية
PSPP	Public Sector Purchase Programme	برنامج شراء القطاع العام
RRE	Residential Real Estate	قطاع العقارات السكنية
ROA	Return On Assets	العائد على الأصول
ROE	Return On Equity	العائد على حقوق الملكية
RAST	Risk Analysis Support Tool	أداة دعم تحليل المخاطر

قائمة المختصرات

RES	Risk Assessment Score	درجة تقييم المخاطر
RATE	Risk Assessment, Tools of Supervision and Evaluation	نظام تقييم للمخاطر البنكية وأدوات الرقابة
RBS	Risk Based Supervision	الرقابة المبنية على المخاطر
RWA	Risk-Weighted Assets	الأصول المرجحة بالمخاطر
SIs	Significant Institutions	المؤسسات المهمة
SRM	Single Resolution Mechanism	آلية القرار الموحدة
SSM	Single Supervisory Mechanism	آلية الرقابة الموحدة
SovCISS	Sovereign Composite Indicator of Systemic Stress	المؤشر المركب للضغط السيادية
SREP	Supervisory Review and Evaluation Process	عملية المراجعة والتقييم الرقابي
SYNOBA	Système de Notation Bancaire	نظام التقييم المصرفي
SyRB	Systemic Risk Buffer	حاجز المخاطر النظامية
CBPP3	Third Covered Bonds Purchase Programme	برنامج شراء السندات المغطاة 3
WB	World Bank	البنك الدولي

مقدمة

مقدمة:

تلعب البنوك دورا حيويا في دعم موازين الاستقرار المالي في أي بلد، كونها تستحوذ على ثقة الأطراف المتعاملة معها وهذا مقترن بتدعيم عنصر الشفافية والرقابة في كافة المعاملات الخاصة بالبنك وكذا تقوية ثقة المتعاملين في أنشطة وأعمال تلك المؤسسات البنكية، من خلال ضمان معاملة متوازنة لجميع الأطراف وأصحاب المصلحة في تلك المؤسسات من مساهمين، عاملين، دائنين، وأطراف أخرى. كما تحرص حكومات الدول على وضع نظم للرقابة البنكية والاشراف على البنوك بهدف تحقيق سلامة النظام المالي وضمان كفاءة النظام البنكي وحماية المودعين، بما يتلائم مع التطورات والمستجدات العالمية التي جعلت معايير الرقابة تتخطى الحواجز المحلية، لتصبح معايير دولية ، تسعى كافة الدول لاعتمادها وتكييف أنظمتها المالية والبنكية معها.

دفعت الأزمة المالية العالمية (2007-2009) إلى مراجعة عميقة وشاملة للأنظمة والتشريعات المالية والبنكية، محليا على مستوى كل دولة، وكذا دوليا فيما يخص المعايير والقواعد البنكية الدولية وهذا في سبيل كشف مواضع الضعف والخلل في أنظمة الرقابة والاشراف. وتوصلت إلى ضرورة مراجعة أسلوب ادارة المخاطر بما يتلائم والواقع الجديد للصناعة البنكية، لما لموضوع المخاطر وتعاضمها من أهمية بالغة، خاصة في السنوات القليلة الماضية. زيادة على ذلك تغير طبيعتها وتشعب مجالاتها. حيث يكتسي موضوع رقابة البنوك أهمية كبيرة، خاصة في أعقاب الأزمات والانهيارات التي ألمت بالقطاع المالي والبنكي، الأمر الذي ترتب عليه ضرورة التوجه في أساليب الرقابة إلى التركيز على مختلف المخاطر التي تواجهها البنوك. ولم تعد تشكل المخاطر الائتمانية التهديد الوحيد والغالب للبنك إذ أضيفت لها مخاطر السوق، مخاطر السيولة، مخاطر أسعار الفائدة، المخاطر الاستراتيجية وغيرها من أنواع المخاطر. مما استدعت الضرورة إلى اعادة تقييم البنوك لمخاطرها، وتركيز اهتمامها نحو البحث عن أسس وآليات لمجابهة تلك المخاطر قبل وقوعها. فالدور الرقابي الفعال لم يعد مقتصرًا على التعامل مع المشكلة بعد حدوثها، بل على البنك ايجاد وسائل تمكنه من التنبؤ بالخطر قبل حدوثه واستفحاله. وهذا ما يهدف إليه موضوع الرقابة على أساس المخاطر، أين أصبح للسلطات الرقابية دور استباقي لمعرفة مدى قدرة البنوك على تحمل ظروف اقتصادية ومالية على قدر كبير من الصعوبة.

اضافة إلى أن تطور أنشطة وأعمال البنوك، والتي أصبحت على درجة كبيرة من التعقيد، استلزم معها احداث تغيير في أساليب الرقابة حيث أصبحت تركز على المخاطر الكبيرة. ومن بين الوظائف التي يمارسها البنك المركزي وظيفة الاشراف والرقابة، التي عرفت تطورات متلاحقة وازدادت أهميتها نظرا للمتغيرات الدولية في اطار العولمة المالية والاقتصادية، حيث أصبح لهذه الوظيفة بُعدا اقليميا ودوليا وتعمق البحث في مؤشراتها ومعاييرها لتجنب وقوعها في أزمات واختلالات في التوازنات المالية

مقدمة

والاقتصادية على المستويين الجزئي والكلّي. حيث يهدف الاحتراز الجزئي والكلّي ضمن الرقابة البنكية إلى ضمان وجود نظام يتمتع بموقف مالي سليم ومعافى وقادر على تلبية الاحتياجات المختلفة، في إطار التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك ضمن القوانين والتنظيمات التي تحكم طبيعة العمل البنكي. وبالتالي يتطلب تحقيق مبدأ السلامة البنكية أن تتمتع وحدات النظام المالي بأساس مالي متين، ولديها كفاءة إدارية في تسيير موجوداتها ومطلوباتها، وكذا القيام بدور الوساطة المالية بالإضافة إلى تمتعها بالملاءة المالية، مع مقابلة متطلبات كفاية رأس المال وتحقيق قدر مناسب من السيولة.

لقد تنامت أهمية الأسواق المالية في الأنظمة الاقتصادية المعاصرة لمساهمتها الفعّالة في تدعيم وتنمية مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، باعتبارها أرضية خصبة ومناخ مناسب لمتطلبات التنمية الاقتصادية ولتوفير الاستقرار الاقتصادي من خلال تمويلها للمشروعات التنموية القائمة وكذا انشاء المشاريع الجديدة، ذلك أن عمليات تمويل خطط التنمية يُعد من الوظائف الأساسية للأسواق المالية والتي تمثل إحدى قنوات الاستثمار للقطاعات ذات السيولة غير المستغلة من جهة، فضلاً عن أهميتها لتمويل القطاعات الأخرى التي تعاني من عجز في السيولة النقدية من جهة أخرى. حيث يستقطب موضوع الأسواق المالية حيزاً هاماً ومنتزحاً من اهتمام صانعي السياسة ومتخذي القرار في أغلب دول العالم، نظراً لاتساع حجم تلك الأسواق وارتفاع حجم معاملاتها وتزايد حدة المنافسة فيها. وهذا راجع إلى أهمية الدور الذي تؤديه الأسواق المالية في حشد المدخرات وتوجيهها نحو قنوات الاستثمار المناسبة.

لقد بينت الأزمات المالية العالمية بأن الأسواق المالية الدولية أصبحت تسعى إلى تحقيق هدف تعظيم العوائد والأرباح بشتى الطرق والوسائل، الأمر الذي نتج عنه تسيّب كبير في مجال ضبط وتأمين المعاملات على مستوى مختلف المؤسسات المالية والبنوك، وحتى على مستوى أجهزة الرقابة المالية في الدول وفي مقدمتها البنوك المركزية، مما أدى ذلك إلى حدوث تباطؤ وتراخي في الأخذ بالمشكلات وتجاهلها، وهذا ما جعل دول العالم تبحث في ضرورة تحديث للنظام المالي القائم من خلال إجراء تصحيحات وتعديلات هيكلية من أدوات وسياسات مالية، تضمن القدر اللازم من الشفافية في معاملات الأسواق المالية والبنوك والمؤسسات المالية الأخرى وكذا تعزيز أساليب الرقابة عليها، مع الاهتمام بنظم وقواعد تقييم المخاطر، كل ذلك في إطار اتخاذ تدابير ملائمة لضبط الأسواق المالية والسيطرة عليها في سبيل تقليل موجات عدم الاستقرار المصاحبة لتعاملاتها.

❖ إشكالية الدراسة:

تلعب البنوك الأوروبية دوراً رائداً في تمويل الاقتصاد، من خلال توفير حوالي 80% من التمويل اللازم للشركات في منطقة اليورو، والباقي يتم من خلال الأسواق المالية. ولهذا السبب فإن قدرة البنوك على الاقراض تشكل أهمية قصوى في أوروبا، أين تعتمد الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم بشكل

مقدمة

خاص على القروض البنكية. ويُعد انشاء اتحاد بنكي أوروبي نتيجة مباشرة لتداعيات الأزمات المالية (2007-2010) التي عصفت بمنطقة اليورو، حيث يُعتبر ضعف التنظيم والرقابة البنكية من أهم أسبابها والتي خلفت ورائها تأثيرات سلبية على الأسواق المالية والمؤسسات البنكية خاصة. وعليه، يهدف الاتحاد البنكي الأوروبي إلى تجنب مخاطر تقلبات الأسواق المالية وذلك عبر انشاء أطر اشرافية واحترازية متينة تدعم المؤسسات المالية وعلى رأسها البنوك من الانهيار وتعزز مرونتها، وفق آليات دعم خاصة بالبنوك المتعثرة وتوفير حماية أفضل لأصحاب الودائع. وذلك من خلال ايجاد إطار عمل ملائم للتدخل المبكر ومعالجة الأزمات البنكية والمالية.

من هذا المنطلق، تتبلور اشكالية الدراسة في صياغة التساؤل الرئيس التالي:

ما مدى فعالية مقاربات ومقاييس الرقابة على المخاطر التي تقوم عليها الصناعة البنكية في دعم سلامة الأسواق المالية وارساء استقرارها؟

وتندرج تحت التساؤل السابق مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

- 1- ما المقصود بمقاربة الرقابة القائمة على المخاطر في البنوك؟
- 2- هل تمارس السوق المالية دورًا في تحقيق استقرار النظام المالي؟
- 3- بماذا تميزت الممارسات الاشرافية والتنظيمية الأوروبية في ظل احتواء الأزمات المالية والبنكية الكبرى (2007-2010)؟
- 4- هل تمكّن الاتحاد البنكي الأوروبي من تجسيد ركائزه الثلاثة وفق إطار مركزي ؟
- 5- هل تقوم الآليات الرقابية للبنك المركزي الأوروبي وفق آلية الرقابة الموحدة على المقاربتين الاحترازيتين الجزئية والكلية معاً؟
- 6- فيما تتمثل نتائج تطبيق آلية الرقابة الموحدة على مرونة قطاع البنوك في منطقة اليورو؟
- 7- هل يوجد اختلاف في مدى تأثير الآليات الرقابية والاشرفية للبنك المركزي الأوروبي على المؤشرات الفرعية للضغوط النظامية في الأسواق المالية الأوروبية، قبل وبعد تطبيق آلية الرقابة الموحدة؟

❖ فرضيات الدراسة:

في سبيل انجاز هذا البحث، وفي محاولة للإجابة على التساؤلات السابقة، ارتأينا صياغة الفرضيات التالية:

- **الفرضية الأولى:** تُعتبر الرقابة المبنية على المخاطر أداة احترازية ونظام يسمح بتقييم الوضعية المالية والاحترازية للمؤسسات البنكية من حيث مدى كفاية نظم إدارة المخاطر بشكل استباقي.

مقدمة

■ **الفرضية الثانية:** يُعد استقرار الأسواق المالية جزء من منظومة الاستقرار المالي ، بحيث يشمل هذا الأخير بمفهومه الواسع مختلف الجوانب المكونة للنظام المالي من مؤسسات مالية، أسواق مالية، وبنى تحتية أساسية.

■ **الفرضية الثالثة:** تضمنت التدابير الاشرافية للسلطات الأوروبية في خطة إصلاح تنظيمي للرقابة المالية على المستويين الجزئي والكلي، بما فيها آلية للاستقرار الأوروبي وتشكيل الاتحاد البنكي الأوروبي.

■ **الفرضية الرابعة:** حقق الاتحاد البنكي الأوروبي منذ انشائه بناء توافق شامل ومركزي بين الدول الأعضاء، من خلال ركائزه الثلاثة: آلية الرقابة الموحدة، آلية القرار الموحدة، والآلية الأوروبية لضمان الودائع.

■ **الفرضية الخامسة:** تقوم أساليب الإشراف للبنك المركزي الأوروبي على أساس دمج المقاربتين الاحترازيتين الجزئية والكلية في عمليات الرقابة المبنية على المخاطر، وكذا تعزيز تطبيق اختبارات الضغط في قطاع البنوك.

■ **الفرضية السادسة:** ساهمت آلية الرقابة الموحدة للبنك المركزي الأوروبي في اعادة الثقة للقطاع البنكي في منطقة اليورو وخروجه من التبعات السلبية للأزمات المالية والبنكية (2007-2010).

■ **الفرضية السابعة:** لا يوجد اختلاف في مدى تأثير الآليات الرقابية والاشرفية للبنك المركزي الأوروبي على المؤشرات الفرعية للضغوط النظامية في الأسواق المالية الأوروبية، قبل وبعد تطبيق آلية الرقابة الموحدة.

❖ أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كونها تسلط الضوء على موضوع بالغ الأهمية، والمتمثل في دور الرقابة على المخاطر البنكية في تعزيز استقرار الأسواق المالية ، وذلك لحساسية موضوع المخاطر وتعاضلها خاصة في السنوات القليلة الماضية، زيادة على ذلك تغير طبيعتها وتشعب مجالاتها، وانكشافها على عمليات الأسواق المالية العالمية. كما تُعد التجربة الأوروبية في مجال الرقابة والاشرف على البنوك واحدة من التجارب الدولية الرائدة عالمياً. حيث دفعت الأزمة المالية العالمية (2007-2010)، بما فيها أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو، إلى القيام بمراجعة عميقة وشاملة للأنظمة والتشريعات المالية والبنكية الوطنية، محليا على مستوى كل دولة، وكذا على مستوى الاتحاد الأوروبي بما يتماشى مع المعايير والقواعد البنكية الدولية التي أصدرتها لجنة بازل 3، وهذا في سبيل كشف مواضع الضعف والخلل في أنظمة الرقابة والاشرف، من أجل تصحيحها وتعزيز صلابتها ومرونة القطاع البنكي في مواجهة الصدمات

مقدمة

وتقلبات الأسواق المالية مستقبلاً. ويتأتى ذلك من خلال مراجعة أسلوب ادارة المخاطر بما يتلائم والواقع الجديد للصناعة البنكية في دول الاتحاد الأوروبي ومنطقة اليورو .

❖ أهداف الدراسة:

يمكن تلخيص الأهداف المتوخاة من موضوع الأطروحة فيما يلي:

- التعرف على مختلف أنواع المخاطر التي تكتنف العمل البنكي ومدى تعقيدها وتداخلها في ظل تسارع وتيرة المبادلات المالية المحلية والدولية، بما في ذلك عمليات الأسواق المالية؛
- الوقوف على أهم انعكاسات الأزمات المالية العالمية وأزمة الديون السيادية على قطاع البنوك في الاتحاد الأوروبي وأسواقه المالية؛
- التعرف على التدابير التنظيمية والممارسات الاحترازية الجزئية والكلية المطبقة في النظام المالي الأوروبي عقب الأزمات المالية الكبرى (2007-2010)، استناداً إلى المقررات الجديدة التي جاءت بها لجنة بازل للرقابة البنكية، ودراسة مدى فعاليتها في إدارة تلك الأزمات؛
- محاولة تقييم مدى نجاح البنك المركزي الأوروبي من خلال تبني آلية الرقابة الموحدة كركيزة أساسية للاتحاد البنكي الأوروبي في معالجة تداعيات الأزمات المالية على القطاع البنكي الأوروبي، ومدى انعكاس ذلك على استقرار الأسواق المالية الأوروبية.
- المساهمة في مواضيع النقاش السائدة حول ضرورة تحديث وعصرنة المنظومة البنكية ، محلياً اقليمياً ودولياً لمواكبة موجهة التطورات المالية والاقتصادية الحديثة، واستفادة الدول النامية من نتائجها ومستجداتها ومن بينها الجزائر.

❖ أسباب اختيار موضوع الدراسة:

- تتمحور الأسباب الذاتية والموضوعية لاختيار موضوع الدراسة حول المبررات التالية:
- ميل الباحثة إلى هذا النمط من المواضيع المتعلقة بقضايا البنوك والأسواق المالية؛
 - قلة الدراسات والمراجع باللغتين العربية والأجنبية التي تناولت الموضوع بهذا الشكل، وكمحاوله منا للمساهمة في البحث حول هذا الموضوع؛
 - قيام النظام المالي في الاتحاد الأوروبي بشكل أساسي على قطاع البنوك لثقل وزنه فيما يتعلق بأنشطة الوساطة التمويلية؛
 - أهمية موضوع المخاطر البنكية والرقابة عليها في ظل تنامي أنشطة البنوك وعمليات المشتقات المالية وتساعد الأزمات المالية على نطاق محلي ودولي؛

مقدمة

- اختيار آلية الرقابة الموحدة المطبقة من قبل البنك المركزي الأوروبي كواحدة من أبرز الآليات المتبعة للخروج من أزمة الديون السيادية في الاتحاد الأوروبي، وكذا تتبع مسار الإصلاحات التنظيمية والرقابية المتبناة من قبل النظام المالي الأوروبي في هذا الإطار.

❖ منهجية وأدوات الدراسة:

نظرا لطبيعة موضوع البحث، وفي سبيل محاولة الإجابة على التساؤل الرئيس واختبار صحة الفرضيات، تم الاعتماد على المنهج الوصفي من خلال جمع المعلومات والمعطيات بهدف وضع التأطير النظري للموضوع، وتحديد الخصائص المتعلقة بالمخاطر البنكية، إدارتها، وأساليب الرقابة عليها وكذا التعرف على الأسواق المالية واشكالية عدم استقرارها، على غرار التطرق إلى مختلف التنظيمات الرقابية للجنة بازل للرقابة البنكية، من خلال تسليط الضوء على مقاربات الرقابة الاحترازية الجزئية والكلية. كما تم استخدام المنهج التحليلي في اختبار صحة الفرضيات والإجابة على التساؤلات المطروحة، وتحليل الأبعاد الأساسية لموضوع الدراسة، من حيث تقييم مدى مساهمة الممارسات الرقابية للبنوك في تعزيز استقرار النظام المالي والحد من تقلبات الأسواق المالية.

وتم الاعتماد في الدراسة التطبيقية على دراسة حالة، وذلك باستخدام المنهج المقارن في محاولة تحديد مدى تأثير الأساليب الرقابية المتبعة في الاتحاد الأوروبي على مؤشرات الضغوط النظامية في الأسواق المالية الأوروبية، وذلك قبل اعتماد البنك المركزي الأوروبي لآلية الرقابة الموحدة خلال الفترة (2005-2014)، وكذا بعد تطبيق هذه الآلية خلال الفترة (2015-2024).

وفيما يتعلق بأدوات الدراسة، فقد استخدمنا مجموعة متنوعة من المراجع والمصادر العلمية والدراسات المتخصصة سواءً باللغة العربية أو باللغات الأجنبية، من أبرزها الكتب، المجالات الأطروحات، والتقارير الصادرة عن هيئات دولية، بالأخص البنك المركزي الأوروبي ومجلس المخاطر النظامية الأوروبي. كما تم الاستعانة بالإحصاءات والأشكال والرسومات البيانية لإثراء الدراسة، فضلاً عن المعلومات المتوفرة حول الموضوع في المواقع المتخصصة عبر شبكة الأنترنت.

❖ الدراسات السابقة:

بناءً على المسح المكتبي (الورقي والإلكتروني) الذي قمنا به في سبيل إعداد وتحضير موضوع الدراسة تحت عنوان " دور الرقابة على المخاطر البنكية في تحقيق استقرار الأسواق المالية - دراسة مقارنة. جاءت مجموعة من الدراسات والبحوث التي تناولت موضوع الرقابة البنكية واستقرار الأسواق المالية من جوانب محددة . وارتأينا الإشارة إلى بعض هذه الدراسات العربية والأجنبية فيما يلي:

مقدمة

أولاً/ الدراسات باللغة العربية: تتمثل في:

▪ دراسة حمزة طيبي (2012-2013)، تحت عنوان: تفعيل الرقابة على أعمال البنوك بالجزائر وفق المعايير الدولية للجنة بازل ، أطروحة دكتوراه علوم في المالية والمحاسبة، جامعة الجزائر 3.

تناولت اشكالية الدراسة البحث عن المزايا المستدامة من الفرص والتحديات التي تفرضها المعايير الدولية للرقابة البنكية على القطاع البنكي، وكذا الآفاق المرتقبة للجهاز البنكي الجزائري في ظل تكييفه وفق التنظيم الرقابي للمخاطر الصادر عن معايير لجنة بازل للرقابة البنكية. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة نتائج، تتلخص أبرزها فيما يلي:

- ضرورة تعزيز سلامة النظام المالي والبنكي الجزائري، عبر تدعيم القواعد والمتطلبات الاحترازية المتعلقة بالملاءة، السيولة والمردودية، وتنويع محفظتي القروض والاستثمار؛
- تأطير الموارد البشرية في قطاع البنوك الجزائرية بما يتناسب ومتطلبات أفضل الممارسات في مجال الحوكمة وإدارة المخاطر؛
- تعزيز استقلالية بنك الجزائر في إشرافه على البنوك .

▪ دراسة حوحو فطوم و مرغاد لخضر (2014)، تحت عنوان: دور حوكمة المؤسسة المصرفية في استقرار الأسواق المالية، مقال منشور في مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية العدد السادس عشر .

تمحورت اشكالية الدراسة حول أثر تطبيق الحوكمة في البنوك على الأسواق المالية، وهذا بالتطرق إلى ماهية حوكمة البنوك وعلاقتها بلجنة بازل وانعكاسها على استقرار الأسواق المالية. وقد خلصت الدراسة إلى أن تطبيق الحوكمة في قطاع البنوك يحقق نتائج ايجابية من حيث زيادة مجالات وفرص التمويل مع انخفاض تكلفة الاستثمار واستقرار الأسواق المالية ومعالجة ظاهرة الفساد التي تشوب القطاع المالي والبنكي خاصة. وأوصت الدراسة في ختامها بضرورة تحسين متطلبات السيولة قصيرة الأجل في البنوك بهدف تيسير مجال إدارة السيولة وفقاً لما تضمنته مقررا لجنة بازل 3 . كما أن التزام المؤسسات البنكية بتطبيق معايير الحوكمة سيساهم في حث الشركات المقترضة على تطبيقها كذلك والتي تخص قواعد الافصاح والشفافية والإدارة الرشيدة، فضلاً عن تقليص مخاطر التعثر.

▪ دراسة محمد العيد تجاني (2017-2018)، تحت عنوان: أهمية استراتيجيات إدارة المخاطر في تعزيز الصناعة المالية الإسلامية لمتطلبات استقرار الأسواق المالية الدولية دراسة قياسية لحالة مجموعة من الأسواق الإسلامية والدولية خلال الفترة 2007-2017، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة.

مقدمة

هدفت الدراسة إلى تحديد مدى تنوع محافظ الأسواق الدولية من قبل الأسواق المالية الإسلامية باستخدام عينة من مؤشرات الأسواق المالية الإسلامية (مؤشر السوق المالي، ومؤشر داوجونز الإسلامي) ومؤشرات الأسواق المالية الدولية (الولايات المتحدة، ألمانيا، بريطانيا، اليابان)، وذلك للبحث في تقلبات تلك الأسواق ومقارنتها بنظيرتها الدولية. وأظهرت نتائج الدراسة وفق علاقة التكامل المشترك عدم وجود علاقة على المدى الطويل بين تلك الأسواق المالية، وكذا استخراج المحفظة المثلى المكونة من مؤشرات الأسواق المالية الإسلامية والدولية. كما توصلت الدراسة إلى أن الأسواق المالية الإسلامية خفضت مخاطر الأسواق الدولية بنسبة 81%.

▪ دراسة عباس بوهريرة (2017-2018)، تحت عنوان: دور الأساليب الحديثة لإدارة المخاطر في ارساء الاستقرار المالي - دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3.

تناولت الدراسة إلى موضوع الاستقرار المالي مع التركيز على الأساليب الحديثة في إدارة المخاطر ومدى مساهمتها في تحقيق استقرار النظام المالي الجزائري، وذلك بالاعتماد على مجموعة من الأساليب : مقررات لجنة بازل، برنامج تقييم القطاع المالي، اختبارات الضغط، ونظم الإنذار المبكر، وهذا للفترة (2000-2015). وتوصلت نتائج الدراسة إلى سعي الجزائر نحو تطبيق النظم الاحترازية في إدارة المخاطر، كما أن النظام المالي في الجزائر يتميز بالاستقرار النسبي، مع وجود مخاطر كامنة في البنوك العمومية بسبب ارتفاع درجة التركيز في أصولها، فضلاً على افتقار الاقتصاد الجزائري للتنوع ونقص الخبرة في مجال التسيير مما ينعكس سلباً على الاستقرار المالي والاقتصادي.

▪ دراسة علي بوعمامة (2021-2022)، تحت عنوان: فعالية المعايير الاحترازية في الحد من المخاطر البنكية - مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه علوم في النجوم المالية والبنوك.

درست اشكالية حول مدى فعالية المعايير الاحترازية في الحد من المخاطر البنكية. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة نتائج، تتلخص حول ما يلي:

- غياب دور هيئات للرقابة على مستوى النظام البنكي الجزائري والمنوطة بالكشف عن مدى كفاية رأس المال وملائمته لتغطية المخاطر، وكذا التدخل المبكر للمحافظة على النسب المعيارية لرأس المال من الانخفاض؛

- ضعف الإطار القانوني اللازم لتطبيق معايير اتفاقية لجنة بازل الثالثة، بالإضافة إلى تسجيل حالات عدم الامتثال من قبل البنوك الجزائرية بسبب عدم مقدرتها على رفع مستوى رأسمالها؛

- مساهمة الرقابة الشاملة في الكشف عن حالات عدم الامتثال، مما يرفع من مستوى يقظة السلطات الرقابية، واتخاذ التدابير اللازمة لتصحيحها.

مقدمة

ثانيا/ الدراسات باللغة الأجنبية: وأهمها ما يلي :

▪ دراسة Faten Ben Bouheni (2014)، تحت عنوان: « Banking regulation and supervision : can it enhance stability in Europe ? » مقال منشور في مجلة *Journal of Financial Economic Policy*, Vol.6 Issue :3.

تبحث اشكالية الدراسة في معرفة تأثير السياسات التنظيمية والاشرفية على تحمل البنوك للمخاطر باستخدام عينة مكونة من أكبر البنوك في ست (6) دول أوروبية (فرنسا، المملكة المتحدة ألمانيا، إيطاليا، اسبانيا، واليونان) خلال الفترة 2005-2011. وأظهرت النتائج بأن القيود المفروضة على أنشطة البنوك وسلطة المشرفين وكفاية رأس المال تقلل من المخاطرة. وبالتالي، فإن التنظيم والاشراف يعززان استقرار البنوك الأوروبية، في حين أن نظام التأمين على الودائع يزيد من المخاطرة لارتباطه بالمخاطر الأخلاقية .

▪ دراسة Viorica Chirila & Ciprian Chirila (2015)، تحت عنوان: « Financial market stability : a quantile regression approach » مقال منشور في مجلة *Procedia Economics and Finance* (20).

ترتكز هذه الدراسة على تحليل استقرار الأسواق المالية في دول الاتحاد باستخدام الانحدار الكمي، إذ يُقدم هذا الأخير إمكانية تحليل أسواق الأسهم في ظل ظروف السوق العادية والقصى، مع الأخذ في الاعتبار مؤشرات البورصة التي تُحسب بناءً على 95% من الأسهم المدرجة في الأسواق المعنية. وتؤكد النتائج المتوصل إليها على عدم الاستقرار المالي في أسواق الأسهم التي تم تحليلها في شرق أوروبا مثل جمهورية التشيك ورومانيا وبلغاريا وقبرص وإستونيا وكرواتيا واليونان والولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى إمكانية وجود استقرار مالي في سوقين كبيرين متطورين، وهما ألمانيا وفرنسا.

▪ دراسة Dina Mohamed Zaki El-Sawy (2017)، بعنوان: “Modern Approaches for Credit Risk Supervision in Context of Enhancing Banking Stability “ A Case Study of The Egyptian Banking Sector” أطروحة دكتوراه فلسفة في اقتصاديات النقود والبنوك والتمويل، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

تقوم اشكالية الدراسة على ابراز دور المناهج الحديثة للرقابة على مخاطر الائتمان في تحقيق الاستقرار البنكي. وهذا عن طريق تحديد مصادر المخاطر الائتمانية في النشاط التقليدي لمؤسسات الائتمان بالإضافة إلى العمليات البنكية الأخرى التي تنطوي على مخاطر الائتمان . إذ تبين من خلال الدراسة التطبيقية بأن بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية والمتغيرات البنكية تُعد محددًا جوهريًا لجودة المحفظة الائتمانية في البنوك المصرية، مع تأثير الصدمات الواقعة على هذه المتغيرات على مستوى

مقدمة

الديون المتعثرة بالبنوك. كما نتج عن تحليل السيناريوهات باستخدام الأسلوب القياسي وجود تأثير سلبي لزيادة قيمة الديون المتعثرة بنسبة مرتفعة على كل من الربحية ومعدل كفاية رأس المال للقطاع البنكي.

▪ دراسة **Mariam Wagdy Moussa Francis (2021)**، بعنوان: **“ Financial Stability and The Establishment of Single Supervision Mechanism in The Eurozone”**، أطروحة دكتوراه فلسفة في اقتصاديات النقود والبنوك والتمويل، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

تهدف اشكالية الدراسة إلى تحليل أثر التعاون بين الجهات الرقابية البنكية على الحفاظ على الاستقرار المالي، وذلك باستخدام آلية الرقابة الموحدة كنموذج للتطور والأداء التكامل في الاتحاد الأوروبي من حيث انشائها ونتائجها المتوقعة والمنهجيات المستخدمة في تقييم وتنظيم الممارسات البنكية. وتحلل الدراسة لماذا على الرغم من الخطوات التي اتخذها البنك المركزي الأوروبي والبنوك المركزية الوطنية لمواجهة المخاطر المالية في منطقة اليورو، لا تزال هنالك حاجة إلى تأسيس نظام رقابي موحد. وماهي أهم التحديات التي تواجه آلية الرقابة الموحدة في دورها الرامي إلى تعزيز الاستقرار المالي الأوروبي. ثم تستعرض الدراسة التعاون الرقابي البنكي والاستقرار المالي في مصر.

خلصت نتائج الدراسة إلى أن آلية الرقابة الموحدة كأول ركيزة للاتحاد البنكي الأوروبي جعلت من البنك المركزي مسؤولاً عن تفويض مؤسسات الائتمان والتحقق من امتثالها للمتطلبات التنظيمية القائمة واتخاذ تدابير التدخل المبكر في حال وقوع أزمات. مع تسجيل جملة تحديات تواجهها هذه الآلية ومنها تصاعد الصراعات بين التنظيمين الاحترازين الجزئي والكلي، مع عدم خضوع النظام البنكي بأكمله للإشراف المباشر من قبل البنك المركزي الأوروبي. كما تستفيد الرقابة البنكية في البنك المركزي المصري من التعاون مع الهيئات الرقابية الأخرى سواء على المستوى الدولي أو الاقليمي. وهذا يُسهم في تحديث القواعد، وتكوين هيئات تنظيمية وإشرافية أكثر كفاءة وبالتالي تعزيز الاستقرار المالي.

وتختلف الدراسة الحالية عن سابقتها التي تناولت في معظمها علاقة المعايير والتنظيمات الرقابية في البنوك مع الاستقرار المالي بشكل خاص، وكذا تركيزها على موضوع حوكمة البنوك وإدارة المخاطر، دون التطرق إلى جانب استقرار الأسواق المالية. في حين، اهتمت الدراسة الحالية بإطار أشمل للرقابة المبنية على المخاطر في البنوك وركزت على دور التنظيمات الإشرافية والرقابية للبنك المركزي في مجال السياسات الاحترازية الجزئية والكلية، ومدى انعكاسها على استقرار النظام المالي بشكل عام وارساء الاستقرار في الأسواق المالية والحد من تقلباتها بشكل خاص. مع تسليط الضوء على الممارسات الإشرافية والرقابية للبنك المركزي الأوروبي وفق آلية الرقابة الموحدة، ومدى نجاحها في إعادة الثقة في قطاع البنوك الأوروبية ومساهمتها في حل اشكالية عدم استقرار الأسواق المالية في منطقة اليورو.

❖ هيكل الدراسة:

بناءً على ما تم طرحه كإشكالية للموضوع، ومن أجل الإلمام بمختلف جوانب الدراسة، ارتأينا تقسيمها إلى ثلاثة فصول نظرية وفصل تطبيقي، تسبقها مقدمة وتنتهي بخاتمة، تلخص وتجمع النتائج المتوصل إليها والاقتراحات المناسبة لها، أين تضمن كل فصل ثلاث مباحث وذلك على النحو التالي:

الفصل الأول: والموسوم بعنوان " المخاطر البنكية، أساسيات إدارتها واستراتيجيات الحد منها "

المبحث الأول: ماهية المخاطر البنكية:

يتناول هذا المبحث تعريف المخاطر البنكية، أسباب حدوثها ومصدرها، وأنواعها المختلفة؛

المبحث الثاني: أساسيات إدارة المخاطر البنكية

نقوم من خلال هذا المبحث بتوضيح مفهوم إدارة المخاطر البنكية، مبادئها وأساليبها ومن ثم التطرق إلى متطلبات وخطوات إدارة المخاطر على مستوى المؤسسات البنكية؛

المبحث الثالث: استراتيجيات الحد من المخاطر البنكية

نتطرق في هذا المبحث إلى أهم وأبرز الاجراءات والأساليب التي تعتمد عليها البنوك للحد من المخاطر البنكية، وذلك من خلال: الحوكمة البنكية الإصلاح البنكي، التأمين على الودائع ونظم الرقابة البنكية وتطبيق القواعد الاحترازية الدولية .

والفصل الثاني فقد جاء تحت عنوان " الإطار العام للرقابة على المخاطر البنكية وتطوراتها "

المبحث الأول: مدخل مفاهيمي للرقابة في النظام البنكي،

نُسلط من خلاله الضوء على الإطار العام الرقابة وفق المنظور البنكي وذلك بتقسيمه إلى ثلاث مطالب أين خصص المطلب الأول لماهية الرقابة البنكية من حيث المفهوم، الخصائص، الأهمية والأهداف وتطرق المطلب الثاني إلى مختلف نظم الرقابة على أعمال البنوك الداخلية منها والخارجية؛

المبحث الثاني: الإطار الدولي للرقابة على أعمال البنوك وانعكاساتها على الصناعة البنكية

قُسم مضمونه إلى مطلبين؛ الأول يناقش القضايا الرئيسية في مجال الرقابة البنكية وأسس تفعيلها، بينما يركز المطلب الثاني على مقررات لجنة بازل للرقابة البنكية التي جاءت بها ضمن اتفاقياتها الثلاثة (بازل 1، 2 و 3) وكذا تسليط الضوء على أبرز نتائجها المسجلة في مجال العمل المالي والبنكي؛

المبحث الثالث: أسس الرقابة المبنية على المخاطر وأنظمة تقييم المخاطر البنكية

جاء موضوع هذا المبحث في ثلاث مطالب؛ الأول يتناول تعريف الرقابة المبنية على المخاطر وخصائصها، والثاني يتطرق إلى علاقة الرقابة المبنية على المخاطر بحوكمة المخاطر في البنوك، أما الثالث يختص بأنظمة تقييم المخاطر البنكية والرقابة عليها.

مقدمة

والفصل الثالث: الموسوم بعنوان " الأسواق المالية بين اشكالية عدم الاستقرار ومساعي التنظيم الاحترازي للبنوك"

المبحث الأول: مدخل مفاهيمي للأسواق المالية

نتطرق فيه إلى الإطار العام للأسواق المالية من حيث مفهومها، خصائصها، وظائفها وأقسامها؛

المبحث الثاني: استقرار الأسواق المالية، مؤشرات وعلاقتها بالأزمات المالية.

نتعرض فيه إلى مقارنة مفاهيمية لاستقرار الأسواق المالية، مؤشرات الأسواق المالية وتقلباتها، والأزمات المالية كنتيجة لعدم استقرار الأسواق المالية؛

المبحث الثالث: اسهامات التنظيم الاحترازي للبنوك في حل اشكالية عدم استقرار الأسواق المالية.

نبرز فيه أهمية الرقابة البنكية في ظل تطورات التنظيم الاحترازي البنكي، وكذا مساهمة التنظيم الاحترازي الجزئي في دعم استقرار الأسواق المالية، وصولاً إلى دور التنظيم الاحترازي الكلي وفعاليتها في إرساء استقرار الأسواق المالية.

أما الفصل الرابع: جاء تحت عنوان " دراسة تحليلية مقارنة لآليات الرقابة على المخاطر البنكية في مواجهة تقلبات الأسواق المالية الأوروبية" .

المبحث الأول: تطورات التنظيم الرقابي للبنوك الأوروبية في ظل الأزمات المالية (2007-2010)

ومن خلاله، نتطرق إلى تداعيات هذه الأزمات المالية على البنوك والأسواق المالية الأوروبية، والتي كان لها دور في تعزيز المنظومة الأوروبية للرقابة المالية وتطور مقارباتها ومؤسساتها من خلال التدابير الاشرافية للسلطات الأوروبية في إدارة الأزمات المالية ودعم الاستقرار المالي؛

المبحث الثاني: تحليل وتقييم للممارسات التنظيمية والرقابية الأوروبية في ظل آلية الرقابة الموحدة

ويختص بآليات الرقابة وفق برنامج عملية المراجعة والتقييم الرقابي، ومجالات الرقابة على المخاطر النظامية في إطار الاشراف الاحترازي الكلي، وكذا تقييم اختبارات الضغط كآلية احترازية ورقابية؛

المبحث الثالث: دراسة تحليلية لمساهمة آليات الرقابة الموحدة في مواجهة تقلبات الأسواق المالية الأوروبية

نقوم من خلال آخر مبحث بتقييم مرونة البنوك وفق المتطلبات التنظيمية الاحترازية لآلية الرقابة الموحدة ودراسة مدى انعكاس آليات الرقابة الموحدة على الأسواق المالية الأوروبية، من حيث مخاطر سوق الائتمان والعقارات، مخاطر السيولة وصناعة السوق، ومخاطر الضغوط النظامية.

الفصل الأول:

المخاطر البنكية، أساسيات ادارتها
واستراتيجيات الحد منها

تمهيد:

يتميز القطاع البنكي بالأبعاد المتعددة للمخاطر الناتجة عن الطبيعة الخاصة لأنشطة المؤسسات البنكية التي تؤثر على ملاءتها وربحياتها، مما جعلها عرضة لمخاطر كبيرة ومختلفة . ويطرح هذا التعدد في مخاطر البنوك قضايا رئيسية في مجال تحديد مختلف تلك المخاطر. وهذا بالنظر إلى السمة الأساسية التي أصبحت تحكم عمل البنوك، والمتمثلة في إدارة المخاطر والتحكم فيها وليس بكيفية تجنبها. وفي أعقاب الأزمة المالية العالمية (2007-2009)، والتي أدت إلى تزايد الوعي بضرورة الاهتمام أكثر بمجال إدارة المخاطر، ووضع استراتيجية هيكلية واضحة للمؤسسات المالية، انصب التركيز على كيفية تحسين قياس وإدارة مخاطر محددة مثل مخاطر السيولة، مخاطر الائتمان ومخاطر السوق. وبالتالي، تبني استراتيجيات محددة من شأنها العمل على الحد من المخاطر المختلفة التي تحيط بمجال العمل البنكي، من خلال الاستناد إلى خطة ممنهجة في إطار السعي نحو تحقيق السلامة والاستمرارية في العمل والأداء المرغوب، وخدمة العملاء وإرضائهم، ضمن بيئة تنافسية متصاعدة .

ومن خلال هذا الفصل، سيتم الإحاطة بمختلف جوانب الإطار النظري والمفاهيمي للمخاطر البنكية ومجال إدارتها واستراتيجيات الحد منها، وذلك بتقسيمه إلى ثلاث مباحث كما يلي:

المبحث الأول: ماهية المخاطر البنكية**المبحث الثاني: أساسيات إدارة المخاطر البنكية****المبحث الثالث: استراتيجيات الحد من المخاطر البنكية.**

المبحث الأول: ماهية المخاطر البنكية

يرتبط العمل البنكي، وفقاً لطبيعة نشاطه، بالعديد من المخاطر على اختلاف أنواعها ودرجاتها فالسمة الأساسية التي أصبحت تحكم نشاط البنوك في الوقت الحاضر تتحدد بمدى قدرتها على التكيف مع هذه المخاطر وليس بكيفية تجنبها، وذلك من خلال ضرورة البحث عن الآليات المختلفة لتحديد طبيعتها ومحاولة ضبطها والتحكم فيها .

ونظراً لأهمية وحساسية موضوع المخاطر، ارتأينا تسليط الضوء في هذا المبحث على: تعريف المخاطر البنكية، أسباب حدوثها ومصادرها، وأنواعها المختلفة.

المطلب الأول: تعريف المخاطر البنكية

لقد تعددت التعاريف المقدمة لمصطلح الخطر[•]، وتتنوعت على أساس طبيعة البيئة التي ينتمي إليها كل باحث ، كما اختلفت من حيث الهدف الرئيسي الذي يسعى إلى تحقيقه.

وتجدر الإشارة إلى أنه عادة ما يستخدم مصطلح الخطر للدلالة على المخاطرة، حيث يرى بعض الباحثين اختلافاً بينهما. فالخطر هو مصدر للمخاطرة ؛ بمعنى أنه السبب في الخسارة الناتجة. في حين أن المعنى اللغوي للمخاطرة هو التعرض للخطر والاشراف على الهلاك بسببه¹.

أولاً: المخاطرة لغةً

إن كلمة مخاطرة في اللغة مشتقة من كلمة "خطر"؛ ويقصد بها الاشراف على الهلاك وخوف التلف، ويقال هذا أمر خطر أي متردد بين أن يوجد وأن لا يوجد². والخطر هو ارتفاع القدر والمال والشرف والمنزلة، ويقال أمر خطير بمعنى رفيع. ويأتي بمعنى الرهن: يقال تخاطروا على الأمر أي تراهنوا عليه³.

ثانياً: المخاطرة اصطلاحاً

يأخذ مفهوم المخاطرة أبعاداً متعددة، وذلك على اختلاف المنظور التي يُتخذ على أساسه:

• يُقصد بكلمة خطر في هذه الدراسة ما يسمى بالانجليزية Risk وليس Danger، ويستعمل غالباً ترجمة مصطلح الخطر بمعنى Danger ومصطلح المخاطرة بمعنى Risk .

¹ فيرو جيرار، دور الابتكارات المالية في مجال التأمين في دعم قدرة شركاته على تغطية المخاطر، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 6، العدد 1 الجزائر، 2019، ص95.

² محمد بن أبي بكر عبد القادر الرازي ، مختار الصحاح، مكتبة لبنان، 1986، ص 180.

³ حنان محمد المعيوف، محمد رضوان عبد العزيز، إدارة المخاطر المصرفية الإسلامية، مجلة الرسالة، المجلد 01، العدد 01، ماليزيا، 2017، ص

ففي الجانب الاقتصادي؛ تُعرف المخاطرة على أنها إمكانية التعرض إلى خسارة اقتصادية أو مالية، أو في المقابل تحقيق مكاسب، أو حتى حدوث تأخير مرتبط بحالة عدم التأكد¹.

وفي الجانب المالي؛ تُعتبر المخاطرة سلوك مرفق باحتمال تحقق خسائر مالية، نتيجة حالة عدم التأكد مما سيحدث في المستقبل القريب أو البعيد. وترتبط وضعية الحذر بوجود الخطر، حيث يستوجب تقادي هذا الأخير الأخذ بالاحتياطات اللازمة لذلك، أو على الأقل للتقليل من وطأة أثره².

وتُعرف المخاطرة كذلك بأنها: إمكانية حدوث انحراف في المستقبل بسبب عدم التأكد من الناتج المالي إذ تختلف النتائج المراد تحقيقها عن ما هو متوقع³.

أما من الناحية الرقابية؛ تُعتبر كل من المخاطرة والرقابة وجهين لعملة واحدة، ومن الصعب الفصل بينهما، إذ يجب في البداية تحديد المخاطر وتقييمها، ومن ثم إدارتها وتخفيف أثرها، وذلك بالاعتماد على تطبيق نظام رقابة داخلية سليم ومتين⁴.

ارتبط مفهوم الخطر في بادئ الأمر بالأضرار والتهديدات التي تتعرض لها مؤسسات الأعمال ومع تطور التحديات في بيئة هذه المؤسسات، وارتفاع حدة المنافسة والانفتاح على الأسواق العالمية ظهرت الحاجة إلى ضرورة تحقيق ميزة تنافسية في المستقبل. ومن هنا بدأ الاهتمام بالآثار الإيجابية للأحداث المستقبلية⁵.

ويتخذ مصطلح المخاطرة، كمفهوم غير محدد بشكل واضح، أبعاد مختلفة ذات تأثير إيجابي أو سلبي؛ أين يُشار إلى المخاطر الإيجابية أحياناً بمخاطر المضاربة أو مخاطر العمل، لأنها ناتجة عن اختيار اتخذته المنشأة أملاً في تحقيق الربح. في حين يُنظر إلى المخاطر السلبية مصاحبته لحدوث خسائر مالية أو تعثر في تحقيق المنشأة لأهدافها⁶.

إذ تعرف المخاطر بصفة عامة على أنها احتمال تحقق حدث ما وعواقبه، باعتبارها تمثل تهديداً للمؤسسة. كما وتمس هذه المخاطر جميع جوانب الحياة العملية، وتأخذ مستويات مختلفة من الأهمية بناءً على نوعية المخاطر وحجمها. وهذا المفهوم من جانب ضيق يقتصر على السلبيات فقط، في حين يشير

¹ Prasanta Kumar Dey, *Risk Management- A Combined Analytic Hierarchy Process and Decision Tree Approach*, Cost Engineering, Vol 44, n°3, 2002, p 14.

² رحيم حسين، الاقتصاد المصرفي، الطبعة الأولى، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، 2008، ص 208.

³ بلعزوز بن علي، استراتيجيات إدارة المخاطر في المعاملات المالية، مجلة الباحث، العدد 07، 2009-2010، ص 332.

⁴ جرامين - جميل، دليل الحوكمة المؤسساتية وإدارة المخاطر لمؤسسات التمويل الأصغر في العالم العربي، 01 يناير 2011، ص 33.

⁵ داليدا محمد عادل الدوياتي، قياس مدى تطبيق إطار إدارة المخاطر المتكامل - دراسة ميدانية على عينة من البنوك التجارية المصرية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، المجلد الثاني والخمسون، العدد الثاني، يوليو 2015، ص 363.

⁶ Bernard BARTHELEMY, *Gestion des Risques, méthodes d'optimisation globale*, Edition d'Organisation, 2^{ème} tirage, 2002, p 13.

هذا المفهوم على نطاق أوسع إلى حالة عدم اليقين بشأن العوائد المحققة، التي تشمل كلا من احتمالية تحقيق أرباح والتعرض للخسارة¹.

ثالثاً: المخاطر البنكية

عرفت لجنة التنظيم المصرفي وإدارة المخاطر، التابعة لهيئة قطاع البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية (**Financial Services Roundtable**) المخاطر البنكية بأنها: "احتمال حدوث خسارة مباشرة في نتائج الأعمال أو في رأس المال، أو خسارة غير مباشرة من خلال قيود تحد من قدرة البنك على تحقيق أهدافه وغاياته. ومثل هذه القيود تضعف قدرة البنك على الاستمرار في ممارسة أنشطته وتقديم أعماله من جهة، ومن جهة أخرى تحد من قدرته على استغلال الفرص المتاحة ضمن بيئة العمل البنكي"².

ويعرف الخطر البنكي كذلك على أنه ناتج الفرق بين القيمة المتوقعة والقيمة المحققة فعلياً، سواء كان ايجابياً أو سلبياً؛ إذ يسمى الفرق الايجابي فرصة في مجال العمل البنكي، بينما يُعبر الخطر عن النتيجة السلبية الناشئة عن تغيرات بيئة العمل البنكي، مما يعرض البنك لخسارة جزء من أصوله سواء كانت هذه الخسائر متوقعة أو غير متوقعة³.

وهنا ينبغي التفرقة ما بين نوعين من المخاطر: الأولى هي المخاطر التي يتعين إدارتها لتوفير الحماية وتجنب الوقوع في الخسائر، والثانية هي تلك المخاطر التي يتم أخذها بهدف تحقيق المكاسب والمزايا التنافسية⁴.

مما سبق نستنتج أن المخاطر البنكية ملازمة للنشاط البنكي، وتدل على احتمالية تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها فضلاً عن تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين، أو تحقيق البنك لأرباح محتملة ناتجة عن الظروف التي يعمل هذا الأخير في نطاقها. إذ يسعى البنك، من خلال تقبل فكرة المخاطرة، إلى العمل على حسن تسييرها وإدارتها، وبالتالي تعظيم العوائد المحققة.

وتتجلى من خلال المفاهيم السابقة، خصائص المخاطرة المرتبطة بمجال العمل البنكي، فيما يلي⁵:

- ✓ ترتبط بالمستقبل من حيث حدوثها ونتائجها؛
- ✓ تتأثر بكمية البيانات والمعلومات المتوفرة، والتي من شأنها ابعاد حالة الشك المرتبط بالمخاطرة؛

¹ محمد زيدان ابراهيم وآخرون، دور الافصاح عن المخاطر المصرفية في تحقيق الاستقرار المالي للقطاع المصرفي - دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والاسلامية، مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية، المجلد السابع، العدد الأول، يناير 2023، ص 8 - 9.

² محمد داود عثمان، إدارة وتحليل الائتمان ومخاطره، الطبعة الأولى، دار الفكر ناشرون وموعون، 2013، ص 215.

³ عبد المجيد بابا أحمد، كفاءة إدارة المخاطر في البنوك التجارية الجزائرية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية جامعة أحمد دراية، أدرار- الجزائر، 2021/2020 ص 4.

⁴ عادل حنفي حسين، حوكمة المخاطر في البنوك والمؤسسات المالية، الطبعة الأولى، بدون دار نشر، مصر، 2019، ص 188.

⁵ Ammar Elias Ahmmed, Saja Mohammed Younis, **The Impact of Diversification Policy on the Risks of commercial Bank: A Case Study of Iraqi Commercial Banks**, Journal of Business and Management Studies, Vol 5 N° 1, 2023, P 156, available on: <https://doi.org/10.32996/jbms.2023.5.1.2>, accessed on: 02/01/2019.

- ✓ ترتبط بحالة عدم التأكد التي تميز الأحداث المستقبلية؛
- ✓ تتعلق بمدى تحليل متخذ القرار للموضوع وميزته.

المطلب الثاني: أسباب المخاطر البنكية ومصادرها

يتعرض هذا المطلب إلى مختلف مسببات المخاطر في المؤسسات البنكية، وكذا المصادر الداخلية والمصادر الخارجية لتلك المخاطر، وآليات تفاعلها.

أولاً: أسباب المخاطر البنكية

تتعرض المؤسسات المالية وفي مقدمتها البنوك لمخاطر متعددة، ناجمة عن عدة عوامل، قد تسبب زيادتها وتفاقمها. ومن أبرز هذه العوامل ما يلي¹:

- ✓ فرض العديد من الدول قيوداً تنظيمية وإشرافية على عمل البنوك، وتشجيعها على الالتزام بمبادئ مصرفية ورقابية سليمة، من شأنها التقليل من حدة المخاطر وتجنب تأثيراتها السلبية.
- ✓ التغييرات الهيكلية التي عرفها النظام المالي نتيجة العولمة، والتحرير المالي والبنكي من القيود على حركة رؤوس الأموال وانفتاح الأسواق المالية.
- ✓ تنوع وتزايد المخاطر التي تواجهها البنوك، بالإضافة إلى الانتشار المفرط للمشتقات المالية واستخدامها في مجالات المضاربة لتحقيق الأرباح، أكثر من السعي نحو التحوط وإدارة المخاطر.
- ✓ عدم استقرار العوامل الخارجية الملازمة لبيئة العمل البنكي، وذلك من مختلف النواحي الاقتصادية السياسية والاجتماعية. حيث أدت الاختلالات الشديدة في أسعار صرف العملات إلى البحث عن أدوات تغطية مستقبلية، أين برزت المؤسسات البنكية في هذا المجال من خلال تطوير منتجات الهندسة المالية للتعامل مع مختلف المتغيرات الطارئة، الأمر الذي أدى إلى خلق مخاطر من نوع جديد أضيفت إلى مخاطر البنوك.
- ✓ تزايد عمليات البنوك خارج الميزانية، وانتقالها من نطاق الأنشطة التقليدية إلى مجال الأسواق المالية إذ تسبب ذلك في نشوء أزمات سيولة ومخاطر أخرى ذات صلة بتقلبات السوق، مثل التضخم ومخاطر الصرف.

¹ فريدة تلي، استخدام الأساليب الكمية في قياس وإدارة المخاطر المصرفية – دراسة حالة مصرف دبي الاسلامي في الفترة (2001-2017) أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد مالي تطبيقي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2018/2019، ص ص 18-19.

ثانياً: مصادر الخطر في البنوك

تنشأ المخاطر البنكية أساساً من مصادر مختلفة، وهي: نقص التنوع، نقص السيولة، مستوى ارادة البنك في التعرض للمخاطر. و تتسم تلك المصادر بالاتساق والتأثير المتبادل؛ حيث يكبر حجم العائد المتوقع من منح القروض كلما كانت المخاطر المحيطة بها مرتفعة¹.

أما من حيث تصنيف مصادر الخطر، فيمكن التمييز مخاطر خاصة ومخاطر عامة²:

أ- **مخاطر خاصة:** تكون مرتبطة بالبنك نفسه ويكون مصدرها داخلي، إذ تنتج عن التنظيم والتسيير داخل البنك، وإما عن علاقات هذا الأخير بزبائنه. ومن أهم أنواع المخاطر الخاصة: مخاطر إدارة السيولة، مخاطر سياسة البنك الائتمانية، والمخاطر التنظيمية والتشغيلية.

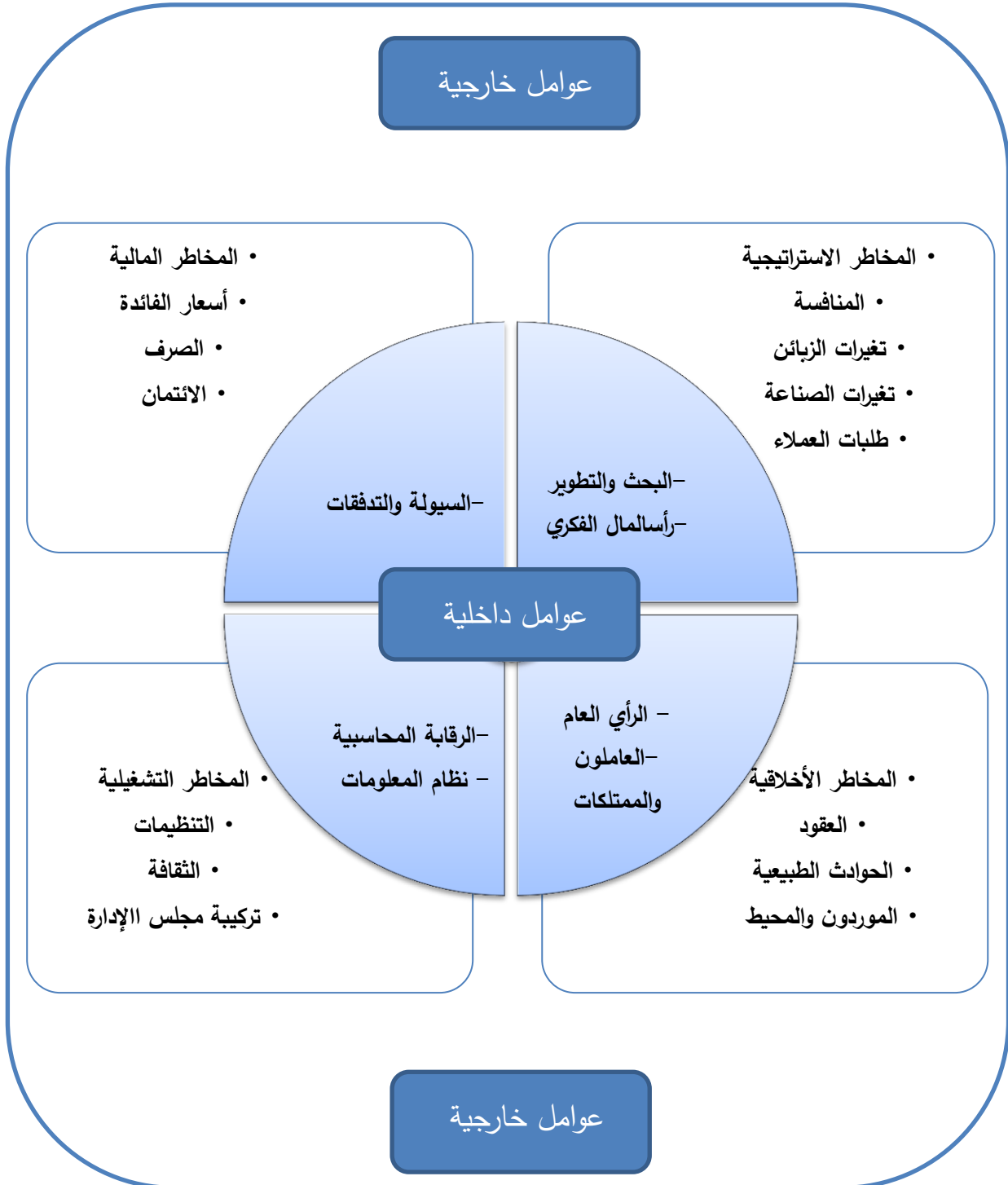
ب- **مخاطر عامة:** يرتبط مصدرها بالمحيط الخارجي للبنك؛ فبالإضافة إلى المخاطر الناجمة عن العوامل الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، والتي قد تطل أي مؤسسة، توجد مخاطر ذات طبيعة نظامية تتعلق مباشرة بالنظام المالي والبنكي، ومن أبرزها: مخاطر التضخم، مخاطر سعر الصرف، مخاطر تقلبات أسعار الأوراق المالية، والتغيرات التقنية والتكنولوجية في مجال وسائل الدفع.

لذلك تتفاعل وتتداخل مجموعة العوامل الداخلية والخارجية فيما بينها، مُنشأةً بذلك مخاطر ذات طبيعة نوعية، تتعرض لها المؤسسات البنكية. ويُظهر الشكل رقم (1-01)، أهم العوامل الداخلية والخارجية المسببة للمخاطر التي تواجه المؤسسات البنكية، والتي تؤثر على هذه الأخيرة إما من جانب نوع واحد من العوامل أو من خلال تداخل نوعي العوامل:

¹Amine Tarazi, *Risques Bancaire, déréglementation financière et réglementation prudentielle : une analyse en termes d'espérance-variance*, Presses universitaires de France, Paris, 1996, p10.

² رحيم حسين، *الاقتصاد المصرفي*، مرجع سبق ذكره، ص ص 210، 212.

الشكل رقم (1-01) : مسببات المخاطر ومصادرها الداخلية والخارجية



A Risk Management Standard , Published by AIR MIC ALARM , and IRM , British Standards Institution, 2002, P 3.

المصدر:

المطلب الثالث: أنواع المخاطر البنكية

تتعدد وتتوغل المخاطر التي تواجهها البنوك تبعاً لطبيعة بيئة العمل المصرفي، والتي تتسم بالاتساع، التغيير المستمر والتعقيد. حيث نجد أنواع مرتبطة بنشاط البنك الداخلي، وأخرى تقترب بالمحيط الخارجي للبنك، ومخاطر لها علاقة بعملاء البنك. وحسب مكتب مراقبة العملة الأمريكي (OCC) فقد قسم المخاطر إلى تسعة أنواع: مخاطر الائتمان، مخاطر سعر الفائدة، مخاطر السيولة، مخاطر التسعير، مخاطر سعر الصرف، مخاطر الامتثال، المخاطر الاستراتيجية ومخاطر السمعة. إذ يمكن تقسيم تلك المخاطر وفق تصنيفين أساسيين؛ الأول من حيث مصدر المخاطر: مخاطر نظامية ومخاطر غير نظامية، والثاني من الجانب المالي: مخاطر مالية ومخاطر غير مالية .

أولاً: المخاطر النظامية

حسب رأي أغلبية الاقتصاديين، لا يوجد تعريف موحد للخطر النظامي. ففي ظل غياب تعريف أكاديمي معترف به، عملت مختلف الهيئات الدولية على تحديد مفهوم للخطر النظامي مستنبط من تعريف الأزمة النظامية؛ والمتمثلة في حدوث انهيار في أداء الخدمات المالية الناجمة عن تدهور كل أو جزء من النظام المالي، وله تأثير سلبي واسع النطاق على الاقتصاد الحقيقي¹.

ويشار إلى المخاطر النظامية على أنها مخاطر من المحتمل أن تتسبب في حدوث ضائقة مالية وتؤدي إلى عواقب مالية خطيرة على أجزاء مختلفة من النظام المالي، إذ تشمل على المخاطر التي تنشأ داخل القطاع المالي أو تنتشر من خلاله. مثال ذلك، أن تنشأ هذه المخاطر بسبب عدم كفاية الملاءة المالية أو احتياطات السيولة في المؤسسات المالية، مع احتمال حدوث آثار سلبية شديدة على الوساطة المالية والنتائج الحقيقي².

كما يمكن تعريف المخاطر النظامية بأنها مخاطر تتعرض لها مختلف القطاعات الاقتصادية بسبب حدوث تغيير في المناخ العام السياسي والاقتصادي. وهكذا نوع من المخاطر لا يمكن تجنبها من خلال عمليات التنويع، ويطلق عليها تسمية مخاطر السوق، إذ تشمل أساساً كل من مخاطر دورة الأعمال، معدلات أسعار الفائدة، معدل أسعار الصرف والتضخم³.

¹ Jean-François Lepetit, **Rapport sur le risque systémique**, Ministère de l'Économie, de l'Industrie et de l'Emploi, disponible sur : <https://www.vie-publique.fr/rapport/31038-rapport-sur-le-risque-systemique> consulté le 20/04/2023, à : 12 :31.

² Nicholas Blancher, Srobona Mitra, Hanan Morsy, Akira Otani, Tiago Severo, and Laura Valderrama, **Systemic Risk Monitoring ("SysMo") Toolkit – A User Guide**, Imf Working Paper, July 2013, p 6.

³ محمد داود عثمان، إدارة وتحليل الائتمان ومخاطره، مرجع سبق ذكره، ص 217.

- ومن بين أهم أسباب ظهور الخطر النظامي في الأنشطة البنكية، نذكر العوامل التالية¹:
- ✓ عدم تماثل للمعلومات، وارتباطها بتأثيرات عالية لرافعة الديون وصددمات السيولة؛
 - ✓ الترابطات بين البنوك أو مع بقية أجهزة ومؤسسات النظام المالي؛
 - ✓ انتشار الصدمات على مستوى الاقتصاد الكلي.

بحيث يوجد ثلاث مستويات محتملة للمخاطر النظامية، تتمثل في² :

- خطر انهيار النظام المالي بأكمله مع تداعيات ضخمة على بقية السوق؛
- خطر انهيار السوق مع تداعيات كبيرة على النظام الاقتصادي بأكمله؛
- خطر انهيار النظام الاقتصادي بأكمله، بما في ذلك الدول.

ثانياً: المخاطر غير النظامية

هي مخاطر ذات طبيعة خاصة، غير سوقية وقابلة للتنويع، تتعرض لها مؤسسة معينة أو قطاع اقتصادي محدد، دون انعكاس تأثيرها على باقي المؤسسات أو القطاعات الأخرى. وتشمل أساساً على مخاطر الصناعة، الإدارة، الرفع التشغيلي والسيولة³.

وفي جانب القطاع البنكي، تعتبر المخاطر غير النظامية فردية ومستقلة عن النشاط الاقتصادي العام، حيث تتعرض لها المؤسسات البنكية وتكون مرتبطة ببيئتها الداخلية وتؤثر على أصولها المالية وموجوداتها، كما تخضع لسيطرة إدارة البنك⁴. ويمكن تجنب هذا النوع من المخاطر بتنويع المحفظة الاستثمارية للبنك.

نستخلص مما سبق بأن المخاطر النظامية هي خطر حدوث انهيار في أداء مكونات النظام المالي، والذي يمكن أن ينتقل إلى بقية عناصر النظام المالي، لينعكس تأثيرها على مختلف أركان الاقتصاد الحقيقي. وهي مخاطر تؤثر على حركة السوق ككل، لا تخضع للتغيير أو التحكم فيها من خلال التنويع، في حين تحدث المخاطر غير النظامية نتيجة عوامل داخلية، ويمكن تجنبها بالتنويع.

¹Olivier de Bandt, Françoise Drumetz, Christian Pfister, **Stabilité Financière**, 1^{re} édition, ouvertures économique De Boeck, Bruxelles, BELGIQUE, 2013, P 43.

² Philippe TRAINAR, **Assurance, Stabilité Financière et Risque Systémique**, Revue d'Economie Financière – Le Risque Systémique 2. Repenser la supervision, 2011, P 30.

³ طارق الله خان، حبيب أحمد، إدارة المخاطر " تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية"، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 2003 ص 30.

⁴ Ammar Elias Ahmmed, Saja Mohammed Younis, **The Impact of Diversification Policy on the Risks of commercial Bank: A Case Study of Iraqi Commercial Banks**, Op. cit , P 157 .

ويطلق على محصلة نوعي المخاطر النظامية وغير النظامية، ما يعرف بالمخاطر الكلية. إذ تمثل المخاطر النظامية الحصة الأكبر منها، ويكون من الصعب مواجهتها والتنبؤ بها على اعتبار أنها تمس حركة السوق ككل¹.

$$\text{المخاطر الكلية} = \text{المخاطر النظامية} + \text{المخاطر غير النظامية}$$

ثالثاً: المخاطر المالية

تتضمن المخاطر المالية مختلف المخاطر المرتبطة بإدارة أصول وخصوم البنك، ويتطلب هذا النوع من إدارة البنك رقابة وإشراف بصفة مستمرة ومستديمة، تماشياً مع توجهات حركة السوق وكذا الظروف الاقتصادية التي تنشط بها بيئة العمل البنكية.

1- مخاطر الائتمان (Credit Risk):

تتمثل في المخاطر التي تتأثر بها إيرادات البنك سواء كانت مخاطر حالية أو مستقبلية، وتنشأ من عدم وفاء العملاء بالتزاماتهم تجاه البنك في مواعيدها المحددة. وتمثل عمليات الاقراض من أهم مصادر المخاطر الائتمانية، وهذه الأخيرة تظهر في أنشطة وعمليات البنك داخل وخارج الميزانية².

وتتنوع العوامل المسببة لمصادر الخطر الائتماني لدى البنك، و من أبرزها ما يلي³:

- تركيز البنك لعمليات الاقراض على قطاع معين أو لمناطق جغرافية محددة؛
- ضعف في عمليات تنويع المحفظة الائتمانية وكذا في أنظمة الرقابة والمراجعة على الائتمان؛
- عدم كفاءة التحليل الائتماني والمالي في اتخاذ قرار منح الائتمان من عدمه؛
- نمو متزايد لمخاطر الائتمانية يعرضه لمخاطر ائتمانية مرتفعة؛

ومن بين أهم أنواع المخاطر الائتمانية، نذكر⁴:

1-1- مخاطر عدم السداد (Default Risk): تنشأ نتيجة عدم تمكن المدينين من سداد التزاماتهم للبنك في مواعيد الاستحقاق.

¹ علي بوعمامة، مراد زايد، المخاطر البنكية وإدارتها في الأنظمة المحلية والدولية، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 2، العدد 15، جامعة خميس مليانة، 2016، ص 250.

² شقيري نوري موسى وآخرون، إدارة المخاطر، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2012، ص 299.

³ محمد داود عثمان، إدارة وتحليل الائتمان ومخاطره، مرجع سبق ذكره، ص 219.

⁴ محمد داود عثمان نفس المرجع السابق، ص 219.

1-2- مخاطر التسوية (Settlement Risk): تنتج من عمليات التسويات الخاصة بالتدفقات النقدية والأصول المالية.

1-3- مخاطر البلد (Country Risk): سببها احتمال تعرض البنك للخسارة أثناء التعامل مع أحد البلدان التي تعاني من تدهور أوضاعها الاقتصادية، السياسية أو الاجتماعية.

2- مخاطر السيولة:

تنشأ مخاطر السيولة لدى المؤسسات البنكية عندما تظهر اختلافات في معدلات صافي الدخل والقيمة السوقية لحقوق الملكية، مما يضع البنك أمام صعوبة الحصول على النقدية الجاهزة بتكلفة معقولة سواء من عمليات بيع الأصول أو من تحصيل قروض وودائع جديدة. ويتعاظم خطر السيولة عندما لا يتمكن البنك من توقع الطلب الجديد على القروض أو السحوبات من الودائع، مع تعذر الوصول إلى مصادر أخرى للنقدية¹.

إذ يشكل رصيد السيولة للبنك عنصر أساسي في مجالات الرقابة البنكية، ولذلك، تلزم السلطات الرقابية البنوك بإنشاء أنظمة داخلية مناسبة لرصد احتياجاتها من السيولة والتحكم فيها، من خلال تبني خطط للطوارئ في نقص السيولة، الناتجة عن قضايا عامة في السوق، أو أزمات خاصة بالبنك².

وعليه، تمثل مخاطر السيولة البنكية المخاطر التي من الممكن أن تواجه البنك بسبب حدوث تغير مفاجئ في سلوك المودعين، يؤدي إلى خروج تدفقات غير متوقعة لودائع العملاء، مما يحتم على البنك اجراء عمليات غير اعتيادية في السوق النقدية وبأسعار مرتفعة، من شأنها إعادة تمويل الفرق الناتج عن نقص السيولة، فضلاً عن امكانية حدوث سحب مفاجئ للودائع غير المستغلة، وبالتالي يكون البنك أمام حالة عدم المقدرة على التمويل.

3- مخاطر السوق:

هي مخاطر تنشأ من طبيعة الأصول والأدوات المتداولة في السوق؛ فإذا كانت هذه المخاطر راجعة لتغير في الأسعار وفي السياسات على مستوى الاقتصاد الكلي، تسمى مخاطر السوق العامة. بينما تنشأ مخاطر السوق الخاصة عن حدوث تقلبات غير متوقعة في القيمة السوقية للأصول المتداولة نتيجة ظروف خاصة بالمؤسسات الاقتصادية على المستوى الجزئي³.

¹ عاطف جابر طه، تنظيم وإدارة البنوك منهج وصفي تحليلي، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2008، ص 217.

² عاطف جابر طه، نفس المرجع السابق، ص 217، 2018.

³ سامي حبيلي، إدارة مخاطر السوق باستخدام عقود المشتقات المالية - دراسة فقهية، أطروحة دكتوراه في الفقه وأصوله، كلية الدراسات العليا الجامعة الأردنية، 2008، ص 26، 27.

وبالتالي تتنوع مخاطر السوق حسب تقلبات الأسعار في الأسواق المختلفة، وتتمثل في:

3-1- مخاطر أسعار الفائدة:

تعتبر من أهم المخاطر التي يكتنفها العمل البنكي، والتي يجب أن يولي لها اهتماما بالغا، إذ يمثل سعر الفائدة الثمن الذي يمنح البنك على أساسه القروض، ويتحصل من خلاله على الودائع. وتتسأ مخاطر سعر الفائدة عند حدوث تقلبات في معدلات الفائدة، مما يجعل البنك يحقق خسائر معتبرة وذلك في حال عدم تناسق في آجال إعادة تسعير الموجودات والمطلوبات، مما قد يؤثر على صافي الفوائد والقيمة السوقية للبنك¹.

كما تنتج مخاطر أسعار الفائدة عن حدوث تغيرات سوقية ناجمة عن احتمال ظهور اختلاف معدلات العائد الفعلية ومعدلات العائد المتوقعة. ويختلف تأثير هذه المخاطر حسب طبيعة ونوع الورقة المالية، حيث يكون أكبر في الأسهم الممتازة والسندات ذات الدخل الثابت، وأقل تأثيرا في الأوراق المالية ذات الدخل المتغير كالأسهم العادية².

3-2- مخاطر أسعار الأسهم:

من جانب مفاهيمي، يعتمد ارتفاع مخاطر أسعار الأسهم على قيام المدير المالي للشركة بحجب الأخبار والمعلومات السيئة وغير المرغوب فيها حتى مستوى محدد، وعند بلوغ ذلك المستوى يصبح اخفاء تلك المعلومات السلبية أكثر تكلفة، مما قد يتحتم على المدراء الكشف عنها للسوق، مما ينجم عنه انهيار حاد ومفاجئ لأسعار الأسهم دون سابق انذار³.

3-3- مخاطر أسعار الصرف:

هي احتمال التعرض للخسارة المرتبطة بتقلبات أسعار الصرف، والناجمة عن تغيرات تكافؤ الصرف بين عملة محلية وعملة أجنبية⁴.

وتتسأ مخاطر سعر الصرف نتيجة حدوث تقلبات في أسعار صرف العملات في الأجلين القصير والطويل، مما يجعل عملية التنبؤ بكيفية تحرك أسعار الصرف مستقبلا في غاية الصعوبة، وكذلك ممكن

¹ سعيد جمعة ابراهيم عقل، استراتيجية إدارة مخاطر أسعار الفوائد في البنوك التجارية الأردنية باستخدام المشتقات في إدارة الموجودات والمطلوبات "دراسة تطبيقية"، أطروحة دكتوراه في الفلسفة تخصص تمويل، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، 2005، ص 27.

² Mondher BELLALAH , *Gestion Des Risques de Taux d'Intérêt et de Change* , 1e édition , de Boeck , 2005, P209.

³ السيد أحمد محمود فودة، أثر الملكية المؤسسية على العلاقة بين الروابط السياسية للشركات ومخاطر انهيار أسعار الأسهم في ضوء تكاليف الوكالة - دراسة اختبارية، المجلة العلمية للبحوث التجارية، المجلد 47، العدد 4، جامعة المنوفية، أكتوبر 2022، ص 259.

⁴ Norbert GUEDJ, *Finance D'entreprise- les règles du jeu*, 2Edition, édition d'organisation , Paris, 2001, P420.

أن تظهر مخاطر سعر الصرف من وجود مركز مفتوح بالعملات الأجنبية ، بالنسبة لكل عملة أو بالنسبة إلى إجمالي مراكز العملات¹.

وبالتالي، تؤثر مخاطر تقلبات أسعار الصرف على إيرادات البنك ورأسماله، ما يجعل البنك يتعرض لخسائر بسبب عدم تحقيق التوازن المناسب في مركز كل عملة من عملاته. لذا يتعين على إدارة البنك تبني سياسات واستراتيجيات واضحة ومحكمة ، من شأنها ضبط هذا النوع من المخاطر.

3-4- مخاطر أسعار السلع:

وهي المخاطر التي تنشأ عن حدوث تذبذب في أسعار السلع بالشكل الذي يؤثر على حجم التدفقات النقدية للمؤسسات². وترتبط مخاطر أسعار السلع بشكل مباشر بمخاطر الصرف، خاصة وأن العديد من السلع العالمية تتداول أساسا بعملة الدولار الأمريكي، إضافة إلى بعض العملات الدولية الأخرى مثل اليورو، مما يجعل أسعار السلع ترتبط بدرجة كبيرة بتقلبات وتغيرات تلك العملات، وبالتالي يعرضها ذلك لكل من مخاطر الصرف ومخاطر التسعير³.

4- خطر عدم الملاءة المالية:

تعرف الملاءة المالية في لغة العمل البنكي بالمئانة؛ أي مقدرة البنك على سداد التزاماته المالية (وأهمها الودائع البنكية) في آجال استحقاقها، إذ تمثل الفرق بين قيمة موارد البنك وقيمة التزاماته. ويواجه البنك خطر عدم الملاءة المالية عندما يتعرض لاحتمال عدم القدرة على الوفاء بالتزاماته، وبالتالي تنخفض درجة الملاءة لدى البنك بارتفاع احتمالية وقوعه في عسر مالي⁴.

ويعتبر خطر عدم الملاءة المالية محصلة لمختلف المخاطر التي يتعرض لها البنك ، سواء تعلق الأمر بمخاطر الائتمان، الناجمة عن فشل البنك في استرداد أمواله، وكذا مخاطر الصرف والسيولة، لما لها من تأثير على رأس مال البنك وعلى احتياطياته، بالإضافة إلى مخاطر سعر الفائدة، والتي تجعل موارده أكبر من عوائد استخداماته.

¹ طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات "المفاهيم- المبادئ- التجارب: تطبيقات الحوكمة في المصارف ، الدار الجامعية الاسكندرية، مصر 2005، ص 705.

² جمال معتوق، إدارة المخاطر المالية في ظل منتجات الهندسة المالية دراسة مقارنة بين سوقين ماليين، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2015/2016، ص 162.

³ عبد الكريم قندوز، المخاطر المصرفية وأساليب قياسها، دراسات معهد التدريب وبناء القدرات، العدد 5، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، 2020، ص 61.

⁴ نكاح ريان، بوالكور نور الدين، تقييم الملاءة المالية لمجموعة من البنوك الخاصة في الجزائر خلال الفترة (2016-2020)، مجلة البحوث في العقود وقانون الأعمال، المجلد 07، العدد 04، 2022، ص 227.

رابعاً: المخاطر غير المالية

تكون المخاطر غير مالية عندما يكون مصدرها غير مالي؛ غير أنها تؤثر على سيرورة نشاط البنك مسببة أضرار وخسائر مالية وغيرها. ومن أبرز هذه المخاطر، ما يلي:

1- مخاطر تشغيلية:

يعتبر الخطر التشغيلي من أبرز المستجدات في مجال إدارة المخاطر الحديثة، ويمثل الخسارة الناجمة عن التعرض للفشل في النشاط الداخلي للمؤسسة وإجراءات الرقابة¹. كما تعرف المخاطر التشغيلية بأنها مخاطر الخسارة الناتجة عن عدم كفاية أو فشل الإجراءات الداخلية والأنظمة الداخلية، أو الأحداث الخارجية، ومعظم المخاطر التشغيلية ناجمة عن ممارسات احتيالية أو عدم كفاية الضوابط داخل الأنشطة التجارية للبنوك. وفي أغلب الحالات، يكون لهذه الخسائر تأثير سلبي على سمعة البنك، وتؤدي في بعض الأحيان إلى إفلاسه².

إذ تتنوع الأسباب التي تؤدي إلى نشوء الخسائر الناتجة عن مخاطر تشغيلية، ومن أهم أمثلتها³: الأخطاء في المعاملات، فشل أنظمة العمليات، اختراق المعلومات السرية المتعلقة بالأمن والسلامة عمليات تزوير الهوية والقرصنة والمعاملات غير المصرح بها، عمليات السرقة والاحتيال المرتكبة من قبل الموظفين والأطراف الخارجية، عمليات التجارة غير القانونية .

2- مخاطر استراتيجية:

هي المخاطر الكامنة في القرارات الاستراتيجية للمؤسسة، وكذا في القرارات الهيكلية التي تحدد المخاطر الداخلية⁴. كما تعرف المخاطر الاستراتيجية بأنها مخاطر حالية ومستقبلية، تؤثر على عوائد ورأس مال البنك، بسبب اتخاذ قرارات غير سليمة، أو تنفيذ خاطئ للقرارات، فضلاً عن صعوبة تجاوز البنك مع تغيرات بيئة النشاط البنكي⁵. كل ذلك ناشئ عن غياب تخطيط استراتيجي لإدارة البنك، والذي يرسم المسار الواجب اتباعه في إطار تحقيق البنك لأهدافه.

¹ عبد الكريم قندوز، التحوط وإدارة الخطر مدخل مالي، الطبعة الأولى، دار إي- كنب، لندن، فبراير 2023، ص 48.

² Sirine TOUMI, *l'impact des mécanismes de gouvernance dans la gestion des risques bancaires et la performance des banques « cas de la France, l'Allemagne et le Japon »*, thèse doctorat en sciences économiques, En cotutelle internationale Présentée en vue de l'obtention du grade de docteur de l'Université Nice Sophia Antipolis et de docteur de l'Université de Tunis, 2016, P 94.

³ Eric Lamarque, *Management de la banque risques, relation client, organisation*, PEARSON Education, Paris, 2005, P 75

⁴ Phil Bromiley, Devaki Rau, Michael K.McShane, *Can Strategic Risk Management Contribute to Enterprise Risk Management? A Strategic Management Perspective*, Finance Faculty Publications, Old Dominion University, 2014, P 8.

⁵ شقيري نوري موسى وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 298.

3- مخاطر قانونية:

هي مخاطر يصعب قياسها، وتترتب عن مخالفات إدارات البنوك للقوانين والتعليمات الصادرة عن البنوك المركزية و سلطات النقد الأخرى، مثل عمليات الاخلال بالحد الأدنى لنسب كفاية رأس المال وكذا نسب التوظيف والسيولة، بالإضافة إلى كون مستندات البنك غير مقبولة قانونيا بسبب نقصها أو قصورها؛ كأن يقبل البنك مستندات من العملاء ويتضح بعدها أنها غير مقبولة لدى الأجهزة القضائية. كل ذلك وغيرها من المخاطر، تضع البنك تحت الحراسة القضائية وعقوبات قانونية أخرى¹.

4- مخاطر السمعة:

تظهر مخاطر السمعة نتيجة وجود انطباع عام سلبي عن البنك، والذي ينجم عنه خسارة كبيرة في مصادر التمويل، تمس العملاء بالدرجة الأولى، وقد يؤدي ذلك إلى تحول المتعاملين إلى بنوك منافسة². وهذا راجع إلى تصرفات غير مدروسة وغير مراقبة، يقوم بها موظفو البنك وتعكس صورة سلبية عن أدائه وعلاقاته مع الزبائن والأطراف الأخرى. إذ ينتج هكذا نوع من المخاطر بسبب عدم تمكن البنك من إدارة عملياته والمخاطر المختلفة المرتبطة بها، والتي مردها عدم كفاءة الأنظمة الداخلية وضعف نظم الأمان التي يعتمدها البنك، مثل تعرض البنك لاعتداءات داخلية أو خارجية³. بالإضافة لممارسة البنك لأنشطة غير قانونية كعمليات غسل الأموال وتمويل قطاعات غير مرغوب فيها أو محظورة.

نستنتج مما تقدم أن تنوع وتعدد المخاطر التي تتعرض لها البنوك دليل على تنوع أنشطتها واتساع نطاقها. كما أن عدم تدارك البنوك لمختلف هذه المخاطر ممكن أن يعرضها لخسائر وافلاس. كل ذلك يتطلب من إدارة البنك معرفة تلك المخاطر من خلال تحديدها بدقة ومعرفة أسبابها والعوامل التي تزيد من احتمالات حدوثها، والبحث عن مختلف الأساليب اللازمة للتحوط منها والتقليل من آثارها السلبية في حال وقوعها ، وهذا بالاعتماد على أسس ومعايير إدارة المخاطر، والتي ستكون موضوع المبحث الموالي.

¹ محمد الصيرفي، إدارة المصارف، الطبعة الأولى، دار الوفاء لنديا الطباعة والنشر، الاسكندرية ، مصر، 2007، ص 66.
² راند نصري أبو مؤنس، مخاطر السمعة والالتزام بالشرعية في المصارف الاسلامية دراسة حالة على الاحتياطات في البنوك المركزية وكيفية تشكيل هيئات الرقابة الشرعية، مجلة دراسات، علوم الشريعة والقانون، المجلد 43، العدد1، 2016، ص 221.
³ نصر عبد الكريم، مصطفى صلاح، المخاطر التشغيلية حسب متطلبات بازل 2: دراسة لطبيعتها وسبل إدارتها في حالة البنوك العاملة في فلسطين، المؤتمر العلمي السنوي الخامس بعنوان: نحو مناخ استثماري وأعمال مصرفية إلكترونية ، جامعة فيلادلفيا ، كلبو العلوم الادارية والمالية، عمان الأردن ، 4-5/ 2007/07، ص 12.

المبحث الثاني: أساسيات إدارة المخاطر البنكية

إن تعدد وتزايد درجات المخاطر التي تلازم الصناعة البنكية، يستدعي ضرورة وضع الإجراءات الرقابية اللازمة للسيطرة على المخاطر وذلك من خلال إدارتها بطريقة سليمة بما يخدم أهداف المؤسسات البنكية في تعزيز أدائها وتحقيق استقرارها واستدامتها. وتعد إدارة المخاطر جزءًا أساسيًا في الإدارة الاستراتيجية لأي مؤسسة، باعتبارها عملية تقوم من خلالها المؤسسات بالتعامل بشكل منهجي مع المخاطر المرتبطة بعملياتها، بهدف تحقيق المنفعة المستدامة عبر مختلف محافظ أنشطتها .

وبناء عليه، سنحاول من خلال هذا المبحث توضيح مفهوم إدارة المخاطر البنكية ، مبادئها وأساليبها ومن ثم التطرق إلى متطلبات وخطوات إدارة المخاطر على مستوى المؤسسات البنكية.

المطلب الأول : مفهوم ادارة المخاطر البنكية ومبادئها

سيتم في هذا المطلب تقديم تعاريف لإدارة المخاطر بشكل عام وعلى مستوى المؤسسات البنكية بشكل خاص، وكذا التطرق إلى المبادئ الأساسية التي تقوم عليها .

أولاً: تعريف إدارة المخاطر البنكية

تنوعت مفاهيم ادارة المخاطر، بداية من كونها إدارة للأزمات بالمفهوم السلبي للمخاطر، ليتطور بعد ذلك تعريفه ويأخذ بُعدًا أكثر اتساعاً، ليشمل ادارة كل من الأحداث السلبية والايجابية. حيث تُعرف ادارة المخاطر على أنها عملية منهجية تقوم بها المؤسسة في اطار أنشطة إدارية ورقابية متناسقة، لتحديد المخاطر التي تواجه أنشطتها وعملياتها، وذلك حتى يتسنى للمؤسسة تحقيق أهدافها التنظيمية¹.

كما عرفت لجنة التنظيم البنكي المنبثقة عن هيئة قطاع البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية إدارة المخاطر بأنها العملية التي يتم من خلالها تعريف نوع المخاطر، تحديدها، قياسها، مراقبتها والرقابة عليها بهدف ضمان فهم أفضل لتلك المخاطر، حتى يتسنى صياغة قرارات تتوافق مع الأهداف الاستراتيجية المحددة² .

وعلى وجه الخصوص، تُبدي السلطات الإشرافية اهتمامًا متزايدًا بموضوع ثقافة المخاطر* في البنوك، إيمانًا منها بأن ثقافة المخاطر السليمة والمشاركة والفعالة هي أداة أساسية لسياسات إدارة المخاطر الموجهة نحو خلق القيمة في البنوك³.

¹ داليدا محمد عادل الدوياتي، قياس مدى تطبيق إطار إدارة المخاطر المتكامل – دراسة ميدانية على عينة من البنوك التجارية المصرية، مرجع سبق ذكره ، ص 363.

² Financial Services Roundtable, Op cit, P 11.

* سيتم التطرق لموضوع ثقافة المخاطر من خلال المبحث الثالث لهذا الفصل.

³ Alessandro Carretta, Vincenzo Farina, Paola Schwizer, Risk culture and banking supervision, Journal of Financial Regulation and Compliance, Vol. 25 Issue: 2 , 2017, p 209

إذ تعمل إدارة المخاطر بكفاءة أفضل، كلما كانت وظيفة ومهمة كل فرد أو عضو بالمنظمة محددة وواضحة. كما ويشكل تكامل إدارة المخاطر مع ثقافة المنظمة عنصراً أساسياً في فعالية أداء دور الإدارة التنفيذية¹.

مما سبق، يمكن تعريف إدارة المخاطر على أنها منهج متكامل في تحديد وفهم المخاطر المحتمل وقوعها، قياسها، تقييمها والرقابة عليها، وذلك من خلال قيام إدارات البنك بإعداد خطط ممنهجة لمجابهتها والسيطرة عليها بهدف تجنبها أو التقليل منها، والتعامل بأفضل الوسائل الممكنة مع آثارها في حال وقوعها.

وتتجلى بذلك أهمية الحماية من المخاطر البنكية بالمقارنة بمخاطر مشروعات القطاعات الأخرى لوجود مبررين اثنين²:

- الأول: يتعلق بالاقتصاد الجزئي؛ ويتمثل في كون المخاطر التي يتعرض لها البنك تفوق المخاطر التي تواجهها أية منشأة اقتصادية، تجارية أو صناعية.. أو غيرها. ويتأتى ذلك من واقع أن البنك يتعامل بمصادر تمويلية مملوكة للغير، لهذا يتعين التدخل بهدف توفير الحماية لودائع العملاء؛

- الثاني: أكثر أهمية ويتعلق بالاقتصاد الكلي؛ من حيث توفير الحماية من مخاطر النظام البنكي بمعنى مخاطر افلاس سلسلة من مؤسسات الائتمان التي يمكن أن تترجم إما بانهيار نظام الائتمان نفسه، إذا تعلق الأمر بعدد كبير من البنوك، وإما بالوقوع في مشكلة التوسع اللامحدود في الإصدار النقدي، وهنا يتخل البنك المركزي كمقرض أخير لمعالجة المخاطر التي تصيب النظام البنكي.

ويبرز تصاعد اهتمام قطاع البنوك في السنوات الأخيرة بمجال إدارة المخاطر لأسباب متعددة من أهمها³:

▪ اتساع بيئة العمل البنكي من حيث ارتفاع معدلات الابتكار والابداع، باعتماد أدوات بنكية متنوعة ومتجددة باستمرار؛

▪ تنامي المصلحة الحكومية في الاشراف على البنوك، من خلال دوائر التفتيش لدى البنوك المركزية؛

▪ التوسع في الدخول إلى منظمة التجارة العالمية من قبل عدة دول، مما تطلب تعزيز ادارة المخاطر على مستوى البنوك. لأن ارتفاع درجة الأمان لهذه الأخيرة أمر ضروري لتحقيق النمو الاقتصادي واستقرار الأسواق المالية .

¹ عبد الوهاب نصر علي، معايير الرقابة والمراجعة الداخلية وفقاً لأحدث الإصدارات الدولية - مدخل دولي مقارن لإدارة المخاطر، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2016، ص 436.

² عيد الباسط وفا، القطاع المصرفي بين التحرر المالي والرقابة المرنة، المؤتمر العلمي السنوي الثالث بعنوان: التطورات المصرفية والائتمانية المعاصرة في مصر والعالم العربي، 12-13 ماي 2004، ص 125.

³ علي سعد محمد داود، البنوك ومحافظ الاستثمار- مدخل دعم اتخاذ القرار، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2012، ص 258.

ثانياً: مبادئ إدارة المخاطر البنكية

يرتكز مجال إدارة المخاطر في المؤسسات المالية والبنكية على مجموعة من القواعد الإرشادية التي من شأنها توفير إطار محكم وسليم في مجال إدارة المخاطر والتحكم فيها، والتي أقرتها لجنة الخدمات المالية الأمريكية من خلال اللجنة الفرعية لإدارة المخاطر البنكية. وتتمثل أبرز تلك القواعد والإرشادات في ما يلي¹:

- تبني مسؤولية إدارة المخاطر لمجلس الإدارة والإدارة العليا في البنك، من خلال فهم طبيعة المخاطر التي يواجهها، والسهر على خضوعها لآليات رقابية وعلى ضمان حسن سير الأنشطة البنكية بشكل فعال؛
- توفر إطار فعال لإدارة المخاطر يتسم بالفعالية والشمولية، على أن تخصص إدارة البنك الموارد التمويلية اللازمة في إطار دعم برنامج إدارة المخاطر المعتمد؛
- القيام بعملية مراجعة وتقييم المخاطر على مستوى البنك بأسلوب متكامل، يأخذ في الاعتبار طبيعة المخاطر وتداخلها؛
- توزيع إدارة المخاطر في البنك على أساس خطوط الأعمال المختلفة؛
- تقييم وقياس لمختلف أنواع المخاطر بصورة منتظمة وبأسلوب وصفي وكمي، وذلك بهدف فهم لطبيعة المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة البنكية وقياس حجمها. مع ضرورة الأخذ في الاعتبار تأثير الأحداث المتوقعة وغير المتوقعة، حتى يتسنى اتخاذ القرارات الصحيحة والملائمة في التعامل معها؛
- وجوب الفصل بين مهام من يقوم باتخاذ قرار الخوض في المخاطر، ومهام من يقوم بقياس، تقييم ومتابعة تلك المخاطر، على أن تقوم جهة مستقلة في البنك، تتمتع بالسلطة والخبرة الكافية لذلك بمهمة تقييم تلك المخاطر واختبار فعاليتها؛
- ضرورة توفر برنامج تخطيط لمواجهة الأحداث غير المتوقعة، في شكل سياسات وخطط لإدارة المخاطر المترتبة عنها، والتي تلجأ إليها المؤسسة البنكية وقت وقوع أزمات طارئة، مع ضرورة الالتزام بالمراجعة الدورية لها.

¹ محمد كريم قروف، حنان خنتوش، دور الحوكمة المصرفية في إدارة المخاطر بالمؤسسات البنكية دراسة حالة عينة من الوكالات البنكية بأم البواقي، مجلة المالية وحوكمة الشركات، المجلد 4، العدد 1، أكتوبر 2020، ص 38.

المطلب الثاني: هيكلية وأساليب إدارة المخاطر

يتناول مضمون هذا المطلب إبراز فعالية هيكلية إدارة المخاطر وكذا تسليط الضوء على الأساليب المعتمدة من قبل المؤسسات البنكية في هذا المجال.

أولاً: هيكلية إدارة المخاطر

تُمثل هيكلية إدارة المخاطر نوع من الأنظمة المصممة بأسلوب محدد، يهدف إلى توفير الحماية للمؤسسة من التعرض لمخاطر ناجمة عن ظروف وأحداث سلبية، وتمكينها في المقابل من الاستفادة من الفرص التي تشكل مخاطر ناشئة عن ظروف إيجابية. وتكون هيكلية إدارة المخاطر فعّالة، كلما كانت قائمة على الأسس التالية¹:

- ✓ إدخال مجموعة من العمليات المنتظمة إلى العمليات القائمة بالمؤسسة تقوم بتحديد، قياس، ومراقبة أنواع عديدة من المخاطر؛
- ✓ الأخذ بالاعتبار جميع أنواع الاحتمالات، إذ يمكن للمخاطر أن تتفاعل مع بعضها البعض مما يؤدي إلى تفاقمها؛
- ✓ رفع مسؤولية إدارة المخاطر إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة؛
- ✓ تشجيع عمليات صنع القرار الفعّالة، مع الاستخدام الأكثر فعالية للموارد المتاحة؛
- ✓ خلق ثقافة داخلية تتمحور حول تطبيق مبدأ الإشراف الذاتي، والتي تمكن من التسيير الوقائي للمخاطر، وهذا من خلال استباق تحديد وإدارة المخاطر قبل فترة من ظهورها.

ثانياً: أساليب إدارة المخاطر

- وتتمثل أساليب البنوك في التعامل مع المخاطر في اعتماد ما يلي²:
- أ- **تجنب المخاطر:** يمكن تجنب المخاطر في البنوك من خلال أسلوبين:
 - الامتناع عن منح القروض مرتفعة المخاطر؛
 - تجنب مخاطر أسعار الفائدة بعدم الاستثمار في أوراق مالية طويلة الأجل.
 - ب- **تخفيض المخاطر:** ويكون ذلك بتخفيض الاستثمارات طويلة الأجل التي تواجه مخاطر محتملة وتقوم البنوك بتخفيض المخاطر، من خلال ما يلي:

¹ جرامين - جميل ، مرجع سبق ذكره، ص 34.

² علي سعد محمد داود، البنوك ومحافظ الاستثمار- مدخل دعم اتخاذ القرار، مرجع سابق ، ص ص 263- 264.

- رصد سلوك القروض واتجاهها، وذلك بهدف الوقوف عند الأسباب التي أدت إلى مشاكل الإعسار والتوقف عن الدفع؛
- تقليل مخاطر أسعار الفائدة، من خلال اعتماد سياسة سليمة في إدارة الموجودات والمطلوبات للمؤسسات البنكية؛
- نقل المخاطر، ويتم ذلك من خلال وجود مستثمر يكون على استعداد لتحمل وقوع المخاطر من خلال الغطاء المالي.

المطلب الثالث: متطلبات وخطوات إدارة المخاطر البنكية

سيتم في هذا المطلب التطرق إلى المتطلبات الرئيسية الواجب توفرها في عملية إدارة المخاطر وكذلك، تسليط الضوء على الخطوات والمراحل التي تسير تقوم عليها هذه العملية.

أولاً: المتطلبات الرئيسية في إدارة المخاطر

يتعين على إدارة المخاطر في أي مؤسسة، بنكية أو غيرها، أن تشمل على العناصر التالية¹:

1. رقابة فعالة من قبل مجلس الإدارة والادارة العليا:

تتطلب عملية ادارة المخاطر اشرافا فعليا من طرف مجلس الادارة العليا، من خلال اعتماد أهداف واستراتيجيات وسياسات تتناسب والوضع المالي للمؤسسة وكذا طبيعة المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها، ومستوى تقبلها ودرجة تحملها لتلك المخاطر. مع التأكد من توفر هيكل فعال لإدارة المخاطر، يمكن البنك من ممارسة أنشطته، فضلا عن وجود نظم كفؤة في مجال قياس ومراقبة حجم المخاطر.

2. كفاية السياسات والحدود:

يجب أن يتأكد مجلس الإدارة من تناسب سياسات ادارة المخاطر مع طبيعة المخاطر التي تظهر في البنك، مع العمل على ضرورة تبني اجراءات صحيحة في مجال تنفيذ مختلف عناصر ادارة المخاطر، من تحديد، قياس، مراقبة وابلاغ عنها مع التحكم الجيد فيها.

3. كفاية رقابة المخاطر وأنظمة المعلومات:

تستوجب الرقابة الفعالة لمخاطر البنك معرفة وقياس جميع المخاطر ذات التأثير الكبير، وبالتالي تحتاج رقابة المخاطر إلى نظم معلومات قادرة على تزويد مجلس الادارة العليا بالبيانات والتقارير اللازمة حول وضعية البنك المالية وأدائه في الوقت المناسب. مع ضرورة توافق درجة تعقيد أنظمة المعلومات مع حجم البنك ودرجة تعقيد نشاطه، حتى تتمكن ادارة البنك من اعداد تقارير ادارية تخص

¹ شقيري نوري موسى وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 304-306.

نشاطات رقابة المخاطر، بحيث تكون هذه التقارير يومية أو أسبوعية حول وضعية الميزانية، الأرباح والخسائر، الديون قيد المراقبة، القروض المستحقة وغيرها.

4. كفاية أنظمة الضبط:

يتطلب حسن سير عمليات المؤسسة البنكية، بشكل عام وبالأخص إدارة المخاطر، توفر هيكل وتركيبية مناسبة لأنظمة الرقابة والضبط الداخلي، بما في ذلك تحديد الصلاحيات وفصل للوظائف المختلفة للبنك. وينعكس تطبيق هذه الأنظمة ايجابيا بتوفير تقارير مالية على قدر كبير من الأهمية والمصدقية العالية.

ثانيا: خطوات إدارة المخاطر

تمر عملية إدارة المخاطر بمراحل وخطوات أساسية بمثابة بناء هيكل، يمنح ضوابط سليمة في تسيير مختلف المخاطر، من خلال الادراك الجيد لها والعمل على الحد منها ومواجهتها في حال وقوعها وذلك بإعداد استراتيجيات مناسبة لها.

وتقوم عملية إدارة المخاطر على مرحلتين أساسيتين¹:

✓ **مرحلة التسيير الوقائي للمخاطر:** تقتضي عملية إدارة المخاطر معرفة الوزن النسبي للمخاطر متضمنا نوعها وأهميتها، ومدى التنبؤ بإمكانية حدوثها، ومن ثم يتم وضع نظم الرقابة الكفيلة برصدها وتقليل آثارها، بالإضافة إلى تخصيص الموازنة المناسبة لذلك، كمؤونة خسائر محتملة؛

✓ **مرحلة التسيير العلاجي للمخاطر:** تتضمن هذه المرحلة وقوع الخطر، لأن وضع النظم الاحترازية واتباع الأساليب الوقائية لا يمنع إمكانية حدوثه. وهنا يتعين على إدارة البنك العمل على التقليل قدر الامكان من التكلفة (الخسارة) إلى أدنى ما يمكن.

وبأسلوب تفصيلي أكثر، يمكن ابراز خطوات إدارة المخاطر في ما يلي:

1. تحديد الهدف:

تمثل مرحلة تحديد الأهداف أول خطوة في عملية إدارة المخاطر وأسلوب لتقييم الأداء، حيث تتم من خلال تقرير احتياجات المؤسسة من برامج إدارة المخاطر، وحاجتها إلى خطة معينة للوصول إلى تحقيق أقصى منفعة ممكنة، مقابل نفقات برنامج المخاطر². إذ تتبثق هذه الخطة من عملية التحضير الذي يتضمن إطار للتخطيط ورسم خريطة نطاق العمل، والأساس الذي سيعتمد في مرحلة تقييم المخاطر، بالإضافة إلى التعريف بالإطار الشامل للعملية وأجندة العمل.

¹ رحيم حسين، الاقتصاد المصرفي، مرجع سبق ذكره، ص 215.

² شقيري نوري موسى وآخرون، إدارة المخاطر، مرجع سبق ذكره، ص 31.

2. تحديد واكتشاف المخاطر:

يقصد بعملية اكتشاف المخاطر، تحديد هذه الأخيرة بالنسبة للمؤسسة، إذ يؤثر تحققها في سيرورة العمل بها، كما يتطلب اكتشاف تلك المخاطر وخسائرها المحتملة مجهودا كبيرا، لأن الفشل في اكتشاف وتحديد المخاطر وعدم اتخاذ الاجراءات المناسبة لمواجهتها، سيعرض المؤسسة لنتائج غير مرغوب فيها¹.

وعلى هذا الأساس تقوم إدارة المخاطر بدراسة جميع مراحل تصميم وتنفيذ المشاريع، بالإضافة إلى تحديد مختلف المراحل الإنتاجية، بهدف تحديد طبيعة المخاطر التي تتعرض لها كل مرحلة من هذه المراحل، والوقوف عند مسبباتها حتى تتمكن المؤسسة من إعداد دليل المخاطر التي تتعرض لها، حيث يتم إعداد هذا الدليل بناءً على خبرة المؤسسات العاملة في نفس المجال².

3. تقييم المخاطر:

بعد عملية تحديد المخاطر المختصة بنشاط معين، تأتي خطوة قياس هذه المخاطر، على اعتبار أنه من الضروري تقييم كل نوع من أنواع المخاطر على أساس ثلاثة أبعاد، وهي: حجم الخطر، مدة الخطر واحتمالية حدوث الخطر، حيث أن عملية القياس الصحيح في توقيتها المناسب، تكون على درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة لعملية إدارة المخاطر³.

ويمكن تبويب مجموعة المخاطر ضمن المعايير المستخدمة في ترتيب الأولوية على الأثر المالي المحتمل للخسارة، كما يلي⁴:

- **المخاطر الحرجة:** تشمل مختلف حالات التعرض للخسارة، التي ينجم عنها افلاس المشروع.
- **المخاطر الهامة:** تتضمن ظروف التعرض للمخاطرة التي لن يترتب عنها خسائر محتمل فيها الافلاس، لكنها تستدعي لجوء المؤسسة إلى الاقتراض للمواصلة في عملياتها.
- **المخاطر غير الهامة:** وهي حالات التعرض للمخاطرة التي يمكن فيها تعويض الخسائر المحتمل حدوثها، اعتمادا على الأصول الحالية للمؤسسة أو دخلها، دون أن يتسبب ذلك في حدوث ضائقة مالية.

¹ زينب حوري، إدارة الخطر ومعالجته، مجلة العلوم الانسانية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، العدد 22، ديسمبر 2004، ص 83.
² ممدوح حمزة أحمد، ناهد عبد الحميد، إدارة الخطر والتأمين، جامعة القاهرة، كلية التجارة، مصر، 2003، ص 149، 150.
³ محمد الفاتح محمود بشير المغربي، إدارة المخاطر في المصارف الاسلامية، الطبعة الأولى، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، القاهرة، مصر 2020، ص 197.
⁴ طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر أفراد- ادارات- شركات- بنوك- مخاطر الانتماء والاستثمار والمشتقات المالية واسعار الصرف، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2007، ص 61.

ويطلب توزيع وضعيات التعرض للمخاطرة السابقة تحديد مبلغ الخسارة المالية التي قد تنتج من حدوث مخاطرة معينة وتقييم مدى قدرة المؤسسة على استيعاب تلك الخسائر، وهذا يتضمن قياس لمستوى الخسارة الممكن تحملها دون اللجوء إلى الاقتراض والوقوف على القدرة الائتمانية القصوى للمؤسسة.

4. ضبط المخاطر:

بعد تحديد وقياس المخاطر، تأتي خطوة ضبط هذه المخاطر؛ ويتأتى ذلك بدراسة البدائل المناسبة للتعامل مع كل نوع من المخاطر واتخاذ القرار المناسب، سواء كان بتجنب المخاطر أو توزيعها، أو قبولها، وهذا بالأخص مع توفر أساليب إدارة مخاطر على مستوى جيد من الأداء. ويتم ذلك من خلال تحديد تقنيات معينة ومتاحة للاستخدام في التعامل مع طبيعة كل مخاطرة، ومدى أولوية التعامل معها ومن ثم اتخاذ القرار بناء على المعلومات المتوفرة والمتاحة¹.

وبصفة عامة، توجد خمسة أساليب تُمكن من عملية ضبط المخاطر والتعامل معها، نُدرجها كآلاتي:

1.4. تجنب المخاطر:

يقصد به تجنب الفرد أو المؤسسة مواجهة خسائر معينة، بمعنى عدم التعامل في مجالات تكتنفها مخاطر مرتفعة، أو التخلي عن الأنشطة التي تم اكتشاف مخاطر ملازمة لها. وعلى الرغم من أن اعتماد أسلوب تجنب المخاطر سيؤدي إلى التقليل من احتمال وقوع المخاطر إلى الصفر، إلا أن ذلك من شأنه أن يحرم الفرد من الاستفادة من منتجات أو تقديم خدمات معينة بسبب تجنب المسؤولية المهنية أو جراء الخوف من التعرض للخسارة².

2.4. تقليل المخاطر:

تقوم المؤسسة في هذا الأسلوب بالتقليل من المخاطر عن طريق رصد سلوك القروض، بهدف استيضاح علامات التحذير المرتبطة بمشكلات التوقف عن الدفع المبكر بالإضافة إلى تقليل مخاطر أسعار الفائدة باستخدام سياسة إدارة الأصول والخصوم المصممة لهذا الغرض³.

3.4. نقل وتحويل المخاطر:

يعتبر هذا الأسلوب وسيلة لتقليل تعرض المؤسسة لمخاطر معينة، وذلك باتخاذ إجراءات يتحمل بمقتضاها طرف آخر عبء هذه المخاطر جزئياً أو كلياً، ويمكن الوصول إلى ذلك بإبرام عقد يتضمن شروط تفرض على الطرف الآخر التعويض على أنواع معينة من المسؤولية أو الخسائر.

¹ نعيمة خضراوي، إدارة المخاطر البنكية دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية، مذكرة ماجستير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2009، ص19.

² بلعزوز بن علي، عبد الكريم قندوز، عبد الرزاق حبار، إدارة المخاطر (إدارة المخاطر، المشتقات المالية، الهندسة المالية)، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص 50.

³ رضوان سمير عبد الحميد، المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر ودور الهندسة المالية في صناعة أدواتها، دار النشر للجامعات، مصر، 2005، ص 314.

وعند اللجوء إلى هذا الأسلوب، يجب التأكد من أن الطرف الآخر سيكون في وضعية مستقرة تمكنه من الوفاء بالالتزامات المترتبة عليه إذا ما تطلب الأمر ذلك، ويعتبر التأمين من أكثر أنواع نقل المخاطر التعاقدية شيوعاً¹.

4.4. التحوط ضد المخاطر:

عندما تتعذر عملية نقل المخاطر باستخدام التأمين، نكون أمام خطوة بديلة تعرف بالتحوط، وهي عملية تتضمن نقل المخاطر المضاربة التي لا تستجيب إلى التأمين بالمفهوم التقليدي، إلى طرف ثالث عن طريق إبرام صفقة تجارية على درجة كبيرة من التقلب في الأسعار، وقد يكون الطرف الثالث هو نفسه المضارب أو طرف آخر خارجي. والغرض من عملية التحوط هو حماية الاستثمار من التغيرات المعاكسة لأسعار موجودات أو مطلوبات مالية أخرى. كما يهدف إلى تقليل التقلبات في القيمة العادلة والتدفقات النقدية الظاهرة بالميزانية².

5.4. قبول وتحمل المخاطر:

يتم في هذه الخطوة تحديد مدى تقبل المؤسسة للمخاطر، من خلال تحديد طبيعتها. فالتحدي هنا قائم على التفريق بوضوح بين الأنشطة ذات الأهمية الاستراتيجية بالنسبة للمؤسسة من غيرها، وهذا ليس بالأمر السهل، ذلك لأن مدراء الأعمال يميلون إلى اعتبار أن مختلف الأنشطة والعملاء ذات أهمية استراتيجية، خاصة إذا كانت المكافآت المستقبلية تعتمد عليها³.

وفي ذات السياق، يمكن لإدارة البنك تقبل المخاطر على اعتبار أنه تتوفر لديها إدارة جيدة في مجال المخاطر، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، تفوق الفائدة المترتبة عن عمليات وأنشطة البنك تكلفة القيام بها. ولكن بغض النظر عن الاختيار المتخذ، فيجب على المؤسسة المالية أن تتوفر على أنظمة رقابية كافية، ورقابة مجلس الإدارة، وكذا سياسات وإجراءات تقلل من تداعيات الخسائر المحتملة.

5. تنفيذ القرار:

تتضمن هذه المرحلة وضع الآليات اللازمة لتنفيذ البديل الملائم في إطار التعامل مع المخاطر وهذا يتطلب اعتماد نظام معلومات مناسب وقادر على تحديد وقياس المخاطر بدقة، وكذا مراقبة مختلف التغيرات التي تطرأ عليها. وبعد اختيار المسؤول القائم على إدارة المخاطر، في إطار لجنة المخاطر الطريقة الملائمة والناجعة في معالجة مختلف المخاطر، يقوم بخطوة تنفيذ القرار، هذا الأخير الذي يختلف بناء على التقنية المختارة في ذلك؛ فإذا تضمن القرار منع الخسائر، لابد من بناء خطة أو برنامج

¹ ولاء فريد حسين بن عطاف، عزيز بن صباحو، دور الاتجاهات الحديثة في المراجعة الداخلية وأساليب إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية، المجلة العربية للنشر العلمي، العدد السابع والثلاثون، تشرين الثاني 2021، ص 129.

² عبد الكريم أحمد قندوز، مفهوم التحوط في المالية الإسلامية، صندوق النقد العربي، 2020، ص 41.

³ Elmer Funke Kupper, Risk Management in Banking . Business, Economics. 1999 , P 30 .

عمل مناسب لها، وفي حال كان القرار بتحويل المخاطر، هنا يتعين على المسؤول اختيار الجهة التي سيتم تحويل المخاطر إليها، أما في حالة اتخاذ القرار بتحمل المخاطر، فهذا يتطلب ضرورة توفير التمويل اللازم لتغطية الخسائر المحتملة¹.

6. تقييم ومراجعة المخاطر:

تعتبر عملية مراجعة المخاطر الخطوة الأخيرة نظرياً والأولى عملياً في إدارة المخاطر، ولا تحدث كخطوة أخيرة إلا على مستوى المؤسسات حديثة النشأة. كما وتتميز عملية تقييم ومراجعة المخاطر بكونها وظيفة مستمرة، تتبع أهميتها بالنسبة لإدارة المخاطر من التغيرات التي تطرأ على أنواع المخاطر الناشئة والمتجددة على حد سواء، وهذا ما يساعد على عملية اكتشاف المخاطر كمرحلة أولى. ويقوم المسؤول عن عملية إدارة المخاطر بتقييم ومراجعة هذه الأخيرة، والتحقق من أن القرار المناسب قد تم اتخاذه بشأن مواجهتها، والتأكد من مدى تنفيذه كما كان مخطط له مسبقاً².

وفي ختام هذا المبحث، يتبين بأن محور الإدارة الجيدة للمخاطر هو عملية تحديد هذه المخاطر ومعالجتها بهدف تحقيق أقصى قدر من القيمة المستدامة لجميع أنشطة البنك. فإدارة المخاطر عملية ممنهجة، تتضمن فهم الجوانب الإيجابية والسلبية المحتملة لمختلف العوامل التي يمكن أن تؤثر على البنك. كما يجب أن تكون إدارة المخاطر عملية مستمرة، متواصلة ومتطورة تعمل في جميع مراحل استراتيجية البنك وتنفيذ تلك الاستراتيجية، كما ينبغي أن تعالج بشكل منهجي جميع المخاطر المحيطة بأنشطة البنك في الماضي، الحاضر والمستقبل على وجه الخصوص.

¹ Antoine SARDI, *Audit et Contrôle Interne Bancaire*, AFGES, Paris, France, 2002, P 188.

² جمال معتوق، إدارة المخاطر المالية في ظل منتجات الهندسة المالية دراسة مقارنة بين سوقين ماليين، مرجع سبق ذكره، ص 161.

المبحث الثالث: استراتيجيات الحد من المخاطر البنكية

تعتمد الاستراتيجية كمنظور وظيفي على وضع خطة وتحديد أهداف طويلة الأمد، وتقييم هياكل المؤسسة ومواردها ، ومطابقتها مع التحديات التي تواجهها ضمن بيئة العمل التي تنشط فيها، من خلال تحديد أولويات خطة العمل ووضعها موضع التنفيذ. وفي جانب العمل البنكي تبرز أهمية تبني استراتيجية واضحة ومحددة ، تعمل على الحد من التأثيرات السلبية للمخاطر التي تواجهها البنوك .

وعلى هذا الأساس، سنتطرق في هذا المبحث إلى أهم وأبرز الاجراءات والأساليب التي تعتمدها البنوك للحد من المخاطر البنكية ، وذلك من خلال: الحوكمة البنكية، الإصلاح البنكي، التأمين على الودائع ونظم الرقابة البنكية وتطبيق القواعد الاحترازية الدولية .

المطلب الأول: استراتيجية الحوكمة البنكية

لسنوات عديدة، أُعتبرت الحوكمة المؤسسية موضوعاً مهماً للباحثين ومدراء مجالس الإدارة فقط. واعتقد الممارسون والاستشاريون وعامة الناس أن الحوكمة المؤسسية شيء غير ملموس ويصعب قياسه ووصفه. وقد أسيء فهم النظريات التي هدفت إلى تحديد أهمية الحوكمة الرشيدة والمخاطر المرتبطة بها أو أسيء تفسيرها مرات عديدة من قبل نفس المسؤولين عن مراقبة السوق والإشراف عليه. ولذلك، نادراً ما كان يتم الإشراف على سلوكيات المدراء مما وُجد مخاطر كبيرة على الاقتصاد بأكمله.

أولاً: تعريف الحوكمة من المنظور البنكي

يُعد مصطلح الحوكمة من المصطلحات الحديثة نسبياً. وخلال البدايات الأولى لظهوره تم اعتماده بترجمات مختلفة في المنطقة العربية، مع الاتفاق العام على معناه الفني؛ حيث تم التعبير عنه بـ : الإدارة الحاكمة، التحكم المؤسسي، إدارة الحكم الراشد أو الادارة الرشيدة. إلا أن مجمع اللغة العربية بمصر أصدر ترجمة معتمدة لديه ومناسبة وهي حوكمة الشركات كترجمة موحدة للتعبير الانجليزي **Corporate Governance**.

وتعد منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) من أوائل الهيئات الدولية التي كان لها السبق في بلورة مفهوم حوكمة الشركات بأسلوب بسيط ومركز. وتعتبر جهوداتها بمثابة نقطة انطلاق لترسيخ مفهوم الحوكمة وانتشار. حيث عرفت المنظمة حوكمة الشركات بأنها تمثل مجموعة العلاقات في المؤسسات الخاصة والعامة، بما في ذلك القوانين واللوائح وممارسات الأعمال، التي تحكم معاً العلاقة في اقتصاد السوق، بين مديري الشركات ورجال الأعمال (المطلعين على الشركات) من جهة، وأولئك الذين يستثمرون الموارد في الشركات، من جهة أخرى¹.

¹ A.C Fernando, **Corporate Governance , Principals, Policies and Practices** , Second Edition, Pearson Dorling Kindersley , India, 2012, P 14.

كما يُعرّف البنك الدولي حوكمة الشركات من منظورين مختلفين؛ فمن وجهة نظر الشركات يتم التركيز على العلاقات بين المالكين والإدارة ومجلس الإدارة وأصحاب المصلحة الآخرين (الموظفين والعملاء، والموردين، والمستثمرين، والمجتمعات المحلية). وتعطى الأهمية الكبرى في حوكمة الشركات في هذا المنظور الضيق لمجلس الإدارة وقدرته على تحقيق قيمة مستدامة طويلة الأجل من خلال تحقيق التوازن بين مختلف هذه المصالح. أما من منظور السياسة العامة، تشير حوكمة الشركات إلى توفير شروط بقاء الشركة ونموها وتطورها. وفي الوقت نفسه، قدرتها على ممارسة السلطة والسيطرة على الشركات¹.

كما وصف بلير (Blair) حوكمة الشركات بأنها "مجموعة متكاملة من الترتيبات القانونية والثقافية والمؤسسية التي تحدد ما يمكن أن تقوم به الشركات المتداولة علناً، ومن يتحكم فيها، وكيف تمارس هذه السيطرة وكيف يتم توزيع المخاطر والعوائد من الأنشطة التي تقوم بها هذه الشركات"².

وتعرف الحوكمة من المنظور البنكي على أنها: الطريقة التي تدار بها شؤون ومصالح البنك، من خلال الدور الرقابي لكل من مجلس الإدارة والإدارة العليا، بما يؤثر على تحقيق أهداف البنك ومراعاة حقوق المستفيدين وحملة الأسهم وحماية حقوق المودعين، إضافة إلى الاهتمام بعلاقة هؤلاء بالأطراف الفاعلة الخارجية³.

ومع ذلك، فإن لجنة بازل المعنية بالإشراف البنكي، ومن خلال تقريرها حول "تعزيز حوكمة الشركات للمؤسسات المصرفية"، تم تقديم أول إرشادات دولية للحوكمة المؤسسية في القطاع البنكي، أين تم تحديث مبادئ حوكمة الشركات في عامي 2006 و2010. وفي عام 2015، أصدرت لجنة بازل "مبادئ حوكمة الشركات للبنوك"، حيث تؤكد هذه الإرشادات المنقحة على الدور المحوري الذي تلعبه الحوكمة المؤسسية الفعالة من أجل سلامة وأمان المؤسسات البنكية⁴.

واستناداً إلى الاتفاقية الثانية 2 للجنة بازل للرقابة البنكية، تُعرّف الحوكمة في البنوك بصفة عامة على أنها الإدارة الرشيدة في تحديد العلاقات بين شركاء البنك (مساهمين، مودعين، دائنين، مجلس الإدارة، الحكومة، ...)، مع محاولة عدم تعارض المصالح من خلال اعتماد هيكل تنظيمي محكم يحقق

¹ A.C Fernando, *Corporate Governance , Principals, Policies and Practices*, Op. cit, P 14.

² Bruno Buchetti, Alessandro Santoni, *Corporate Governance in the Banking Sector – Theory, Supervision, ESG and Real Banking Failures*, Springer, Nature Switzerland, 2022, P 10 .

³ سندس عبد العزيز الشامي، عبد الرحيم محجوب أحمد محمد، مها موسى محمد سلامة، ياسر السر محمد سند، الهادي مكي معوان سوميج، تطبيق الحوكمة المصرفية ودورها في زيادة الجدارة الانتمائية بالمصارف دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية 2021، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، العدد 2، المجلد 7، 2023، ص 113.

⁴ Bruno Buchetti, Alessandro Santoni, *Corporate Governance in the Banking Sector – Theory, Supervision, ESG and Real Banking Failures*, Op. cit, P 2.

مصالح الأطراف الفاعلة ، ويضمن للبنك القيام بإدارة المخاطر بصورة واضحة وجيدة لضمان استقرار النظام البنكي¹.

وعلى هذا الأساس، تتمثل حوكمة البنوك في مجموعة الأسس والممارسات المتبعة من قبل مجالس الإدارة والإدارة التنفيذية للبنك وعلاقتها مع باقي أصحاب المصالح الأخرى، التي تضبط عمل البنوك وتمكن من إحكام الرقابة عليها ، في سبيل تحقيق أهدافها.

ومن أبرز الصدمات الناشئة عن الأزمة المالية العالمية ، كان الفشل الذريع في إدارة المخاطر إذ تبين من خلال عديد التحليلات والدراسات أن المخاطر لم تكن تدار بشكل مؤسسي، كما كان مديري المخاطر غالباً ما يتم أداء عملهم واتخاذ قراراتهم بعيداً عن الإدارة، حيث كشف الأزمة المالية عن جهل مجالس الإدارة وفي كثير من الأحيان طبيعة المخاطر التي تتعرض لها شركاتها.

وحتى تتحقق الحوكمة لوظيفة المخاطر على مستوى البنك، يتعين توفر الأسس التالية²:

✓ تمتع وظيفة إدارة المخاطر بالبنك بالفعالية والاستقلالية، على أن يتولى الاشراف عليها مسؤول رئيسي للمخاطر، يتبوأ مركز وظيفي مناسب ويتمتع بالاستقلالية التامة، مع ضرورة توفر كافة الموارد اللازمة لتأدية عمله واتصال مباشر بمجلس الإدارة؛

✓ يتعين على وظيفة المخاطر قيامها بالإشراف على مختلف الأنشطة التي لها علاقة بأخذ المخاطر وتقبلها على مستوى البنك؛

✓ ضرورة توفر العدد الكافي من الموظفين الذين يتمتعون بالمهارات والخبرات والمؤهلات المناسبة ، مع أهمية توفير البيانات اللازمة لهم حول السوق والمنتجات والخدمات المصرفية والمالية .

ينبغي أن تشمل وظيفة حوكمة المخاطر في البنك على الأنشطة التالية³:

- تحديد طبيعة ونوع المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها البنك؛
- تقييم المخاطر وقياس الانكشافات التي يواجهها البنك ومراجعتها والموافقة عليها من قبل مجلس الإدارة؛
- وضع وتنفيذ إطار حوكمة المخاطر والمتضمن كل من: ثقافة المخاطر، نزعة المخاطر وحدود المخاطر؛

¹ حاكم محسن محمد، حمد عبد الحسين راضي، حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن 2020، ص31.

² عادل حنفي حسين، حوكمة المخاطر في البنوك والمؤسسات المالية، مرجع سبق ذكره، ص 41 .

³ عادل حنفي حسين، حوكمة المخاطر في البنوك والمؤسسات المالية، مرجع سبق ذكره، ص ص 41، 42.

- المتابعة المستمرة لأنشطة تقبل المخاطر، والتحقق من موافقاتها مع المعايير الصادرة عن مجلس الإدارة حول الإطار العام لحوكمة المخاطر؛
- انشاء نظام للإنذار المبكر لمتابعة مدى القرب من الحدود المقررة للمخاطر ؛
- رفع تقارير إلى مجلس الإدارة حول: نزعة المخاطر، الحدود المقررة للمخاطر، مؤشرات الانذار المبكر، مع تقديم مقترحات حول ضرورة اتخاذ اجراءات لتخفيف المخاطر.

ثانيا: أهمية حوكمة البنوك

- يمارس الجهاز البنكي دورا حيويا في اقتصاديات الدول. وعلى هذا الأساس فإن تطبيق مبادئ الحوكمة في البنوك أمرا بالغ الأهمية، ينعكس ايجابيا على سلامة واستقرار الجهاز البنكي، ويحقق مستوى عالي من الكفاءة في الأداء، بما يدعم مؤشرات الاقتصاد الوطني .
- ويمكن إبراز أهمية تطبيق الحوكمة الجيدة في المؤسسات البنكية فيما يلي:
- تعتمد سلامة الجهاز البنكي على الحوكمة حيث تخفف من المخاطر؛ وترفع القدرة التنافسية للبنك، إذ يتطلب التطبيق الجيد للحوكمة المحافظة على القواعد والمبادئ المتعلقة بتعزيز مدى دقة وشفافية التقارير المالية والتشديد في تطبيق المعايير الخاصة بأخلاقيات البنك¹.
- نظرا لتحمل البنوك العديد من الالتزامات وتزايد تعقيد مستوى المخاطر المترتبة عنها، مما قد يتسبب في حدوث أزمة بنكية، فإنه يتعين على البنوك اعتماد هياكل خاصة بالحوكمة ومعايير صارمة للتقارير، كدعامة أساسية لإنعاشها واستمراريتها على المدى الطويل، وهذا يعتمد بدرجة كبيرة على كفاءة ومهارات القائمين على إدارة عمليات البنك².
- يساهم تطبيق مبادئ الحوكمة الجيدة للبنوك في حل معضلة عدم تماثل المعلومات؛ هذه الأخيرة متأصلة تقريبا في جميع أنواع الأنشطة إلا أنها أكثر وضوحًا في حالة المؤسسات البنكية. ففي هذه الأخيرة، تكون مشاكل الوكالة المرتبطة بالمعلومات غير المتماثلة أكثر غموضًا من تلك الخاصة بالشركات غير المالية. وهذا ما يجعل الأطراف الخارجية للبنك يجدون صعوبة في مراقبة سلوكيات مديري البنوك ، فيما يتعلق بمصير أموالهم التي يديرونها. وبالتالي، فإن المصدر الرئيسي للغموض

¹ سهير محمود معتوق، نيفين محمد طريح، فيوليت صبحي رزق، الحوكمة في الجهاز المصرفي، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد 31، العدد 1، 2017، ص 188.

² صلاح الدين حسن السبسي، البنوك .. الواقع والطموح واستراتيجية التنمية المستدامة، الطبعة الأولى، مركز الخبراء الدوليين للتدريب والبحوث والدراسات العلمية – ويكتك، 2019، ص 363.

على مستوى البنوك هو أصولها، ولا سيما القروض. هذه الأصول يصعب مراقبتها ومن السهل التلاعب بمخاطرها من قبل الإدارة¹.

- تعمل حوكمة البنوك على تخفيض تكلفة رأس المال وجذب الاستثمارات وتحد من هروب رؤوس الأموال وتوفير التمويل، ومكافحة الفساد الذي يعيق التنمية الاقتصادية؛ إذ يفضل أصحاب رؤوس الأموال الاستثمار في البنوك التي تتمتع بهياكل حوكمة سليمة وتعزز ثقة المساهمين من خلال تحقيق أفضل عائد على الاستثمار².
 - تؤثر الحوكمة في تصنيف البنوك ومن ثم قدرتها على التعامل مع الأسواق المالية العالمية. حيث أن الممارسة السليمة للحوكمة من شأنها دعم استقرار القطاع المصرفي، من خلال تبني المعايير التي أقرتها لجنة بازل للرقابة على البنوك وتنظيم ومراقبة الصناعة البنكية³.
- وكسلطة إشرافية عليا، يمارس البنك المركزي دورا أساسيا وبارزا في تعزيز الحوكمة الجيدة والسليمة في البنوك، وذلك راجع للأسباب التالية⁴:

- تمثل عملية التطبيق الجيد للحوكمة مسؤولية إشرافية للبنك المركزي؛
- اختلاف طبيعة عمل البنوك التجارية عن شركات المساهمة الأخرى، لأن أنشطتها وعملياتها تركز على المخاطر، فضلاً عن كونها مسؤولة في المحافظة على أموال المودعين؛
- أمام تعرض المؤسسات البنكية لمخاطر متنوعة ومتزايدة، وبسبب تداول أوراقها المالية في السوق المالية، تعتبر عملية الحوكمة مسألة في غاية الأهمية وضرورة قصوى لإدارة عملياتها ومخاطرها المترتبة عنها؛
- الحاجة إلى وجود ضمان قوي لأعضاء مجلس الإدارة في المؤسسات البنكية، للتأكد من أن المخاطر التي تتعرض لها هذه الأخيرة تدار بشكل سليم وفعال، وهذا بمعونة وإشراف المسؤولية القانونية التي يمارسها البنك المركزي.

¹ Fares TALHAOUI , Khaled AZZAOU, **Gouvernance et Performance Bancaire, Quelles Relations ? Application Au Secteur Bancaire Algérien** , Les cahiers du CREAD ? Vol 39, n° 01, 2023, P 42.

² محمد ناجي حسن خليفة، الإشراف والحوكمة في البنوك، المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، القاهرة، مصر، 24-26 ديسمبر 2005، ص 375.

³ صلاح الدين حسن السبسي، البنوك .. الواقع والطموح واستراتيجية التنمية المستدامة، مرجع سبق ذكره، ص 364.

⁴ شريقي عمر، دور وأهمية الحوكمة في استقرار النظام المصرفي، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس - سطيف، 20-21 أكتوبر 2009، ص 7.

من خلال ما سبق، يتضح بأن مفهوم الحوكمة يتسع ليشمل مجالات متعددة تتجاوز مفهوم إدارة المخاطر وتحليل وتقييم المخاطر وكذا متابعة المخاطر والرقابة عليها، ليمتد إلى الطريقة التي يتم من خلالها مشاركة مختلف الفاعلين في عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالمخاطر، بالإضافة إلى التعاون والتنسيق فيما بينهم ، حيث يمكن للبنوك إجراء تقييم لما تم تصميمه أو القيام بتنفيذه على أرض الواقع أثناء ممارستها لإدارة المخاطر، وذلك يتطلب توفر إطار عمل نموذجي لحوكمة المخاطر.

ثالثاً: محددات حوكمة البنوك والأطراف الفاعلة فيها

1- محددات تطبيق الحوكمة في البنوك:

يتوقف التطبيق السليم للحوكمة في المؤسسات البنكية على مدى جودة نوعين من المحددات : المحددات الداخلية والمحددات الخارجية¹.

1-1- المحددات الداخلية:

وتتمثل في القواعد والأساليب التي تطبق داخل المؤسسات البنكية، والتي تتضمن وضع هياكل إدارية سليمة توضح كيفية اتخاذ القرارات داخل المؤسسات وتوزيع مناسب للواجبات والمسؤوليات بين الأطراف المعنية بتطبيق الحوكمة، مثل مجلس الإدارة والإدارة العليا والمساهمين وأصحاب المصالح وذلك بالشكل الذي لا يؤدي إلى وجود تعارض في المصالح بين هؤلاء الفاعلين، بل يؤدي إلى تحقيق مصالح المستثمرين على المدى الطويل.

1-2- المحددات الخارجية:

يعتبر هذا النوع من المحددات في غاية الأهمية في مجال تنفيذ القوانين والقواعد التي تضمن حسن إدارة المؤسسة البنكية ، إذ تشير إلى المناخ العام للاستثمار في الدولة. وتشمل ما يلي:

- القوانين التي تنظم وتضمن كفاءة الأسواق، مثل: قوانين سوق رأس المال، قوانين الشركات، قوانين المنافسة ومنع الاحتكار، قوانين الإفلاس؛
- كفاءة الأجهزة المالية من بنوك وأسواق المالية في توفير التمويل اللازم للمشاريع؛
- درجة تنافسية أسواق السلع وعوامل الإنتاج؛
- فعالية الهيئات الأجهزة الرقابية في تنفيذ رقابة صارمة على الشركات؛
- الجمعيات المهنية التي تضع ميثاق شرف للعاملين في السوق مثل: المدققين المحاسبين، المحامين، الشركات المدرجة في السوق المالي ... وغيرها.

¹ إبراهيم إسحاق نسمان، دور إدارات المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة: دراسة تطبيقية على قطاع المصارف العاملة في فلسطين رسالة ماجستير، قسم المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة فلسطين 2009، ص 20.

2- الأطراف الفاعلة في حوكمة المخاطر البنكية

يمكن تصنيف الأطراف الفاعلة والأكثر اهتماماً بحوكمة المخاطر في البنوك الى قسمين: أطراف داخلية وأخرى خارجية، من خلال مجموعة أدوار، مسؤوليات والتزامات تسهل تطبيق نظام الحوكمة بشكل فعال. ولابد أن تتعاون جميع هذه الأطراف لتحقيق مبادئ الحوكمة ولتضمن مصالح كل الأطراف. ونذكر كل منهم فيما يلي:

2-1- الأطراف الفاعلة الداخلية:

يمكن الفاعلون الداخليون للحوكمة البنكية في الأطراف التالية:

2-1-1- المساهمون: يلعب المساهمون دوراً هاماً في مراقبة أداء البنوك وتقرير حوكمتها؛ باعتبارهم يوفرون رأس المال الضروري ويملكون سلطة وصلاحيات تعيين أو فصل مجلس الإدارة ولجنة المراجعة والمراجعين الخارجيين كما أنه لا يمكن اتمام بعض الصفقات إلا بموافقتهم. ويتوقع منهم عادة أن يختاروا مجلس إدارة يتمتع بالكفاءة والخبرة.

2-1-2- مجلس الإدارة: يتعين على رئيس مجلس الإدارة المنتخب من قبل أعضاء هذا المجلس أداء بعض المهام التي تمكن من تفعيل نظام الحوكمة داخل البنك، ومنها وضع الاستراتيجيات وتوجيه الإدارة العليا، وضع سياسات التشغيل والتأكد من سلامة إدارة البنك، من خلال الفهم السليم والالمام التام بمختلف أنشطة البنك وما يرتبط بها من مخاطر.

ومن بين هذه اللجان الأكثر تواجداً في كل البنوك تقريباً هي اللجنة التنفيذية ولجنة التدقيق والمراجعة¹:

- **اللجنة التنفيذية:** يتأسس اللجنة رئيس تنفيذي وأعضاؤها من كبار المديرين في البنك، تتمثل مهمتها الأساسية في التعامل مع المواضيع ذات الأثر الفعال في استراتيجية البنك وليس لها أي تدخل في اختصاص أية لجان أخرى.

- **لجنة التدقيق والمراجعة:** هي لجنة مستقلة تشتمل على المراجعون الداخليون، الذين لهم دور مهم جداً في تقييم عملية إدارة المخاطر، وذلك من خلال قيامهم بكشف ومنع حالات الغش والتزوير وضمانهم لنزاهة ودقة التقارير المالية. وتتمحور مهمة اللجنة الرئيسية في المشاركة في إعداد التقارير المالية وعملية المراجعة الداخلية، والتأكد من الالتزام بتطبيق القوانين واللوائح. وهي تعمل بشكل أساسي مع المراقبين إضافة إلى لجان أخرى متخصصة تشكلها بعض البنوك مثل لجنة الأجور والمكافآت، لجنة التعيينات ولجنة إدارة المخاطر.

¹ جبار عبد الرزاق، الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي العربي، حالة دول شمال أفريقيا، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، العدد السابع، جامعة الشلف-الجزائر، 2009، ص:82

2-2- الأَطراف الفاعلة الخارجية:

تندرج الأَطراف الخارجية الذين يُؤدون دوراً فعالاً في نظام الحكومة في البنوك ضمن قسمين رئيسيين، كما يلي:

2-2-1- الهيئات الرقابية والتنظيمات الحكومية: انطلاقاً من حرص تلك الهيئات على حماية المودعين والممولين بشكل عام كأولوية مباشرة في إطار تحقيق استدامة مالية للنظام البنكي بشكل عام فإن وجود حوكمة جيدة للمخاطر يعزز سعي هذه الهيئات للتأكد من توفر الحماية والأمان لهم. ولا يقتصر دور سلطات الرقابة البنكية في التركيز على فعالية إدارة المخاطر وحوكمتها فقط، بل التأكد من مدى تطبيق قواعد ونظم حوكمة البنوك الصادرة عن هذه السلطات أو غيرها من الأجهزة الرقابية المنوط بها مراقبة ومتابعة عمليات البنوك، بالإضافة إلى مراعاة حقوق أصحاب المصالح الآخرين¹.

2-2-2- المراجعون الخارجيون: تعتمد المراجعة الخارجية على فحص أنظمة الرقابة الداخلية، وبناء عليه يتحدد طبيعة ومجال اختبارات التدقيق. إذ يمارس المراجعون الخارجيون دوراً أساسياً في تحديد معرفة البنوك التي يفضل التعامل معها، فضلاً عن توفير الحماية الإضافية للمستهلك².

2-2-3- الجمهور: لهم دور جد فعال في تطبيق الحوكمة في البنوك لأن على المتعاملين في السوق تحمل ما عليهم من مسؤوليات فيما يتعلق بالقرارات الخاصة باستثمارتهم، وحتى يستطيعوا فعل ذلك هم بحاجة لتوفر الشفافية والافصاح لكل المعلومات المالية وتقارير التحليل المالي. ويمكن تقسيمهم إلى³:

- المودعون: يتمثل دورهم الأساسي في الرقابة على أداء الجهاز البنكي وفي قدرتهم على السحب في حالة ما تبين لهم بأن البنك يجازف بتحمل مخاطر كبيرة؛

- شركات التصنيف والتقييم الائتماني (وكالات التتقيط): هي مؤسسات تساعد على دعم الالتزام في السوق. إذ تقوم بالتأكد من توفر المعلومات الضرورية لصغار المستثمرين، الأمر الذي يزيد من درجة الشفافية في المعلومات المالية ودعم حماية المتعاملين في السوق؛

- وسائل الإعلام: تساعد على نشر المعلومات اللازمة ورفع كفاءة العنصر البشري ومراعاة مصالح الفاعلين الآخرين في السوق.

¹ عادل حنفي حسين، حوكمة المخاطر في البنوك والمؤسسات المالية، مرجع سبق ذكره، ص 28.
² جديني ميمي، جديني سامية، دور الحوكمة في إدارة مخاطر المصارف. المؤتمر الدولي الثالث حول إستراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات، آفاق وتحديات، 25 و 26 نوفمبر 2008، جامعة الشلف، الجزائر، ص 13.
³ جبار عبد الرزاق، الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي العربي، حالة دول شمال إفريقيا، مرجع سبق ذكره، ص 83.

رابعاً: آليات حوكمة أعمال البنوك

تستند عملية الحوكمة على مجموعة الآليات التي تمكنها من تنظيم إطار العلاقة بين إدارة البنك والأطراف المتعاملة معه، وذلك من شأنه تجنب البنك من الوقوع في مشاكل وصراعات مع تلك الجهات وما قد ينجر عن ذلك من حودث انهيار وإفلاس. وتعرف آليات حوكمة البنوك على أنها: "الأساليب والطرق المستخدمة للتعامل مع مشاكل الوكالة التي تنشأ بين إدارة البنك وحملة الأسهم عموماً، وبين الأقلية الحاملة للأسهم والأغلبية المسيطرة من المساهمين"¹.

إذ أن إصدار لجنة بازل للرقابة البنكية لإرشادات وتوصيات، تدعم أفضل الممارسات المتبعة في مجال الإشراف والرقابة على البنوك، والتأكيد على القواعد والمبادئ التي تشكل إطاراً للرقابة الفعالة على العمليات والمخاطر البنكية، يُتيح لإدارة البنك تفعيل أسس الرقابة للتأكد من قيامها بالتنفيذ والتطبيق السليم. وبالتالي، فإن الفصل بين جانبي الإدارة والملكية يعتبر ضرورة يحقق من خلالها مدراء البنوك ثروة على حساب المساهمين وأصحاب المصالح.

وعليه، يتضح دور الحوكمة البنكية في تعزيز الدور الرقابي من خلال آلية داخلية وأخرى خارجية على النحو التالي:²

1- الآلية الداخلية للرقابة:

يمارس مجلس الإدارة كآلية داخلية محورية دوراً بارزاً ورئيسياً في رقابة الإدارة . إذ يُعتبر تشكيله وحجمه في البنك من الخصائص المهمة التي تؤثر على فاعليته وكفاءته في عملية الرقابة، مما يؤدي إلى انخفاض تكاليف الوكالة من خلال ضبط قرارات الإدارة العليا في البنك وممارستها لأي نشاط قد يضر بمصالح البنك ومصالح المساهمين؛ حيث تشير نظرية الوكالة* إلى أنه في حال سعي المدراء بالمجلس إلى تغليب مصالحهم الخاصة بدلاً من تعظيم ثروة المساهمين، فإن تدعيم المجلس بأعضاء من خارج البنك قد يزيد من فاعليته؛ فكلما كانت غالبية أعضاء مجلس الإدارة خارجيين ومستقلين ولا تربطهم علاقات عمل أي كان نوعها بالإدارة، سيعمل ذلك على جعل المجلس أكثر كفاءة وفاعلية بالمحافظة على تعظيم ثروة المساهمين، ويتأتى ذلك من خلال الرقابة الفعالة لمدى التزام الإدارة بالممارسات والتطبيق الجيد لمبادئ وقواعد الحذر البنكية المتعارف عليها .

¹ نضال عزيز مهدي، تطوير بنية الحوكمة في البنوك العراقية بغرض تحقيق الشفافية وضبط الأداء المالي- دراسة تطبيقية، أطروحة دكتوراه في الفلسفة غير منشورة ، كلية التجارة، قسم المحاسبة ، جامعة القاهرة، مصر، 2011، ص 96.

² صلاح الدين حسن السبسي ، البنوك .. الواقع والطموح واستراتيجية التنمية المستدامة، مرجع سبق ذكره، ص ص 375، 376. * تعد نظرية الوكالة أداة مفسرة لظاهرة العلاقات التعاقدية في ميادين ومجالات متعددة، حيث ظهرت هذه النظرية سنة 1976 ، وتنسب إلى M.C Jensen et WH Meckling ، وهي عبارة عن عقد ينشأ عندما يقوم شخص معين أو مجموعة أشخاص (الأصيل) بتوكيل شخص آخر أو مجموعة أشخاص (الوكيل) للقيام بإنجاز مهمة معينة أو أداء خدمة محددة باسمه الخاص ونياية عن الشخص الموكل.

إضافة إلى ذلك، يعتبر وجود العديد من الأعضاء داخل المجلس سبباً في ضعف أدائه ويقلل من استقلاليته في اتخاذ القرارات، وهذا سينعكس سلباً على فاعلية المجلس في رقابة عمليات وممارسات إدارة البنك. وعلى هذا الأساس، يستند أداء المجلس لدوره الرقابي على مجموعة لجان يتم تشكيلها بهدف رفع فاعلية وكفاءة أدائه، ومن أبرزها: لجنة المراجعة، لجنة الحوكمة، لجنة المخاطر، لجنة الترشيحات والتعيينات لجنة المكافآت ولجنة الموارد البشرية.

2- الآلية الخارجية للرقابة:

تتمثل الآلية الخارجية للرقابة في جودة الإفصاح والشفافية، كأحد مبادئ الحوكمة، ومن أبرز التوصيات التي أصدرتها لجنة بازل الخاصة بالإفصاح لتدعيم دور الحوكمة في تحقيق الرقابة. إذ تعتبر عملية تطوير وتدعيم الإفصاح المحاسبي الذي تقوم به البنوك أمراً هاماً وضرورياً، يُساهم في تخفيض مشكلة عدم تماثل المعلومات، حتى يتسنى لأصحاب المصالح من عملاء، مودعين، محللين ماليين وكالات تصنيف ائتماني، من تقييم مدى سلامة تعاملاتهم مع البنوك. كما يُساهم الإفصاح المنتظم لعمليات البنوك على انضباط هذه الأخيرة، واجتماع المشاركين في السوق حولها وتمكنهم من الحكم على سلامة ممارساتها وعملياتها المختلفة وتقييم أدائها، من خلال تقاريرها السنوية المنشورة وقوائمها المالية ومعرفة كفاءة وقدرة إدارتها على تحقيق أهداف أصحاب المصالح وتعظيم ثروة المساهمين.

كما يمثل وجود نظام إفصاح قوي وذو جودة يشجع على الشفافية، أحد أبرز الأسس الجوهرية للإشراف والرقابة، والذي يعتبر ضرورة ملحة تجعل المساهمين قادرين على ممارسة حقوق ملكياتهم ضمن أطر سلمية ومدروسة. حيث تُظهر التجارب في البلدان ذات أسواق الأسهم الضخمة والنشطة بأن عملية الإفصاح من شأنها أن تكون أداة قوية في التأثير على سلوك الشركات وحماية المستثمرين، واجتذاب رؤوس الأموال والمحافظة على الثقة في أسواق رأس المال¹.

خامساً: ثقافة المخاطر كأحد محاور حوكمة المخاطر البنكية

لقد حظيت ثقافة المخاطر في السنوات الأخيرة باهتمام كبير وبالأخص بعد الأزمة المالية العالمية (2007-2009)، بحيث أصبحت تمثل أداة استراتيجية للإدارة الفعالة للبنوك والمؤسسات المالية وأصبحت ركناً أساسياً في محاور حوكمة المخاطر. كما يُعد وجود ثقافة داخلية تدعم فهم المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة البنكية وتعزز من أهمية إدارتها للمخاطر من بين أهم الممارسات التي تعزز موضوع حوكمة المخاطر في البنوك.

¹ محمد مصطفى سليمان، دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري "دراسة مقارنة"، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2009، ص 59.

ويعتبر النقاش حول ثقافة المخاطر ليس بالموضوع الجديد؛ على اعتبار أنه لا يمثل مقارنة جديدة في مجال إدارة المخاطر، وهناك العديد من المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي (IMF)، ومعهد التمويل الدولي (IIF)، وهيئة الخدمات المالية (FSA)، وغيرها من الباحثين والهيئات التنظيمية الذين كرسوا عملهم لهذا الموضوع، بحيث تُظهر النتائج التي توصلوا إليها بأن ثقافة الشركات تلعب دورًا جوهريًا في تحمل المخاطر¹.

1- منهجية ثقافة المخاطر في إطار الإدارة الاستباقية للمخاطر:

تنوعت التعاريف الموضوعية لثقافة المخاطر (Risk Culture)؛ أين عرفها معهد إدارة المخاطر (IRM) بأنها²: مصطلح يصف القيم والمعتقدات والتوجهات والفهم والإدراك للمخاطر الذي يتم نشره وسط مجموعة من الأفراد يجمعهم هدف مشترك، وذلك يسري على كافة أنواع المؤسسات مهما كان شكلها القانوني (شركات خاصة أو عامة أو حكومية أو المؤسسات غير الربحية).

وتمثل ثقافة المخاطر بالنسبة للجنة بازل للرقابة البنكية: معايير البنك، مواقفه وسلوكياته المتعلقة بالوعي بالمخاطر، اتخاذ المخاطر وإدارة المخاطر ومختلف الضوابط التي تشكل القرارات المرتبطة بالمخاطر. كما تؤثر ثقافة المخاطر على قرارات الإدارة والموظفين أثناء ممارستهم لأنشطتهم اليومية وتأدية مهامهم البنكية، إذ تؤثر بذلك على المخاطر التي يتحملونها³.

فمنذ ظهور الأزمة المالية العالمية، برز الاهتمام أكثر بربط عمليات أخذ المخاطر بالحوكمة كمنظور أخلاقي جديد تتبناه مختلف المؤسسات المالية وغير المالية؛ فلم تعد ثقافة المخاطر أمرًا ساكنًا بل تعتبر عملية مستمرة ومتجددة، قد تتعرض هي كذلك للصدمات باعتبارها مزيج من الإجراءات الرسمية وغير الرسمية، التي يسهل أحيانًا مراقبتها بينما يتعذر ذلك في كثير من الأوقات⁴.

وأشار معهد المحاسبين الإداريين (IMA) إلى منهجية ثقافة تحدي المخاطر، وذلك من منطلق الاستفسار عن سبب عدم التنبؤ بالأزمة المالية (2007-2009). وتجيب الأبحاث والدراسات على ذلك في أن الأساليب المتبعة في إدارة المخاطر كانت تعتمد على منهجية التفاعل مع الأحداث الحاصلة وتبني ردود أفعال وقتية، دون أن يكون هناك منهج استباقي لإدارة المخاطر⁵.

¹ Eugenia Schmitt, **Effective Risk Culture in Banks: Responsibilities and boundaries of the Risk Management**, In: J. Krajicek, J. Nesleha, and K. Urbanovsky, European Financial Systems, 13th International Scientific Conference. Masaryk University, Muni Press, Brno, 2017, P 693.

² عادل حنفي حسين، حوكمة المخاطر في البنوك والمؤسسات المالية، مرجع سبق ذكره، ص 183.

³ Eugenia Schmitt, **Effective Risk Culture in Banks: Responsibilities and boundaries of the Risk Management**, Op .cit, P 694.

⁴ عادل حنفي حسين، حوكمة المخاطر في البنوك والمؤسسات المالية، مرجع سبق ذكره، ص 186.

⁵ عادل حنفي حسين، نفس المرجع السابق، ص 216.

وفي هذا الصدد تواجه هيئات الرقابة والاشراف تحدي كبير في سبيل تحقيق التوازن المطلوب بين اتباع أساليب استباقية أكثر دقة وتشددا وبين عدم التأثير دون مبررات على القرارات الاستراتيجية للإدارة البنوك. ومع تطور الدور الحيوي لثقافة المخاطر، فضلا عن تعدد الممارسات الرقابية المتبعة في تقييم ثقافة المخاطر، يتاح للهيئات الرقابة على البنوك الحصول على المعلومات اللازمة وإجراء تواصل وإقامة جلسات نقاش مع مجالس الإدارة والإدارة العليا، في سبيل تكوين رؤية جديدة حول ثقافة المخاطر في كل مؤسسة بنكية، والوصول إلى تطوير فهم مشترك لثقافة المخاطر بالبنك.

2- عوامل تعزيز ثقافة المخاطر الفعالة في البنوك:

إن تغيير ثقافة المخاطر في البنك ليست بالمهمة السهلة، لأنها لا تتطلب فقط تحسينات في قياس المخاطر والحوكمة وعملية التواصل، بل يجب أيضاً مراعاة الجوانب السلوكية. وينبغي إعادة النظر في دورة تحديد مستوى المخاطر المناسب بما يتماشى مع استراتيجية العمل، واتخاذ المخاطر بما يتماشى مع فرص نمو القيمة والإبلاغ عن المخاطر في الوقت المناسب وبشفافية وصدق. كما يجب أن تحظى إدارة المخاطر بوزن أكبر في عملية صنع القرار.

وكذلك، لا تمثل ثقافة المخاطر على مستوى البنك عنصراً قائماً بذاته ومستقلاً عن إجراءات الإدارة الفعالة للمخاطر، بل تعتبر جزءاً هاماً في إطار ممارسات حوكمة المخاطر، وتلعب دوراً بارزاً في برامج منح المكافآت والحوافز والتوازن بينهما.

2-1- الإطار الفعال لحوكمة المخاطر:

يمثل إطار العمل الفعال الهيكل الذي يتم من خلاله تحديد الأهداف المخطط لها والمتوقع تحقيقها، إضافة إلى تحديد آليات وإجراءات وضع تلك الأهداف للتنفيذ، كما يشمل هذا الإطار منهجية متابعة النتائج والممارسات الفعلية المتعلقة بالخطوات المتخذة في سبيل تحقيق الأهداف المرسومة. ويتسم إطار العمل الفعال بالوضوح والشفافية كونه يتضمن الإجراءات التعديلية والتصحيحية الناجمة عن عمليات الرقابة والمتابعة، مع العمل على إجراء مراجعات مستمرة لجوانب هذا الإطار والوقوف على مدى مساهمته في مواكبة تغيرات البيئة الداخلية والخارجية¹.

وجاء في تعريف لجنة بازل للرقابة البنكية لإطار عمل حوكمة البنوك بأنه يمثل جزء من حوكمة الشركات، حيث يقوم من خلاله مجلس الإدارة والإدارة العليا باتخاذ القرارات المتعلقة باستراتيجية البنك وبأساليبه الخاصة بالمخاطر، ويتم من خلاله بيان لعملية اتخاذ المخاطر وحدودها ورقابة الالتزام بها حسب ما هو محدد في استراتيجية البنك، فضلا على تحديد، قياس وإدارة المخاطر والرقابة عليها².

¹ عادل حنفي حسين، حوكمة المخاطر في البنوك والمؤسسات المالية، مرجع سبق ذكره، ص 53.

² عادل حنفي حسين، نفس المرجع السابق، ص 54.

وعلى هذا الأساس، تتنوع الممارسات التي تعزز فعالية حوكمة المخاطر والتي لها تأثير على ثقافة المخاطر في المؤسسة البنكية، منها أدوار ومسؤوليات مجلس الإدارة والمسؤول الرئيسي للمخاطر ووظيفة إدارة المخاطر والتقييم المستقل لإطار حوكمة المخاطر، فضلا عن نظام رفع التقارير لمجلس الإدارة هذا وينبغي أن تصمم إجراءات الحوكمة في سبيل تحسين إدارة المخاطر من خلال أحداث تغييرات في بيئة العمل الاقتصادية والتجارية.

2-2- نزعة المخاطر:

تُعد نزعة المخاطر (**Risk Appetite**) أداة حديثة ومحط اهتمام سلطات وهيئات الرقابة البنكية ومؤسسات التصنيف الائتماني والمستثمرين، لما أحدثته من نقلة كبيرة في مجال ممارسات إدارة المخاطر بغرض تحقيق المواءمة فيما بين استراتيجية البنك وتخصيص رأس المال، بتبني مفهوم المخاطرة التي تكتنف العمل البنكي والمالي.

أشارت مبادئ حوكمة البنوك الصادرة عن لجنة بازل للرقابة البنكية في شهر جويلية من عام 2015 إلى مواضيع تخص نزعة المخاطر، أين عرّفت اللجنة نزعة المخاطر بأنها " المستوى المجمع وأنواع المخاطر التي يكون البنك على استعداد لتحملها والمحددة مسبقا، في إطار حدود قدرته على تحمل المخاطر وذلك في سبيل تحقيق أهدافه الاستراتيجية وخطة عمله".

ومن خلال ما جاء به هذا التعريف، يبرز الفرق بين تعبيرين اثنين في هذا الإطار، وهما :
نزعة المخاطر (Risk Appetite) ، والقدرة على تحمل المخاطر (Risk Tolerance Capacity).
 حيث يشير الأول إلى المستوى الإجمالي لمقدار المخاطر التي يكون البنك على استعداد لتقبلها أو التي يسعى إليها ، في سبيل تحقيق أهدافه الاستراتيجية طويلة المدى. بينما يمثل التعبير الثاني الحد الأقصى من المخاطر التي يكون البنك قادرا على تحملها ، ويتوقف ذلك على حجم رأس المال ومدى كفاية أنظمة الضبط الداخلي ونظم إدارة المخاطر، ومختلف القواعد والقيود التي تفرضها الهيئات الاشرافية والرقابية¹.
 وبذلك يمثل عامل القدرة على تحمل المخاطر من بين الاعتبارات التي تؤثر على نزعة المخاطر، وغالبا ما تقع هذه الأخيرة لدى معظم المؤسسات عند مستوى أدنى من القدرة على تحمل المخاطر.

كما حددت لجنة بازل الاطار العام لنزعة المخاطر وذلك في تقريرها الصادر عن بنك التسويات الدولية والساري المفعول ابتداءً من تاريخ 15 ديسمبر 2019، بخصوص عملية المراجعة الاشرافية ومفاده بأنه " تقع على عاتق مجلس الإدارة والإدارة العليا مسؤولية تحديد مدى تقبل المؤسسة البنكية للمخاطر (رغبتها في تحمل المخاطر) والتأكد من أن إطار عمل إدارة المخاطر في البنك يتضمن سياسات

¹ اللجنة العربية للرقابة المصرفية، قاموس مصطلحات الرقابة المصرفية ، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، رقم 149، ص 42، 2020.

مفصلة وتضع حدودًا احترازية محددة على أنشطة البنك، والتي تتوافق مع قدرته على تحمل المخاطر. كما يجب أن يكون لدى مجلس الإدارة والإدارة العليا أولاً فهم لمدى تقبل المخاطر بشكل عام على مستوى المؤسسة البنكية ككل¹."

وعلى هذا الأساس ، يلعب تحديد إطار نزعة المخاطر دوراً بارزاً في مساعدة المدراء التنفيذيين وموظفي البنك في ممارسة إدارة فعالة للمخاطر، بما يدعم الأهداف الاستراتيجية المتوافقة معها. حيث أن بيان نزعة المخاطر هو وثيقة تعدها وتصدرها المؤسسة البنكية، تؤكد من خلالها لكافة الأطراف المهتمة وذات الصلة بالبنك على أن المخاطر التي يتقبلها هذا الأخير قد أتخذ بشأنها الاجراءات المناسبة والخيارات الكفيلة للتعامل معها وفق اطار محدد².

وعليه، يمنح بيان نزعة المخاطر للبنك مجالاً للإفصاح عن توجهات هذا الأخير نحو اقباله على المخاطر ومستوياتها، كما تساعد نزعة المخاطر على إدارة المخاطر بطريقة أكثر كفاءة وفعالية من خلال العمل على متابعة ورقابة إطار نزعة المخاطر.

2-3- التعويضات والمكافآت:

تبرز أهمية الحوكمة الفعالة للتعويضات والمكافآت من خلال الموازنة بين التعويضات وأخذ المخاطر والرقابة الفعالة عليها، مع اشراك الأطراف من أصحاب المصلحة في ذلك. وحسب المبدأ الثاني عشر من مبادئ حوكمة البنوك التي أصدرتها لجنة بازل في شهر جويلية من عام 2015، والذي يخص سياسة منح المكافآت والحوافز، حيث تعتبر أنظمة المكافآت والحوافز مكوناً رئيسياً للحوكمة ، وتعمل على تعزيز الأداء الجيد وتحفيز العمل ضمن مجال مقبول للمخاطر وتدعم ثقافة المخاطر والقيم³.

وتتخذ عملية الحوكمة الفعالة للتعويضات والمكافآت الأسس التالية⁴:

- ✓ ينبغي على حصص المكافآت وتعويضات الموظفين أن تأخذ في الاعتبار المخاطر التي يتحملها الموظف نيابة عن المؤسسة البنكية، فضلا عن مسؤوليته في أداء مهامه والالتزام الحصيف فيما يخص مخاطر البنك والسياسات الهامة الأخرى؛
- ✓ إعطاء أهمية للمخاطر المحتملة والنتائج المحققة فعلياً عند عملية تحديد المكافآت والتعويضات؛
- ✓ ضرورة أن تحكم عمليات تقييم الأداء والترقيات ضوابط واضحة وشفافة، على أن تكون موثقة جيداً.

¹ Basel Committee on Banking Supervision, **Supervisory Review Process (SRP30)**, Risk Management, BIS, Version effective as of 15 December 2019, P2, available on :

https://www.bis.org/basel_framework/chapter/SRP/30.htm?inforce=20191215&published=20191215&tldate=20181115, accessed on: 20/07/2024, at 15:05.

² عادل حنفي حسين، حوكمة المخاطر في البنوك والمؤسسات المالية، مرجع سبق ذكره، ص 117.
³ اللجنة العربي للرقابة المصرفية، "مبادئ حوكمة المؤسسات المصرفية" ورقة محدثة ، صندوق النقد العربي، أمانة مجلس محافظي البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة، رقم 73، 2017، ص 37.
⁴ عادل حنفي حسين، حوكمة المخاطر في البنوك والمؤسسات المالية، مرجع سبق ذكره، ص 230.

بناء على ما تقدم، يتضح أهمية دور الحوكمة في تحقيق الرقابة على العمليات والأنشطة البنكية الممارسة من قبل إدارة البنك، وذلك اعتماداً على مجلس الإدارة ولجانه كآلية داخلية من خلال مراقبة وتقييم أداء إدارة البنك وآلية خارجية متمثلة في الإفصاح والشفافية كمبدأ للحوكمة، يمكن أصحاب المصالح ومختلف الأطراف الفاعلة من تقييم ورقابة العمليات والممارسات البنكية. وتعتبر درجة استقلالية مجلس الإدارة وكفاءته محدد أساسي في زيادة مستوى الإفصاح والشفافية، ومن ثم تحقيق رقابة داخلية وخارجية فعالة على البنوك مما ينعكس ايجابياً على أدائها ونتائج أعمالها.

المطلب الثاني: استراتيجية الإصلاح البنكي

يعتبر اصلاح النظام البنكي الخطوة الأساسية للإصلاح الاقتصادي، بحيث يحتل النظام البنكي ضمن الهيكل المالي للاقتصاد مركزاً حيوياً في تعبئة المدخرات وتمويل التنمية من خلال قدرته في تدفق مصادر الأموال بين مختلف فئات الاقتصاد الوطني. كما أصبحت صلابة وسلامة الجهاز البنكي من أساسيات بناء اقتصاد سليم يتمتع بمعدلات نمو عالية ويتبنى نظم الحداثة والتطور المستدام ويلبي متطلبات الجودة والرقابة المصرفية الفعالة، مما يجعله قادراً على مواجهة التحديات المعاصرة والتكيف مع ظروف المنافسة وعولمة الأعمال والتطورات التقنية المتسارعة.

أولاً: مفهوم الإصلاح البنكي

يعرف الإصلاح البنكي على أنه: "العملية التي يتم من خلالها إحداث ترميم وإصلاح للجهاز البنكي بمختلف مؤسساته من المشكلات التي يعاني منها ، وذلك عبر إصدار تشريعات وسياسات وإجراءات تتعلق بالعمل البنكي وتساهم في تحسين أدائه وتطويره و تعزيز استقراره"¹.

وضمن الإطار العام للمنظومة البنكية، يتكون إصلاح الجهاز البنكي من عنصرين رئيسيين: إصلاح البنوك المركزية وإصلاح البنوك التجارية أو ما يعبر عنها بمؤسسات الوساطة المالية التي تقبل الودائع. حيث يتمثل إصلاح البنوك المركزية في منحها حرية أكبر في اقرار برامج الإصلاح وإدارة السياسة النقدية والائتمانية، وتعديل القوانين والتشريعات، على اعتبار أنها سياسة هامة ضمن أدوات السياسة الاقتصادية للدولة. بالإضافة إلى منح البنوك المركزية سلطة أكبر في مجال الإشراف على النظام البنكي والتأكد من سلامة الوضع المالي للبنوك.

¹ طارق مجذوب ابراهيم، سياسات الإصلاح المصرفي في السودان وأثرها في تطوير أداء الجهاز المصرفي، المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي، الإصدار الحادي عشر، 2020، ص 6.

في حين يركز محور اصلاح البنوك التجارية على تقوية ودعم مركزها المالي وخلق بيئة عمل مناسبة للمنافسة ، بهدف تقديم أفضل الخدمات للعملاء ، والمساهمة الفعالة في النشاط الاقتصادي، من خلال توجه السلطات النقدية إلى وضع معايير معينة لسلامة البنوك مثل معيار رأس المال، كما فتحت بعض الدول المجال أمام بنوك القطاع الخاص وفروع البنوك الأجنبية لمزاولة أنشطتها ، في إطار تلبية متطلبات التنمية الاقتصادية وخلق مجال عمل تنافسي ، من شأنه رفع كفاءة أداء الجهاز البنكي بأكمله¹.

ثانياً: أسباب ودوافع الاصلاح البنكي

تتعد الأسباب التي تجعل من المنظومة البنكية بحاجة إلى إجراء تعديلات واصلاحات، كما وتختلف الدوافع المؤدية إلى إقامة اصلاح للجهاز البنكي وذلك باختلاف طبيعة وخصوصية كل دولة اقتصاديا، اجتماعيا وسياسيا.

1- أسباب الاصلاح البنكي:

يتصف عمل النظام البنكي بالتمطية واستخدام الوسائل التقليدية في تأدية الخدمات، إضافة إلى سياسات التدخل الحكومي على حساب القطاع الخاص والتي تتعكس سلبا على أدائه. إذ تُعد جوانب الضعف الهيكلي في القطاع البنكي من الأسباب الداعية لتبني استراتيجية الاصلاح البنكي.

وفيما يلي نبرز أهم الخصائص العامة لأوجه قصور وضعف الجهاز البنكي²:

1-1- التحكم الإداري بأسعار الفائدة وحجم الائتمان:

تستخدم إدارة السياسة النقدية بشكل عام سياسات الكبح المالي من خلال تحكّمها في أسعار الفائدة سواء على الودائع أو على الإقراض، مما يؤدي الى غياب التوافق بين هذه الأسعار ومخاطر الأدوات المالية وسيولتها. ونتيجة لفرض قيود على الحسابات الجارية والرأسمالية فإن مستويات أسعار الفائدة لم تتغير بما فيه الكفاية لتعكس التغيرات في الظروف الاقتصادية وأسعار الفائدة في الأسواق العالمية. كذلك اعتماد السلطات النقدية لوسائل التحكم المباشر في التوسع الائتماني بفرض سقف ائتمانية على البنوك.

1-2- الهيمنة البنكية:

تتزايد هيمنة بعض البنوك والتي قد تصل نسبتها إلى 90% من السوق البنكي نتيجة للتركز في نصيب البنوك، وهذه النسبة من التركيز في العمل البنكي تحد من المنافسة لا سيما في حالة عدم تحرير حساب رأس المال.

¹ عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل، العولمة وآثارها الاقتصادية على المصارف - نظرة شمولية، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 2 العدد 3 ، 2005 ، ص ص 18، 19.

² مايح شبيب هدهود، القطاع المالي والمصرفي بين اشكاليات الواقع وآفاق الإصلاح " دراسة في أقطار عربية مختارة"، الغري للعلوم الاقتصادية والادارية ، العدد 34، 2017، ص 50.

1-3- الائتمان الموجه والمدعوم:

يعمل دعم وتخصيص الائتمان لقطاعات معينة مثل الزراعة الصناعة والسياحة وغيرها على تجزئة النشاط البنكي وتخفيض درجة المنافسة وتقليل الحوافز أمام المؤسسات لتتوسع محافظتها وتخفيف المخاطر المترتبة عليها.

1-4- القروض المتعثرة:

تتعلق هذه القروض أساساً بمؤسسات الائتمان وبنوك التنمية، وتتمثل في القروض المقدمة الى المؤسسات العامة، حيث أن تراكم تلك القروض يؤدي الى الحد من قدرة البنوك على أداء مهام الوساطة المنوطة بها من خلال انخفاض السيولة المتوفرة لديها وزيادة كلفة عملياتها.

1-5- هيكل ملكية البنوك :

وتعتبر من أبرز سمات هيكل ملكية بنوك الدول النامية والمساهمة الكبيرة للقطاع العام فيها إضافة الى سيطرة هذا القطاع على إدارة وعمليات البنوك.

1-6- انخفاض كفاءة نظام المقاصة وتسوية المدفوعات:

يستند نظام المقاصة المعمول به في الدول النامية بشكل عام على النقل الفعلي لأدوات الدين والائتمان، وعلى الأسلوب اليدوي التقليدي في فحص هذه الأدوات والتأكد منها، وقد تتم عمليات المقاصة بصورة مقبولة داخل البنك، إلا أن عملية المقاصة بين المؤسسات البنكية المختلفة وضمن نطاق جغرافي واسع ومتباعد تعاني من عراقيل ومشاكل كثيرة.

2- دوافع الاصلاح البنكي:

تتعدد دوافع اللجوء إلى إحداث إصلاح في النظام البنكي، ولعل أهمها ما يلي¹:

2-1- دوافع نقدية:

جاءت الدوافع النقدية نتيجة التغيرات الحاصلة في النظام النقدي لمواكبة التطورات المالية والنقدية العالمية. لذلك تستدعي الحاجة الى إعادة صياغتها وفق سياسة اصلاح بنكي تأخذ بعين الاعتبار واقع البيئة النقدية المحلية واحداث تغيير يواكب التطورات النقدية والمصرفية على الساحة العالمية.

¹ فليح حسن عداي، مؤيد عبد الرحمن عبدالله الدوري، إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 200، ص75.

2-2- دوافع تقنية:

ترتبط هذه الدوافع بالتطورات التقنية التي حدثت في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال ومن ثم اعتمادها في الصناعة البنكية. لذا ينبغي وضع التشريعات والقوانين التي تدعم هذه التقنيات الحديثة من أجل المنفعة العامة وبما يقدم الخدمات المتنوعة للعملاء.

2-3- دوافع اقتصادية:

وتعتبر أساس مبررات الإصلاح البنكي، لأن المؤسسات البنكية تؤدي وظيفة الوساطة المالية وتساهم تمويل التنمية الاقتصادية وخلق النقود الائتمانية لطالبيها، ونظرا لأهمية هذا الدور، فلا بد أن يواكب أي إصلاح اقتصادي إصلاح في النظام المالي والبنكي.

2-4- دوافع تنظيمية:

والتي تُعنى بالمعايير والقواعد التنظيمية التي تحكم عمل المؤسسات البنكية من خلال تبني أسس جديدة ومبتكرة من شأنها تقليل انحراف المسؤولين على إدارة البنوك، وتقليل طابع الروتين الذي يحكم تقديم الخدمات وسير العمل.

ثالثا: المحاور الأساسية للإصلاح البنكي

تعتبر سياسات الإصلاح البنكي من أهم الإجراءات والوسائل التي تتخذها حكومات الدول والجهات الرقابية والإشرافية على مؤسسات الجهاز البنكي بمختلف أنواعها، وذلك لمعالجة أوجه القصور والضعف فيها، وقياس مدى تطورها خلال فترة تطبيق سياسات الإصلاح المصرفي، وتتنوع هذه السياسات باختلاف نقاط الضعف و أوجه القصور في الجهاز المصرفي ككل أو في أحد مؤسساته. بحيث ترتكز سياسة الإصلاح المصرفي على جملة من المحاور، نبرزها فيما يلي¹:

• **إلغاء القيود على النشاط في القطاع البنكي:** وذلك عن طريق تحرير أسعار الفائدة الدائنة والمدينة والعمولات والرسوم. ولغرض إيقاف سياسات الكبح المالي يتطلب الأمر تحرير أسعار الفائدة على مراحل بصورة تتوافق مع سرعة خطوات الإصلاح في القطاع الحقيقي، ومع التقدم في تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي يجب رفع أسعار الفائدة الاسمية ويتبع ذلك تحرير أسعار الفائدة على الودائع وتحرير معدلات الإقراض بصورة تدريجية. بمعنى إن التحرير الكامل لأسعار الفائدة مع تخفيض معدلات التضخم في ظل سياسة تخفيض الطلب يؤدي إلى معدلات موجبة لأسعار الفائدة الحقيقية².

¹ عمر عزوي، صالح بوزيد، إصلاح القطاع المصرفي في الجزائر عاملا للتحديث والنمو الاقتصادي، المؤتمر الدولي الثاني حول: إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2008، ص 5،4.

² مايح شبيب هدهود، القطاع المالي والمصرفي بين اشكاليات الواقع وآفاق الإصلاح " دراسة في أقطار عربية مختارة"، مرجع سبق ذكره، ص 65.

وكذا منح استقلالية أكبر للبنك المركزي في ممارسة دوره الاشرافي والرقابي على الجهاز البنكي بالإضافة إلى رفع الضوابط الإدارية على المؤسسات البنكية.

• **إعادة الاعتبار للسياسة النقدية :** إن الانفتاح التدريجي والانتقال إلى آلية السوق يتطلب وجود سياسة نقدية مرنة تستخدم أدوات للتأثير على أسعار الفائدة وكمية النقو، من خلال استعمال الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية، والحد من القروض الإمتيازية المدعمة أو المقدمة بشروط تفضيلية، وكذلك رفع القيود المباشرة على القروض.

• **وضع إطار تنافسي في القطاع البنكي:** ويتم من خلاله إعادة هيكلة البنوك العمومية وتحضيرها لعملية الخصخصة، إضافة إلى ذلك السماح بالدخول والخروج بحواجز أقل وإقامة مؤسسات مالية وطنية أو أجنبية وكذلك تطوير الأسواق المالية والأدوات المتداولة فيها، مع توسيع أعمال المؤسسات المالية وإلغاء تخصصها.

• **التحرير المالي الخارجي:** والذي يسمح بتحرير العمليات الرأسمالية متمثلة في حساب رأس المال. وتشجيع تدفقات رؤوس الأموال من الخارج، وكذا تحرير قطاع الخدمات المالية وفسح المجال أمام المؤسسات الأجنبية لدخول الأسواق الوطنية، إضافة إلى إقامة نظام سعر صرف يعتمد على قوى السوق.

كما تقتضي نجاح عملية التحرير البنكي توفر بعض الشروط والركائز الأساسية، وأهمها:

✓ توفر إطار قانوني مناسب وملائم من أجل مراقبة عمليات البنوك التجارية؛

✓ وجود مستوى مقبول فيما يخص استقرار الأسعار؛

✓ مستوى مقبول من الدين العام لتفادي الأزمات التضخمية؛

✓ وجود جو ملائم من المنافسة فيما بين المؤسسات البنكية؛

✓ نظام ضريبي محكم و عادل.

• **تحسين الهيكل الإشرافي و الإطار التنظيمي:** الذي يمكن من تعميم التدابير الاحترازية وقواعد الحذر وإعادة رسملة البنوك الوطنية ، وكذا تعميق شفافية المبادلات و العمليات ضمان حماية أكبر للمدخرين والمستثمرين.

• **اعتماد آلية السوق في تمويل الخزينة:** ويمثل ذلك تحول نوعي في القطاعات المالية والبنكية في الدول التي تطبق سياسات الإصلاح، ويتم ذلك من خلال إصدار أدونات الخزينة وبيعها بالمزاد، إذ تعد هذه الأداة تعد أسلوب جديد للإدارة غير المباشرة للسياسة النقدية يساهم في دعم ونمو وتطور أسواق الأوراق المالية؛ حيث تهدف إدارة الدين الحكومي إلى خفض تكاليف الاقتراض على

الحكومات وضمن قدرة الخزينة للوصول إلى الأسواق المالية لتمويل احتياجاتها، مع الأخذ في الاعتبار مدى قابلية الأدوات للتداول في السوق وقدرته الاستيعابية¹.

رابعاً: إجراءات الإصلاح البنكي

يتطلب الانطلاق في إجراءات الإصلاح البنكي الشامل القيام بإصلاح واضح في السياستين المالية والنقدية ، ولا يمكن أن يستقيم الإصلاح الاقتصادي بدون الإصلاح المالي والنقدي، حيث يركز كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على ضرورة تحديد برنامج زمني ومؤشرات اقتصادية وأهداف واضحة ومحددة لعملية الإصلاح البنكي، من خلال استخدام كافة الأدوات المالية والنقدية من أجل تحقيق التوازن الاقتصادي.

ويقصد بعملية الإصلاح البنكي في هذا الإطار تحديد التكلفة الحقيقية للإقراض وتقديم خدمات بنكية ذات كفاءة وعائد مرتفع، إضافة إلى ذلك لا ينبغي التوسع في الإقراض إلا في حدود إطار برنامج الإصلاح الذي يحدده الصندوق الدولي. ويمكن إيجاز أهم الإجراءات المتبعة للإصلاح البنكي وذلك وفقاً للبرنامج الذي تبناه صندوق النقد الدولي في وصفة الإصلاح الاقتصادي، و تشكل هذه الإجراءات في مجموعها وصفة متكاملة للإصلاح البنكي والتي لا يمكن تجزئتها وفصلها عن بعضها البعض، وهي²:

- ✓ سياسة تخفيض عجز الموازنة للدولة الأمر الذي يؤدي إلى تخفيض حجم الانفاق العام.
- ✓ تحرير أسعار الفائدة لتتناسب مع مؤشرات التضخم، معدل النمو، الربحية ومعدل نمو الناتج.
- ✓ تبني سياسة تحرير الأسعار وتحرير التكاليف وتخفيض حجم الدعم المقدم لبعض القطاعات كي تتقارب الأسعار المحلية من الأسعار في الأسواق العالمية.
- ✓ تحرير الأجور بحيث تقترب من مستويات التكاليف الاجتماعية ودفع المؤسسات الحكومية كي تضع مستويات للأجور تتناسب مع الكفاءات والخبرات.
- ✓ تقليص دور الدولة في ملكية الشركات العامة والاتجاه نحو بيع بعض المؤسسات أو طرحها للاستثمار.

¹ مايح شبيب هدهود، القطاع المالي والمصرفي بين إشكاليات الواقع وأفاق الإصلاح " دراسة في أقطار عربية مختارة"، مرجع سبق ذكره، ص 65.

² منى قاسم، الإصلاح الاقتصادي في مصر: دور البنوك في الخصخصة وأهم التجارب الدولية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، 1997، ص 29، 30.

خامسا: متطلبات نجاح الاصلاح البنكي

تعد سياسة الاصلاح البنكي من أهم الإجراءات والاستراتيجيات التي تتبناها السلطات العليا في البلد من أجل تطوير أداء المؤسسات البنكية والعمل على الحد من مخاطرها وتداعياتها على الاقتصاد. ويستدعي نجاح عملية الاصلاح البنكي تحقق أربعة شروط أساسية وهي¹:

1- توافر الاستقرار الاقتصادي العام:

يُشكل وجود معدل تضخم منخفض من أهم ركائز الاستقرار الاقتصادي العام، لأن ارتفاعه يؤدي الى انخفاض قيمة العملة وارتفاع سعر الفائدة، مما يعرقل النمو الاقتصادي ويساهم في اضعاف الجهاز البنكي ومن ثم التأثير على عملية الاصلاح البنكي.

2- توافر المعلومات والشفافية والتنسيق ما بينها:

وتخص تلك المعلومات المتعلقة بسيولة المؤسسات المالية لصالح المودعين والمستثمرين ومعلومات عن ادارة المؤسسات المالية التي تساعد على تحديد مخاطر الاستثمار والعائد المتوقع. بحيث ينطوي التنسيق بين المعلومات على تحديد العلاقة بين معدل الفائدة ودرجة المخاطرة من جهة ومعدل الفائدة والأرباح المتوقعة من جهة أخرى، إذ أنّ المشروعات الأكثر مخاطرة في حالة ارتفاع معدل الفائدة هي الأكثر عائد وربحية.

3- اتباع التسلسل والترتيب في مراحل الاصلاح البنكي:

يجب أن يراعى التسلسل والترتيب الصحيح في المراحل التي تمر بها عملية الاصلاح البنكي وذلك بهدف تجنب الاقتصاد حدوث خسائر كبيرة في النظام البنكي أثناء عملية الاصلاح الاقتصادي والانتقال الى الاقتصاد الحر.

4- الرقابة على المؤسسات والأسواق المالية:

تهدف الرقابة على المؤسسات والأسواق المالية تجنب تعرض المؤسسات المالية الى مخاطر متزايدة جراء أنشطتها، وضمان الشفافية عن طريق الاهتمام بالأوضاع المالية، وتطبيق متطلبات لجنة بازل فيما يخص كفاية رأس المال والرقابة البنكية.

من خلال ما سبق، يعد الإصلاح البنكي جزء من استراتيجية شاملة للتغيير الاقتصادي والهيكلية تتلاءم ومتطلبات الواقع الاقتصادي والمالي لكل بلد، وتساهم في الحد من المخاطر التي يتعرض لها النظام المالي بشكل عام والمنظومة البنكية بشكل خاص.

¹ وحيدة جبر خلف ، خصخصة المصارف في البلدان العربية - دراسة في تقييم الأداء المصرفي ، أطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد ، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2005، ص ص 36- 38.

المطلب الثالث: استراتيجية التأمين على الودائع

كشفت الأزمة المالية العالمية (2007-2009) عن جوانب مختلفة من القصور في الأساليب والأدوات المستخدمة في مواجهة التحديات التي تعرفها المؤسسات البنكية. ومن أبرز الآليات التي خلصت إليها دراسات مستقيضة في هذا الإطار، هي ضرورة إنشاء نظام خاص لحل الأزمة، يتضمن مجموعة أدوات تساعد في التدخل المباشر والمبكر للتحكم في المخاطر الناشئة والتقليل قدر الامكان من تداعياتها وتأثيراتها السلبية على استمرارية عمل البنوك ووظائفها المالية . وهنا يبرز نظام التأمين على الودائع كآلية رائدة في مجال الحد من المخاطر البنكية.

أولاً: مفهوم نظام التأمين على الودائع

يعرف نظام التأمين على الودائع على أنه " آلية لتجنب التهافت على البنك في حالة الإفلاس أو الأزمة. وبالنسبة للمودعين، فإنه يمثل ضماناً للمودعين بأن أموالهم أو ودائعهم البنكية ستعود إليهم في أي وقت يرغبون فيه، خاصة في أوقات الأزمات¹ . "

من خلال هذا التعريف، وبغض النظر عن التفاصيل الفنية، فإن وجود التأمين على الودائع يبرر اللوائح المصممة للتحكم في المخاطر التي تتعرض لها البنوك. وبصفة عامة، فإن التأمين على الودائع هو آلية تعمل على تقييد السيولة في أي مؤسسة بنكية أو مالية بهدف تعزيز سيولة النظام البنكي.

كذلك، يعرف نظام التأمين على الودائع بأنه نظام يعمل على حماية ودائع عملاء البنك، عن طريق تعويضهم كلياً أو جزئياً ، وذلك من خلال مساهمات البنوك عادة في صندوق التأمين على الودائع، إذا ما تعرضت هذه الأخيرة لمخاطر تعثر البنك وتوقف الدفع، حيث يتم تمويل هذا الصندوق بموجب رسوم أو اشتراكات أو مساهمات ، تلتزم البنوك الأعضاء بسدادها، وهذا ما يعزز الثقة في الجهاز البنكي وحماية المودعين من الظروف الطارئة وغير المتوقعة².

ووفقاً لـ **Diamond and Dybvig (1983)** ، فإن الحاجة إلى مثل هذا النظام في بلد ما تكمن في حقيقة أنه يساعد على إزالة الحافز الذي يدفع المودعين إلى الاندفاع إلى الخروج عندما يشككون في ملاءة البنك على وجه الخصوص. وبهذه الطريقة، فإن الضمان الذي تقدمه السلطات العامة يساعد على غرس الثقة في النظام المصرفي وبالتالي ضمان استقراره³.

¹ Halim ARROUDJ, **Réforme et Modernisation du Système Bancaire Algérien durant la période 1990-2010**, thèse de Doctorat en Sciences Commerciales, Option : Finance et Economie Internationale, Université d'Oran 2, 2014/2015, P 208.

² أحمد جلال ، إدارة الأزمات المالية ، الطبعة الأولى، دار خالد اللحياني للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن، 2016، ص 159.

³ Halim ARROUDJ, **Réforme et Modernisation du Système Bancaire Algérien durant la période 1990-2010**, Op cit, P 209.

من خلال التعاريف السابقة لنظام التأمين على الودائع، يتبين أن هذا الأخير يرتكز على مجموعة أهداف رئيسية ، نوجزها فيما يلي:

✓ توفير الحماية للمودعين وضمان تعويضهم في حالة تعرض البنك لمخاطر التعثر والإفلاس أو حدوث أزمة بنكية؛

✓ تعزيز سيولة النظام البنكي ودعم استقراره؛

✓ تساهم ثقة المودعين في المؤسسات البنكية على زيادة المنافسة فيما بينها ، والعمل على توفير ظروف مناسبة لتقديم الخدمات البنكية وجذب الودائع.

ثانيا: مبادئ أنظمة التأمين على الودائع

استنادا إلى الدور المحوري الذي تلعبه مؤسسة التأمين على الودائع في حل الأزمات البنكية قامت لجنة بازل للرقابة البنكية بالتعاون مع الاتحاد الدولي لمؤسسات ضمان الودائع (IADI) في عام 2008، بإصدار المبادئ الأساسية لأنظمة ضمان الودائع (Core Principles for Effective Deposit Insurance Systems). وخلال عام 2014، تم تنقيح تلك المبادئ لتتماشى وتتوافق مع المبادئ الأساسية للرقابة البنكية. وفي ظل تصاعد التحديات الناجمة عن شمول البنوك الإسلامية في أنظمة ضمان الودائع، أصدر الاتحاد الدولي لمؤسسات ضمان الودائع في عام 2021 بالتعاون مع مجلس الخدمات المالية الإسلامية، المبادئ الأساسية لأنظمة ضمان الودائع الإسلامية (Core Principles for Effective Islamic Deposit Insurance Systems)

وفيما يلي ، تلخيص لأبرز المحاور التي تضمنتها مبادئ أنظمة التأمين على الودائع¹ :

1- تحديد الأهداف :

تهدف خطط أنظمة التأمين على الودائع إلى حماية المودعين وتخفيض المخاطر والمساهمة في تحقيق الاستقرار المالي، حيث يتعين تصميم منظومة التأمين على الودائع بأسلوب مناسب وتوفير البنينة التحتية، التشريعية والقانونية الملائمة للتنفيذ الفعال.

2- المهام والصلاحيات:

ينبغي أن تكون مهام الجهة المسؤولة عن التأمين على الودائع محدّدة وواضحة قانونيًا ، وتشمل مختلف الصلاحيات و كافة الأدوار المنوطة بها ، بما يكفل أدائها لمهامها.

¹ رامي يوسف عبيد، منظومة ضمان الودائع المصرفية في الدول العربية: الأدوار والأهداف، فريق عمل الاستقرار المالي في الدول العربية صندوق النقد العربي، 2022، ص ص 14-16.

3- الحوكمة:

يتميز نظام الحوكمة للجهة المسؤولة عن التأمين على الودائع باستقلاليتها إداريا وماليا، كما يجب أن يكفل القانون تشكيل لجنة حوكمة تتكون من أعضاء مجلس الإدارة، لضمان عدم تداخل الصلاحيات وإعداد واعتماد دليل الحوكمة الذي يوضح كافة المسؤوليات والصلاحيات لمختلف المستويات الوظيفية واعتماد أسلوب الإفصاح والشفافية، ومدونة سلوك.

4- الإدارة العابرة للحدود:

من الضروري إنشاء إطار يحقق التنسيق وتبادل المعلومات المتعلقة بالبنوك في الدول المضيفة. كذلك من الممكن توقيع مذكرات تفاهم بين الجهات المعنية بالتأمين على الودائع لإضفاء الطابع الرسمي وبهدف الحصول على معلومات دقيقة وإمكانية تبادلها.

5- العضوية والتغطية:

ينبغي أن تكون عضوية البنوك والمؤسسات المالية التي تقبل الودائع إلزامية، كما يجب أن يحدد قانون التأمين على الودائع بوضوح وبشكل صريح نسبة التغطية أو الحد الأعلى للوديعة المضمونة .

6- التمويل:

من المناسب أن يكون لنظام التأمين على الودائع مصادر أموال مستدامة لضمان تغطية المودعين في حال تصفية البنك، وكذا توفير مصادر أخرى إضافية للسيولة.

7- التوعية:

بغرض تعزيز الثقة في النظام المالي، من المهم القيام بحملات دعائية وإعلام حول الدور التي تمارسه الجهة المسؤولة عن التأمين على الودائع، وكذلك إيجابيات وجود أنظمة للتأمين على الودائع ودورها الهام في تقليص المخاطر ودعم صلابة النظام المالي .

8- الحماية القانونية:

إن ضرورة قيام العاملين في الجهة المسؤولة عن التأمين على الودائع باحترام أخلاقيات المهنة ومنع تضارب المصالح، يتعين في ذات الوقت توفير التغطية القانونية لهم أثناء قيامهم بممارسة مهامهم وتجنب ملاحقتهم قضائيا عند تأدية مهامهم وفق قواعد وأحكام القانون.

9- تسوية الإفلاس:

من المهم أن تقوم الجهة المسؤولة عن التأمين على الودائع ، وذلك بالتنسيق مع البنك المركزي بالمشاركة في الكشف المبكر والمعالجة السريعة للبنوك التي تواجه تحديات جوهرية في مراكزها المالية.

كما ويجب أن يقوم المسؤولين عن ضمان الودائع بالوفاء بالتزاماتها بفعالية اثناء القيام بإجراءات التصفية أو الإفلاس، بما يشمل التعويض الفوري للمودعين، وتدنية التكاليف المرتبطة بأعمال التصفية.

10- تعويض المودعين والتحصيل:

من الضروري أن توفر أنظمة التأمين على الودائع التعويض الفوري والسريع للمودعين، كما يجب التواصل مهم واطلاعهم على مختلف الجوانب الخاصة باسترداد ودائعهم في حدود الودائع المضمونة وكذا إعلامهم بالفترة الزمنية التي تباشر بموجبها الجهة المسؤولة عن التأمين على الودائع عملية التعويض، التي من المناسب أن لا تتجاوز فترة الثلاثون يوماً.

ثالثاً: دور نظام التأمين على الودائع

يعتبر الدور الذي تمارسه مؤسسة التأمين على الودائع كجهة مسؤولة عن ضمان الودائع جوهرياً في حل الأزمة البنكية؛ إذ تقوم اللجنة المختصة بإدارة الأزمات برفع تقرير إلى كل من مجلس إدارة البنك المركزي ومجلس إدارة مؤسسة التأمين على الودائع، لطلب الموافقة على اعتماد الحل الذي تم التوصل إليه، حيث يتضمن التقرير المعد في هذا الإطار معلومات مختلفة، تخص تحليل التكلفة الأقل ومعلومات عن مقدار الخسارة التي يتحملها المساهمين في البنك، وكذا المودعين غير المعنيين بضمان الودائع وكذلك يتضمن معلومات عن الأموال التي يجب دفعها من مؤسسة التأمين على الودائع في حال كانت التوصية بعد التصفية¹.

وتتباين الأساليب المستخدمة في نظام التأمين على الودائع من حيث توقيت القيام بالإجراء، حيث يساهم نظام التأمين على الودائع في إدارة المخاطر من خلال أسلوبين: الأول يتضمن تقسيم المخاطر؛ إذ يعمل على تقليل المخاطر باستخدام الإجراءات الوقائية المتبعة قبل حدوث الخطر وقبل حدوث التعثر. أما الثاني فيتم من خلال اتباع إجراءات علاجية، أي بعد حدوث التعثر وتوقف البنك عن الدفع النظام.

1- الدور الوقائي:

يقصد به فرض الضوابط والمعايير الكفيلة بتجنب الوقوع في خطر التعثر البنكي، وحماية أموال المودعين من خلال تشديد وتعزيز أسس الرقابة على أعمال البنوك، قبل وصول هذه الأخيرة إلى مرحلة التوقف عن الدفع².

¹ رامي يوسف عبيد، منظومة ضمان الودائع المصرفية في الدول العربية: الأدوار والأهداف، مرجع سبق ذكره، ص 13.
² زكريا الدوري، يسرا السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار البازوري للنشر والتوزيع، الطبعة العربية، عمان، الأردن، 2006.
152.

والجدول الموالي، يبين أبرز الإجراءات الوقائية المتبعة من طرف النظام وذلك وفقا لطبيعة المخاطر الناشئة:

جدول رقم (1-01) : الإجراءات الوقائية المتبعة من طرف نظام التأمين على الودائع

طبيعة الخطر	الإجراء المتبع
الائتمان الريء	<ul style="list-style-type: none"> - تحديد نسبة القروض إلى حقوق الملكية والودائع. - تحديد نسبة القروض للعميل الواحد بالنسبة لرأس المال البنك ورأس مال العميل. - تحديد نسبة الديون المشكوك فيها. - مراجعة بعض القروض للتحقق من استيفاء البنك للسياسات الائتمانية السليمة.
عجز السيولة	<ul style="list-style-type: none"> - مراقبة السيولة والملائمة بين مكونات محفظة البنك والودائع. - مراقبة نسبة رأس المال إلى الودائع أو الموجودات ذات المخاطر. - تحديد زيادة الاحتياطيات. - تحديد الأرباح المحتجزة.
التركز في أنشطة البنك	<ul style="list-style-type: none"> - مراقبة قيام البنوك بتحقيق المزيج المناسب من عملاء الودائع وعملاء القروض وتوزيعهم على القطاعات المختلفة لمنع مخاطر البنك في عميل أو قطاع معين.
ظهور خسائر	<ul style="list-style-type: none"> - إبداء الرأي في مدير البنك الرئيسي وأعضاء مجلس إدارته. - مراجعة الضوابط الفنية لبعض العمليات البنكية.

المصدر: ليلي جودي، فلة عاشور، دور نظام التأمين على الودائع في إدارة المخاطر المصرفية- دراسة حالة الجزائر، مجلة العلوم الانسانية، المجلد 20، العدد 01، 2020، ص ص 5، 6.

2- الدور العلاجي:

تتمثل الإجراءات العلاجية فيما تقوم به مؤسسة التأمين على الودائع بعد حدوث مشكلات بنكية التي تكون احداها أو كلها سببا في إفلاس البنك وتوقفه عن الدفع، أي بعد تحقق الخطر الذي كان محتملا. هنا تقوم المؤسسة بكافة الإجراءات القانونية اللازمة للوصول في النهاية لدفع تعويضات للمودعين قد تكون كاملة أو جزئية حسب النظام المتبع. إذ يوجد ثلاث أنظمة بهذا الصدد¹:

¹ ليلي جودي، فلة عاشور، دور نظام التأمين على الودائع في إدارة المخاطر المصرفية- دراسة حالة الجزائر، مرجع سبق ذكره ، ص6.

2-1- النظام الضمني غير المقنن : يكون من خلال عدم اعتراف الدولة صراحة وبشكل قانوني بقيامها بضمان الودائع، أي أنه لا يوجد أي مؤسسة ولا قانون واضح حول ضمان الودائع؛

2-2 - النظام المقنن الكامل: يقوم هذا النظام في ظل وجود مؤسسة أو نظام يضمن للمودعين تعويض كامل ودائعهم لدى البنوك في حالة التوقف عن الدفع .

2-3- النظام المقنن الجزئي: يختلف هذا النوع عن النظام المقنن الكامل في كونه يتضمن تعويض حد أقصى لحجم الودائع، ولا يكون التعويض كلياً.

ويكون نظام التأمين على الودائع ذو فعالية أكبر، إذا تميز النظام البنكي بقوة مركزه المالي وملاءته ويعمل في نطاق بيئة مؤسسية سليمة وآمنة. وحتى يتمتع هذا النظام بمصداقية، ينبغي أن يكون جزءاً من نظام مالي صلب وأن يكون مُعد ومُنَفَّذ بأسلوب محكم وجيد.

ويمكن تصنيف نظام التأمين على الودائع إلى نوعين أساسيين¹:

- **نموذج التأمين ذو السعر الثابت:** تقوم البنوك في هذا النوع بدفع نفس الأقساط بغض النظر عن مدى جودة وفعالية إدارتها للمخاطر. غير أنه يعاب على هذا النظام عدم الأخذ في الاعتبار لحجم البنك ، وذلك من خلال إعطاء انطباع عام بأن جميع البنوك تتعامل مع نفس المستوى من المخاطر. وهذا ما يجعل المؤسسات لا تسيطر على مخاطرها وإدارتها ، وبالتالي يحد ذلك من المنافسة؛
- **نظام الضمان المعتمد على المخاطر:** يتميز هذا النظام بكونه أكثر كفاءة من الناحية الاقتصادية والاحترازية، ولكن يتطلب اعتماده وجود سوق يتميز بمستوى مطلق من المنافسة وكم كبير من المعلومات، ما يجعله ذو تكلفة عالية.

من خلال ما سبق ، يتضح بأن عمل البنوك من خلال دورها في التأثير على النشاط الاقتصادي وعلى كمية النقود المتداولة، اعتمادها على آليات سليمة لحماية حقوق المودعين، وتجنب وقوعها في مخاطر التعثر والافلاس، وذلك تحقيقاً للاستقرار البنكي. ولتفادي حدوث أزمات بنكية أو مالية على السلطات المعنية تبني الأطر والآليات التي تدعم المؤسسات البنكية وتحميها من الوقوع في حالات الإعسار والتعثر البنكي، بهدف حماية المودعين ، كل ذلك يتجلى بتبني نظام التأمين على الودائع.

¹ عبد الرحيم الناصري، رامي يوسف عبيد، منظومة حل الأزمات المصرفية ونظام ضمان الودائع: الأدوار والأهداف، صندوق النقد العربي، 2020، ص 19.

المطلب الرابع : استراتيجية الرقابة البنكية وتطبيق قواعد الحيطة والحذر الدولية

تُعد الرقابة البنكية أمراً بالغ الأهمية للحفاظ على استقرار وأمان النظام البنكي في أي دولة فهي تشكل الإطار الذي يضمن امتثال البنوك للقوانين والأنظمة، حيث أن وضع القواعد والمعايير التي يجب تبنيتها في مجال إدارة الخطر، يقتضي إدراك طبيعة وحجم المخاطر التي تكون المؤسسة بصدد مواجهتها. ولذلك فإن هذه القواعد ومؤشراتها غير ثابتة من حيث الزمان والمكان، فهي متجددة بتغير وتجدد المخاطر والظروف المنشأة لها. وتهدف هذه القواعد إلى تطوير عمليات البنوك بطريقة أكثر حذراً ودقة، المحافظة على الاستقرار البنكي، تدعيم نظام الرقابة الداخلية في البنوك وتقوية جودة إدارة المخاطر.

أولاً: الرقابة على أعمال البنوك

1- أهمية الرقابة البنكية:

تحظى الرقابة البنكية* بأهمية كبيرة، إذ تعتبر المرحلة الأهم بعد وضع القوانين والتشريعات التي تضبط القطاع البنكي. وإن وجود نظام رقابي فعال على البنوك له أهمية كبيرة في المحافظة على سلامة النظام المالي والبنكي وحماية المودعين والمتعاملين، مما يسهم في تعزيز الاستقرار.

وتكمن أهمية نظم الرقابة على عمليات البنوك في من النقاط الأساسية التالية¹:

- ✓ إن تعرض البنوك لأية مشاكل مالية لن يقتصر أثره على المساهمين في البنك فقط أو عدد من الدائنين، بل يمتد ليشمل شريحة كبيرة من المجتمع.
- ✓ تعتبر كل من البنوك والتعليمات الرقابية بمثابة العناصر الأساسية للتنمية والاستقرار المالي.
- ✓ يترتب على ضعف الإدارة وعدم فعالية الرقابة عليها ليس فقط حدوث أزمة للمؤسسة المعنية وامتداد ذلك ليشمل قطاع ملموس من النظام المصرفي فحسب، بل أيضاً يعتبر من الأسباب الرئيسية لحدوث أزمات مالية تؤثر على النظام بكامله.
- ✓ السعي لحماية حقوق المودعين، وبنث الثقة في البنوك والمتعاملين على حد سواء.
- ✓ من خصائص القطاع البنكي ارتفاع درجة مخاطر العمليات الاستثمارية التي يزاولها، وهذا يستدعي رقابة استثمارات البنوك، والعمل على الحد من تأثيرات المخاطر عليها.
- ✓ كبر عدد عمليات البنك وتشعبها وتداخلها، يستلزم توفر نظم محاسبية ورقابية محكمة، تؤكد صحة وسلامة عملياته وتقليل الأخطاء قدر الامكان. كذلك تساهم هذه النظم الرقابية في المحافظة على

* سيتم التطرق بالتفصيل إلى موضوع الرقابة البنكية في الفصل الثاني.

¹ يتصرف بالاعتماد على:

- فيصل شياد، المصارف الإسلامية والتحديات المعاصرة، دار الكتاب الجامعي للنشر، الطبعة الأولى، الامارات، 2015، ص 86.
- صلاح الدين حسن السيسي، البنوك .. الواقع والطموح واستراتيجية التنمية المستدامة، مرجع سبق ذكره، ص ص 224 ، 225

استمرار ثقة العملاء في البنك، على اعتبار أن الثقة على أساس ائتمان البنك لأن رأسماله يكون عادة اقل مقارنة بحجم العمليات التي يقوم بها.

✓ تخضع البنوك إلى رقابة مستمرة من قبل البنك المركزي، أساسها تقديم تقارير، كشوفات وإحصائيات وبيانات دورية، وتقتضي هذه العملية أن يقدم تلك المعلومات بمصداقية وأن تكون صحيحة وخالية من الأخطاء.

2- أنواع الرقابة البنكية:

تهتم الإدارة البنكية بنوعين من الرقابة، هما:

2-1- رقابة داخلية :

تعد الرقابة الداخلية وظيفة تقييمية مستقلة بطبيعتها، تؤسس داخل البنك أو المؤسسة المالية لفحص وتقييم أنشطتها كخدمة للبنك ذاته، وتشمل ثلاثة أعمدة، وهي: الرقابة المحاسبية، الرقابة الإدارية والضبط الداخلي. إذ تسعى الرقابة المحاسبية للتأكد من تنفيذ التعليمات المحاسبية طبقاً لتفويض السلطات المرخص بها وتسجل العمليات المحاسبية بشكل يسمح باستخدام القوائم المالية، واتخاذ الاجراءات اللازمة لمعالجة ما ينتج من فروق بعد المطابقة بين الأرصدة. أما الرقابة الإدارية فهي التي تعمل على رفع الكفاءة الوظيفية وتطبيق السياسات الإدارية وتدريب العاملين. وتمثل عملية الضبط الداخلي مختلف الإجراءات التي تقام من يوم لآخر بصفة تلقائية ومستمرة لمنع أو كشف الغش والأخطاء وتصحيحها في الوقت المناسب، وتتولى هذه الرقابة أجهزة فنية تابعة للإدارة العليا للبنك أو المؤسسة المالية، أما نتيجة أعمال هذه الأجهزة فيتم رفعها في تقارير مكتوبة إلى رئيس مجلس الإدارة أو المدير العام وفق الترتيب المعمول به في البنك أو المؤسسة المعنية، ومن ثمة متابعة هذه التقارير متى استدعت الحاجة إلى ذلك.

وتسعى المؤسسات المالية من تطبيقها للرقابة الداخلية الى تحقيق مجموعة من الأهداف والتي

نذكر منها ما يلي:¹

أ. ضمان الحماية والحفاظ على ممتلكات البنك: تشمل كل من الأموال، الأشخاص والحقوق، والتي يستوجب حمايتها من الاعتداءات ومختلف الأخطار التي يمكن أن تلحق بها، ويعتمد ذلك على تطبيق أسلوب الرقابة الداخلية لوقايتها ولضمان استدامة البنك وتطوره.

¹ Jean – Luc SIRUGUET, *Le Contrôle Comptable Bancaire Un dispositif de maitrise des risques, Tome 1, Principes, normes et techniques*, 2^{eme} édition, Revue Banque, 2007, pp 36-39.

ب. **ضمان نوعية وجودة المعلومات:** يقتضي التسيير الفعال للمؤسسة البنكية افصاحها ونشرها للمعلومات على مختلف المستويات وصولاً إلى الإدارة العامة. وتُعد القرارات المتخذة نتيجة انتقاء بين العديد من السياسات الممكنة، وبالتالي حتى تكون المعلومات ذات مصداقية لا بد أن تكون كاملة ودقيقة بالإضافة إلى قابليتها إلى للفحص والتدقيق.

ج. **ضمان تطبيق تعليمات الإدارة العامة:** وحتى يتحقق ذلك لا بد من توفر بعض الخصائص في التعليمات حتى يسهل تطبيقها، ومن أهم الخصائص الواجب توفرها فيها هي: الوضوح وقابليتها للتنفيذ وعدم تحريف التعليمات الموجهة حتى يتم تطبيقها بطريقة صحيحة، مما يقتضي مراقبة تنفيذها. فبعد تحديد وفهم السياسة المتبعة، تقوم الإدارة العامة بإصدار تعليمات للمسؤولين بكيفية تطبيق تلك السياسة في العمل، كما يقوم المسؤولون بدورهم بإصدار تعليمات تنص على كيفية تنفيذ السياسة المحددة ويكمن دور الرقابة الداخلية في متابعة مدى تطبيق الأطراف المذكورة سابقاً للتعليمات.

د. **تدعيم تحسين الأداء:** تمثل الرقابة الداخلية أداة فعالة للتسيير إضافة إلى دورها الوقائي، إذ تُعد بمثابة نظام عام للتسيير، يقوم بضمان الكفاءة الجيدة للوسائل المتاحة لمباشرة العمل وذلك لتأمين سيرورة واستدامة المؤسسة البنكية.

هـ. **مراقبة فعالية البنك:** تقوم الرقابة الداخلية بتحذير المسؤولين في حالة انخفاض فعالية البنك وبالتالي فعلى وسائل الإنتاج تحقيق الأثر المنتظر، ولذلك ينبغي توفر بعض الخصائص في وسائل الإنتاج كأن تتوفر للمنتجات صفة التنافسية ويجب أن تتكيف قدرة وسائل الإنتاج مع حجم الطلب. كما يجب أن يكون الموظفين على مستوى عالي من التدريب والكفاءة.

2-2- رقابة خارجية:

تعتبر الرقابة الخارجية عملاً متمماً للرقابة الداخلية، وتكون الرقابة الخارجية عادة شاملة، كما أنها تمارس بواسطة أجهزة مستقلة ومتخصصة، من خارج البنك أو المؤسسة المالية الواقعة تحت الرقابة وتمارس عملها وفق الصلاحيات الممنوحة لها في القانون، كما أنها محايدة وتتمتع بالشفافية في تبيان الحقائق المالية، ويمكن للبنوك والمؤسسات المالية أن تلجأ إلى الخبرة الخارجية في أي وقت لتقييم نشاطها المالي أو تقييم الإجراءات التي تنتجها في عملية التسيير الشاملة أو تسيير المخاطر بأنواعها.

ويقوم بمهمة الرقابة الخارجية عادة البنك المركزي أو السلطة النقدية العليا في الدولة، كما يتولاها أيضاً محافظو الحسابات الخارجيون والمستقلون عن إدارة البنك، الذين تم تعيينهم من قبل الجمعية العامة للمساهمين في البنك.

وسنكتفي في هذا النوع من الرقابة بالتركيز على رقابة البنك المركزي لأنها تعتبر من أهم أشكال الرقابة الخارجية على الوحدات البنكية ، وترتبط بصورة مباشرة بالقواعد والمعايير الاحترازية الدولية.

وعلى هذا الأساس، توجد طرق أخرى من الرقابة التي يمارسها البنك المركزي في إطار الرقابة الخارجية وتتمثل في أربعة أنواع أساسية:

2-2-1- الرقابة الوقائية: تتمثل في الرقابة المسبقة التي يقوم بها البنك المركزي. فهي تهدف إلى توقع الخطر والتنبيه به واكتشافه قبل حدوثه، ومن ثم العمل على تدنية المخاطر البنكية ، بحيث يتأتى ذلك من خلال ما يلي:

- وضع حدود دنيا لكفاية رأس المال؛
- تحديد الأنشطة المسموح بمزاومتها من قبل البنوك من الأخرى غير المقبولة؛
- المحافظة على السيولة ضمن نسب معقولة والمحددة من قبل السلطات النقدية العليا؛
- وضع شروط خاصة بمنح التراخيص للبنوك، مثل وجود حد أدنى من رأس المال المدفوع؛
- وضع حدود للإقراض البنكي وتسقيفه.

2-2-2- رقابة الأداء: وتتضمن قيام البنك المركزي بتحليل المعلومات والبيانات التي تعكس أداء البنوك وسلامة مراكزها المالية، وذلك من خلال تزويد البنك المركزي بتقارير وكشوفات دورية (شهرية فصلية وسنوية) .

2-2-3- الرقابة الحمائية: يُقدم البنك المركزي رقابة حمائية للبنوك عند تعرضها للأزمات، من خلال عمله كملجأ أخير لها، ومن ثم زيادة الثقة في الجهاز البنكي وكذلك في انشاء مؤسسة ضمان الودائع التي تهدف إلى حماية صغار المودعين في البنك.

فالمقرض الأخير يتدخل بطريقة أوتوماتيكية لتوفير حماية للمؤسسات البنكية التي تعاني من أزمة ملاءة وتواجه عسر بنكي، إضافة إلى مواجهة أزمات السيولة التي تقع فيها البنوك؛ ففي حالة وجود مشكلة عامة في السيولة، وهنا يصبح خطر السيولة اضطرارياً، سببه حدوث حالات سحب مفاجئ وضخم للمودعين من البنوك¹.

2-2-4 الرقابة التصحيحية: يُلزم من خلالها البنك المركزي بضرورة الاستعانة بمدقق حسابات خارجي لإعداد تقرير حول الانجاز الفعلي والنتائج المالية للبنك. وتهدف الرقابة التصحيحية إلى اكتشاف الخلل أو الانحراف بين ما تحقق فعلياً وما هو مقدر للبنك في الميزانيات التقديرية والعمل على تصحيحها.

¹ عيد الباسط وفاق، القطاع المصرفية بين التحرر المالي والرقابة المرنة، مرجع سبق ذكره، ص 85.

ووفقاً لرؤية لجنة بازل للرقابة البنكية، يعتمد البنك المركزي على أساليب رقابية متطورة في إطار ضبط المخاطر، تتمثل في ما يلي¹:

- يلزم كل بنك بتقديم جدول مفصل شهرياً عن الائتمان المقدم لكل متعامل عند بلوغه حجم معين إلى السلطة النقدية المسؤولة عن الرقابة البنكية، على اعتبار أن هذا التعامل يشكل عنصر مخاطرة لأموال البنك والتي تكون أغلبها من ودائع متعامليه.

- ينظم البنك المركزي البيانات المقدمة من طرف البنوك من خلال أرقام سرية بدلاً من استخدام أسماء متعاملي البنك، كما وتقوم بعض البنوك المركزية بفصل هذه المعلومات بين أكثر من قسم داخل إدارة مراقبة البنوك.

بحيث توفر عملية تجميع وتحليل بيانات الأخطار البنكية للبنك المركزي جملة من المعلومات الضرورية ومن أهم وأخطر مهام البنوك ألا وهو الاقراض، الاستثمار والتمويل، لما له من تأثير قوي ومباشر على مختلف أنشطة القطاعات الاقتصادية. كما وتساعد عملية التحليل للبنك المركزي على معرفة مستوى الضمان من التسهيلات الائتمانية، الاستثمارية والتمويلية التي يقدمها البنك والتي يتمتع بها المودعون.

ثانياً: قواعد الحيطة والحذر الدولية المنبثقة عن لجنة بازل للرقابة البنكية

1- مفهوم قواعد الحيطة والحذر وأهدافها:

1-1- تعريف قواعد الحيطة والحذر:

تندرج قواعد الحيطة والحذر ضمن التسيير الوقائي للمخاطر، وفي المجال البنكي تتمثل هذه القواعد في مجموعة المعايير والمؤشرات التي يجب اعتمادها من قبل البنوك في مجال تسييرها لعملياتها المختلفة، بهدف تحقيق الاستقرار البنكي وضمان كفاءة وجودة العمليات البنكية، سواء على مستوى الوحدات البنكية الجزئية أو على مستوى النظام البنكي ككل².

إذن، تتمثل قواعد الحيطة والحذر أو ما يطلق عليها كذلك تسمية القواعد الاحترازية، في كونها نسب تسيير، تُمكن البنوك والمؤسسات المالية من مواجهة المخاطر التي تتعرض لها ومحاوله الحد منها أين يتم فصل عمليات البنوك بهدف معاينة كل نشاط على حدى بقواعده الخاصة.

¹ محمد أحمد عيد النبي، الرقابة المصرفية، زمزم ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2012، ص 62.
² رحيم حسين، الاقتصاد المصرفي، مرجع سبق ذكره، ص 217.

1-2- أهداف قواعد الحيطة والحذر:

تهدف القواعد الاحترازية إلى تحقيق الأهداف الأساسية التالية¹:

- ✓ الوقوف عند التغييرات التي تشكل مخاطر حقيقية على البنك، وذلك من خلال إقامة نظام يقظة فعال يساعد على تقديم إشارات تحذيرية مبكرة ، وذلك لرصد المخاطر قبل حدوثها؛
- ✓ تعزيز دعائم الهيكل المالي للبنك ومقومات الأداء فيه؛
- ✓ وضع مؤشرات سليمة وملائمة، من شأنها المواءمة ما بين الأداء الجيد للبنك والمخاطر المحتملة وذلك في شكل نسب مرجعية ، أين يكون الانحراف عنها منذرا بالخطر؛
- ✓ ضمان حماية أموال المودعين باعتبارها المحرك الرئيسي لعمليات البنك؛
- ✓ ضمان استقرار النظام البنكي في مجموعه.

2- مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية:

أدى توسع العولمة المالية والبنكية والتقدم التكنولوجي الهائل في الصناعات البنكية وانفتاح الأسواق المالية على بعضها البعض، إلى ظهور مخاطر مالية جديدة وتكرار حدوث الأزمات المالية. ذلك ما تطلب إحداث تطوير في أساليب الرقابة البنكية وطرق إدارة المخاطر. وكاستجابة لذلك جاء تشكيل لجنة بازل للرقابة المصرفية التي أصدرت مجموعة مقترحات، بشأن وضع معايير الرقابة والإشراف على الجهاز البنكي ، اعتمادا على أهمية رأس المال في إدارة وتسيير المخاطر وتحقيق السلامة المالية للبنوك ولأجل مواكبة هذه المقررات للتطورات الحاصلة في البيئة المصرفية والمالية وضمن تطوير سلامة النظام البنكي العالمي.²

1-2- تعريف لجنة بازل:

تأسست لجنة بازل للرقابة البنكية من طرف مجموعة محافظي البنوك المركزية للدول الصناعية الكبرى في نهاية عام 1974 تحت إشراف بنك التسويات الدولية بمدينة بازل بسويسرا، وكان ذلك في فترة تفاقم أزمة المديونية الخارجية لدول العالم الثالث وتزايد حجم ونسبة الديون المشكوك في تحصيلها التي منحتها البنوك العالمية خاصة الأمريكية. وقد ضمت مجموعة الدول الصناعية الكبرى أو ما يعرف بمجموعة الدول العشرة (G10) وهي : ألمانيا، بلجيكا، كندا، الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا إيطاليا، اليابان، هولندا، السويد، المملكة المتحدة.³

¹ رحيم حسين، الاقتصاد المصرفي، مرجع سبق ذكره، ص 218.

² فاطمة الزهراء العجاج ، تأثير الازمة الصحية على مقررات بازل للرقابة المصرفية، مجلة دفاتر اقتصادية، 2022، ص 593

³ عائشة بلحشر، ابتسام عدون، واقع و آفاق تطبيق مقررات بازل 3 في النظام المصرفي الجزائري، مجلة الاقتصاد و التسيير، 2021، ص 45.

تُعتبر لجنة بازل للرقابة البنكية لجنة استشارية، أنشأت بمقتضى قرار من محافظي البنوك المركزية للدول الصناعية، وتجتمع هذه اللجنة أربع مرات كل سنة، ويساعدها في مهامها فرق عمل من الفنيين لدراسة مختلف جوانب الرقابة على البنوك. تتضمن قرارات وتوصيات لجنة بازل المبادئ والمعايير للرقابة على البنوك مع الإشارة الى نماذج الممارسات الجيدة في مختلف البلدان بغرض تحفيز الدول على اتباع تلك المبادئ والمعايير والاستفادة من هذه الممارسات. كما تُعد قرارات وتوصيات هذه اللجنة غير ملزمة إلا ما تتبناه البنوك المركزية من تلك القرارات لتفرضه ضمن لوائحها الإشرافية للبنوك التابعة لها بالرغم من أنها تمثل إطار مرجعي له قيمة فعلية وعملية¹.

وتهدف اللجنة الى تحسين مستوى الرقابة بين البنوك، وذلك في ثلاث جوانب رئيسية² :

- فتح مجال الحوار بين البنوك المركزية للتعامل مع مشكلات الرقابة البنكية؛
- التنسيق بين السلطات النقدية الرقابية المختلفة ومشاركة تلك السلطات مسؤولية مراقبة وتنظيم تعاملاتها مع المؤسسات المالية الأجنبية، بما يحقق كفاءة وفعالية الرقابة البنكية؛
- تحفيز ومساندة نظام رقابي معياري يحقق الأمان للمودعين، المستثمرين والجهاز البنكي ككل ويحقق الاستقرار في الأسواق المالية العالمية.

2-2- مقررات لجنة بازل:

2-2-1- مقررات بازل الأولى والثانية:

قامت اللجنة في عام 1988 بإصدار مقررات اتفاقية بازل 1، لتوفير إطار عمل لمعالجة إدارة المخاطر من منظور كفاية رأس المال للبنك. وقد بدأ العمل في تنفيذها في عام 1992؛ إذ يمكن اعتبار هذه الاتفاقية على أنها ردة فعل على خلفية أزمة ديون أمريكا اللاتينية في بداية الثمانينات، وقد تم تحديد الحد الأدنى لنسبة رأس المال الى الأصول المرجحة بالمخاطر بنسبة 8%.

إلا أن وتيرة الأزمات المالية آنذاك لم تتخف، حيث كانت البداية من أزمة المكسيك المالية عام 1994 ثم تبعها أزمة مالية كادت أن تعصف بالعالم وهي أزمة النمر الآسيوية بين عامي 1997 و1998. وهذا ما استدعى من لجنة بازل العمل على إصدار اتفاقية بازل 2، والتي تضمنت معايير إضافية في ضوء تطور الأسواق المالية وآليات عمل البنوك، هذه الاتفاقية غطت ثلاث مخاطر بنكية وهي:

¹ وسام عباد، محمد بويهي، نحو الالتزام بمقررات لجنة بازل 3 كآلية لتعزيز الرقابة لدى النظام البنكي الجزائري، مجلة البشائر الاقتصادية، 2020 ص 200.

² عيد القادر بريش، أنيسة سدر، فرص وتحديات العمل المصرفي في ظل مستجدات مقررات لجنة بازل - دراسة حالة البنوك الجزائرية، مجلة المؤسسة، العدد 6، 2017، ص 13.

خطر القروض بنسبة 75%، خطر السوق بنسبة 5% والمخاطر التشغيلية بنسبة 20%، بحيث سمحت هذه الاتفاقية بتغطية نسبة كبيرة من المخاطر البنكية¹.

2-2-2- مقررات بازل الثالثة:

بعد اتفاقية بازل الأولى عام 1988، واتفاقية بازل الثانية لعام 2004، تم وضع مجموعة شاملة من الإصلاحات من خلال تصميم تدابير لتحسين التنظيم والإشراف وإدارة المخاطر داخل القطاع البنكي. ولقد نشرت لجنة بازل للرقابة البنكية النسخة الأولى من اتفاقية بازل الثالثة في أواخر عام 2009 لتتدارك أوجه القصور في اتفاقيتي بازل 1 وبازل 2، والتي تزامنت مع الأزمة المالية (2007-2009). وعلى وجه التحديد، واستجابة لأزمة الائتمان، طُلب من البنوك الحفاظ على نسب رافعة مالية مناسبة والوفاء بمتطلبات معينة لرأس المال². وفقاً لاتفاقية بازل 3، يجب مواءمة متطلبات رأس المال بشكل أوثق مع المخاطر الفعلية للبنوك. حيث أن متطلبات رأس المال، والمراجعة الإشرافية وانضباط السوق هي الركائز الثلاثة الرئيسية لاتفاقية بازل 3، وتتص على أن عدم الاستقرار المالي في جميع أنحاء العالم يعود إلى أن المؤسسات المالية الضعيفة مالياً وتشغيلياً كانت عاملاً رئيسياً ومساهماً في كل أزمة تقريباً³.

انطلاقاً من الدروس المستنبطة من الأزمة المالية العالمية (2007-2009)، فقدت ضمنت اتفاقية بازل 3 تدابير تصحيحية ملخصة في جملة من المحاور، والتي تم تطبيقها تدريجياً في إطار زمني يمتد إلى بداية سنة 2019⁴. وتهدف لجنة بازل من خلال التدابير والإصلاحات الجديدة التي طورتها في مقرراتها (بازل 3) إلى تحقيق الأهداف التالية⁵:

- تحسين قدرة البنوك على امتصاص الصدمات والأزمات الناتجة عن الضغوط المالية والاقتصادية؛
- تقليل خطر انتقال الأزمات من القطاع المالي إلى الاقتصاد الحقيقي؛
- تعزيز الشفافية والإفصاح في البنوك وكذا سيولتها وحكومتها؛
- توسيع تغطية المخاطر وتحسين نوعية رأس مال البنك؛
- الحد من توسع البنوك في منح القروض.

¹ فاطمة الزهراء العجاج ، مرجع سبق ذكره، ص595.

² Ahmed ELBADRY , **Bank's financial stability and risk management**, Journal of Islamic Accounting and Business Research, Vol. 9 Issue: 2, 2018, P 119. On site internet : www.emeraldinsight.com/1759-0817.htm 25/02/2023.

³ Ibid, PP 120-121.

⁴ وسام عباد ، محمد، بويهي، مرجع سبق ذكره، ص 203.

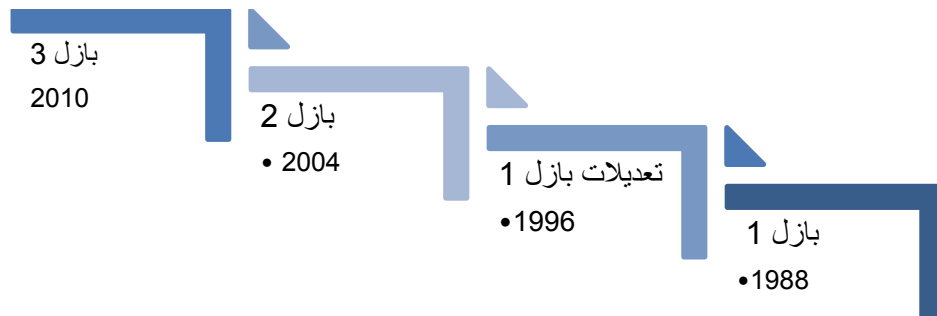
⁵ عائشة بلحشرش ، ابتسام عدون ، مرجع سبق ذكره، ص 47.

وتعد التدابير الاحترازية التي خلصت إليها مقررات بازل 3 إطاراً فعالاً في إدارة الأزمات المالية والحد من المخاطر، ويتجلى ذلك من خلال ما يلي¹:

- تكوين مخصصات خلال سنوات الوفرة المالية لمواجهة الأخطار المتوقعة أثناء فترات الركود؛
- زيادة الاحتياطات وعدم توزيع الأرباح لتدعيم رأس المال وتكوين عازل إضافي له أثناء فترات النمو والوفرة، وذلك لتعزيز قدرة البنوك على التصدي للصدمات والأزمات؛
- تأسيس معيار للسيولة، يوفر للبنك المقدر على سد احتياجات السيولة وقت الأزمات.

من خلال ما سبق، يُعد تشكيل لجنة بازل للرقابة البنكية من أهم الأحداث المسجلة في الساحة البنكية الدولية، إذ لعبت دوراً كبيراً من خلال مقرراتها؛ بداية باتفاقية بازل 1 سنة 1988، والتي ارتكزت على كفاية رأس المال كأهم مؤشر لقياس السلامة المالية للبنوك، كما كان للتطورات الحاصلة والمتوالية في الصناعة المالية والبنكية، والتي جعلت معايير الاتفاقية أقل مرونة في معالجة المخاطر المالية وبالتالي عدم نجاحها في تحقيق الاستقرار البنكي، سبباً في قيام اللجنة بإجراء تعديلات عليها ابتداء من سنة 1996. وبعد سلسلة من المباحثات والجهود، انبثق عنها معايير لاتفاقية جديدة في إطار ما يسمى باتفاقية بازل 2، إلا أن هذه الأخيرة سرعان ما تم تحديثها هي الأخرى بعد قصورها أو سوء الالتزام بها بشكل سليم أدى إلى حدوث أزمة مالية عالمية (2007-2009)، وبالتالي، أثبت حدوث الأزمة إخفاق الاتفاقية في تحقيق الاستقرار البنكي والمالي، مما اضطر اللجنة إلى إجراء تعديلات وإدخال إضافات جديدة أخرى في إطار اتفاقية بازل 3، هذه الأخيرة التي مازالت قيد التطبيق حتى يومنا هذا. والشكل الموالي يوضح مسار الاتفاقيات الثلاثة للجنة بازل للرقابة البنكية*.

الشكل رقم (1-02): المسار الزمني لاتفاقيات لجنة بازل للرقابة البنكية



المصدر: من اعداد الباحثة بناءً على ما سبق.

¹ فاتح دبله، سارة بركات، الحوكمة البنكية كعلاج لتفادي مخاطر الأزمات المالية والمصرفية، ملتقى حول: آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2013، ص ص 526، 527.
* سيتم توضيح كل اتفاقية على حدى بشكل مفصل في الفصل الثاني.

خلاصة:

تلتزم المؤسسات البنكية بوضع قواعد وآليات وأطر تنظيمية ورقابية، تمكنها من إدارة المخاطر والتحكم فيها بهدف تحقيق استقرار مالي للبنك وللنظام البنكي ككل، ويعود السبب في ذلك إلى أن علاقة البنك مع باقي مؤسسات النظام المالي هي علاقة تأثير وتأثر، وهذا ما برز أكثر في الأزمة المالية العالمية (2007-2009)، أين تأثر النظام المالي والبنكي بشدة وفي ظرف زمن قياسي، لتنشأ بذلك أزمة بنكية ناجمة عن عجز دائني البنوك عن الوفاء بالتزاماتهم وعدم قدرتهم على الدفع.

ومن خلال ما جاء في مضمون هذا الفصل، يتضح بأن موضوع المخاطر البنكية وإدارتها يستدعي قبل كل شيء تقبل فكرة وجود المخاطر وملازمتها لكل نشاط أو عملية بنكية، وبالتالي العمل على التكيف مع بيئة بنكية تقوم بالأساس على المخاطر. حيث تعد الاستراتيجيات المتبعة في سبيل الحد من تلك المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات البنكية محورا أساسيا وضرورة حتمية، من خلال تبني مفهوم حوكمة البنوك وتطبيق مبادئها الرامية إلى تعزيز الأداء البنكي والتحكم في المخاطر. وكذلك تساهم استراتيجية الإصلاح البنكي في معالجة أوجه القصور والضعف البارزة في مؤسسات الجهاز البنكي، وبالتالي العمل على تعزيز دعائم تلك المؤسسات ومراكزها المالية. بالإضافة إلى ذلك، تُعد استراتيجية التأمين على الودائع من أبرز الآليات المنتهجة إثر تداعيات أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي فجرت أزمة مالية عالمية، وهذا من خلال مجموعة أدوات تعمل على التحكم في المخاطر الناشئة والتقليل قدر المستطاع من تأثيراتها السلبية على وظائف وعمليات المؤسسات البنكية. كما تعد مبادئ إدارة المخاطر في البنوك بمثابة أسس يتم من خلالها تحديد، قياس، متابعة ومراقبة المخاطر التي تكتنف العمل البنكي. ولذلك، ينبغي الاهتمام بصورة أكبر بجانب تطوير الأساليب التقييمية في إدارة وتسيير المخاطر، وكذا اعتماد المعايير الاحترازية الدولية لمقررات لجنة بازل للرقابة البنكية والتي ستكون موضوع البحث في الفصل الموالي.

الفصل الثاني:

الإطار العام للرقابة على المخاطر
البنكية وتطوراتها

تمهيد:

تعيش الأنظمة البنكية فترة تحول محورية وهامة، أساسها تعدد وتنوع الصدمات والأزمات التي شهدتها، فضلا عن تحرير الأسواق المالية والتطورات التكنولوجية المتسارعة. ففي ظل تزايد وتنوع المخاطر المصاحبة لعمل البنوك والناجئة عن احتدام المنافسة فيما بينها، أصبح موضوع الرقابة البنكية يكتسي أهمية بالغة، خاصة عقب الانهيارات والأزمات التي عصفت بالقطاع المالي والبنكي على وجه الخصوص. وعلى غرار اختلاف نظم الرقابة المطبقة في دول العالم، إلا أنها تشترك في سعيها إلى تحقيق هدف الحفاظ على سلامة واستقرار النظام المالي والبنكي.

ولقد شجع العمل على تجنب تعرض الأسواق والمؤسسات المالية والبنكية لأزمات وانهيارات، قيام الهيئات الإشرافية والرقابية الدولية بالبحث عن أساليب وآليات لتقييم ورقابة تعاملات المؤسسات البنكية بما يتلاءم والتطورات المتسارعة التي تشهدها المنظومة المالية والبنكية، ومن خلال ايجاد رؤية مشتركة تجمع ما بين البنوك المركزية في مختلف دول العالم، والتنسيق فيما بينها لوضع معايير وقواعد سليمة من شأنها تقليل المخاطر البنكية والتحكم فيها وإدارتها، وهذا ما تجسد في أول خطوة بتأسيس اللجنة الدولية للإشراف والرقابة على البنوك بمدينة بازل السويسرية تحت تسمية " لجنة بازل " ، والتي قدمت معايير وقواعد مقترحة للتطبيق من قبل كافة البنوك وبأسلوب موحد في قياس وإدارة المخاطر، ووضع آليات مناسبة للرفع من حجم رأس المال باعتباره إجراء أساسيا في التصدي للصدمات ومواجهة المخاطر المحتملة. وما حدث بعدها من أزمات مالية، كشف عن قصور في تلك المعايير والأدوات الخاصة بمقررات لجنة بازل 1، مما استدعى تطويرها وتعزيز آلياتها بما يتلاءم والمخاطر المستجدة على الساحة البنكية والمالية العالمية، وهو ما أفرزته لجنة الرقابة البنكية في خطوة ثانية وثالثة عن إدراج قواعد ومعايير تتوافق مع دروس وتداعيات الأزمات الأخيرة، واستحداث نظم رقابية جديدة تضمن سلامة واستقرار النظام المالي والبنكي. ومن هنا عمدت أغلب الدول من قبل سلطاتها الرقابية على تحيين وتطوير آليات وأساليب للرقابة والإشراف بما يتناسب وتوصيات لجنة بازل .

وبناء عليه، تم تقسيم مضمون الفصل الثاني إلى ثلاث مباحث، جاءت تحت العناوين التالية:

المبحث الأول: مدخل مفاهيمي للرقابة في النظام البنكي

المبحث الثاني: الإطار الدولي للرقابة على أعمال البنوك وانعكاساتها على الصناعة البنكية

المبحث الثالث: أسس الرقابة المبنية على المخاطر وأنظمة تقييم المخاطر البنكية

المبحث الأول: مدخل مفاهيمي للرقابة في النظام البنكي

تعتبر الرقابة على عمليات ونشاط الجهاز البنكي ضرورية وفي غاية الأهمية، للمحافظة على حسن تطبيق الأنظمة التي يخضع لها، وقيامه بالوظائف والعمليات والتأكد من سلامتها لتحقيق أهدافه وضمن استدامة نشاطه والرفع من أدائه وكفاءته. ومن خلال هذا المبحث سنقوم بتسليط الضوء على الإطار العام للرقابة وفق المنظور البنكي وذلك بتقسيمه إلى ثلاث مطالب، أين خصص المطلب الأول لماهية الرقابة البنكية من حيث المفهوم، الخصائص، الأهمية والأهداف. وتطرق المطلب الثاني إلى مختلف نظم الرقابة على أعمال البنوك الداخلية منها والخارجية.

المطلب الأول: ماهية الرقابة البنكية

قبل الخوض في مفهوم الرقابة حسب المنظور البنكي، يلزمنا التوقف أولاً عند مصطلح الرقابة حيث يستع هذا المفهوم باختلاف مجالات استخدامه.

أولاً: مفهوم الرقابة

تعرف الرقابة[♦] بأنها وظيفة إدارية، تقوم على عمليات مستمرة ومتجددة، يتم بمقتضاها التحقق من أن الأداء يتم وفق ما حددته الأهداف والمعايير الموضوعية، وذلك بهدف التقييم والتصحيح من خلال قياس درجة نجاح الأداء الفعلي في تحقيق الأهداف والمعايير المتضمنة في الخطة الموضوعية¹.

وعرفها مارشال ديموك على أنها: الطريقة أو الوسيلة التي تمكن القيادة الإدارية من تحديد وتعريف مدى تحقق الأهداف على أكمل وجه وبكفاية وفي الوقت المناسب والمحدد لها².

كذلك، تتمثل الرقابة في الأنشطة والتصرفات الموضوعية في السياسات والاجراءات التي تساهم في ضمان أن توجيهات الإدارة، في إطار مجابهة المخاطر المتعلقة بتحقيق أهداف الشركة، قد تم تنفيذها³. كما توفر الرقابة أساس إعلامي ومنهجي لدعم الوظائف الأساسية للإدارة (التخطيط، المحاسبة التحليل والرقابة) ، بالإضافة إلى تعزيز قدرات المسؤولين على اتخاذ قرارات إدارية فعالة⁴.

♦ لقد جاء لفظ "الرقابة" في معظم معاجم اللغة العربية ومصدره الفعل "رقيب"، ويأتي بمعاني ودلالات كثيرة، أبرزها: حارس المتاع ونحوه لحماية الأشياء وحفظها من الأخطار، وكذلك الانتظار على سبيل الترقب وتوقع حدوث شيء والمترقب هو المنتظر. وهو لفظ من اسم "الرقيب" وهو اسم من أسماء الله الحسنى ومعناه الحافظ الذي لا يغيب شيء عنه ، ولا تخفى عليه خافية ، والذي لا يغفل عما خلق.

¹ محمد أحمد عبد النبي، الرقابة المصرفية، زمزم ناشرون وموزعون، الطبعة الأولى، الأردن، 2012، ص 35.

² كمال بودانة، عبد العالي دبله، الرقابة الادارية، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 14، العدد 02 (مكرر 1) سبتمبر 2020، ص 104.

³ عبد الوهاب نصر علي، معايير الرقابة والمراجعة الداخلية وفقاً لأحدث الإصدارات الدولية – مدخل دولي مقارنة لإدارة المخاطر، مرجع سبق ذكره، ص 148.

⁴ ثابت حسان ثابت، عمر توفيق عبد الرحمن، محمد عبدالرزاق محمد، توظيف الرقابة في الحد من المخاطر التي تواجه أنشطة الجامعات الذكية في ظل الاقتصاد الرقمي، المؤتمر العلمي الدولي حول الثورة الرقمية كأداة للتنمية المستدامة وإدارة التخطيط الاقتصادي والإداري في العراق- المحور الاقتصادي، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة، 17 نوفمبر 2022، ص 267.

تهدف الرقابة بمفهومها العلمي إلى التقليل، وإلى حد بعيد، من احتمالات الانحراف والخطأ، وهذا يستدعي شمول عملية الرقابة لكافة الأنشطة والعمليات وبصورة متزامنة مع حدوثها، مما يعني أن تكلفة الرقابة ستكون مساوية لتكلفة أداء العمل، وهذا ما يصعب تحمله إلى حد كبير¹.

وعلى هذا الأساس تقتضي عملية الرقابة الفعالة كجزء من العمل الإداري، الأخذ في الاعتبار توجيه العمليات والأنشطة، بحيث تهدف إلى التحقق من صحة الأداء وتقييمه وفقا للخطط المحددة، وهو ما يمثل المفهوم الإيجابي لها. وذلك عكس المنظور السلبي للرقابة الذي يعتبرها عملية ترصد للتجاوزات والأخطاء بغرض فرض العقوبات على مرتكبيها.

ثانيا: مفهوم الرقابة البنكية

تعددت المفاهيم التي تدور حول الرقابة البنكية، إذ لا يوجد اتفاق عام حول تعريف كامل وشامل للرقابة البنكية، ونذكر من أبرزها:

تعرف الرقابة البنكية بأنها عملية إدارية، تقوم على متابعة مدى التزام واحترام البنوك والمؤسسات المالية للقواعد التشريعية والتنظيمية المطبقة عليها، من خلال اتباع مجموعة أساليب لغرض الحفاظ على مركزها المالي وحمايتها من الوقوع في الأزمات، وتتولى هذه المهمة هيئات رقابية بنكية².

كما تعرف الرقابة البنكية أيضا بأنها: " مجموعة من الوسائل التي تتخذها الهيئات الرقابية وفي مقدمتها البنوك المركزية من أجل المحافظة على سلامة موجودات البنوك ومركزها المالي، واحتفاظها بنسبة جيدة من السيولة، مع تحقيق أرباح عادلة ومعقولة، حماية للاقتصاد الوطني من أية أزمات وانحرافات من جهة، وحماية أصحاب الودائع والمستثمرين من جهة أخرى³."

وتستلزم عملية الرقابة امتثالها للوائح والقوانين المنظمة لنطاق العمل والالتزام بتطبيقها. ومن هنا يمكن بلورة المفهوم الخاص بالرقابة على البنوك، والذي ينطوي على مفهوم ايجابي؛ يهدف إلى التحقق من تأدية العمليات البنكية وفقا للقواعد والمعايير المنظمة لها، ومفهوم آخر سلبي يرتبط بجانب العزوف عن القيام بأنشطة محظورة ومنهى عنها من طرف الهيئة التي تضطلع بمهمة الرقابة ولها حق توقيع الجزاء⁴.

أما مصطلح **الإشراف البنكي** فيعني الأسلوب المنتهج من قبل السلطات النقدية ممثلة بالبنك المركزي لتنفيذ المعايير والقواعد التي تنظم العمل البنكي من خلال الرقابة المستمرة، وإجراء الفحوص

¹ أحمد جابر علي بدران، البنوك المركزية ودورها في الرقابة على البنوك الإسلامية، سلسلة الدراسات والبحوث، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، 1999، ص 69.

² فريدة ختير، الرقابة المصرفية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة جيلالي ليايس، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص علوم قانونية، سيدي بلعباس، 2018/2017، ص 19، 20.

³ محمد سلمان شكير، رقابة البنك المركزي على المصارف، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2020، ص 54.

⁴ أحمد جابر علي بدران، البنوك المركزية ودورها في الرقابة على البنوك الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص 69.

الميدانية دوريا للبنوك، حيث تقوم الجهات الرقابية بتنفيذ تلك المهام اعتمادا على تقييم نظم الحوكمة البنكية، ضوابط الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر¹.

وبالتالي، يمثل الإشراف البنكي نشاطا استراتيجيا يمارسه البنك المركزي بهدف تحقيق الاستقرار النقدي والمالي، إذ يمثل هذا الدور الإشرافي والتوجيهي أداة رئيسية للبنك المركزي في تنفيذ سياسته النقدية. كما يهدف من خلاله إلى زيادة الثقة في الجهاز البنكي من خلال توفير الحماية للمودعين. وتقوم عملية الإشراف على إصدار أوامر وتعليمات ملزمة للتنفيذ لجميع مؤسسات المنظومة البنكية الخاضعة لإشراف البنك المركزي.

وبناءً على ما سبق، يمكن تعريف الرقابة البنكية على أنها مجموعة من الأساليب والإجراءات المتخذة من طرف الهيئات النقدية المختصة وعلى رأسها البنك المركزي، والتي تهدف الى ضمان السير الحسن للقطاع المالي والبنكي وتنفيذ السياسة النقدية بشكل سليم، ومحاولة الموازنة بين المخاطرة والمردودية مع مراعاة القوانين والتشريعات التي تحكم هذه البنوك.

ثالثا: أهداف الرقابة البنكية

ترمي الرقابة البنكية الى تحقيق جملة من الأهداف الأساسية على مستوى مختلف الأطراف الفاعلة مع الجهاز البنكي، ويتأتى ذلك من خلال ما يلي:

1- مراقبة الخطة ومتابعة تنفيذها: وذلك للتعرف على ما حققه البنك من أهداف ودراسة الأسباب التي حالت دون الوصول الى الهدف المرسوم، وذلك من خلال الكشف على الانحرافات في الوقت المناسب ومعالجتها بصفة نهائية، والتأكد من عدم تعرض البنك لأي أضرار عند قيامه بالعمليات اللاحقة لها فمراقبة العمليات بصفة مرحلية تكسب البنك امكانية تخفيض نسبة تعرضه لأزمات مالية بعد فترة طويلة من النشاط السليم².

2- تحقيق الاستقرار المالي: ويتضمن ذلك تجنب مخاطر افلاس البنوك من خلال الاشراف على ممارسات المؤسسات البنكية، وضمان عدم تعثرها، وحماية للنظام البنكي والنظام المالي ككل. ويتضمن ذلك أيضا، وضع التعليمات الخاصة بإدارة الأصول والخصوم في البنوك سواء بالنسبة للعمليات المحلية والدولية³.

3- ضمان كفاءة عمل الجهاز البنكي: ويتم ذلك من خلال فحص الحسابات الخاصة بالبنوك للتأكد من جودة الأصول وتجنب تعرضها للمخاطر. ويلعب القطاع المالي دورا كبيرا في تحقيق كفاءة توزيع

¹ بوعبد الله ودان، حميد باشوش، دور أجهزة التنظيم والرقابة في الاشراف على البنوك المؤثرة على النظام المالي العالمي، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، العدد الرابع، 2016، ص 109.

² محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، السنة 2006، ص 233.

³ محمد أحمد عبد النبي، الرقابة المصرفية، مرجع سبق ذكره، ص 42.

المدخرات المحلية على فرص الاستثمار المنتجة بالشكل الذي يحقق معدلات نمو مرتفعة، ويدعم الاستقرار الاقتصادي، ويعزز قدرة الاقتصاد الوطني على التصدي للأزمات الخارجية¹.

4- توجيه النشاط الائتماني: تمثل البنوك التجارية موردا هاما لتمويل النشاطات الاقتصادية وتعتبر القروض التي تقدمها أداة مهمة لصالح الدولة في توجيه الأفراد والمؤسسات إلى تحقيق أهداف السياسية والاقتصادية العامة، من خلال قدرة البنك المركزي على توجيه النشاط الائتماني للبنوك التجارية وإلى القطاعات الاقتصادية المستهدفة، أو إلى فئات المجتمع لزيادة قدرتهم الشرائية وهذا عن طريق استخدامه لأدوات السياسة النقدية التي تستطيع أن تؤثر في طبيعة ووجهة وتكلفة القروض التي تقدمها البنوك التجارية².

5- حماية المودعين: ويتم ذلك من خلال تدخل السلطات الرقابية لفرض سيطرتها واتخاذ الاجراءات المناسبة لتقليل الخسارة التي قد يتعرض لها المودعين، من خلال السيطرة على المخاطر المحتملة التي قد تتعرض لها الأموال في حالة عدم تنفيذ البنوك التزاماتها تجاه المودعين، وخاصة المتعلقة بسلامة الأصول³.

6- حماية المستثمرين: باعتبارهم من أكثر الأطراف المرتبطة بالبنك تعرضا للمخاطرة ، وذلك لارتباطهم بنجاح البنك أو فشله، وبالتالي تمكن الرقابة المستمرة للبنك المستثمرين الحاليين أو المرتقبين من تقييم الفرص الاستثمارية المتاحة والقيام بالمفاضلة بينها. كما تسمح الرقابة بتقدير الاحتمالات المستقبلية من أجل زيادة الاستثمار أو خفضه أو التحول الى مشروع آخر.

رابعا: أهمية الرقابة على أعمال البنوك

تتبع أهمية عملية الرقابة والإشراف على البنوك والمؤسسات المالية من أهمية الدور الذي تلعبه هذه المؤسسات في النظام الاقتصادي لمختلف الدول. وتزداد هذه الأهمية نظرا للانتشار الواسع للمؤسسات البنكية ودخولها في مجال المنافسة الكبيرة، الأمر الذي أدى إلى بروز حاجة ملحة أمام إدارات هذه المؤسسات للبحث عن آليات ملائمة، تضمن سلامة مركزها المالي وأدائها.

وتتجلى أهمية الرقابة على العمليات البنكية للدواعي التالية⁴ :

- تعد البنوك أكبر مستودع للأموال في اقتصاد أي دولة، وأهمية دورها في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية، ما يجعل السلطات النقدية تتدخل بطرق مباشرة وأخرى غير مباشرة في توجيه استثماراتها؛

¹ محمد أحمد عبد النبي، الرقابة المصرفية، مرجع سبق ذكره ، ص 43.

² ريمون يوسف فرحات، فادي محمد الرفاعي ، المصارف الإسلامية، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2004، ص ص 162-163.

³ طرشى محمد ، بوفليح نبيل، الرقابة المصرفية وسبل تطويرها وتعزيزها في ظل انتشار الازمات المالية، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 2، العدد 2، 2017، ص 91.

⁴ صلاح الدين حسن السبيسي، البنوك.. الواقع والطموح واستراتيجية التنمية المستدامة، مرجع سبق ذكره، ص ص 224-225.

- على اعتبار أن مبدأ الثقة هو أساس عمليات الائتمان لدى البنك، ولكون رأس مال هذا الأخير عادة صغير بالنسبة لحجم عملياته، الأمر الذي يستدعي ضرورة توفر نظم اشرافية وآليات رقابية سليمة للمحافظة على استمرارية هذه الثقة وتعزيزها لدى جميع أصحاب المصلحة وخاصة المودعين؛
- تخضع البنوك لرقابة البنك المركزي وذلك على أساس تقديم تقارير وكشوفات دورية، إذ يتعين على البنك توفير تلك البيانات بدقة وأن تكون صحيحة لتجنب الوقوع في أي خطأ أو تجاوز؛
- تساعد البنك في إدراك المخاطر فور ظهورها وإيجاد الحلول للتعامل معها والبدائل المناسبة، وذلك لارتفاع درجة حساسية البنوك للمخاطر نتيجة تنوع عمليات البنوك وتزايدها. هاته الأخيرة التي تقتضي توفر الدقة والسرعة والأمانة، وهذا ما يستلزم توفر نظم محاسبية ورقابية ذات كفاءة؛
- بروز تحديات واسعة للقطاع البنكي بسبب تكرار حدوث الأزمات المالية بداية من الكساد الكبير في بدايات القرن الماضي، ثم انهيار نظام بريتون وودز في سبعينيات القرن الماضي، ومؤخراً الأزمة المالية العالمية (2007-2009)، وبالتالي ضرورة وجود آليات رقابة على أعمال البنوك والزامية تطويرها باستمرار.

وعلى هذا الأساس، تسعى السلطات النقدية في الدول من خلال اعتماد أسس الرقابة البنكية إلى تحقيق مجموعة أهداف، من أبرزها ما يلي¹:

- ✓ الوقوف على سلامة العمليات البنكية ومدى تحقيقها للأهداف المسطرة؛
- ✓ دعم وحماية الجهاز البنكي من خلال المحافظة على حقوق المودعين والدائنين للبنك، وحماية أموال المودعين من دخولها في أنشطة بنكية مرتفعة المخاطر، وضمانها في حالة وقوع المخاطر والأزمات؛
- ✓ استبعاد مظاهر التركيز خاصة في ملكية البنوك، وانعكاس ذلك سلباً على مجال المنافسة البنكية؛
- ✓ مراقبة المخاطر والسيطرة عليها مبكراً قبل حدوث أي تدهور في القطاع البنكي، وبالتالي إدارة المخاطر بمستوى عال من الدقة والكفاءة المهنية؛
- ✓ تطبيق إجراءات وسياسات على القطاع المصرفي تحقق معدلات مرتفعة من الاستقرار النقدي لتقادي وتقليل الآثار السلبية المترتبة على التقلبات الاقتصادية من تضخم وركود وغيرها؛
- ✓ التأكد من إدارة السيولة بشكل فعال لدعم القطاعات المختلفة في الدولة؛
- ✓ المساهمة الفاعلة في النظام المالي للدولة، من أجل تحقيق نمو في الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي زيادة النمو الحقيقي للاقتصاد مما يساعد في التصدي للكثير من الأزمات.

¹ سلسلة إضاءات، نشرة توعوية تحت عنوان: أهمية الرقابة المصرفية في مواجهة الأزمات، السلسلة رقم 15، العدد 1، معهد الدراسات المصرفية، الكويت، سبتمبر 2022، بدون صفحة. على الموقع الإلكتروني: <https://kibs.edu.kw/wp-content/uploads/2022/11/Edaat-Sep-2022.pdf>، تاريخ التصفح: 2023/12/26.

المطلب الثاني: نظم الرقابة على أعمال البنوك

تنقسم نظم الرقابة على أعمال البنوك من حيث الجهة المنوط بها عملية الرقابة إلى نظم رقابية داخلية ونظم رقابية خارجية.

أولاً: نظم الرقابة البنكية الداخلية

تشتمل نظم الرقابة البنكية الداخلية على : نظام الرقابة الداخلية، لجنة المراجعة ونظام الضبط الداخلي .

1- نظام الرقابة الداخلية:

1-1- تعريف الرقابة الداخلية:

تُعرف الرقابة الداخلية بأنها خطة تنظيمية يتبعها البنك لحماية أصوله وموجوداته، والتأكد من صحتها لما هو مثبت بالدفاتر والسجلات المحاسبية، ولرفع الكفاية الإنتاجية للعاملين وتشجيعهم على الالتزام بالسياسات الإدارية المرسومة. أي أن الرقابة الداخلية تشمل عملية الضبط الداخلي الهادف إلى حماية أصول البنك من جميع أشكال السرقة والتلاعب والاختلاس، كما تشمل على كل من الرقابة الإدارية التي تهدف إلى رفع كفاءة العاملين وتشجيعهم على التمسك بما يصدر إليهم من تعليمات بالإضافة إلى الرقابة المحاسبية الهادفة إلى التأكد من الصحة الحسابية لما هو مثبت من بيانات في دفاتر البنك وسجلاته¹.

كما تعد أنظمة الرقابة الداخلية عاملاً أساسياً في الإدارة الآمنة والسليمة في القطاع البنكي. وتلعب دوراً أساسياً على عدة مستويات؛ كأداة لإدارة الشركات، وكأداة مساعدة في الرقابة القائمة على المخاطر، وأخيراً كألية عامة لحماية حقوق المودعين والمساهمين².

يتضح من خلال التعريف أعلاه بأن الرقابة الداخلية تتمثل في مجموعة السياسات والنظم والتعليمات التي تمكن المنشأة، سواء كانت شركة أو مؤسسة بنكية، من تصحيح المسار أو تصحيح الأوضاع وكذا تقييم أداء الوحدات المختلفة بها، بهدف تحقيق أقصى كفاءة ممكنة.

1-2- أنواع الرقابة الداخلية:

تتشكل عملية الرقابة الداخلية من نوعين؛ الرقابة الإدارية والرقابة المحاسبية، نوجزها فيما يلي³ :

¹ خالد أمين عبد الله، التدقيق والرقابة في البنوك، ط 1، دار وائل للنشر، الأردن، 1998، ص 118.

² Juan Fernandez de Guevara Radoselovic, José Pastor Monsalvez, **Crisis, Risk, and Stability in Financial Markets**, Palgrave Macmillan Studies in Banking and Financial Institutions, series editor: Philip Molyneux, 1st edition, 2013, P 79.

³ أحمد محمد مخلوف، المراجعة الداخلية في ظل المعايير الدولية للمراجعة الداخلية في البنوك التجارية الأردنية، رسالة ماجستير في علوم التسيير تخصص نقود و مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007، ص 85.

أ - الرقابة الإدارية: وتشتمل على خطة التنظيم، الوسائل والإجراءات المتخذة بهدف تحقيق أكبر كفاءة إنتاجية ممكنة وضمان تجسيد للسياسة الإدارية الموضوعة. إذ تقوم هذه الرقابة على كل ما هو إداري من برامج تدريب العاملين، نماذج التحليل الإحصائي، تقارير الإدارة، الرقابة على الجودة،... وغيرها .

ب- الرقابة المحاسبية : تتضمن هذه الرقابة خطة التنظيم وبرامج ووسائل تهتم بصفة أساسية بالمحافظة على أصول البنك، ومدى الاعتماد على البيانات المسجلة بالدفاتر والسجلات المحاسبية. ويتحقق ذلك من خلال تصميم نظام فعال للضبط الداخلي وتوفير جهاز كفاء يختص بعمليات المراجعة الداخلية.

1-3- تعريف نظام الرقابة الداخلية:

يُعد نظام الرقابة الداخلية واحد من أهم الاجزاء في عمل أي وحدة اقتصادية ويغطي كل أجزائها. ولقد تعددت التعريفات التي أعطيت لنظام الرقابة الداخلية، ومن أبرزها:

قدمت اللجنة الاستشارية للأعضاء المحاسبين في بريطانيا سنة 1978 تعريفا لنظام الرقابة الداخلية، على اعتبار أنها " تتضمن مجموعة أنظمة الرقابة المالية الموضوعة من طرف المديرية بهدف تسيير أعمال المؤسسة بطريقة منظمة وفعالة واحترام السياسات والبرامج المسطرة وحماية الأصول وضمان قدر المستطاع صحة ودقة المعلومات المسجلة" .

كما عرف المعهد الأمريكي للخبراء المحاسبين (AICPA) نظام الرقابة الداخلية بأنه " نظام يتكون من البرامج التنظيمية ومن مختلف الأساليب والإجراءات المستخدمة داخل المؤسسة لحماية أصولها وذلك بهدف مراقبة دقة المعلومات ورفع الأداء وضمان تطبيق تعليمات المديرية"¹ .

وعرف المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين نظام الرقابة الداخلية بأنه " يتمثل في التدابير المتخذة والخطط والأساليب التي تقوم بها الوحدة (المؤسسة) لضمان حماية موجوداتها، والتأكد من دقة وموثوقية بياناتها المحاسبية، بما يدعم كفاءة عملياتها التشغيلية ويشجع الطبقة العاملة على تبني تلك التدابير والخطط الموضوعة"² .

فلقد قدم إطار* (COSO) تعريفا لنظام الرقابة الداخلية، ومفاده بأنه عملية تتأثر بأعضاء مجلس إدارة الشركة، والإدارة وغيرهم من المستخدمين، مصممة بهدف التأكد من مدى تحقيق أهداف الوحدة

¹ علي عماد محمد ازهر، آلية نظام الرقابة الداخلية في البنوك المصرفية (دراسة حالة البنك الكويتي المركزي) ، المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي، الإصدار السابع عشر، 5-9-2020، ص 202.

² Amanda L.Wilford, **Determining the Impact of Multiple Consecutive Years of Financial Reporting Quality Issues on Investment Efficiency**, Ph.D, Department of Accounting and Information Assurance, University of Maryland, 2012, P5.

* إن مصطلح COSO هو اختصار للعبارة (Committee Of Sponsoring Organizations) والتي تعني لجنة دعم أو رعاية المنظمات التابعة للجنة Treadway Commission . ويعد إطار COSO المتكامل للرقابة الداخلية من أكثر الأطر المقبولة في مجال الرقابة الداخلية، إذ يعد أداة دفاع رئيسية تستخدم في تقييم وتحسين نظام الرقابة الداخلية . ونظرا للتغيرات الكبيرة في بيئة الاعمال ، قامت لجنة دعم المنظمات COSO بتحديث إطار الرقابة الداخلية من خلال تدوين مبادئ فاعلة للرقابة الداخلية لمقابلة التغيرات البارزة في بيئات الأعمال والتشغيل ، والاستجابة لتوقعات أصحاب المصلحة.

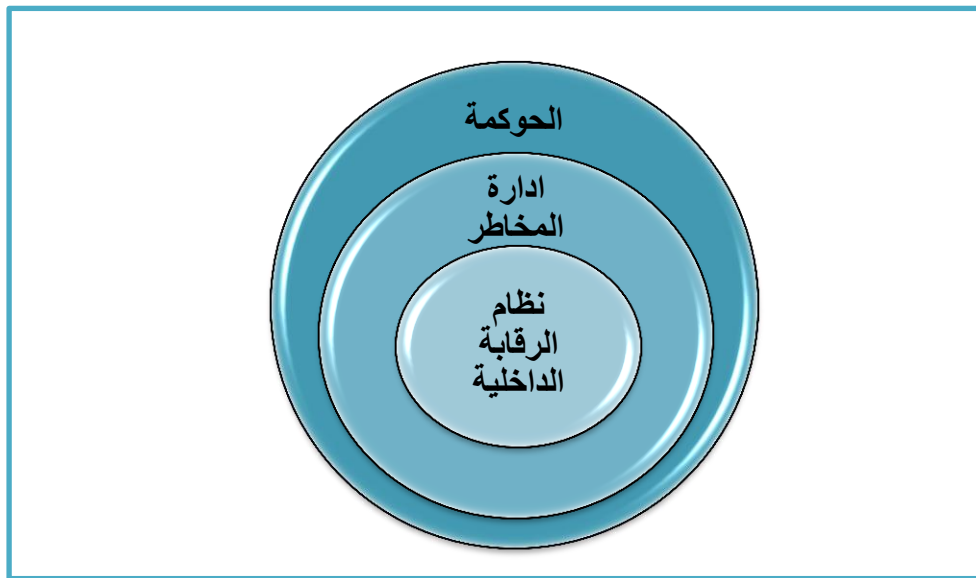
الاقتصادية بكفاءة من حيث الأنشطة التشغيلية ومدى صدق الإفصاح المالي والالتزام بالسياسات والتشريعات. كما ساهمت إصدارات إطار (COSO) بتطوير مكونات الرقابة الداخلية، وذلك سنة 2004 ليصبح بذلك إطار (COSO) أكثر شمولية، متضمنا ثمانية مكونات مترابطة لنظام الرقابة الداخلية، وهي: البيئة الداخلية، وضع الأهداف، تعريف الأحداث، تقييم المخاطر، معالجة المخاطر وأنشطة الرقابة المعلومات والاتصال، والمراقبة¹.

وبناء على ما سبق من تعاريف مقدمة لنظام الرقابة الداخلية، يتبين بأن هذا النظام هو عملية متكاملة لضمان تحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية بكفاءة وفعالية، عبر إصدار تقارير صحيحة وموثوقة والامتثال للوائح والقوانين، والتحكم في المخاطر المحتملة التي من الممكن أن تواجه الوحدة الاقتصادية بهدف حماية الأصول وتدقيق البيانات المحاسبية ورفع من الكفاءة الانتاجية.

ويُعد نظام الرقابة الداخلية الفعّالة واحداً من أحسن الوسائل الدفاعية ضد فشل الوحدات الاقتصادية، وذلك لأن الرقابة الداخلية تُعد كمحرك فعال لأداء الأعمال وإدارة المخاطر، كما وأن الرقابة الداخلية هي جزء لا يتجزأ من نظام الحوكمة والذي يُمكن من إدارة المخاطر.

والشكل الموالي يوضح موقع نظام الرقابة الداخلية ضمن إطار الحوكمة وإدارة المخاطر:

الشكل (2-01): علاقة الحوكمة وإدارة المخاطر بنظام الرقابة الداخلية



المصدر: Robert R. Moeller , Executive's Guide to COSO Internal Controls :

Understanding and Implementing the New Framework, John Wiley & Sons, 2013, p2.

¹ ثابت حسان ثابت، محمد حيدر محمد شنشول، دور تطبيق هيكلية نظام الرقابة الداخلية وفق اطار coso في الحد من المخاطر المصرفية الالكترونية مجلة العلوم المالية والمحاسبية، العدد الخاص بمؤتمر القطاع المصرفي - تحديات الاصلاح والتطوير نحو عراق أخضر لعام 2022، أكتوبر 2022، ص ص 248-249.

1-4- مقومات نظام الرقابة الداخلية الفعال:

وبغرض وضع نظام الرقابة الداخلية حيز التنفيذ، يتم التركيز على أربعة عناصر أساسية، وهي¹:

أ- التنظيم: حتى يتمكن البنك من تحقيق أهدافه، يتطلب منه وضع هيكل تنظيمي مفصل، يحدد من خلاله العلاقات الوظيفية والسلمية الموجودة بين العاملين والوظائف داخل البنك من جهة، ومن جهة أخرى وصف مناصب العمل وتحديد مسؤولية كل فرد داخل البنك من مستوى مجلس الإدارة العليا إلى المستويات الإدارية والتنفيذية الدنيا. فعملية تقسيم المهام تُمكن من تجنب وقوع الفرد في أخطاء أو مخالفات، وتكون له القدرة على إخفائها. كذلك يجب توفر موارد وامكانيات بشرية مناسبة من حيث العدد والكفاءات، إضافة إلى نشر المعلومات بدقة للسماح لهم بتحمل مسؤولياتهم ضمن نطاق المهام الموكلة إليهم. كما ويجب على البنك تفضيل حركية المستخدمين بين الوظائف بالترقية أو بين الوكالات وهذا لتجنب خلق علاقات شخصية بين العامل والزيون تؤدي بالضرر بمصالح البنك؛

ب- تحديد الإجراءات وقواعد الممارسة: يتعين على المديرية العامة للبنك تحديد الإجراءات وقواعد الممارسة بوضوح وشفافية، على أن تكون مكتوبة ومنشورة ومتاحة لجميع مستخدمي البنك، حتى يتسنى لهم الالتزام بها وتطبيقها بسهولة. كما يجب أن تتناسب هذه الإجراءات مع الهيكل التنظيمي وتطبق خلال كل سنة مالية، كما ينبغي أن تكون مدروسة بدقة واتقان؛

ج- وضوح الأحكام القانونية والتنظيمية: ينبغي على السلطات البنكية أن تصدر القوانين والأوامر التشريعية التي تحكم سير المهنة بكل وضوح وبدون وجود تناقضات فيما بينها أو ترك مجال لوجود فراغات قانونية، حتى لا يستغلها البنك أو مستخدميه للتهرب وتجنب تطبيق تلك القوانين؛

د- وضع آليات للرقابة الدائمة: يجب على إدارة البنك وضع آليات للرقابة كوظيفة مراقبة التسيير ووظيفة التدقيق الداخلي، التي تساهم في عملية الفحص المنتظم لسير نظام الرقابة الداخلية، وإعطاء التوصيات الضرورية والمناسبة للرفع من الفعالية في الأداء والتكيف مع التغيرات التي تطرأ على البنك.

2- لجنة المراجعة:

1-2- تعريف لجنة المراجعة وأهدافها:

1-1-2- تعريف لجنة المراجعة: تدخل لجنة المراجعة ضمن المفاهيم الرقابية التي تم انشائها في أغلب الدول. حيث تأسست نتيجة لعوامل متعددة، تدخل ضمنها الانهيارات والإخفاقات التي شهدتها شركات ومؤسسات بنكية ومالية عالمية، فضلاً على مساعدة مجالس الإدارة في تلك المؤسسات والشركات على تأدية مهامها ومسؤولياتها.

¹ على عماد محمد ازهر، آلية نظام الرقابة الداخلية في البنوك المصرفية (دراسة حالة البنك الكويتي المركزي)، المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي، الإصدار السابع عشر، 5-9-2020، ص ص 205-206.

تعددت التعاريف المقدمة للجنة المراجعة نظرا لاختلاف مسؤولياتها من مؤسسة إلى أخرى وبحسب الغاية من تشكيلها . وفيما يلي أبرز التعاريف المقدمة للجنة المراجعة :

عرفت لجنة الأسواق المالية الأمريكية لجنة المراجعة على أنها " لجنة منبثقة عن مجلس الإدارة تتكون من عدد من الأعضاء غير التنفيذيين، وتتمثل مسؤوليتها في مراجعة المبادئ المحاسبية المعتمدة من قبل المؤسسة. ويحضر اجتماع اللجنة المراجعون الخارجيون إن تطلب الأمر ذلك لمناقشتهم حول نتائج عملية المراجعة وبيان تأكيد مدى ملائمة نظم الرقابة المالية في المؤسسة " ¹.

وعرفها حماد بأنها: " لجنة متكونة من عدد من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين ، تسعى لتقديم نظرة عن مدى تحقيق المؤسسة لحوكمة الشركات، ويتعين لها وجود اتصال مباشر مع المساهمين من خلال تقرير منفصل عن التقرير السنوي. وتهدف اللجنة إلى تأهيل الإدارة بأفراد ذوي خبرة في مجال إدارة المخاطر واتمامها بفعالية ورقابة سليمة، وضمان قدرتهم على الالتزام بتخصيص الوقت والجهد الكافي لتأدية مهام الرقابة والمراجعة والمساءلة وفق قواعد الحوكمة " ².

وفي مجال العمل البنكي، تلعب لجنة المراجعة دورًا هامًا في حوكمة البنوك، حيث تعمل على تقوية أداء منظومة الحوكمة وزيادة الثقة في البنك من خلال حماية أصوله بما يخدم الأطراف ذوي المصلحة من مساهمين ، مستثمرين، مودعين .. وغيرهم.

يتضح من خلال التعاريف السابقة أن لجنة المراجعة بمثابة هيئة يتم تشكيلها في المؤسسة وتتميز بالخصائص التالية:

✓ لجنة تتشكل من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين، الذين تتوفر لديهم درجة عالية من الاستقلالية والخبرة في مجال العمل المالي والمحاسبي؛

✓ تتعلق مسؤولية لجنة المراجعة بفحص عمليات المراجعة الداخلية والخارجية ومراجعة السياسات المحاسبية، والتأكد من فعالية إدارة المخاطر وحوكمة المؤسسات بما فيها البنوك، وصولاً إلى إعداد تقارير تتضمن المقترحات والتوصيات المناسبة لها.

2-1-2- أهداف لجنة المراجعة: يتمحور الهدف الأساسي من تشكيل لجان المراجعة حول الإشراف الفعال على إعداد التقارير المالية ونظام الرقابة الداخلية وعملية المراجعة، وكذا إشرافها على تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسة، كما توجد أهداف أخرى للجنة المراجعة، نوجزها فيما يلي ³:

¹ صلاح حواس ، عبد الحميد حسياني، لجان المراجعة وتطورها في ظل القوانين والتقارير الصادرة عن الهيئات المهنية على الصعيد الدولي والمحلي، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة ، جامعة الجزائر 3، المجلد 3، العدد 28، 2013، ص 220.

² طارق عبدالعال حماد، حوكمة الشركات: المفاهيم، المبادئ، التجارب، تطبيقات الحوكمة في المصارف، الدار الجامعية ، الاسكندرية، مصر 2005، ص 201.

³ أيوب بوقرورة، دور لجان المراجعة في تفعيل إدارة المخاطر في البنوك- دراسة عينة من البنوك التجارية في الجزائر-، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية والمالية، تخصص محاسبة، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2018/2019، ص 38.

- تعزيز الثقة لدى مستخدمي المعلومات المالية في عملية مراقبة أنشطة المؤسسة، بأنها تتم من خلال لجان المراجعة على مستوى مجلس الإدارة، وهذا من شأنه إضفاء طابع الجدية على الوظيفة الرقابية؛
- ضمان نشر وافصاح المعلومات والبيانات المالية بشفافية للأطراف المهتمة وذات العلاقة بالمؤسسة؛
- التحقق من توافق العمليات المالية مع الأنظمة والقوانين المطبقة، ومن مدى فعالية وكفاءة إدارة المخاطر والعمليات التشغيلية؛
- وجود تكامل بين الأنشطة الداخلية والخارجية ونظم الرقابة المتبعة، واستخدام التقارير والاتصالات المباشرة، لتكون بمثابة إنذارات لوقوع مخاطر محتملة؛
- الاهتمام بسمعة المؤسسة والحفاظ عليها عن طريق توثيق العلاقات، إجراء الحوار والاتصالات مع جميع الأطراف الفاعلة، والتحقق من صحة السلوكيات الأخلاقية والاهتمام بالقضايا الاجتماعية والبيئية.

2-2- مفهوم المراجعة الداخلية:

تعتبر المراجعة الداخلية كمهنة مستقلة معترف بها وممثلة دولياً عن طريق معهد المراجعين الداخليين الدولي، والذي تأسس في عام 1941، حيث يوفر هذا المعهد بالتعاون مع مؤسساته الفرعية خدمات تعليمية ومطبوعات وبحوث وخدمات التأكيد على الجودة، إضافة إلى تقديم المؤتمرات والورشات والحلقات الدراسية لتطوير كفاءة ممارسي مهنة المراجعة الداخلية، وذلك بالاعتماد على نخبة من المراجعين الداخليين المؤهلين. كما يُصدر المعايير والارشادات المتعلقة بالمراجعة الداخلية لأعضاء مجلس الإدارة وللمراجعين الداخليين وللإدارة التنفيذية، ويساهم في تشجيع الدور الذي ينبغي أن يؤديه نشاط المراجعة الداخلية لتحسين الحوكمة¹.

حيث عرف معهد المراجعين الداخليين المراجعة الداخلية بكونها عبارة عن نشاط استشاري وتوكيدي موضوعي ومستقل، صُمم لإضافة قيمة للمنظمة ولتحسين عملياتها، وبالتالي يساعد على بلوغها لأهدافها من خلال اعتماده لمدخل منهجي ومنظم، يساهم في تقييم وتعزيز فعالية عمليات وأنشطة إدارة المخاطر والحوكمة والرقابة².

يتبين من خلال هذا التعريف، بأن الدور الرئيسي للمراجعة الداخلية هو إعطاء المراجع لمجلس الإدارة وللإدارة التنفيذية تقرير توكيدي وموضوعي على مدى كفاءة، فعالية وشمولية عمليات إدارة المخاطر، وبالتالي يوفر نشاط المراجعة الداخلية نصائح وارشادات تدعيمية في إطار ممارسة الإدارة التنفيذية لمسؤولياتها.

¹ عبدالوهاب نصر علي، معايير الرقابة والمراجعة الداخلية وفقاً لأحدث الإصدارات الدولية - مدخل دولي مقارنة لإدارة المخاطر، مرجع سبق ذكره، ص ص 438، 439.

² عبدالوهاب نصر علي، نفس المرجع السابق، ص ص 440، 441.

وعلى هذا الأساس، تحقق المراجعة الداخلية للبنك هدفين رئيسيين¹ :

أ- **هدف وقائي:** كونها تعمل على حماية أصول البنك، كما تحافظ على الاستراتيجيات والخطط المرسومة من تعرضها لأي شكل من أشكال الانحراف والاختلال غير المناسب عند التطبيق؛

ب- **هدف إنشائي:** وذلك على اعتبار أنها تضمن إلى حد كبير دقة المعلومات والبيانات التي تقدم لإدارة البنك، من أجل وضع الخطط وإدخال التعديلات المناسبة عليها وكذا على وسائل وأدوات الرقابة المختلفة. والمراجعة الداخلية في هذا الإطار تقدم أدوار متنوعة، من أهمها توفير الحماية والتأكد من الاستخدام السليم للموارد، واكتشاف جميع حالات الغش أو الأخطاء.

2-3- الدور الرقابي للجنة المراجعة في إدارة المخاطر:

تمارس لجان المراجعة دور أساسي في دعم وتطوير نظام إدارة المخاطر، ويتجلى ذلك من خلال قيامها بمتابعة ورقابة عمليات هذا النظام، بما توفره إدارة المراجعة الداخلية من بيانات وتقارير ترتبط بتقييم كفاءة وفعالية أداء نظام إدارة المخاطر، ومدى التزام الجهات المسؤولة عنها بالمعايير والضوابط المحددة ومدى تحقيقها للأهداف المطلوبة. إضافة إلى بيان مستوى دقة ومصداقية المعلومات المقدمة عن إدارة المخاطر، حتى يتسنى للمسؤولين الاعتماد عليها في تقييم الأداء ودعم القرارات اللازمة والمتعلقة بفعالية أنشطة إدارة المخاطر في المنشأة².

ومن هنا تبرز وجود علاقة وطيدة بين عمليات المراجعة وإدارة المخاطر، إذ تعد المراجعة أحد أهم الأدوات المستخدمة في سبيل تعزيز وتدعيم الأساليب التي تدير بها المنشأة المخاطر المختلفة التي قد تتعرض لها. وعلى اعتبار بأن المراجع الداخلي يشارك في إدارة المخاطر وينخرط فيها، فإن أغلبية الأدبيات الحديثة في مجال المراجعة الداخلية تركز على أن إدارة المخاطر تدخل في نطاق عمل المراجعة الداخلية، حيث أن لكل منشأة نظام رقابي داخلي يعمل على إدارة المخاطر بصورة منظمة، ومراجعة داخلية مستقلة لمراقبة المخاطر التي قد تتعرض لها المنشأة.

كما وتهدف منهجية المراجعة الداخلية التقليدية إلى تقديم تأكيدات بأن أدوات الرقابة الداخلية تعمل بشكل مناسب وذلك من خلال تقديم توصيات لمجلس الإدارة، تتعلق بكفاءة عمل أدوات الرقابة الداخلية وعن تطبيقها وعن إدارة الخطر. في حين توضح منهجية المراجعة الداخلية على أساس الخطر أن الإدارة هي المسؤولة عن تصميم، تطوير وتنفيذ أدوات الرقابة والاستجابات الضرورية والمناسبة للمخاطر التي تواجه

¹ صلاح الدين حسن السبيسي، البنوك.. الواقع والطموح واستراتيجية التنمية المستدامة، مرجع سبق ذكره، ص ص 229، 230.

² Habiba Al Shaer, Aly Salama, S. Toms , **Audit Committees and Financial Reporting Quality: Evidence from UK Environmental Accounting Disclosures** , Journal of Applied Accounting Research, Vol. 18 , No. 1. 2017, P 10.

المنشأة، وأن الإدارة هي المسؤولة عن إدارة المخاطر. بينما يتعلق دور المراجعة الداخلية الرئيسي في تقديم تأكيدات إلى إدارة المنشأة عن مدى فعالية الإدارة الشاملة للمخاطر¹.

ويوضح الجدول الموالي، مدى تزامن مراحل عملية المراجعة الداخلية على أساس المخاطر مع مكونات الإدارة الشاملة للمخاطر:

جدول رقم (2-01): مراحل المراجعة المركزة على المخاطر وفق إطار COSO للإدارة الشاملة للمخاطر

إطار الإدارة الشاملة للمخاطر	المراجعة المركزة على المخاطر	مراحل عملية المراجعة
بيئة الرقابة	إدراج بيانات عن المنشأة	فهم هيكل المنشأة والتخطيط لعملية المراجعة
تحديد الهدف	فهم أهداف المنشأة ونموذج العمل وحدود المخاطر	
تعريف الخطر	البيانات الأولية لعملية تحديد وتسجيل الخطر	
تقييم المخاطر	تقييم تأثير المخاطر وترتيب وتسجيل المخاطر	
سلوك الخطر	سلوك الخطر في إطار ما تقتضيه عملية المخاطرة والبيانات الأساسية لتصميم بيئة مهنة المراجعة	
أنشطة الرقابة	مراحل الاختبار	مراجعة الأداء
المعلومات والاتصالات	المعلومات والاتصالات الخاصة بالوظائف التي يؤديها النظام	تقارير عملية المراجعة
المراقبة	عملية الرقابة والمتابعة	

المصدر: نورهان السيد محمد عبد الغفار، مرجع سبق ذكره، ص 15.

يتبين من خلال الجدول أعلاه وجود مستوى متقارب من تزامن مراحل مختلف عمليات المراجعة على أساس المخاطر وكذا الإدارة الشاملة للمخاطر، وهذا راجع إلى أن نظام المراجعة يلعب دوراً محورياً في إطار إدارة المنشأة لمخاطرها المتنوعة، والناشئة ضمن البيئة المتغيرة التي تنشط فيها.

¹ نورهان السيد محمد عبد الغفار، أثر تفعيل استخدام مدخل المراجعة على أساس المخاطر وفق إطار COSO على تحسين مستوى جودة المراجعة وانعكاساته على كفاءة الأداء المالي في الشركات المساهمة المصرية "دراسة تطبيقية"، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد 19، العدد الثاني، أبريل 2018، ص ص 16، 17.

من خلال ماسبق، تتجلى مساهمة تشكيل لجنة مراجعة على مستوى المؤسسة البنكية في تعزيز الرقابة وضمن إدارة فعالة للمخاطر، كما تعمل على تحسين فعالية نظام الرقابة الداخلية ودعم المراجعة الداخلية، والتي تؤكد لمجلس الإدارة وبكل موضوعية على فعالية عمليات إدارة المخاطر، فضلا على دعم مهام المراجعة الخارجية. كما تعمل لجان المراجعة في البنوك على التنسيق بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية، وتعزيز سبل الاتصال بينهما، الأمر الذي يؤدي إلى رفع كفاءة عمليات المراجعة وضمن قوة نظام الرقابة الداخلي ومقدرته على التحكم في المخاطر وإدارتها بكفاءة عالية.

3- نظام الضبط الداخلي:

3-1- تعريف نظام الضبط الداخلي :

يُقصد بنظام الضبط الداخلي مختلف عمليات الضبط والمراجعة الداخلية لكافة العمليات والأنشطة التي تمارس داخل الوحدات الفرعية أو التنفيذية. حيث يتضمن نظام المراجعة الداخلية إجراءات وأساليب تقيّد في الفحص المستمر للعمليات والقيود الواردة بالدفاتر المحاسبية، والتحقق من مدى كفاية الإجراءات الموضوعية في إطار المحافظة على أصول المؤسسة البنكية وموجوداتها، ومن تأدية العاملين لمهامهم بعناية وبدقة وفقا لما هو مقرر في النظم، ومن ثم التأكد من صلاحية تلك الإجراءات والخطط الموضوعية مع نظم المراجعة الداخلية¹.

ويُعد نظام الضبط الداخلي أحد فروع الرقابة الداخلية، إذ يتضمن وسائل تنسيقية ومجموعة أساليب تهدف إلى توفير الحماية لأصول المؤسسة من كل أشكال الضياع والاختلاس وسوء الاستعمال ويبنى الضبط الداخلي على أساس تقسيم العمل بين الموظفين، أين يخضع كل موظف للمراقبة الذاتية من جهة، ولمراجعة موظف آخر يتشارك معه في تأدية العمليات وتنفيذها من جهة أخرى. كذلك تعتمد عملية الضبط الداخلي على تحديد المسؤوليات والاختصاصات المختلفة وتوزيعها على العاملين².

وبناءً على التعريف السابق، فإنه يُراعى في تصميم نظام الضبط الداخلي الأسس التالية³ :

✓ تقسيم العمل بين الموظفين إلى ثلاثة مجموعات منفصلة؛ الأولى يخول لها سلطة التصريح بالعمليات، أما الثانية فتتولى الاحتفاظ بالأصول المختلفة، في حين تقوم المجموعة الثالثة بإثبات العمليات بالسجلات والدفاتر؛

✓ تبسيط إجراءات العمل من أجل تحقق السرعة والدقة في الإنجاز؛

✓ تنسيق العمليات المنجزة بين الأقسام، لتوفير السلاسة واليسر في تأدية المهام؛

¹ صلاح الدين حسن السيبي، البنوك.. الواقع والطموح واستراتيجية التنمية المستدامة، مرجع سبق ذكره، ص 229.
² أبو بكر عثمان محمد عثمان، أثر فاعلية الرقابة المالية على تقويم الأداء المالي للبنوك التجارية - دراسة حالة بنك الخرطوم، أطروحة دكتوراه في المحاسبة، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة شندني، السودان، 2016، ص 74.
³ خالد أمين عبد الله، التدقيق والرقابة في البنوك، مرجع سبق ذكره، ص 164.

✓ تمتع الموظفين بالخبرة وبمؤهلات ذات كفاءة لتأدية المهام المنوط بهم على أكمل وجه.

3-2- مقومات نظام الضبط الداخلي الفعال:

يمكن لنظام الضبط الداخلي أن يحقق أهداف الرقابة الداخلية في المؤسسات البنكية، إذا ما توفرت فيه المميزات التالية¹:

• **توفير تنظيم اداري متناسق:** على أن يتضمن تحديد لمسارات السلطة الممنوحة لكل فرد ومسؤولياتهم. وينبغي أن يتصف هذا التنظيم بالوضوح والبساطة وأن يتمتع بالمرونة في إجراء أية تعديلات جراء وقوع تغييرات في بيئة العمل البنكي سواء الداخلية أو الخارجية، كما يجب إعداد دليل خاص بمختلف اللوائح والإجراءات المالية، الإدارية والرقابية التي تختص بجميع أنشطة وعمليات البنك.

• **الفصل بين المهام والمسؤوليات:** وذلك من خلال تبني إجراء فصل كلي وشامل للوظائف وتقسيم العمل إلى مجموعات مستقلة؛ منها من يخول لها القيام بالتصريح بالعمليات، وأخرى تحتفظ بمختلف الأصول، ومجموعة تتولى إثبات العمليات في السجلات، وذلك بهدف التقليل قدر الإمكان من حالات التلاعب أو ارتكاب الأخطاء في التسجيل الدفترى للبيانات المحاسبية.

• **كفاءة الموارد البشرية:** تتوقف عملية نجاح نظام الضبط والرقابة الداخليين وبدرجة كبيرة على مدى مهارة، خبرة وكفاءة العاملين في البنك والقائمين على تلك الأنظمة. وعليه، يتعين على المراجع الداخلي تقييم ومراجعة معايير نظام التوظيف المعتمد من قبل البنك، وكذا نظام الرواتب والأجور والترقيات، ومدى توافره على الحوافز المشجعة على بذل الجهد والاهتمام اللازمين لأداء العاملين لمهامهم، مع ضرورة توفير برامج ودورات تدريبية للموظفين بصفة دورية ومتزامنة مع المستجدات البارزة في العمل البنكي. إضافة إلى قيام المراجع بفحص سياسات البنك في تنمية قدرات ومهارات العاملين وبالخصوص في مجال الرقابة والمراجعة الداخلية.

• **وجود نظام محاسبي سليم ومتكامل:** يساعد توافر نظام محاسبي يتمتع بالشمولية والسلامة على نجاح نظام الضبط الداخلي وزيادة فعاليته، لأن النظام المحاسبي الملائم يوفر مجال مناسب لتسجيل جميع العمليات المتعلقة بأوجه النشاط المختلفة للبنك، كما ويعتبر المصدر الأول والرئيسي للمعلومات والتقارير المالية التي تطلبها الأطراف الداخلية والخارجية .

كذلك يتطلب نظام الضبط الداخلي توفر نظم قياس ورقابة دائمة للمخاطر البنكية ، ونظام معلومات على مستوى جيد من الأداء والفعالية.

¹ ابتسام قويدر، استخدام نموذج CAMELS في قياس الأداء المصرفي ودعم نظم الرقابة- دراسة مقارنة-، مرجع سبق ذكره، ص ص 28-29.

ثانيا: نظم الرقابة البنكية الخارجية

تنطوي نظم الرقابة البنكية الخارجية على مراقب الحسابات الخارجي ورقابة البنك المركزي.

1- رقابة محافظ الحسابات الخارجي:

لقد ألزمت البنوك المركزية لمعظم الدول من خلال قوانينها تعيين محافظي حسابات قانونيين ومرخصين في البنوك، لمراجعة وفحص الحسابات البنكية بصفة دورية سنويا، كما أوجبت قوانين البنوك على محافظي الحسابات إرسال نسخ عن تقاريرهم المعدّة إلى البنك المركزي، في إطار مهمتهم المتمثلة في مراجعة وتدقيق حسابات تلك البنوك، ويمكن للبنك المركزي مطالبة محافظ الحسابات بتزويده بأية معلومات أو بيانات أخرى تفصيلية عن وضعية البنك.

1-1- مفهوم المراجعة الخارجية:

تتمثل المراجعة الخارجية للحسابات في عملية الفحص الذي يقوم به مهني مختص ومستقل بهدف إبداء الرأي حول نزاهة ودقة البيانات المالية. وعلى مستوى الشركة، لا ينبغي أن يُنظر إلى الضوابط على أنها عبء إضافي ولكن كعامل للتقدم، والذي يأخذ فيه المراجع الخارجي بالاعتبار العمل المنجز بالفعل من قبل الشركة¹.

وتعرف المراجعة الخارجية بأنها: " المراجعة التي تدخل في إطار مهمة ذلك الشخص المهني المحايد قصد إبداء الرأي والمصادقة على مدى شرعية وصدق الحسابات"².

كذلك، يُمكن تعريف المراجعة الخارجية في البنوك بأنها عملية فحص للوثائق المتضمنة للمعلومات المقدمة بهدف التحقق من سلامة القوائم المالية للبنك، وفق مجموعة من المعايير الموضوعية التي تعكس احتياجات مستخدمي تلك القوائم، حتى يتسنى للمراجع ابداء رأيه بموضوعية في الحكم على مدة دقة وجودة تلك المعلومات، وايصاله إلى الأطراف المعنية. بحيث يركز العمل الرئيسي للمراجع الخارجي للبنك على التأكد من أن الحسابات الختامية تعكس صورة صحيحة وعادلة للمركز المالي ونتائج عمليات البنك خلال الفترة المعنية بعملية التدقيق والمراجعة³.

¹ Fela AYACHI, *Commissariat aux comptes et gouvernance d'entreprise Une analyse à partir du contexte de l'audit légal dans les entreprises en Algérie*, thèse pour l'obtention du diplôme de Doctorat en Sciences Commerciales, Université d'Oran 2 , Algérie, 2017/2018, P 32.

² Mokhtar BELAIBOUD, *Pratique de l'Audit*, BERTI Editions, Alger, 2005, P 4.

³ خالد أمين عبد الله، التدقيق والرقابة في البنوك، الطبعة الأولى، دار وائل للطباعة والنشر، عمان ، الأردن، 2012، ص 138.

1-2-1- أهمية وأهداف المراجعة الخارجية في البنوك:

1-2-1- أهمية المراجعة الخارجية للبنوك:

تكتسي عملية المراجعة الخارجية أهمية جوهرية بالنسبة للبنوك، من خلال ما يلي¹:

- اكتشاف حالات الأخطاء وأعمال الغش والجرائم البنكية، والعمل على التقليل من فرص وجودها وارتكابها؛
- تحقيق أقصى قدر ممكن من الكفاءة البنكية؛
- إبداء رأي موضوعي ومحيد حول مدى تمثيل القوائم المالية لنتائج الأنشطة والعمليات البنكية، ومدى توافقها مع المعايير والمبادئ المحاسبية الدولية؛
- تقييم مدى توافق الأساليب النقدية والمالية المتبناة في المؤسسة البنكية مع منظور السياسة النقدية والمالية المتبعة في الدولة؛
- تقييم عملية إدارة المخاطر في البنك ومدى تطبيقه لقواعد الحوكمة والقوانين الصادرة عن البنك المركزي.

1-2-2 أهداف المراجعة الخارجية للبنوك:

تهدف إجراءات المراجعة الخارجية في المؤسسات البنكية إلى تحقيق الغايات التالية²:

- مراجعة وتقييم نظام الرقابة الداخلي، وقياس مستوى الكفاءة التي تنفذ عن طريقها العمليات البنكية؛
- تحديد وتقييم مدى التزام العاملين بالسياسات والإجراءات الموضوعية في البنك؛
- حماية أصول البنك ورصد حالات الغش والأخطاء قبل وبعد حدوثها؛
- التأكد من مدى اعتماد إدارة البنك على نظام المحاسبة والتقارير المالية ودقة البيانات والمعلومات الواردة بها؛
- القيام بالمراجعة الدورية والمنتظمة للعمليات والأنشطة المختلفة، وتحديد مدى التزام البنك بالسياسات النقدية الصادرة عن البنك المركزي والتأكد من مدى توافق العمليات البنكية مع معايير النشاط البنكي المتفق والمتعارف عليها.

¹ عبد الله عنيشل، إسماعيل بيشي، عبد الرزاق قريوز، دور محافظ الحسابات في تدقيق البنوك العمومية - دراسة ميدانية، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 9، العدد 1، مارس 2021، ص 288.

² عبد الله عنيشل، إسماعيل بيشي، عبد الرزاق قريوز، مرجع سبق ذكره، ص 288.

1-3-1- مهام محافظ الحسابات الخارجي وقواعد عمله:

1-3-1-1- تعريف محافظ الحسابات ومهامه:

محافظ الحسابات هو كل شخص مؤهل عملياً وعلنياً للقيام بمهمة تدقيق، مراجعة وفحص حسابات المؤسسة بما في ذلك نظام الرقابة الداخلي والسجلات المحاسبية. ويتمتع بالاستقلالية التامة ويتولى تحت مسؤوليته الخاصة القيام بتدقيق انتقادي، مع إبداء رأي فني محايد وموضوعي في مدى عدالة المركز المالي للمؤسسة.

وتتمثل مهام محافظ الحسابات الخارجي فيما يلي¹:

- ✓ التأكد من صحة الحسابات السنوية للبنك محل المراجعة، ومقارنة البيانات والقوائم المالية مع السجلات المحاسبية والمصادر الأخرى؛
- ✓ تقييم نظام الرقابة الداخلية على مستوى البنك، وإعداد تقرير محافظ الحسابات حول مدى سلامة السياسات والإجراءات المطبقة؛
- ✓ إعلام المسيرين والجهات المسؤولة والقائمة على البنك بأي نقائص أو اختلالات مسجلة من شأنها عرقلة عملياته.

1-3-2- قواعد عمل محافظ الحسابات: حتى يتسنى لمحافظ الحسابات تأدية المهام المنوطة به يتوجب عليه الالتزام بمجموعة قواعد، أهمها ما يلي²:

أ- الاستقلالية والموضوعية: تركز هذه القاعدة على عدم امتلاك محافظ الحسابات لأية مصلحة أو هدف للربح من شأنهما التأثير على استقلالية وموضوعية الرأي والحكم الصادق الذي يبديه بشأن الوضعية المالية للمؤسسة؛

ب- العناية المهنية: يتعين على محافظ الحسابات أن يتحمل المسؤولية التامة على عنايته بمهامه المنوطة به والالتزام بتوفير الوسائل اللازمة دون النتائج، وعليه التأكد من مدى كفاية الأدلة والبراهين الثبوتية المتحصل عليها في إطار عملية مراجعته للحسابات الخاصة بالمؤسسة محل التدقيق، وذلك في سبيل إبداء رأي فني محايد، يُوثق في تقرير الخبرة لمحافظ الحسابات؛

ج - الكفاءة المهنية: لا بد لمحافظ الحسابات أن يتمتع بالمستوى اللازم من التأهيل المعرفي والمهني واكتسابه لمهارات ومعارف أخرى متعددة ذات الصلة بمجال عمله، وأبرزها ما يلي:

¹ ابتسام قويدر، استخدام نموذج CAMELS في قياس الأداء المصرفي ودعم نظم الرقابة- دراسة مقارنة، مرجع سبق ذكره، ص 35.
² خيرة بن عيسى، دور قواعد عمل محافظ الحسابات في تعزيز مبدأ إفصاح وشفافية لحوكمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة المقار للدراسات الاقتصادية، المركز الجامعي تندوف، العدد3، ديسمبر 2018، ص 69.

- ✓ قدرة معرفية عالية في مجال المحاسبة وتمكين معمق في التنظيم المحاسبي وتقنيات المراجعة؛
- ✓ الإلمام بمعرفة معتبرة في مجال الاقتصاد العام واقتصاد المؤسسات بأنواعها، بما يشمل النواحي المحاسبية والمحيط الداخلي والتنظيمي للمؤسسة وكذا بيئتها الخارجية؛
- ✓ امتلاك المعرفة الكافية في مجال القانون العام وقانون الأعمال، وذلك لكي يتمكن من تأطير حدود مهنته ومسؤولياته في مجال المراجعة في جانبها القانوني والتشريعي، ومدى انعكاسها على صدق وانتظام القوائم المالية والمحاسبية للمؤسسة.

1-4- رقابة محافظ الحسابات الخارجي على البنوك :

يؤدي محافظي الحسابات رقابتهم على البنوك من خلال اتباع الإجراءات التالية¹:

- إطلاع الجهات المسؤولة على المخالفات المسجلة، وذلك للقيام بتسوية سريعة لها؛
- تقييم نظام الضبط والمراجعة الداخلية في البنك، إذ يتكيف نطاق مراجعة محافظ الحسابات وفحصه مع قوة ومثانة الأسس التي تقوم عليها هذه الأنظمة، حيث تسهل الأنظمة السليمة والفعّالة عمل محافظ الحسابات الخارجي، مما يمكنه من اختيار العينات الأقل حجماً للفحص والتدقيق، وهذا ما يجعل أعماله تنجز في أقصر وقت ممكن؛
- التأكد من أن عمليات البنك تتم طبقاً للأنظمة والقوانين الموضوعة، وأن سجلاته ومستنداته تترجم بصورة فعلية ما يقوم به من أنشطة تتماشى مع لوائح وقواعد البنك المركزي؛
- التحقيق في أصول وخصوم البنك خلال اتباع الإجراءات والقواعد المتعارف عليها، وأن يتضمن تقرير محافظ الحسابات بيان الوسائل المستخدمة في التحقق من صحة وجودة الأصول والطرق المعتمدة في تقييمها؛
- الاطلاع على محاضر مجلس الإدارة ومحاضر الجمعية العامة والتأكد من التنفيذ الصحيح لما جاء فيها، إضافة إلى الاطلاع على البيانات المتعلقة بالميزانية من إيرادات ومصاريف، وموارد البنك المالية واستخداماتها للتحقق من صحتها؛
- تقديم تقرير إلى السلطات المسؤولة في البنك، يتضمن ما أفرزته أعمال الرقابة ونتائجها التفصيلية وكذلك تقديم تقرير آخر يخص الجمعية العامة للبنك، يوضح من خلاله مختلف التسهيلات الائتمانية الممنوحة لأعضاء إدارة البنك بشكل مباشر أو غير مباشر، مع ارسال نسخة عن التقارير السنوية إلى محافظ البنك المركزي ودائرة الرقابة على المؤسسات البنكية.

¹ صلاح الدين حسن السبسي، الموسوعة المصرفية العلمية والعملية، الجزء الثاني، مجموعة النيل العربية، مصر 2011، ص ص 171-173

2- رقابة البنك المركزي:

تتصدر الرقابة على البنوك وظائف البنك المركزي في معظم دول العالم، أين تنص تشريعاتها في مجال تنظيم المهنة البنكية على خضوع البنوك لرقابة البنك المركزي وإشرافه، بما يكفل سلامة مراكزها المالية وتقييم أدائها ومدى التزامها بقواعد السياسة النقدية والائتمانية، وكذا النظم والقوانين واللوائح السائدة والمتبعة في الدولة.

2-1- أساليب رقابة البنك المركزي على البنوك:

تمارس البنوك المركزية أنواعا مختلفة من الرقابة على نشاط البنوك التجارية، التي تختلف باختلاف حاجة البنوك المركزية لها من جهة واختلاف الهيكل الاقتصادي من جهة أخرى.

وإضافة إلى أنواع الرقابة البنكية المشار إليها سابقا في (المبحث الثالث من الفصل الأول)، تخضع البنوك تحت إشراف البنك المركزي إلى أساليب رقابية أخرى، تتمثل فيما يلي:

أ- **الرقابة المكتبية:** تتم عن طريق قيام البنك المركزي بدراسة، مراجعة وتحليل البيانات الدورية التي يتعين على البنوك الخاضعة لإشرافه موافاته بها بصورة منتظمة، ومن بين هذه البيانات: عناصر الأصول والخصوم الممثلة للمركز المالي للبنك، الميزانية وحساب الأرباح والخسائر. وبشكل عام يتم التركيز على رأس مال البنك وجودة أصوله، وكفاءة الإدارة، ومقدار الأرباح وكفاية السيولة وما يتبعها من تقارير مفصلة واحصائيات لمختلف تلك الحسابات، بحيث يستلزم القيام بعملية الرقابة المكتبية التواجد الفعلي للجهات التنظيمية بعين المكان في المؤسسات البنكية لتقييم ضوابطها الداخلية، والامتثال للقوانين واللوائح التي تحكم عملياتها بهدف تحديد تعرضها للمخاطر¹.

وتهدف الرقابة المكتبية أو كما تعرف كذلك بالرقابة على المستندات إلى الوقوف على نشاط كل مؤسسة بنكية وعلى تطورات النظام البنكي ككل، واتخاذ الإجراءات المناسبة حسب ما تقتضيه ظروف ودواعي عملية تحليل المستندات والتقارير. هذه الأخيرة التي تعطي للرقابة المكتبية فعالية أكبر كلما اتسمت بالدقة والموضوعية في البيانات المرسله إلى البنك المركزي².

وبناء عليه، يتيح أسلوب الرقابة المكتبية للمراقبين الحصول على معلومات مباشرة ومفصلة عن عمليات المؤسسة البنكية، وكذا الإجراءات والضوابط التي يتم تقييمها للتوصل إلى حكم مستنير بشأن الوضع المالي العام للبنك ومدى امتثاله للوائح والقواعد البنكية وغيرها من القوانين التنظيمية.

¹ O.I. Imala, *The experience of banking supervision in financial sector surveillance*, CBN Bullion, Volume 28, Issue 1, 2004, P 50. Available on: <https://dc.cbn.gov.ng/bullion/vol28/iss1/9/>, accessed on: 17/08/2023.

² ابتسام قويدر، استخدام نموذج CAMELS في قياس الأداء المصرفي ودعم نظم الرقابة - دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2، الجزائر، 2020، 2021، ص 6.

كما تُعد خدمة المخاطر البنكية من أهم الخدمات التي يقدمها البنك المركزي لمؤسسات الجهاز البنكي. إذ يتعين على هذه المؤسسات التصريح للبنك المركزي عن التسهيلات الائتمانية الممنوحة لعملائها، والتي تفوق حد معين. وهنا يقوم البنك المركزي بإعطاء رقم سري لكل عميل وحصر كل التسهيلات الائتمانية المرسله من قبل البنوك سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة. وفي حال تقدم أحد العملاء بطلب تسهيلات من أحد البنوك، سيطلب هذا الأخير من البنك المركزي تزويده بمخاطر الديون والالتزامات المتعلقة بهذا العميل، من حيث أنواعها ومبلغها. وبناء على هذه المعلومات يتخذ البنك القرار الائتماني المناسب بشأن التسهيلات المطلوبة¹.

ب- الرقابة الميدانية: تعتبر أساليب الرقابة الميدانية كأداة رقابية، تكشف الوضعية المالية للبنك على المستوى الجزئي وأداء النظام البنكي بأكمله. وفي بعض الحالات، قد تشكل هذه البيانات المجموعة أولى الدلائل المتاحة للسلطات الرقابية على البنوك لرصد التغييرات الهامة في وضعية النظام البنكي والأحداث التي قد تتطلب القيام بتعديلات وإجراءات فورية في السياسة الإشرافية والرقابية العامة للبنك. كما تركز أنظمة الرقابة الميدانية على مجموعة متنوعة من النسب المالية الرئيسية للبنوك التي تغطي مجالات مهمة مثل الأرباح وجودة الأصول ورأس المال والاحتياطيات والسيولة².

من الناحية العملية، يقصد بالرقابة الميدانية انتقال فريق عمل تابع للبنك المركزي وقائم على الرقابة البنكية إلى مقر البنوك للاطلاع على السجلات والبيانات الدورية التي ترسل إلى البنك المركزي. حيث تشمل عملية الفحص والتدقيق لتلك المستندات التحقق من الآتي³ :

- ✓ صحة البيانات المقدمة من قبل البنوك؛
- ✓ فحص السياسات والإجراءات المكتوبة للبنك وتنفيذ العمليات البنكية وسلامتها ومدى توافقها مع القوانين والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي؛
- ✓ سلامة المراكز المالية للبنوك وتقييم ما إذا كانت البيانات المالية للبنك تُظهر بدقة رأسمال البنك، وكذا تحديد قيمة أصوله.
- ✓ دقة السجلات والدفاتر المحاسبية، ومدى كفاية الضوابط الداخلية ووظيفة التدقيق ؛
- ✓ وجود سياسة ائتمانية مكتوبة، ووضع آلية تمكن من معرفة البنوك التي تواجه مشاكل معينة بغرض اتخاذ التدابير الوقائية اللازمة قبل حدوث المخاطر؛
- ✓ كتابة "تقرير الفحص" الذي يلخص النتائج ويحدد تصنيفاً للبنك.

¹ صلاح الدين حسن السبيسي، البنوك.. الواقع والطموح واستراتيجية التنمية المستدامة، مرجع سبق ذكره، ص 243.

² O.I. Imala, *The experience of banking supervision in financial sector surveillance*, Op.cit, P 50.

³ Glenn TASKY, *Introduction to Banking Supervision*, USAID Jordan Economic Development Program (SABEQ), June 25, 2008, P 6.

كما وتلجأ الهيئات الرقابية إلى أسلوب الرقابة بعين المكان من أجل تحقيق عدد من الأهداف ولعل أهمها العمل كجهاز إنذار مبكر للكشف عن المشاكل والمخاطر التي تتعرض لها المؤسسات البنكية. ويتم تحقيق ذلك من خلال تحليل النسب المالية الرئيسية للبنوك والبيانات المالية الأخرى التي يتم إنشاؤها من التقارير المالية الدورية للبنوك التي يتم تقديمها إلى الهيئة المراقبة.

ج - رقابة الأسلوب التعاوني: يتم من خلالها مشاركة البنك المركزي مع البنوك في دراسة القضايا التي تواجهها هذه الأخيرة، مع التركيز على المشكلات البارزة لاتخاذ قرارات جماعية وتعاونية، من شأنها تبني تدابير احترازية قبل تحقق المخاطر المحتملة. وهذا الأسلوب يعزز روح التعاون بين السلطة النقدية ووحدات البنوك مما يجعلها تنفذ القرارات والتوجيهات التي أسفرت عنها الدراسة المشتركة.

2-2- إجراءات البنك المركزي للرقابة على البنوك:

يتجلى دور البنك المركزي في الرقابة على أعمال البنوك لضمان سلامة مراكزها المالية، وذلك بهدف المحافظة على حقوق المساهمين، وأموال المودعين والدائنين. وكذلك تكوين جهاز بنكي سليم مستقر وقادر على المساهمة في عملية تمويل التنمية الاقتصادية للدولة.

وفي هذا الإطار يضع البنك المركزي قواعد وإجراءات عامة للإشراف والرقابة على أعمال البنوك تتلخص فيما يلي:

2-2-1- منح التراخيص لتسجيل البنوك وإنشائها: يتعين على البنك المركزي وضع معايير محددة لدخول المؤسسات البنكية إلى السوق البنكي، كما ينبغي تحديد شروط حصول هذه البنوك على الترخيص اللازم لمزاولة أنشطتها، حتى يكون للبنك المركزي سلطة استبعاد الوحدات التي تمثل تهديدا لاستقرار النظام البنكي في الدولة.

ويعد إجراء التسجيل بحد ذاته أسلوب رقابي أولي لرقابة مستمرة على تنفيذ قواعد وأحكام القانون الذي ينظم إطار العلاقة بين البنك المركزي والبنوك، من حيث الحد الأدنى لرأسمال البنك واحتياطياته، أعضاء مجلس الإدارة ومراقبي الحسابات. وكل تغيير في تلك المعلومات يستوجب إبلاغ البنك المركزي بها من أجل اتخاذ التدابير اللازمة وإجراء التعديلات الموافقة في سجل البنوك¹.

ومن خلال الإجراءات الخاصة بعملية تسجيل البنوك، يؤدي البنك المركزي رقابته على ضوابط ومقومات الوجود القانوني لمختلف المؤسسات البنكية، وذلك لمنع حدوث تجاوزات واختلالات في العمليات، وهو ما يساهم في الحد من المخاطر والوصول إلى تحقيق الاستقرار البنكي والمالي.

¹ محمد أحمد عبد النبي، الرقابة المصرفية، مرجع سبق ذكره، ص 45.

وتمارس البنوك المركزية في ذلك ثلاث أنواع من الرقابة على الائتمان، هي:

أ- **الرقابة الكمية:** وتعرف بأدوات الرقابة غير المباشرة على الائتمان؛ إذ تعمل تلك الأدوات الكمية على التأثير في حجم الائتمان الكلي سواء بالزيادة أو بالنقصان، تماشياً مع هدف السياسة النقدية للبنك المركزي وتحكمه في حجم السيولة النقدية لدى البنوك وفي نسبة هذه السيولة، من خلال استخدام الأدوات الكمية التالية: معدل إعادة الخصم، عمليات السوق المفتوحة والاحتياطي النقدي الاجباري.

• **معدل إعادة الخصم:** فهو عبارة عن الفائدة التي يقبل أن يخصم بها البنك المركزي الأوراق التجارية التي تقوم البنوك التجارية بخصمها لديه من أجل الحصول على احتياطات نقدية جديدة لاستغلالها في أغراض الائتمان ومنح القروض للمتعاملين معها من أفراد ومؤسسات¹. أو بمعنى آخر هو السعر الذي تتنازل عنه البنوك التجارية للبنك المركزي مقابل خصم ما لديها من أوراق تجارية.

ويهدف البنك المركزي من خلال استعمال سياسة معدل إعادة الخصم* إلى التأثير على²:

✓ كلفة حصول البنوك التجارية على الموارد النقدية الإضافية التي يقدمها البنك المركزي؛

✓ كلفة توفير الائتمان الذي تضعه البنوك التجارية تحت تصرف عملائها من الوحدات الاقتصادية غير البنكية.

كما ويستخدم البنك المركزي سياسة معدل إعادة الخصم للتأثير على الاحتياطات النقدية للبنوك التجارية بالاعتماد على وسيلتين³:

▪ تحديد الشروط الواجب توفرها في الأوراق التي يقبل البنك المركزي إعادة خصمها للحد من قدرة البنوك على تعزيز احتياطاتها النقدية؛

▪ تغيير سعر إعادة الخصم لتعديل النفقة التي تتحملها البنوك التجارية عند اقتراضها من البنك المركزي.

• **عمليات السوق المفتوحة:** يقصد بها دخول البنك المركزي إلى السوق النقدية أو المالية لزيادة أو تخفيض الكتلة النقدية، وذلك من خلال شراء وبيع الأوراق المالية والتجارية والعملات الأجنبية وكذا السندات العامة وأدوات الخزينة وهذا ما يؤدي في الوقت نفسه إلى انخفاض أو ارتفاع معدلات الفائدة.

¹ معمر حمداني، مصطفى بناي، السياسة النقدية كآلية فعالة لتحقيق اهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر دراسة تحليلية للفترة 2000-2017 مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 05، العدد 02، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2021، ص55.

* يعتبر معدل إعادة الخصم من أقدم الأدوات المستخدمة من طرف البنك المركزي للتأثير على الائتمان والسيولة و يعد بنك إنجلترا أول من استخدم وطور معدل إعادة الخصم كوسيلة للسيطرة على الائتمان بداية من سنة 1847 ، وفي فرنسا سنة 1857 وفي الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1913 أما في الجزائر فلم يستخدم إلا سنة 1972 .

² زكريا الدوري، يسرا السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 180.
³ فتية مزارشي، أثر السياسة النقدية على مستوى المعيشة، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 01، الجزائر، 2017- 2018، ص 180.

وتعد عمليات السوق المفتوحة من أهم أدوات السياسة النقدية في الاقتصاد الرأسمالي لا سيما في الدول المتقدمة، فهي تمكن السلطة النقدية من بقاء السيطرة والمبادرة بيدها¹. ويعتبر بنك إنجلترا أول من استخدم هذه الأداة سنة 1931. وهي تعتبر من أهم أدوات السياسة النقدية التقليدية التي اعتمدها ولا زالت تعتمد عليها البنوك المركزية للسيطرة على حجم الائتمان.²

أما الأهداف المراد تحقيقها من استعمال سياسة السوق المفتوحة فهي كالاتي³ :

- ✓ التأثير على حجم الاحتياطات الفائضة لدى البنوك التجارية إما بالزيادة أو بالنقصان، مما يؤثر على حجم الائتمان والمعروض النقدي والطلب على الاستثمار، بالتوافق مع الأهداف الاقتصادية للدولة؛
- ✓ محاولة إيجاد علاقة مستقرة بين سعر الفائدة في كل من السوق النقدي وسوق رأس المال، بحيث يتم تحركهما بطريقة متسقة سواء بالارتفاع أو الانخفاض للتأثير على تكلفة منح الائتمان البنكي وبالتالي على حجم الاستثمار في الدولة؛
- ✓ محاولة التغلب على أي تقلبات موسمية أو عرضية قصيرة الأجل في حجم المعروض النقدي والنتيجة عن عوامل السوق.

• **الاحتياطي النقدي الاجباري:** تتمثل نسبة الاحتياطي الإجمالي في إلزام البنك المركزي بالاحتفاظ بنسبة معينة من التزاماتها الحاضرة على شكل رصيد دائن، دون أن تتحصل على فائدة مقابل ذلك، ويمكن له أن يقوم بتغيير هذه النسبة عند اللزوم. هذا الاحتفاظ يختلف عن الرصيد السائل الذي تحتفظ به البنوك التجارية لمواجهة طلبات السحب من قبل المودعين لذلك يعتبر هذا الاحتفاظ خط دفاع أول للبنك وللمتعاملين⁴.

إضافة إلى نسبة الاحتياطي القانوني، أصبحت نسبة السيولة مستخدمة كذلك في العديد من الدول كأداة رقابية، تعكس قدرة البنوك على التوسع في منح الائتمان، وهذا ما ألزم البنوك بالاحتفاظ بجزء من أصولها في صورتها السائلة بدلا من توجيهها لأغراض استثمارية وائتمانية.

ب- **الرقابة النوعية:** تتضمن وضع حدود وضوابط لأنواع معينة من القروض، إذ تهدف من خلالها إلى توجيه الائتمان إلى الأغراض التي يحددها ويقررها البنك المركزي، تماشيا مع متطلبات التنمية

¹ خنساء بابكر بشير رحمة، أدوات السياسة النقدية وأثرها في المتغيرات الاقتصادية للفترة من (1998-2013)، رسالة ماجستير، تخصص تمويل كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2014، ص 17.

² زكريا الدوري. يسرا السامرائي، مرجع سبق ذكره، ص 205.

³ حسين كامل فهمي، أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في اقتصاد إسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، بدون طبعة، جدة، 2006، ص ص 15-16.

⁴ بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، بدون طبعة، الساحة المركزية بن عكنون الجزائر، 2004، ص 127.

الاقتصادية ودعم وتطوير النمو الاقتصادي للدولة، وكذلك وضع قيود على استثمارات البنوك واقتصارها على ما توفره من عنصر الضمان والسيولة.

ج- الرقابة المباشرة: بالإضافة إلى الأدوات السابقة للرقابة، والتي تمارس تأثيرها غير المباشر على حجم الائتمان لدى البنوك، يمكن للبنك المركزي اعتماد آليات وأساليب مباشرة في رقابته العمليات البنكية. ومن أبرز تلك الأساليب نجد:

- **أسلوب الاقتناع الأدبي:** ومفاده قيام البنك المركزي بإقناع البنوك وإبداء النصيحة لها فيما يتعلق بتوجهاتها الائتمانية، وذلك لأجل التقيد بالسياسة التي يضعها وخاصة فيما يخص كيفية تصرف البنوك باحتياجاتها وودائعها النقدية وتقليل القروض الممنوحة للأفراد في أوقات الكساد، لرفع مستويات الإنتاج الكلي وتحقيقاً للعمالة الكاملة، أو تضيق الائتمان في حالة التضخم. ويعتمد نجاح هذا الأسلوب على طبيعة العلاقة القائمة بين البنوك والبنك المركزي. وتتمثل وسائلها في المقالات والمجلات والخطب في المناسبات المختلفة، كما يتخذ أسلوب الاقتناع الأدبي عدة أشكال مثل: إرسال التعليمات الصريحة والمباشرة، القيام بعمليات التفتيش المباشر بصفة دورية لمعرفة مدى تطبيق البنوك للأوامر والتعليمات الموجهة لها والصادرة من الجهات العليا النقدية¹.

ومع ذلك فإن هذه السياسة لا تكون فعالة إلا إذا تم تدعيمها بأدوات السياسة النقدية الأخرى مثل سياسة معدل إعادة الخصم أو نسبة الاحتياطي القانوني، ذلك لأن هدف البنوك في تعظيم أرباحها قد لا يجعل سياسة الاقتناع الأدبي فعالة في التأثير على السلوك الائتماني.

- **التعليمات والأوامر المباشرة:** يختلف هذا الأسلوب عن أسلوب الإقناع الأدبي في أن هذه الأوامر تكون ملزمة للبنوك ولا تستطيع تجاهلها وإذا فعلت سوف تتعرض لعقوبات يفرضها عليها البنك المركزي ويحتوي هذا الأسلوب عدداً من الإجراءات منها²:

- تحديد الحد الأدنى للقروض التي تستطيع البنوك منحها؛ ومنها الموجهة لأحد قطاعات الاقتصاد الوطني بهدف تنميته؛

- منع البنوك من إقراض بعض الأنشطة الاقتصادية؛

- إلزام البنوك باستخدام جزء من مواردها في مجال معين كسواء السندات الحكومية أو أدوات الخزينة.

¹ فتيحة مزارشي، مرجع سبق ذكره، ص 41.

² محمود عبيد صالح عليوي السبهاني، النقود والسياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي " تجربة السودان نموذجاً"، دار المريخ للنشر، الطبعة العربية، الرياض، 2016، ص 60.

• أسلوب العلانية: ويكون ذلك من خلال قيام البنك المركزي بنشر بيانات صحيحة والافصاح عن حالة الاقتصاد الوطني، وما يناسبه من سياسة ائتمانية معينة ، وذلك بهدف كسب ثقة الرأي العام وثقة البنوك من أجل إقناعهم في مساندة ودعم السياسة النقدية التي يقرها البنك المركزي في التوجيه والرقابة على الائتمان. ويرتبط نجاح هذا الأسلوب بدرجة التقدم والوعي الاقتصادي والبنكي، حيث يعتبر أكثر نجاحا في الدول المتقدمة عنه في الدول النامية.¹

بناء على ما تضمنه هذا المبحث، تتجلى الأهمية البالغة للرقابة البنكية ودورها المحوري في مؤسسات الجهاز البنكي، الذي يتوقف على مدى نجاعة النظم الرقابية التي تضمن السير الحسن والسليم لعمليات البنوك وإدارتها بكفاءة وفعالية، من خلال العمل على تقليل حالات الغش والتزوير وكذا الأخطاء المترتبة عن تأدية الأنشطة والعمليات البنكية، ويتأتى ذلك بالاعتماد على نظم الرقابة الداخلية، باعتبارها من أهم الوسائل الدفاعية الأولى ضد فشل المؤسسات البنكية، وتُعد كمحرك فعّال في نظام الحوكمة الذي يُمكن من إدارة المخاطر بشكل فعّال. ونظم الرقابة الخارجية التي تتشكل من رقابة محافظ الحسابات الخارجي ورقابة البنك المركزي. هذا الأخير الذي يستند في معظم مهامه الاشرافية على الإطار الدولي لمقررات لجنة بازل للرقابة البنكية، والذي سيكون موضوع المبحث الموالي.

¹ محمد ضيف الله القطايري، دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية - نظرية قياسية، دار غيداء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2011، ص34.

المبحث الثاني: الإطار الدولي للرقابة على أعمال البنوك وانعكاساتها على الصناعة البنكية

في ظل التطورات المتلاحقة واحتدام التنافسية التي تشهدها النظم المالية العالمية، أصبحت البنوك عرضة للعديد من المخاطر والأزمات. وهنا برزت الحاجة إلى وجود إطار تنظيمي فعال يضمن حسن سير الأنظمة البنكية ويدعم مراكزها المالية ويحمي مصالح المساهمين والمودعين. وعلى هذا الأساس ظهرت لجنة "بازل" من خلال مقرراتها التي عرفت جملة من التعديلات تماشياً مع التطورات الحاصلة في البيئة البنكية العالمية. وعليه، يقسم مضمون هذا المبحث إلى مطلبين؛ الأول يناقش القضايا الرئيسية في مجال الرقابة البنكية وأسس تفعيلها، بينما يركز المطلب الثاني على مقررات لجنة بازل للرقابة البنكية التي جاءت بها ضمن اتفاقياتها الثلاثة المعروفة بـ (بازل 1، 2 و 3). وكذا تسليط الضوء على أبرز نتائجها المسجلة في مجال العمل المالي والبنكي.

المطلب الأول: القضايا الرئيسية في الرقابة البنكية وأسس تفعيلها

تتطلب الرقابة البنكية التركيز على مجموعة من القضايا الأساسية، باعتبارها تشكل ركائز محورية للتأكد من صلابة البنوك وسلامة مراكزها المالية، كما تتطلب مراعاتها لجملة من المبادئ والأسس للرفع من درجة فعاليتها وضمن جودة التقارير المترتبة عليها.

أولاً: القضايا الرئيسية في الرقابة البنكية

تتوقف سلامة وصلابة البنوك على مجموعة قضايا رئيسية، ينبغي الاهتمام بها بشكل دقيق، وتتمثل في ما يلي¹:

1- السيولة:

يرتبط موضوع السيولة بمدى قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المتعلقة بودائع العملاء في الوقت المخصص لها، باعتبار هذه القضية أساسية، من شأنها الحفاظ على سمعة البنك واستمراره. وتوجد ثلاثة وسائل رئيسية، تمكن البنك من المحافظة على السيولة ضمن مستوى معين، وهي:

- الاحتفاظ بقدر كاف من الموجودات القابلة للتحويل إلى سيولة بئسر وبدون خسائر؛
- تحديد الفترة المتبقية على تاريخ استحقاق كل من الموجودات والمطلوبات واستخدامها لتقدير حجم التدفقات النقدية المستقبلية وبالتالي تحديد الحاجة إلى السيولة من عدمها؛
- سد الفجوة ما بين مصادر الأموال والتوظيفات في البنك، ضمن مجموعة أنشطة معينة.

¹ ابراهيم الكراسنة، أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، الطبعة الثانية، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبوظبي، مارس، 2010، ص 3 - 5.

2- نوعية الموجودات:

يرتكز موضوع نوعية الموجودات على مدى مقدرة المقترض على خدمة الدين، لأن السبب الرئيسي عادة في تعرض البنك إلى الفشل المالي هو نوعية الموجودات الرديئة. لذا تولي السلطات الرقابية اهتماما كبيرا بهذا الموضوع، بهدف تحديد مدى متانة البنك وسلامته المالية، إذ تؤثر نوعية موجودات البنك على إيراداته وعلى سيولته ورأس ماله. لذلك يلعب هذا البند دوراً محورياً في مرحلة تقييم البنك. كما تُعد درجة تصنيف الموجودات ضمن الديون المشكوك فيها أو المعدومة، مقياساً رئيسياً لنوعية الموجودات. وتشتمل هذه الأخيرة إضافة إلى القروض العمليات الاستثمارية والأنشطة خارج الميزانية.

3- تركيز المخاطر:

يعتبر الحد من تركيز المخاطر من أهم أولويات الرقابة على البنوك، لأن وجود تركيز كبير من شأنه زيادة احتمال تعرض البنك للخسارة. وتعمل الطريقة التقليدية في الحد من هذه المخاطر على تحديد حجم التزامات العميل الواحد أو مجموعة من العملاء كنسبة من حجم رأس مال البنك، هذا من ناحية أو تحديد حجم استثمارات البنك في قطاع معين من ناحية أخرى.

4- الإدارة:

يعتمد مدى نجاح البنك أو فشله بالدرجة الأولى على نوعية مجلس إدارته وإدارته العليا ، وذلك على أساس الخبرة، الكفاءة والنزاهة. ويتعين على مجلس الإدارة في البنك أن يتمتع بالصلابة، وأن يكون على دراية تامة بعمليات وأنشطة البنك، خاصة ما تعلق منها بوضع السياسات والاستراتيجيات ومراقبة المخاطر. كما يجب أن تلتزم إدارة البنك بالسياسات والإجراءات المحددة من قبل مجلس الإدارة. ولن يتحقق ذلك إلا من خلال بناء هيكل تنظيمي يبين السياسات والمسؤوليات وخطوط الاتصال في البنك.

5- الأنظمة والضوابط:

تهدف السياسات والإجراءات الموضوعة من قبل مجلس الإدارة إلى ضبط المخاطر وحماية الموجودات وإلى وضع نظام محاسبي ييسر تسجيل مختلف العمليات وتزويد مجلس الإدارة بالتقارير اللازمة في التوقيت المناسب. إذ أن تمتع أنظمة الضبط بالشمولية والموثوقية يجعلها فعالة أكثر، بحيث تتم عملية مراجعتها دورياً، وتكون على قدر كبير من الوضوح ومفهومة من قبل الجهات المعنية في البنك وعلى كافة المستويات. وأن تكون هنالك عملية فصل للوظائف ما بين الأفراد الذين يقومون بإجراء العملية والأشخاص الذين يقومون بالرقابة عليها.

6- كفاية رأس المال:

يستخدم البنك رأس ماله كركيزة لامتصاص الخسائر، وكذا من أجل تزويد بنيته التحتية بالتمويل اللازم. فقد حظي هذا الموضوع باهتمام كبير على المستوى العالمي، من خلال اقرار تعليمات تطبق على نطاق دولي تخص نسبة كفاية رأس المال. ولقد تم العمل على تحديث التعليمات السابقة التي كانت تعتمد على وضع أوزان ترجيحية لكافة الأنشطة البنكية، وإلزام البنك بالاحتفاظ برأس مال كافٍ لمواجهة المخاطر المحتملة لتلك الأنشطة. وتتمحور النسبة الجديدة لكفاية رأس المال حسب ما جاءت به مقررات لجنة بازل الثانية على ضرورة أن يتناسب حجم رأس المال المطلوب طردياً مع درجة المخاطر للعمليات البنكية، بمعنى أنه في حال وجود ضبط للمخاطر سنقل بذلك متطلبات رأس المال، وتزيد في حال عدم وجود نظام قوي لإدارة المخاطر.

ثانياً: أسس الرقابة البنكية الفعالة

ترتكز الرقابة البنكية الفعالة على جملة من الأسس، نوجزها في ما يلي¹:

1- التشريعات المصرفية: يتعين على التشريعات المصرفية أن تحدد مفهوم البنك أولاً، والذي يشمل على العموم قبول البنوك للودائع ومنحها للقروض. كما أنه يتوجب عليها ثانياً تحديد صلاحيات وسلطة الرقابة على البنوك والتي تتمثل في ما يلي:

- توضيح معايير ترخيص العمل البنكي؛
- الحفاظ على سرية المعلومات الخاصة بالبنوك من طرف السلطات الرقابية، وأن تتم عملية الإفصاح عن هذه المعلومات تحت تأطير نصوص قانونية؛
- سن قوانين تعزز صلاحيات السلطات الرقابية، والتي تستطيع من خلالها فرض قرارات، مثل إلغاء رخصة البنك وتحديد الأنشطة الممكن مزاولتها للبنوك؛
- توافر أحكام تبين وتشرح عملية الرقابة المجمعّة على أنشطة البنوك التي تعمل بأكثر من دولة.
- 2- السلطات الرقابية:** يجب أن تتمتع السلطة الرقابية بالاستقلالية، وذلك لتأدية دورها على أكمل وجه كما أنها يجب أن تخضع للمساءلة من طرف جهة مختصة، غالباً ما تكون البرلمان في العديد من الدول.
- 3- البيئة المحاسبية والقانونية:** يمثل الإطار المحاسبي والقانوني ضرورة أساسية وجوهرية لرقابة فعالة وذو أهمية للبنوك في سبيل تحقيق أهدافها، ويجب أن يعالج الإطار القانوني القضايا التالية:

¹ موسى شقيري وآخرون، إدارة المخاطر، مرجع سبق ذكره، ص ص 280-281.

- تشكيلة البنك، ملكيته، حقوق والتزامات الملاك؛
 - حقوق الملكية وبالأخص الوسائل التي من خلالها يمكن للبنك حيازة الضمانات الممنوحة له مقابل القروض المقدمة؛
 - العسر المالي وحالات تصفية البنك.
- في حين يجب أن يشتمل الإطار المحاسبي على ما يلي:
- التقيد بمعايير محاسبية متفق عليها من طرف جميع البنوك؛
 - قيام مدققين خارجيين بعملية المراجعة المستقلة؛
 - الإفصاح عن البيانات والمعلومات المالية المدققة.
- ويعد النظام المحاسبي والقانوني ذو أهمية بالغة ومفيدة، ليس للرقابة البنكية فحسب، بل حتى البنوك تعتمد على هذا النظام، لمساعدته لها على تحقيق أهدافها الاقتصادية.

المطلب الثاني: مقررات لجنة بازل للرقابة البنكية

ينطوي مضمون هذا المطلب على التعريف بلجنة بازل للرقابة البنكية ، نشأتها وأهدافها . ومن ثم التطرق إلى الاتفاقيات الثلاثة التي جاءت بها اللجنة .

أولاً: ماهية لجنة بازل للرقابة البنكية

1- نشأة لجنة بازل:

قبل عام 1988، كان تنظيم رأس المال البنوك في العديد من البلدان يتمثل في تحديد الحد الأدنى لنسبة رأس المال إلى إجمالي الأصول، إلا أن تعريفات رأس المال والنسب نفسها كانت مختلفة من بلد إلى آخر، وكان التنظيم المعمول به آنذاك متساهلاً إلى حد ما حسب خصوصية النظام البنكي لكل بلد. وبما أن البنوك كانت تتنافس على نطاق عالمي، فإن البنوك التي تعمل في بلد تتساهل فيه اللوائح البنكية تتمتع بميزة نسبية على منافسيها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الإقراض الضخم الذي قدمته البنوك الدولية الكبرى إلى البلدان النامية مثل المكسيك والبرازيل والأرجنتين، ألقى بظلال من الشك على أهمية اللوائح التنظيمية لرأس المال البنكي المعمول بها. كما ونشأت مجالات أخرى من تعقيد المعاملات التي تقوم بها البنوك، حيث أدى النمو المضطرب لأسواق المشتقات المالية خارج البورصة، مثل مقايضات أسعار الفائدة أو العملات أو خيارات الصرف الأجنبي، إلى زيادة مخاطر الائتمان لدى البنوك.

وقد أدت هذه التعقيدات والمشكلات المختلفة إلى قيام السلطات الإشرافية الاحترازية للدول (ألمانيا، بلجيكا، كندا، الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، إيطاليا، اليابان، لوكسمبورغ، هولندا، المملكة المتحدة، السويد، وسويسرا) بإنشاء لجنة بازل للرقابة البنكية في عام 1974، والتي تجتمع بانتظام في بنك التسويات الدولية* (BIS) في مدينة بال بسويسرا. وكانت النتيجة الرئيسية الأولى لهذه الاجتماعات هي وثيقة بعنوان "التقارب الدولي لقياس رأس المال ومعايير رأس المال" أو "اتفاقية بنك التسويات الدولية لعام 1988"، أو كما عرفت بعدها باتفاقية بازل¹.

2- تعريف لجنة بازل:

لجنة بازل للرقابة البنكية (BCBS) (Basel Committee on Banking Supervision) هي الجهة العالمية الرئيسية التي تُعنى بالإشراف والرقابة على البنوك من خلال وضع معايير دولية للتنظيم الاحترازي للبنوك. وهي توفر بيئة للتعاون المنتظم بشأن قضايا الإشراف البنكي. وقد لعبت لجنة بازل للإشراف على البنوك دوراً هاماً في تطوير مبادئ الممارسات التنظيمية السليمة، وتستخدم هذه المبادئ من قبل السلطات الإشرافية لاعتمادها في لوائحهم التنظيمية. ويتألف أعضاؤها من البنوك المركزية والمشرفين على البنوك. وتتمثل مهمتها في خدمة البنوك المركزية في تحقيق استقرارها النقدي والمالي، وكذلك تعزيز التعاون الدولي في تلك المجالات. بالإضافة إلى العمل كبنك للبنوك المركزية².

وتُعد لجنة بازل للرقابة البنكية الجهة العالمية الرئيسية التي تضع المعايير العالمية للتنظيم الاحترازي للبنوك، وتوفر منتدى للتعاون المنتظم بشأن مسائل الإشراف البنكي. وتضم اللجنة خمسة وأربعين (45) عضواً من البنوك المركزية والمشرفين على البنوك من ثمانية وعشرون (28) ولاية قضائية³.

كما تتميز لجنة بازل للرقابة البنكية بكونها ذات طابع استشاري فني؛ لا تستند على اتفاقيات دولية، بل أنشأت بقرار محافظي البنوك المركزية للدول الصناعية، ولا تتمتع قراراتها أو توصياتها بأي صفة قانونية أو الزامية، مع أنها شكلت قيمة فعلية في وضع المعايير والمبادئ الرقابية للمؤسسات البنكية

* تأسس بنك التسويات الدولية (BIS) The Bank for International Settlement في عام 1930، وهو أقدم مؤسسة مالية دولية، و منذ إنشائه وحتى يومنا هذا، لعب بنك التسويات الدولية عدداً من الأدوار الرئيسية في الاقتصاد العالمي، بدءاً من تسوية مدفوعات التعويضات المفروضة على ألمانيا في أعقاب الحرب العالمية الأولى، إلى خدمة البنوك المركزية في سعيها لتحقيق الاستقرار النقدي والمالي. في 17 ماي 2020، احتفل بنك التسويات الدولية بمرور 90 عاماً على فتح أبوابه لأول مرة للعمل. ويستعرض كتاب "تعزيز الاستقرار النقدي والمالي العالمي: بنك التسويات الدولية بعد بريتون وودز، 1973-2020" (مطبوعة جامعة كامبريدج)، دور البنك ومساهماته على مدار الخمسين عاماً الماضية. لتفاصيل أكثر على الموقع الإلكتروني لبنك التسويات الدولية: <https://www.bis.org/about/history.htm>

¹ John C. HULL, *Gestion des risques et institutions financières*, 5^{ème} édition, Edition française par Pierre Gruson PEARSON, France, 2018, P 327.

² Mariam Wagdy Moussa Francis, *Financial Stability and The Establishment of Single Supervisory Mechanism in The Eurozone*, thesis PhD in Philosophy, Cairo University, 2021, P 37.

³ الموقع الرسمي لبنك التسويات الدولية (BIS)، The Basel Committee- Overview, Bank for International Settlements، أطلع عليه بتاريخ 2022/06/05، 15:15.

مع تسليط الضوء على النماذج التي تعكس أفضل الممارسات الإشرافية والرقابية في مختلف الدول بهدف التحفيز على تبني تلك المعايير والمبادئ¹.

3- أهداف لجنة بازل:

تسعى اللجنة إلى من خلال أدائها لمهامها إلى تحقيق جملة من الأهداف، تتمثل أبرزها في²:

- تبادل المعلومات حول التطورات في القطاع البنكي والأسواق المالية، وذلك للمساعدة في تحديد المخاطر الناشئة في النظام المالي العالمي. كما تعمل اللجنة على تبادل القضايا الرقابية والمقاربات والتقنيات الإشرافية، وذلك لتشجيع التفاهم المشترك وتحسين التعاون بين مختلف الجهات.
- تقوم اللجنة بوضع معايير عالمية للتنظيم والإشراف على البنوك، بالإضافة إلى تعزيز المبادئ التوجيهية والممارسات السليمة، كما أنها تعالج الثغرات التنظيمية والإشرافية التي تشكل مخاطر على الاستقرار المالي. وأخيراً، تقوم بمراقبة تنفيذ معاييرها على مستوى البنوك المركزية في الدول الأعضاء ويتم التأكد من تنفيذ هذه المعايير في الوقت المناسب وبشكل متسق وفعال.
- إقامة علاقات تشاور مع البنوك المركزية والسلطات الإشرافية البنكية الأخرى، التي لا تدخل ضمن عضوية اللجنة، وذلك للاستفادة من مساهماتها في عملية صياغتها لسياسة الإشراف والرقابة البنكية، كما يشجع ذلك على تعزيز تنفيذ معايير لجنة بازل والإرشادات والممارسات السليمة خارج الدول الأعضاء.
- العمل على التنسيق مع الهيئات الدولية الأخرى المعنية بوضع معايير القطاع المالي والهيئات الدولية الأخرى، لا سيما تلك المعنية بتعزيز الاستقرار المالي.
- عمل أعضاء اللجنة باستمرار على تحسين جودة التنظيم والإشراف البنكي، ومساهماتهم بكل جدية وكفاءة في تطوير معايير ومبادئ لجنة بازل للرقابة البنكية الإرشادية والممارسات السليمة، كما أنهم يطبقون تلك المعايير في ولاياتهم القضائية المحلية في الإطار الزمني المحدد مسبقاً من قبل اللجنة.
- مراجعة وتقييم لجنة بازل للرقابة البنكية لمدى اتساق وفعالية القواعد المحلية والممارسات الإشرافية مع ما تضمنته محاور ومرتكزات معاييرها الرقابية، بهدف تعزيز مصالح الاستقرار المالي العالمي.
- تعزيز النظام المالي الدولي، وجعله أكثر مرونة في مواجهة الضغوطات في بيئة تتسم بالابتكار والتغيير السريع.

¹ مبروك رايس، انعكاسات العولمة المالية على الجهاز المصرفي، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016، ص 192.

² Mariam Wagdy Moussa Francis, **Financial Stability and The Establishment of Single Supervisory Mechanism in The Eurozone**, Op. Cit , P P 37-38.

يتجلى من خلال ما سبق الدور المهم الذي تؤديه لجنة بازل للرقابة البنكية؛ حيث تقوم من خلال عضويتها وجهودها التوعوية التي تبذلها، بترجمة الاهتمامات الداخلية للبنوك المركزية وغيرها من الهيئات والسلطات الإشرافية والرقابية الأخرى، وتحولها إلى استجابات رقابية بنكية منسقة على المستويين الوطني والدولي. ويتم ذلك من خلال ايجاد آليات بنكية تتلائم والتغيرات المالية والاقتصادية المتجددة، في ظل موجة التحرر المالي وتنامي الثورة التكنولوجية الرقمية وانفتاح الأسواق المالية العالمية بما يرافقها من تعميق للمهام البنكية واتساع نطاق المخاطر المترتبة عنها.

ثانياً: اتفاقية لجنة بازل الأولى

1- المحاور الرئيسية لاتفاقية بازل الأولى:

أبرزت سلسلة الجهود والمباحثات التي قامت بها لجنة بازل إلى تقديم توصياتها الأولى والمعروفة باتفاقية بازل 1، حيث أقرت اللجنة معياراً موحداً لكفاية رأس المال ليكون ملزماً لكافة المؤسسات التي تتشط في العمل البنكي كمعيار دولي، يعكس المركز المالية للبنك ويدعم ثقة المودعين من منظور تعزيز ملائته المالية. ولقد ارتكزت اتفاقية لجنة بازل 1 على الجوانب الرئيسية التالية:

1-1 التركيز على المخاطر الائتمانية:

تعتبر المخاطر الائتمانية القضية الأولى والأساسية في إقرار معايير لجنة بازل للرقابة البنكية لعام 1988، والمتعلقة بعدم مقدرة المقترضين على تسديد التزاماتهم اتجاه البنوك في آجال استحقاقها والتي تضم أصل القرض و/أو فوائده أو كليهما، لذلك تعبر نسبة كفاية رأس المال على مقدرة هذا الأخير على تغطية الأصول المرجحة بالمخاطر الائتمانية التي يمكن أن يتعرض لها البنك.

1-2 نظام أوزان ترجيحية لدرجة مخاطر الأصول:

أ- الأوزان الترجيحية للأصول داخل الميزانية:

يختلف الوزن الترجيحي للأصول داخل الميزانية باختلاف الأصل وباختلاف الطرف الملتمزم بالأصل، حيث تقوم طريقة قياس معدل كفاية رأس المال على ايجاد نظام من الأوزان الترجيحية للمخاطرة وهي: 0%، 10%، 20%، 50%، 100%. ولإضفاء مرونة في عملية تطبيق تلك الأوزان، منحت لجنة بازل الحرية للسلطات النقدية لاختيار تحديد بعض أوزان المخاطر.

ويمثل الجدول رقم (2-02) الموالي الأوزان الترجيحية لمخاطر الأصول:

جدول رقم (2-02): الأوزان الترجيحية داخل الميزانية حسب أنواع الأصول والموجودات وفقا لمقررات بازل 1

الأصول	درجة المخاطرة
<ul style="list-style-type: none"> - النقدية . - المطلوبات من الحكومات المركزية والبنوك المركزية، مقومة بالعملة الوطنية. - المطلوبات من حكومات دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) وبنوكها المركزية. - المطلوبات المعززة بضمانات نقدية أو أوراق مالية لحكومات منظمة (OECD). 	%0
<ul style="list-style-type: none"> - المطلوبات من مؤسسات القطاع العام المحلي باستثناء الحكومة والقروض المضمونة من قبلها . 	%10
<ul style="list-style-type: none"> - المطلوبات من بنوك التنمية العابرة للقارات مثل البنك الدولي، بنك التنمية الافريقي وغيرهم، والقروض المضمونة أو المعززة بضمانات من قبل هذه البنوك. - المطلوبات من البنوك المسجلة في دول منظمة (OECD) وقروضها المضمونة. - المطلوبات من مؤسسات القطاع العام غير المسجلة في دول منظمة (OECD). 	%20
<ul style="list-style-type: none"> - القروض المضمونة بالكامل برهونات على العقارات السكنية المشغولة من قبل المقترضين أو المؤجرة. 	%50
<ul style="list-style-type: none"> - المطلوبات من القطاع الخاص. - المطلوبات من الحكومات المركزية ومن البنوك المسجلة خارج دول منظمة (OECD). - الموجودات الثابتة كالأراضي، المباني والعقارات. - أدوات رأس المال الصادرة من قبل بنوك أخرى. 	%100

المصدر: بتصريف بالاعتماد على: Toriki M. AL-Fawwaz, Ghazi A. Alrgaibat, **Capital Adequacy Of The Jordanian Banking Sector for The Period 2000-2013**, International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences, Vol 5, N° 1 , 2015, P 247.

ب- وضع معاملات تحويل للالتزامات العرضية (خارج الميزانية):

تحسب أوزان المخاطر بالنسبة للالتزامات خارج الميزانية من خلال حاصل ضرب معامل خطر التعهد خارج الميزانية في معامل الترجيح للالتزام الأصلي المقابل له في أصول الميزانية، وفق المعادلة التالية :

$$\text{الخطر المرجح لأصل خارج الميزانية} = \text{قيمة الالتزام العرضي} \times \text{معامل الترجيح}$$

ويمكن توضيح معاملات ترجيح أوزان المخاطر للتعهدات خارج الميزانية في الجدول الموالي:

الجدول رقم (2-03): معاملات ترجيح أوزان المخاطر للتعهدات خارج الميزانية وفقا لمقررات بازل 1

أوزان المخاطرة	البنود
100%	بنود مثيلة للقروض مثل الضمانات العامة للقروض
50%	بنود مرتبطة بمعاملات حسن الأداء مثل خطابات الضمان، تنفيذ عمليات مقاولات أو توريدات.
20%	بنود مرتبطة بمخاطر قصيرة الأجل تتسم بالتصفية الذاتية مثل الاعتماد المستندي

المصدر: Torki M. AL-Fawwaz, Ghazi A. Alrgaibat, Op. cit, P 246

1-3- تصنيف الدول من حيث أوزان المخاطرة: تم تقسيم دول العالم إلى مجموعتين حسب تقرير لجنة بازل ، وذلك على النحو التالي¹:

أ- **المجموعة الأولى:** وتشتمل على الدول المتدنية المخاطر، إذ تضم المجموعتين الفرعيتين التاليتين:

الأولى: تشمل الدول الأعضاء في منطقة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، يضاف لها دولتي المملكة العربية السعودية وسويسرا؛

الثانية: تتألف من الدول المقترضة من صندوق النقد الدولي، وتتمثل في: النرويج ، البرتغال، أستراليا نيوزيلاندا، النمسا، إيسلندا، الدانمارك، فنلندا ، تركيا واليونان.

ب- **المجموعة الثانية:** وتشمل باقي دول العالم، حيث ينظر إلى هذه الدول على أنها ذات مخاطر مرتفعة مقارنة بمخاطر المجموعة الأولى، ولا تتمتع المؤسسات البنكية لهذه الدول بتخفيضات أوزان المخاطر المقررة للمجموعة الأولى.

1-4- وضع مكونات رأس المال وحدودها الدنيا:

أدخلت هذه الاتفاقية متطلبات رأسمالية للبنوك، وذلك بوضع معدل حسابي موحد لكفاية رأس المال في شكل نسبة 8% كحد أدنى، والمعروفة باسم نسبة كوك*. ليكون معيارا دوليا يدل على سلامة المركز المالي للبنوك، على أن يتم تنفيذها قبل نهاية عام 1992². وتعتبر هذه النسبة على العلاقة بين الأموال الخاصة ومجموع الأصول المرجحة بالمخاطر، وفق المعادلة التالية:

¹ أحمد سليمان خصاونة، المصارف الإسلامية: مقررات لجنة بازل، تحديات العولمة، استراتيجية مواجهتها، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2008، ص 117.

* سميت نسبة كوك بهذا الاسم لأن توصيات لجنة بازل كانت مبنية على مقترحات تقدم بها Peter COOKE ؛ والذي أصبح بعدها رئيسا للجنة ومحافظة للبنك المركزي الإنجليزي خلال تلك الفترة.

² Taryk BENNANI & autres, **Politique macroprudentielle prévenir le risque systémique et assurer la stabilité financière**, Edition Pearson , France , 2017, P 24.

$$\%8 \leq \frac{\text{إجمالي رأس المال (رأس المال الأساسي + رأس المال المساند)}}{\text{الأصول المرجحة بالمخاطر}} = \text{معدل كفاية رأس المال}$$

حيث أن:

إجمالي رأس المال يمثل الأموال الخاصة = رأس المال الأساسي + رأس المال المساند
الأصول المرجحة بالمخاطر = تبويب الأصول إلى مجموعات × أوزان المخاطرة المخصصة.

ويتكون رأس المال البنكي من شريحتين¹:

أ- الشريحة الأولى: وتمثل رأس مال الأساسي (Core Capital)، بحيث تتكون من:

• رأس المال المدفوع والمتمثل في حقوق المساهمين الدائمة (الأسهم العادية المصدرة والأسهم الممتازة غير المتراكمة)؛

• الاحتياطات بأنواعها: معلنة، عامة وقانونية؛

• الأرباح المحتجزة (غير الموزعة).

ويستثنى من رأس المال الأساسي كل من: الشهرة (السمعة المعنوية)، الاستثمارات في البنوك والمؤسسات المالية التابعة والاستثمارات المتبادلة في رؤوس الأموال للبنوك.

ب- الشريحة الثانية: وتسمى رأس مال المساند (Supplementary Capital)، وتضم ما يلي:

• الاحتياطات غير المعلنة؛

• احتياطات إعادة تقييم الأصول؛

• احتياطات مواجهة الديون المتعثرة والمخصصات المكونة لمواجهة مخاطر غير محددة؛

• الإقراض متوسط وطويل الأجل من المساهمين (القروض المساندة)؛

• الأوراق المالية (أدوات رأسمالية أخرى).

¹ مبروك رايس، انعكاسات العولمة المالية على الجهاز المصرفي، مرجع سبق ذكره، ص 193.

- إضافة إلى ذلك ، وضعت لجنة بازل قيود مفروضة على عناصر رأس المال المساند، وهي:
- ألا تتعدى عناصر رأس المال المساند في مجموعها نسبة 100% من عناصر رأس المال الأساسي؛
 - أن يكون الحد الأقصى للقروض المساندة 50% من رأس المال الأساسي؛
 - تخضع احتياطات إعادة التقييم إلى خصم بنسبة 55%؛
 - أن يكون الحد الأقصى لمخصصات مواجهة المخاطر غير المحددة بنسبة 1.25% من إجمالي الأصول.

2- التعديلات التي طرأت على اتفاقية بازل الأولى

تزامنا مع التطورات التي شهدتها الساحة البنكية وتزايد وتيرة التعامل بالأدوات المالية الحديثة ومشتقاتها، وتنوع المخاطر التي تواجه العمليات المختلفة للبنوك، استدعى الأمر اجراء عملية تحديث وتعديل على كيفية تقدير نسبة كفاية رأس المال المقابلة لتلك المخاطر، والتي تهدد سلامة أنشطة البنوك. فكان ادراج المخاطر السوقية على درجة كبيرة من الأهمية، تضاهي في ذلك المخاطر الائتمانية.

من بين أهم التعديلات التي أجريت على معايير اتفاقية بازل 1، هو التعديل الذي أجري في شهر أفريل من سنة 1995، من خلال انشاء رابطة قوية بين معيار كفاية رأس المال والمخاطر الفعلية، وذلك لعدة أسباب، من أهمها تطور ظاهرة توريق* قروض البنوك؛ ويتم ذلك عن طريق بيع مخاطر الائتمان المرتفعة وعدم الاحتفاظ بها في ميزانية البنك¹. كما أضاف التعديل اقتراح ادخال مخاطر السوق في حساب معدل كفاية رأس المال، من خلال إضافة الشريحة الثالثة لرأس المال والمتمثلة في القروض المساندة؛ أي السندات التي يطرحها البنك في اكتتاب عام وتمنح عائدا أعلى من سعر السوق، لاحتمال تعرض مكتتبها للخسائر التي قد يحققها البنك²، وتكون في حدود 250% من رأس مال الأساسي، مع قياس المخاطرة السوقية وضربها في معامل مقداره 12.5 .

وبعد هذا الإجراء التعديلي، أصبح يطلق على نسبة كوك تسمية: **معدل كفاية رأس المال 1.5**

حيث يعبر عنها بالعلاقة التالية:

* تمثل عمليات التوريق (Securitization) من أهم أدوات التمويل الحديثة ، وتدخّل ضمن ما يعرف بظاهرة الابتكار المالي ؛ أين برز التوريق كظاهرة بشكل خاص منذ النصف الثاني لسنوات الثمانينات من القرن العشرين بالولايات المتحدة الأمريكية، التي أطلق عليها وصف " جنون الثمانينات The Frenzy of the 1980's ، آنذاك لتهاقت البنوك وبشكل كبير جدا إلى توريق ديونها، حيث تضاعف حجم القروض التي تم توريقها في السوق الأمريكية بمعدل 5 مرات للفترة من (1986-1991). ويقصد بألية التوريق هو قيام مؤسسة مالية بجمع جزء من الديون المتجانسة والمضمونة كأصول، على شكل دين واحد معزز ائتمانيا ، ليتم بعد ذلك طرحه للاكتتاب العام للجمهور من خلال مؤسسة مختصة في شكل أوراق مالية، وذلك بهدف تقليل المخاطر، ولضمان التدفق المستمر للسبولة في البنك.

¹ عبد الباسط وفا، القطاع المصرفي بين التحرر المالي والرقابة المرنة، مرجع سبق ذكره، ص 71.

² عبد الباسط وفا، نفس المرجع السابق، ص 74.

$$\%8 \leq \frac{\text{إجمالي رأس المال (الشريحة الأولى + الشريحة الثانية + الشريحة الثالثة)}}{\text{الأصول المرجحة بالمخاطر + قياس المخاطرة السوقية} \times 12.5} = \text{معدل كفاية رأس المال } 1.5$$

وتبعا للتعديل السابق في معدل كفاية رأس المال، قامت لجنة بازل للرقابة البنكية بالاتفاق أيضا على الاحتفاظ بقاعدة مالية لمقابلة مخاطر السوق المنبثقة عن تقلبات أسعار الصرف، وأسعار الفائدة وأثمان السلع والمعادن الثمينة والأوراق المالية المتاجر بها. وقد دعمت اللجنة الاتفاق السابق بمعايير حول "الرقابة البنكية الفعالة 1997". وأخرى حول "تسيير مخاطر الائتمان 1991"، و"تسيير المخاطر العملية 1998" و"الرقابة الدولية 1990 و 1992 و 1996 و 1998"، ومعايير تخص "الرقابة الداخلية 1998" وأخرى عن "منظومة حماية الودائع 1998"¹.

3- تأثير مقررات بازل الأولى على القطاع البنكي:

لقد سجلت مقررات لجنة بازل 1، المعتمدة من قبل عدد معتبر من المؤسسات البنكية والأجهزة النقدية عبر العالم انعكاسات ايجابية وأخرى سلبية. فمن بين تأثيراتها الايجابية ما يلي² :

- ✓ دعم استقرار النظام البنكي الدولي، ودعم قدرات البنوك على المنافسة وكذا تنظيم عمليات الرقابة على معايير كفاية رأس المال وجعلها أكثر ارتباطا بالمخاطر التي تتعرض لها أصول وموجودات البنوك؛
- ✓ حث البنوك على أن تكون أكثر حرصا في توظيفاتها من خلال التوجه إلى الأصول ذات أوزان أقل مخاطرة، والعمل على تحقيق الموازنة المستمرة بين حجم الأصول الخطرة ورأس المال المقابل لها، ومن الممكن أن تضطر البنوك إلى تصفية أصولها المرتفعة الخطورة واستبدالها بأصول أقل مخاطرة، إذا تعذر عليها زيادة عناصر رأس المال بهدف الوصول إلى النسبة المطلوبة لمعيار كفاية رأس المال؛
- ✓ توفير المعلومات المرتبطة بأنشطة وعمليات البنوك واطاحتها بسهولة للعملاء، مما يساعدهم على اتخاذ القرار المناسب والبديل الأفضل؛
- ✓ سهولة تطبيق البنوك لمعايير الاتفاقية، بما يوفر عليها الوقت والجهد وذلك لتركيزها على مخاطر الائتمان بالدرجة الأولى.

¹ حمزة طيبي، تفعيل الرقابة على أعمال البنوك بالجزائر وفق المعايير الدولية للجنة بازل، أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير تخصص مالية ومحاسبة، جامعة الجزائر 3، 2012/2013، ص 94.

² محمد الفاتح محمود بشير المغربي، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، 2020، ص ص 96-98.

وعلى الرغم من المزايا المحققة في إطار اتفاقية بازل 1 ، إلا أنها تجاوزت قضايا مهمة أخرى في مجال العمل البنكي، جعلها لا توفر الإطار المتكامل للرقابة البنكية الفعالة.

ومن بين أبرز الانتقادات التي وجهت إليها ما يلي:

- ركزت اتفاقية بازل في بدايتها على المخاطر الائتمانية، وعلى الرغم من أخذها في الحسبان لمخاطر السوق إثر التعديلات التي أجرتها سنة 1995، إلا أنه لم تتناولها بصورة شاملة؛ إذ ركزت على مخاطر السوق بالنسبة لبنود محفظة المتاجرة فقط دون مخاطر السوق التي تتعرض لها بقية بنود أصول والتزامات البنك، كذلك لم تتعرض لمخاطر رئيسية أخرى كمخاطر السيولة ومخاطر التشغيل.
- تحيز لجنة بازل في وضعها لمعيار مميز لمخاطر مديونيات حكومات وبنوك منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، دون غيرها من بنوك وحكومات باقي دول العالم، بحيث خصص وزن مخاطر منخفض لدول المنظمة، على الرغم من المشاكل الاقتصادية التي عانت منها اقتصاديات بعض الدول الأعضاء، والتي قد تفوق دول أخرى غير أعضاء مثل تركيا واليونان؛
- لم تواكب مقررات اتفاقية بازل تطورات ومستجدات إدارة المخاطر والابتكارات المالية؛
- تشجيع الاتفاقية على امتلاك البنوك لأصول على درجة منخفضة من المخاطرة، وعزوفها عن الاستثمار في المشروعات البنية الأساسية الضخمة الصناعية والتكنولوجية التي تنطوي على درجة كبيرة من المخاطرة، وهذا يتعارض مع تحقيق التنمية في أغلب الدول ومنها الدول النامية على وجه الخصوص باعتبار البنوك تشكل أهم الدعام الأساسية في تمويل تلك المشروعات.
- ارتفاع درجة المنافسة التي تواجهها البنوك من المؤسسات غير البنكية التي دخلت مجال العمل البنكي مثل شركات التأمين وصناديق الاستثمار، ولا تخضع بدورها لمتطلبات معيار كفاية رأس المال فضلا على التكلفة الإضافية التي تتحملها البنوك في سبيل تبنيتها لمعايير اتفاقية بازل.

ثالثا: اتفاقية لجنة بازل الثانية

يعتبر اتفاق بازل الثاني بمثابة تعديل أو تنقيح للمعايير التي تضمنتها اتفاقية بازل الأولى، هذه الأخيرة الذي لم تقدم من خلال التنظيم الاحترازي حوافز كافية بالنسبة للبنوك، وكانت النتيجة هي عدم التوافق بين رأس المال التنظيمي ورأس المال الاقتصادي، وبالتالي يبدو أن نسبة كوك هي معيار إدارة تنظيمي لرقابة لاحقة وليست أداة للتنبؤ¹.

¹ Eric Lamarque, *Management de la banque risques, relation client, organisation*, Op .cit, P 41.

- ومن أهم النقائص والعيوب المسجلة على معيار كفاية رأس المال (نسبة كوك) ما يلي:
- عدم التفرقة بين المقترضين من حيث نسبة كفاية رأس المال المطلوبة، إذ يتساوى المقترض الذي يحمل تصنيف معين مع مقترض آخر ذو تصنيف مغاير؛
 - لا يشجع المعيار (بازل 1) على مبدأ التنوع في المحفظة؛ وهذا عيب في تصميم نسبة كوك يتعلق بتقييم المخاطر، حيث يتم ببساطة جمع المخاطر الائتمانية لمختلف المحافظ معاً. وكما أوضحا Dewatripont and Tripole (1994)، فإن هذا النوع من المقاييس " يهمل الترابط بين قيم الأصول أي التباينات، على عكس مقياس المخاطر الأكثر استخداماً في نظرية المحفظة"¹.
- ذلك ما جعل السلطات الرقابية للجنة بازل تعيد النظر في كيفية احتساب نسبة رأس المال، وذلك لاستبعاد تأثير عوامل النقص السابقة، وأصبحت تركز النسبة الجديدة لكفاية رأس المال حسب بازل 2 على ضرورة أن يتناسب حجم رأس المال المطلوب طردياً مع درجة المخاطر التي تواجه المؤسسات البنكية، وهذا معناه أن متطلبات رأس المال ستقل مع وجود تحكم وضبط للمخاطر.

1- ركائز مقررات لجنة بازل 2:

عملت لجنة بازل مع القطاع البنكي بداية من شهر جوان لعام 1999 على إصلاح اللوائح الاحترازية. وبعد عدة سنوات من المشاورات والمفاوضات التي انتهت في منتصف عام 2004، سيتعين على جميع البنوك الأوروبية تطبيق اتفاقيات بازل الثانية في 31 ديسمبر 2006 على أقصى تقدير وعلى جميع البنوك في البلدان التي تعترف بهذه الاتفاقيات. وقد ساهم تعقيد البيئة المالية والبنكية التي تعمل فيها المؤسسات الائتمانية إلى إدخال لوائح احترازية أكثر دقة وشمولية من سابقتها، حيث تمحور الاتفاق الجديد حول ثلاثة دعائم أساسية، نوجزها فيما يلي:

1-1- الحد الأدنى المطلوب من رأس المال:

بنيت الركيزة الأولى على أساس وضع متطلبات الحد الأدنى لرأس المال، والتي تهدف إلى تحسين نسبة كوك بمعايير أكثر حساسية للمخاطر. كما قامت لجنة بازل بتوسيع نطاق متطلبات رأس المال لتشمل مخاطر السوق والمخاطر التشغيلية. وبصورة ملموسة، تم إدخال التعديلات التالية:

- الزام البنوك بالاحتفاظ برأس مال يعادل 8% على الأقل، من إجمالي أصولها المرجحة بالمخاطر، وأصبح المعدل الجديد يطلق عليه تسمية "Mc Donough"²؛

¹ Eric Lamarque, *Management de la banque risques, relation client, organisation*, Op. cit, P 41.

² Taryk BENNANI et autres, *Politique macroprudentielle prévenir le risque systémique et assurer la stabilité financière*, Op. cit, P 24.

• تقييم أفضل للمخاطر المرجحة من خلال مدخلين¹: الأول مدخل معياري؛ وفيه يتم احتساب أوزان المخاطر بالرجوع إلى التصنيف الذي تعده وكالات الجدارة الائتمانية، وذلك من خلال تحديد مخاطر كافة الأصول والمراكز خارج الميزانية لتحديد مجموعة قيم الأصول الخطرة المرجحة بالمخاطر. أما الثاني مدخل التقييم الداخلي؛ وذلك بالنسبة للبنوك التي لديها تصنيفات داخلية متطورة، ويكون ذلك بعد موافقة السلطة الرقابية على سلامة هذا التصنيف، ويهدف إلى مطابقة رأس المال مع ملف المخاطر على أساس التقييم الداخلي لمخاطر الطرف المقابل.

واقترحت لجنة بازل ضمن هذا الإطار مقاربتين²:

أ- المدخل الأساسي كنسخة بسيطة في التصنيف الداخلي؛

ب- المدخل المتقدم كنسخة معقدة، بمعنى أنها تتطلب من البنوك جمع معلومات أكثر تفصيلاً. إضافة إلى ذلك، تؤدي هذه الطريقة إلى تقييم مقدار الخسائر المحتملة الناتجة عن الاحتفاظ بمحفظة ائتمانية تزيد عن الحد المتوقع ولمستوى ثقة محدد مسبقاً.

وبذلك تحسب نسبة كفاية رأس المال استناداً إلى مقررات لجنة بازل 2 وفق الصيغة التالية:

$$\text{نسبة كفاية رأس المال} = \frac{\text{إجمالي رأس المال (الشريحة الأولى + الشريحة الثانية + الشريحة الثالثة)}}{\text{مخاطر الائتمان + مخاطر السوق + مخاطر التشغيل} \times 12.5} \leq 8\%$$

1-2- مراجعة السلطات الاشرافية:

تتضمن الركيزة الثانية لاتفاقية بازل 2 التأكد من امتلاك كل بنك لإجراءات رقابة داخلية سليمة من أجل تقييم كفاية رأس المال، وهذا يبنى على تقييم مفصل للمخاطر لديه. ويتأتى ذلك من خلال قيام إدارة البنك بتطوير عملية التقييم الداخلية لكفاية رأس المال وكذا تحديد أهداف لحجم رأس المال بما يتوافق مع المخاطر المرتبطة بأنشطة البنك³. وبالتالي، تمنح عملية تدعيم الإشراف الاحترازي للأجهزة الرقابية مجالاً أكبر للتمييز بين الأنواع المختلفة من البنوك. وتعتبر هذه الركيزة الأساس لتبني مقارنة الرقابة المبنية على المخاطر*.

¹ عبد الباسط وفا، مرجع سبق ذكره، ص 73.

² Eric Lamarque, *Management de la banque risques, relation client, organisation*, Op. cit, P 44.

³ موسى شقيري وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 277.

* سيم التطرق إلى موضوع الرقابة المبنية على المخاطر بشيء من التفصيل في المبحث الثالث الموالي .

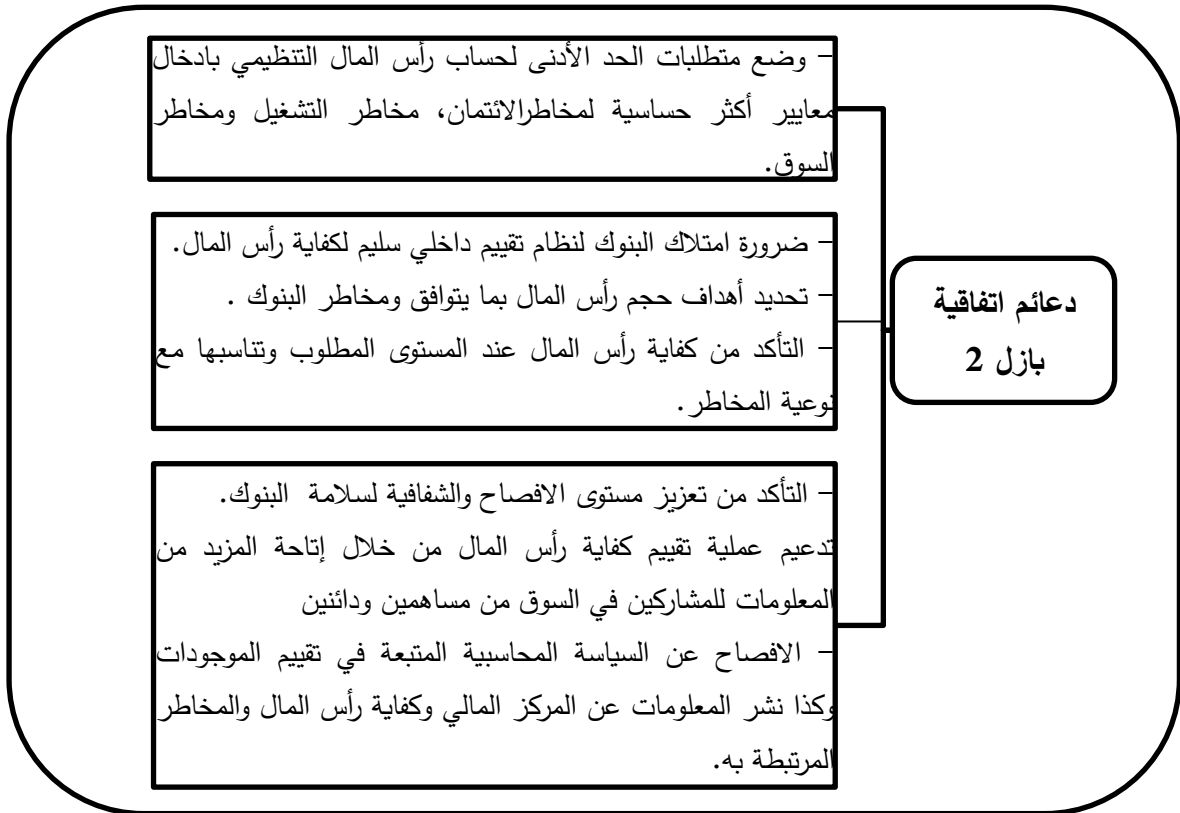
1-3- انضباط السوق:

تقوم الركيزة الثالثة لاتفاقية بازل 2 على توفير مناخ أكبر من الشفافية والافصاح ، وأن يكون لدى البنوك سياسة رسمية بشأن اعداد التقارير المالية وتبنيها استراتيجياً الإبلاغ المالي من خلال الافصاح عن المعلومات المتعلقة بمراكزها المالية، نتائجها وأدائها المالي، وكذا إلزامية الافصاح الكامل للمشاركين في السوق من دائنين ومساهمين عن مدى سلامة البنوك. ويتأتى ذلك بإتاحة المعلومات التي توضح العلاقة بين طبيعة المخاطر التي تتعرض لها البنوك وكفاية رأس مالها، بما يعزز ضمان السلامة المالية والاستقرار للنظام البنكي¹.

كما حرصت اللجنة على ضرورة أن تتماشى عملية الافصاح مع ما تضمنته المعايير الدولية للإفصاح المحاسبي، وذلك من خلال إقامتها لجلسات تحاور وتساور مستقيضة مع مجلس معايير المحاسبة الدولية، والتي أفرزت عن إصدار المجلس لمعيار المحاسبة الدولي (IAS30) المتعلق بالإفصاح عن البيانات المالية للبنوك والمؤسسات المالية.

ويمكن تلخيص الدعائم الأساسية التي جاءت بها اتفاقية بازل الثانية من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (2-02): الدعائم الأساسية الثلاثة لاتفاقية لجنة بازل 2.



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على ما سبق.

¹ Comité de Bâle sur le Contrôle Bancaire, **Vue d'ensemble du Nouvel accord de Bâle sur les fonds propres**, Banque des Règlements Internationaux, Janvier 2001, P P 29 ,30.

2- تأثير مقررات لجنة بازل 2 على القطاع البنكي:

على الرغم من أن معايير اتفاقية بازل 2 قد حققت جوانب ايجابية مختلفة، تتعلق أساساً بتوفير أنظمة رقابة داخلية في البنوك أكثر كفاءة وفعالية في تقييم المخاطر وتبني نماذج قياسية للمخاطر البنكية، كما أعطت الاتفاقية اهتماماً أكبر بمخاطر السوق وأضافت المخاطر التشغيلية في حساب معدل الكفاية المطلوب من رأس المال. إلا أن ذلك لم يكن كافياً لضمان تمتع الجهاز البنكي بالسلامة والاستقرار، وهذا ما انجر عنه وقوع الأزمة المالية العالمية (2007-2009)، كانعكاس لوجود نقاط ضعف وجوانب قصور في الاتفاقية الثانية للجنة بازل وفي تطبيقها من قبل المؤسسات البنكية.

وفيما يلي، أبرز النتائج السلبية لمقررات اتفاقية لجنة بازل الثانية¹:

- إهمال الاتفاقية لجوانب رئيسية من المخاطر، مع أنها اعتمدت توسيع نطاق المخاطر البنكية بإضافة مخاطر التشغيل وتدعيم مخاطر السوق إلى جانب المخاطر الائتمانية في احتساب ملاءة البنك. كما كان لإلزام الاتفاقية باحتفاظ البنوك بنسبة 20% من رأس مالها لمواجهة مخاطر التشغيل أمراً مبالغاً فيه وخاصة بالنسبة للبنوك صغيرة الحجم وحديثة النشأة؛
- على الرغم من ظهور عيوب واضحة في أساليب التقييم وإدارة المخاطر المختلفة، فإن جانب السيولة كان له الحيز الأكبر من التقصير والإهمال، على اعتبار بأن السيولة تمثل جانبا رئيسيا من الصعوبات التي تواجهها إدارات البنوك، وكانت من مسببات الأزمة المالية العالمية (أزمة الرهن العقاري)؛
- في العديد من الحالات، ثبت بأن رأس المال الذي تحتفظ به البنوك، مع التزامها باللوائح والتنظيمات الاحترازية، غير كافٍ من حيث الكمية والنوعية، وكذلك بسبب عدم قدرة المحللين على إجراء القياسات؛
- تسجيل تراجع في ربحية البنوك بسبب احتجازها لنسب كبيرة من الأرباح، في سبيل تكوين المخصصات، إضافة إلى صعوبة عملية تقييم المراكز خارج الميزانية؛
- حدثت تجاوزات في هوامش التقدير التي طبقتها بعض الأنظمة مثل تكوين نسبة كبيرة من رأس المال التنظيمي عن طريق طرح الأدوات "الهجينة"، والتي زادت بطريقة وهمية من رأس المال على حساب المستوى الأساسي.

¹ بتصرف اعتماداً على:

-Vincenzo Formisano , **Non-Knowledge Risk and Bank-Company Management The Role of Intangibles in Rating Models**, Palgrave Macmillan Studies in Banking and Financial Institutions, 1st edition, 2016, P 48.

- Cécile Kharoubi, Philippe Thomas, **Analyse de Risque de Crédit – banque & marchés**, 2^{ème} édition, RB édition Paris, 2016, P 142.

ومن أجل التغلب على المشاكل السابقة وغيرها، وبهدف منع تكرار انتشار الأزمة المالية على مستوى العالم، قدمت لجنة بازل لوائح إشرافية جديدة للتنظيم البنكي من أجل تعزيز الملاءة والسيولة في المنظومة البنكية، بحيث توفر المقترحات الواردة في اتفاقية بازل الثالثة نظامًا جديدًا للإشراف الاحترازي الجزئي والإشراف الاحترازي الكلي على المؤسسات البنكية.

رابعاً: اتفاقية لجنة بازل الثالثة

من منطلق البحث عن حلول جذرية للمشاكل التي تبعت تطبيق مقررات اتفاقية بازل الثانية والتي كانت أبرزها وقوع العالم في أزمة مالية عنيفة (2007-2009)، أصدرت لجنة بازل مقترحات في اصلاح المنظومة المالية البنكية العالمية بداية من عام 2009 وانتهت في شهر سبتمبر من عام 2010 بإعلان مجموعة العشرين لمحافظي البنوك المركزية صدور اتفاقية بازل 3، والتي تمت مناقشتها ضمن مؤتمر لمحافظي ورؤساء البنوك المركزية، ليتم المصادقة النهائية عليها في 12 نوفمبر من نفس السنة.

1- الجوانب الرئيسية لاتفاقية لجنة بازل الثالثة:

تضمنت اللوائح الجديدة لاتفاقية بازل 3 مجموعة متنوعة وشاملة من التدابير الإصلاحية للمؤسسات المالية البنكية وجوانب أساسية في الرقابة والاشراف البنكي، تهدف من خلالها إلى تعزيز المستوى التنظيمي والاشرافي للجهاز البنكي. وتبنت لجنة بازل في هذا الاطار محاور رئيسية لاتفاقيتها الثالثة ، تتمثل فيما يلي¹:

1-1- تدعيم الإطار الدولي لرأس المال:

يعتبر دعم وتعزيز رأس المال التنظيمي من مساعي لجنة بازل في إطار اتفاقيتها الثالثة ، والتي تهدف من خلالها إلى تقوية الجهاز البنكي ورفع قدرته على الصمود أمام الأزمات . وتتبنى اتفاقية بازل 3 مجموعة من الاصلاحات ، نوجزها فيما يلي:

1-1-1- تحسين جودة رأس المال: يتأتى ذلك بتعزيز قاعدة لرأس المال للبنوك، فيقتصر رأس مال الأساسي على رأس المال المكتتب به وهو حقوق المساهمين والأرباح غير الموزعة، ويضاف إليه أدوات رأس المال غير المشروطة بعوائد وغير المقيدة بآجال استحقاق. بينما يكتفي رأس المال التكميلي على الأدوات المقيدة لخمس سنوات على الأقل والقابلة لتحمل الخسائر قبل الودائع². كما ألغت الاتفاقية ما دون ذلك من مكونات رأس المال المعمول بها وفق الاتفاقيتين السابقتين الأولى والثانية للجنة بازل.

¹ Vincenzo Formisano , **Non-Knowledge Risk and Bank-Company Management The Role of Intangibles in Rating Models**, Op Cit, P 49.

² إضاءات مالية ومصرفية، اتفاقية بازل الثالثة، معهد الدراسات المصرفية، السلسلة الخامسة، العدد الخامس ، الكويت، سبتمبر 2012، ص3.

إضافة إلى تحسين جودة رأس المال من حيث نوعيته، ركزت اتفاقية بازل 3 على أهمية رفع الحد الأدنى لرأس المال، ليتلاءم مع الدرجة المحتملة للمخاطر.

حيث قامت لجنة بازل برفع الحد الأدنى من رأس المال عالي الجودة والمتكون من الأسهم العادية والأرباح من نسبة 2% إلى 4.5%، من أصول البنك المرجحة بالمخاطر، مع دعم نسبة الموارد الذاتية باعتبارها من المعايير المستخدمة في قياس الصلابة المالية للبنوك، وذلك من خلال رفع الحد الأدنى لرأس المال الأساسي من نسبة 4% إلى 6%، وذلك مع بداية سنة 2019¹.

وخصصت لجنة بازل شريحة إضافية من الأسهم العادية نسبتها 2.5% من إجمالي الأصول، تعرف بتسمية رأس المال التحوط (هامش الحماية)، وذلك لزيادة درجة استيعاب البنوك للخسائر وقت الأزمات².

كما اعتمدت لجنة بازل تكوين هامش اضافي لمواجهة تقلبات الدورة الاقتصادية كنوع إضافي في رأس المال، وتتراوح نسبته بين 0% إلى 2.5% من حقوق المساهمين، ويكون تشكيله خلال فترات النمو والتوسع ليستخدم بعد ذلك في أوقات الأزمات. وفي شهر نوفمبر من سنة 2011، نشرت لجنة بازل طريقة لإدخال متطلبات إضافية للبنوك ذات الأهمية النظامية لتعزيز قدرتها على استيعاب الخسائر³. إذ ارتفع الحد الأدنى لمعدل كفاية رأس المال من نسبة 8% إلى 10.5% كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر⁴. كما منحت اللجنة مجالاً زمنياً محدداً لتطبيق هذه القواعد من جانفي سنة 2016 إلى غاية جانفي لسنة 2019.

1-1-2- تدعيم تغطية المخاطر: ويتعلق الأمر بتغطية مخاطر الأطراف المقترضة المقابلة، الناشئة عن عمليات المشتقات المالية وعمليات تمويل السندات، بالإضافة إلى اتفاقيات إعادة الشراء (عمليات الريبو*)⁵. إذ تتم عملية التغطية عن طريق فرض متطلبات إضافية من رأس المال لمواجهة المخاطر⁵. وكذلك تطرقت الاتفاقية الثالثة للجنة بازل إلى تغطية الخسائر الناجمة عن إعادة تقييم الأصول المالية في ظل تقلبات أسعارها السوقية، وهذا بتدعيم رأس المال أكثر مقارنة مع ما أقرته اتفاقية بازل 2، وبالتالي سيؤدي ذلك إلى التقليل من المخاطر النظامية على المستوى الكلي.

¹ الولاية أوصغير، دراسات اتجاهات البنك المركزي في تطبيق مقررات لجنة بازل وآثارها على البنوك التجارية دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس ومصر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف المسيلة 2017-2018، ص ص 106، 107.

² Taryk BENNANI et autres, **Politique macroprudentielle prévenir le risque systémique et assurer la stabilité financière**, Op Cit , P 26.

³ John HULL, **Gestion des Risques et Institutions Financières**, 5^{ème} édition , Pearson, France, 2018, P 359.

⁴ Basel Committee on Banking Supervision, **Basel 3: a global regulatory framework for more resilient banks and banking systems**, BIS, 2010, P 76.

* تعرف عملية الريبو باتفاقية إعادة الشراء؛ وتمثل سعر الفائدة لمدة ليلة واحدة أو لفترة قصيرة جدا، وتخص عملية شراء وبيع أصول مالية (مثل السندات الحكومية) من البنك المركزي، بحيث يقوم بشرائها المتعاملون لمدة معينة ثم يقومون ببيعها للمستثمرين وذلك لمدة جد قصيرة لا تتجاوز ليلة واحدة، ثم يقومون بشرائها ثانية في اليوم الموالي، والسعر الذي تنبأ به السندات ويتعهد بشرائها مرة أخرى يسمى سعر الريبو. ويهدف البائع في هذه الاتفاقية إلى الحصول على السيولة النقدية الجاهزة وبسرعة، على أن يسترد أوراقه المالية في الموعد المحدد بسعر أعلى من سعر البيع، والفرق بين السعرين يمثل تكلفة التمويل ويسمى عائد اتفاقية الشراء.

⁵ عائشة بلحشر، ابتسام عدون، واقع وأفاق تطبيق مقررات بازل 3 في النظام المصرفي الجزائري، مجلة الاقتصاد والمانجمنت، المجلد 20، العدد 2، 31 ديسمبر 2021، ص 49.

1-1-3- نسبة الرافعة المالية (Leverage Ratio): أقرت لجنة بازل في اتفقيتها الثالثة بأن يكون الحد الأدنى لنسبة الرافعة المالية* بـ 3% ، وهي تساوي نسبة رأس المال إلى إجمالي المخاطر، إذ تقيس هذه النسبة العلاقة بين رأس المال وقياس مخاطره. وقد دأبت لجنة بازل إلى إدخال نسبة الرافعة المالية في مقرراتها لأنه تبين للمنظمين بأن البنوك تتمتع بقدر كبير من الحرية في الطريقة التي ترجح بها مخاطر أصولها وتقييمها، وبالتالي تقل لديها عملية حساب إجمالي المخاطر¹.
وتحسب نسبة الرافعة المالية وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة الرافعة المالية (LR)} = \frac{\text{رأس المال الأساسي}}{\text{إجمالي التعرضات داخل الميزانية وخارج الميزانية}} \leq 3\%$$

1-2- تعزيز إدارة السيولة:

تعتبر قضية السيولة من أهم الدروس المستخلصة من الأزمة المالية العالمية، مما جعل لجنة بازل تتبنى اصلاحات جوهرية بشأنها، تهدف إلى الحفاظ على نسب سيولة كافية تحت تأثير الضغوطات وحالات شح السيولة، وترتب عن ذلك إدخال نسبتين لقياس السيولة ، تتكاملان من حيث الهدف ، وهما: نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر.

1-2-1- نسبة تغطية السيولة (Liquidity Coverage Ratio)

ويمثل معيارا للسيولة قصير الأجل، إذ يهدف إلى تعزيز مرونة البنوك على المدى القصير من خلال مطالبتها بالاحتفاظ بمخزون من الأصول التي يمكن تحويلها بسهولة إلى سيولة في حالة حدوث حالة من الإجهاد تستمر لمدة شهر واحد (30 يوما) ، كما حددت هذه النسبة عند 100%؛ فهذا يعني أن كل بنك يجب أن يكون لديه أصول سائلة عالية الجودة تغطي على الأقل احتياجاته المقدرة من السيولة لمدة 30 يوما. ويتم حساب هذه النسبة وفقا للصيغة التالية²:

$$\text{نسبة تغطية السيولة (LCR)} = \frac{\text{أصول سائلة عالية الجودة}}{\text{صافي التدفقات النقدية الخارجة لـ 30 يوم التالية}} \leq 100\%$$

* يعتبر الرفع المالي أداة تلجأ إليها المؤسسات والشركات الاقتصادية بهدف زيادة العائد على حقوق الملكية من خلال استخدام الأصول الثابتة أو الديون، حيث يعكس مفهوم الرافعة المالية مدى اعتماد الشركة أو المؤسسة في تمويل أصولها على مصادر تمويلية ذات الدخل الثابت سواء كانت قروضا أو سندات أو اسهم ممتازة مما يؤثر ذلك على أرباح الملاك ويؤثر كذلك على درجة تعرضهم للمخاطرة، وبصفة خاص البنوك التي تتعرض إلى زيادة مستوى تحملها للمخاطر باعتبارها تقوم على أنشطة وعمليات الاستدانة.

¹ John HULL, *Gestion des Risques et Institutions Financières*, Op Cit, P 360.

² Taryk BENNANI et autres, *Politique macroprudentielle prévenir le risque systémique et assurer la stabilité financière*, Op Cit , P 179.

وتتميز الأصول السائلة عالية الجودة بالخصائص التالية: إمكانية تحويلها إلى سيولة في الأسواق الخاصة دون أن تفقد قيمتها، انخفاض مخاطرها، تقييمها بسيط وآمن، انخفاض ارتباطها مع الأصول الخطرة مدرجة في سوق نشطة ومعترف بها، وديناميكية ذات حجم كافٍ وقليلة التقلبات.

1-2-2- نسبة صافي التمويل المستقر (Net Stable Funding Ratio) :

تعتبر هذه النسبة معياراً للسيولة طويلة الأجل، باعتبارها تهدف إلى تعزيز مرونة البنوك على المدى الطويل من خلال مطالبتها بتمويل أنشطتها من مصادر أكثر استقراراً من الناحية الهيكلية والمحددة بنسبة 100%، وهذا يعني أن كل بنك يجب أن يتوفر لديه مبلغ من التمويل المستقر يساوي على الأقل المبلغ المطلوب¹. حيث تعطى النسبة وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR)} = \frac{\text{مبلغ التمويل المستقر المتاح}}{\text{مبلغ التمويل المستقر المطلوب}} \leq 100\%$$

ويعرف **التمويل المستقر المتاح** بأنه مصادر التمويل من جانبي حقوق الملكية والمطلوبات للبنك والتي تتصف بالاستقرار، من خلال تطبيق نسب ترجيح لعمليات التمويل المستقر المتاحة والمحددة من طرف المعيار، في ظل أهمية وطبيعة البنوك ودرجة استقرارها. إذ تتراوح نسب معامل التمويل المستقر المتاح من 100% للأكثر استقراراً إلى 0% للأقل استقراراً.

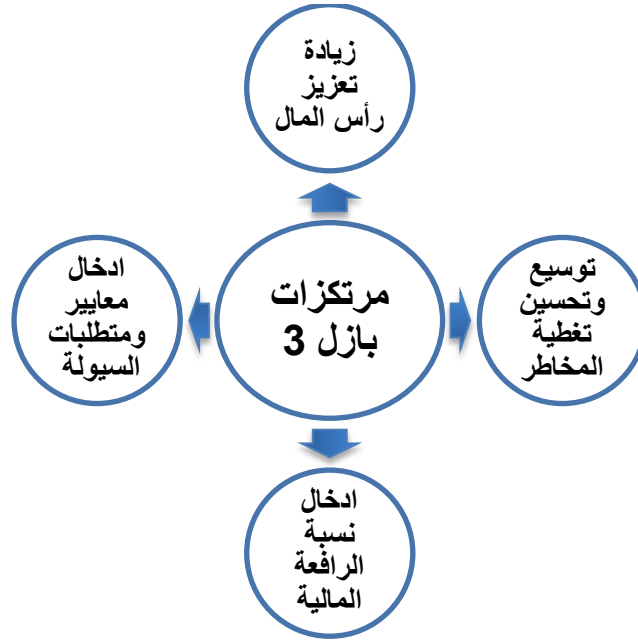
في حين يمثل **صافي التمويل المطلوب** بموجب هذا المعيار، استخدامات مصادر الأموال على جانبي الأصول سواء كانت داخل الميزانية أو خارجها، والتي يتعين على التمويل المستقر أن يواجهها، استناداً إلى اعتماد نسب ترجيحية لمعاملات التمويل المستقر في عملية التطبيق².

وبناءً على ما سبق، يمكن تلخيص المرتكزات التي تقوم عليها معايير اتفاقية بازل الثالثة في الشكل الموالي:

¹ Taryk BENNANI et autres, **Politique macroprudentielle prévenir le risque systémique et assurer la stabilité financière**, Op Cit, P P 180-181.

² رامي يوسف عبيد، دليل استرشادي حول تطبيق التعديلات المتعلقة بمتطلبات بازل III، دراسات تطوير القطاع المالي، العدد 19، صندوق النقد العربي، مارس 2023 ص 7.

الشكل رقم (2-03): مرتكزات اتفاقية بازل 3



المصدر : من إعداد الباحثة بناءً على ما سبق.

2- التعديلات التي طرأت على اتفاقية بازل الثالثة:

استمرت لجنة بازل للرقابة البنكية في إجراء مراجعة للمعايير الرقابية بما يواكب الظروف المستجدة في البيئة البنكية، وبما يدعم صلابة الجهاز البنكي من خلال تعزيز قدرته على التصدي للمخاطر والتعامل السليم معها. وفي هذا الإطار قامت اللجنة بإجراء مجموعة تعديلات على معايير اتفاقيتها الثالثة، والتي تهدف من ورائها إلى تسليط الضوء على مجالات الضعف المرتبطة بآليات وأطر مختلفة، بحيث يمكن تقسيم معايير اتفاقية بازل 3 إلى مرحلتين أساسيتين:

المرحلة الأولى: هي مرحلة إطار عمل 2010، أين ركزت اللجنة على تعزيز جودة رأس المال التنظيمي للبنوك والمحافظة عليه لتغطية المخاطر والخسائر المترتبة عنها، ورفع مستوى متطلبات رأس المال لتوفير مرونة للبنوك في فترات الضغوط المالية، وكذا دعم رأس المال المرجح بالمخاطر وتعزيز الحد الأدنى من نسبة الرافعة المالية، وإدخال معايير ومتطلبات دولية للتخفيف من مخاطر السيولة.

المرحلة الثانية: مرحلة الإصلاحات التي تضمنت عملية التتقيح النهائي الذي أُعلن عنه في ديسمبر عام 2017، كتكملة للمعايير الصادرة في المرحلة الأولى. بحيث تهدف لجنة بازل من خلال هذه التعديلات إلى تسليط الضوء على مجالات الضعف المرتبطة بآليات وأطر مختلفة، يمكن إيجازها فيما يلي¹:

¹ رامي يوسف عبيد، دليل استرشادي حول تطبيق التعديلات المتعلقة بمتطلبات بازل III ، مرجع سبق ذكره، ص ص 8-10.

2-1- إطار المخاطر الائتمانية : تهدف مراجعة المدخل الموحد للمخاطر الائتمانية إلى تدعيم حساسية المخاطر لمتطلبات رأس المال، وتقليل اعتماد البنوك على التصنيفات الائتمانية الخارجية، بحيث أدخلت لجنة بازل للرقابة البنكية إطار معدل لكل من:

▪ **المنهجية المعيارية:** والتي تضمنت تعديلات تتعلق بكل من: التعرض للبنوك، التعرض للشركات التعرض للعقارات السكنية، التعرض لقطاع الأفراد، التعرض لقطاع العقارات التجارية، التعرض للديون المساندة والتعرض للبنود خارج الميزانية؛

▪ **منهجية التقييم الداخلي:** من خلال ادخال تعديلات على الحدود الدنيا المتعلقة باحتمالية التعثر الخاصة بمنهجيتي الطريقة الأساسية والطريقة المتقدمة، كما قامت اللجنة بإلغاء بعض أساليب التقييم الداخلية بهدف تقليص الاعتماد على النماذج الداخلية للبنك.

2-2- الإطار الجديد الخاص بمتطلبات رأس المال: يقوم هذا الإطار على بعض الترتيبات المتعلقة باحتساب متطلبات رأس المال، وذلك لزيادة مصداقية عملية احتساب الأوزان المرجحة بالمخاطر من خلال مقارنة أفضل بين المنهجية المعيارية ومنهجية النموذج الداخلي. حيث قامت اللجنة بوضع حد أدنى للأصول المرجحة بالمخاطر التي تعتمد على منهجية التقييم الداخلي، وهذا للحد من استفادة البنوك من الوفر الذي تحققه في متطلبات رأس المال مقارنة بالمنهجية المعيارية.

2-3- إطار مخاطر السوق: قدمت لجنة بازل إرشادات مساعدة للمؤسسات البنكية في عملية تصنيفها للأدوات المستخدمة في المحفظة البنكية ومحفظة المتاجرة، وهذا على أساس سيولة الأدوات ومدى قدرتها على تقييمها يوميًا. واستنادًا إلى المنهجية المعيارية في احتساب مخاطر السوق، تتحدد متطلبات رأس المال في مجموع متطلبات رأس المال المستندة إلى حساسية المخاطر ومتطلبات مخاطر التعثر ومتطلبات أخرى. كما قامت اللجنة بإضافة خطر سعر الفائدة إلى كل من مخاطر الائتمان، مخاطر السوق ومخاطر التشغيل المتضمنة في المحفظة البنكية¹.

2-4- إطار مخاطر تعديل التقييم الائتماني للأطراف المقابلة: يتم من خلال هذا الإطار الأخذ في الاعتبار عنصر التعرض لمخاطر تعديل التقييم الائتماني للأطراف المقابلة والتي لم يسبق تغطيتها من قبل. كما قامت لجنة بازل بإلغاء منهجية التقييم الداخلي وذلك في سبيل تقليل اعتماد البنوك على النماذج الداخلية في التقييم².

¹ Michel Aglietta, Natacha Valla, **Macroéconomie financière**, sixième édition entièrement refondue, Edition La Découverte, Paris, 2017, P 280.

² رامي يوسف عبيد، دليل استرشادي حول تطبيق التعديلات المتعلقة بمتطلبات بازل III ، مرجع سبق ذكره، ص 32.

2-5- إطار التوريق: يعمل على تحديد الآليات المنقحة في احتساب متطلبات رأس المال لتعرضات التوريق المتواجدة ضمن المحفظة البنكية، وتتميز المعايير الجديدة بالبساطة والشفافية وقابليتها للمقارنة، حيث تغطي مخاطر الموجودات، المخاطر الائتمانية، المخاطر الهيكلية والمتطلبات الرأسمالية¹.

2-6- إطار مخاطر التشغيل: تم استبدال إطار عمل مخاطر التشغيل بإطار واحد تحت مسمى المنهجية المعيارية، والتي تعتمد على دخل البنك والخسائر التاريخية، حيث تقترض هذه المنهجية بأن المخاطر التشغيلية ترتفع طردياً مع دخل البنك².

2-7- إطار الرافعة المالية: تم اجراء تعديلات لمقياس التعرض وادخال دعامة جديدة لنسبة الرافعة المالية بهدف التخفيف من التأثيرات الخارجية التي تنشأ عن البنوك ذات الأهمية النظامية* (Globally Systemic Important Banks (G-SIBs) ، وبما يتماشى مع هامش رأس المال المرجح بالمخاطر ، لتصبح النسبة تعطى بالعلاقة التالية³ :

$$\text{نسبة الرافعة المالية (LR)} = \frac{\text{رأس المال الأساسي}}{\text{إجمالي التعرضات داخل الميزانية وخارج الميزانية}} \leq 3\% + \text{نسبة الرافعة التحوطية}$$

وفي ختام هذا المبحث، يتضح بأن معايير اتفاقيات لجنة بازل الثلاثة قد أرست الدعائم الأساسية للإدارة الفعالة للمخاطر على مستوى المؤسسات المالية والبنكية، بهدف تدعيم سلامة وصلابة المنظومة البنكية الدولية وإخضاعها لأسس ومبادئ رقابية فعّالة. وفي سبيل ذلك يطرح التطبيق الفعلي لتلك المعايير أمام السلطات الاشرافية والمؤسسات البنكية تحديات عديدة، تتجلى أساساً في صعوبة رصد المخاطر وإدارتها وفقاً لمتطلبات القواعد والتنظيميات الاحترافية، وهذا راجع إلى اختلاف التوافق في درجة تقبل المخاطر والأخذ بها بين بنك وآخر وبين نظام بنكي وغيره، فضلاً على جوانب تنظيمية أخرى تتمثل في متطلبات تهيئة البيئة البنكية من حيث تطوير القواعد والمبادئ المحاسبية وكذا تعزيز مستوى كفاءة المورد البشري ورفع جودة الخدمات والأنشطة البنكية.

¹ رامي يوسف عبيد، دليل استرشادي حول تطبيق التعديلات المتعلقة بمتطلبات بازل III ، مرجع سبق ذكره، ص 36.

² لمياء علي إبراهيم الموسوي، تحليل علاقة المحددات الداخلية والخارجية بالربحية وتأثيرها في الاستقرار المصرفي طبقاً لمنظور بازل III دراسة تحليلية لعينة من المصارف العراقية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2005-2020)، أطروحة دكتوراه فلسفة في العلوم المالية والمصرفية، جامعة كربلاء، العراق، 2022، ص 62.

* سيتم التطرق إليها بالتفصيل في المبحث الثالث من الفصل الثالث.

³ فريق عمل الاستقرار المالي في الدول العربية، معيار الرفع المالي وفقاً لمتطلبات بازل III، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية ، صندوق النقد العربي، رقم 192، 2023، ص 25.

المبحث الثالث: أسس الرقابة البنكية على المخاطر وأنظمة تقييم المخاطر البنكية

مع تطور عملية الاشراف والرقابة البنكية بشكل ديناميكي، وبالأخص مع وقوع الأزمة المالية العالمية (2007-2009)، برزت الحاجة بشكل رئيسي إلى الاهتمام بجانب الاحتراز من مخاطر فشل النظام المالي والبنكي، وسعي السلطات الاشرافية والرقابية لدول العالم إلى البحث في كيفية التصدي للصدمات والأزمات المسببة لذلك. إذ يعتمد النهج الرقابي المتبع من قبل السلطات الرقابية على تطوير أساليب الرقابة الفعالة والتي تركز أساساً على تقييم المخاطر تماشياً مع طبيعة وأهمية كل بنك، مع العمل على ايجاد إطار احترازي ملائم للتدخل المبكر وحتى للمعالجة اللاحقة. وعلى هذا الأساس، يقسم موضوع هذا المبحث إلى ثلاث مطالب؛ الأول يتناول تعريف الرقابة البنكية على المخاطر وخصائصها، والثاني يتطرق إلى علاقة الرقابة البنكية على المخاطر بحوكمة المخاطر في البنوك، أما الثالث، فيختص بأنظمة تقييم المخاطر البنكية والرقابة عليها.

المطلب الأول: مفهوم الرقابة البنكية على المخاطر

سيتم في هذا المطلب تقديم مقارنة الرقابة البنكية على المخاطر من حيث تعريفها ، خصائصها والمراحل التي تتضمن خطوات عملية الرقابة.

أولاً: تعريف الرقابة البنكية على المخاطر

تعد الرقابة أحد أكثر أدوات الادارة فعالية في تخفيف المخاطر من خلال نظام يعمل على تنسيق العلاقة بين تكوين قاعدة معلومات وتحليل المخاطر ومراقبتها، مما يسمح بتوفير تدابير وقائية وتشغيلية في المجالات ذات الأولوية لإدارة المخاطر¹.

ومع تزايد التحديات التي تواجه العمل البنكي وفي مقدمتها ارتفاع درجة المخاطرة البنكية، كان لزاماً على السلطات الرقابية العليا للدول البحث عن السبل الكفيلة بتطوير مفهوم الرقابة البنكية إلى حد يمكن من خلاله ضبط المخاطر المتنوعة والناجمة عن تطور الأنشطة التي تمارسها البنوك، أين اقتصر المفهوم التقليدي للرقابة البنكية في مرحلة سابقة على متابعة الأوضاع المالية للبنك في لحظة زمنية معينة وبصفة دورية، من خلال متابعة القوائم المالية، بالدراسة والتحليل للمؤشرات ونماذج تقييم الأداء والتحقق من مدى امتثال البنوك للضوابط الاشرافية وسلامة نظام رقابتها الداخلية ونظامها المحاسبي وذلك بالاعتماد على أسلوب الرقابة المكتتبية والرقابة الميدانية. وفي مرحلة تالية، تطور مفهوم الرقابة البنكية لينتقل إلى مستوى الاهتمام بالتغيرات التي تطرأ على الأوضاع المالية للبنوك بهدف الكشف عن حالات التدهور والتقصير في وقت مبكر.

¹ ثابت حسان ثابت، عمر توفيق عبد الرحمن، محمد عبدالرزاق محمد، توظيف الرقابة في الحد من المخاطر التي تواجه أنشطة الجامعات الذكية في ظل الاقتصاد الرقمي، مرجع سبق ذكره، ص 267.

وهنا لم يتوقف مفهوم الرقابة البنكية عند هذه المرحلة فقط، ليتطور مرة أخرى بسبب تزايد العمليات البنكية والمخاطر المرتبطة بها، مما جعل هذا المفهوم يتضمن جانب أوسع، ليشتمل على الإحاطة بالمخاطر والتحكم في العوامل المسببة للأزمات عبر نطاقين؛ وقائي وعلاجي في ذات الوقت¹، وهو ما يستند إلى ما يعرف بـ النهج القائم على المخاطر*، وبالتالي أصبحت الرقابة هنا مرتكزة أو مبنية على المخاطر، والتي تعتبر تطويراً لأهداف الرقابة الميدانية وامتداداً لها.

واستناداً إلى ما جاءت به لجنة بازل للرقابة البنكية بخصوص نهج الرقابة على أساس المخاطر فإن السلطات الرقابية تركز وبشكل متزايد رقابتها على المخاطر. إذ ينطوي هذا النهج على تقييم مختلف مجالات عمل البنك وما يقابلها من نوعية الإدارة والضوابط الداخلية، من أجل تحديد المصادر الرئيسية للمخاطر والمشاكل المرتبطة بها في مرحلة مبكرة².

كما عرفت اللجنة العربية للرقابة المصرفية الرقابة المبنية على المخاطر (RBS) بأنها: منهجية تختص بها السلطات الرقابية، تعتمد على تحليل وتقييم المخاطر بشكل مستمر، وتشارك فيها الرقابة المكتتبية والرقابة الميدانية، بحيث تتضمن المراحل التالية³:

- تحديد الأنشطة الرئيسية للبنك؛
- تحليل وتقييم مخاطر أنشطة البنك؛
- تقييم للأنظمة المعتمدة في إدارة هذه المخاطر وأنظمة الضبط والرقابة الداخلية وغيرها من الأساليب المستخدمة من قبل البنك في الحد من هذه المخاطر؛
- تحديد درجة ومستوى المخاطر المتبقية، بمعنى مستوى التعرض للمخاطر بعد الأخذ بالاعتبار تقنيات وأساليب إدارة المخاطر؛
- مقارنة المخاطر المتبقية مع الرساميل والموارد المالية المتاحة للبنك؛
- تقييم نهائي لإجمالي مخاطر البنك.

¹ عقبة الرضا، ريم غنام، دور مصرف سورية المركزي في الرقابة على المصارف الأخرى وآلية تفعيله، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد 2، 2005، ص 152.

* يعتبر النهج القائم على المخاطر، والذي يُرمز إليه اختصاراً بـ (Risk Based Approach) RBA، أسلوب يُستخدم في مجالات مختلفة لتقييم ومعالجة المخاطر المرتبطة بالأنشطة أو العمليات، من خلال تحديد المخاطر وترتيب أولوياتها وإدارتها لتخصيص الموارد والجهود بشكل أكثر فعالية بناءً على مستوى المخاطر. ويكتسب هذا النهج أهمية خاصة في مكافحة المخاطر الكبيرة المرتبطة بأنشطة غسل الأموال الناجمة عن جرائم خطيرة مثل تمويل الإرهاب والفساد والرشوة والاتجار بالمخدرات والاتجار بالبشر والاتجار بالأسلحة، مما يجعل المؤسسات المالية معرضة لهذه المخاطر بشكل خاص.

² Comité de Bâle sur le contrôle bancaire, Orientations à l'intention des superviseurs pour le traitement des banques fragiles, BRI, mars 2002, P P 11-12.

³ اللجنة العربية للرقابة المصرفية، قاموس مصطلحات الرقابة المصرفية، مرجع سبق ذكره، ص ص 43-44.

ووفقاً للجنة بازل؛ ينص المبدأ السابع من مبادئ الرقابة المصرفية الفعّالة على ضرورة أن يكون لدى البنوك إجراءات شاملة لإدارة المخاطر، واستحداث الرقابة القائمة على المخاطر لتقييم عمل البنوك وفقاً لملامح المخاطر الخاصة بها، على أن يقتنع المشرفين بأن البنوك والمجموعات البنكية لديها عملية شاملة لإدارة المخاطر لتحديد وتقييم ومراقبة جميع المخاطر أو التخفيف من حدتها وتقييم كفاية رأس المال فيما يتعلق بملف المخاطر، حيث يتم تكييف هذه العملية مع حجم وتعقيدات المؤسسات البنكية.

وحسب مرجع آخر، يتضمن مفهوم الرقابة القائمة على المخاطر؛ الفهم الصحيح لخصائص البنك من خلال عدة مصادر للمعلومات عن وضع البنك مثل التقارير المكتبية، التقارير الداخلية النقاشات مع إدارة البنك وغيرها، وكذا تعريف مختلف المخاطر الرئيسية التي تواجه أعماله في سبيل اعداد استراتيجية رقابية للتعامل مع تلك المخاطر. بالإضافة إلى عملية تقييم للمخاطر، أين يركز المفتش على كافة أنواع المخاطر التي تواجه البنك مثل مخاطر الائتمان، السوق، السيولة، التشغيلية وغيرها. وعلى المفتش كذلك الاهتمام بمدى صدق أنظمة إدارة المخاطر الداخلية مثل: التدقيق الداخلي، مراجعة مخاطر السوق والالتزام بالقوانين والأنظمة. بالإضافة إلى اهتمام المفتش بالتركيز على أنظمة تكنولوجيا المعلومات لدى البنك للتأكد من تمتعها بالمصداقية والكفاءة¹.

توجد أساساً ثلاثة مقاربات للرقابة²: الرقابة من القاعدة إلى القمة (bottom-up)، رقابة من القمة إلى القاعدة (top-down)، والرقابة القائمة على المخاطر.

بحيث تعتمد المقاربة الأولى التصاعدية من القاعدة إلى القمة بشكل أساسي على إجراءات الرقابة القياسية للبنوك ويتحقق من صحة البيانات المالية و كفاية الضوابط الداخلية التقليدية. ويتعامل هذا النهج بشكل أساسي مع مظاهر المخاطر، مثل ارتفاع معدلات القروض المتعثرة أو انخفاض في نسبة الملاءة المالية؛ بدلاً من مصدرها (الحوكمة أو الإدارة). فهو يشجع المؤسسات الائتمانية على تقليل مخاطرها بدلاً من إدارتها بشكل أفضل.

ومن ناحية أخرى، تستند المقاربة التنازلية من أعلى إلى أسفل إلى تحليل مالي شامل وتحليل للسياسات والأنظمة والممارسات الإدارية، وكذا القرارات المتخذة على المستويات العليا من التسلسل الهرمي، أين تترجم إلى خطط عمل ويتم رصدها والتحكم فيها من قبل المدراء باستخدام المؤشرات المناسبة.

¹ موسى شقيري وآخرون، إدارة المخاطر، مرجع سبق ذكره، ص 319.

² Hatem SALAH, Taoufi Rajhi, *Vers une nouvelle approche de la supervision bancaire en Afrique*, AFDB Chief Economist Complex, African Development Bank, volume3, Issue 6, Décembre 2012, P 5.

وأخيراً، تمثل الرقابة المبنية على المخاطر تغييراً في أنظمة الإشراف والرقابة، بهدف تحسين الطبيعة الوقائية للإشراف البنكي. وتُعد هذه المقاربة شكلاً متقدماً من أشكال الرقابة من أعلى إلى أسفل. ويستخدم فيها إطاراً تحليلياً لتقييم ممارسات الإدارة والضوابط والإجراءات والسياسات ليس فقط لتقليل المخاطر إلى الحد الأدنى ولكن أيضاً لضمان الإدارة السليمة للتعرض للمخاطر. ولهذا السبب، تولي هذه المقاربة أهمية كبيرة لتقييم قدرة الهيئات الإدارية للمؤسسات البنكية على إدارة المخاطر الخارجية (المنافسة والمخاطر النظامية). وهنا تصبح هذه المقاربة ذات فائدة للمشرفين المسؤولين عن مراقبة المخاطر المتراكمة في النظام المالي.

وبناءً عليه، تعرف الرقابة المبنية على المخاطر بأنها أداة احترازية تعمل على توجيه أدوات الرقابة نحو المجالات التي تنطوي على أكبر المخاطر للمؤسسات البنكية، وذلك بهدف إجراء تقييم للمخاطر وللإجراءات الإدارية، واللوائح في سياق مراقبة المخاطر، وتوفير إطار عمل مرن للتنظيم والتوجيه السليم لجميع أنواع الخدمات المالية.

من خلال ما سبق، تعتبر الرقابة القائمة على المخاطر عملية رقابية استباقية ونظام يسمح بتقييم الوضعية المالية والاحترازية للبنوك والمؤسسات المالية (على أساس المستندات وبعين المكان) ، بالإضافة إلى توجيه موارد الرقابة نحو تحديد طبيعة الأنشطة المسببة للمخاطر المهمة ، والمؤسسات ذات المخاطر المرتفعة ، فهي عملية منظمة تحدد أكثر المخاطر الحرجة التي يواجهها كل بنك على حدة والمخاطر النظامية في النظام المالي. كما تعمل على تقييم إدارة البنك للمخاطر، إضافة إلى تعزيز مركزه المالي إزاء الممارسات المحتملة. وتتسم عملية تقييم المخاطر بالتطلع إلى المستقبل مع التركيز على تقييم كل من المخاطر الحالية والمستقبلية على حد سواء، وتحديد المشاكل الأولية وتيسير التدخل الفوري واتخاذ التدابير والإجراءات التصحيحية المبكرة.

ويظهر الجدول رقم (2-04) الموالي، أبرز الفروقات بين مقارنة الرقابة التقليدية ومقاربة الرقابة

القائمة على المخاطر:

الجدول رقم (2-04) : أوجه التفرقة بين المقاربة التقليدية والمقاربة المركزة على المخاطر

المقاربة التقليدية	المقاربة المركزة على المخاطر
ترتكز أساسا على مدى الامتثال للقواعد التنظيمية والمعايير الاحترافية.	تتجاوز الرقابة التقليدية نحو رقابة تقييمية وفهم لطبيعة المخاطر المرتبطة بها.
يكون تطبيقها بنفس المستوى لجميع البنوك والمؤسسات المالية.	يكون تطبيقها مرنا ومتوافقا مع طبيعة خطر كل بنك ومؤسسة .
تناسبية قليلة أو معدومة.	تناسب مع حجم وتعقيد كل بنك ومؤسسة وأهميتها النظامية.
جزء كبير من التواصل مع السلطات الرقابية يكون بأسلوب تنازلي.	تواصل مستمر مع السلطات الرقابية (استخدام لغة الرقابة) .
محدودية الأدوات المستخدمة في عملية الرقابة .	تنوع كبير لأدوات الرقابة وذلك حسب كل حالة .

المصدر: Faiza AYADI, **La Supervision Basée sur les Risques**, Conférence de la Banque d'Algérie : Les Défis Futurs des Banques Centrales ,El Aurassi –Alger, Lundi 26 Décembre 2022, P14.

من خلال مضمون الجدول أعلاه، تتجلى مجالات اختلاف مقاربة الرقابة المركزة على المخاطر عن الرقابة التقليدية للبنوك والتي كانت قائمة أساسا على عمليات التفتيش وتحليل البيانات التاريخية المتعلقة بأنشطة البنك للتحقق من سلامتها. وكنتيجة لتغير طبيعة مهام البنوك وتعدد المخاطر المصاحبة لها فضلا عن التطور التكنولوجي المتسارع، أصبحت المنهج الرقابي يركز على المخاطر من حيث طبيعتها واتجاهها، ويتبنى نهج تقييمي وفهم لطبيعة المخاطر التي ينطوي عليها العمل البنكي.

ثانيا: خصائص الرقابة المبنية على المخاطر

تقوم التعاريف المقدمة للرقابة المبنية على المخاطر على مجموعة من المميزات والخصائص العملية في مجال الرقابة البنكية وتركيزها على المخاطر. نستخلص منها ما يلي:

- تعتبر الرقابة المبنية على المخاطر واحدة من الوظائف الأساسية لإدارة المخاطر، إذ أنها تعمل كأداة تحوط من خلال أساليب المراقبة والمراجعة الدورية، وذلك قبل وبعد تنفيذ العمليات البنكية والتأكد من مدى تطابقها مع السياسات والاجراءات المعمول بها. فضلا عن دورها في معالجة المشكلات المترتبة عن أعمال البنوك، عن طريق استخدام الجاهزية المسبقة في التحوط من هذه المخاطر.

- تركز عملية الرقابة القائمة على المخاطر بشكل كبير على الرقابة الميدانية (خارج الموقع). ولذلك تتميز هذه الرقابة بكونها عملية تكتنفها بيانات ومعلومات متعددة، ومن الضروري أن تكون البنوك قادرة على توفير البيانات بطريقة سلسلة وآلية إلى المراقب على أساس منتظم¹.
- تمتاز الرقابة البنكية على المخاطر بنظرتها المستقبلية في العمل على توفير أدوات واجراءات رقابية مستمرة تهدف إلى تحديد الممارسات التي قد تعرض البنوك لمستوى عالي من المخاطر مما يؤثر على صلابتها، كما تسعى إلى توظيف الامكانيات المتاحة لغرض تحقيق فاعلية أكبر للبنوك في سبيل تحديد المخاطر وقياسها والتحكم بها. بالإضافة إلى المساهمة في تحديد المشاكل وذلك في المراحل المبكرة لتسهيل التعامل معها والسيطرة عليها بصورة صحيحة.
- هي عملية رقابة استباقية، تعتمد بشكل أساسي على تحديد المخاطر التي تواجهها المؤسسات البنكية، من أجل الحصول على تقييم دقيق لصلابتها المالية الفردية وجودة حوكمتها.
- تعطي عملية الرقابة الأولوية للأنشطة التي تحتل مخاطر أكبر بالنسبة للبنك، وكذلك للمؤسسات البنكية التي تتطوي على درجة عالية من المخاطرة، مما يعرض النظام البنكي إلى مخاطر الفشل والإفلاس ومن ثم الدخول في أزمات تهدد الاستقرار المالي والبنكي. ويتحقق ذلك من خلال تبني الاجراءات التالية²:
 - تحديد ملامح المخاطر في المؤسسات البنكية؛
 - توقع الصعوبات الفردية والنظامية؛
 - التخصيص الرشيد لموارد الرقابة على المجالات و/أو المؤسسات التي تمثل أو يتوقع أن تمثل أعلى المخاطر الفعلية أو المحتملة.
- ترتكز مقارنة الرقابة البنكية على المخاطر بشدة على فهم وتقييم مدى كفاية نظم إدارة المخاطر التي تضعها كل مؤسسة بنكية ومالية لتحديد وقياس ورصد ومراقبة المخاطر بطريقة مناسبة وفي الوقت المناسب. كما يمكن هذا الإطار البنك المركزي من أن يكون أكثر استباقية وفي وضع أفضل لتوقع أي تهديد خطير لأية مخاطر حالية أو ناشئة على استقرار النظام المال.

¹ Navigating the risk based supervision process, India , January 2014, P 4.

² Banque de la République du Burundi, **Mise en place de la Supervision Basée sur les Risques**, Service SBS, P 2 disponible sur : <https://www.brb.bi/sites/default/files/MISE%20EN%20PLACE%20DE%20LA%20SBR.pdf> , consulté le 20/03/2023 à 19 :15.

• تتمتع الرقابة القائمة على المخاطر بإمكانية التمييز بين المؤسسات المالية المختلفة على أساس طبيعة مخاطرها، ومن ثم يتم ترجيح كل تعرض للمخاطر بشكل مختلف. وفي مثل هذا الإطار، يتمثل دور السلطات الإشرافية في التأكد من جودة إدارة المخاطر والرقابة الداخلية التي تنفذها المؤسسات البنكية كهدف احترازي قائم على تقييم المخاطر¹.

ثالثاً: مراحل الرقابة المبنية على المخاطر

يمكن تلخيص منهجية الرقابة المبنية على المخاطر في الخطوات التالية:

2-8- تحديد ملامح البنك: تندرج تحت هذه الخطوة مرحلتين هما:

3-1-1- فهم البنك: تعتبر أول خطوة في الرقابة المركزة على المخاطر، بحيث تهدف إلى وضع برنامج رقابي يتوافق والخصائص التي يتصف بها البنك وهذا لتحديد وفهم للمخاطر وللبيئة التي يعمل في نطاقها. كما تتوفر مصادر المعلومات التي توفر للمفتش المجال المناسب لفهم خصوصية عمل البنك وطبيعة مخاطره، وتتمثل أهم تلك المصادر فيما يلي²:

- التقارير الدورية الاحصائية: تساعد المفتش على إعداد خطة التفتيش المناسبة ويكون مصدرها السلطات الاشرافية العليا والبنك المركزي، ومنها الميزانيات الدورية، تقارير التفتيش السابقة؛
- أسلوب النقاش مع البنك: تساهم هذه الطريقة في الحصول على المعلومات المطلوبة من ادارة البنك والمخاطر التي يواجهها مباشرة؛
- المصادر العامة الأخرى: تتضمن ما توفره هيئة الرقابة عن الأسواق المالية بخصوص البنك ومخاطره، كذلك الصحف والمجلات ووكالات التصنيف الائتماني.

3-1-2- تقييم المخاطر: يوفر تقرير تقييم المخاطر وصفاً موجزاً لنوع ومستوى المخاطر في أنشطة المؤسسة البنكية، ومدى كفاية ضوابط إدارة المخاطر المعمول بها واتجاه المخاطر، كما يوفر تقييم المخاطر أساساً سليماً لتحديد إجراءات الرقابة اللاحقة. كما يجب الاهتمام بمدى صدق وفعالية أنظمة إدارة المخاطر الداخلية مثل التدقيق الداخلي ومراجعة المخاطر السوقية ومدى الالتزام بالقوانين والقواعد المنظمة للعمل البنكي، وكذلك يجب دعم عملية مراقبة المخاطر بأنظمة معلومات ذات كفاءة، توفر تدفق متواتر للمعلومات في البنك³.

¹ Hatem SALAH, Taoufi Rajhi, *Vers une nouvelle approche de la supervision bancaire en Afrique*, Op .cit, P 5.

² موسى شقيري وآخرون، إدارة المخاطر، مرجع سبق ذكره، ص 308.

³ موسى شقيري وآخرون، نفس المرجع السابق، ص 310.

وتمر عملية تقييم المخاطر بالمراحل الخمسة التالية¹:

(أ) جمع المعلومات : المتعلقة بأعمال البنك وأنظمة إدارة لمخاطر؛

(ب) تحديد المجالات الوظيفية والأنشطة الرئيسية للبنك: من خلال تحديد الأهمية النسبية لتلك الأنشطة وكذا تسليط الضوء على أهمية العمليات من خلال فحص المعلومات الناتجة عن البنك، بما في ذلك الميزانية العمومية والمعاملات خارج الميزانية العمومية وبيان الدخل؛

(ج) استكمال مصفوفة المخاطر: تعتبر مصفوف المخاطر أداة تستخدم لتوثيق عملية تقييم المخاطر الكلية للبنك، وتوفر تقييماً متسقاً لكمية المخاطر، لجودة إدارة المخاطر، للمخاطر الاجمالية ولاتجاه المخاطر المختلفة في البنك. وبالتالي تسهل مصفوفة المخاطر تحديد التقييم العام للمخاطر ولكل نشاط من أنشطة البنك. حيث تتضمن الخطوة الأولى في تكوين مصفوفة المخاطر معرفة الأنشطة الرئيسية للبنك ومن ثم دراسة وتحديد نوع ومستوى المخاطر التي تواجهها وإعطائها تصنيف يتناسب معها، سواء كانت المخاطر عالية أو متوسطة أو منخفضة، وبعد ذلك يتم وضع مصفوفة أولية للمخاطر إذ ينبغي تحديثها باستمرار، ويكون اعدادها في شكل جدول يضم نوع، مستوى واتجاه المخاطر التي تواجه البنك مما يمنح ذلك للمفتش سهولة تحديد المجالات التي سيركز عليها في عملية الرقابة الميدانية.

ولإكمال مصفوفة المخاطر ينبغي إعداد تقييم مبدئي لأنظمة إدارة المخاطر المرتبطة بكل نشاط وقياس درجتها، على أساس وجود أنظمة مخاطر قوية، متوسطة أو ضعيفة².

(د) إعداد تقرير تقييم المخاطر: يُظهر تقرير تقييم المخاطر المستوى العام للمخاطر حسب فئة المخاطر واتجاهها، كما يحلل أنشطة الأعمال ضمن كل فئة ويقمّ نوعياً فعالية نظم إدارة المخاطر، ويعكس تقرير المخاطر الخلفية الطريقة التي تطور بها الملف العام للمخاطر في المؤسسة البنكية، على أن يكون شكل ومحتوى تقرير المخاطر مرناً وملائماً لخصائص البنك بشكل عام، ويتضمن العناصر التالية³:

- تقييم شامل لمخاطر المؤسسة البنكية؛

- تحديد أنواع المخاطر الكامنة ومستواها واتجاهها؛

- تحديد جميع الوظائف الرئيسية وخطوط الأعمال والمنتجات التي تنشأ عنها مخاطر كبيرة؛

- وصف نظام إدارة المخاطر في المؤسسة المصرفية؛

- دراسة العلاقة بين احتمالية وقوع حدث غير مرغوب فيه و التأثير المحتمل على المؤسسة البنكية .

¹ Banque de la République du Burundi, **Méthodologie de la Supervision Basée sur les Risques**, Service SBS, Op.cit , P P 3-4.

² موسى شقيري وآخرون، ، إدارة المخاطر ، مرجع سبق ذكره، ص 312.

³ Banque de la République du Burundi, **Méthodologie de la Supervision Basée sur les Risques**, Service SBS, Op.cit, P 9.

هـ) تقييم تصنيف CAMEL: يحدد هذا التصنيف من خلال عمليات الرقابة الميدانية، وتأخذ في الاعتبار العوامل الكمية والنوعية على حد سواء (سيتم التطرق إليه لاحقا في المطلب الثاني).

2-9- خطة الرقابة:

يتعين على البنك وضع خطة رقابة شاملة كل سنة، تصف أنشطة الرقابة التي سيتم إجراؤها وتستند الخطة إلى ملف المخاطر، أين تسلط الضوء على طبيعة المخاطر والإجراءات التي ستتخذها الإدارة المسؤولة عن الرقابة والإطار الزمني لتنفيذ الخطة. وتتضمن هذه الأخيرة الأدوات الرقابية التي تم اختيارها للتنفيذ، ويعتبر برنامج الرقابة بمثابة جسر بين تقييم المخاطر في المؤسسة وأنشطة التفتيش التي يتعين على المراقب تنفيذها خلال فترة معينة¹. بحيث تشمل العناصر المستخدمة في عملية التخطيط على: تقارير التفتيش الميداني، الرقابة الدائمة، الاجتماعات مع مراجعي الحسابات الخارجيين، وتبادل المعلومات مع الجهات التنظيمية الأخرى.

2-10- إعداد برنامج التفتيش:

يقوم مسؤولو السلطة الرقابية وعلى رأسهم البنك المركزي بمهمة التفتيش، على أن يتضمن برنامج التفتيش ما يلي²:

- الأهداف المرجوة من خطة الرقابة؛
- وصف للعمليات التي يتم تقييمها بما في ذلك المخاطر المرتبطة بها، مع توضيح المدة اللازمة والموارد المخصصة لذلك؛
- بيان الاجراءات المتوقع تأديتها من قبل الرقابة المكتبية والحاجة إلى مفتشين مختصين في ذلك.
- كما يتعين إعداد مذكرة تخص نطاق التفتيش لتحديد ما سيتم تغطيته في عملية التفتيش، بحيث تتضمن هذه المذكرة أهداف خطة الرقابة وشرح موجز لعناصر نظام التقييم.

2-11- توجيه الرسالة إلى البنك:

تتألف الرسالة الموجهة إلى البنك المعني من البيانات والمعلومات التي يجب تزويد المفتشين بها. حيث تتضمن توضيح أهداف الرقابة المبنية على المخاطر، من حيث³ :

¹ Banque de la République du Burundi, **Méthodologie de la Supervision Basée sur les Risques**, Service SBS, Op.cit, P 11.

² موسى شقيري وآخرون، ، إدارة المخاطر ، مرجع سبق ذكره، ص 316.

³ محمد زيدان، عبد الرزاق جبار، متطلبات تكيف الرقابة المصرفية في النظام المصرفي الجزائري مع المعايير العالمية ، المؤتمر العلمي الدولي حول اصلاح النظام المصرفي الجزائري، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 11-12 مارس 2008 ، ص11.

- تقييم الوضع المالي واجراء الاختبارات الضرورية للتحقق من احتمالية تعرض البنك للمخاطر؛
- تقييم مدى إمام البنك بمختلف أنواع المخاطر ونظم إدارتها؛
- تحديد مستويات المخاطر غير المقبولة وبيان مجالات الضعف في إدارة المخاطر؛
- إلزام البنك بمراجعة خطته لتجاوز مواضع الضعف المكتشفة، ومتابعة مدى التزامه بتنفيذ الخطط.

2-12- متابعة النتائج والتوصيات:

بمجرد الانتهاء من مراجعة حسابات البنك، يجب على فريق الرقابة (التفتيش) إعداد تقرير يضم توصيات محددة بشأن الاجراءات التصحيحية الواجب اتخاذها خلال فترة زمنية متفق عليها، كما يجب أن يركز التقرير على تقييم مدى كفاية أنظمة إدارة المخاطر في البنك، على أن يتم إرسال هذا التقرير إلى مجلس الإدارة لدى البنك المركزي، مع اتباعه بملخص يتضمن وصف موجز للنتائج التي تم التوصل إليها من عمليات التفتيش والتدابير العلاجية الموصى بها بشأن مختلف أنواع المخاطر وإطار الحوكمة البنكية (مخاطر: الائتمان، السيولة، السوق، التشغيل، السمعة، ...) .

وبعد الانتهاء من الفحص النهائي للتقرير، تعطى الموافقة على احالته إلى البنك المعني، وعرضه في اجتماع خاص لمجلس الإدارة بحضور ممثلي عن البنك المركزي، ليتم بعد ذلك التزام أعضاء مجلس إدارة البنك بتطبيق ما جاء في التقرير مع اتخاذ التدابير التصحيحية للتصدي للمخاطر المالية والتشغيلية التي يتعرض لها البنك¹.

ويمكن تلخيص المراحل السابقة لمقاربة الرقابة المبنية على المخاطر ونتائجها في الجدول الموالي:

¹ Banque de la République du Burundi, **Méthodologie de la Supervision Basée sur les Risques**, Service SBS, Op.cit , P 27.

الجدول رقم (2-05): مراحل مقارنة الرقابة المبنية على المخاطر ونتائجها

المرحلة	بيان المرحلة	نتائج المرحلة
1	تحديد ملامح البنك: ✓ فهم البنك؛ ✓ تقييم المخاطر.	تكوين ملف للبنك يتضمن: ✓ عرض تقديمي للبنك؛ ✓ ملخص تقييم المخاطر؛ ✓ إعداد مصفوفة المخاطر.
2	خطة الرقابة: ✓ تتضمن وصف لأنشطة الرقابة المستندة إلى ملف المخاطر	✓ وضع خطة للرقابة الميدانية
3	برنامج تفتيش: ✓ يتضمن الأهداف المتوخاة من خطة الرقابة	✓ إعداد مذكرة التفتيش
4	توجيه الرسالة إلى البنك المعني	✓ إعداد تقرير الرقابة وملخص موجز لنتائج عملية التفتيش
5	متابعة النتائج والتوصيات	✓ الالتزام بنتائج تقرير التفتيش وتنفيذ الإجراءات التصحيحية الموصى بها.

المصدر: من إعداد الباحثة بناءً على ما سبق.

المطلب الثاني: أنظمة البنك المركزي لتقييم مخاطر البنوك والرقابة عليها

نظرا لاختلاف الممارسات والأساليب المتبعة في التنظيم والإشراف البنكي من بلد إلى آخر، فإن المقاربات المتبعة في تقييم المخاطر والرقابة عليها والإنذار المبكر تختلف أيضاً تبعاً للعوامل الخاصة بكل بلد، وتشمل هذه العوامل: مدى نطاق وتواتر الرقابة الميدانية؛ وآلية الرقابة خارج الموقع (الرقابة المكتبية)، ومدى طبيعة وموثوقية التقارير التنظيمية، ومدى توافر البيانات التاريخية عن تعثر البنوك وفشلها ومستوى التقدم التكنولوجي، وتوفر الموارد المالية والبشرية اللازمة.

واستناداً إلى Sahajwala et Van der Bergh (2000)، يمكن تجميع مختلف الأنظمة الرقابية في أربعة مجموعات رئيسية المعتمدة في مجموعة دول العشرة (G10)، وهي¹:

¹ Basel Committee On Banking Supervision, **Supervisory Risk Assessment And Early Warning Systems**, Working Papers No4, December 2000, P 6.

- أنظمة التصنيف للرقابة البنكية؛
- أنظمة تحليل النسب المالية والمجموعات المماثلة؛
- أنظمة شاملة لتقييم المخاطر البنكية؛
- النماذج الاحصائية للتنبؤ كأداة للإنذار المبكر.

أولاً: أنظمة التصنيف للرقابة البنكية

لقد بدأت التصنيفات الرقابية للمؤسسات البنكية في شكل تقييمات مستمدة على أساس التفتيش المكتبي، وعلى مدار السنوات الأخيرة من القرن العشرين، تم تطوير أنظمة التقييم البنكي على أساس التفتيش الميداني، إذ تساهم هذه الأنظمة في تحديد البنوك التي تستدعي حالتها إشرافاً رقابياً خاصاً أو حتى تدخلاً مباشراً من قبل السلطات الرقابية .

1- نظام (CAMELS):

قبل عام 1979، قامت إحدى السلطات الإشرافية في الولايات المتحدة الأمريكية ، والمتمثلة في مؤسسة التأمين على الودائع الفيدرالية (FDIC)، بتطوير واعتماد نظام تصنيف يسمى " نظام التصنيف المركزي لتقييم المخاطر" والمعروف بنظام (CAEL). وقد تم سحب هذا النظام منذ ذلك الحين مع انتهاء آخر تطبيق له خلال شهر ديسمبر من سنة 1999. حيث كان نظام (CAEL) نظاماً خبيراً، يستخدم تحليلاً بسيطاً للنسب كتصنيف ربع سنوي خارج الموقع للمؤسسة البنكية. واستخدم هذا النظام النسب المالية من تقارير الاستدعاء المتضمنة لمعلومات التقارير التنظيمية ربع السنوية التي تقدمها البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية، باعتبارها مدخلات رئيسية لجميع أنظمة الرقابة المكتبية ، وذلك لتقييم البنوك على أساس مقياس من 0.5 (الأفضل) إلى 5.5 (الأسوأ)¹.

وبتاريخ 13 نوفمبر عام 1979، تم تطوير نموذج (CAEL) وذلك بإضافة مؤشر خامس جديد يتمثل في جودة الإدارة ، واصبح النموذج تحت اسم نظام (CAMEL)؛ ويتم بموجب هذا النظام تقييم كل مؤسسة بنكية خاضعة للفحص المكتبي على أساس خمسة أبعاد هي: رأس المال، الأصول، الإدارة الأرباح والسيولة، بحيث يُنظر إليها على أنها تعكس سلامة الأداء المالي والامتثال التنظيمي للمؤسسة البنكية. وخلال سنة 1996، وفي محاولة لجعل نظام التصنيف أكثر تركيزاً على المخاطر، تم إضافة عنصر سادس يتعلق بالحساسية لمخاطر السوق إلى تصنيف (CAMEL)، ليصبح نموذج التقييم البنكي

¹ Ranjana Sahajwala , Paul Van den Bergh , **Supervisory Risk Assessment and Early Warning Systems**, Basel Committee on Banking Supervision, working papers, Bank for International Settlement, N° 4 , December 2000, P P 8-9.

المعروف بـ (CAMELS)¹. وبناء على هذا النظام يتم تصنيف كل عامل من العوامل المكونة له على أساس موحد، ويعطي للبنك تصنيفا مجمعا مبني على مقياس من الفئة الأولى (قوي) إلى الفئة الخامسة (غير مرضي)². كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (2-6): فئات تصنيف البنوك المحلية وفق نظام CAMELS

دلالة التصنيف	فئة التصنيف
<ul style="list-style-type: none"> - الوضع المالي للبنك سليم؛ - عدم وجود مشاكل جوهرية؛ - لا يحتاج البنك إلى رقابة دورية من قبل البنك المركزي، بل رقابة أقل من الاعتيادية. 	الفئة الأولى (1): قوي
<ul style="list-style-type: none"> - الوضع المالي للبنك مرضي؛ - وجود بعض المشكلات المعروفة، وتكون تحت السيطرة؛ - يحتاج البنك إلى رقابة اعتيادية. 	الفئة الثانية (2): مرضي
<ul style="list-style-type: none"> - يعاني البنك من بعض المشكلات التي تحتاج إلى معالجة فورية قبل أن تتفاقم أوضاع البنك؛ - يحتاج إلى رقابة فوق الاعتيادية؛ - قد يطلب من البنك تقييد برامج تصحيحية . 	الفئة الثالثة (3): معتدل
<ul style="list-style-type: none"> - يعاني البنك من مشكلات حادة؛ - قد يتعرض البنك نتيجة لتلك المشكلات إلى الإفلاس؛ - يحتاج البنك إلى رقابة دورية حثيثة؛ - قيام السلطات الرقابية بإجراء زيارات على فترات متقاربة وقد يطلب من البنك وقف ممارسة بعض الأنشطة . 	الفئة الرابعة (4): حدي
<ul style="list-style-type: none"> - يكون الوضع المالي للبنك سيء؛ - تظهر مشكلات حادة وغير مسيطر عليها من قبل إدارة البنك؛ - تكون احتمالية تعثر البنك و/أو إفلاسه عالية؛ - يحتاج البنك إلى رقابة دورية ومكثفة من قبل السلطات الرقابية، أين يتم وضع مفتشين مقيمين لدى البنك أحيانا؛ - منع البنك نهائيا من ممارسة بعض العمليات ، مع امكانية عزل الإدارة التنفيذية وتعيين أخرى بديلة عنها. 	الفئة الخامسة (5): غير مرضي

المصدر: بتصرف اعتمادا على : محمد داود عثمان، إدارة وتحليل الائتمان ومخاطره، مرجع سبق ذكره، ص 229.

¹ محمد عبد المقصود أبو سليمان، تطوير نموذج لتقييم الأداء المصرفي CAMELS طبقا للشمول المالي وأثره على الجدارة الائتمانية، المجلة العلمية للبحوث التجارية، العدد الأول، يناير 2023، ص 784.

² Ranjana Sahajwala , Paul Van den Bergh , Supervisory Risk Assessment and Early Warning Systems , Op. cit, P 8.

وفيما يلي عرض لكل عنصر من العناصر الستة المكونة لنظام CAMELS¹:

1-1- كفاية رأس المال (Capital Adequacy): وتتضمن مؤشرات رأس المال والمؤشرات ذات الصلة التي تظهر نقاط القوة التنظيمية، بحيث يحتفظ كل بنك برأس مال يتوافق مع طبيعة وحجم المخاطر التي يتعرض لها. إذ يُظهر مؤشر كفاية رأس المال الملاءة المالية للبنك ويعكس مدى قدرته على التصدي للصدمات التي من المحتمل أن تتعرض لها عناصر ميزانيته، كما يأخذ هذا المؤشر في الاعتبار أبرز المخاطر المالية مثل مخاطر السوق ومخاطر الائتمان.

1-2- جودة الأصول (Asset Quality): يعكس تصنيف جودة الأصول حجم المخاطر الحالية والمستقبلية التي تواجهها البنوك والمرتبطة بعمليات الاقراض ومحافظ الاستثمار والأنشطة خارج الميزانية ومدى قدرة البنوك على قياسها ورقابتها والتعامل معها، حيث تتميز القروض بمعدلات أعلى لمخاطر التعثر في السداد، ويُظهر العدد المتزايد من القروض المتعثرة تدهور جودة الأصول.

1-3- جودة الإدارة (Management Quality): يُعتبر مؤشر جودة الإدارة من المؤشرات النوعية التي تعكس مدى مقدرة مجلس الإدارة وإدارة البنك على تحديد، قياس، وضبط المخاطر. إذ يمكن قياس جودة الإدارة في البنك من خلال بعض المعايير المتعلقة بالحوكمة، الموارد البشرية، نظام المعلومات، عملية المراقبة والتدقيق، والتخطيط الاستراتيجي.

1-4- الإيرادات (Earning Ability): وتمثل القدرة على كسب الأرباح من أهم مقاييس أداء البنوك. ويقاس هذا المؤشر بالاعتماد على مجموعة نسب مالية تعكس مقدار تحقيق البنك للأرباح ومدى توزيعها واستعمالها بكفاءة.

1-5- السيولة (Liquidity): يعتمد تقييم السيولة على مستواها الحالي وكذلك الحاجة المستقبلية للسيولة بالنظر إلى مقدار الاحتياجات التمويلية، إضافة إلى مستوى إدارة السيولة بالمقارنة مع حجم ودرجة المخاطر المرتبطة بالعمل البنكي. ويُمكن هذا المؤشر من معرفة مقدار السيولة المتوفرة لدى البنك ومدى قدرته على الوفاء بالالتزامات غير المتوقعة التي يُطالب بها المودعون.

1-6- الحساسية لمخاطر السوق (Sensitivity to Market Risk): يتعلق الأمر بحساسية تعاملات البنك لمختلف أنواع المخاطر السوقية التي تعكس التقلبات الحاصلة في سعر الفائدة، سعر الصرف أسعار الأسهم في الأسواق المالية وأسعار السلع والبضائع الأخرى، والتي تؤثر سلبًا على رأس مال البنك

¹ يتصرف اعتمادا على:

- موسى شقيري وآخرون، إدارة المخاطر، مرجع سبق ذكره، ص ص 286-288. .
- سامي شناتي، الياس أورزيق، مدى توافق نماذج تقييم الأداء المالي للبنوك مع البنوك الإسلامية، قراءة في نموذج CAMELS، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد السادس، العدد 1، أبريل 2020، ص ص 190-192.

-Malihe Rostami, Camels' Analysis in Bnaking Industry, Global Journal of Engineering Science and Research Management, 2(11), November 2015, P P 11-12.

وعلى وضعيته المالية. وتُعتبر المراكز المحتفظ بها لغرض المتاجرة المصدر الرئيسي لهذا النوع من المخاطر، إضافة إلى درجة حساسيتها لمخاطر سعر الفائدة ومخاطر العمليات البنكية الأجنبية، حيث يعتمد تقييم مخاطر السوق على درجة حساسية إيرادات البنك وعلى رأس ماله للتغيرات في سعر الفائدة سعر الصرف، وأسعار السلع والأسهم. بالإضافة إلى مستوى تعقيد عمليات البنك في محفظة المتاجرة وكذا طبيعة ودرجة تعقيد مخاطر السوق.

ويوضح الجدول الموالي، مختلف التدابير المتخذة والموافقة لفئات التصنيف الخمسة على النحو التالي:

الجدول رقم (2-07): الإجراءات المتخذة وفقا لتصنيف نموذج (CAMELS)

فئة التصنيف	نطاق التصنيف	تحليل التصنيف	تفسير عملية التحليل
1	1.0-1.4	قوي	سليم من جميع النواحي ولا يحتاج إلى استجابات رقابية.
2	1.6-2.4	مُرْضي	سليم، لكن يتخلله ضعف بسيط قابل للتصحيح، مع وجود استجابة رقابية محدودة.
3	2.6-3.4	معتدل (تحت المراقبة)	وجود مجموعة من نقاط الضعف التي ستصبح شديدة في حال عدم تصحيحها، مع ضرورة تطبيق رقابة أكبر.
4	3.6-4.4	هامشي (بعض مخاطر التعثر)	وجود بعض مخاطر التعثر التي قد تؤدي إلى الأضرار بقدرة البنك على الاستمرار مستقبلا وتحتاج إلى رقابة دقيقة.
5	4.6-5.0	غير مرضي (احتمال كبير للتعثر)	وجود مستوى عالي من التعثر على المدى القريب، مع ضرورة وجود رقابة دائمة.

المصدر: Ranjana Sahajwala , Paul Van den Bergh ,Supervisory Risk Assessment and Early Warning Systems, Op. cit, P 47.

2- نظام (PATROL):

يُعد نموذج (PATROL) أحد أهم أنظمة تقييم البنوك المطبقة من قبل البنك المركزي الايطالي الذي أُعتمد عام 1993 كأداة للإشراف والرقابة خارج الموقع. بحيث يُستخدم لتقييم السلامة المالية للبنوك الفردية كآلية فعالة لتقييم وضعها المالي، وكأداة إنذار مبكر تساهم في التعرف على المشكلات التي تواجه البنوك، معتمدا في ذلك على المؤشرات الكمية وتقييم الخبراء للمتغيرات النوعية. ويُعد هذا

النظام مشابه الى درجة كبيرة مع نموذج (CAMEL). وفضلا على تقييمه للوضع المالي للبنوك فإنه يركز على آثار بعض الصدمات مثل تدفقات الودائع غير المتوقعة ومستويات النمو في نسبة الديون المتعثرة. وفي حال سجل البنك أداء متدني وفق مؤشرات نظام (PATROL)، فإنه سوف يخضع الى رقابة مكتبية وميدانية لتدقيق العراقيل والمشكلات التي يعاني منها بهدف معالجتها¹.

ويطبق هذا النموذج على جميع المؤسسات البنكية العاملة في ايطاليا، وتكون نتائج التقييم سرية للغاية ومتحفظ عليها من قبل البنك المركزي الايطالي، بحيث تعكس تصنيفات نظام (PATROL) فقط حالة المؤسسة البنكية في وقت معين، وبالتالي فهي تستجيب بشكل كبير للتغيرات في أداء البنك والظروف الاقتصادية المتعلقة بدورات الأعمال.

كما يتم تصنيف كل عنصر من عناصر نموذج (PATROL) على مقياس من 1 (الأفضل) إلى 5 (الأسوأ) بناءً على معايير إشرافية ومبادئ توجيهية رقابية، والذي يتضمن جميع المعلومات الكمية والنوعية الأخرى المتاحة للمحلل. وبناءً عليه، يتم التحقق من صحة التصنيفات المعطاة من خلال المقارنات مع النتائج الفعلية لعمليات الرقابة المكتبية. ويتألف النموذج من خمسة مكونات يقيم من خلالها أداء البنوك، وهي: كفاية رأس المال (Capital adequacy)، التنظيم (Organization)، مخاطر الائتمان (Credit Risk)، الربحية (Profitability)، والسيولة (liquidity).

3- نظام (ORAP):

استحدثت اللجنة البنكية الفرنسية في عام 1997 نظام التنظيم والتعزيز السنوي للإجراءات الوقائية أو كما يطلق عليه تسمية: نظام تصنيف الإجراءات الوقائية (ORAP)، كنظام تحليل متعدد العوامل للبنوك الفردية. ويهدف هذا النظام إلى الكشف عن نقاط الضعف المحتملة في البنوك من خلال دراسة جميع مكونات المخاطر المرتبطة بنشاط وبيئة كل بنك والاستفادة من المعلومات الكمية والنوعية.

ويعتمد تصنيف نظام (ORAP) على مختلف مصادر المعلومات الداخلية والخارجية والمتضمنة لقواعد البيانات المختلفة لبنك فرنسا واللجنة البنكية، لا سيما البيانات المقدمة من مؤسسات الائتمان نفسها، والتي يتم تخزينها في قاعدة بيانات خاصة بالأسواق المالية، بالإضافة إلى نتائج عمليات تفتيش الرقابية المكتبية. كما تشمل المصادر الخارجية مراجعي الحسابات الخارجيين، والهيئات الإشرافية الأخرى والمعلومات التي يتم توفيرها بموجب الترتيبات الثنائية مع الهيئات الإشرافية في البلدان الأوروبية الأخرى.

¹ منتظر فاضل سعد البطاط، زينب عبد العزيز عبد الله العطار، تقييم أداء المصارف باستخدام نموذج PATROL دراسة تطبيقية لعينة من المصارف العراقية، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 16، العدد 62، ايلول 2021، ص 35.

حيث يعمل نظام (ORAP) ضمن إطار عمل موحد ورسمي، ويعتمد تصنيفه على 14 عنصرًا أساسيًا. وتغطي هذه الآلية تقريبًا جميع الأنشطة التجارية للبنك وعوامل المخاطرة المرتبطة بها، إذ تتعلق المكونات بالنسب الاحترازية (رأس المال والسيولة وكفاية رأس المال)، وأنشطة البنك داخل وخارج الميزانية العمومية (جودة الأصول، والقروض المدومة ومخصصات القروض المدومة ومخاطر السوق والأرباح (الدخل التشغيلي والبنود غير المتكررة والعائد على الأصول) والمعايير النوعية (المساهمون والإدارة والرقابة الداخلية)، ويتم تصنيف كل عنصر من عناصر النظام على مقياس من 1 (الأفضل) إلى 5 (الأسوأ)¹.

4- نظام التصنيف للبنوك الأجنبية (ROCA):

يستخدم نظام التصنيف (ROCA) لتقييم فروع البنوك الأجنبية، من خلال تحديد مستوى الرقابة الواجب فرضه على البنك، والمكون من أربعة عناصر لتقييم عمليات وأنشطة تلك الفروع الأجنبية وهي²: إدارة المخاطر، أنظمة وضوابط العمليات، الامتثال للقوانين، ونوعية الموجودات.

4-1- إدارة المخاطر (Risk Management) :

يتطلب وجود نظام فعال لإدارة المخاطر وذلك لتحقيق رقابة شاملة ومستمرة للفرع الأجنبي، وهذا يتضمن عمليات تعريف، تحديد، قياس ومراقبة للمخاطر التي تكتنف البيانات المالية للفرع وأنشطته خارج الميزانية، للقيام بتصنيفها وفق ارتباطها بمخاطر معينة³.

4-2- أنظمة وضوابط العمليات التشغيلية (Operational Controls) :

تتطلب عملية تقييم سلامة وفعالية أنظمة الضبط الداخلية والتحكم والرقابة على الأنشطة، ومدى توافقها مع حجم وتعقيد عمليات فروع البنوك الأجنبية. ويتوفر هذا النظام على وظيفة تدقيق داخلي مستقلة وفعالة، إلى جانب وجود تدقيق خارجي وذلك لضمان التأكد من مدى تطابق العمليات البنكية مع التعليمات الداخلية والسياسات التنظيمية، وذلك بهدف تحقيق جانب الدقة في التقارير والتحليلات المرسلة إلى الإدارة العامة والبنك المركزي، مع مراعاة ملائمة توقيت إعدادها⁴.

¹ Ranjana Sahajwala , Paul Van den Bergh , **Supervisory Risk Assessment and Early Warning Systems** ,Op. cit, P 11.

² اللجنة العربية للرقابة المصرفية، الرقابة على البنوك الأجنبية من قبل السلطة الرقابية المضيفة (تجربة المملكة الأردنية الهاشمية)، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، رقم 169، صندوق النقد العربي، 2021، ص 16.

³ Office of the Comptroller of the Currency, **Approach to Federal Branch and Agency Supervision**, Washington, DC 20219, Updated October 2017, P 4.

⁴ اللجنة العربية للرقابة المصرفية، الرقابة على البنوك الأجنبية من قبل السلطة الرقابية المضيفة (تجربة المملكة الأردنية الهاشمية)، مرجع سبق ذكره، ص ص 16-17.

4-3- الامتثال للقوانين والأنظمة (Compliance) :

يتوجب التأكد من مدى التزام الفرع بجميع القوانين، التشريعات والتعليمات التي تحكم العمل البنكي، وتزويد البنك المركزي بالتقارير المتضمنة للمعلومات المطلوبة. كما يتعين على الشخص المسؤول عن الامتثال في البنك أن يكون على دراية واطلاع كافي بمختلف الجوانب التنظيمية من هيكل تنظيمي حجم وهيكل المخاطر، والتأكد من توفر التأهيل اللازم والتدريب المستمر لجميع موظفي البنك، في إطار تلبية متطلبات الامتثال للمعايير الرقابية ولأفضل الممارسات والمستجدات بخصوص ذلك.

4-4- نوعية الموجودات (Assets Quality) :

يعتبر مصدر دخل البنك وجودته أحد العناصر الأساسية في التقييم الشامل لوضع البنك، كما تعكس جودة الموجودات مقدار حجم المخاطر التي يتعرض لها البنك، وبالتالي يتم مراعاة مدى كفاية المخصصات القائمة وحجم تعرض البنك تجاه مخاطر الطرف المقابل*، إضافة إلى مخاطر عدم التسديد والمخاطر الأخرى التي قد تؤثر على قيمة الموجودات، مثل مخاطر السوق والمخاطر التشغيلية¹. ومن هنا يتعين تقييم مدى كفاية رأس المال في مواجهة الخسائر المحتملة في البنك، باعتباره معيار للاستمرارية والاستدامة.

ويُظهر الجدول رقم (2-08) ، درجات الفئات التي يقوم عليها نظام (ROCA)، والذي يعطي تقييم معتمد على إعطاء الفرع الأجنبي فئة من (1-5) تصاعدياً، بحيث تمثل كل فئة وضعية مختلفة يعتمدها البنك المركزي في عملياته الرقابية:

* ينشأ خطر الطرف المقابل بسبب إمكانية عدم التزام الطرف المقابل بتسديد التزاماته عند استحقاقها، وذلك نتيجة تعرضه لمشكلات في السيولة أو وقوعه في إفلاس، أو حتى عدم رغبته في الوفاء بالتزاماته في الأجل المحدد.

¹ اللجنة العربية للرقابة المصرفية، الرقابة على البنوك الأجنبية من قبل السلطة الرقابية المضيفة (تجربة المملكة الأردنية الهاشمية)، مرجع سبق ذكره، ص 18.

الجدول رقم (2-8): فئات تصنيف فروع البنوك الأجنبية وفق نظام ROCA

دلالة التصنيف	فئة التصنيف
<ul style="list-style-type: none"> - الوضع المالي للفرع سليم؛ - يحتاج إلى رقابة عادية من قبل البنك المركزي. 	الفئة الأولى (1)
<ul style="list-style-type: none"> - الوضع المالي للفرع مرضي؛ - وجود بعض نقاط الضعف البسيطة. 	الفئة الثانية (2)
<ul style="list-style-type: none"> - الوضع المالي للفرع معتدل؛ - تظهر مؤشرات على ضعف في مجال ادارة المخاطر وأنظمة الضبط والرقابة والتقييد بالتعليمات والقواعد؛ - مؤشرات سلبية على نوعية الموجودات؛ - يحتاج البنك إلى رقابة دورية مكثفة من قبل البنك المركزي. 	الفئة الثالثة (3)
<ul style="list-style-type: none"> - الوضع المالي للبنك سيء؛ - تظهر نقاط ضعف اساسية ومشكلات هامة؛ - ممارسات بنكية غير سليمة؛ - ضرورة وضع إدارة البنك لبرنامج واجراءات تصحيحية؛ - يحتاج البنك إلى رقابة دورية ومستمرة. 	الفئة الرابعة (4)
<ul style="list-style-type: none"> - يكون الوضع المالي للبنك غير مرضي بتاتا؛ - تظهر مؤشرات أساسية على ضعف البنك وعلى درجة عالية من الخطورة؛ - يتطلب من الفرع وإدارته إعادة هيكلة عملياته المختلفة؛ - يحتاج إلى رقابة صارمة وشديدة لاحتمالية الافلاس المرتقبة. 	الفئة الخامسة (5)

المصدر: بتصريف اعتمادا على : محمد داود عثمان، إدارة وتحليل الائتمان ومخاطره، مرجع سبق ذكره، ص 230.

ثانيا: أنظمة تحليل النسب المالية والمجموعات المماثلة

يرتبط موضوع تحليل النسب المالية للمؤسسة البنكية الفردية بتقييم مدى سلامة مركزها المالي وذلك من خلال البحث عن العلاقات السببية المتواجدة بين عناصر الميزانية أو جدول حسابات النتائج. حيث يظهر تحليل النسب المالية للبنوك تحذيرا في حال تسجيل انحراف نسب معينة عن مستوى الأساس المرجعي المحدد مسبقا.

وفي هذا الصدد قام الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي في أواخر الثمانينيات من القرن الماضي بتطوير شاشات مراقبة فردية للبنوك من أجل إجراء تحليل مفصل للنسب المالية. وتتألف هذه الشاشات من سلسلة من الجداول التي تقدم بيانات ونسب مالية مختارة لبيانات كل مؤسسة على حدى، بحيث تلك المؤسسات التي تقع نسبها خارج العتبات المحددة مسبقاً أو التي تظهر تغيراً كبيراً مقارنة بأدائها السابق يتم تحديدها على أنها "استثناءات" وتخضع لإشراف ورقابة إضافية.

ويعد نظام معلومات (BAKIS)* الذي تم تنفيذه في عام 1997 من قبل المكتب الألماني الفيدرالي للإشراف (German Federal Supervisory Office)، نظاماً للمعلومات الخاص بالبيانات الخاصة بالبنوك والذي يتم تشغيله بشكل مشترك من قبل البنك المركزي الألماني وهيئة الرقابة المالية الألمانية. إذ تحتوي قاعدة البيانات على المعلومات المالية والتقارير الإشرافية للبنوك الألمانية الفردية. فهو يُعد نظام معلومات إشرافي موحد وشامل ومشارك بين السلطة الإشرافية والبنك المركزي الألماني. ويستخدم نظام (BAKIS) تحليل النسب المالية وتحليل المجموعات المماثلة كعنصر لتقييم المخاطر داخل النظام، كما يستخدم بيانات التقارير التنظيمية الشهرية والربع سنوية والحسابات السنوية كمدخلات للبيانات. وتتمثل أهداف النظام في إجراء تقييم سريع للوضع المالي للبنك والكشف المبكر عن الاتجاهات والتراكمات المحتملة في مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر السيولة، ومراقبة التطورات العامة داخل المجموعات البنكية أو القطاع البنكي بأكمله¹.

ثالثاً: أنظمة شاملة لتقييم المخاطر البنكية

تتضمن هذه الأنظمة برنامج تقييم قائم على المخاطر (Risk-Based Assessment System) الذي يعتمد على التحليل الكمي للمخاطر من خلال عملية فحص المخاطر الكامنة للبنك مثل مخاطر السيولة، السوق، الائتمان ومخاطر التشغيل، وكذلك بالاعتماد على التحليل النوعي للمخاطر عن طريق تحليل أنظمة إدارة المخاطر ومدى فعاليتها، وذلك بهدف إعداد بيان بالمخاطر يتضمن نوعية هذه المخاطر ودرجتها وأسلوب إدارتها². ومن أبرز الأنظمة الشاملة لتقييم المخاطر، نجد:

* BAKred Information System.

¹ Sven Bornemann and others, **Determinants for using visible reserves in German banks- an empirical study**, Discussion Paper, Series 2: Banking and Financial Studies, DEUTSCHE BUNDESBANK EUROSISTEM, N°11/2009, P15.

² محمد محمد سليمان، رقابة البنك المركزي على الائتمان المصرفي وأثره في الحد من الأزمات المالية، أطروحة دكتوراه في الحقوق، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 2015، ص 136.

1- نموذج (RATE):

يعد نظام تقييم للمخاطر البنكية وأدوات الإشراف **Risk Assessment, Tools of Supervision and Evaluation (RATE)**، الذي تم تطويره باعتباره نظاماً شاملاً لتقييم المخاطر من قبل بنك إنجلترا وطبقته هيئة الخدمات المالية في المملكة المتحدة (FSA) في عام 1998، يستخدم أيضاً اتجاهات النسب الرئيسية وتحليل المجموعات المماثلة خلال مرحلة التقييم الرسمي لمخاطر المؤسسة البنكية. وهذا يسهل إجراء تقييم سجل البنك في إدارة بعض مخاطر الأعمال الرئيسية بما في ذلك مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر السيولة.

ويهدف هذا النظام إلى زيادة فعالية الإشراف من خلال تركيزه على المخاطر، واتباعه لمنهج إشرافي ديناميكي مستمر. ويتم استخدامه من أجل تحديد إجراء إشرافي مخصص لمؤسسة بنكية فردية بناءً على تقييم منهجي للمخاطر، ولتحديد كثافة الإشراف بناءً على الدرجة المخصصة للبنك، بحيث يطبق النظام على جميع البنوك العاملة في المملكة المتحدة وفروعها في خارج المنطقة الاقتصادية الأوروبية. كما يستند إطار هذا النموذج إلى مفهوم تحديد فترة إشرافية لكل بنك على حدى، يتم خلالها معالجة وتنفيذ العناصر الرئيسية للمعدل الإشرافي، وتتراوح الفترة من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات حسب درجة المخاطر التي يتعرض لها البنك¹.

2- نموذج (RAST):

تم تطوير نظام مماثل للتقييم الشامل للمخاطر البنكية من قبل بنك هولندا في عام 1999 في شكل نظام يسمى بـ: أداة دعم تحليل المخاطر **(RAST) Risk Analysis Support Tool**. ويعتمد تقييم المخاطر بشكل رسمي على استخدام معايير محددة لكل فئة من فئات تقييم المخاطر، بحيث تتعلق هذه الفئات بالمخاطر التالية: مخاطر الائتمان، مخاطر الأسعار، مخاطر أسعار الفائدة، مخاطر صرف العملات الأجنبية، مخاطر السيولة، المخاطر التشغيلية، مخاطر تكنولوجيا المعلومات، المخاطر الاستراتيجية، المخاطر القانونية ومخاطر السمعة. كما تتمثل فئات الرقابة التي يتم تقييمها في: الضوابط الداخلية، التنظيم والإدارة، أين يتم تحديد أوزان جميع فئات المخاطر والرقابة وفقاً لمصفوفة افتراضية.

وتمر عملية تحليل المخاطر في إطار هذا النظام بأربعة مراحل، وهي²:

- أ- وصف عام للبنك من خلال أساليب التحليل المالي، استناداً إلى أحدث تقارير الفحص الميداني ومختلف البيانات التي تم جمعها بموجب التقارير الرقابية؛
- ب- تقسيم البنك إلى وحدات إدارية وأنشطة وظيفية هامة؛

¹ Ranjana Sahajwala , Paul Van den Bergh , **Supervisory Risk Assessment and Early Warning Systems**, Op cit, P P 18-19.

² Ibid, P P 20-21.

ج- تقييم المخاطر والضوابط في الوحدات الفردية؛

د- تجميع الدرجات وإعداد التقارير، أين يتم تحديد أوزان جميع الوحدات الهامة التي تم تحديدها وفقاً لأهميتها وليس استناداً لمدى خطورتها.

3- نموذج (SREP) :

تتمثل المقاربة الجديدة لنموذج (SREP) في تقييم المؤسسات البنكية وفقاً لمحورين، هما: الاستدامة الاقتصادية، والمرونة في مواجهة المخاطر الحالية والمتوقعة، بحيث تطبق هذه العملية على جميع مؤسسات الجهاز البنكي وعلى أساس موحد، مرتكزا في ذلك على نهج مستقبلي مبني على المخاطر، أين تقوم السلطات الإشرافية والرقابية بتقييم وقياس مخاطر كل بنك بانتظام ، وتعرف هذه الرقابة بـ "عملية المراجعة والتقييم الرقابي" **Supervisory Review and Evaluation Process** ، ويطلق عليها اختصاراً (SREP)؛ وهو عبارة عن برنامج يلخص جميع النتائج المتوصل إليها في إطار عملية الرقابة والإشراف على البنوك، والتي تُظهر موقف كل بنك من حيث متطلبات رأس المال والأسلوب المُنتهج في التعامل مع المخاطر، أين تُرسل الجهة الموكلة إليها عملية الرقابة وفق منهج (SREP) إلى البنك في نهاية العملية مقررات تُظهر الأهداف الرئيسية من معالجة المشكلات والمخاطر المسجلة والتي يتعين على البنك تصحيحها في غضون فترة زمنية محددة¹.

ولا يعتبر برنامج (SREP) حديثاً في حد ذاته، إذ ظهر هذا المفهوم أول مرة في عام 2004 ضمن توصيات لجنة بازل لتطبيق أحكام الرقابة الثانية في اتفاقية بازل 2، أين تم تطبيق قواعده في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي سنة 2006. ومنذ ذلك الحين أصبحت قواعد هذه العملية معتمدة من قبل مختلف الجهات الرقابية والإشرافية العالمية. ولكن الجديد في هذا البرنامج هو تطبيقه في إطار آلية رقابية موحدة ومنهجية مشتركة، ضمن جدول زمني مشترك لجميع البنوك المهمة والخاضعة للرقابة البنكية الأوروبية، أين أرسل البنك المركزي الأوروبي (ECB) إلى البنوك الكبرى الخاضعة لرقابته المباشرة أولى قرارات برنامج (SREP) في بداية سنة 2015، والتي تم تدعيمها بنتائج التقييم الشامل لسنة 2014.

كما استندت الجولة الثانية من قرارات برنامج (SREP) والصادرة في نهاية سنة 2015، والتي ارتكزت لأول مرة على مقاربة مشتركة وموجهة للتطبيق على جميع البنوك المهمة، إذ تعتبر تلك الخطوة في غاية الأهمية نحو تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص في القطاع البنكي الأوروبي. ولهذا يوفر برنامج (SREP) مجموعة منسقة من الأدوات اللازمة لفحص ملف المخاطر في البنك، وذلك من خلال أربعة محاور مختلفة: نموذج الأعمال، الحوكمة وإدارة المخاطر، مخاطر رأس المال، و مخاطر السيولة.

¹European Central Bank, **Banking Supervision**, available on :

<https://www.bankingsupervision.europa.eu/about/ssmexplained/html/srep.en.html>, accessed on: 18-05-2024 at: 15:20.

* سيتم التطرق إلى نظام (SREP) للبنك المركزي الأوروبي في الفصل الرابع.

وخلال سنة 2019، عمل بنك الجزائر بمساعدة تقنية من قبل صندوق النقد الدولي على تطوير نظام التقييم SYNOBA القائم على الرقابة بعين المكان، نحو نظام من نوع (SREP) التابع للرقابة الدائمة على المدى المتوسط (5 سنوات) ، ومن المتوقع استكمال هذا النظام في مرحلة لاحقة باستخدام أدوات، تسمح بمشاركة البنوك والمؤسسات المالية في نظام تقييط جديد، من خلال نظامين هما¹:

• **ICAAP**: عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال، وهي وثيقة تتعلق بكفاية الأموال الخاصة بالبنوك والمؤسسات المالية مقارنة بالمخاطر المحتملة.

• **ILAAP**: عملية التقييم الداخلي لكفاية السيولة، وتمثل وثيقة يتم فيها وصف للمخاطر المحتملة والمتعلقة بالسيولة.

رابعاً: النماذج الاحصائية للتنبؤ كأداة للإنذار المبكر

1- مفهوم نماذج الانذار المبكر:

تعتبر نماذج الانذار المبكر **Early Warning Systems (EWS)** أداة مستحدثة في التنبؤ بالسلامة المالية والبنكية من خلال وضع اجراءات استباقية لرصد الأزمات المالية قبل وقوعها والحد من تأثيراتها. حيث أظهرت التجارب أهمية بناء إطار احترازي قائم على أنظمة الإنذار المبكر. وشهد تصميم هذه النماذج الاحصائية تطوراً كبيراً منذ بداية ظهورها في سنوات التسعينات من القرن الماضي، فرضته مستجدات الساحة المالية والبنكية العالمية، وما تميزت به من انتشار العديد من الأزمات في اقتصادات الأسواق الناشئة مثل أزمة المكسيك، أزمة روسيا وأزمة البرازيل باعتبارها أزمات صرف، واقتران هذه الأخيرة مع أزمات بنكية أخرى، لتكون بمثابة إنذار مسبق عن طريق استخدام التقنيات الكمية المتقدمة لتحديد العلاقات الاقتصادية السببية بين المتغيرات التفسيرية والنتائج مثل هشاشة البنوك، والتعثر أو الفشل المالي، وهذا بهدف تقييم الصلابة المالية للمؤسسات المالية والبنكية.

وتهدف النماذج الاحصائية بشكل رئيسي إلى اكتشاف المخاطر مبكراً ، والتي من شأنها أن توقع المؤسسة البنكية في ظروف مستقبلية معاكسة وغير مرغوب فيها، وبالتالي تحاول تحديد البنوك ذات المخاطر العالية والتي تثير وضعيتها المالية إلى القلق وتستدعي اهتماماً خاصاً من قبل السلطات الاشرافية والرقابية².

¹ التقرير السنوي لبنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر 2020، ديسمبر 2021، ص ص 127-128.

² Faouzi Abdennour, Sihem Houhou, **Un Modèle d'Alerte Précoce de Difficultés Bancaires pour les Pays Emergents**, La Documentation Française, Economie Internationale, N° 114 , 2008, P 70.

2- هيكليّة نظم الإنذار المبكر:

يتطلب بناء نماذج لأنظمة الإنذار المبكر تحديد مجالات النظام البنكي المستهدفة، والتي تحوز على أولوية قصوى في تركيبة ملف المخاطر وبالتالي التعامل مع الوضعيات عالية الخطورة والمشكلة لتهديد مباشر ومحتمل لوقوع الأزمات. وتتم عملية بناء نظم الإنذار المبكر بسلسلة من الأنشطة المترابطة والمتضمنة لمجموعة مراحل أساسية، كما يلي¹:

2-1- مرحلة تحديد هدف النظام:

يتحكم في تحديد نوع النظام المراد بناءه بنية النظام المالي للدولة وسجلها التاريخي للأزمات المالية والبنكية، إذ يتحدد هدف النظام بناءً على المتطلبات اللازمة لرفع كفاءة نظام الإنذار وجعله بعيداً عن التعقيد، وكذا تحديد النتائج المرغوبة والممكنة من تطبيق هذا النظام.

2-2- مرحلة تحديد المؤشرات:

تعتمد هذه المرحلة على تحديد واختيار المؤشرات المستخدمة في عملية تقييم المخاطر، وذلك لأهمية دورها في تحديد مدى قدرة النظام على التنبؤ، كما تركز عملية اختيار المؤشرات على أسس النظرية الاقتصادية وعلى الخبرة الميدانية والعملية التي تسبق حدوث الأزمة، ويتم تصنيف هذه المؤشرات إلى مؤشرات جزئية وأخرى كلية. حيث تهتم الجهات الإشرافية ببناء نظام للإنذار المبكر بطريقة تسمح للمتغيرات الرئيسية مثل كفاية رأس المال، بأن تساهم في فهم الأزمات السابقة وتساعد على التنبؤ بالحالات الحرجة مستقبلاً.

2-4- مرحلة اختيار نموذج التنبؤ:

تتم في هذه المرحلة عملية اختيار نموذج احصائي يتناسب مع هدف النظام من جهة، ويتلاءم مع المؤشرات المحددة والمستخدم من جهة أخرى. وترتكز عملية الاختيار على معايير معينة، ينبغي تقييمها بعناية شديدة في سبيل اختيار نموذج فعال في عملية التنبؤ.

2-5- مرحلة تحديد أفق التنبؤ:

تتحدد في هذه المرحلة الأخيرة الآفاق الزمنية لنموذج التنبؤ سواءً كانت قصيرة، متوسطة أو طويلة الأجل، على أن تكون المدة الزمنية المتاحة للتنبؤ كافية لتدخل الجهات المعنية ذات العلاقة لاتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة.

¹ زهران يوسف عباس السعدي، الإنذار المبكر للأزمات المصرفية باستخدام نموذج ماركوف - دراسة تطبيقية على عينة من اقتصادات البلدان للمدة (2000-2023)، أطروحة دكتوراه فلسفة في العلوم المالية والمصرفية، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم العلوم المالية والمصرفية، جامعة كربلاء، 2023، ص ص 66-67.

3- أساليب بناء نماذج نظم الإنذار المبكر:

تدرج الأساليب المتبعة في عملية بناء نماذج نظم الإنذار المبكر تحت ثلاثة تصنيفات رئيسية تتمثل في ما يلي¹:

3-1- أسلوب استخراج الاشارات (Signal Extraction Model):

يعد هذا الأسلوب الأول استخدامًا في بناء نظم الإنذار المبكر منذ عام 1995، أين تطورا لاحقا وعرف رواجًا كبيرًا ، بحيث تمت مقارنة جميع الدراسات التي جاءت بعده بنتائج هذا الأسلوب. ويقوم هذا الأخير على تحليل المؤشرات المالية للبنك قبل وبعد حدوث الأزمة ومقارنتها بالفترة العادية ، من خلال تحويل كل مؤشر إلى إشارة ثنائية في حال تجاوز أحد المؤشرات مستوى معين ليأخذ القيمة (1) ، ويرسل إنذارًا في حال ظهور أزمة ويأخذ المؤشر حينئذ القيمة (0). كما يستخدم أسلوب استخراج الاشارات للتعرف على محددات الأزمة الناشئة، ويتميز بتحليله للمؤشرات بشكل منفصل من شأنه تحديد القدرة التنبؤية. لكن ما يعاب على هذا الأسلوب عدم اخذه بعين الاعتبار لتفاعل المؤشرات فيما بينها واعتبار العلاقة ذات طبيعة وظيفية بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة.

3-2- أسلوب المتغير التابع المحدود (الثنائية والتعددية):

يتضمن هذا الأسلوب نموذج لوغاريتمي من نوع لوجستي غير خطي، يقوم على العلاقة بين المؤشرات المختارة واحتمال نشوء الأزمة. وما يميز هذا الأسلوب عن طريقة المؤشرات هو امكانية التعرف على المعلومات المستخرجة من متغيرات جديدة وبشكل سريع، كما لا تختلف المؤشرات المستخدمة عن مثيلاتها في أسلوب الاشارات السابق، لكنها تأخذ بعين الاعتبار المتغيرات وتستمر بطريقة النماذج الثنائية والتعددية.

▪ **النموذج الثنائي (Logit):** استخدم هذا النموذج في تقدير احتمال ظهور الأزمة من قبل كل من الاقتصاديين Krkoska سنة 2000، و Fratzcher سنة 2006. كما يوجد نموذج ثنائي متعدد الذي يقوم على تقدير أثر عدد (n) من احتمالات ظهور أو عدم ظهور الأزمة.

▪ **النموذج التعددي (Probit):** يتفوق النموذج المتعدد على النموذج الثنائي بحسب نتائج دراسات أغلبية الباحثين، لأن النموذج المتعدد يحقق مزايا أفضل من حيث تجميع المتغيرات التنبؤية في مؤشر مركب واحد، مع أخذه في الاعتبار للعلاقات بين المتغيرات التي يكون معبر عنها إحصائيا أم لا. وأُعدت تطبيق هذا الأسلوب في تحليل أزمة العملة لكل من كرواتيا ودول أوروبا الوسطى والشرقية.

¹ صلاح علي أحمد مجد، مدى فعالية نظم الإنذار المبكر في تعزيز الاستقرار المالي، منتدى تعزيز الاستقرار المالي والتحول لأنظمة الدفع الالكتروني، اتحاد المصارف العربية، الخرطوم، السودان، 19-20 فبراير 2019، ص ص 9-10.

3-3- أسلوب الشبكات العصبية الاصطناعية (Artificial Neural Network Model):

خلافًا على النماذج الخطية التي تقوم عليها نظم الإنذار المبكر، فقد أظهرت دراسات حديثة استخدام نموذج الشبكات العصبية الاصطناعية (ANN) كأحدى تقنيات الذكاء الاصطناعي المصممة لمحاكاة أسلوب تفكير الدماغ البشري في أداء مهمة معينة، وتتكون من وحدات معالجة تعرف بالعصبونات أو النيورونات (Neurons)، التي يتم إخضاعها لأساليب التدريب والتجريب واكتسابها للمعرفة العلمية، لتقوم بتخزين المعلومات التجريبية وتجعلها متاحة للاستخدام وذلك باستخدام موصلات داخل العصبونات تعرف بالأوزان التشابكية¹. ويعد نموذج الشبكات العصبية الاصطناعية أسلوبًا متطورًا في بناء نظم الإنذار المبكر واعتمادها في عملية التنبؤ بالأزمات البنكية في خلال سنتين (24 شهرًا) باستخدام بيانات سابقة عن الأزمات ، مما يساهم في تحسين عملية التنبؤ.

¹ حسام عثمان، استخدام الشبكات العصبية متعددة الطبقات في التنبؤ بمخاطر الائتمان لمنشآت الأعمال: دراسة تطبيقية، مجلة الدراسات المالية والتجارية، العدد الأول ، 2022، ص 186.

خلاصة:

يعد الدور الرقابي في مجال العمل البنكي أساسياً وهاماً ، ولا يقتصر على التأكد من قيام إدارة البنك بالتحكم وضبط جميع المخاطر، بل ويمتد إلى تنمية وتطوير الوسائل والأنظمة السليمة لمواجهتها في إطار حدود دنيا من المعايير التي تجنب البنك تحمل مخاطر كبيرة وغير مدروسة ، وكذا تؤكد على قدرة البنك على ممارسة عملياته بأسلوب مناسب. كل ذلك يتم من خلال التقييم الدوري لمدى توافق متطلبات الرقابة الفعالة مع مستجدات الساحة البنكية وتداعياتها على مختلف مستويات المخاطر المرتبطة بأنشطة وعمليات البنوك وعلى المخاطر المتداخلة وأساليب قياسها.

لقد كشفت الأسباب المتعددة في حدوث الأزمة المالية العالمية (2007-2009) عن وجود نقائص وثغرات في معايير اتفاقية لجنة بازل الثانية، وعجزها عن كونها درعاً واقياً للمؤسسات المالية والبنكية من تأثيرات الانهيار والتعرض لحالات التعثر المالي والافلاس. واستجابة لكل تلك الأوضاع ارتأت لجنة بازل إلى العمل على تعزيز دعائم الرقابة البنكية بإعادة تنقيح للمعايير الدولية لاتفاقية بازل 2 لتخرج بمقررات جديدة تحت تسمية "اتفاقية بازل 3"، أكثر صلابة وصرامة من حيث معايير كفاية رأس المال، والاشراف والرقابة على البنوك ذات الأهمية النظامية والنشطة دولياً، وكذا تعزيز متطلبات الشفافية والافصاح ، إضافة إلى التركيز على اقرار معايير للسيولة البنكية وذلك اعتماداً على الدروس المستخلصة من الأزمة المالية العالمية ، وسعيها إلى السيطرة وضبط تداعيات الأزمات مستقبلاً من خلال اقامة نظام مالي وبنكي قادر على تحمل الصدمات واستيعابها والتعامل معها دون وقوعها في حالة الانهيار الكلي.

كما استدعت الضرورة إلى الاهتمام وبشكل أساسي بمقاربة الرقابة المبنية على المخاطر، التي تقوم على تطوير أنظمة رقابة فعالة تعتمد على تقييم المخاطر تماثياً مع أهمية وخصوصية كل بنك وفي هذا الإطار تسعى السلطات الرقابية والاشرافية، ممثلة غالباً بالبنك المركزي، إلى القيام بعملية الرقابة والتفتيش على البنوك، من خلال اتخاذ مجموعة إجراءات مناسبة لذلك، حيث اعتمد المشرفون على مدى السنوات القليلة الماضية مناهج جديدة وطوروا باستمرار آليات الرقابة البنكية بشكل أفضل لمواجهة التحديات المتعددة التي أوجدها الابتكار المالي وتدابير العولمة. بحيث تسعى هذه النظم الرقابية إلى تقييم وتتبع التغيرات في الوضع المالي للبنك وطبيعة المخاطر المرتبطة بعملياته من خلال إصدار تحذيرات في الوقت المناسب لاتخاذ الإجراءات اللازمة ، ومن ثم حماية القطاع البنكي في مجموعه من مخاطر التعثر والفشل المالي والتصدي للأزمات المالية والبنكية عبر ايجاد اطار عمل ملائم للتدخل المبكر ولمعالجة التأثيرات الناجمة عنها، والتي تمس مختلف مؤسسات القطاع البنكي والأسواق المالية على حد سواء وتهدد سلامتها واستقرارها، وهذا سيكون موضوع دراسة الفصل الثالث بالوصف والتحليل.

الفصل الثالث:

الأسواق المالية بين اشكالية عدم

الاستقرار ومساعي التنظيم

الاحترافي للبنوك

تمهيد:

لقد شهد العقد الأخير من القرن العشرين والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين تطورات متسارعة وكبيرة في مجال التعاملات المالية، أين كانت الأسواق المالية بمثابة البيئة المالية الحاضنة لكل تلك التعاملات. وتزامن ذلك مع التطورات الهائلة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال ومع ما شهدته الأنظمة المالية العالمية من سياسات تحررية، بررت أغلبها الحاجة الملحة لمزيد من الاهتمام بالأسواق المالية من قبل صانعي السياسات الاقتصادية والمؤسسات المالية المحلية والدولية، وهذا انعكاسا لمخلفات الأزمات المالية الي مست اقتصاديات ناشئة متعددة، وكذا التطور المتنامي الذي يشهده العالم في مختلف مجالات التعاملات المالية، السلعية والخدماتية. مما برزت أهمية جانب التمويل وتطوير هيكله، فضلا على الدور البارز الذي تلعبه الأسواق المالية النشطة في هذا الإطار.

وفي ضوء هذه التطورات، برزت حالة عدم الاستقرار في الأسواق المالية والذي يشكل ازدياد مخاطر تقلبات أسعار الأوراق المالية الهاجس الأكبر في تعاملاتها، مما أثر ذلك بطريقة مباشرة على نتائج أعمال الشركات، وبطريقة غير مباشرة في أداء تلك الأسواق وحجم استثماراتها. ولكون الأسواق المالية مرآة تعكس الوضعية الاقتصادية العامة في الدولة، فإن استقرارها يُعد مقياساً لمدى نجاح السياسات الاقتصادية المنتهجة، بما فيها الأساليب الرقابية والاشرفية والسياسات الاحترازية التي يتبناها البنك المركزي في رقابته على عمليات القطاع البنكي وأنشطته، كما تعد مؤشرات أداء الأسواق المالية من بين أهم المؤشرات الاقتصادية التي تغيد في تحديد توجهات النشاط الاقتصادي ومستوياته.

وعلى هذا الأساس ، ارتأينا تقسيم موضوع هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، كما يلي:

المبحث الأول: مدخل مفاهيمي للأسواق المالية

المبحث الثاني: استقرار الأسواق المالية، مؤشرات وعلاقتها بالأزمات المالية

المبحث الثالث: اسهامات التنظيم الاحترازي للبنوك في حل اشكالية عدم استقرار الأسواق المالية

المبحث الأول: مدخل مفاهيمي للأسواق المالية

تُعد الأسواق المالية بمثابة دعامة فاعلة في النظام المالي، إذ تكتسي بذلك أهمية بالغة على نطاق واسع للأنظمة المالية والاقتصادية المعاصرة، بما تعكسه من تأثيرات ايجابية على دعائم التنمية الاقتصادية للدول من خلال تعبئتها للمدخرات الكافية وتوزيعها على مجالات الاستثمار المختلفة. وبناءً عليه، سيتم من خلال هذا المبحث التطرق إلى ماهية الأسواق المالية، بداية من حيث نشأتها وتطورها التاريخي، أهميتها وخصائصها، مروراً بمختلف الوظائف التي تمارسها ومقومات نشأتها، ووصولاً إلى أقسامها وأبرز الأدوات المالية المتداولة بها.

المطلب الأول: مفهوم الأسواق المالية وخصائصها

يتم في هذا المطلب تقديم نظرة عامة حول نشأة الأسواق المالية، مروراً بتطورها التاريخي الذي أفاض عن تعاريف متعددة لها، وصولاً إلى الوقوف عند أهميتها وأبرز خصائصها المميزة.

أولاً: التطور التاريخي للأسواق المالية

إن مقتضيات التطور التجاري والاقتصادي لأي بلد لا بد وأن يصاحبه تطوراً مالياً موازياً له وعلى هذا الأساس تزامن تاريخ الأسواق المالية انعكاساً للاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية في الدول، إذ نشأت هذه الأسواق منذ أن فكّر الإنسان باستغلال مدخراته، وساعده في ذلك تدرجياً التطور العلمي وتأسيس الشركات ذات الفوائض المالية، من خلال سعيها إلى استثمار فوائضها عبر الأسواق المالية.

وتستند فكرة انشاء السوق المالية إلى نظرية آدم سميث في العمل، والتي تعتمد على كبر حجم السوق الذي يعتمد بدوره على حجم الانتاج، مما ترتب عليه بناء علاقة وثيقة بين حجم السوق وحجم الانتاج، إذ انعكست المحصلة النهائية لتلك العلاقة على التطورات المالية وبصفة خاصة على الأوراق المالية، الأمر الذي استدعى ضرورة ايجاد سوق مالي متخصص أطلق عليه سوق الأوراق المالية¹.

وبالرجوع إلى التاريخ الاقتصادي، لا يوجد اجماع حول أول مكان أنشأت فيه السوق المالية، غير أن البعض يشير إلى أن فرنسا هي أول دولة عرفت ميلاد أول سوق لتداول الأوراق المالية خلال القرن الثالث عشر للميلاد². كما تشير شواهد تاريخية أخرى إلى أن أول بناء يُنشأ لبورصة (*Bourse) في مدينة أمرز (Amers) البلجيكية في عام 1460، ثم استمر الأمر لتظهر بورصة للأوراق المالية في فرنسا عام 1724، وفي مدينة لندن كان يجتمع تجار الأوراق المالية بشكل غير منتظم في مبنى خاص يسمى (Royal Exchange) وذلك عام 1773، أي قبل تشييد المبنى الحالي لبورصة لندن

¹ حسين علي خريوش وآخرون، الأسواق المالية مفاهيم وتطبيقات، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 1998، ص 12.

² عبد الكريم أحمد قندوز، المشتقات المالية، ط1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص 25.

* يعود أصل كلمة (Bourse) إلى اسم أحد كبار التجار الأغنياء وكان اسمه Ven Den Bourse والذي أنسب لفظ بورصة إلى اسمه، حيث كان يقيم في مدينة بروج البلجيكية، وكان يجتمع عنده عدد كبير من التجار لإتمام عمليات الشراء والبيع الخاصة بالبيضائع أو بالعملات المختلفة.

الفصل الثالث: الأسواق المالية بين اشكالية عدم الاستقرار ومساعي التنظيم الاحترازي للبنوك

في عام 1806. وبالنسبة لبورصة نيويورك، فقد ظهرت في القرن الثامن عشر عام 1892، في منطقة تجمع للمؤسسات المالية المعروفة حتى الآن باسم " وول ستريت (Wall Street) "، أين أنشأت أول بورصة للأوراق المالية عام 1821¹.

أما بالنسبة للدول العربية فقد عرفت أسواق رأس المال من خلال الدول الاستعمارية التي احتلتها حيث أنشأت العديد من المؤسسات البنكية والبورصات بما يتوافق وأنظمتها الاقتصادية، وأول بورصة كانت بمصر في مدينة الاسكندرية عام 1883، وتلتها بعد ذلك بورصة القاهرة التي أنشأت عام 1904 التي تمكنت آنذاك من احتلال مكانة بارزة عربيا باحتلالها المركز الأول افريقيا والمركز الخامس عالميا من حيث عدد الشركات وحجم النشاط ورؤوس الأموال المستثمرة، ثم توالى بعد ذلك انشاء أسواق الأوراق المالية في العديد من البلدان بما فيها الدول النامية².

ويمكن الإلمام بفكرة الأسواق المالية ونشئها من خلال مرورها بخمسة مراحل ارتبطت بالتطور المالي والاقتصادي في الدول، كما يلي³:

- **المرحلة الأولى:** تميزت بوجود عدد كبير من البنوك الخاصة ومحلات الصيرفة وارتفاع نسبي في مستويات المعيشة، وإقبال الأفراد على استثمار مدخراتهم في القطاعات الاقتصادية المختلفة؛
- **المرحلة الثانية:** تمثلت في بداية ظهور البنوك المركزية وسيطرتها على البنوك التجارية من خلال أنشطة الرقابة والاشراف ، بعد أن كانت المرحلة الأولى تمتاز بحرية اقتصادية مطلقة؛
- **المرحلة الثالثة:** هي مرحلة ظهور البنوك المتخصصة (الصناعية والعقارية والزراعية وغيرها) في عمليات الإقراض من خلال إصدار السندات المتوسطة والطويلة الأجل لتغطية احتياجاتها التمويلية؛
- **المرحلة الرابعة:** مرحلة بداية ظهور الأسواق النقدية المحلية، فبوجود سوق نقدي متطور يقتضي توفر موارد مالية كبيرة بحجم العمليات التي تجرى بها، كما تزايد نشاط الأوراق التجارية وشهادات الإيداع القابلة للتداول، وهي بداية لاندماج السوق النقدية في الأسواق المالية؛
- **المرحلة الخامسة:** وفيها تم اندماج الأسواق المالية المحلية بالأسواق المالية الدولية، بحيث تكمل كل سوق منهما الأخرى، من حيث عرض النقود أو الطلب عليها. وهذه المرحلة تمثل حلقة متطورة في نمو النظام البنكي داخل الدولة، وتطور المرافق الاقتصادية العامة فيه.

¹ أزهرى الطيب الفكي أحمد، أسواق المال، الطبعة الأولى، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2017، ص23.
² إسمايل محمد صادق، البورصات العربية بين التطوير والتحديات المستقبلية دراسة تحليلية مقارنة لأداء البورصات العربية، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2016، ص27.
³ عباس كاظم الدعيمي، السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص ص 117-118.

الفصل الثالث: الأسواق المالية بين اشكالية عدم الاستقرار ومساعي التنظيم الاحترازي للبنوك

ويمكن تلخيص مراحل التطور التاريخي للأسواق المالية من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (3-01): مراحل التطور التاريخي للأسواق المالية



المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على ما سبق.

ثانياً: تعريف السوق المالي

تمثل الأسواق المالية مركزاً حيويًا في النظم الاقتصادية، إذ تعتمد على نشاط القطاعين العام والخاص في تجميع رؤوس الأموال بهدف تمويل خطط التنمية الاقتصادية وتدعيم أهداف السياسة المالية والنقدية، فهي بذلك المرآة العاكسة للنظم والسياسات الاقتصادية في أي بلد. ولا تختلف الأسواق المالية عن بقية أسواق المنتجات أو عوامل الإنتاج من حيث كونها موقع لالتقاء تيار العرض والطلب باتجاه تحديد نمط تخصيص الموارد، ومستويات الربح والخسارة لأطراف التعامل في السوق.

وتستمد السوق المالية مفهومها من مفهوم مصطلح السوق بشكل عام؛ حيث يمثل السوق ذلك المكان الذي يلتقي من خلاله البائع والمشتري بغض النظر عن وحدة المكان، بمعنى أن السوق لا ينحصر ضمن مكان جغرافي محدد. وعلى هذا الأساس ذلك يختلف مفهوم السوق بمعناه الاقتصادي عن

الفصل الثالث: الأسواق المالية بين اشكالية عدم الاستقرار ومساعي التنظيم الاحترازي للبنوك

المعنى التجاري؛ فيقصد بكلمة سوق بالمعنى التجاري ذلك الحيز الجغرافي الذي يجتمع فيه البائعين والمشتريين، تتوفر من خلاله كميات مختلفة من السلع والبضائع، وتنتقل فيه ملكية هذه الأخيرة من خلال عمليات الشراء والبيع. في حين لا يمثل السوق بالمعنى الاقتصادي مكاناً أو حيزاً معيناً، بل هو بمثابة السياق الذي يتم في إطاره إتمام المعاملات المحلية والدولية. وعلى سبيل المثال، يوجد في عصرنا الحالي سوقاً للمنتجات الرقمية على الموقع الإلكتروني (Google play)، أين يتاح اقتناء منتجات متنوعة من كتب، ألعاب،... وغيرها، دون الحاجة إلى وجود حيز مكاني لعرض السلع ومكان لالتقاء البائع مع المشتري¹. وفيما يلي مجموعة من التعاريف الخاصة بمصطلح الأسواق المالية:

تعرف الأسواق المالية بمعناها العام على أنها " مجموع الأنظمة التي تسمح بإصدار الأدوات المالية وتداولها، مع ضمان التقيد بشروط وقواعد التداول والتوزيع. وتشكل هذه الأسواق وأدواتها وسيلة هامة في التمويل، متاحة لكافة المتعاملين الاقتصاديين، بحيث توفر مكان وأسلوب مناسب للمنافسة ما بين الأنظمة والأدوات المختلفة، كما تمنح للمتعاملين إمكانية تحويل وتغطية مختلف المخاطر"².

كذلك، تعرف الأسواق المالية بأنها " الإطار الذي يجمع بين الوحدات المدخرة التي ترغب في الاستثمار ووحدات العجز التي هي بحاجة لأموال الغير لغرض الاستثمار عبر فئات متخصصة عاملة في السوق شرط توفر قنوات اتصال فعالة "³.

ويعرف السوق المالي بأنه: "المكان المخصص والمنظم أو الآلية (التقنية) الالكترونية المعتمدة في تجميع الأطراف المهمة من بائعي ومشتري الأوراق المالية، لإتمام عمليات التداول فيما بينهم ضمن إطار شفاف ووفقاً لضوابط ونظم قانونية محددة، ويتميز بتوفر وسائل اتصال فعالة ووجود وسطاء مختصين ومرخص لهم تأدية وإتمام عمليات التداول من خلالهم"⁴.

تعرف الأسواق المالية أيضاً على أنها " أمكنة للتبادل، تسمح لعارضي وطالبي رؤوس الأموال من إجراء تحويلاتهم المالية، بشكل سريع، وبسعر عادل"⁵.

فبالأسواق المالية تمثل ذلك الإطار التنظيمي، الفني والقانوني الذي يوفر مجالاً واسعاً للتعامل بالأدوات المالية بمختلف أنواعها وأجالها، حيث تجمع في ذلك بين وحدات الفائض في الأموال ووحدات العجز المالي، في إطار تعاملات استثمارية لتلبية المتطلبات التمويلية المناسبة عبر قنوات اتصال فعالة فيما بين الوسطاء ومختلف المتعاملين.

¹ عبد الكريم أحمد قندوز، الأسواق المالية، العدد 21، سلسلة كتيبات تعريفية، صندوق النقد العربي، 2021، ص7.

² Hervé JURVIN , *les Marchés Financiers*, Edition d'Organisation, Paris, France, 2004, P 122.

³ أرشد فؤاد التميمي، أسامة سلام، الاستثمار بالأوراق المالية، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص: 110.

⁴ أز هري الطيب الفكي أحمد، أسواق المال، مرجع سبق ذكره، ص19.

⁵ Lawrance GITMAN, Michel JOEHNK, *Investissement et marchés financiers*, 9^{ème} édition, Pearson Edition, 2005, p 50 .

ثالثاً: خصائص الأسواق المالية

تقوم الأسواق المالية على جملة من الخصائص المميزة عن باقي الأسواق الأخرى، نوجزها فيما يلي:

- يتميز السوق المالي بخاصية التنظيم من حيث وجود وكلاء مختصين في التداول، وكذا قيامه على أساس قيود وقوانين تنظيمية تحكم عملياته. لهذا يوجد على مستوى أغلب الدول إدارات مستقلة تتولى مهام تسيير وتنظيم عمليات التداول مع توفيرها للمعلومات اللازمة¹؛
- يتعين وجود سوق ثانوية لتداول الأوراق المالية المصدرة من قبل في السوق الأولية ، بما يضمن توفير السيولة المطلوبة. مع ضرورة وجود مناخ مناسب للمنافسة التامة والعادلة في تحديد الأسعار السوقية، استجابة لتفاعل قوى العرض والطلب؛
- يتطلب الاستثمار في السوق المالي توفر المعلومات السوقية الضرورية والرشادة في اتخاذ القرارات الاستثمارية. كما يتميز السوق المالي بالمرونة حيث تتم فيها صفقات كبيرة وواسعة النطاق عالمياً لاعتمادها على تكنولوجيا المعلومات والاتصال الحديثة؛
- يتميز الاستثمار في السوق المالي بكونه أقل سيولة وأكثر مخاطرةً على عكس الاستثمار في السوق النقدي، ويرجع ذلك إلى الأجل الطويل لأدواته الاستثمارية مثل الأسهم والسندات طويلة الأجل²؛
- تهدف الأسواق المالية بشكل أساسي إلى التأكد من حسن سير عمليات التداول وضمان السعر العادل الناتج عن العرض والطلب من خلال مركزية الأوامر وشفافية الأسواق³.

المطلب الثاني: وظائف الأسواق المالية ومقوماتها

يتضمن هذا المطلب أهم الوظائف الاقتصادية التي تؤديها الأسواق المالية، وكذا متطلبات نجاح عملية انشاء تلك الأسواق .

أولاً: وظائف الأسواق المالية

تؤدي الأسواق المالية مجموعة في غاية الأهمية من الوظائف الاقتصادية ، والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية⁴:

- ✓ تعبئة وحشد مدخرات رؤوس الأموال وتوجيهها نحو مجالات استثمارية معينة لتمويل الأنشطة وللتوسع في المشروعات القائمة، وهذا يعتبر من بين أهم متطلبات عملية التنمية الاقتصادية؛
- ✓ تخصيص رؤوس الأموال للمشروعات الاستثمارية وفق أهميتها ودرجة المخاطر المرتبطة بها، من خلال توجيهها نحو المشروعات الأكثر مردودية وكفاءة؛

¹ هوشيار معروف، الاستثمارات والأسواق المالية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2003، ص 85.

² جمال جويدان ، دراسات في الأسواق المالية والنقدية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص35.

³ Eric Pichet, Guide Pratique de La Bourse, 4^{ème} édition , Les Pédagogiques, Edition SEFI , Paris , 2019, P 21.

⁴ عبد الكريم أحمد قندوز، الأسواق المالية، مرجع سبق ذكره، ص ص 20-21.

الفصل الثالث: الأسواق المالية بين اشكالية عدم الاستقرار ومساعي التنظيم الاحترازي للبنوك

✓ يتميز التمويل عن طريق الأسواق المالية بكونه لا يترتب عنه مشاكل التضخم، وهذا عكس التمويل عن طريق البنوك الذي يقوم أساساً على خلق الائتمان؛

✓ يوفر السوق المالي مؤشرات تعكس الوضعية الاقتصادية للدولة، تفيد بها الجهات الحكومية في عمليات الرقابة على الأداء الاقتصادي، فضلاً عن أهميته تلك المؤشرات للأفراد والمؤسسات في اتخاذ القرارات المالية والاقتصادية المناسبة لتوجيه أموالهم واستثماراتهم ضمن أطر واعدة وقطاعات نشطة؛

✓ تتيح الأسواق المالية للمستثمرين المحليين والأجانب عمليات تقييم الشركات وقطاعاتها المختلفة لتشكيل تصوّر عام عن أداء الاقتصاد وتوجهاته مستقبلاً؛

✓ تعمل الأسواق المالية على رفع الكفاءة الاقتصادية للمشاريع من خلال أسواقها المنظمة (البورصة) من خلال الزام إدارة هذه الأخيرة الشركات المدرجة بإعداد نتائجها المالية ونشرها دورياً، وفق أسس ومعايير الإفصاح المالية والمحاسبية المتعارف عليها والمعمول بها، وهو ما يعزز من الشفافية ويدعم متطلبات حوكمة الشركات؛

✓ زيادة الوعي عموماً لدى أفراد المجتمع بتوفير قنوات جديدة لمدخراتهم واستثمارهم لها، مع الاحتفاظ بإمكانية تسهيلها عند الحاجة؛ حيث توفر الأسواق المالية المجال الأمثل لمواءمة الآجال وحسن إدارة المال من خلال إمكانية تحويل المستثمرين من حملة الأسهم أدواتهم المالية متوسطة وطويلة الأجل إلى سيولة في أي لحظة، وهذا من شأنه تضيق الفجوة بين الاستثمارات من حيث مجالها الزمني؛

✓ توفير أساليب مختلفة للتحوط وإدارة المخاطر سواءً للأفراد أو حتى لقطاع الأعمال من خلال عمليات التنويع في المحافظ الاستثمارية أو استخدام أدوات التحوط مثل عقود الخيارات.

إن ما يميز الأسواق المالية هو طبيعة ما يجري التعامل فيه، إذ أنها أسواق للتمويل بما تتضمنه من عرض وطلب لرؤوس الأموال، إذ تعد صورة أداء الأسواق المالية انعكاساً للنظام المالي في أي اقتصاد، كما تستجيب أشكال قيام الأسواق المالية بأداء وظائفها الساعية لتطور النشاط الاقتصادي، من زيادة الطلب على رؤوس الأموال، ومن التطورات التكنولوجية والتغير في البنية القانونية والاجتماعية فضلاً عن المنافسة داخل الأسواق نفسها وعلاقتها بباقي الأسواق الأخرى.

وسواء أكانت طريقة التمويل معقدة أو بسيطة، فإنها تستهدف في النهاية تحويل الأرصدة من وحدات الفائض المالي للمستعدين للإقراض (المدخرين)، باتجاه وحدات العجز المالي الراغبين في الاقتراض (المستثمرين). وعلى هذا الأساس تأخذ عملية التمويل في الأسواق المالية الشكلين التاليين¹ :

¹ محمود محمد داغر، الأسواق المالية - مؤسسات، أوراق، بورصات، ط1، الإصدار الثاني، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007 صص: 39-41.

1- التمويل المباشر:

يتم من خلال هذا التمويل التعامل مباشرة ما بين المقرضين والمقترضين، دون وساطة لطرف آخر، وذلك إما عن طريق الاقتراض المباشر، وإما عن طريق إصدار الأوراق المالية مثل: الأسهم، السندات وأذونات الخزينة. وتدعى الالتزامات المالية في حالة التمويل المباشر بالأصول المالية المباشرة أو الأولية، لأنها تنتقل من صاحب الالتزام إلى صاحب الحق مباشرة.

ورغم البساطة التي تميز هذا النوع من التمويل في أداء الأسواق المالية، إلا أن ذلك لا ينسجم مع متطلبات التطور الاقتصادي والحاجة المتنامية لعنصر رأس المال، لذا يجب تطابق رغبات وحدات العجز ووحدات الفائض في تبادل وقبول الأصول المالية، بغض النظر عن طبيعة المخاطر التي تحيط بوحدة الفائض في وقت الإقراض.

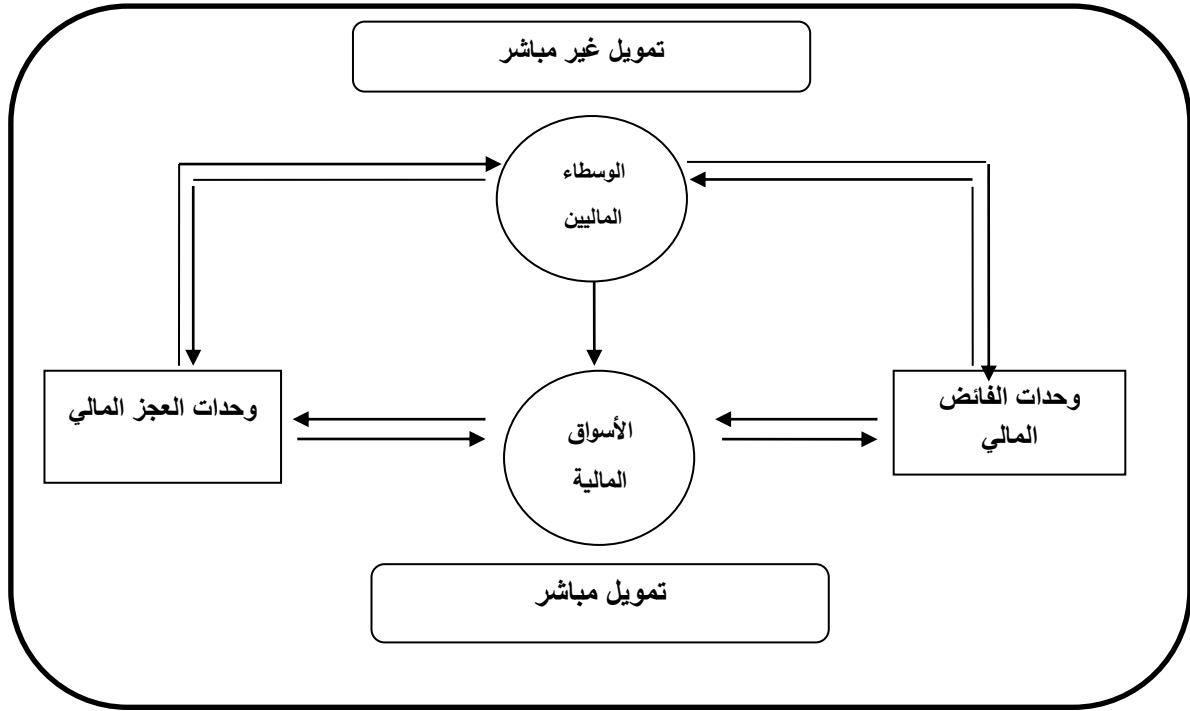
2- التمويل غير المباشر:

ويتم ذلك من خلال المؤسسات المالية الوسيطة مثل: البنوك التجارية، شركات التأمين، صناديق المعاشات، الصناديق المشتركة، مؤسسات الادخار التعاقدية، حيث يتجاوز مجرد التوسط لهذه المؤسسات إلى إصدار أصول مالية غير مباشرة من قبلها لصالح وحدات الفائض، وقبول الأصول المالية المباشرة من وحدات العجز. وتشمل الأصول غير المباشرة المطروحة من قبل المؤسسات المالية الوسيطة أدوات تمويل مثل: الصكوك، حسابات الادخار، وثائق التأمين والضمان، حصص الصناديق المشتركة وغيرها. وتتميز بدرجة سيولتها المرتفعة وقدرة حائزها على تداولها، وانخفاض مخاطرها مقارنة بالأصول المباشرة.

إن ما يميز هذا النوع من التمويل، القدرة العالية للوسطاء في تعبئة الادخار، وتسويق الأصول المالية المباشرة لوحدات العجز. فضلا عن انخفاض تكلفة المعلومات لتخصص أجهزة الوساطة المالية في هذا الجانب، والمرونة التي يوفرها هذا التمويل لكل من المقرض والمقترض في تجنب المخاطر التي يمكن أن تواجه الأصل المالي من خلال تداوله أو تسويله.

وفيما يلي شكل توضيحي لكيفية أداء الأسواق المالية عبر أسلوب التمويل المباشر وغير المباشر:

الشكل رقم (3-02): أسلوب التمويل في الأسواق المالية



المصدر: Frederic Mishkin, Christian Bordes, Pierre-Cyrille Hautcoeur, Dominique Lacoue- Labarthe, **Monnaie, Banque, et Marchés Financiers**, 8^{ème} Edition, Pearson Education, France, 2007, P : 28.

ثانياً: مقومات الأسواق المالية

تقوم عملية انشاء الأسواق المالية الناجحة على توفّر بعض المتطلبات الأساسية الآتية¹:

- تحفيز الدولة وتشجيعها للادخار، باعتباره حاضنة العمليات الاستثمارية والمشاريع المنتجة عبر قنوات تشغيل المؤسسات الانتاجية والمالية التي تخلق قيمة مضافة للاقتصاد؛
- توفر العدد الكافي والمناسب من المؤسسات المالية في الاقتصاد، التي من شأنها المساهمة في جذب مدخرات الأفراد وتقوم بعمليات تمويلية للمستثمرين في سبيل تنفيذ مشاريعهم المختلفة؛
- توفير الضمانات الكافية التي تجعل عملية تحويل المدخرات إلى استثمارات تتم دون عراقيل وتعقيدات حكومية؛
- وجود بيئة مالية سلمية تتطلب توفر أجهزة رقابية فعّالة ن تمارس عملية الضبط المؤسسي وتهتم بسير العمليات وفق شفافية ووضوح وتراقب أسواق المال من خلال الالتزام بالمبادئ والتشريعات القانونية؛

¹ أز هري الطيب الفكي أحمد، أسواق المال، مرجع سبق ذكره، ص ص 25-26.

الفصل الثالث: الأسواق المالية بين اشكالية عدم الاستقرار ومساعي التنظيم الاحترازي للبنوك

- وجود مستوى مطمئن من الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في الدولة، من شأنه المساعدة في جذب رؤوس الأموال وتحويلها مدخرات خاملة إلى استثمارات طويلة الأجل محليا ودوليا؛
- الوضوح والشفافية التامة للمعلومات والبيانات المتاحة والمتعلقة بالمؤسسات المالية من خلال نشرها دوريا في مختلف وسائل الإعلام، مما يُمكن كل مستثمر وكل مدخر من اتخاذ قرارات سليمة ومبنية على يقين تام مستمد من صحة البيانات والمعلومات المفصّل عنها.

المطلب الثالث: تنظيم الأسواق المالية وأقسامها

بناء على مفهوم الأسواق المالية وما يتضمنه من أنماط مختلفة للتمويل وطبيعة الأصول المتداولة، تحدد تقسيمات الأصول المختلفة نوع كل سوق؛ فتداول الأصول الحقيقية مثل العقارات والمزارع والأثاث والمخزون،... إلخ، تكوّن صفة أسواق الأصول الحقيقية، بينما تداول الأصول المالية مثل الودائع البنكية والعملات والأسهم والسندات...، تعطي صفة أسواق الأصول المالية.

أولاً: السوق النقدي وسوق رأس المال

توجد عدة معايير تصنف على أساسها الأسواق المالية وأكثرها إماما، انتشارا واستعمالا هو التقسيم على أساس آجال المعاملات المالية، بحيث يتكون سوق المال بمعناه الواسع من نوعين من الأسواق: السوق النقدي وسوق رأس المال، ولكل منهما خصائصه وأدواته وسياساته.

1- سوق النقد:

وتمثل السوق النقدية سوق الأموال قصيرة الأجل، إذ لا تتعدى استحقاقها من حيث مصدرها واستخدامها السنة المالية الواحدة، فهي بمثابة الحيز الاقتصادي لبيع وشراء أوراق الدين قصيرة الأجل، بحيث تلبي هذه السوق طلبات السيولة النقدية لوححدات العجز بمواجهة سريعة، بمعنى الاستثمار لمدة مؤقتة. ويتطلب قيام سوق نقدية متطورة وجود نظام بنكي منظم ومتماسك، تمثل فيه البنوك التجارية والبنك المركزي أساسًا للمعاملات الائتمانية¹.

2- سوق رأس المال:

تعد سوق رأس المال إحدى أهم الآليات التي من شأنها تسهيل عملية تبادل الأصول المالية، عن طريق تجميعها وتوظيفها في المشروعات الاستثمارية عبر قنوات اتصال فعالة فيما بين الوسطاء والمتعاملين. ويمثل سوق رأس المال المكان الذي يلتقي فيه قوى العرض والطلب للمتاجرة برؤوس الأموال كالأوراق المالية، القروض بأنواعها... إلخ، فهو بالتالي فضاء يلتقي فيه الأعوان الاقتصاديون ذوي العجز

¹ David S. Kidwell, Richard L. Peterson, **Financial Institutions-Market and Money**, 3rd edition, college publishing the Dryden press, Hdt Rincharfand and Winston, 1996, P P 31-32.

الفصل الثالث: الأسواق المالية بين اشكالية عدم الاستقرار ومساعي التنظيم الاحترازي للبنوك

المالي والذين هم في حاجة للأموال مع أصحاب الفوائض المالية، ومن ثم يتم التعامل على أساس الثروة التي يتفقون عليها، والتي تخص عائد كل من الطرفين¹.

حيث يمثل هذا السوق مجال التعامل في الأموال متوسطة وطويلة الأجل، وأهم المؤسسات العاملة فيه هي مجموعة بنكية تضم البنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار، ومجموعة غير بنكية تضم شركات الاستثمار وشركات التأمين ومؤسسات التأمين الاجتماعي وصناديق التأمين والادخار.

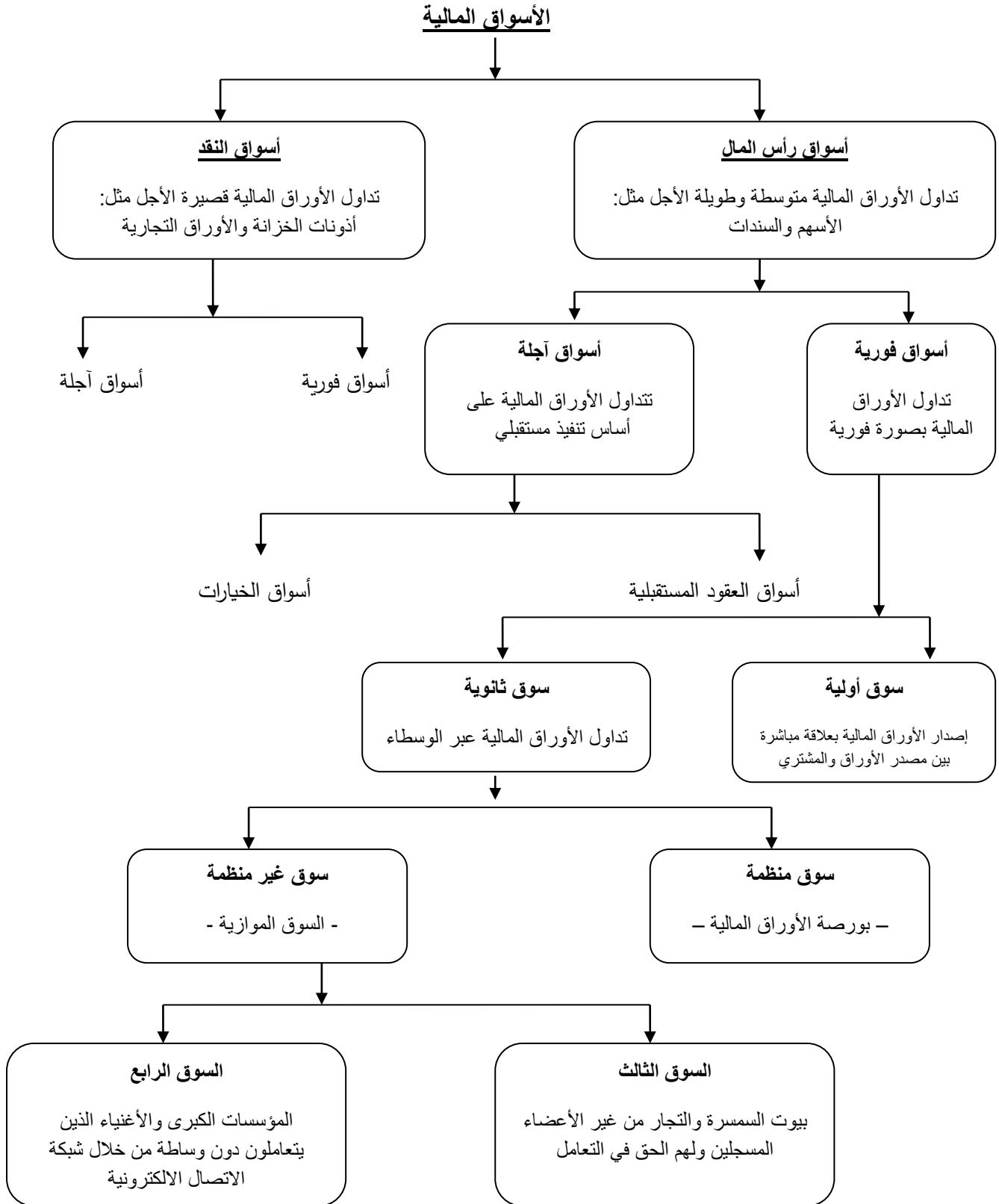
كما يعتبر الاستثمار في سوق الأوراق المالية أكثر مخاطرة وأقل سيولة من الاستثمار في السوق النقدي، نظرا لكون أدوات الاستثمار فيه طويلة الأجل، تكتنفها مخاطر سعرية، سوقية، وتنظيمية مختلفة، فمثلا الأسهم وعلى الرغم من أنها ذات عائد أكبر نسبيا إلا أن مخاطرها كبيرة أيضا².

ويوضح الشكل الموالي تقسيم الأسواق المالية وتفصيل كل سوق وفروعها:

¹ François LEROUX, **Marchés internationaux des capitaux**, 2^{ème} édition, ESKA, France, 2000, P :3.

² Josette PILVERDIER-LATREYTE, **Le marché boursier**, Economica, France, 1998, p: 10.

الشكل رقم (3-03): تقسيمات الأسواق المالية



المصدر: محمود محمد داغر، مرجع سبق ذكره، ص: 45.

ثانياً: السوق الأولية والسوق الثانوية

يندرج ضمن مفهوم سوق الأوراق المالية مدلولين متكاملين من حيث عمليات نقل الملكية؛ الأول نظام لبعث الإصدارات الجديدة، أو ما يعرف بالسوق الأولية، والثاني مكان يضمن تداول الأدوات المالية المصدرة سلفاً، والذي يعرف بالسوق الثانوية (بورصة الأوراق المالية)¹.

1- السوق الأولية (سوق الإصدار) Priming Market:

تختص السوق الأولية بإصدار وطرح الأوراق المالية من أسهم وسندات للاكتتاب* فيها من قبل الجمهور لتمويل مشروعات جديدة أو للتوسع في مشروعات قائمة وذلك من خلال زيادة رأسمالها²، ويتم التعامل في السوق الأولية بالأوراق المالية الجديدة التي يتم إصدارها لأول مرة وذلك بتنظيم عمليات الأوراق المالية من حيث إصدارها، طرحها للاكتتاب وتعهّد تغطيتها.

بحيث تتخذ عملية الاكتتاب في سوق الإصدارات الجديدة الأشكال التالية³:

- الاكتتاب في شركات قيد التأسيس، تطرح أسهمها للاكتتاب العام لأول مرة؛
- الاكتتاب في زيادة رأس مال شركات قائمة أو بإصدار سندات بغرض الحصول على موارد مالية لوفاء باحتياجات استثمارية مطلوبة، وهذا يمثل بديلاً للاقتراض البنكي أو مكملاً له؛
- الاكتتاب في زيادة رأس مال شركات قائمة من شركات الاكتتاب المغلق؛ وتقتصر عملية الاكتتاب في هذه الحالة على المؤسسين والمساهمين الحاليين للشركة.

2- السوق الثانوية (سوق التداول) Secondary market :

فبعد قيام المستثمرين بشراء الأوراق المالية الجديدة، يتم تداول ونقل ملكية هذه الاستثمارات في السوق الثانوية، أين يتم التعامل في الإصدارات القديمة التي تم الاكتتاب فيها في السوق الأولية⁴. بحيث تضمن السوق الثانوية السيولة للمتعاملين، وتوفر ميكانيزماً لتسعير دائم للأوراق المالية التي تعكس قيمتها في أي لحظة معطاة وبأفضل المعلومات المتاحة⁵.

¹ Alain CHOINEL, Gérard ROUYER, *le Marché Financier-Structure et Acteurs-*, 5^{ème} édition, Collecte Banque ITB, France 1993, P :40 .

* تعتبر عملية **الاكتتاب** من أهم الإجراءات الأساسية في تأسيس الشركة، باعتبارها أداة لتجميع الجزء الأكبر من رأس المال عن طريق مخاطبة جمهور المدخرين الذين يقدمون عليها ثقة في المشروع وفي مؤسسيه . ويتم إعلان المستثمرين الحاليين والمرتبين بالإصدارات الجديدة من خلال نشرة الاكتتاب من خلال ملخص لأهم الحقائق المتعلقة بالجهة المصدرة للأوراق المالية المطروحة للاكتتاب، والحقائق التي يعتمدها المستثمر في التقييم، وقد يتم الإعلان بصورة مباشرة للمستثمرين، أو بطريقة غير مباشرة من خلال الصحف والمجلات المتخصصة.

² زكرياء سلامة عيسى الشطناوي، الآثار الاقتصادية لأسواق الأوراق المالية من منظور الاقتصاد الإسلامي، ط1، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص: 41.

³ السيد متولي عبد القادر، الأسواق المالية والنقدية في عالم متغير، ط1، دار الفكر، عمان، الأردن، 2010، ص ص : 130-131.

⁴ Xavier BRADLRY, Christian DESCAMPS : *Monnaie, Banque, Financement*, Edition Dalloz, France, 2005, P :10.

⁵ Lawrance GITMAN, Michel JOEHNK, Op . cit, P :54.

الفصل الثالث: الأسواق المالية بين اشكالية عدم الاستقرار ومساعي التنظيم الاحترازي للبنوك

كما توجد علاقة تبادلية بين سوقي الإصدار والتداول؛ فمن خلال الإقبال على تأسيس شركات المساهمة والاكتتاب في أسهمها على مستوى سوق الإصدار، تتاح الفرصة أما المزيد من تدفق الأوراق المالية إلى سوق التداول، على نحو يؤدي إلى تنشيطه وتحقيق قدر كبير من السيولة للأوراق المالية، وتؤدي إلى تحقيق سعر عادل لها في ضوء تقييمها حسب ظروف العرض والطلب. كذلك إذا ما توفرت لسوق التداول السهولة في التعامل، والاقتصاد في النفقات والسرعة في تحويل الأوراق إلى نقد سائل، فإن ذلك يعمل على زيادة كفاءة سوق الإصدار، من خلال القيام بإصدارات جديدة تؤدي إلى زيادة الاستثمارات.

ثالثاً: السوق النظامية وغير النظامية

وتتم عمليات السوق الثانوية في نوعين من الأسواق وذلك حسب الوظيفة التنظيمية لكل سوق، هما:

1- السوق المنظمة (الرسمية) The Organized Exchange :

تنشأ الأسواق المنظمة وفقاً لقوانين وتشريعات الدول المصدرة من قبل الجهات المختصة وقد تكون هناك سلطات أو هيئات رقابية تنظيمية قانونية مثل هيئة أسواق المال، التي تقوم على عملية الاشراف على الأسواق وتنظم وتراقب عمليات التداول بها، ويطلق على السوق المنظمة تسمية "بورصة الأوراق المالية" حيث يمكن تعريفها على أنها: "مكان منظم يلتقي فيه الممولين والمستثمرين، أو المقترضين والمقترضين لبيع وشراء الأوراق المالية من خلال الوطاء (السماسرة) بهدف الحصول على عوائد أكبر مستقبلاً مع درجة مخاطرة محددة وبالتالي تعزيز القدرة الإنتاجية للأصول المادية لدى المستثمرين وبنفس الوقت تعظيم القيمة السوقية للأصول المالية لدى الممولين"¹.

وتعرف أيضاً على أنها: "مكان التقاء العرض والطلب على الأسهم والسندات وغيرها من الأوراق المالية، ويتحدد بذلك سعر تلك القيم المتداولة وفقاً لقوى العرض والطلب وبمساعدة وسطاء السوق"².

كذلك: "تعد البورصة بمثابة مرآة تنعكس على الحالة الاقتصادية في البلاد وتمثل سوقاً مثالية مستمرة تكفل تحديد السعر العادل للأوراق المالية المتعامل فيها، وتعد مقياساً للحالة الاقتصادية إذ توضح بصفة مستمرة مستويات الأسعار واتجاهاتها"³.

وعلى هذا الأساس، تتميز بورصة الأوراق المالية بكونها موقعاً جغرافياً محددًا لتداول الأوراق المالية للشركات المدرجة بيعاً وشراءً في أوقات محددة، بموجب إجراءات وقواعد ووسطاء وأنظمة خاصة يستوجب على الشركة أو المؤسسة استيفائها حتى يتم قيد أسهمها أو سنداتهما في هذه السوق.

¹ فيصل محمود الشاورة، الاستثمار في بورصة الأوراق المالية- الأسس النظرية والعملية-، ط1، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2008، ص: 46، 45.

² جبار محفوظ، سلسلة التعريف بالبورصة، ط1، ج1: البورصة وموقعها من أسواق العمليات المالية، دار هومة، الجزائر، 2002، ص: 47.

³ حسن خيابة، دور أسواق الأوراق المالية بالدول العربية في التنمية الاقتصادية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، فيفري 2004، ص: 68.

ومع تطور سبل الاتصال الحديثة أصبح اشتراط المكان المحدد ليس بالأمر الضروري، حيث يساعد في إجراءات التداول نظام الكتروني يربط فيما بين المتعاملين بوجود آليات لضبط حركة الأسعار. وتبرز أهمية وجود سوق مالية منظمة للاقتصاد الوطني في قيامها بما يلي¹:

- تأمين سيولة النظام البنكي؛
- تمكين البنك المركزي من الرقابة على الائتمان، والتأثير على كمية وسعر السيولة الائتمانية من خلال تدخله في هذه السوق عارضاً للأموال أو طالباً لها، وذلك وفقاً للسياسة النقدية التي يقوم بتنفيذها؛
- تتيح للبنوك توظيف بعض من أموالها في شكل سيولة وبطريقة آمنة، والاستعمال المؤقت لفوائدها المالية مما يساعدها على الاحتفاظ احتياطي نقدي ثابت ومنخفض.

2- السوق غير المنظمة (السوق الموازية) The Unorganized Exchange :

يقصد بالسوق غير المنظمة ذلك هذا النوع من الأسواق التي لا يحكم تعاملاتها أية قوانين أو تشريعات تنظيمية ورقابية، لا ترتبط بمكان وزمان معين، فضلاً عن تعاملها بالأوراق المالية غير المدرجة في السوق المنظمة، وأحياناً يتم التعامل فيها في أوراق مالية مسجلة بالبورصة مثل السندات الحكومية وسندات منشآت الأعمال. وتشكل عملية التفاوض بين البائع والمشتري أساس آلية تسعير تداول السوق الموازية. و تدعى معاملات السوق غير المنظمة بالمعاملات فوق الطاولة من خلال بيوت السمسرة المختلفة، وذلك لتمييزها عن المعاملات في الطاولة للسوق المنظمة. كما تنتشر هذه السوق في الوقت الحاضر بشكل كبير لما وفرته أجهزة الحاسوب من إمكانيات الاتصال وعرض وتسجيل وخزن كبيرة، تتيح لعدد كبير من التجار صناع السوق* تحديد أفضل الأسعار وتحقيق أرباح استثمارية.

وفي الولايات المتحدة الأمريكية، ينظم المتعاملون في سوق الأوراق المالية غير المنظمة رابطة تعرف بـ "الاتحاد الوطني لتجارة الأوراق المالية للبيع والشراء الالكتروني"، والمعروفة بسوق "ناسداك-NASDAQ"، الذي يعد من أبرز أسواق الأوراق المالية غير المنظمة، و تتعامل سوق ناسداك بأسهم ما يقارب 5400 شركة، ومنها شركات التقنية العالية، وتمثل سوق تجار (Dealers Market)، حيث يوجد أكثر من 500 تاجر بمثابة صناع للسوق، يبيعون ويشتررون لحسابهم الخاص ولغيرهم، ولا يتقاضون هوامش بل يحققون فروقات من خلال تعاملات إلكترونية، وبالتالي يحققون أرباح ناتجة عن الفرق بين عمليتي البيع والشراء و يحققون عائد إضافي نتيجة لتغيرات أسعار الأوراق المالية التي بحوزتهم².

¹ صلاح الدين حسن السبسي، البنوك.. الواقع والطموح واستراتيجية التنمية المستدامة، مرجع سبق ذكره، ص ص 282-283.
* تمثل عملية صناعة الأسواق الآلية التي تعمل على إيجاد توازن مستمر بين العرض والطلب في سوق الأوراق المالية، وذلك من خلال توفير السيولة المناسبة للسوق نتيجة التعامل بأدوات الاستثمار من أسهم وسندات، وهذا استناداً إلى معرفتها بأحوال السوق ورغبات المستثمرين، وكذا المحافظة على حركة استقرار الأسهم وحجم التداول في البورصة.
² محمود محمد داغر، مرجع سبق ذكره، ص:245.

وتتضمن السوق غير المنظمة سوقين فرعيين هما: السوق الثالثة والسوق الرابعة.

2-1- السوق الثالث The Third Market :

يمثل السوق الثالث جزءا من السوق غير المنظمة، ويتكون من بيوت سمسة من غير أعضاء السوق المنظمة، وإن كان لهم الحق في التعامل في الأوراق المالية المقيدة في تلك الأسواق. وهذه الأسواق على استعداد دائم لشراء أو بيع الأوراق المالية بكميات ومبالغ كبيرة، فهي بذلك سوقاً منافسةً للمتخصصين أعضاء السوق المنظمة¹.

2-2- السوق الرابع The Fourth Market :

تشمل التعاملات في السوق الرابعة المؤسسات الاستثمارية الكبرى والأفراد الذين يتعاملون فيما بينهم بأسلوب مباشر ومن دون وساطة، أي استبعاد شركات السمسرة في الأوراق المالية، وذلك للحد من العمولات التي يدفعونها للسماسرة، خاصة في حالة الصفقات الكبيرة. و يتم التعامل فيما بينهم من خلال شبكة الاتصال الالكترونية (Instinct)، وعن طريق هذه الأخيرة تتم معرفة الأسعار وفقا لحجم التعامل². ويكمن السبب في انتشار السوق الثالث والسوق الرابع في أن تعاملات أوراقها المالية لا يقتصر على زمن محدد خلال اليوم، فضلاً على إمكانية التعامل فيها حتى بعد التوقف عن التعامل في السوق المنظمة. كما أن العمولة في هذه الأسواق تكون أقل منها في السوق المنظمة، بحيث يسمح فيها بالتفاوض على مقدار العمولة³.

رابعا: السوق الحالية والسوق المستقبلية

يمكن اعتماد الفترة الزمنية كأساس لتمييز الأسواق المالية، حيث نجد:

1- الأسواق الحالية (الفورية):

هي الأسواق التي يتم فيها انتقال حقوق الملكية فوراً من البائع إلى المشتري، أي يتم فيها إتمام تصفية العمليات المالية مباشرة باستلام البائعين ثمن الأوراق المالية وتسليم هذه الأخيرة إلى المشتريين.

2- الأسواق المستقبلية (الآجلة):

يتم في هذا النوع من الأسواق انعقاد العمليات المالية في وقت معين ، لكن تنفيذها يكون في وقت لاحق، ولا يتم دفع الثمن أو تسليم الأوراق المالية في السوق الآجلة أثناء عقد الصفقة ولكن بعد مرور فترة زمنية معينة وفقاً للاتفاق المبرم بين الطرفين، كما تشترط أنظمة السوق على المتعاملين في هذه

¹ عبد الغفار حنفي، أساسيات الاستثمار في بورصة الأوراق المالية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2005، ص:70.

² عباس كاظم الدعيمي، السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية، مرجع سبق ذكره، ص 150.

³ شفيق نوري موسى، الأسواق المالية وآليات التداول، دار الكتاب الثقافي للنشر والتوزيع أريد ، عمان، 2017، ص 31.

الفصل الثالث: الأسواق المالية بين اشكالية عدم الاستقرار ومساعي التنظيم الاحترازي للبنوك

السوق تقديم تغطية مالية في شكل تأمين حتى يتم تنفيذ الصفقة، وتختلف هذه التغطية بحسب نوع العقود التي تتمثل في أصول مالية تعرف بالمشتقات المالية، مثل: العقود المستقبلية، عقود الخيارات، وعقود المبادلة.¹ وبناءً عليه، تعمل الأسواق الحالية على توفير السيولة للمستثمرين من عمليات تبادل الأوراق المالية، في حين تعمل الأسواق المستقبلية على تخفيض مخاطر التغيرات الممكنة للأسعار في المستقبل.

خامسا: السوق المحلية والسوق الدولية

1- السوق المحلية:

يقتصر التعامل فيها على الوحدات المقيمة بالدولة والتي تخضع للقوانين الخاصة بها .

2- السوق الدولية:

هي السوق التي تجمع المتعاملين من مختلف أقطار العالم على اختلاف اقامتهم، مثل سوق العملات الأجنبية، أسواق الأوراق المالية العالمية. وتظهر الأسواق المالية الدولية عمومًا في بلدات تتميز بأنظمة مالية متكاملة وتضم مجموعة متناسقة من المؤسسات والأسواق، القوانين والأساليب التي تقوم عليها عمليات التبادل المختلفة للأوراق المالية والأدوات الاستثمارية الأخرى وتخضع كافة الأنشطة لعلاقات شفافة ، في إطار رقابة مالية وإدارية حصيفة من شأنها إمداد السوق بمستويات ثقة عالية لجميع المتدخلين سواء كانوا مقيمين أو غير مقيمين.²

سادسا: السوق الخاصة بالديون والسوق الخاصة بحقوق الملكية

لقد أفضى ميول الأسواق المالية إلى التخصص في عملياتها، تصنيفها بحسب الحقوق والالتزامات المترتبة على أدوات الاستثمار المتداولة بها إلى³:

1- السوق المالية الخاصة بالديون:

يحصل المتعاملون الاقتصاديون في هذه السوق على القروض عن طريق إصدار أدوات الدين المتمثلة أساسًا في السندات، والتي تكون آجالها الزمنية قصيرة ومحدودة.

2- السوق المالية الخاصة بحقوق الملكية:

هي السوق التي تحصل بموجبها الوحدات الاقتصادية على التمويل عن طريق إصدار الأسهم بأنواعها العادية والممتازة كأداة ملكية، باعتبارها أوراق مالية طويلة الأجل وغير محددة بمدة زمنية معينة.

¹ شقيري نوري موسى، الأسواق المالية وآليات التداول، مرجع سبق ذكره، ص ص 32-33.
² ريمة مناع، دور مصادر المعلومات المالية والاقتصادية في استقرار النظام المالي - دراسة حالة-، مرجع سبق ذكره، ص 27.
³ الهام وحيد دحام، فاعلية أداء السوق المالي والقطاع المصرفي في النمو الاقتصادي، الطبعة الأولى، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، مصر، 2013 ص 23.

المبحث الثاني: استقرار الأسواق المالية، مؤشرات وعلاقتها بالأزمات المالية

لقد شهد النظام المالي بمختلف عناصره الأساسية من مؤسسات، أسواق وبنى تحتية تحديات كبيرة أين برز الاهتمام بقضايا الاستقرار المالي أكثر بعد تعرضه للأزمات المالية المتعاقبة، والتي شكلت تقلبات الأسواق المالية الجانب الأبرز فيها وبالأخص ما شهدته تلك الأسواق ومؤشراتها من تقلبات عنيفة أدت إلى عدم استقرارها جراء الأزمة المالية العالمية (2007-2009). ومن خلال هذا المبحث يقودنا تقسيم مضمونه إلى ثلاثة مطالب؛ نبرز في البداية مختلف مقاربات مفهوم استقرار الأسواق المالية لنتطرق بعدها إلى مؤشرات أداء الأسواق المالية والتقلبات التي تهدد استقرارها، ونستعرض في الختام موضوع الأزمات المالية وعلاقتها بعدم استقرار الأسواق المالية.

المطلب الأول: مقاربات مفاهيمية لاستقرار الأسواق المالية

لقد ثبت بأن موضوع تحديد مفهوم موحد للاستقرار المالي مهمة صعبة بالنسبة لكثير من المهتمين بهذا المجال لكونه مفهوماً واسعاً ومتعدد الأبعاد، لما يتضمنه النظام المالي من عناصر مختلفة مؤسسات، أسواق وبنى تحتية أساسية، فضلاً على أن البحث في موضوع الاستقرار المالي يتميز بالتغير المستمر والديناميكية المتجددة.

أولاً: مفهوم الاستقرار المالي وفقاً للأدبيات الاقتصادية

1- أهمية الأسواق المالية في النظام المالي:

يتألف النظام المالي من مجموعة عناصر مختلفة ومتراصة في ذات الوقت، وهي: البنية التحتية الأساسية (النظم القانونية، نظم المدفوعات ونظم التسوية، والنظم المحاسبية)، والمؤسسات المالية (البنوك شركات الأوراق المالية، والمؤسسات الاستثمارية)، والأسواق المالية (السوق النقدي، سوق رأس المال وسوق المشتقات)¹. وتعد الأسواق المالية بمثابة قلب النظام المالي والاقتصادي المعاصر وأداة الوصل ما بين قطاعاته المختلفة، بحيث يستجيب النظام المالي لحاجات بالغة الأهمية في حياة الفرد والمجتمع والتي تتطلب بعض الفصل في الزمن بين استعمال الموارد وإنتاج السلع والخدمات من جهة والاستهلاك الفعلي لتلك السلع والخدمات المرغوبة من جهة أخرى، والنظام المالي من خلال الأسواق المالية والمؤسسات المالية يتعامل مع هذه القضايا ويمكن الاقتصاديات الحديثة من أن تقوم بوظائفها على نحو ملائم وتمكين الموارد بأن تجد طريقها إلى الاستعمالات الأكثر قيمة ومردودية².

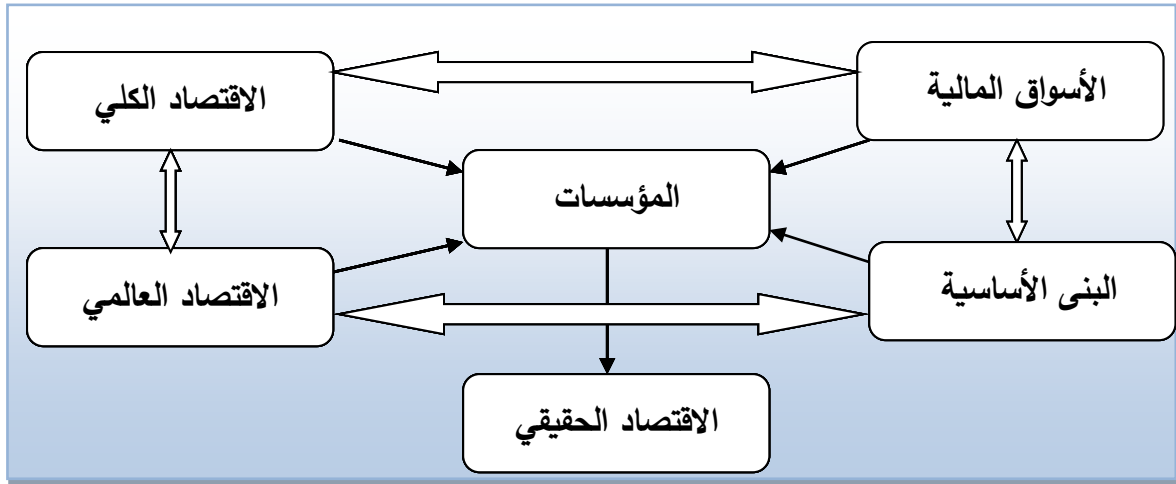
¹ غاري شيناسي، الحفاظ على الاستقرار المالي، قضايا اقتصادية، رقم 36، صندوق النقد الدولي، سبتمبر 2005، ص2.
² محمد صالح القرشي: اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية، الطبعة الأولى، إثناء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص:185.

الفصل الثالث: الأسواق المالية بين اشكالية عدم الاستقرار ومساعي التنظيم الاحترازي للبنوك

كما يعد الاستقرار المالي أمراً حيوياً للنمو الاقتصادي، حيث يتم تنفيذ معظم المعاملات في الاقتصاد الحقيقي من خلاله. وتظهر القيمة الحقيقية للاستقرار المالي في فترات عدم الاستقرار المالي أين تقنقر المشاريع المربحة خلال هذه الفترات إلى التمويل اللازم من البنوك، وتتحرف أسعار الأصول بشكل كبير عن قيمتها الحقيقية، وتتأخر المدفوعات. كما يمكن أن يؤدي عدم الاستقرار المالي إلى الإفلاس أو التضخم المفرط، أو انهيار سوق الأسهم. ويؤدي ذلك إلى فقدان الثقة في النظام المالي والاقتصادي¹.

وبالتالي تعتبر قضية استقرار الأسواق المالية جزءاً أساسياً من منظومة الاستقرار المالي، ذلك أن حماية هذا الأخير يتطلب رصد وتحليل مختلف أبعاده ومكوناته، والمتمثلة في المؤسسات المالية، الأسواق المالية والبنى التحتية الأساسية. ويظهر الشكل الموالي أبعاد واتجاهات منظومة الاستقرار المالي:

الشكل رقم (3-04): أبعاد منظومة الاستقرار المالي



المصدر : Shi G.Padmanabhan, **Role of Financial Market Infrastructure in Financial System Stability and Implication for Central Bank**, 11 th SEACEN- World Bank Advanced Course on Payment and Settlement Systems, Kuala Lumpur, February 26, 2013.

قبل التطرق إلى مفهوم الاستقرار المالي، ينبغي التنويه إلى أن الأطر الرئيسية في منظومة استقرار النظام المالي العالمي قد تعثرت كثيراً أمام تسارع وتيرة التحديث والعولمة التي تشهدها الأسواق المالية، والتي أحدثت تغيرات في طبيعة المخاطر وظهر موجات من عدم الاستقرار في النظام المالي. حيث يمكن الإشارة إليها في النقاط التالية² :

¹ World Bank, **Financial Stability**, available on : <https://www.worldbank.org/en/publication/gfdr/gfdr-2016/background/financial-stability> ,consulted: 13/09/2023.

² غاري شيناسي، الحفاظ على الاستقرار المالي، مرجع سبق ذكره، ص 1.

الفصل الثالث: الأسواق المالية بين اشكالية عدم الاستقرار ومساعي التنظيم الاحترازي للبنوك

- تسارع وتيرة توسع النظام المالي بمستوى يتجاوز وتيرة التوسع التي شهدتها الاقتصاد الحقيقي؛
- حدوث تغيرات في عناصر الأصول المالية من خلال هيمنة حصة هذه الأخيرة على قاعدة الاستدانة في مجال التمويل؛
- نظرا لاتساع نطاق التكامل المحلي والدولي لمختلف الأنشطة الاقتصادية، أصبحت الأنظمة المالية أكثر استقلالية وهذا ما زاد من انتشار مخاطر العدوى المالية؛
- بلوغ النظام المالي مستويات عالية من التعقيد نتيجة زيادة تنامي وتطور الأدوات المالية المشتقة وتنوع الأنشطة، وسهولة انتقال المخاطر والتعقيدات المصاحبة لها.

2- مدرسة الاستقرار المالي:

هناك العديد من التعريفات للاستقرار المالي. وبشكل عام، يشير الاستقرار المالي إلى الفترة التي يفشل فيها النظام المالي في العمل، ويتعلق بقدرة النظام المالي على التحمل والصمود أمام الضغوط.

يتمثل الاستقرار المالي حسب الاقتصادي (Andrew Crockett) (1997)، في الحالة التي تشير إلى تمتع مؤسسات النظام المالي بمستوى كبير من الثقة في أداء مهامها باستمرار وبدون الحاجة إلى تدخل خارجي، وكذا إجراء المتعاملين بالأسواق الرئيسية لمعاملاتهم بثقة وبأسعار تعكس القيمة الحقيقية للأدوات المالية، وتعكس كذلك تأثير قوى العرض والطلب عليها بدون أن تعرف أسعار تلك الأدوات المالية تغيرات بارزة¹. ويرتكز هذا التعريف للاستقرار المالي على جانب الوساطة المالية للأسواق، ولم يتطرق إلى السياسة النقدية ونظم تسوية المدفوعات وتأثيرها على الاستقرار المالي.

ويشير (Andrew Crockett) في ذات السياق إلى وجوب الفصل بين مفهومين للأسواق المالية؛ استقرار المؤسسات واستقرار الأسواق، إذ تحتل البنوك الصدارة ضمن مؤسسات القطاع المالي، وبالتالي يتحقق استقرار هذا الأخير عندما تكون الثقة في المؤسسات البنكية عالية، باعتبارها، من وجهة نظره، الركيزة الأساسية التي يعتمد عليها نجاح القطاع المالي في مجال الوساطة المالية. وعلى هذا الأساس، يؤدي تراجع الثقة في الجهاز البنكي إلى حدوث اضطراب يمس أحد مكونات النظام المالي وقد ينعكس ذلك في حدوث انهيار لقطاع الشركات والأسواق المالية في نفس الوقت².

¹ Andrew. Crockett, , **Why is Financial Stability a Goal of Public Policy**, Federal Reserve Bank of Kansas City., From : Abayomi A. Alawode, & Mohammed Al Sadek, , What is Financial Stability?, Bank of Bahrain Financial Stability Paper Series No. 1, March 2008.

² Andrew Crockett, **The theory and practice of financial stability**, Princeton N.J: International Finance Section Department of Economics Princeton University, 1997.

الفصل الثالث: الأسواق المالية بين اشكالية عدم الاستقرار ومساعي التنظيم الاحترازي للبنوك

وحسب الاقتصادي (Padoa-schiopp) (2002)، يتحقق الاستقرار المالي عندما يكون القطاع المالي قادرًا على امتصاص الصدمات، مع الحفاظ على دوره في تخصيص المدخرات وتوجيهها نحو الفرص الاستثمارية المناسبة لها، وإتمام عمليات المدفوعات في الاقتصاد، دون أن يعيق ذلك تواتر العمليات التراكمية¹. ويكون التركيز وفق هذا التعريف على الوظيفة الرئيسية للنظام المالي من حيث توظيف الموارد المالية وتأدية خدمات المدفوعات، باعتبارها أساس عملية الوساطة، وأي اضطراب سينعكس سلبيًا على مختلف الأنشطة الاقتصادية بصفة عامة.

كما يمكن تعريف الاستقرار المالي على أنه حالة النظام المالي التي يُظهر فيها مرونة في مواجهة نوبات من الضغوط المالية أو الصدمات الحقيقية. ومن الناحية المثالية، يسمح هذا الاستقرار أيضًا بتخصيص الموارد بكفاءة، وتمويل الاقتصاد بشكل مُرضي، وتقييم مخاطر وأسعار الأصول المالية بشكل صحيح. إذ يمكن أن تساهم عدة أنواع من السياسات، وبدرجات متفاوتة حسب الظروف، في تحقيق الاستقرار المالي، وأبرزها: التنظيم والرقابة الاحترازية، تنظيم السوق والإشراف عليه، السياسة المالية والسياسة النقدية².

وعلى هذا الأساس، يتجاوز المغزى من الاستقرار المالي المفهوم البسيط المرتبط بعدم وقوع الأزمات، إلى مدى توافر الخصائص التالية³:

✓ تيسير عملية توزيع الموارد الاقتصادية بكفاءة حسب المناطق الجغرافية إلى جانب العمليات الاقتصادية والمالية الأخرى مثل: الاقراض والاقتراض، الادخار والاستثمار، خلق وتوزيع السيولة، تحديد أسعار الأصول وكذا تراكم الثروة ونمو مستويات الناتج الوطني؛

✓ تحديد المخاطر المالية، تقييمها وإدارتها؛

✓ الاستمرارية في أداء تلك الوظائف رغم تعرض النظام المالي للصدمات الخارجية أو تراكم للاختلالات.

3- مدرسة عدم الاستقرار المالي:

تبرز القيمة الحقيقية للاستقرار المالي في حالة غيابه، أي في فترات عدم الاستقرار المالي وخلالها ترفض البنوك تمويل المشاريع المربحة، وتنحرف أسعار الأصول بشكل مفرط عن قيمها

¹ Padoa-Schioppa, **central banks and financial stability: exploring a land in between**, paper presented on the second ECB central banking conference, Frankfurt am main, 24-25 october 2002, P20.

² Taryk Bennani et autres, **Politique macroprudentielle prévenir le risque systémique et assurer la stabilité financière**, Op cit , P 19.

³ غاري شيناسي، الحفاظ على الاستقرار المالي، مرجع سبق ذكره، ص 2.

الفصل الثالث: الأسواق المالية بين اشكالية عدم الاستقرار ومساعي التنظيم الاحترازي للبنوك

الجوهرية، وقد لا تصل المدفوعات في الوقت المحدد. كما يمكن أن يؤدي عدم الاستقرار إلى نفور البنوك أو التضخم المفرط أو انهيار سوق الأسهم. يمكن أن يهز بشدة الثقة في النظام المالي والاقتصادي¹.

وقد أشارت بعض الدراسات إلى أن عدم وجود استقرار مالي قد ينشأ بسبب حصول خلل في إحدى السياسات المطبقة من قبل البنوك المركزية، أو عند حدوث صدمات في النظام المالي والتي قد تتفاقم لقلة المعلومات الكافية أو عدم توافرها، مما يؤدي إلى انهيار عملية الوساطة المالية بين المدخرين والمستثمرين. كما قد تؤثر تلك الصدمات بشكل مباشر على الموازنة العامة للدولة واستقرار سعر الصرف والذي سيخلق مزيداً من حالة عدم وجود استقرار مالي².

كما يعرف (Frederic S. Mishkin) (1999) عدم الاستقرار المالي على النحو التالي: " يحدث عدم الاستقرار المالي عندما تتداخل الصدمات التي يتعرض لها النظام المالي مع تدفقات المعلومات بحيث لا يعود النظام المالي قادراً على القيام بوظيفته الأساسية في توجيه الأموال إلى أصحاب فرص الاستثمار المنتجة. وفي الواقع، إذا كان عدم الاستقرار المالي شديداً، يمكن أن يؤدي إلى انهيار شبه كامل في أداء الأسواق المالية وهو وضع يصنف بعد ذلك على أنه أزمة مالية"³.

فمن منظور Mishkin، من المنطقي تفعيل تعريف الاستقرار المالي من خلال النظر إلى التغيرات المفاجئة في أسعار الفائدة، والانخفاضات المفاجئة في الاستثمارات وأسعار الأصول، وتجميد الودائع و/أو النمو في الناتج المحلي الإجمالي المرتبط بعدم الاستقرار المالي.

ووصف (Ferguson Roger) (2002) حالة عدم الاستقرار المالي بالوضع التي تتميز بحدوث ما يلي⁴:

- تباين كبير لأسعار مجموعة هامة من الأصول المالية عن المستويات المتوقعة لها؛
- تعرض آلية السوق لتشوهات وعدم توفر الائتمان محلياً وربما دولياً كذلك، بسبب الارتفاع الكبير في تكلفة الحصول عليه؛
- انحراف للإنفاق الكلي بشكل ملحوظ (أو من المحتمل أن ينحرف) بمدى يفوق أو يقل عن القدرة الانتاجية للاقتصاد.

¹ موقع البنك الدولي: <https://www.worldbank.org/en/publication/gfdr/gfdr-2016/background/financial-stability>

تاريخ الزيارة 2023/02/20 في التوقيت: 15:20.

² فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي، صندوق النقد العربي 2015، ص4.

³ Frederic S. Mishkin,, **Global Financial Instability : Framework, Events, Issues** , Journal Of Economic Perspectives, vol. 13 ,N° 4, October 1999, P 6

⁴ Ferguson Roger, **Should Financial Stability Be An Explicit Central Bank Objective?** , Challenges to Central Banking from Globalized Financial Systems Conference at the IMF in Washington, D.C., September 16–17, 2002, P2 .

الفصل الثالث: الأسواق المالية بين اشكالية عدم الاستقرار ومساعي التنظيم الاحترازي للبنوك

مع التعريف السابق لعدم الاستقرار المالي، يظهر بشكل واضح مصلحة السياسة العامة للسلطات المركزية وغيرها من السلطات في اتخاذ دورين متميزين في السعي نحو الاستقرار المالي، هما: الوقاية من عدم الاستقرار وإدارة العواقب بمجرد أن تصبح الأسواق غير مستقرة. ففي مجال الوقاية، ربما تكون أهم خطوة يمكن أن تقوم بها السلطة النقدية هي تعزيز بيئة اقتصادية تتميز بانخفاض وتثبيت معدلات التضخم ونمو اقتصادي مستدام. وفي غياب هذه الأسس الاقتصادية المرغوبة، فإن مخاطر عدم الاستقرار المالي تصبح حتمًا أعلى، وتأثيرات عدم الاستقرار المالي حينما يحدث تكون أكثر فتكًا. وبالإضافة إلى تنفيذ سياسات اقتصادية سليمة، كانت البنوك المركزية تقليديًا معنية بالعديد من الأنشطة مثل صياغة تنظيمات مالية ملائمة، وتنفيذ إشراف فعال على البنوك، والإشراف على أنظمة دفع فعالة كل ذلك يساعد في تقليل مخاطر عدم الاستقرار المالي.

كما جاء تعريف (Allen & Wood) (2006) لعدم الاستقرار المالي على النحو التالي: "يتميز عدم الاستقرار المالي بفترات يمر فيها عدد كبير من الأطراف، سواء كانوا أفراد، أو شركات، أو حكومات بأزمات مالية، من شأنها أحداث تأثيرات سلبية كبيرة على الاقتصاد الكلي"¹.

بحيث يقترح هذا التعريف النظر في التكاليف المالية المحتملة لعمليات إنقاذ البنوك، والخسائر الممكنة للمدخرين والدائنين الآخرين للبنوك المرتبطة بفشل المؤسسات المالية.

وحسب (Borio and Drehmann) (2011) يُعرف عدم الاستقرار المالي بأنه "حالة أو مجموعة من الظروف التي تكون فيها الصدمات العادية للنظام المالي كافية لإنتاج ضائقة مالية، حيث يكون النظام المالي هشًا، ويمكن أن تنشأ هذه الصدمات إما من الاقتصاد الحقيقي أو من النظام المالي نفسه"².

4- تعريف الاستقرار المالي من وجهة نظر البنوك المركزية:

قام عدد كبير من البنوك المركزية على مستوى العالم بإنشاء إدارات متخصصة ووحدات مستقلة في مجال الاستقرار المالي، وأصبحت تنشر تقارير دورية بشأنه تتضمن تعاريف محددة للاستقرار المالي وتسلط الضوء على تحديد التوجهات وتوفير الارشادات اللازمة لتحقيقه، من خلال توسيع إطار وضوحه لدى الأطراف المشاركة في القطاع المالي، كما يتم التركيز من خلال هذه الوحدات على تحديد المخاطر المحتملة ووضع إطار الحفاظ على الاستقرار المالي .

¹ Abayomi A. Alawode, & Mohammed Al Sadek, , **What is Financial Stability?**, Bank of Bahrain Financial Stability Paper Series No. 1, March 2008, P 7.

² Le Ton Quang Phat , **The Determinants of Financial Instability in Emerging Countries – the case of Vietnam**, Master of Arts in Development Studies, International Institute of Social Studies, The Hague, The Netherlands, December 2018, P 4.

الفصل الثالث: الأسواق المالية بين اشكالية عدم الاستقرار ومساعي التنظيم الاحترازي للبنوك

ووفقاً لتعريف البنك الدولي (WB)، فإن النظام المالي المستقر هو الذي يمتلك القدرة على تقييم وإدارة المخاطر المالية، وتخصيص الموارد بكفاءة والحفاظ على مستويات التوظيف قريبة من المعدلات المقبولة، والقضاء على تقلبات الأسعار للأصول الحقيقية أو المالية التي قد تؤثر على الاستقرار النقدي أو مستويات التوظيف، بحيث يكون النظام المالي في نطاق من الاستقرار عندما يبدد الاختلالات المالية التي تنشأ داخليا أو نتيجة لأحداث سلبية كبيرة وغير متوقعة. وفي ظل الاستقرار، سوف يمتص النظام الصدمات في المقام الأول من خلال آليات التصحيح الذاتي، مما يمنع الأحداث السلبية من أن يكون لها تأثير مدمر على الاقتصاد الحقيقي أو على النظم المالية الأخرى.¹

كما جاء في تعريف آخر للاستقرار المالي الذي وضعه البنك المركزي الأوروبي (ECB) هو " الحالة يكون فيها النظام المالي - المتكوّن من الوسطاء الماليين والأسواق والبنية التحتية للسوق - قادرًا على التحمل والصمود أمام الصدمات وفك الارتباط بالاختلالات المالية، وهذا يُقلل من الاضطرابات في عملية الوساطة المالية التي تكون حادة بما يكفي للتأثير سلبًا على النشاط الاقتصادي الحقيقي"².

ويرى بنك التسويات الدولية (BIS) بأن الاستقرار المالي هو الحالة التي لا تنطوي على أية عوامل قد تحدث تغيرات مفاجئة في أسعار الأصول المالية وغير مبررة، أو التأثير على المؤسسات المالية ومقدرتها على مواجهة الالتزامات التعاقدية.

وكذلك، عرّف صندوق النقد الدولي (IMF) عدم الاستقرار المالي بأنه فترات عدم الاستقرار التي تحدث في الأسواق المالية، والتي قد تتحول لفترات اضطرابات حادة، تجعل قابلية النظام المالي ضعيفة في مجال تأدية خدمات الدفع إلى السعر وكذا مخاطر التحويل وتخصيص السيولة والائتمان، مع إمكانية تأثير ذلك سلبياً على أنشطة الاقتصاد الحقيقي.³

من خلال المجموعة المنتقاة من التعاريف السابقة، نلاحظ وجود تنوع كبير وتباين في محاولات إعطاء تعريف للاستقرار المالي وعدم الاستقرار المالي والموضوعة من قبل المختصين والاقتصاديين في المجال وحتى الهيئات والسلطات الاشرافية وفي مقدمتها البنوك المركزية، حيث نلمس وجود تقارب في التعاريف المقدمة للاستقرار المالي وإن كانت تختلف في شكلها وفي الافتراضات القائمة عليها والأهداف المرجوة من تحقيقه؛ فالعديد من البنوك المركزية ركزت على جانب تعريف الاستقرار المالي وكيفية الحفاظ عليه بدلاً من تعريف عدم الاستقرار المالي، كما اهتمت التعاريف السابقة بالمهام الرئيسية للنظام المالي

¹ Mariam Wagdy Moussa Francis, **Financial Stability and The Establishment of Single Supervisory Mechanism in The Eurozone**, Op Cit ,P 22.

² European Central Bank, **Financial Stability**, available on: <https://www.ecb.europa.eu/paym/financial-stability/html/index.en.html> , accessed on: 13/07/2023.

³ نبيل بهوري، مقترحات اتفاقية بازل 3 للوقاية من الازمات البنكية لتعزيز استقرار النظام المالي في ظل الاطار العولمي الجديد، العدد السابع، مجلة اقتصاديات المال والأعمال JFBE، سبتمبر 2018، ص 202.

الفصل الثالث: الأسواق المالية بين اشكالية عدم الاستقرار ومساعي التنظيم الاحترازي للبنوك

مثل توفير الائتمان وتأدية خدمات المدفوعات، فضلا على الصدمات التي تعطل سيرورة عمل النظام المالي ومدى مرونة هذا الأخير في التصدي لتلك الصدمات وتصحيح الاختلالات الناشئة عنها.

وكمخلص لما ورد في التعاريف السابقة، يعتبر استقرار الأسواق المالية جزء من منظومة الاستقرار المالي للدول، بحيث يشمل الاستقرار المالي بمفهومه الواسع مختلف جوانب البنى الأساسية المكونة للنظام المالي من مؤسسات مالية، أسواق مالية، وبنى تحتية، لما لهذه المكونات من ترابط وتكامل في المهام والأداء بشكل عام. حيث أن حدوث خلل أو اضطراب في جانب واحد من تلك المكونات يُمكن أن يؤدي إلى دخول النظام المالي ككل في حالة عدم الاستقرار. وفي حال لم يتم السيطرة على هذه الأخيرة سيؤدي ذلك إلى وقوع الاقتصاد في أزمة مالية، والتي بحسب درجة شدتها وقوتها ممكن أن تتحول إلى أزمة اقتصادية تُحمل الاقتصاد تكاليف حقيقية.

ثانيا: مصادر ومظاهر عدم الاستقرار المالي

تتنوع مصادر الخطر التي تهدد استقرار النظام المالي من مصادر داخلية وأخرى خارجية، كما تختلف مظاهر عدم الاستقرار المالي على أساس بوادر تتعلق بأوضاع مالية وبنكية معينة.

1- مصادر عدم الاستقرار المالي:

قد تنشأ حالة عدم الاستقرار المالي من مصادر الخطر ومواطن الضعف إما من داخل النظام المالي أو من خارجه عبر قنوات الاقتصاد الحقيقي، بحيث تتباين التدابير المتخذة بشأن السيطرة عليها والحد منها على صعيد السياسات باختلاف طبيعة هذه المخاطر؛ فالسلطات المالية عادة ما تكون قادرة على التأثير في حجم الاختلالات الداخلية وفي احتمالات وقوعها من خلال عمليات التنظيم وأنشطة الرقابة أو إدارة الأزمات، في حين يصعب التحكم في الاضطرابات الخارجية، إلا من خلال تطبيق سياسات الاقتصاد الكلي لفترات زمنية بعيدة. ويرتكز دور تلك السياسات غالبا عند وقوع اضطراب خارجي في الحد من تداعياته على النظام المالي وانتقاله إلى الاقتصاد الحقيقي. ويمكن تجميع المصادر المختلفة لعدم الاستقرار المالي في المخاطر التالية¹:

1-1- المخاطر الداخلية : يمكن لهذه المخاطر أن تنشأ في عناصر النظام المالي الأساسية الثلاثة المؤسسات المالية، الأسواق المالية والبنية التحتية.

• **المؤسسات المالية:** قد تنشأ بعض الاختلالات في مؤسسة مالية معينة، لنتشر لاحقا في عدة مؤسسات أخرى وتتأثر بها على نحو متزامن نظرا لتعرضها لمخاطر مماثلة، أو تنتقل إلى قطاعات أخرى في النظام المالي؛

¹ نبيل بهوري، مقترحات اتفاقية بازل 3 للوقاية من الأزمات البنكية لتعزيز استقرار النظام المالي في ظل الاطار العولمي الجديد، مرجع سبق ذكره، ص 204.

الفصل الثالث: الأسواق المالية بين اشكالية عدم الاستقرار ومساعي التنظيم الاحترازي للبنوك

- **الأسواق المالية:** وتكون الأسواق المالية عادة معرضة لمخاطر الطرف المقابل مثل خطر عدم اتساق أسعار الأصول، موجات السحب المفاجئ، والعدوى المالية؛
- **البنية التحتية:** قد تنشأ مشاكل في المؤسسات المالية مثل حالات توقف النظم التشغيلية التي تؤثر على البنية التحتية المالية في نظم المقاصة والتسوية مما يترتب عليها مضاعفات تهدد استقرار النظام المال، فضلاً على مواطن الضعف الناشئة في البنية التحتية الأساسية في الجهاز القانوني والمحاسبي والتي تؤدي إلى حالات من التوقف عن العمل .

1-2- المخاطر الخارجية: تتنوع المخاطر الخارجية وتنشأ من اختلالات خارج النظام المالي، إذ يتصف استقرار هذا الأخير بحساسيته إزاء الصدمات والمشاكل الخارجية المختلفة مثل الكوارث الطبيعية التغيرات التي تطرأ على ميزان التبادل التجاري، الأحداث السياسية، التقلبات في أسعار النفط، الابتكارات التكنولوجية، التقلبات المفاجئة في السوق المالي، وقد تؤدي الأحداث المرتبطة بالاقتصاد الكلي، مثل انهيار شركة كبرى إلى انخفاض الثقة داخل السوق وخلق اضطرابات تؤثر في النظام المالي برؤمته.

2- مظاهر عدم الاستقرار المالي:

يمكن استشعار بوادر عدم الاستقرار المالي في ثلاثة مظاهر أساسية، كما يلي¹:

1-2- الذعر المالي والبنكي: ويعرف كذلك بالهلع المالي، وهي ظاهرة ينجم عنها حدوث تهافت كبير من قبل المودعين على سحب أموالهم من البنك والمطالبة بحقوقهم والرغبة في تسهيلها في وقت واحد. وهنا تدخل المؤسسة البنكية في حالة العجز عن تلبية تلك الحقوق جراء نفاذ احتياطاتها المحتجزة، وهذا نتيجة تراجع ثقة المودعين في البنك، كما يمكن للوضع أن يتفاقم ويتحتم على هذا الأخير إعلان إفلاسه وغلقه. وينشأ عن تهافت المودعين إلى سحب أموالهم في ذات الوقت على مستوى بنك واحد إلى تسجيل خسارة كبيرة، لكن في المقابل قد لا يترتب عن ذلك تأثير كبير على الاقتصاد الكلي دائماً، ذلك لأن ظاهرة الذعر المالي تقاس على مستوى النظام البنكي ككل نتيجة انهيار الثقة وفقدانها في مؤسساته بصفة عامة وهذا من شأنه أحداث شلل للنظام البنكي ويترتب عليه عواقب وخيمة للاقتصاد ككل مثل الذعر المالي لأزمة الكساد الكبير في عقد الثلاثينات من القرن العشرين.

2-2- الانهيار المالي: وهي ظاهرة مرتبطة بسوق الأوراق المالية، على اعتبار أن السوق الثانوية توفر السيولة لحاملي الأوراق المالية، كما تحقق هذه السوق مكان النقاء مبيعات الجهات الراغبة في تسهيل حقوقهم ومشتريات الراغبين في حيازة تلك الحقوق. وكما هو الحال على مستوى البنوك، إذا ما قام

¹ يتصرف اعتماداً على:

- أسماء مولاي وآخرون، دور المنتجات المالية الإسلامية في تحقيق الاستقرار المالي: الصكوك الإسلامية نموذجاً، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 4، العدد الثالث، 2019، ص 272.

- عبد الرحمن بن شيخ، دور سياسات الاستقرار المالي في تحسين الأداء والتطور الاقتصادي، مجلة المعيار، العدد الثامن عشر، جوان 2017، ص ص 279-280.

الفصل الثالث: الأسواق المالية بين اشكالية عدم الاستقرار ومساعي التنظيم الاحترازي للبنوك

مستثمر بتسييل أمواله في الحال يصبح الأمر في هذه الحالة مستحيلًا، وهذا يؤدي إلى هبوط شديد في أسعار الأوراق المالية ويحدث بذلك انهيار في سوق الأوراق المالية.

2-3- عدم استقرار الأسعار: يمكن لعدم استقرار مستوى الأسعار أن يأخذ الشكلين التاليين: الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، وهو ما يعرف بالتضخم. والهبوط المستمر والمتواصل في الأسعار ويعرف بالتقلص في الأسعار. ولكل من الشكلين السابقين انعكاسات سلبية على جانب الإقراض؛ إذ يعمل التضخم على تخفيض الأموال المخصصة للإقراض من قبل المؤسسات، في حين يرفع التقلص في الأسعار من مقدار الأموال المودعة للإقراض. ولأن التضخم والتقلص يحدثان نتيجة للتغيرات الحاصلة في كمية الأموال المتداولة، فعندما يرتفع حجم الأموال بسرعة تفوق ارتفاع كمية السلع والخدمات المتاحة سترتفع الأسعار، وفي المقابل تتراجع الأسعار في حال زيادة كمية الأموال بسرعة أقل من كمية السلع والخدمات المتاحة.

وتجدر الإشارة إلى التفرقة بين مفهوم الهشاشة المالية وعدم الاستقرار المالي؛ فالهشاشة المالية هي مصدر أو سبب لحدوث عدم الاستقرار المالي وبالتالي يكون الهدف استباق حصول هذا الأخير من خلال تقييد نمو وتطور وضعية الهشاشة المالية، وهنا تبرز نقاط الضعف وبوضوح في هذه الوضعية. ولكن، يمكن للنظام المالي من أن يقوم بتنفيذ مهامه بدون الدخول في عرقلة الخدمات المالية، أين تُعد هذه العراقيل بداية مرحلة عدم الاستقرار المالي. وفي حال توقف النظام عن تأدية وظائفه الطبيعية تحدث هنا وضعية متقدمة من عدم الاستقرار والتي تعتبر أكثر خطورة وتؤدي إلى دخول النظام في أزمة مالية.

ثالثًا: إطار الحفاظ على الاستقرار المالي

يشكل موضوع الحفاظ على الاستقرار المالي هدفًا محوريًا واستراتيجيًا لما له من أهمية بالغة لمختلف صناعات السياسات الاقتصادية على المستوى الدولي، فهناك أكثر من اثني عشر بنكًا مركزيًا وعديد المؤسسات المالية مثل: صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ولجنة بازل للرقابة البنكية، التي تختص بدراسة وتحليل إطار الاستقرار المالي وأسس تحقيقه، وتصدر بذلك منشورات و تقارير دورية.

ويعتمد تحدي تحقيق الاستقرار المالي والحفاظ عليه على وضع آليات وأسس تحوّل دون انتقال المشاكل المالية إلى مشاكل ذات طبيعة نظامية تهدد استقرار النظام المالي وكذا الاقتصاد الحقيقي، وذلك مع عدم إضعاف مقدرة هذا الأخير على أداء وظائفه ومواصلة تحقيق النمو. فالهدف الأساسي لا يقتضي بالضرورة منع حدوث جميع المشاكل المالية، وأن النظام المالي يكون فعالًا وديناميكيًا وبعيد تمامًا عن حدوث تقلبات واضطرابات في الأسواق المالية، وأن كافة مؤسساته المالية قادرة دائمًا على التعامل بكفاءة

الفصل الثالث: الأسواق المالية بين اشكالية عدم الاستقرار ومساعي التنظيم الاحترازي للبنوك

مع جميع أنواع المخاطر وحالات عدم اليقين المرتبطة بها. كما لا يُفضّل توفير الحماية المطلقة لاستقرار السوق من خلال الحدّ من الخوض في المخاطرة ، لأن ذلك سيؤثر سلبيًا على عوائد المستثمرين¹.

وحسب Ramlall (2018)، يتطلب تحقيق استقرار مالي للأسواق المالية وجود نهج ثلاثي الأبعاد²: كفاءة تخصيص الموارد، القدرة على إدارة المخاطر والقدرة على امتصاص الصدمات. وبالتالي، يتطلب وضع الإطار المناسب لتحقيق الاستقرار المالي تبني إجراءات وآليات معينة، تجمع بين عناصر الاستقرار المالي المرتبطة بالبيانات الاقتصادية الكلية، النقدية، الرقابية والتنظيمية التي لها علاقة بالسوق المالي، وذلك بهدف وضع هيكل وأساس متماسك للاستقرار المالي من شأنه تحقيق ما يلي³:

أ- تحديد نقاط الضعف والمخاطر المحتملة مبكرًا قبل اللجوء إلى إجراء تصحيحات أو تعديلات تمس الأسعار السوقية، أو تحدث مشاكل أو تغيرات داخل المؤسسات المالية وقد تصل إلى توقف على مستوى البنية التحتية الأساسية؛

ب- العمل على تشجيع تبني سياسات وقائية وأخرى علاجية تُطبّق في الوقت المناسب، لتجنب حدوث عدم الاستقرار المالي؛

ج- استعادة الاستقرار داخل النظام المالي في حالة عدم نجاعة التدابير الوقائية والعلاجية.

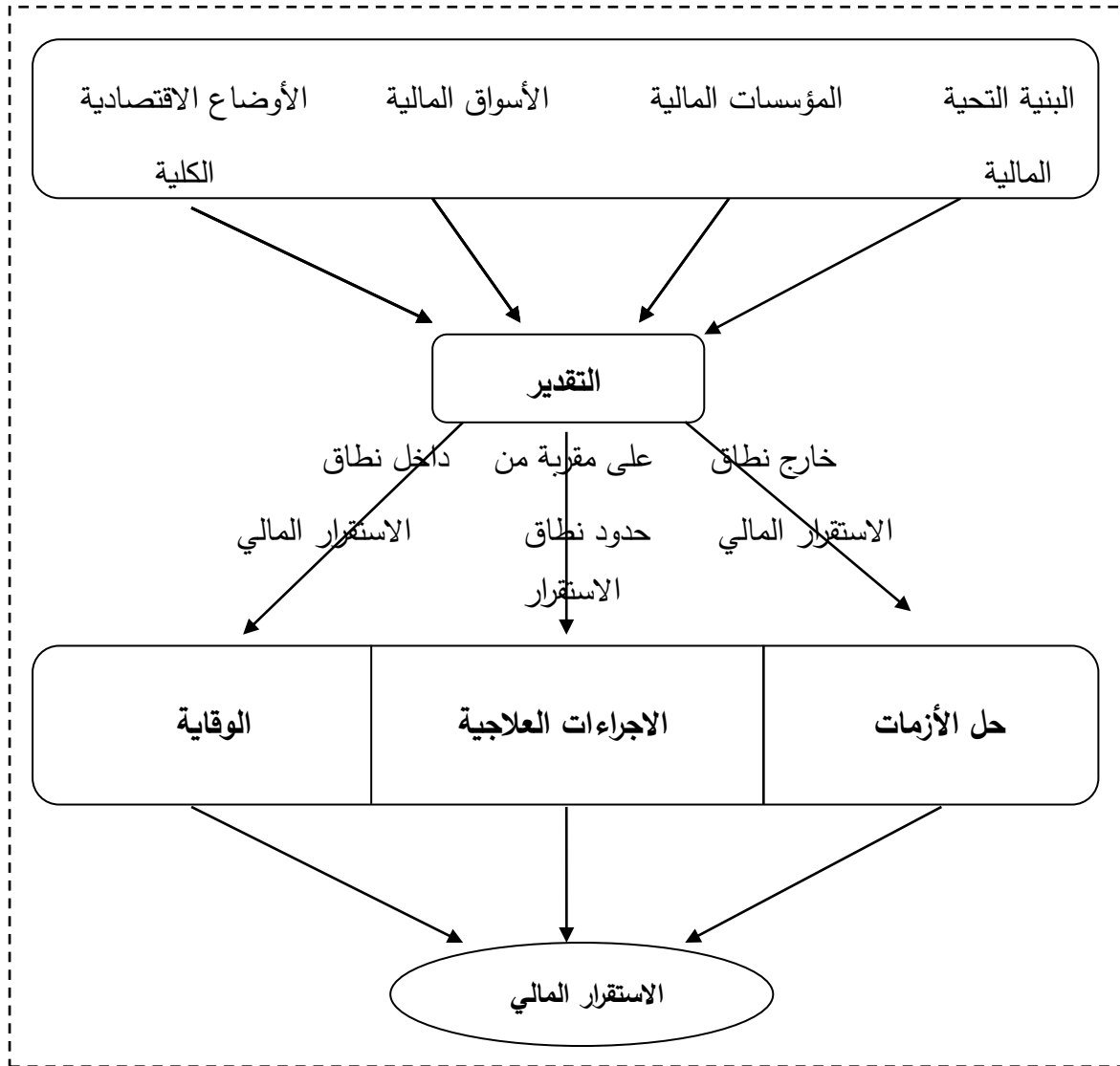
ويظهر الشكل رقم (3-05) الموالي، إطار الحفاظ على الاستقرار المالي متضمنًا العناصر الأساسية اللازمة لتحقيقه:

¹ غاري شيناسي، الحفاظ على الاستقرار المالي، مرجع سبق ذكره، ص 11.

² محمد عبد المنعم أبو السعود زايد ، محمد زيدان ابراهيم، مروة أحمد عبد الرحمن البسطوي، دور الإفصاح عن المخاطر المصرفية في تحقيق الاستقرار المالي للقطاع المصرفي -دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والاسلامية، مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية ، المجلد السابع، العدد الأول، يناير 2023، ص 19.

³ غاري شيناسي، نفس المرجع السابق، ص ص 11-12.

الشكل رقم (3-05): إطار الحفاظ على الاستقرار المالي



المصدر: غاري شيناسي، الحفاظ على الاستقرار المالي، مرجع سبق ذكره، ص 13.

بناءً على الشكل أعلاه، يتحدد تحقيق الاستقرار المالي من خلال رصد تحليل شامل ومستمر للمخاطر، مع الاهتمام بمراكز الضعف المحتملة، وإجراء عملية تقييم لمدى خطورة هذه الأخيرة، ثم يتم اعتماد التدابير والاجراءات المناسبة لظروف النظام المالي وذلك باعتماد واحدة من السياسات التالية¹:

1. سياسة وقائية: وذلك لما يكون النظام المالي ضمن حدود الاستقرار، حيث تهدف هذه السياسة إلى الحفاظ على الاستقرار المالي من خلال تنظيم ومراقبة النظام المالي وتعزيز مستوى الانضباط في السوق فضلاً عن نشر البيانات والمعلومات الخاصة بجميع عناصر النظام المالي.

¹ أحمد شفيق الشاذلي، الإطار العام للاستقرار المالي ودور البنوك المركزية في تحقيقه، تقرير صندوق النقد العربي، 2014، ص 48.

الفصل الثالث: الأسواق المالية بين اشكالية عدم الاستقرار ومساعي التنظيم الاحترازي للبنوك

2. **سياسة علاجية:** وتطبق في حال كون النظام المالي يقع ضمن نطاق الاستقرار ولكنه على مقربة من الخروج عن حدوده بسبب ظهور بعض الاختلالات. وتعتبر هذه المرحلة الأكثر غموضًا وتعقيدًا لصعوبة تقييم مواطن الضعف بسبب عدم ظهورها بعد. وتتفاقم الصعوبة في تحديد الآليات العلاجية المناسبة لها، كما تتطلب توخي المزيد من الحذر وتكثيف عمليات الرقابة والاشراف من قبل البنوك المركزية، إضافة إلى دعم ملاءة المؤسسات المالية والبنكية وتزويدها بالسيولة اللازمة.

3. **سياسة علاجية وتفاعلية أقوى:** يعتبر النظام المالي في هذه الحالة خارج مجال الاستقرار. وبالتالي ينبغي اتباع سياسة علاجية وتفاعلية أقوى، تستهدف استعادة وضعية الاستقرار وتدخل السلطات المعنية بإدارة الأزمات وحلها.

وتتنوع مساعي المؤسسات المالية الاقليمية والدولية وجهودها المبذولة في سبيل دعم تحقيق الاستقرار المالي ووضع الأطر المناسبة له، بحيث ركزت مجهودات تلك المبادرات حول المحاور التالية¹:

✓ تعزيز الشفافية والافصاح للمعلومات الموثوقة؛ إذ يلعب هذا العامل دورًا هامًا في انضباط الأسواق المالية، لأن وجود الشفافية في الافصاح يساهم في اتخاذ القرارات الصائبة للمستثمرين في الأسواق المالية. في حين كان غيابها - خاصة في البيانات المتعلقة ببعض المؤسسات المالية الكبرى - في مقدمة أسباب حدوث الأزمات المالية.

✓ الاهتمام بقضايا تحرير رأس المال وتزايد درجة انفتاح الأسواق المالية خاصة في الدول النامية، مع ضرورة العمل على تعزيز ودعم القطاع المالي والبنكي قبل الإقدام على تحرير حساب رأس المال، لأن هذه العملية تلعب دورًا كبيرًا في انتقال تداعيات الأزمة المالية.

✓ مشاركة القطاع الخاص في جهود ومبادرات منع حدوث الأزمات المالية جنبًا إلى جنب مع المؤسسات والسلطات الرسمية، لأن هذه الأخيرة تتحمل مختلف التكاليف الناتجة عن التدخل في الأسواق للحد من تأثيرات تلك الأزمات، وهذا يظهر جليًا وبشكل أكثر انتشارًا في الدول النامية.

✓ تقوية ودعم القطاع البنكي والمالي من خلال تبني أسس ودعائم الرقابة البنكية الفعالة، متضمنة للصلاحيات التي تُمنح للأجهزة والسلطات الرقابية، والدور المتوقع في مواكبتها من قبل المؤسسات البنكية مع وضع الإطار المنهجي لتطبيق تلك الأسس، وهذا بمشاركة السلطات الرقابية الخاصة بالدول الأعضاء في سبيل الالتزام بتطبيقها.

¹ أحمد شفيق الشاذلي، الإطار العام لاستقرار المالي ودور البنوك المركزية في تحقيقه، مرجع سبق ذكره، ص ص 24-26.

المطلب الثاني: مؤشرات الأسواق المالية وتقلباتها

يقودنا موضوع استقرار الأسواق المالية إلى التعرف على مؤشرات هذه الأخيرة. وسنستعرض من خلال هذا المطلب مفهوم مؤشرات الأسواق المالية، استخداماتها، والتقلبات التي تهدد استقرارها.

أولاً: مفهوم مؤشرات الأسواق المالية

سننتظر في هذا العنصر إلى تعريف مؤشرات الأسواق المالية، استخداماتها وخصائص تكوينها.

1- تعريف مؤشرات الأسواق المالية:

تقوم الأسواق المالية على مجموعة من المؤشرات بمثابة مرآة عاكسة لها ولمستويات أدائها في ذات الوقت. بحيث تعتبر مؤشرات الأسواق المالية مرجعاً معلوماتياً مهماً للمستثمرين وصناع القرار، إذ يُعتمد عليها لقياس أداء السوق ككل أو قطاع معين، مما تُوفر نظرة شاملة حول السوق المالية وتحركاتها والتنبؤات المستقبلية بشأنها وبالتالي محاولة تحديد مدى استقرارها.

يُعرّف مؤشر السوق المالية على أنه: " قيمة رقمية مطلقة، في شكل متوسطات أو أرقام قياسية تصلح لعمليات المقارنة، والملاحظة، والتتبع، والقياس للتغيرات الزمنية (السلاسل الزمنية) أو التغيرات المقطعية بين المنشآت والأسواق والصناعات والأقاليم ودول العالم في مستوى زمني معين، والحاصلة في سوق رأس المال، وبالأخص سوق الأسهم سواء كانت السوق منظمة أو غير منظمة"¹.

كما يمثل مؤشر سوق الأوراق المالية مقياساً شاملاً لاتجاه السوق الذي يعكس الاتجاه العام لتحركات أسعار الأسهم ويعطي بدوره مؤشراً معبراً للاقتصاد ككل. وهو عبارة عن قيمة رقمية تقيس التغيرات التي تحدث في سوق الأوراق المالية، حيث يتم تكوينه وتحديد قيمته كمرحلة أولى، ليتم بعد ذلك مقارنة قيمة المؤشر عند أي نقطة رسمية ليتسنى معرفة تحركات السوق المالية سواء إلى أعلى أو إلى أسفل².

وفي تعريف آخر، يعتبر مؤشر السوق المالية أداة لتحديد اتجاه المتغيرات في السوق أو في قطاع معين من السوق، ويكون المؤشر جيداً إذا كان يعطي فكرة عن الاتجاه العام في السوق وليس لورقة مالية، كما أنه يعطي مؤشراً لحالة الاقتصاد³.

نستنتج مما سبق بأن مؤشر السوق المالية عبارة عن قيمة رقمية تعكس أداء السوق بأكمله وتقيس التغيرات الحاصلة فيه معبراً بذلك عن الاتجاه العام لحركة أسعار أسهم السوق. كما يعتبر المؤشر أداة تحليلية ومن أهم المؤشرات الاقتصادية والمالية المستخدمة للتنبؤ بالوضعية المستقبلية للسوق المالية.

¹ محمود محمد الداغر، الأسواق المالية مؤسسات أوراق بورصات، مرجع سبق ذكره، ص 298.

² عباس كاظم الدعيمي، السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية، مرجع سبق ذكره، ص 174.

³ وليد صافي، أنس البكري، الأسواق المالية والدولية، الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2009، ص 244.

2- استخدامات المؤشرات:

ينطوي استخدام مؤشر السوق المالية على العديد من المزايا للأطراف المهتمة بحالة السوق والمتعاملين في البورصات سواء كانوا داخل السوق أو خارجها، ولعل أبرز تلك الاستخدامات نختصرها فيما يلي¹:

- تكوين فكرة عن أداء المحفظة، وذلك من خلال مقارنة العائد الايجابي أو السلبي لمحفظة الأوراق المالية مع قيم مؤشرات السوق باعتباره يعكس مستوى تنوع جيد للمحفظة.
- التنبؤ بالوضع التي ستكون عليها السوق والاتجاهات السائدة فيها، والتي تعكس في أحد جوانبها توجهات مهمة في حركة النشاط الاقتصادي من خلال صورة كمية يسهل استخدامها بشكل سريع تعكسها تغيرات مؤشرات السوق.
- على اعتبار أن أساس قيام الأسواق المالية نظريًا هو تبادل الأصول المالية ومقارنتها، فإن مؤشر السوق يعكس تغيرات محفظة الأسهم ويقدم نموذجًا لمدرء المحافظ الاستثمارية ولحاملي الأوراق المالية وكذا مؤسسات الوساطة المالية لمبادلة أصولهم على أساس عائد مؤشر السوق، ومقارنته بعائد المستثمر ضمن نطاق مستوى معين للمخاطر. وهنا يستخدم المديرين مناهج متقدمة في تنوع الاستثمارات لتقليل المخاطر وتحقيق عائد يفوق متوسط عائد السوق.

3- خصائص بناء المؤشرات:

تتطلب عملية بناء المؤشر العام لأسعار الأوراق المالية (الأسهم) توفر مجموعة شروط أو خصائص عند تصميم المؤشر، إذ يعكس هذا الأخير أسعار الأوراق المالية ويكون ممثلًا لها. وأهم الشروط الواجب توفرها في بناء مؤشرات الأسواق المالية هي:

3-1- ملائمة العينة:

تعد طريقة اختيار العينة بمثابة الأساس الذي تبنى عليه عملية تكوين مؤشر السوق المالي، وذلك لصعوبة إدراج جميع أسهم الشركات المدرجة في مؤشر واحد. وتعرف العينة على أنها مجموعة الأوراق المالية المستخدمة في حساب قيمة المؤشر، وينبغي على العينة المختارة أن تكون ملائمة في تمثيلها لحالة السوق وهذا من خلال الجوانب التالية²:

¹ يتصرف اعتمادًا على:

- محمود محمد الداغر، الأسواق المالية مؤسسات أوراق بورصات، مرجع سبق ذكره، ص 299.
- السيد متولي عبد القادر، الأسواق المالية والنقدية في عالم متغير، مرجع سبق ذكره، ص 193.
² محمود محمد الداغر، الأسواق المالية مؤسسات أوراق بورصات، مرجع سبق ذكره، ص 300.

الفصل الثالث: الأسواق المالية بين اشكالية عدم الاستقرار ومساعي التنظيم الاحترازي للبنوك

- **الحجم:** فكلما زاد حجم العينة المختارة من أسهم الشركات كلما ساهم ذلك في دقة صدقها وتمثيلها لواقع أداء السوق.

- **الاتساع:** ويقصد به التوازن في تمثيل العينة، فهو يمثل مقدار تغطية الأسهم المختارة للسوق. على أن تعكس الأسهم داخل العينة وضعية السوق وهذا يعنى عدم تحيز أسهم العينة.

- **المصدر:** ويمثل مصدر المعلومات لأسعار الأسهم أو عددها الداخلة في حساب المؤشر. ويعد مصدر هذه المعلومات (سوق المال الأساسي) المرجح الأفضل في إدراج المعلومات المتعلقة بالأسهم المكونة للعينة.

وتقوم عملية بناء المؤشر على أساس العينة الممثلة للمجتمع، سواء كانت العينة منتقاة من المنشآت المشاركة في السوق، أو من المنشآت المشاركة في قطاع معين، ولهذا نجد مؤشرات السوق المالية قد تعكس الحالات التالية :

- حالة سوق الأسهم بأكملها، مثل مؤشر دوجونز لمتوسط للصناعة (DIJA)، مؤشر (S&P500) .
- حالة سوق الأسهم لقطاع معين، مثل مؤشر داوجونز لصناعة النقل (DJT)، ومؤشر ستاندر آندبور لصناعة المنافع العامة (S&P Public Utilities).
- حالة سوق الأسهم لتكنولوجيا معينة، مثل مؤشر ناسداك (NASDAQ) الذي يعكس حالة سوق شركات التكنولوجيا المتقدمة (Microsoft, Intel,...).
- حالة سوق الأسهم لإقليم معين، وهي مؤشرات مركبة لاقتصاديات ترتبط بنموذج تكامل اقتصادي معين، مثل مؤشر صندوق النقد العربي الذي يعكس أداء الأسواق المالية العربية مجتمعة.

3-2- الترجيح (الوزن النسبي):

تأتي عملية الاجراء الفني في بناء المؤشر كمرحلة لاحقة لاختيار العينة الممثلة للمؤشر. ويمثل ترجيح أسهم العينة تحديد الوزن النسبي للسهم ضمن محفظة المؤشر؛ بمعنى أن الترجيح عبارة عن الوزن النسبي لكل سهم ضمن مجموعة عينة الأسهم الداخلة في المؤشر. حيث تتعدد الطرق والمداخل لتحديد الوزن النسبي للسهم الواحد في حساب المؤشر، ومن أشهرها¹ :

3-2-1- الترجيح على أساس السعر: يتم بناءً على هذه الطريقة حساب نسبة سعر السهم السوقي الواحد إلى مجموع أسعار أسهم المؤشر المشكلة للمحفظة (العينة)، أي وزن السهم الواحد إلى إجمالي المحفظة.

¹ محمود محمد الداغر، الأسواق المالية مؤسسات أوراق بورصات، مرجع سبق ذكره، ص ص 303، 307.

الفصل الثالث: الأسواق المالية بين اشكالية عدم الاستقرار ومساعي التنظيم الاحترازي للبنوك

3-2-2- الترويج على أساس القيمة: يعتمد هذا الأسلوب على ترجيح السهم واعطائه وزناً على أساس القيمة السوقية الاجمالية لعدد الأسهم لكل شركة ممثلة في مؤشر السوق. وهنا، تعكس القيمة السوقية الأهمية الاقتصادية للشركة المدرج سهمها في المؤشر.

3-2-3- الترويج على أساس الأوزان المتساوية: يقوم هذا الأسلوب على إعطاء قيمة نسبية متساوية لكل سهم من أسهم العينة المكونة للمؤشر.

ثانياً: أنواع مؤشرات الأسواق المالية

توجد عدة مؤشرات يتفق عليها الخبراء والاقتصاديون لقياس أداء الأسواق المالية، ولمعرفة درجة تقدم السوق وعمقها، باعتبار هذه المؤشرات تعبر عن الأسواق المالية وتعكس في ذات الوقت أدائها. ومن أهم المؤشرات الدالة على حالة السوق المالية ما يلي:

1- المؤشر العام لأسعار الأسهم:

يمثل المؤشر العام لأسعار الأسهم مؤشراً احصائياً يقيس الأداء الكلي للسوق المالي، ويتألف من معدل أسعار مجموعة أسهم تستخدم كمقياس للتعبير عن الأداء العام لحركة سوق الأوراق المالية. ولهذا المؤشر أهمية كبيرة لمختلف الجهات المتعاملة في السوق المالية ، لأن عملية تقييم نشاط السوق ومتابعة مؤشرات أدائه يساهم في اتخاذ القرارات الاستثمارية في مجال بيع وشراء الأوراق المالية. كما يستخدم هذا المؤشر كمعيار للمقارنة بين الأسواق المالية المختلفة من حيث التطورات التي تطرأ على أسعار أسهم مؤشرات¹.

2- مؤشر حجم السوق:

يُعتمد في قياس حجم السوق على المؤشرين التاليين² :

2-1- مؤشر القيمة السوقية Market Capitalization :

يُعرف هذا المؤشر كذلك بمعدل رسملة السوق، ويمثل قيم مجموعة من الأسهم بمتوسط أسعارها في نهاية المدة، ويشير كذلك إلى قيم أسهم الشركات المدرجة تبعاً لسعر السوق. حيث يقاس مؤشر رسملة السوق من خلال قسمة القيمة السوقية للأسهم المسجلة في سوق الأوراق المالية على الناتج المحلي الإجمالي، إذ يتناسب هذا المؤشر طردياً مع مستوى نشاط السوق؛ فكلما ارتفع معدل رسملة السوق كان حجم السوق كبيراً، سواء من حيث زيادة عدد الأسهم المتداولة أو زيادة عدد الشركات المسجلة

¹ عماد محمد علي العاني، اندماج الأسواق المالية الدولية : أسبابه وانعكاساته على الاقتصاد العالمي، الطبعة الأولى، بيت الحكمة، بغداد، العراق، 2002، ص 57.

² عباس كاظم الدعيمي، السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية، مرجع سبق ذكره، ص ص 177-178.

2-2- مؤشر عدد الشركات : Number of Companies

يضاف هذا المؤشر إلى مؤشر القيمة السوقية في قياس حجم السوق، حيث يدل ارتفاع عدد الشركات المدرجة إلى تطور السوق المالي في بلد ما، لكن يمكن لهذا المؤشر أن يكون غير فعال في التعبير عن ذلك إذا لم يقترن باستخدام معدل رسملة السوق، فقد تكون الشركات المدرجة بأعداد كبيرة ولكن القيمة الاجمالية السوقية لأسهمها صغيرة.

3- مؤشر سيولة السوق:

يقصد بسيولة السوق امكانية شراء الأوراق المالية وبيعها بكل سهولة، دون أن يغير ذلك بشكل كبير في قيمتها السوقية. وتمتاز السوق بالسيولة العالية إذا ما توفرت فيها الشروط التالية:

✓ **عمق السوق:** توصف السوق بأنها عميقة كلما تواجد بها الكثير من أوامر الشراء والبيع المستمرة للأوراق المالية وذلك في ظل نطاق ضيق حول السعر الحالي للسوق، ومع وجود عدد كبير من الصفقات يبلغ السعر حد الاتزان عند حدوث تغير في مستويات العرض والطلب ، وأي خلل في التوازن من شأنه احداث تغيرات طفيفة في الأسعار. وفي المقابل تتسم الأسواق قليلة السيولة إما بالنقص في مستوى الطلب أو الافراط في مستوى العرض، مما ينتج عنه عدم استقرار في معاملات الشراء والبيع وتقلبات حادة في الأسعار¹.

✓ **اتساع السوق:** تتسم السوق المتسعة بضخامة حجم المعاملات بها وكبر عددها وبالتالي لا تكون عرضة للتغيرات المستمرة في الأسعار، لتكون بذلك ضمن نطاق استقرار نسبي. ولهذا يضعف حافز المستثمرين أو البائعين لتأجيل تعاملاتهم وقراراتهم، ويتوقع في هذه الحالة أن يقبل صناع السوق الرضا بهوامش ضئيلة للربح، ليعوّض ذلك ارتفاع معدل دوران الأوراق المالية.

✓ **سرعة استجابة السوق:** ويقصد بها امكانية المعالجة السريعة لأي خلل محتمل في مستوى العرض والطلب على الورقة المالية وذلك عبر تغيير بسيط في الأسعار، وهذا يضمن إلى حد كبير تخفيض الخسائر التي قد يتعرض لها حاملي الأوراق المالية.

ويوجد مؤشران لقياس سيولة السوق، وهما:

¹ محمد الغمري، الأسواق المالية بين التمويل والسيولة والاستثمار، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، العدد الثاني، 2013، ص 74.

3-1- مؤشر حجم التداول Trading Volume Index :

يقصد بحجم التداول قيمة ما يتم تداوله من أوراق مالية بمختلف الأسعار خلال ، ويعكس حجم التداول القيمة الاجمالية للأوراق المالية المتداولة خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة. ويظهر هذا المؤشر سيولة الاقتصاد ككل، إذ يقاس بقسمة مجموع الأسهم المتداولة على الناتج المحلي الاجمالي¹.

3-2- مؤشر معدل الدوران Share Turnover Ration :

يقيس مؤشر معدل الدوران النسبة المئوية لتداول أسهم شركة أو مجموعة شركات ضمن قطاع واحد بهدف التعرف على القيمة الاجمالية لنشاط الأسهم وتداولاتها خلال فترة زمنية معينة . ويحسب هذا المؤشر بقسمة إجمالي الأسهم المتداولة على القيمة السوقية (رسملة السوق) خلال فترة زمنية معينة².

4- مؤشر تمركز السوق:

يشير تمركز السوق إلى درجة تركيز التداول، بمعنى مدى كون حجم التداول متركزا في عدد محدد من الشركات أو أن يكون موزعاً على عدد كبير منها. ويؤثر ارتفاع هذا المؤشر سلبيًا على السوق المالي ، حيث يقاس من خلال حساب مدى مساهمة أكبر عشر (10) شركات في إجمالي رأس المال السوقي وإجمالي قيمة التداول³.

ثالثاً: تقلبات مؤشرات الأسواق المالية

يقودنا البحث في موضوع استقرار الأسواق المالية إلى الانطلاق من أخذ المنظور المعاكس له والمتمثل في عدم استقرار الأسواق المالية، والذي ينتج عنه حدوث ارتباك وتقلبات في مؤشرات أدائها هاته الوضعية إن لم يتم احتوائها والسيطرة على أبعادها ستتحول إلى شلل في الأسواق المالية وتقود النظام المالي ككل إلى الدخول في أزمة مالية.

1- مفهوم تقلب مؤشرات أسعار الأسهم:

فبالنسبة للأسواق المالية، تعتبر تقلبات السوق المتغير الأكثر استخدامًا لقياس الاستقرار والذي يستخدم انحراف عوائد الأسهم في ذلك. إذ يكون السوق الذي يمتلك توزيعاً انحرافياً سلبياً أكثر عرضة لتقديم عوائد سلبية كبيرة، مما يعني استقراراً أقل⁴. ويمثل التقلب في الأسواق المالية مقياساً للخطر أو عدم اليقين الذي يواجهه المتعاملون والمرتبط بأصل معين، ويقاس من خلال التقلبات السابقة لأسعار

¹ Ross Levine & Sara Zervos, **Capital Control Liberalization and Stock Market Development**, World Development, Volume 26, Issue 7, July 1998, P 1172.

² عبد الغفار حنفي، رسمية قرياقص، أسواق المال وتمويل المشروعات، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الاسكندرية، مصر، 2005، ص 313.
³ أميرة حسب الله مجد ، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية : دراسة مقارنة (تركيا، كوريا الجنوبية، مصر)، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الاسكندرية، مصر، 2005، ص67.

⁴ European Central Bank, **Financial Stability**, available on: <https://www.ecb.europa.eu/paym/financial-stability/html/index.en.html> accessed on: 13/09/2023

الفصل الثالث: الأسواق المالية بين اشكالية عدم الاستقرار ومساعي التنظيم الاحترازي للبنوك

الأصول. حيث تتعلق التقلبات في الأسواق المالية بتغيرات أسعار الأصول المالية والتي غالباً ما تتأثر بعوامل اقتصادية، قرارات سياسية وأحداث عالمية أخرى.

يعتبر التقلب أحد أهم مؤشرات المخاطر المتاحة للمشاركين والمراقبين في الأسواق المالية¹. كما تعد التقلبات تجربة حتمية في السوق المالية ونتيجة طبيعية للتداول، حيث تعكس أساسيات ومعلومات وكذا التوقعات المرتبطة بالسوق، كما أن هذه العناصر الثلاثة مرتبطة مع بعضها البعض ارتباطاً وثيقاً وتتفاعل فيما بينها. وينبغي أن تعكس التقلبات في أسعار الأسهم مختلف النواحي الاقتصادية، السياسية، النقدية ... وغيرها².

2- أنواع التقلبات في مؤشرات أسعار الأسهم:

يتم التمييز بين نوعين من التقلبات التي تطرأ على مؤشرات أسعار الأسهم، وهي³:

2-1- التقلب التاريخي: يعد هذا التقلب مقياس احصائي في شكل انحراف معياري لعائد الأصل خلال مجال زمني معين استناداً إلى البيانات التاريخية، بحيث يتم قياس انحراف القيم عن متوسطها الحسابي. وكلما زاد انحراف القيم عن متوسط سعرها كلما زادت درجة التقلب.

2-2- التقلب الضمني: يُعتبر التقلب الضمني مؤشر تنبؤي لحركة الأسعار المستقبلية، فضلاً على أنه مقياس للمخاطر والتذبذب الحالي المبني على البيانات التاريخية والمخاطر المحتملة.

المطلب الثالث: الأزمات المالية وعلاقتها بعدم استقرار الأسواق المالية

سببت الأزمات المالية منذ نشوئها آثار وتداعيات سلبية على اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، أدت في الغالب إلى حدوث عدم استقرار في الأسواق المالية وافلاس العديد من المؤسسات المالية والبنكية وانهيار العملات. وعليه، سيكون موضوع هذا المطلب تقديم عام لمفهوم الأزمات المالية وأنواعها، وعلاقتها بإشكالية عدم الاستقرار في الأسواق المالية.

أولاً: الإطار المفاهيمي للأزمات المالية

يشير مصطلح "الأزمة" بمعناه اللغوي إلى الضيق والشدة والقحط، الأمر الذي يستلزم حلّه بذل جهد كبير وواسع. وتعني الأزمة بصفة عامة حدث مفاجئ غير متوقع تترتب عنه نتائج سلبية، جراء التحول في إحدى مسارات الأنظمة بسبب اخفاقها في التعامل مع الأحداث والتغيرات الطارئة في الظروف المحيطة، بسبب عوامل ضعف داخلية أو خارجية، مما ينتج عنه حدوث خسائر في الموارد البشرية

¹ European Central Bank, **The Volatility of The Financial Markets**, available on:

<https://www.ecb.europa.eu/press/key/date/2003/html/sp030702.en.html>, accessed on: 14/09/2023

² Greg N. Gergoriou, **Stock Market Volatility**, CHAPMAN & HALL/ CRC FINANCE SERIES, Taylor & Francis Group, an informa business, New York U.S.A, 2009, P5.

³ عبدالكريم قندوز، الخيارات المستقبلية والمشتقات المالية الأخرى، إي كتب، لندن، 2017، ص ص 153-154.

الفصل الثالث: الأسواق المالية بين اشكالية عدم الاستقرار ومساعي التنظيم الاحترازي للبنوك

والموارد المالية والثروات الخاصة بالنظام موضوع الأزمة¹. وبالنسبة لمصطلح "الأزمة المالية"، لا يوجد بخصوصها تعريف متفق عليه بالإجماع. وسندرج بعض من التعاريف المقدمة لها في محاولة للوصول إلى منظور أكثر شمولية لها.

يعرف صندوق النقد الدولي (IMF) الأزمة المالية بأنها " اضطرابات شديدة في الأسواق المالية مسببة آثار سلبية للاقتصاد الحقيقي من خلال عدم قدرة تلك الأسواق على العمل بفعالية"².

يُعرف كل من (Borio and Drehmann) (2011) الأزمة المالية بأنها : "حدث تتسبب فيه خسائر كبيرة في المؤسسات المالية و/أو فشلها ، مما يسبب أو يهدد بالتسبب في اضطرابات خطيرة للاقتصاد الحقيقي، وتقاس الأزمة المالية من حيث انهيار الناتج الكلي"³.

وفي تعريف آخر، يُنظر إلى الأزمة المالية على أنها تذبذبات تؤثر جزئياً أو كلياً على مجمل المتغيرات المالية، مثل حجم الإصدار، أسعار الأسهم والسندات، وكذلك اعتمادات الودائع البنكية ومعدلات الصرف⁴.

وجاء في تعريف الأزمة المالية النظامية على أنها أزمة تنشأ في النظام المالي من خلال انتشار صدمة أو اختلال في التوازن وتنتشر إلى الاقتصاد الحقيقي . قد يتعلق الحدث المسبب للأزمة ببنك أو سوق أو منتج مالي أو قطاع أو بلد. وتنتج هذه الصدمة أزمة نظامية عندما تؤدي ظاهرة العدوى إلى انتقال تلك الأزمة أو حتى تضخيمها إلى النظام المالي بأكمله مما يزداد تعرض أدائه للخطر بشكل كبير أو عندما تؤثر على مؤسسة ذات أهمية نظامية منذ البداية. وبالتالي، فإن الأزمة النظامية ليست أزمة مالية أو مصرفية "بحتة"، أي تقتصر على النظام المالي، ولا هي أزمة "كلاسيكية" أي اقتصادية بحتة وليست مالية بطبيعتها⁵، فهي بمثابة جسر يمكن أن ينقل تداعياتها وتأثيراتها ما بين النظام المالي والاقتصاد الحقيقي ، كما هو موضح في الشكل التالي:

¹ معهد التخطيط القومي، تطوير أساليب وقواعد المعلومات في إدارة الأزمات المهددة لأطراد التنمية ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم 105، القاهرة، نوفمبر 1996، ص 10.

² International Monetary Fund, World Economic Outlook, **Financial Crises: Causes and Indicators**, A Survey by the Staff of the International Monetary Fund , Research Dept, Washington D.C, IMF Publications, May 1998 , P75.

³ Le Ton Quang Phat , **The Determinants of Financial Instability in Emerging Countries – the case of Vietnam** , Op cit, P 4

⁴ زكرياء سلامة عيسى شنطاوي، الآثار الاقتصادية لأسواق الأوراق المالية من منظور إسلامي، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص161.

⁵ Taryk Bennani et autres, Op Cit , P 20-21.

الشكل رقم (3-06): انتقال الأزمة المالية النظامية



المصدر: من اعداد الباحثة.

وجاء في تفسير منسكي* (Minsky) للأزمة المالية، الذي ركّز في فرضيته حول عدم الاستقرار المالي الداخلي على الخاصية الداخلية لوقوع الأزمات المالية، فهو يعتقد بأن هيكل الاستدانة في الاقتصاد والتوسع في منح القروض البنكية يشكل السبب المباشر في ذلك. ولهذا اهتم منسكي بشدة بهيكل الاستدانة وخاصة أثر الرفع المالي المستخدم في حالة موجات المضاربة. ووفقاً لذلك، تنطلق الأزمة المالية من وجود ظواهر خارجية مثل، الحروب والأزمات السياسية، انشاء قطاعات اقتصادية جديدة، تغير القوانين في مجال التجارة الدولية وتسارع التقنيات الحديثة المصاحبة لموجة تحرر حركة رؤوس الأموال وكذا اعتماد مشتقات الهندسة المالية، كل ذلك يتطلب توفير التمويل اللازم ويتغذى بالتوسع في قروض النظام البنكي، التي تهدف البنوك من خلال ذلك إلى تحقيق مجال لفرص ربحية جديدة¹.

وبناءً على ما سبق، تشير أغلبية التعاريف إلى مفهوم مركب لطبيعة الأزمة المالية، ولعلّ الأهمية البارزة للقطاع المالي ضمن النشاط الاقتصادي هي ما يشكل خطأً بين مصطلحي الأزمة المالية والأزمة الاقتصادية؛ فقد تبدأ الأزمة المالية أولاً ثم تتطور لتنتقل إلى القطاع الحقيقي وتصبح بذلك أزمة اقتصادية، أو قد يحدث العكس، لأن تعرض النشاط الاقتصادي لأية أزمة يؤثر سلباً على مختلف مؤسساته وقطاعاته ومن بينها القطاع المالي. وبالتالي فإن هذا الفهم المركب يتميز بوجود أثر الانتقال والتعدي الذي يجعل من أزمة ما أن تتحول إلى أزمة أخرى.

* هايمن فيليب منسكي Hyman Philip Minsky هو عالم اقتصادي أمريكي صاحب فرضية عدم الاستقرار المالي، الذي يعتبره أمراً متأصلاً في الأسواق المالية، حيث يتفق مينسكي مع كينز في استنتاجاته حول ضرورة تدخل البنوك المركزية عبر تنظيماتها وتشريعاتها في تصحيح سلوك الأسواق المالية، لأن هذه الأخيرة غير قادرة غير قادرة على ذلك لوحدها.
¹ أحمد مهدي بالوافي، هايمن منسكي، ماذا يمكن أن يستفيد الاقتصاديون المسلمون من افكاره؟، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد الاسلامي، مجلد 24، العدد 1، 2011، ص 100.

الفصل الثالث: الأسواق المالية بين اشكالية عدم الاستقرار ومساعي التنظيم الاحترازي للبنوك

من خلال ما سبق يتضح بأن الأزمة المالية مفهوم مطلق؛ يستخدم في كثير من الأحيان وصف الأزمة البنكية، أزمة الأسواق المالية، أزمة المديونية وأزمة العملة. وعليه، يمكن القول بأن الأزمة المالية تتمثل في حدوث اضطراب مفاجئ في التوازنات المالية والاقتصادية نتيجة انهيار الثقة في النظام المالي وتختص بارتباطها باضطراب في الأسواق المالية الذي يعكس انخفاض أسعار الأصول وافلاس عدد من المؤسسات المالية، وهذا من شأنه عرقلة قدرة السوق على تجميع وتخصيص رأس المال وتوقف عجلة الاستثمار والدخول في حالة ركود اقتصادي، وقد ينتهي بأزمة في النظام الاقتصادي الحقيقي.

ثانياً: أنواع الأزمات المالية

يمكن تقسيم الأزمات المالية وفق مجموعة من المعايير، غير أن التفرقة بين مختلف أنواع الأزمات المالية يكتنفه تداخل لجوانب متعددة فيها، إذ يمكن ذكر أبرز تلك التقسيمات مع الاكتفاء بالتعرض إلى آخر معيار في التقسيم، وهي:

- ✓ من حيث تكرار حدوثها، نجد: أزمات دورية وأزمات غير دورية؛
- ✓ من حيث مدى حدوثها، نجد: أزمات محلية (وطنية)، أزمات اقليمية، أزمات دولية؛
- ✓ من حيث أسباب حدوثها (طبيعتها)، نجد: أزمات بنكية، أزمات عملة، أزمة الدين السيادي، وأزمات الأسواق المالية.

1- الأزمة البنكية:

خلال عقود قليلة مضت، كان يطلق على "الأزمات البنكية" مصطلح "الأزمة المالية"، وذلك لانحصار طابع هذه الأخيرة في وصف الاضطراب الذي يحدث في القطاع البنكي¹. وتحدث الأزمة البنكية وفق معيارين؛ يتمثل الأول في حدوث حالة من الهلع وتزايد وتيرة سحب الودائع مما يسبب أزمة في السيولة، لتنتقل العدوى بعدها إلى مختلف المؤسسات المالية ويتفاقم الوضع إلى انهيارها وإفلاسها. بينما يعبر المعيار الثاني على ضرورة تدخل كبير من قبل الهيئات والسلطات العامة في إطار اعتماد برامج وخطط انقاذ لتأمين المؤسسات المنهارة، بالإضافة إلى امداد السوق بكميات معتبرة من السيولة². كما وتعتبر الأزمة البنكية عن حدوث وضعيات مالية حرجة، تأخذ الشكلين التاليين³:

¹ Alen V. Deardroff, V, **Terms of Trade :Glossary of International Economics**, New Jersey, World Scientific Books, 2006, P 220.

² Luc Laeven , Fabián Valencia, **Systemic Banking Crises Database: An Update**, IMF Working Paper, June 2012, P 5.

³ Taryk BENNANI et autres, Op. cit, P 99.

الفصل الثالث: الأسواق المالية بين اشكالية عدم الاستقرار ومساعي التنظيم الاحترازي للبنوك

• اما أن تكون القيمة السوقية للأصل المالي منخفضة إلى درجة لا تكفي لتغطية القيمة الاسمية للدين ويصبح هذا الأخير غير قابل للاستمرار مما ينشأ عنه تقصير في الدفع؛

• واما أن يكون تجديد الدين غير مضمون ولا يتماثل للشروط العادية وذلك تحت تأثير أزمة سيولة.

إذ يمكن الجمع ما بين الوضعيتين السابقتين كما حدث في الأزمة المالية العالمية (2007-2009). كما ويمكن للأزمة البنكية أن تتحول إلى أزمة نظامية وذلك استجابة إلى شرطين اثنين، هما:

أ- وجود علامات لوقوع تعثر مالي في القطاع البنكي من خلال حدوث تسربات للودائع و تسجيل خسائر في السيولة لدى البنوك؛

ب- تدخل السلطات العمومية لتخفيف حدة الخسائر لدى القطاع البنكي، باعتماد احد الأساليب التالية: دعم السيولة بمعدل 5% على الأقل من الأصول، تكاليف إعادة هيكلة البنوك بمعدل 3% على الأقل من اجمالي الناتج المحلي، تأمين البنوك، اعتماد الحكومة على وضع ضمانات للودائع، شراء أصول بقيمة 5% على الأقل من اجمال الناتج المحلي، إضافة إلى تجميد الودائع مع غلق وتوقيف للبنوك لعدة أيام.

ولهذا يعد التدخل الحكومي لإنقاذ البنوك أحد المؤشرات الأساسية لوجود أزمة بنكية، ويتجلى ذلك باللجوء إلى الاقفال الجبري للبنوك المتعثرة أو اجبارها على الاندماج، أو قيام الدولة بتأمين البنوك، وعندئذ تبلغ هذه الأزمة ذروتها ليمتد تأثيرها إلى الاقتصاد الحقيقي، وتتحوّل بذلك من أزمة بنكية إلى أزمة اقتصادية¹.

وشهد الواقع البنكي خمسة عوامل رئيسية كانت محفزاً لتحوّل الصعوبات البنكية إلى أزمة، وهي²:

▪ المخاطر العقارية التي نشأت بسبب ركود السوق العقاري كان لها تأثيراً سلبياً على النشاط البنكي سواءً كان ذلك في شكل استثمار مباشر أو على شكل ضمانات ائتمانية، وهو الأمر الذي برز نتيجة أزمة البنوك الاسكندنافية، واليابانية والفرنسية، وأشهرها اطلاقاً أزمة الرهن العقاري التي كانت سبباً في الأزمة المالية العالمية (2007-2009).

▪ الظروف الاقتصادية التي تميزت بشدة الأعباء الضريبية المفروضة على البنوك، التي تعرقل نشاطها خاصة في أوقات الصعوبات المالية. غير أن الظروف الاقتصادية نادراً ما تسبب عجزاً للبنوك، لأنها قد تشكل عائقاً أكبر أمام المؤسسات الائتمانية الهشة.

▪ تقلبات الأسواق المالية التي تشكل ضغوطاً واضحة على هيكل محفظة البنوك، مثل ما حدث للبنوك اليابانية التي عانت من هبوط حاد في أسعار أصول البورصات التي استثمرت فيها خلال الفترة

¹ محمد أحمد الأفندي، الجذور الفكرية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية وصعود التمويل الاسلامي، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، 2018، ص45.

² عيد الباسط وفا، القطاع المصرفي بين التحرر المالي والرقابة المرنة، مرجع سبق ذكره، ص ص 26-29.

الفصل الثالث: الأسواق المالية بين اشكالية عدم الاستقرار ومساعي التنظيم الاحترازي للبنوك

من 1989 إلى 1994، وكذا تداعيات الأزمة المالية العالمية على عديد البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية و في دول أوروبية خاصة.

▪ مخاطر الائتمان من خلال احتمال عجز المدينين عن السداد وارتفاع نسب الديون المشكوك في تحصيلها، فقد تعرض عدد كبير من المشروعات الصغيرة والمتوسطة لصعوبات اقتصادية أنهت وجودها وهنا تتحمل البنوك نفسها توابع ذلك. وقد تتخذ مخاطر الائتمان شكلاً أشد وقعاً حينما يتعلق الأمر بالتعثر في سداد الديون في الدولة المدينة ذاتها ضمن ما يعرف بالمخاطر السيادية؛

▪ عدم كفاية الرقابة التي تمارسها السلطات الاشرافية على البنوك والتي تعد أهم العوامل الرئيسية في افلاس البنوك، ويرجع ذلك بالأساس إلى تقشي الديون المعدومة والتوسع المفرط في الائتمان البنكي دون وجود ضمانات كافية والمقترن بضعف دور البنك المركزي في الرقابة على البنوك.

والواقع أن الأزمات المالية مكلفة من حيث النمو، ولا سيما الأزمات البنكية، لأن ضعف البنوك يعوق استئناف توزيع الائتمان حتى وإن كانت الشركات الكبيرة نسبياً تستطيع التعويض جزئياً عن انكماش عرض الائتمان المصرفي بزيادة اللجوء إلى السوق¹. حيث تشير الدراسات إلى أن متوسط تكلفة اصلاح الأزمة البنكية يبلغ نحو 11.6% من الناتج المحلي الاجمالي، وأن معدلات الانتاج عادة لا تعود اتجاهها الطبيعي إلا بعد مضي 3 سنوات من حدوث الأزمة، وإن كانت مدة اصلاح الأزمة البنكية في الدول النامية أقل تكلفةً منها في الدول الصناعية².

وعلى هذا الأساس، يعتبر تحقيق الاستقرار البنكي ضرورة قصوى ومطلب أساسي في إطار تحقيق استقرار النظام المالي، وبالرجوع إلى حالة عدم اليقين التي أحدثتها الأزمة المالية العالمية، يتطلب تحقيق استقرار النظام البنكي توفر الركائز التالية³:

- تفعيل دور أجهزة الرقابة على مدى توافر متطلبات تحقيق الاستمرارية للمؤسسات البنكية من خلال تحديد الإجراءات التصحيحية والعلاجية اللازمة، مع تحديد احتياجاتها من كفاية رأس المال؛
- توفر الإفصاح والشفافية التامة فيما يخص تراجع قيم الأصول المدرجة بالميزانيات العمومية، وذلك بعد خضوعها لعملية الفحص من قبل أجهزة الرقابة باستخدام المعايير والقواعد المناسبة؛
- قيام أجهزة الرقابة بتوضيح نوعية رأس المال اللازم، سواءً من حيث حصص رأس المال العادي أو رأس المال الأساسي، والمجال الزمني المسموح به لبلوغ نسب جديدة من رأس المال الإلزامي.

¹ Olivier de Brandt, Françoise Drumetz , Cristian Pfister, **Stabilité Financière**, Ouvertures Economiques, De Boeck , Bruxelles, 2013, P 57.

² ميل عجمي جيل، الأزمات المالية : مفهوما ومؤشراتها وامكانية التنبؤ بها في بلدان مختارة، مجلة جامعة دمشق، المجلد رقم 19 ، العدد الأول، 2003، ص 296.

³ تقرير الاستقرار المالي العالمي، صندوق النقد الدولي، أفريل 2009، ص 5 .

2- أزمة العملة (سعر الصرف):

يطلق عليها كذلك أزمة ميزان المدفوعات أو أزمة الصرف الأجنبي. وتحدث أزمة العملة عندما تنخفض قيمة العملة سريعاً في بلد ما بسبب حدوث هجوم مضاري عليها أو عندما تلجأ الحكومة إلى التخلي عن نظام سعر الصرف الثابت نتيجة التقلبات المستمرة في قيمة العملة، أو قد ترغب الحكومة البنك المركزي على الدفاع عن العملة من خلال قيامه ببيع احتياطات ضخمة منها أو رفع معدلات الفائدة بنسبة كبيرة. ولأزمة العملة مؤشرات تتمحور أساساً حول حدوث انخفاض ملحوظ وسريع في القيمة النقدية للعملة، وهنا تتدخل السلطات النقدية في محاولة للدفاع عن العملة أو حتى تأخير سرعة تدهورها من خلال بيع العملات الأجنبية، أو عن طريق زيادة سعر الفائدة على الودائع بالعملة المحلية وبنسب كبيرة¹. كما يُرجع البعض أزمة العملة إلى انعدام الشفافية التي تؤدي إلى تراجع الثقة في معلومات السوق ويسبب ذلك تأثر المستثمرين كثيراً بالشائعات والأزمات التي تصيب قطاعات أو بلدان أخرى².

خلال فترة السبعينات حدثت أزمة العملة في العديد من دول العالم، أين ظهرت بعد فوضى النظام النقدي الدولي بانتهاء نظام بريتن وودز عام 1973، بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية. وخلال القرن التاسع عشر، تأسس نظام النقد الدولي القائم على أساس سعر الصرف الثابت المرتبط بالذهب، مما ساهم ذلك في تقليل المخاطر الناتجة عن تقلبات سعر صرف العملات³.

وتعتمد البنوك المركزية على أسلوبين لمواجهة أزمة سعر الصرف؛ إما برفع معدل الفائدة المرجعي الذي يجعل البنوك ترفع معدلات الفائدة مما يساهم في الحد من عملية الاقتراض وشراء العملة. أو تستخدم البنوك المركزية الاحتياطات من العملة الصعبة لإعادة مستويات التوازن بين العرض والطلب. كذلك، قد تتحول أزمة العملة إلى أزمة بنكية لأن توقع انخفاض قيمة العملة يدفع المتعاملين إلى التخلص منها عن طريق شراء عملات أجنبية أكثر استقراراً، وهذا يرفع الطلب على العملات الأجنبية وينجم عنه سحب للودائع البنكية وانخفاض الاحتياطي من النقد الأجنبي.

3- أزمة الدين السيادي:

ينشأ الدين السيادي في حال عدم تمكن الدولة من سداد قروضها أو إعادة تمويل دينها في أسواق السندات، سواء كان ذلك من قبل المقيمين بالدولة أو الأجانب⁴. ففي الاتحاد الأوروبي، تجلت الموجة الأولى من متاعب الديون السيادية في النصف الثاني من عام 2008 وبداية عام 2009، أين كانت تحت السيطرة في ظل دعم صندوق النقد الدولي لبرامج تعززها المساعدات الثنائية وموارد الاتحاد

¹ محمد أحمد الأفندي، الجذور الفكرية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية وصعود التمويل الإسلامي، مرجع سبق ذكره، ص 37.

² بول كروجمان، العودة إلى الكساد القديم- أزمة الاقتصاد العالمي، ترجمة هاني تابري، دار الكتاب العربي، بيروت، 2009، ص 13.

³ بول كروجمان، نفس المرجع السابق، ص 41.

⁴ Taryk BENNANI et autres, Op cit, P 96.

الفصل الثالث: الأسواق المالية بين اشكالية عدم الاستقرار ومساعي التنظيم الاحترازي للبنوك

الأوروبي مثل دولتي المجر ورومانيا. ومع ذلك في بداية عام 2010 وقعت الأزمة في اقتصاديات الاتحاد الأوروبي، وكانت اليونان تكافح بشكل كبير خطر التخلف عن سداد الديون السيادية، بالإضافة إلى تخفيض التصنيفات الائتمانية لأعضاء في الاتحاد النقدي الأوروبي مثل اسبانيا والبرتغال، مما أدى إلى ارتفاع مستويات المخاطر في صكوك الديون السيادية لدى مجموع أعضاء الاتحاد الأوروبي .

4- أزمة الأسواق المالية (فقاعات المضاربة):

تتمثل أزمة الأسواق المالية في الانهيار الكبير للأسعار في أسواق الأسهم (البورصة) خلال فترة زمنية قصيرة جدا بسبب انفجار فقاعة مضاربة. كما يمكن أن تحدث فقاعة عقارية نتيجة العزوف عن اقتناء عقارات مما يتسبب في تراجع أسعارها وبالتالي حدوث أزمة في سوق العقار¹ ، مما يؤثر ذلك على المستثمرين فيها طالما تنحصر الأزمة في نطاق الأسواق الأصلية ، ولا تنتقل تداعياتها لتشمل قنوات الاقتصاد في مجموعه.

وتتشكل فقاعات المضاربة عندما ترتفع أسعار الأصول المالية بقدر يتجاوز قيمتها الحقيقية، ويرجع السبب في ذلك إلى شرائها بغرض المضاربة وتحقيق عوائد وأرباح ناتجة عن ارتفاع سعرها، وذلك بغض النظر عن مدى قدرتها على توليد الدخل الحقيقي. لكن وبمجرد رجوع أسعار الأصول إلى قيمتها الحقيقية تنهار الأصول إلى أدنى مستوياتها، وهذا يرافقه حالة من الهلع والخوف يمتد تأثيره إلى أسعار الأصول الأخرى لنفس القطاع أو حتى لقطاعات أخرى.

ويمكن لعدوى الأزمات أن تنتقل بين الأسواق المالية داخل وخارج الدولة الواحدة ، من خلال ثلاثة آليات عامة ومشاركة بين جميع الأزمات التي تتشابه فيما بينها بصرف النظر عن المسبب الرئيسي للأزمة، وهي²:

- أ- خلق استجابة للاضطرابات الناشئة في سوق أصول ما لبلد معين، ثم تنتقل إلى جميع الأسواق المالية؛
- ب- نشوء صدمة في إحدى الأسواق المالية، وتنتقل لتؤثر في أسواق الأصول البديلة؛
- ج- بداية الصدمات في بلد ما ثم تنتقل لتؤثر على أسواق الأصول لبلدان أخرى.

وتنشأ العدوى في الأسواق المالية عبر قناة الأسعار من خلال تغيرات أسعار الأصول المالية وتعرف هذه العدوى بـ " أثر الدومينو* " " l'effet Domino " أو " l'effet boule de neige " .

¹ Vincent Grossmann-Wirth, Sophie Rivaud , Stéphane Sorbe, **Comprendre la formation de la bulle immobilière américaine et son éclatement**, Economie et Statistique, N° 438-440, 2010, P151.

² شرين عبد السميع عبد العال عطية، الأزمة المالية العالمية وأثرها على أسواق الأوراق المالية والاقتصادات ذات الأسواق الناشئة، أطروحة دكتوراه في الفلسفة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2014، ص 10.

* مثل ما تم الاعلان عنه في شهر جويلية من سنة 2007 لخسائر حققها بنك الأعمال في الولايات المتحدة الأمريكية **Bear Stern** في سوق الرهن العقاري، وما تبعه بعد ذلك من اعلان بنوك أخرى واعطاءها اشارة اندلاع الأزمة؛ ومن هنا أدى انعدام الثقة في البنوك على نطاق واسع إلى تجميد سوق ما بين البنوك، مما أجبر البنوك المركزية على التدخل لوقف أزمة السيولة.

وهي تدل على الصدمة السلبية أو الأخبار السيئة المتعلقة بمؤسسة مالية واحدة أو أكثر والتي لها تأثير غير مباشر على المؤسسات الأخرى أو الأسواق الأخرى¹. إذ تنتقل من متعامل إلى آخر أو من مؤسسة مالية إلى أخرى، إلى أن يتحول الخطر إلى خطر نظامي يمس النظام المالي بأكمله. وقد تنتقل العدوى المالية كذلك من نظام مالي إلى آخر نتيجة عولمة الأسواق وموجات التحرر المالي المصاحبة لها ، فضلاً على زيادة الترابط بين القطاعات المالية مما يجعل أنظمتها المالية هشّة وغير قادرة على مواجهة أثر تداعيات عدوى تلك الأزمات.

وفي الواقع يمكن لأزمة البورصة أو أزمة الفقاعة العقارية أن تتحول إلى أزمة بنكية؛ في حال حدوث عسر مالي للمتعاملين الذين اقترضوا بهدف الاستثمار في تلك الأسواق، حيث يمكن للأزمات المالية واسعة النطاق أن تكون قابلة للانتشار عبر مختلف الأسواق لتمتد إلى الجهات الفاعلة في الاقتصاد عبر قنوات متعددة ، مثال ذلك تحول أزمة دين سيادي لبلد ما إلى أزمة عملة أو أزمة بنكية².

ثالثاً: مساهمة الأسواق المالية في خلق الأزمات المالية

كما عرفنا سابقاً بأن الأزمة المالية تشير إلى حدوث اضطراب شديد في الأسواق المالية مما يجعلها غير قادرة على توجيه مصادر التمويل بكفاءة لمن لديهم فرص استثمار أكثر إنتاجية، وهذا من شأنه تقييد تدفق قنوات الائتمان إلى الأفراد والشركات مما يؤثر سلباً على الاقتصاد الحقيقي. ومن هنا تتجلى العلاقة الوطيدة ما بين الأسواق المالية والأزمات المالية.

1- أسباب وقوع الأزمات المالية:

يمكن إيجاز أبرز الأسباب المؤدية إلى حدوث الأزمات المالية السابقة، باختلاف أنواعها في الآتي:

■ عدم استقرار النظام الاقتصادي وذلك من حيث ارتفاع تقلبات شروط المبادلات التجارية، وزيادة أسعار الفائدة الدولية التي لا تؤثر على تكلفة الاقتراض فحسب، بل يتعدى الأمر ذلك إلى تأثيرها في مستويات تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وخلال القرن العشرين، بلغت نسبة تدفقات رؤوس الأموال من وإلى البلدان النامية بين 50% و 67%³.

■ اتباع نظم وسياسات أسعار صرف غير مناسبة، حيث أظهرت الدراسات بأن الدول التي تتبع أنظمة سعر الصرف الثابت هي الأكثر عرضة للاضطرابات الخارجية والأزمات. ففي ظل وجود ضغط شديد على قيمة العملة المحلية يصعب على السلطات النقدية المحافظة على سعر صرف عملتها الوطنية ثابتاً مثل ما حدث في أزمة العملة لدولتي الأرجنتين والمكسيك. وفي حال تطبيق الدول لنظام سعر الصرف

¹ Valérie Lelièvre, *Macroéconomie financière la globalisation financière et ses crises*, Ellipses Edition Marketing S.A, Paris, France, 2016, P 31.

² Taryk BENNANI, et autres, Op. cit, P 102.

³ ناجي التوني، الأزمات المالية، سلسلة قضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد 29، مايو 2004، ص4.

الفصل الثالث: الأسواق المالية بين اشكالية عدم الاستقرار ومساعي التنظيم الاحترازي للبنوك

الثابت تواجه البنوك والمؤسسات المالية الناشطة في حقل القطاع الخاص مشاكل بسبب عدم ادراج الأصول والخصوم في ميزانياتها بعملات مختلفة، مما يترتب عليه من مخاطر يتجاهلها المقترضون¹.

▪ ضعف وهشاشة بنية القطاع المالي من خلال التدخل المباشر للحكومة في تخصيص وتسعير الائتمان وتوجيهه نحو قطاعات معينة، مهما كانت درجة جدارتها الائتمانية². كما تعد عمليات التحرير المالي المتسارعة من مسببات الاضطرابات وذلك بإدخال الأدوات المالية المستحدثة خاصة في اقتصادات البلدان التي لا تزال فيها عملية تهيئة القطاع المالي غير كافية، وتعاني من قصور في الهياكل المؤسسية والقانونية والرقابية. في حين توصلت أغلب الدراسات إلى أن البلدان الأكثر عرضة للأزمات هي تلك التي عرفت تحريراً واسعاً في أسواقها المالية ومؤسساتها البنكية، والتي أفرزت عنها أزمات عملة³.

▪ عدم كفاية رقابة السلطات الاشرافية على البنوك يجعل من القطاع المالي يتخبط في عديد المشاكل والاضطرابات، التي تؤدي في غالب الأحيان إلى ارتفاع احتمالات الوقوع في الأزمات المالية.

2- الأزمة المالية العالمية وعلاقتها بالأسواق المالية:

بشكل عام، تتميز الأسواق المالية غير المنظمة بمساهمتها في خلق الأزمات المالية أكثر مما تحدته الأسواق المنظمة، وذلك لأن العمليات التي تتم خارج البورصة تكون أقل شفافية والتزاماً بالقواعد التنظيمية في التداول وهذا ما يضعف عملية اكتشاف السعر وبالتالي تقييم عادل للأوراق المالية. وهنا تجد أغلب المؤسسات المالية ومن أبرزها البنوك وشركات الاستثمار صعوبة في الوفاء باشتراطات الإبلاغ والافصاح بسبب عدم وجود أسعار سوقية تستخدم في تقييم مراكز الأصول المالية والمشتقات. إضافة إلى ذلك يعتبر قلة أو عدم وجود أسعار قياسية صفة ملازمة للتداول عبر الأسواق المالية غير المنظمة وبالتالي تصبح الأصول المالية غير مقيمة بأسعار السوق أو على الأقل بسعر قياسي مماثل بل تُقيم باستخدام نماذج تفقر لوجود بيانات كافية، وهذا ما يُضعف من الثقة في معاملات السوق وفي قيمة الأصول التي يحوزها المستثمرون، وتشكل مثل هذه الظروف أرضية خصبة لبوادر نشوء أزمات مالية، وحتى وإن وجدت سيزيد هذا الأمر من عمقها واتساع نطاقها⁴.

نشأت الأزمة المالية العالمية (2007-2009) كأزمة رهن عقاري في الولايات المتحدة الأمريكية في البداية ثم أصبحت أزمة ائتمان، لتنتقل بعد ذلك إلى أسواق التعاملات ما بين البنوك للأجل القصير وشحت السيولة لئتم انتشارها في أسواق الصرف. ونتيجة لعمليات التوريق انتقلت إلى أسواق الأوراق

¹ عادل رزق، إدارة الأزمات المالية العالمية: منظومة الإصلاح الإداري بين النظرية والتطبيق، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2010، ص 19.

² International Monetary Fund, **Financial Crises: Characteristics and Indicators of Vulnerability**, World Economic Outlook, May 1998, P 81.

³ زكريا سلامة عيسى الشنطاوي، مرجع سبق ذكره، ص 203.

⁴ ريمة مناع، مرجع سبق ذكره، ص 27.

الفصل الثالث: الأسواق المالية بين اشكالية عدم الاستقرار ومساعي التنظيم الاحترازي للبنوك

المالية في دول العالم. ولهذا تعد الأزمة المالية العالمية (2007-2009) نموذجًا حيًا لمساهمة تقلبات الأسواق المالية وعدم استقرارها في حدوث الأزمة المالية التي تحولت بعد ذلك إلى أزمة اقتصادية. ويعتبر الاقتراض المفرط وغير المدروس السبب الأكثر أهمية في نشوء غالبية الأزمات، كما توجد ثلاثة عوامل رئيسية تساهم في ذلك هي¹ : عدم كفاية انضباط السوق المالية، التوسع المضطرد في حجم المشتقات وبالأخص مبادلة العجز عن سداد الائتمان، والتصور الراسخ لدى المؤسسات البنكية بأن البنك المركزي سيكون المنقذ الأخير والحائل دون خسارتها هو أكبر عامل وراء الفشل.

وفيما يلي نوجز أبرز الأسباب التي قادت إلى ظهور تلك الأزمة:

• ارتفاع الحوافز في سوق الرهن العقاري مع تزامن في انخفاض أسعار الفائدة جراء سياسات البنك المركزي، الأمر الذي أفضى عن زيادة كبيرة في أسعار العقارات في الولايات المتحدة الأمريكية وفي دول أخرى مثل أيرلندا وإسبانيا. ومع استمرار اتباع تلك الدول لسياسات نقدية غير مدروسة أدى ذلك إلى انخفاض كبير في أسعار السكنات خلال سنة 2006، وبالأخص بعد توريق أسعار الرهون العقارية وانعكاس ذلك سلبًا على أسواق الأوراق المالية في مختلف فئات الأصول².

• يعد التسعير المستمر غير الصحيح للأصول إحدى القضايا الكبرى في الأزمة وهذا من حيث فهم تسعير الأوراق المالية المدعومة بالرهن العقاري. فإذا كانت الأسواق المالية فعالة، فإن الأسعار في السوق تعكس القيمة الحقيقية للأسهم الأساسية، وإذا تم تسعير شيء ما بأقل من قيمته فهناك فرصة لتحقيق الربح. وخلال الأزمة المالية العالمية، توقفت هذه الآلية عن العمل حيث كانت هناك حدود للتحكيم. مثال جيد على ذلك هو ما حدث في خريف 2007، أين انخفضت أسعار الأوراق المالية المدعومة بالرهن العقاري ثم ضاعف المستثمرون استثماراتهم، لكن الأسعار استمرت في الانخفاض وتكبد المستثمرون خسائر كبيرة، حيث أصبحت الأوراق المالية المسعرة بشكل خاطئ تُعرف بالأصول السامة³.

• إن أحد الأسباب الجوهرية للأزمة المالية العالمية هو اخفاق ثقافة المخاطر الموجودة آنذاك، والتي سمحت بأن يكون هناك مجازفة مفرطة وغير خاضعة للرقابة في أخذ المخاطر. وهناك العديد من التقارير الرسمية، التحليلات والتعليقات التي ركزت على الأبعاد الثقافية لاتخاذ المخاطر والرقابة عليها في البنوك والمؤسسات المالية، معللة بذلك بأن إدارة المخاطر تتم وفق أطر متعددة ذات خبرة فنية في وضع النماذج

¹ Frederic S. Mishkin,, **Global Financial Instability : Framework, Events, Issues**, Op cit, P 5.

² شرين عبد السميع عبد العال عطية، الأزمة المالية العالمية وأثرها على أسواق الأوراق المالية والاقتصادات ذات الأسواق الناشئة، مرجع سبق ذكره، ص 25.

³ Franklin Allen, Elena Carletti, **The Global Financial Crisis**, Central Bank of Chile, Working Papers, N° 575, Mayo 2010 , P9.

الفصل الثالث: الأسواق المالية بين اشكالية عدم الاستقرار ومساعي التنظيم الاحترازي للبنوك

التي يتم في إطارها إدارة المخاطر، إلا أن الواقع كشف غياب الممارسات الأخلاقية وعدم وجود ادراك لها وفهم واستيعاب لأهميتها كان شائعاً لكثير من هيئات الاشراف والرقابة فضلا عن المؤسسات بحد ذاتها¹.

• ندرة التدفقات النقدية أو ما يعرف بأزمة سيولة، وهذا من شأنه إحداث اضطراب في القطاع البنكي والائتمان، وأسواق الدين، وأسواق الصرف، الذي بدوره يزيد من تقلبات سوق الأسهم ويزعزع استقرارها وبالتالي ستخفض متغيرات الاقتصاد الكلي من انتاج وتوظيف ودخل حقيقي. وخلال فترة الأزمة من جانفي 2007 إلى غاية سبتمبر 2009، قَدَّر صندوق النقد الدولي خسارة أكبر المؤسسات البنكية في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا بأكثر من 1 ترليون دولار في شكل أصول سائلة وقروض معدومة².

• عدم مراعاة الأسس والقواعد والسياسات البنكية السليمة وعدم كفاية رقابة البنك المركزي، إذ لم تتقيد وحدات الأجهزة البنكية في الولايات المتحدة الأمريكية وفي عدد من الدول الأوروبية ودول العالم الأخرى بالقواعد الرقابية والتنظيمية بشكل كاف، واتجهت بالدرجة الأولى إلى تحقيق الأرباح السريعة والضخمة مستخدمة في ذلك أساليب الائتمان غير المدروس وبالأخص في تمويل قطاع العقارات، مع اهمالها بشكل كبير لاعتبارات السيولة ودعائم الثقة في المعاملات البنكية، فضلاً على ضعف إدارة مخاطر الائتمان والالتزام بحدود كفاية رأس المال³.

وعلى هذا الأساس، أظهرت الأزمة المالية العالمية نقاط ضعف بنيوية في المنظومة المالية وهيكل معاملاتها النقدية والمالية الدولية، ما تسبب في حدوث تقلبات حادة في أسواق المال والعملات الأمر الذي هَدَّد استقرار النظام المالي والاقتصادي. كما ويُرجع الكثير من الباحثين والمحللين بأن تأثير هذه الأزمة المالية العالمية يرتكز على القطاع البنكي بدرجة كبيرة، باعتباره المصدر الرئيسي لها بسبب ما يعانيه من اختلالات هيكلية وتنظيمية وضعف كفاءة ودقة قراراته، فضلاً على فشل البنوك المركزية في دورها الرقابي على المؤسسات البنكية أو تطبيق سياسة نقدية وائتمانية غير ناجعة لأسعار الفائدة والتحكم في السيولة. وبالتالي كان تنظيم القطاعين المالي والبنكي والرقابة عليهما من أبرز القضايا التي نوقشت على نطاق واسع على مدى عقود من الزمن، وقد حظي الموضوع باهتمام متزايد بين الأكاديميين وصانعي السياسات منذ اندلاع الأزمة المالية العالمية في إطار تعزيز استقرار النظام المالي بما يتضمن استقرار أسواقه المالية، وهذا ما سيتم التطرق إليه بالتفصيل في موضوع المبحث الثالث الموالي.

¹ عادل حنفي حسين، حوكمة المخاطر في البنوك والمؤسسات المالية، مرجع سبق ذكره، ص ص 185-186.
² شرين عبد السميع عبد العال عطية، الأزمة المالية العالمية وأثرها على أسواق الأوراق المالية والاقتصادات ذات الأسواق الناشئة، مرجع سبق ذكره، ص ص 24 ، 26.
³ رانيا عامر، الأزمات المالية العالمية، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد الحادي والخمسون، العدد الثالث ، سبتمبر 2014، ص 127.

المبحث الثالث: اسهامات التنظيم الاحترازي للبنوك في حل اشكالية عدم استقرار الأسواق المالية

لقد برز الاهتمام أكثر بقضايا التنظيم الاحترازي للبنوك استجابة للأزمة المالية العالمية وانعكاساتها السلبية على مؤسسات القطاع المالي وفي مقدمتها البنوك وكذا الأسواق المالية، وهذا يتطلب آليات مترابطة تعتمد على السياسات المالية والاقتصادية لكل دولة، والتي قد تؤثر بشكل مختلف على مخاطر البنوك استناداً إلى طبيعة البيئة المالية والمؤسسية التي تنشط فيها. ويتأتى ذلك من خلال سعي السلطات الرقابية للدول إلى تعزيز التنظيم الاحترازي وجعله قادرًا على تحقيق استقرار المنظومة المالية بمختلف عناصرها الأساسية ومنها استقرار الأسواق المالية.

ومن خلال ما سبق، ارتأينا تقسيم عناصر هذا المبحث إلى ثلاث مطالب؛ نتطرق في أولها إلى ابراز فعالية الرقابة البنكية في ظل تطورات التنظيم الاحترازي البنكي، أما ثانيها فيتعلق بمساهمة التنظيم الاحترازي الجزئي في تحقيق الاستقرار المالي، وآخرها يخص دور التنظيم الاحترازي الكلي في تحقيق الاستقرار المالي في ظل معايير لجنة بازل 3.

المطلب الأول: أهمية الرقابة البنكية في ظل تطورات التنظيم الاحترازي البنكي

يتمثل دور الرقابة البنكية في التحقق من ضمان تطبيق اللوائح والقواعد الاحترازية في القطاع البنكي، كما تعتمد السلطات الاشرافية على وسائل محددة لضمان مساهمة أنشطة الرقابة على المخاطر البنكية في تحقيق استقرار النظام المالي.

أولاً: مفهوم وأهمية التنظيم الاحترازي البنكي

1- أهمية الحاجة إلى التنظيم الاحترازي في البنوك:

لقد استدعت اضطرابات النظام المالي ودخوله في عدم الاستقرار وتقشي الأزمات الذي ساد في العقود الأخيرة من القرن العشرين، ضرورة تبني اصلاح تنظيمي لحرفة البنوك وعملياتها. ومن هنا أثرت تساؤلات عديدة، بعضها جزئي يتعلق بتنظيم الرقابة الداخلية للبنوك، والبعض الآخر كلي ينصب حول من هي الجهة المسؤولة عن تحقيق الاستقرار المالي؟ ومن يجب أن يلعب دور المقرض الأخير لتغطية متطلبات السيولة؟ ومن المسؤول عن تنظيم أجهزة الوساطة المالية والبنكية المفلسة؟

في ضوء الاضطرابات المالية الأخيرة، لا جدال في أن القرار بشأن الجهة التي يجب أن تُسند إليها المهام الإشرافية يجب أن يولي اهتماماً قوياً بالتفاعل بين مسؤولية مراقبة الأنشطة البنكية ودور البنك المركزي، المسؤول عادة عن السياسة النقدية. وفي الوقت الحاضر، يعتبر البنك المركزي بشكل عام السلطة النقدية، أي الوكيل المعين من قبل الحكومة لإدارة السيولة مع متابعة أهداف السياسة النقدية كونه مصدرًا للسيولة والعمل كمقرض الملاذ الأخير، فإن البنوك المركزية تشارك بطبيعة الحال في منع الأزمات البنكية وإدارتها عن طريق الرقابة الاحترازية الكلية .

الفصل الثالث: الأسواق المالية بين اشكالية عدم الاستقرار ومساعي التنظيم الاحترازي للبنوك

ولكن هل يجب أن يكون البنك المركزي مسؤولاً أيضاً عن تحقيق الاستقرار المالي عبر الإشراف الاحترازي على البنوك الفردية في إطار الرقابة الاحترازية الجزئية؟ لقد كان هذا التساؤل مطروحاً منذ فترة طويلة بالنظر إلى أن الإشراف الجزئي ليس من المهام التي عُهد بها تاريخياً في كثير من الأحيان إلى محافظي البنوك المركزية. وعلاوة على ذلك، فإن العقدين الأخيرين من القرن العشرين اتسمت بالتحرك نحو تقليص تدخل البنك المركزي في الإشراف. ومن ناحية أخرى، تجدر الإشارة إلى أنه قبل تلك الفترة كانت العديد من البنوك المركزية تشارك بنشاط وعمق في متابعة هيكله أنشطة الرقابة الصارمة¹.

فتبعاً لأنصار الفكر الحديث، يتعين أن تتسع وظائف السلطات النقدية ممثلة بالبنك المركزي بحيث تظل مسؤولة أكثر فأكثر عن استقرار النظام المالي، باعتبار أن لذلك انعكاساً على الثقة في النقود واحترام للسياسة النقدية؛ فطبيعة النقود كمال عام، تبرز التدخل لحمايتها من عواقب الاضطرابات التي يمكن أن تصيب فجأة النظام المالي، لضمان الثقة في المعاملات المالية ولتحقيق التماسك للنظام المالي في مجموعه. وبهذا الشكل ستظل وظيفة البنوك المركزية تتمحور حول ضمان الفعالية والأمان للمعاملات المالية والمساهمة في تسيير المعاملات قصيرة الأجل في السوق النقدية وكذا تسيير أسواق رأس المال باعتبارها أسواق طويلة الأجل².

وفي هذا الصدد، برزت ضرورة تطوير وتقوية القواعد التنظيمية لإدارة المخاطر البنكية، وأصبحت التنظيمات الاحترازية للبنوك المركزية تتسم بالخصائص التالية³:

- اتساع مجال اختصاصها، باعتبارها تتعامل مع كل من:
 - السياسة النقدية: على اعتبار أن البنوك هي المصدر الرئيسي لخلق النقود في الاقتصاديات الحديثة، كما أن حدوث تغيرات في سعر الفائدة سوف تنعكس بسرعة على القرارات المالية؛
 - رقابة السلطات الاشرافية، من أجل تجنب تبنيها لأنشطة ذات مخاطر عالية.
- أصبحت ذات مظهر مزدوج: وقائي وعلاجي؛ فحينما تقع المؤسسات البنكية في دائرة الصعوبات مثل حدوث هبوط في قيمة الأصول المتداولة في بعض الأسواق، أو تعرضها لأزمة عقارية تهدم كفاءة الضمانات التي قبلت البنوك منح الائتمانات وفقاً لها، ينبغي اللجوء إلى تطبيق سياسة علاجية مناسبة لذلك. لأنه في حال عجز البنوك، وبالأخص ذات الحجم الكبير، قد يسبب اضطرابات لبنوك

¹ L. Dalla Pellegrina, D. Masciandaro, R.V. Pansini, **The central banker as prudential supervisor: Does independence matter?**, Journal of Financial Stability, volume 9, 2013, P 416.

² Sylvie Diatkine, **Institutions Et Mécanismes Monétaires**, 2eme Edition, Editions Armand Collin, Paris, France, 1996, P 140.

³ Sylvie de Coussergues, **La Banque. Structure, Marches, Gestion**, 2^{eme} Edition, Editions Dalloz, COURBEVOIE, France, 2000, P 33.

الفصل الثالث: الأسواق المالية بين اشكالية عدم الاستقرار ومساعي التنظيم الاحترازي للبنوك

أخرى، من شأنها خلق سلسلة من ردود الأفعال المولدة للأزمات النظامية التي تعكس وضعيات لإفلاس البنوك، نقص السيولة، .. إلخ .

وتوجد ثلاث أهداف رئيسية للتنظيم والإشراف الاحترازي للبنوك، وهي¹ :

- الحفاظ على استقرار النظام المالي والثقة فيه من خلال ضمان الملاءة المالية و سلامة المؤسسات المالية (الوقاية من المخاطر النظامية)؛

- حماية المستثمرين والمقرضين والمستخدمين الآخرين للنظام المالي من مخاطر الخسارة غير المبررة وغيرها من الأضرار المالية التي قد تنشأ عن الفشل والاحتيايل وسوء التصرف والتلاعب، وغيرها من سوء السلوك من جانب مقدمي الخدمات المالية (حماية المستهلك/المستثمر)؛

- ضمان كفاءة وموثوقية وفعالية أداء الأسواق المالية، بما في ذلك حسن سير العمل في الأسواق المالية.

2- تعريف التنظيم الاحترازي البنكي:

بشكل عام، تشير كلمة " تنظيم " إلى فعل الرقابة أو الإشراف أو السيطرة، وغالبًا ما يكون ذلك من خلال وضع قواعد وإرشادات يجب أن يتبعها المراقب أو المشرف. ويفترض فعل التنظيم وجود منظم أو وكالة تنظيمية قد تشمل أنشطتها على وضع القواعد والإرشادات، ولكن يجب كذلك أن تشمل ضمان الامتثال للقواعد واللوائح المعمول بها². حيث يشير مصطلح **التنظيم** أو اللوائح التنظيمية إلى مجموعة القواعد والترتيبات القانونية التي تضعها السلطات العامة لتحقيق الاستقرار المالي، فضلاً عن الإشراف على تطبيق هذه القواعد بناءً على إجراءات الرقابة، ويشمل مفهوم التنظيم كلاً من الرقابة والإشراف على حد سواء³.

كما وتستند الرقابة البنكية السليمة بشكل عام على "مبدأ الاحتراز"، حيث يعرف قاموس أكسفورد الإنجليزي كلمة الاحتراز على أنها "التصرف بعناية أو إظهار العناية والتفكير في المستقبل"⁴. وفيما يتعلق بالإشراف الاحترازي، تحدد النظرية الاقتصادية الحديثة ضرورة هذا الإشراف من خلال تبني أحد المفاهيم الرئيسية في تفسير الحاجة إلى هذا النوع من الإشراف ألا وهو مفهوم "العوامل الخارجية" والذي تم تطويره في مجال الاقتصاد العام. فالصناعة المالية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً من خلال نظام

¹ Jeremy Lawson, Sebastian Barnes, Marte Sollie, **Financial Market Stability In The European Union: Enhancing Regulation And Supervision**, OECD Economics Department Working Papers No. 670, 20 Feb 2009, P 7.

² Kenneth I. Ajibo, **Risk-based regulation: the future of Nigerian banking industry**, International Journal of Law and Management, Vol 57, Issue:3, 2015, P 202.

³ Ali CHAYOUA, **La réglementation prudentielle et la supervision bancaire: quel impact sur la rentabilité et l'activité des banques?**, *Revue Internationale des Sciences de Gestion*, volume 5 : numéro 1, 2022, P 733.

⁴ Eiji Hotori, Mikael Wendschlag, Thibaud Giddey, **Formalization of Banking Supervision 19th-20th Centuries**, Palgrave Macmillan, 2022, P 10. e Book on website: <https://doi.org/10.1007/978-981-16-6783-1>.

الفصل الثالث: الأسواق المالية بين اشكالية عدم الاستقرار ومساعي التنظيم الاحترازي للبنوك

المدفوعات، الذي ينطوي على خطر العدوى النظامية^١. فمن الناحية النظرية، تكون التكاليف المترتبة عن فشل بنك معين أقل من التكاليف الناتجة عن سلسلة من حالات فشل البنوك. وهذا ما يعرف بفشل السوق. كما ويمكن أن تفشل البنوك السليمة نتيجة للعدوى الناجمة عن فشل بنك ضعيف أو سيء من حيث سياسته الرقابية وأدائه¹.

فالتنظيم الاحترازي يتمثل في مجموعة المعايير وقواعد الحذر الرقابية التي تحكم أنشطة وعمليات البنوك من أجل تقليل المخاطرة وتجنب خطر الفشل البنكي². وبالتالي يتضح بأن مفهوم التنظيم يعكس بالدرجة الأولى مهمة الاشراف والرقابة من خلال اجراءات هذه الأخيرة . وبناءً عليه، تتبع أهمية القواعد الاحترازية من جانبين أساسيين ؛ الأول يتعلق بتعامل البنوك بأموال الغير، وقضية حماية تلك الأموال لا تكفلها البنوك لوحدها، بل هي مسؤولية الدولة من خلال البنك المركزي. أما الثاني فهو مرتبط بشدة حساسية القطاع البنكي وقوة ترابط وحداته وتعقد عملياته. كما أن تداعيات اضطراباته تطل النظام المالي والاقتصادي ككل؛ فانهيار بنك معين يستلزم ضمناً انهيار مجموعة من المستثمرين، ناهيك عن انهيار عدد معتبر من البنوك في ذات الوقت.

ويمكن تقسيم قواعد الحذر في التنظيم الاحترازي إلى مجموعتين: الأولى هي مجموعة القواعد والمعايير التي تضعها إدارة البنك لنفسها، والثانية هي مجموعة القواعد والمعايير التي يضعها البنك المركزي، ويُلزم البنوك باحترامها³.

ثانياً: تطورات التنظيم الاحترازي للبنوك

يتمثل الهدف من التنظيم الاحترازي في معالجة إخفاقات السوق، ومنع حدوث الأزمات المالية و/أو التخفيف من آثارها على النظام المالي والاقتصاد الحقيقي، حيث أن تنظيم الأسواق والبنوك والمعروف بالتنظيم الاحترازي الجزئي، تم استكمالها في السنوات الأخيرة بتنظيم احترازي كلي.

1- التنظيم الاحترازي الجزئي:

يسمى التنظيم الاحترازي الجزئي كذلك بقواعد الحذر والتي تدرج ضمن التسيير الوقائي للمخاطر فهي بمثابة قواعد للتسيير في المجال البنكي في شكل معايير ومؤشرات، التي يتعين على المؤسسات

١ * العدوى النظامية بمفهومها الواسع هي عملية انتقال صدمة ما بين الدول سواء خلال فترة حدوث الأزمة أو في فترة النشاط العادي، ويمكن للعدوى النظامية أن تنتقل ليس فقط عن طريق الصدمات السلبية وإنما تنتقل أيضاً من خلال الصدمات الإيجابية .

¹ Eiji Hotori , Mikael Wendschlag, Thibaud Giddey, Op. cit, P 11.

² Valérie Lelièvre, Op. cit, P 46.

³ رحيم حسين ، الاقتصاد المصرفي، مرجع سبق ذكره، ص 218.

الفصل الثالث: الأسواق المالية بين اشكالية عدم الاستقرار ومساعي التنظيم الاحترازي للبنوك

الائتمانية تطبيقها واحترامها من أجل ضمان سيولتها وحماية ملاءتها، وبالتالي تحقيق الاستقرار وضمان الكفاءة على المستوى الفردي للبنوك¹.

وفي مفهوم آخر، يمثل التنظيم الاحترازي الجزئي مختلف الاجراءات والقواعد التي تفرضها السلطات الرقابية والاشرفية للتعامل مع مخاطر عدم الملاءة المالية وحالات الافلاس. بحيث تتضمن هذه المقاربة نظم وتدابير وقائية على شكل: رقابة واشراف، معايير لجنة بازل 1 و 2، التأمين على الودائع متطلبات الاحتياطي الاجباري،... إلخ². ويهدف التنظيم الاحترازي الجزئي إلى تحقيق ما يلي³:

- إقامة نظام يقظة فعال يعمل على رصد التغيرات التي من شأنها أن تشكل مخاطر حقيقية على البنك من خلال تقديم اشارات تحذيرية مبكرة؛
- تعزيز الهيكل المالي للبنك ومقومات أدائه؛
- الاعتماد على مؤشرات مرجعية سليمة تسمح بالمواءمة بين الأداء الجيد للبنك والمخاطر المحتملة حيث يكون الانحراف عنها منذراً بالخطر؛
- ضمان حماية أموال المودعين من خلال تأمين حد أدنى من استدامة التغطية للقروض؛
- ضمان استقرار النظام البنكي.

2- التنظيم الاحترازي الكلي:

أستخدم مفهوم التنظيم الاحترازي الكلي لأول مرة من طرف بنك التسويات الدولية في أواخر سنوات السبعينات من أجل الدلالة على التوجه النظامي، أو للتعبير عن أجهزة التنظيم والرقابة وارتباطها بالاقتصاد الكلي. بيد أن المنظومة المالية بقيت على تمسكها بالسلامة الفردية للمؤسسات المالية فقط وأهملت هذا التوجه، ولم تأخذ به باعتباره أهم بُعد في الوظيفة الرقابية والاشرفية لضمان الاستقرار المالي. ولم يتم تعريف هذه المقاربة إلا في أواخر القرن الواحد والعشرين.

تقع المخاطر النظامية في صميم الاستقرار المالي والسياسة الاحترازية الكلية، حيث أصبحت مقياساً مهماً في مخاطر الاقتصاد الكلي، لا سيما في ضوء القلق المتزايد بشأن قدرتها على تعريض الاقتصاد للضائقة. وبالتالي تحتاج السلطات الاقتصادية إلى أن يكون لديها فهم للمخاطر النظامية بالنظر إلى أنها قد تصبح مرتفعة من خلال تقاوم نقاط الضعف الناجمة عن صدمات عناصر مختلفة من النظام المالي، بما في ذلك بيئة الاقتصاد الكلي.

¹ رحيم حسين ، الاقتصاد المصرفي، مرجع سبق ذكره ، ص 217.

² Philippe Bernard et autres, **Mesure et contrôle des risques de marché**, Edition Economica, Paris, 1996, P 163.

³ رحيم حسين ، الاقتصاد المصرفي، مرجع سبق ذكره، ص 218.

الفصل الثالث: الأسواق المالية بين اشكالية عدم الاستقرار ومساعي التنظيم الاحترازي للبنوك

وعلى هذا الأساس، فإن فهم النظام المالي وعناصره لا يقل أهمية عن فهم طبيعة المخاطر النظامية¹. كما أن أحد أهم الدروس المستفادة من الأزمة المالية العالمية هو أن التنظيم والإشراف الماليين الماليين يجب أن يتبنيا منظوراً احترازياً كلياً لتحديد مواطن ضعف القطاع المالي والتخفيف من تراكم نقاط الضعف النظامية².

تقترن فعالية التنظيم الاحترازي الكلي بمدى تبني مقاربة الاحتراز الكلي في التنظيم البنكي، حيث ارتكزت قناعة الهيئات المالية الدولية مثل بنك التسويات الدولية وصندوق النقد الدولي على تغير المقاربة الاشرافية الجزئية نحو توجه احترازي كلي، وكذا عدم الاعتماد على الرقابة الاحترازية الجزئية كمقاربة كفيلة لوحدها بحل اشكالية عدم الاستقرار المالي، وهذا ما يتجلى بوضوح من خلال ما تضمنته مقررات لجنة بازل 3، والتي بُنيت على أبعاد احترازية كلية في تسيير واستباق خطر النظام والتي قد تتجنب الإجراءات الإدارية في حال حدوثه، مثل عمليات تخفيض معدلات الفائدة أو جعلها صفرية، أو توفير السيولة وضخها من قبل البنوك المركزية لتجنب احتمالية افلاس البنوك وتقييد انتقال العدوى المالية، أو حتى استبعاد الأساليب العلاجية بعد وقوعه من خلال ممارسة البنك المركزي لدور المنقذ الأخير فضلاً على عمليات إعادة الهيكلة المالية وتغيير قواعد الحذر³.

وبالنظر إلى اختلاف المقاربتين الاحترازيتين الجزئية والكلية من عدة جوانب، كما يظهره الجدول رقم (3-01)، ومع ذلك لا يمكن اعتبارهما متناقضتين ومستقلتين؛ ذلك لأن السياسات الاقتصادية الكلية تستخدم الأدوات الاحترازية الجزئية وخاصة عندما يتسم النظام المالي بالتركز، وهذا ما يجعل التمييز بين المستويين الجزئي والكلي غير واضح. إضافة إلى أن السياسة الاحترازية الكلية تعتمد على البيئة التي تنشأها السياسات الاحترازية الجزئية، فكما ارتفع مستوى الحد الأدنى المطلوب لنسبة الملاءة المالية في البنوك كلما قلَّ الخطر النظامي، وكما أدى ذلك إلى قلة نشاط السياسة الاحترازية الكلية.

¹ Cilia A. Harun and Iman Gunadi , **Financial Stability and Systemic Risk** , P. Warjiyo and S. M. Juhro (eds.), Central Bank Policy Mix: Issues, Challenges, and Policy Responses , Handbook of Central Banking Studies, BI Institute 2022, P 74.

² Pierre- Richard Agènor, Peter J.Montiel, **Development Macroeconomics**, Fourth Edition , Princeton University Press, New Jersey, USA, 2015, P 664

³ مصطفى بوبكر، أثر التنسيق بين السياسة النقدية وسياسات الاحتراز الكلي على تحقيق الاستقرار النقدي والاستقرار المالي، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 06، العدد 01، 2022، ص ص 26-27.

الفصل الثالث: الأسواق المالية بين اشكالية عدم الاستقرار ومساعي التنظيم الاحترازي للبنوك

الجدول رقم (3-01) : الفرق بين المقاربة الاحترازية الجزئية والمقاربة الاحترازية الكلية

المقاربة الاحترازية الكلية	المقاربة الاحترازية الجزئية	نوع المقاربة مجال التفرقة
الحد من احتمالية حدوث توترات نظامية تشمل جزء كبير من النظام المالي وتأثير هذه التوترات على الاقتصاد الكلي.	الحد من مخاطر فشل وعواقب أي فشل للمؤسسات الفردية وحماية المدخرين ونظام التأمين على الودائع.	الأهداف
النظام المالي في مجموعه.	المؤسسات المالية الفردية.	مجال المراقبة
المخاطر الداخلية الناتجة عن العمليات الجماعية للمتعاملين وتفاعلاتهم والمخاطر المترابطة (من الأعلى إلى الأسفل (Top-down) .	مخاطر مستقلة) من الأسفل إلى الأعلى (Bottom up) .	فهم المخاطر
تقييم الاستقرار المالي على المستوى الكلي إذ يستخدم الاشراف الاحترازي الكلي الطبيعة التكاملية للمعلومات والخبرات ووجهات النظر.	من المفترض أن تضمن متانة المؤسسات الفردية ، حيث يتطلب الاشراف الاحترازي الجزئي مشرفين على درجة عالية من التخصص.	المقاربة التشغيلية

Olivier de Brandt , Françoise Drumetz, Christien Pfister, Op. cit, P 224.

المصدر:

ثالثاً: فعالية الرقابة البنكية في التصدي للخطر النظامي

تشير التقلبات الحادة في الأسواق المالية إلى توجه المتعاملين نحو تجنب المخاطرة والتركيز على الجودة (Fly to Quality) ، وهم ما يسهل تطبيقه في الأسواق المالية المعولمة، ولكنه سيؤدي إلى تفاقم حالة الذعر وعمق الأزمة¹. ولا يمكن لتلك السلسلة من الاضطرابات أن تحدث بدون توفر العناصر التي تقوم عليها عولمة الأسواق المالية، والتي تضم الشروط التالية²:

✓ أهمية الترابط بين البنوك على المستويين المحلي والدولي والذي ينجم عنه إلغاء تخصص البنوك وإلغاء تجزئة الأسواق المالية في العديد من الدول، وكذا ارتفاع خطر العدوى على نطاق عالمي؛

¹ Valérie Lelièvre, Op. cit, P 32.

² Ibid , P33.

الفصل الثالث: الأسواق المالية بين اشكالية عدم الاستقرار ومساعي التنظيم الاحترازي للبنوك

- ✓ التشابك بين البنوك والأسواق الناتج عن موجة التحرير المالي والبنكي ، وزيادة خطر العدوى بينهم؛
- ✓ التشابك بين مختلف الأسواق نتيجة اندماجها التدريجي في اطار سوق عالمية واسعة النطاق لرؤوس الأموال، والتي تكون عرضة لخطر العدوى الناجمة عن حدوث صدمات في سوق معينة لتنتقل بذلك إلى باقي الأسواق الأخرى.

ويعد التشابك بين البنوك وأسواق رؤوس الأموال عاملاً محددًا لتعرض النظام المالي للخطر النظامي، بحيث تعتبر المشاركة المتزايدة للبنوك في الأسواق المالية سببًا في تعرضها لصدمات سيولة وتقلبات كبيرة ومفاجئة في أسعار الأصول¹. فضلاً على الأهمية الكبيرة لدور المؤسسات البنكية في عمليات الأسواق؛ كجهة مصدرة للأوراق المالية، مستثمرة أو جهة وسيطة، وهنا يكون خطر العدوى المالية كبيراً. وقد ينتج عن هذا التشابك خلال وقوع الأزمة فشل البنوك من جراء أثر الدومينو وانعكاسه على متعاملين آخرين وعلى مجموع الأسواق. وقد يعود الفشل كذلك إلى عدم تماثل المعلومات الذي يمكن أن يسبب حالة فرار المستثمرين من المتعاملين ذوي نفس الطبيعة وحتى من الأسواق التي ينشطون بها محدثاً بذلك أزمة نظامية.

وقبل موجة التحرير المالي والبنكي خلال سنوات الثمانينيات من القرن العشرين، كان الوضع يتسم بوجود عزل نسبي بين البنوك والأسواق المالية، إذ تمثل النشاط الرئيسي للبنوك آنذاك في الوساطة البنكية التقليدية من خلال تجميع الودائع ومنح القروض، في حين كان دور البنوك في عمليات الأسواق المالية وتنشيطها محدوداً، وهذا ما كان يحد من خطر عدوى الأزمة البنكية للأسواق المالية. وفي المقابل كان لتطور الوساطة البنكية دوراً متنامياً في تنشيط عمليات الأسواق المالية منذ نهاية سنوات الثمانينات أين تزايد بشكل حاد الخطر النظامي. وحتى تلك الفترة لم يصاحب مرحلة تحرير الخدمات البنكية والمالية خاصة في الدول الناشئة إدخال تنظيم احترازي ورقابي كاف لتأطير الأنشطة البنكية.

وعلى هذا الأساس، يبرز دور الرقابة البنكية بنوعها (الرقابة الداخلية والرقابة الخارجية) في مواجهة الخطر النظامي والتصدي للأزمات المالية وكذا التخفيف من تداعياتها، من خلال ما يلي:

- العمل على ضمان كفاءة الجهاز البنكي من خلال عمليات فحص المستندات والحسابات البنكية وكذا تقويم العمليات الداخلية، والحرص على مدى توافق أنشطة البنوك مع القواعد والقوانين العامة، فضلاً على تقويم الوضع المالي للتأكد من مقدرة البنوك على تأدية التزاماتها²؛

¹ Olivier de Brandt , Françoise Drumetz, Christien Pfister, , Op. cit, P 207.

² أفراح زوايدية وآخرون، الرقابة المصرفية ودورها في إدارة الأزمات المالية في الدول العربية أزمة فيروس (Covid-19) نموذجاً، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المركز الجامعي ميلة، المجلد 5 ، العدد 3، 20121، ص 50.

الفصل الثالث: الأسواق المالية بين اشكالية عدم الاستقرار ومساعي التنظيم الاحترازي للبنوك

- المساهمة في تفعيل الجهاز البنكي وتوجيهه ضمن اطار سليم ومناسب يكفل تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة ، وهذا من خلال الرقابة على الائتمان وفق ما تقتضيه وضعية السياسة النقدية السائدة؛
- الحد من التركيز البنكي المسبب للعديد من الأزمات؛ والذي يشير إلى درجة التعرض للخطر النظامي بسبب وجود بنوك ذات ثقل كبير في النظام المالي. فمن غير المحتمل أن تتركها السلطات الاشرافية عرضة للإفلاس، ولتجنب كذلك حدوث سلسلة من الانهيارات المتوالية نتيجة العدوى المالية، وهو ما يعرف بمصطلح " الأكبر من أن تفشل " **To Big to Fail** ، والتي كانت وراء العديد من عمليات انقاذ البنوك التي تهدف إلى تجنب وقوعها في أزمة بنكية¹.
- تعزيز الدور الرقابي للإفصاح عن المخاطر وضمان الشفافية في القطاع البنكي، إذ تهتم هيئات الاشراف والرقابة بالافصاحات عن المخاطر انطلاقاً من كونها مسؤولة عن سلامة الجهاز البنكي والمالي والتأكد من قدرته على التصدي للعقبات والاضطرابات ، وهذا انطلاقاً من الأساليب والمناهج المستحدثة للرقابة والاشرف والتي تستند إلى المخاطر².
- تدعيم رأس مال البنوك الأقل تعثراً وتأثراً بالأزمة وإعادة هيكلتها، وكذا تبني استراتيجية تسمح بعملية دمج للوحدات البنكية المتعثرة في أخرى سليمة؛
- توفير الأمان للمودعين من خلال الاعتماد على أنظمة التأمين على الودائع ، التي توفر لهم ضمان رد ودائهم أو جزء منها في حال تعرض البنك إلى الفشل والافلاس؛
- دور البنك المركزي من خلال وظيفته كمقرض أخير للبنوك التي تأثرت بالأزمة (سيتم التفصيل في الموضوع من خلال المطلب الموالي).

المطلب الثاني: مساهمة التنظيم الاحترازي الجزئي في استقرار الأسواق المالية

تعد المعايير الدولية التي جاءت بها لجنة بازل للرقابة البنكية على مدار العقود الماضية مبادئ فعّالة في تعزيز أطر القواعد التنظيمية للمؤسسات البنكية، من خلال وضع القواعد الدولية لرسملة البنوك وإدارة مخاطرها، التي تدعم سلامة النظام البنكي وتعزز مستويات الشفافية وتحقق الاستقرار لعناصر النظام المالي ككل. وبعد أن أخفق تطبيق المعايير الرقابية في منع حدوث صدمات وأزمات مالية ، يتعين توفير أساليب علاجية لها. وهنا يبرز دور الرقابة الخارجية في حال وقوع المخاطر البنكية، والذي يتعلق بمحتوى الانقاذ؛ بمعنى معالجة المخاطر التي تعذر تجنبها والتي ينبغي على التنظيم أن يتصدى لها من خلال دور البنك المركزي (آلية المقرض الأخير) ونظام التأمين على الودائع.

¹ Valérie Lelièvre, Op. cit, P 44

² عادل حنفي حسين، حوكمة المخاطر في البنوك والمؤسسات المالية، مرجع سبق ذكره، ص 302.

أولاً: الآليات العلاجية في إطار مقررات لجنة بازل لتحقيق الاستقرار المالي

تتضمن هذه الآليات مجال إدارة الأزمات البنكية والمالية من خلال تبني إطار فعال للتعامل مع الأزمات والتقليل من تداعياتها على المنظومة المالية والبنكية واستقرارها، وهذا يستوجب مراجعة هيكلية لأدوار مختلف الجهات المتدخلة في ذلك ، وفي مقدمتها البنوك المركزية ومؤسسات ضمان الودائع، بهدف تحديد دورها ومدى مساهمتها في تعزيز قدرة النظام المالي بمختلف مكوناته على إدارة الأزمات. حيث يعد نظام التأمين على الودائع ذو المصادقية وكذا مهمة البنك المركزي كمقرض أخير من أبرز الآليات العلاجية في محاربة مشاكل شح السيولة.

1- دور نظام التأمين على الودائع في المحافظة على السلامة المالية:

كما تعرفنا سابقاً (في المبحث الثالث من الفصل الأول) على نظام التأمين على الودائع ودوره في معالجة الأزمات المالية، والذي يتأتى من خلال توفير الحماية للمودعين وضمان تعويضهم في حال تعرض البنك لمخاطر التعثر والافلاس، كما يعمل على تعزيز سيولة النظام البنكي ودعم استقراره. وحتى يتمتع هذا النظام بمصادقية، يجب أن يكون جزءاً من منظومة مالية سليمة ، وأن يكون قد أعد ويُنفذ بأسلوب محكم وجيد.

غير أنه يمكن لتطبيق نظام التأمين على الودائع أن يرافقه مجموعة تحديات ، تتطلب مراعاتها والتحكم الجيد في تأثيراتها السلبية على استقرار النظام البنكي والمالي، وتتمثل أساساً في:

- نشوء الخطر المعنوي (Moral Hazard)، والذي يظهر في مراحل العملية التأمينية ويرتبط تقريباً بمختلف أنواع التأمين. ويشير مصطلح الخطر المعنوي إلى وجود تأمين أو دعم حكومي، يشجع تبني سلوك متهور نوعاً ما ينطوي على المخاطرة¹. ففي حال وجود نظام تأمين على الودائع لا يفرق المودعين بين البنوك على أساس مستوى المخاطر المرتفعة، ما يجعلهم يتوجهون نحو تحصيل معدلات عالية من أسعار الفائدة على الودائع وهذا يقلل مستوى انضبط السوق. كما يتأثر البنك بوجود نظام حماية للموظفين مقابل تصرفاتهم وقراراتهم التي تبني على أساس تصور مسبق لتغطية الخسائر الناتجة عنها.

- ظهور مشاكل تخص العضوية، وهذا راجع إلى ارتباط نظم التأمين على الودائع بالبنوك الضعيفة أكثر منها بالبنوك الأكثر صلابة واستقرار، بحيث تبرز هذه الخاصية في الأنظمة التي تتبنى عضوية طوعية مهما كانت درجة مخاطر البنك، فجميع البنوك ملزمة بدفع نسب ثابتة، أين تشكل هذه الأخيرة عبئاً على البنوك القوية وبالتالي تكون سبباً في انسحابها؛

¹ مريم بن شريف، أنظمة تأمين الودائع المصرفية، رسالة ماجستير، تخصص : بنوك، نقود، مالية، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة سعد دحلب ، البلدة، سبتمبر 2006، ص 178.

- حدوث تغير في الإطار الرقابي على البنوك من جانب المسؤولية؛ فمع غياب نظام التأمين على الودائع تصبح مهمة حماية المودعين والحفاظ على الاستقرار البنكي أولوية رقابية بالدرجة الأولى، إذ تقل الأهمية الرقابية نسبياً مع وجود نظام يؤمن مصالح المودعين ويعزز استقرار النظام البنكي.

2- آلية المقرض الأخير في دعم استقرار النظام البنكي والمالي:

بدأ النقاش حول الحاجة إلى تدخل المقرض الأخير وطبيعة هذا التدخل في القرن التاسع عشر في وقت لم يكن فيه التنظيم الاحترازي موجوداً وكانت حالات فشل البنوك كثيرة. وكان أول من كتب عن الشروط التي يجب أن يتدخل فيها المقرض الأخير بنكي بريطاني يدعى * Walter Bagehot . وحسب هذا الأخير يجب أن تهدف تدخلات المقرض الأخير إلى خدمة النظام المالي في مجموعه وليس تلك الخاصة بالبنوك بشكل فردي، وكذا الحد من الخطر المعنوي. وفي هذا الإطار، يحدد W.Bagehot قاعدتين أساسيتين ينبغي اتباعهما¹:

✓ يجب على المقرض الأخير التدخل لإنقاذ البنوك السليمة فقط وترك الأخرى تختفي، ويتعين حينها التمييز بين نوعين: البنوك غير السائلة التي هي قادرة على السداد ولكن تواجه صعوبات مؤقتة بسبب غياب المقرضين في المناخ السائد من عدم الثقة العامة في الأسواق، والبنوك غير القادرة على السداد التي لا تسمح أصولها بالوفاء بديونها. ولتمييزهما، يجب على المقرض الأخير أن يطلب ضمانات مقابل المساعدة التي يقدمها، على أن تكون مكونة من أصول مالية ذات جودة جيدة؛

✓ من أجل ردع البنوك عن أخذ المخاطر ولتحديد المخاطر المعنوية المرتبطة بتدخلاتها، يجب على المقرض الأخير أن يمنح مساعداته المالية بأسعار فائدة رادعة ومعاقبة.

ففي حالة حدوث أزمة سيولة، فإن أول مؤسسة يمكنها إمداد البنوك، وربما الأسواق، هي البنك المركزي. حيث يمكن له أن يمنح قروضاً للبنوك عن طريق إنشاء وخلق أموال البنك المركزي ثم يضخ السيولة في سوق ما بين البنوك أو يعيد تمويلها (يقترض السيولة للبنوك)².

ويبدو أن تدخل المقرض الأخير يتعارض مع قواعد السوق من حيث أن التدخل الخارجي له ضروري لتمكين السوق من استعادة توازنها، ولكن تدخله هذا يجعل من الممكن ضمان استمرار السوق من خلال تقديم المساعدة للمصارف السليمة التي لا تواجه مشكلة في إدارتها ولكنها تعاني من خلل في السوق.

* Walter Bagehot هو اقتصادي بريطاني معروف بكتابه "Lombard Street: A Description of the Money Market" الذي نُشر عام 1873. في هذا الكتاب، يضع مفهوم المقرض الأخير، الذي يشير إلى مؤسسة، عادةً ما تكون بنكاً مركزياً، توفر السيولة للبنوك المتعثرة لمنع الإفلاس واستقرار النظام المالي. وقد أكد على أهمية أن تتصرف هذه المؤسسة بسرعة وأن تقرض بأسعار فائدة مرتفعة لتفادي سوء استخدام الأموال.

¹ Valérie Lelièvre, Op. cit, P 55.

² Ibid, P 57.

ثانياً: تقييم التنظيم الاحترازي الجزئي في تحقيق الاستقرار المالي

أثبتت الأزمة المالية العالمية أن تحقيق الاستقرار المالي لا يضمنه توفر قطاع بنكي يتمتع بالصلابة المالية، بل هذا الأخير يمثل شرطاً أساسياً في الاستقرار ولكنه ليس كافياً، كذلك يؤخذ بعين الاعتبار التداخل والتفاعل العميق والمتكامل بين المؤسسات المالية لأن ذلك يشكل سبباً في نشوء خطر ذو طبيعة نظامية¹.

يهدف التنظيم الاحترازي الجزئي إلى الحفاظ على سلامة المؤسسات الفردية، وهو استجابة مناسبة للتهديد الذي يشكله فشل مؤسسة مالية مهمة من الناحية النظامية على الاستقرار المالي، لأن التنظيم الاحترازي الجزئي يقلل أيضاً من مخاطر عدم الاستقرار المالي من خلال تقليل من خطر امتداد نقاط الضعف في إحدى الشركات المالية مما يؤدي إلى فشل شركات مالية أخرى.

ومع ذلك، فإن التنظيم الاحترازي الجزئي له العديد من القيود الهامة فيما يتعلق بالحفاظ على الاستقرار المالي في الأنظمة المالية الكبيرة. وتتمثل إحدى هذه القيود في أن التهديدات التي تتعرض لها المؤسسات ذات الأهمية النظامية والاستقرار المالي بشكل عام لا تنشأ من الأخطاء الفردية التي ترتكبها المؤسسات الفردية بقدر ما تنشأ من سوء التقدير الواسع النطاق بشأن مدى خطورة الأسواق الرئيسية. حيث أن المؤسسات المالية ذات الأهمية النظامية عالمياً، هي شركات مالية ضخمة تمتلك تدفقات إيرادات متنوعة وقواعد رأسمالية كبيرة. ومن المستبعد جداً أن تفشل هذه الشركات بسبب خطأ فردي معزول. وبالتالي، فاعتماد الإشراف الاحترازي الجزئي في أنه يميل إلى التركيز على الشركات ذات الأهمية النظامية الفردية، مع افتراض ضمني بأن الشركات الفردية الأخرى لن تشكل تهديداً للاستقرار غير صحيح دائماً، لأن ما ينطبق على أي شركة منفردة لا ينطبق بالضرورة على مجموعات من الشركات المستقلة التي تتبع استراتيجيات عمل مترابطة، وهو ما يعرف بـ "النظامية في القطيع"².

وكذلك ثمة مشكلة محتملة في الاعتماد على الإشراف الاحترازي الجزئي لمؤسسات التمويل الصغيرة، وهي أن الابتكارات المالية يمكن أن تؤدي إلى انتقال المخاطر المالية إلى وكلاء غير ماليين. فعلى سبيل المثال، كانت الأسر في أوروبا الشرقية تقترض بعملة أجنبية، مما يعرضها لذلك لمخاطر انخفاض قيمة عملتها المحلية.

¹ Hatem Salah et Taoufi Rajhi , Op. cit, P 2.

² Larry D Wall, **Stricter microprudential supervision versus macroprudential supervision**, Journal of Financial Regulation and Compliance, Vol. 23 Issue: 4, 2015, P P 355-356.

فلقد أظهرت الأزمة المالية العالمية بأن الأسواق المالية قد لا تكون قادرة في بعض الأحيان على توفير الكمية الكافية والفعالة من السيولة، ولهذا السبب تدخلت البنوك المركزية وصممت العديد من البرامج لضخ السيولة في النظام البنكي. وتبرز المشكلة الأساسية في أن الاحتفاظ بالسيولة أمر مكلف فبدون تدخل حكومي، يكون الأفراد مستعدون للاحتفاظ بالسيولة في النظام المالي فقط إذا كانت هناك تقلبات سعرية كبيرة، حيث أن التقلبات السعرية هي التي تسبب الأزمات. وعندها تنخفض الأسعار إلى مستويات معتبرة بما يكفي، يمكن أن تؤدي بذلك إلى إفلاس المؤسسات المالية¹.

وبالتالي أصبح من الضروري إعادة هيكلة الرقابة البنكية، على وجه الخصوص، وتعزيزها من أجل مواجهة المخاطر التي ينطوي عليها موجات التحرير المالي في إطار عولمة الأسواق المالية، كما أكدت هذه الأخيرة وما يرتبط بها من زيادة في تقلب تدفقات رأس المال على أهمية تعزيز الرقابة الاحترازية الجزئية ونظم المعلومات ذات الصلة من أجل التعامل بفعالية مع مخاطر أسعار الفائدة وأسعار الصرف، فضلاً عن المخاطر البنكية الأخرى، لا سيما في سياق تحرير حساب رأس المال². وهذا ما جعل التنظيم الاحترازي في البنوك يأخذ بُعداً شاملاً في إطار ما يعرف بالتنظيم الاحترازي الكلي. وفي هذا الإطار، هنالك ثلاثة فئات رئيسية من القواعد التي تحكم أنشطة البنوك للحد من مخاطرها³:

- **معاملات السيولة:** والتي تحد من ممارسة التحويل، بحيث لا يجد البنك نفسه في حالة من عدم السيولة، أي غير قادر على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل من الأصول السائلة الموجودة تحت تصرفه ونظراً لأهمية العلاقات بين البنوك، فإن عدم سيولة أحد البنوك سيكون له تأثير الدومينو على المؤسسات الأخرى ويمكن أن يكون له تأثير العدوى على الأسواق. في أعقاب أزمة عام 2008 وأزمة السيولة في سوق ما بين البنوك الدولية، تم تشديد قيود السيولة على البنوك بموجب اتفاقية بازل 3؛
- **مراقبة المخاطر الكبيرة:** تتطلب هذه العملية من البنوك تنويع تعرضاتها الفردية (لنفس العميل أو للوحدات ذات الصلة) من أجل الحد من العواقب المالية في حالة وجود مخاطر ائتمانية (مخاطر تعثر المقترض). والهدف من ذلك هو منع تعثر المقترض من أن يؤدي إلى تعثر البنك، الأمر الذي قد يكون له عواقب نظامية نظراً للتداخل بين البنوك وبين البنوك والأسواق المالية؛
- **نسبة الملاءة المالية:** والتي تتطلب من البنوك توفير رأس مال يتماشى مع المخاطر التي تتعرض لها. ويشكل رأس المال وسادة أمان تحدد قدرة البنك على التحمل (وليس الفشل) في حالة التعرض لمخاطر الائتمان أو مخاطر السوق أو المخاطر التشغيلية.

¹ Franklin Allen, Elena Carletti, Op. cit , P8.

² Pierre- Richard Agènor, Peter J.Montiel, **Development Macroeconomics**, Fourth Edition , Princeton University Press, New Jersey, USA, 2015, P 663.

³ Valérie Lelièvre, Op. cit, P 47.

ومن خلال الحد من المخاطر، فإن التنظيم الاحترازي الجزئي يقلل من مخاطر فشل البنوك، ومن ثم يقلل من عدواه. غير أن هذا لا يكفي، لأن المخاطر التي يتحملها النظام المالي لا تقتصر على تجاوز المخاطر الفردية، وذلك بسبب ترابط العلاقات بين الوسطاء. فالمخاطر التي يتحملها أي بنك لا تعتمد فقط على تعرضه الفردي للمخاطر، بل أيضاً على تعرض البنوك الأخرى التي يرتبط بها حتماً بسبب التطور القوي للوساطة البنكية في السوق. وتعتمد المخاطر التي يتحملها البنك أيضاً على حالة الضغط على الأسواق وثقة الأسواق في الوسطاء الماليين، سواء كانوا مصرفيين أو غير مصرفيين. ففي عام 2008، وبعد انهيار بنك الاستثمار الأمريكي ليمان براذرز، وجدت البنوك السليمة نفسها في مأزق بسبب عدم ثقة المستثمرين في البنوك على نطاق واسع، على الرغم من أن إدارتها للمخاطر لم تكن موضع تساؤل؛ إذ لم يمنعها امتثالها للقواعد الاحترازية الجزئية من أن تتلوث بالأزمة. وقد سلط انهيار بنك ليمان براذرز وانتقال عدواه إلى جميع الأسواق المالية في العالم وإلى العديد من الجهات المالية الفاعلة الضوء على عدم كفاية التنظيم الاحترازي الجزئي والحاجة إلى الإشراف الاحترازي الكلي¹.

المطلب الثالث: التنظيم الاحترازي الكلي وفعاليتها في تحقيق استقرار الأسواق المالية

في حين أن الإشراف الاحترازي الجزئي يسعى إلى ضمان سلامة المؤسسات الفردية، تهدف السياسة الاحترازية الكلية إلى منع المخاطر النظامية من خلال استهداف النظام المالي ككل، وتطورت هذه السياسة بعد الأزمة المالية العالمية (2007-2009)، في إطار عالمي بقيادة مجموعة العشرين وإشراف مجلس الاستقرار المالي ولجنة بازل للرقابة البنكية، وكذا عبر مختلف المؤسسات المحلية والدولية المسؤولة عن الاستقرار المالي من خلال صدور مقررات لجنة بازل 3.

أولاً: انتقال التنظيم الاحترازي من مقارنة جزئية نحو مقارنة شاملة

وفقاً لمتطلبات تحقيق الاستقرار للنظام المالي بمختلف عناصره، بعد وقوع انهيارات وحوادث أزمات للمؤسسات المالية والبنكية وانتقالها عبر مختلف الأسواق المالية العالمية، استدعى الأمر ضرورة دمج منظور الاستقرار المالي في ممارسة الرقابة الاحترازية الجزئية. وهذا ما فعلته لجنة بازل في عام 2012 عندما نقحت مبادئها الرئيسية للإشراف الفعال. وأضيفت ثلاثة مبادئ، تتمحور حول ما يلي²:

- الحاجة إلى رقابة أكثر تدخلاً وموارد مناسبة لمراقبة البنوك النظامية بفعالية؛
- أهمية اعتماد منظور "كلي"، يشمل النظام المالي ككل للرقابة الاحترازية الجزئية على البنوك من أجل تسهيل تحديد المخاطر النظامية واتخاذ التدابير الوقائية للتعامل معها؛
- التركيز المتزايد على إدارة الأزمات، وتدابير التعافي وحلها للحد من احتمالية فشل البنوك.

¹ Valérie Lelièvre, Op. cit, P 48.

² Taryk Bennani et autres ,Op. cit, P 249.

الفصل الثالث: الأسواق المالية بين اشكالية عدم الاستقرار ومساعي التنظيم الاحترازي للبنوك

ويهدف إدماج المنظور "الكلي" إلى تطوير ممارسة الرقابة الاحترازية الجزئية ومراعاة البيئة التي تعمل فيها البنوك الخاضعة للرقابة والإشراف. كما أنه يعكس أيضًا إدخال أداة احترازية كلية بحثة لأول مرة في إطار عمل لجنة بازل للرقابة البنكية، وهي: الاحتياطي الاحترازي المعاكس للدورة الاقتصادية. ولهذه الأداة هدف مزدوج¹:

✓ تنظيم دورة الائتمان، لا سيما من خلال السعي إلى كبح النمو المفرط للائتمان وتطور الاختلالات المالية؛

✓ تعزيز مرونة البنوك في مرحلة ذروة الدورة، بحيث يكون لديها وسادة كافية لامتناس الخسائر في مرحلة الانكماش أو الأزمة، دون أن يؤدي ذلك إلى كبح الاقتصاد. وإلى حد ما، فإن حرية التصرف الممنوحة للمشرف في السماح للبنوك بعدم الالتزام بنسبة سيولة (LCR) 100٪ خلال فترات ضغوط السوق، تعكس أيضًا الرغبة في دمج الأدوات التنظيمية المعاكسة للدورات الاقتصادية في مجموعة أدوات المشرف الاحترازية الجزئية.

كما أن الإطار التنظيمي البنكي الجديد لبازل 3، الذي تم تطويره استجابة للأزمة المالية العالمية يقدم أيضًا نسبة رافعة مالية إلى جانب متطلبات رأس المال التقليدية (نسبة الملاءة المالية). ومن المفترض أن تكون نسبة الرافعة المالية هذه بمثابة دعامة احتياطية إذا ثبت أن متطلبات رأس المال غير كافية. كما ارتأى مجلس الاستقرار المالي استكمال إطار عمل لجنة بازل بأداة احترازية كلية أخرى تخص المؤسسات ذات الطبيعة النظامية، حيث لم يتضمن الإطار التنظيمي الذي وضعته مقررات لجنة بازل (من بازل 1 إلى بازل 3) تخصيص تعديل للمتطلبات اعتمادًا على الطبيعة النظامية للمؤسسات البنكية. ومع ملاحظة هذا القصور، طلب مجلس الاستقرار المالي من لجنة بازل وضع منهجية لتحديد المؤسسات النظامية العالمية وتخصيص رسم إضافي لها يختلف حسب أهميتها النظامية².

وبناءً عليه، صُممت السياسات الاحترازية الكلية لتحديد المخاطر التي تهدد الاستقرار النظامي والتخفيف من حدتها، وبالتالي تقليل التكلفة التي يتكبدها الاقتصاد من تعطل الخدمات المالية التي تدعم عمل الأسواق المالية مثل توفير الائتمان، وكذلك خدمات التأمين وخدمات الدفع والتسوية³. بحيث يهدف التنظيم الاحترازي الكلي إلى منع المخاطر النظامية ككل، وفهم التفاعلات بين الوسطاء الماليين ونواقل انتشار الأزمات. وقد أصبحت الحاجة إلى التنظيم الاحترازي الكلي لمنع المخاطر النظامية واضحة مع تقاوم الأزمة المالية في عام 2008، لا سيما في قمة مجموعة العشرين في لندن في عام 2009.

¹ Taryk Bennani et autres, Op. cit, P P 249-250.

² Ibid, P 250.

³ Yener ALTUNBAS, Mahir BINCI, Leonardo GAMBACORTA, **Macroprudential policy and bank risk**, BIS Working Papers No 646, BANK FOR INTERNATIONAL SETTLEMENTS, Monetary and Economic Department, 2017, P 3.

ثانياً: التدابير الاحترازية الكلية في اطار تحقيق السلامة البنكية وتعزيز الاستقرار المالي

سيتم التطرق إلى أهم الاجراءات والتدابير التي أشارت إليها اتفاقية لجنة بازل الثالثة، والتي أولتها أهمية بالغة في سبيل الخروج من مأزق الأزمة المالية العالمية ومحاولة تحقيق الاستقرار في الأنظمة المالية والبنكية العالمية.

1- المؤسسات ذات الأهمية النظامية وأثرها في الاستقرار المالي:

لقد جاء في مضمون الاحتراز الكلي لاتفاقية لجنة بازل 3 التركيز على مكانة المؤسسات ذات الأهمية النظامية في تحقيق سلامة النظام المالي ، وخاصة في أعقاب الأزمة المالية العالمية التي تسببت في حدوث انهيارات كبيرة ومتتابة لعدد من المؤسسات البنكية ، التي عُبر عنها بـ "الأكبر من أن تفشل". ويقصد بها تلك المؤسسات كبيرة الحجم التي تتميز بكبر حجم حصتها السوقية وبتربطها الكبير من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، إذ يتسبب فشلها أو تعثرها في انتقال تأثيراته السلبية إلى عناصر النظام المالي والاقتصادي ككل.

وتضمنت اصلاحات بازل 3 اعتماد إطار رقابي من قبل مجموعة العشرين في نهاية عام 2011، يرتكز على التحكم في الخطر النظامي المرتبط بالمؤسسات المالية ذات الأهمية النظامية عالمياً (G-SIFIs)، والذي ينص على احتفاظ هذه المؤسسات بهامش رأسمال إضافي، من شأنه تدعيم قدرته على استيعاب الخسائر وكذا تخطي الأزمات والصدمات المحتملة. وبعد ذلك تم تحديد منهجية رقابية تخص آليات التعامل مع المؤسسات المالية والبنكية ذات المخاطر النظامية محلياً (D-SIBs)، بحيث أفاضت جهود لجنة بازل للرقابة البنكية مع مجلس الاستقرار المالي إلي صياغة الاطار الرقابي لتعزيز قدرة المؤسسات البنكية ذات الأهمية النظامية على التصدي للصدمات، من خلال تبني الآليات التالية¹:

- استخدام منهجية دولية في تحديد المؤسسات ذات الأهمية النظامية عالمياً؛
- وضع مقترح يخص المبادئ الرقابية اللازمة لتدنية المخاطر النظامية وتأثيراتها السلبية، وإدراجها ضمن معايير اتفاقية بازل الثالثة؛
- اعتماد المنهجية الدولية لتحديد البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً.

¹ هبة عبد المنعم، الرقابة المصرفية على المؤسسات ذات الأهمية النظامية محلياً: تجارب عربية، اللجنة العربية للرقابة المصرفية، صندوق النقد العربي، أو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، رقم 110، 2019، ص 8.

الفصل الثالث: الأسواق المالية بين اشكالية عدم الاستقرار ومساعي التنظيم الاحترازي للبنوك

وبناءً عليه، تم لأول مرة عام 2009 وضع معايير للتعرف على المؤسسات ذات الأهمية النظامية من قبل كل من صندوق النقد الدولي، بنك التسويات الدولية ومنتدى الاستقرار المالي، والمتمثلة في¹: الحجم، عدم وجود قابلية للاستبدال، والترابط. كما قامت لجنة بازل للرقابة البنكية بتعزيز هذه المعايير، لتصبح منهجية تقييم البنوك ذات الأهمية النظامية قائم على خمسة (5) مؤشرات عملية، تم اختيارها لتعكس مختلف الأبعاد بما فيها العوامل الخارجية التي تؤثر سلباً على تلك البنوك، وهي²: الحجم، الترابط، النشاط خارج حدود دولة المقر، عدم وجود قابلية للاستبدال، و درجة تعقيد الأنشطة.

واستناداً إلى هذه المنهجية، يتم اعطاء أهمية نسبية من خلال أوزان متساوية لكل مؤشر من المؤشرات الخمس بنسبة 20%. كما حددت لجنة بازل مؤشرات متعددة ضمن كل فئة، مع ترجيح كل مؤشر بالتساوي ضمن فئته؛ أي عندما يكون هناك مؤشرين ضمن فئة واحدة، يُعطى كل مؤشر وزناً إجمالياً بنسبة 10%، وفي حال وجود ثلاث مؤشرات، يتم ترجيح كل واحد منهم بنسبة 6.67%³، حسب ما يوضحه الجدول رقم (3-02).

فعندما تتعرض المؤسسات ذات الأهمية النظامية لمشاكل مالية من تعثر أو انهيار أو افلاس يمكن أن تنتقل تأثيرات ذلك إلى مؤسسات أخرى وحتى للنظام المالي والاقتصادي ككل عن طريق ما يعرف بـ "العدوى النظامية"، مسببة بذلك انهيار للثقة في النظام المالي ومؤسساته وأسواقه، ودخوله في حالة عدم الاستقرار لتتحول بذلك إلى أزمة نظامية.

¹ Staff of the International Monetary Fund , the Bank for International Settlements, and the Secretariat of the Financial Stability Board, **Guidance to assess the systemic importance of financial institutions, markets and instruments: initial considerations**, Report to the G-20 Finance Ministers And Central Bank Governors, October, P 9.

² Basel Committee on Banking Supervision, **Global Systemically Important Banks: Assessment Methodology and Additional Loss Absorbency Requirements**, Bank for International Settlements, November 2011, P 4.

³ Ibidem.

الفصل الثالث: الأسواق المالية بين اشكالية عدم الاستقرار ومساعي التنظيم الاحترازي للبنوك

الجدول رقم (3-02): منهجية لجنة بازل في تحديد المؤسسات ذات الأهمية النظامية عالمياً

الوزن النسبي (%)	المؤشرات المتضمنة	الفئة (الوزن الترجيحي)
10	الأصول خارج حدود الدولة	الأنشطة خارج حدود دولة المقر (20%)
10	الخصوم خارج حدود الدولة	
20	إجمالي الانكشاف على النحو المحدد في نسبة الرافعة المالية لبازل III	الحجم (20%)
6.67	الأصول في النظام المالي داخل حدود الدولة	الترابط بين أنشطة البنك والمؤسسات المالية ضمن نطاق حدود الدولة (20%)
6.67	الخصوم في النظام المالي داخل حدود الدولة	
6.67	مؤشر التمويل بالجملة	
6.67	الأصول تحت الحفظ (الوصاية القانونية)	مدى وجود بدائل للخدمات المقدمة من قبل المؤسسة البنكية/ دورها في البنية التحتية الأساسية (20%)
6.67	المدفوعات المتأتية عبر أنظمة الدفع	
6.67	قيم المعاملات المكتتب بها في أسواق الديون والأسهم	
6.67	القيمة الاسمية للمشتقات المتداولة في السوق الموازية	درجة تعقيد الأنشطة (20%)
6.67	أصول المستوى الثالث (أصول غير سائلة)	
6.67	الأوراق المالية المحتفظ بها للتداول والمتاحة للبيع	

المصدر: Basel Committee on Banking Supervision, **Global Systemically Important Banks: Assessment Methodology and Additional Loss Absorbency Requirements**, Op cit, P 5.

2- دور نظم الإنذار المبكر في الوقاية من الأزمات المالية:

برزت الحاجة القوية إلى نظم الإنذار المبكر بالأزمات المالية لأول مرة في التسعينيات من القرن العشرين، عندما شهد عدد كبير من اقتصادات الأسواق الناشئة أزمات مالية. فقد واجهت المكسيك أزمة مالية في الفترة (1994-1995)، وبعد ذلك ببضع سنوات، حدثت الأزمات المالية الآسيوية في الفترة (1997-1998)، والتي تلتها الأزمة الروسية والبرازيلية بعد فترة وجيزة. ويمكن تصنيف جميع هذه الأزمات على أنها أزمات عملة والتي تزامن بعضها مع أزمات مصرفية (غالباً تسمى الأزمات المزدوجة).

الفصل الثالث: الأسواق المالية بين اشكالية عدم الاستقرار ومساعي التنظيم الاحترازي للبنوك

ولم تقتصر هذه الأزمات في كثير من الأحيان على بلدان بعينها، بل امتدت أيضًا إلى بلدان أخرى من خلال العدوى، كما تسببت هذه الأزمات في تكاليف باهظة للبلدان المعنية وللنظام المالي الدولي¹.

و كما سبقت الإشارة إلى تعريف نظم الإنذار المبكر، مع إبراز هيكليتها وأساليب بنائها*، سنكتفي في هذا العنصر بالتطرق إلى أهمية دورها في مجال رقابة البنك المركزي خاصة بعد الأزمة المالية العالمية. حيث يعد وجود نظم الإنذار المبكر لدى البنوك المركزية ذو أهمية بالغة، إذ تساهم الرقابة المكتتبية في بناء هذه النظم باعتبارها رقابة مستمرة، والتي تعمل على كشف مؤشرات البنك الضعيف، هذا الأخير الذي تعترضه صعوبات في السيولة أو في الملاءة المالية، إذ يسجل نقاط ضعف في جوانب عديدة مثل: الإدارة، عدم كفاية الموارد المالية، غياب استراتيجيات تشغيلية بعيدة المدى، تدنى نوعية الأصول هشاشة نظم الضبط والرقابة الداخلية، تدنى الربحية وتحقيق الخسائر. ويعد التنبؤ بالبنوك الضعيفة الخطوة الأولى في نظام إدارة الأزمات، والتي تتضمن مجموعة من الاجراءات التالية²:

✓ تدابير احترازية واقية ضد الأزمات متمثلة في الرقابة الجزئية (دائرة الرقابة على الجهاز البنكي) والرقابة الكلية (دائرة الاستقرار المالية)؛

✓ تدابير تصحيحية في التعامل مع البنوك الضعيفة من خلال بناء خطط انعاش؛

✓ تدابير علاجية في إدارة الأزمات، تتضمن آلية المقرض الأخير و تقنيات أخرى لحل مشاكل البنوك المتعثرة ؛

✓ تدابير لتقليل تأثيرات الأزمات مثل منظومة التأمين على الودائع.

تمثل مؤشرات الإنذار المبكر عاملاً أساسياً في تنفيذ سياسات احترازية تختلف من حيث الزمن وترتبط على سبيل المثال باحتياطات رأس المال المعاكسة للدورات الاقتصادية، مما تساعد على تدنية الخسائر الكبيرة للأزمات البنكية. وعلى هذا الأساس يتم التعامل مع هذه الأخيرة بداية عن طريق التنبؤ ومن ثم تبني الاشراف الاحترازي الجزئي من خلال رصد وتحديد وتدنية المخاطر التي تصيب النظام المالي. ومن هنا يتجلى دور البنوك المركزية والسلطات الاشرافية في القيام بعمليات تقييم منتظم للاستقرار البنكي وتحديد المؤشرات الاحتياطية الكلية التي تعكس مخاطر النظام البنكي، والسعي إلى تجنب حدوث أزمات بنكية وما يترتب عنها من تأثيرات سلبية على الاقتصاد الحقيقي³.

¹ Tom de Greeff, *EU Early Warning System for financial crises - Examining the ESRB plan*, Master Thesis International Economics & Finance, Tilburg University, Pays-Bas, Summer 2010, P 6.

* تم التطرق إلى الموضوع في المبحث الثالث من الفصل الثاني.

² رامي يوسف عبيد، دراسة تجارب أنظمة الإنذار المبكر لدى المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية (التنبؤ بالأزمات المالية)، أمانة مجلس محافظي البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية، صندوق النقد العربي، رقم 129، 2019، ص 8.

³ زهراء يوسف عباس السعدي، مرجع سبق ذكره، ص 61.

كما تُعد نظم الانذار المبكر من الأساليب التي تستخدمها البنوك المركزية للتنبؤ بمخاطر السوق. وفي هذا الإطار، يمكن التنبؤ بمدى وجود فقاعات سعرية أو حدوث اضطرابات في الأسواق المالية بالاعتماد على المؤشر القياسي لأسعار الأسهم¹. وتبنى نظم الانذار المبكر على أساليب كمية واحصائية مستخدمة في ذلك مؤشرات أداء البنوك بهدف التنبؤ بمخاطرها في المستقبل. ومن هنا يمكن تمييز تلك البنوك التي تكون عرضة لاحتمال الفشل (البنوك الضعيفة) عن باقي البنوك التي تكون بعيدة عن تلك الاحتمالات. فمن الضروري اقامة نظام مالي يركز على مبادئ الشفافية والمسؤولية والممارسة البنكية السليمة، بحيث يشمل هذا النظام شبكة انذار مبكر وآلية للوقاية من وقوع الأزمات .

3- اختبارات الضغط وفعاليتها في التصدي للأزمات المالية:

اختبار الضغط أو الإجهاد البنكي "Stress testing"، هو تحليل مصمم لتحديد ما إذا كان لدى البنك ما يكفي من رأس المال لتحمل تأثير التطورات السلبية في ظل سيناريوهات اقتصادية مختلفة تحت الضغط. وقد توالى اهتمام صانعي السياسات والأكاديميين بوتيرة متزايدة في تطوير الأدوات التي من شأنها أن تسمح بإجراء تقييم مناسب لمرونة النظام المالي البنكي، ففي أعقاب الأزمة المالية العالمية في الفترة 2008-2009، أصبح اختبار التحمل عنصراً رئيسياً في نظام ما بعد الأزمة لتنظيم البنوك².

حيث تُعرف اختبارات الضغط على أنها مجموعة من التقنيات المستخدمة لتقييم هشاشة النظام المالي أمام صدمات الاقتصاد الكلي الاستثنائية ولكن المعقولة³. ويكمن الهدف من اختبار الضغط في التحقق من افتراضية ما إذا كان القطاع البنكي مقاوماً بما فيه الكفاية للأثار المحتملة لصددمات السلبية وما إذا كان لن يشكل تهديداً لاستقرار المالي في حالة تحققها. كما تحدد هذه الاختبارات مستويات الضعف المسجلة في القطاع المالي والبنكي والمتعلقة بأساليب الرقابة وإدارة المخاطر.

وتستمد اختبارات الضغط نشأتها من مقارنة الرقابة الاحترازية الجزئية، إذ يؤكد الاختبار الاحترازي الجزئي على الدور الرئيسي لهامش الاحتياطي من رأس المال في حماية الملاءة المالية للبنوك الفردية. وبالتالي، فإن الهدف الاحترازي الجزئي لاختبارات الضغط هو الملاءة المالية لكل بنك، والذي يؤدي في نهاية المطاف إلى حماية المودعين ودافعي الضرائب. حيث تعتبر اختبارات الضغط أداة مهمة في الرقابة، أين تزايد دورها بشكل كبير منذ الأزمة المالية العالمية؛ فهي لم تعد أداة فعالة في رقابة المؤسسات المالية على مخاطرها فحسب، بل وتعتبر كذلك أداة محورية في نقل المعلومات داخل

¹ للتفصيل أكثر في طريقة احساب الرقم القياسي العام المرجح بالقيمة السوقية، يرجى الاطلاع على :
- رامي يوسف عبيد، إطار مخاطر السوق لدى القطاع المصرفي في الدول العربية، أمانة مجلس محافظي البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية، صندوق النقد العربي، رقم 150، 2020، ص ص 42-43.

² Deming Wu , Ming Fang, Qing Wang, An empirical study of bank stress testing for auto loans , Journal of Financial Stability , Volume 39, 2018, P 79.

³ Pavel Kapinos, Oscar A. Mitnik, A Top-down Approach to Stress-testing Banks, Journal of Financial Services Research, Vol 49, Issue 2, N°5, 2016, P 232.

الفصل الثالث: الأسواق المالية بين اشكالية عدم الاستقرار ومساعي التنظيم الاحترازي للبنوك

الأسواق، وهذا يُعد من العناصر المفتاحية في عمليات الإفصاح والشفافية التي أدخلتها هيئة البنوك الأوروبية (EBA)، منذ عام 2013 ضمن ميزانيات البنوك¹.

تُستخدم اختبارات الضغط من قبل البنوك المركزية والجهات التنظيمية كأداة لاختبار مقاومة المؤسسات أو مقاومة القطاع بأكمله للتطورات السلبية في البيئة الاقتصادية. وعلى الرغم من أن اختبارات الضغط المستخدمة خاصة في المؤسسات المالية لسنوات عديدة لم تكن ناجعة؛ فقد كشفت الأزمة المالية العالمية في العديد من البلدان عن وجود أوجه قصور في المنهجية المعمول بها في الاختبارات المستخدمة، والتي فشلت في الإشارة إلى بداية زعزعة الاستقرار للقطاع المالي، بل وتغشي المزيد من الصدمات الكبيرة اللاحقة. وتجاوزت هذه الصدمات السيناريوهات السلبية التي وُضعت أثناء تجميعها في فترات الاختبار. ولهذا السبب أوجب تعزيز القواعد التنظيمية والابتكار المستمر لمقاربات اختبار الإجهاد والتي تركز في المقام الأول بكفاية رأس المال للبنوك².

وعلى الرغم من الأهمية المعترف بها على نطاق واسع لإجراء اختبارات الضغط، يبدو أن هناك إجماعاً بين ممارسي الاحتراز الكلي على أن اختبارات الإجهاد المطبقة لم تكن مفيدة بما فيه الكفاية ولم تفرض استجابة كافية في مجال السياسات قبل الأزمة المالية العالمية، ومن هنا استدعت الضرورة إلى تطوير اختبارات الضغط لتتناسب مع مضمون السياسة الاحترازية الكلية، بحيث تتمثل الأداة الرئيسية لهذه المقاربة في إجراء اختبارات الإجهاد المنتظمة للنظام المالي، أين يكتسب اختبار الضغط أهمية خاصة خلال فترات الظروف المستقرة وذلك عندما تتلاشى الأحداث الضارة السابقة. كما أن تطوير اختبارات الإجهاد وإضفاء الطابع المؤسسي عليها وتطبيقها بانتظام يجبر المتخصصين في القطاع المالي والمشرفين وصانعي السياسات على عدم نسيان الأزمات السابقة وبالتالي تعزيز الرقابة الاحترازية الكلية ورفع مستوى التأهب للأزمات³.

فمن المهم أن يتم دمج كل من الجوانب الاحترازية الكلية والجزئية الرئيسية بشكل مناسب عند إنشاء اختبارات الضغط الاحترازية الكلية. ومع ذلك، لا بد من التأكيد على أن هذه الأخيرة يجب أن تتضمن سمات مختلفة عن اختبارات الضغط الاحترازية الجزئية القياسية التي يتم تطبيقها عادةً على البنوك الفردية. والسبب في ذلك هو أنه يجب أن تكون اختبارات الضغط الاحترازية الكلية مرتبطة بشكل واضح بظروف الاقتصاد الكلي المتغيرة، كما يجب أن تكون قابلة للتطبيق ويسهل فهمها من قبل صانعي السياسات الذين يجب أن يكونوا قادرين على اكتشاف المخاطر الرئيسية التي يتعرض لها النظام

¹ Taryk Bennani et autres, Op cit, PP 203-204.

² Monika Garguláková, Jaroslav Belás , **Bank stress tests, financial stability and simulation of "feedback" effect**, Scientific papers of the University of Pardubice. Series D, Faculty of Economics and Administration, 2012 P51.

³ Daniel Buncic, Martin Melecký , **Macprudential stress testing of credit risk: A practical approach for policy makers** , Journal of Financial Stability , Volume 9, 2013, P 347

الفصل الثالث: الأسواق المالية بين اشكالية عدم الاستقرار ومساعي التنظيم الاحترازي للبنوك

البنكي على مستويات تجميعية مختلفة ، أي على مستوى كل بنك على حدة، وعلى مستوى مجموعة البنوك، وعلى مستوى النظام ككل وهذا من أجل أن تكون اختبارات الضغط بمثابة أداة مفيدة لتحليل السياسات وإطار موحد لمناقشة السياسات¹.

بشكل عام، هناك مقاربتان في إجراء اختبارات الضغط؛ اختبارات الضغط من أعلى إلى أسفل **“Top-down”**، التي تستخدم لأغراض الرقابة الاحترازية الكلية في تقييم تحليل الحساسية لتحمل الصدمات ، وذلك تحت إشراف الهيئات الرقابية مثل البنك المركزي أو من قبل بعثة خاصة لصندوق النقد الدولي أو لكليهما. واختبارات الضغط من أسفل إلى أعلى **“Bottom-up”** ، والتي تستخدمها المؤسسات المالية والبنكية الفردية، القائمة على استخدام نماذج معدلة لإدارة المخاطر من قبل البنوك. ويتم تنفيذ كلا النهجين باستخدام مجموعة مشتركة من سيناريوهات الاقتصاد الكلي لجميع البنوك.

ويتم تطوير اختبار الضغط من أعلى إلى أسفل لقياس مرونة الصناعة البنكية في مواجهة المخاطر المحتملة التي قد تنشأ، بحيث تتكون المنهجية من سبعة (7) عناصر رئيسية ضرورية لحساب اختبار الضغط البنكي، وذلك على النحو التالي²:

3-1- سيناريو الضغط: بما في ذلك سيناريوهات الاقتصاد الكلي والسيناريوهات الأخرى. في ممارسة اختبار الضغط في العديد من البلدان، هناك سيناريوهان على الأقل من سيناريوهات الاقتصاد الكلي وهما سيناريو خط الأساس وسيناريو الضغط. وعادةً ما يكون سيناريو خط الأساس عبارة عن إسقاط للمتغيرات داخل الاقتصاد الكلي، في حين أن سيناريو الضغط يمكن أن يتكون من عدة مستويات، تتراوح بين المعتدل والمتوسط والسليبي والشديد. كما يمكن أيضًا وضع سيناريو مخصص لكل بنك على حدة وفقًا لعملياته التجارية المحددة. ويمكن أن يتم تطوير هذا السيناريو المفصل من قبل السلطات بالنسبة للمخاوف الخاصة، أو من قبل البنك نفسه من أجل شمولية التقييم. كما يجب أن يتبع سيناريو اختبار الضغوط الأكثر شدة حالة من الأحداث المتطرفة ولكن المعقولة. وتكمن الفكرة في أنه يجب على السلطات أن تعرف مستوى مرونة النظام المالي عندما يواجه سيناريو أسوأ الحالات .

3-2- اختبار الضغط الكلي: يُعتمد على نطاق واسع لدراسة تأثير مختلف العوامل الاقتصادية الكلية فيما يتعلق بمخاطر الائتمان البنكي، التغيرات في عوامل الاقتصاد الكلي، مثل الناتج المحلي الإجمالي أو انخفاض قيمة العملة، أو التضخم أو الزيادات في أسعار الفائدة سيكون لها تأثير على جودة الائتمان.

3-3- اختبار ضغوط مخاطر الائتمان: يُستخدم لقياس تأثير تدهور جودة الائتمان في ما يتعلق برأس مال البنك، كما يعكس ذلك من خلال نسبة كفاية رأس المال.

¹ Daniel Buncic, Martin Melecky, Op. cit, P 348

² Cicilia A. Harun and Iman Gunadi, Op. cit, P P 85-86.

الفصل الثالث: الأسواق المالية بين اشكالية عدم الاستقرار ومساعي التنظيم الاحترازي للبنوك

3-4- اختبار ضغوط مخاطر السوق: يمكن استخدام الاختبار في تحليل حساسية البنك لمخاطر السوق؛ إذ يتم تصميم سيناريوهات تبنى على مخاطر السوق (مخاطر أسعار الفائدة، مخاطر أسعار الصرف، ومخاطر أسعار الأسهم) ومدى تأثيرها على معدل كفاية رأس المال. حيث تقيس خسائر البنوك بسبب التغيرات في أسعار الفائدة، والتغيرات في أسعار الأسهم والسندات الحكومية، وانخفاض قيمة العملة، والتي يجب أن يتم تغطيتها من خلال رأس مال البنك وبالتالي تقلل من معدل العائد على المخاطر.

3-5- اختبار ضغط السيولة: يُستخدم لقياس قدرة السيولة البنكية على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل (اليومية) للبنوك.

3-6- اختبار الضغط المتكامل (مزيج من مخاطر الائتمان ومخاطر السوق): يستخدم في قياس التأثير المتزامن لمخاطر الائتمان ومخاطر السوق على رأس مال البنك.

3-7- اختبار الضغط بين البنوك: يقيس تأثير فشل البنك على الوفاء بالالتزامات بين البنوك فيما يتعلق بالبنوك الأخرى (تأثير العدوى). كما يُستخدم اختبار الإجهاد بين البنوك للتعرف على ما إذا كان أحد البنوك نظامياً بالنسبة للبنوك الأخرى.

ويعتمد نجاح برنامج اختبار الضغط الاحترازي الكلي، لا سيما في حالة حدوث أزمة، من خلال احتوائه على عنصرين على الأقل؛ الأول يتعلق بتقييم موثوق لقوة رأس المال المؤسسات التي تم اختبارها بهدف تحديد حجم فجوة رأس المال التي يجب تغطيتها، أما الثاني فيتمثل في اعتماد طريقة موثوقة لملء تلك الفجوة¹. كما تعتبر اختبارات الضغط جانب مهم في ضوابط رقابة المخاطر والتي يستوجب على البنوك اعتمادها عند استخدام نماذج قياس مختلف مخاطرها (السوقية، الائتمانية، مخاطر السيولة المخاطر السيادية، مخاطر الانكشافات الكبيرة والتركزات). كما لا يقتصر استخدامها كأداة لإدارة المخاطر فحسب، بل أيضاً بوصفها أداة لإدارة الأزمات وبالأخص خلال الأزمة المالية العالمية لما لعبته من دور بارز من خلال اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية على برنامج إشرافي لتقييم رأسمال القطاع البنكي وتطبيقها لاختبارات الضغط، التي تعمل على تحديد مستوى الدعم لرأس المال وتعزيز دعائم الثقة في السوق².

وكخلاصة، تعد اختبارات الضغط من أهم أدوات إدارة المخاطر التي تعمل على قياس مدى قدرة الجهاز البنكي على الصمود أمام الصدمات والمخاطر الكبيرة، إذ صُممت اختبارات الضغط في البداية

¹ Til Schuermann , **Stress testing banks** , International Journal of Forecasting , Volume 30, 2014, P 718.

² Christian Schmieder, Claus Puhr, and Maher Hasan, **Next Generation Balance Sheet Stress Testing**, IMF Working Paper, Monetary and Capital Markets departments, International Monetary Fund, April 2011, P4.

لقياس تأثير المخاطر الفردية على الميزانيات العمومية للبنوك كل على حدة (مقاربة احترازية جزئية) وقد تم استكمال تلك الاختبارات فيما بعد بمقاربة احترازية كلية منذ الأزمة المالية العالمية.

ثالثاً: فعالية الرقابة الاحترازية الكلية في دعم استقرار الأسواق المالية

لقد أكدت الأزمة المالية على أهمية الإشراف والرقابة على المخاطر النظامية، وبعبارة أخرى أصبح من الضروري مراقبة وتقييم الأخطار التي تهدد الاستقرار المالي التي يمكن أن تنشأ عن التطورات الكلية التي تحدث في النظام الاقتصادي والمالي ككل من خلال الرقابة الاحترازية الكلية. إن التركيز المتزايد على الإشراف الكلي يحفز صانعي السياسات على تحديد هيئات معينة تكون مسؤولة عن هذه الوظيفة. ومن أجل تنفيذ مهام الإشراف الاحترازي الكلي، يتعين الحصول على معلومات عن النظام الاقتصادي والمالي بأكمله. وهذا يستند إلى الرأي الذي يقول بأن البنوك المركزية هي أفضل موقع لجمع وتحليل هذا النوع من المعلومات، نظراً لدورها في إدارة السياسة النقدية في الأوقات العادية والاستثنائية على حد سواء من خلال دورها كمقرض أخير.

ولكي تتمكن البنوك المركزية من أداء دورها الكامل في مجال الرقابة الاحترازية الكلية، من الضروري أن يكون لديها وصول إلى المعلومات ذات الصلة من النوع الاحترازي الجزئي عبر جميع هيئات الرقابة. بعبارة أخرى، هاتان المهمتان للرقابة، على الرغم من اختلافهما في الظاهر، لا يمكن بأي حال من الأحوال فصلهما؛ إذ تعد البنوك المركزية بطبيعتها هي الوحيدة التي توفر السيولة النهائية من خلال دورها كمقرض الملاذ الأخير. لذلك، من غير المعقول أن تكون هذه السلطات الإشرافية غير مهتمة تماماً وغير مرتبطة بمتابعة إدارة المؤسسات البنكية والمالية التي قد تضطر إلى إنقاذها، وهو ما قد ينطبق على أي تكتل مالي. فالمنظور الاحترازي الكلي يوحى بوضوح بأن الهدف هو ما يتجاوز وضع المؤسسات الفردية فقط إلى تحقيق استقرار النظام المالي ككل والمحافظة عليه، وهذا يعني الحرص على حسن سير النظام المالي بشكل عام وتجنب حدوث أي أزمة كبيرة من خلال بذل جهد خاص بخصوص المخاطر النظامية. ونظراً للتحويلات في الصناعة المالية، لم يعد بإمكان البنوك المركزية بشكل معقول تقييد انتباهها بالمؤسسات البنكية فقط، بل يتوجب عليها توسيع نطاق رقابتها وإشرافها ليشمل جميع الفاعلين الماليين، سواء كانوا بنوك أم غيرهم، والذين قد يولدون خطراً نظامياً.

فمنذ الأزمة المالية العالمية، يوجد توافق حول ضرورة التفكير في تطوير مهام البنوك المركزية بهدف إعادة رسم الأطر النظرية لإجراءاتها. ومع ذلك، بعيداً عن هذا الاتفاق، من الصحيح أن التنسيق بين أهداف الاستقرار النقدي والاستقرار المالي بعيد كل البعد عن أن يتضمن حلاً واحداً. حيث يبرز تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لعام 2011 بعنوان "البنوك المركزية والاستقرار المالي" هذا التفسير من خلال تقديم قراءتين لهذه الإشكالية؛ تتمحور المقاربة الأولى حول بقاء استقرار الأسعار المهمة

الفصل الثالث: الأسواق المالية بين اشكالية عدم الاستقرار ومساعي التنظيم الاحترازي للبنوك

المركزية واللجوء إلى السياسة الكلية الاحترازية يتوافق مع الحاجة إلى أداة إضافية، إذ يُعتبر التنسيق بين مسؤوليات السياسات النقدية والسياسات الاحترازية الكلية طموحًا للغاية داخل البنك المركزي، مما قد يضر بفعالية سياسته النقدية، ويؤثر سلبيًا على استقلاليته وشفافية عمله. وبالتالي، يستدعي ذلك الفصل بين السياسة النقدية والسياسة الكلية الاحترازية الموكلة إلى هيئات منفصلة. أما بالنسبة للمقاربة الثانية، فمن الضروري بالمقابل تعزيز مهمة الاستقرار المالي وتنسيق السياسة النقدية والسياسة الكلية الاحترازية داخل البنك المركزي¹.

وقياسًا على ذلك، لا يمكن للسياسة النقدية أن تكون فعالة بالكامل إلا إذا أُستندت إلى بيئة مالية مستقرة بما فيه الكفاية، لأن انتقال السياسة النقدية إلى الاقتصاد الحقيقي يعتمد بشكل كبير على حسن سير المؤسسات المالية والنظام المالي ككل. وبالتالي، تظل البنوك المركزية حلقة لا جدال فيها في الحفاظ على الاستقرار المالي. فعلى الرغم من أن البعض يخشى أن تكون لوظيفة الاستقرار المالي عواقب سلبية على وظيفة استقرار الأسعار، فإن الفكرة القائلة بأن استقرار الأسعار على المدى الطويل يمكن أن تشكل دعماً قوياً لاستقرار المالي، والعكس صحيح، أصبحت مقبولة على نطاق واسع الآن. فمنذ ذلك الحين يجب اعتبار الاستقرار النقدي والمالي كواقعين مستقلين ولكنهما متكاملين، لأن عدم استقرار أحدهما يمكن أن يزيد بشكل كبير من مخاطر عدم استقرار الآخر. لكن لا شيء يسمح بالقول بأن استقرار الأسعار يمكن أن يضمن بمفرده استقرار النظام المالي، ولا العكس. تبقى المجالات المالية والنقدية مستقلة عن بعضها البعض وتعزز كل منهما الأخرى في البحث عن الاستقرار دون أن يكون ذلك مضمونًا حتمًا.

فمن أهم المزايا التي أضافتها اتفاقية لجنة بازل الثالثة على الاستقرار البنكي والمالي هو تقديم إطار تنظيمي عالمي، يضمن المزيد من المرونة للبنوك وللأنظمة البنكية من خلال تحسين قدرة القطاع على امتصاص الصدمات المالية بغض النظر عن مصدرها، مع الحد من مخاطر التأثير السلبي على الاقتصاد، ومع توفر الإدارة الفعالة للمخاطر وللمحافظ المالية، والرقابة الفعالة. وكذا المزيد من الشفافية في العمليات والإجراءات، بالإضافة إلى زيادة الحساسية للمخاطر وتحقيق عوائد متوازنة مع المخاطر. كما ركزت الاتفاقية بشكل مباشر على جودة وكمية الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال، بهدف تعزيز سلامة واستقرار الأسواق المالية دوليًا².

¹ Stéphanie Feyler, *Evaluation et Surveillance des Risques Relatifs aux Conglomerats Financiers*, Thèse pour obtenir le Doctorat en Sciences Économiques, Université de Poitiers, France, 2012, P 240-241.

² Rama Rezq Aljaber , Hussein A. Hassan Al-Tamimi, *Factors influencing the implementation of Basel III: An empirical analysis of the UAE banks*, Banks and Bank Systems, Volume 16, Issue 1, 2021, P 153.

الفصل الثالث: الأسواق المالية بين اشكالية عدم الاستقرار ومساعي التنظيم الاحترازي للبنوك

فمن جانب المؤسسات البنكية، يتمثل استقرارها المالي في قدرتها على الوفاء بالاحتياجات الحالية والمستقبلية لمختلف الجهات التي تتعامل مع البنك، وذلك عن طريق محفظة استثمارية متنوعة المخاطر والآجال والعوائد، مع احتفظ البنك بسيولة لمواجهة احتياجات العملاء الطارئة¹.

وكذلك، من الضروري توفر المتطلبات التالية لتحقيق الاستقرار المالي للبنوك²:

- توفر نظام سليم لإدارة المخاطر البنكية؛
- تمتع البنك بمستوى قوي من رأس المال يساعده على التصدي للصدمات ومواجهة الأزمات التي قد يتعرض لها؛
- وضع الإدارة للسياسات الملائمة فيما يخص إدارة الموجودات والمطلوبات، تمكنها من تسديد التزاماتها دون الحاجة إلى الاستعانة بالمؤسسات الخارجية؛
- وجود اجراءات اشرافية ورقابية تهيئ للبنك وضع الإطار المناسب والخطوات الرئيسية في سبيل الوصول إلى استقرار مالي.

ومن وجهة نظر احترازية كلية، يُعد من الضروري مراقبة الأداء الحسن والسليم للأسواق المالية وبالأخص، يجب تجنب المغالاة الكبيرة في تقدير القيمة الحقيقية للأصول والتي يمكن أن تتحول إلى أزمة مالية. ويزداد التحدي من حيث أن هذا الكشف يجب أن يتم في أبعد نقطة ممكنة من المنبع من أجل تجنب التصحيحات المفاجئة بشكل مفرط في السوق التي يتعرض لها جميع المتعاملين الاقتصاديين والتي قد يترتب عنها عواقب نظامية³.

وبناءً على ما سبق، يمثل التنظيم الاحترازي آلية رقابية وإشرافية، تمكن البنوك المركزية من ضبط الأنظمة المالية وفرض سيطرتها عليها. فمنها مقارنة احترازية جزئية باعتبارها وسيلة مهمة لضمان استقرار المؤسسات البنكية، والذي يُعتبر تعثرها الأخطر على الإطلاق؛ لأن ذلك لا يتوقف عند البنك فحسب بل يمتد ليمس البنوك الأخرى ومختلف المستثمرين والمؤسسات المالية، مما ينعكس على الاقتصاد الحقيقي. ومقارنة احترازية كلية، الذي يمثل تطبيقها دعماً أساسياً في تحقيق الاستقرار المالي عبر بناء منظومة تحوطية متكاملة من شأنها توفير الحماية لمختلف عناصر النظام المالي، من مؤسسات بنكية ومالية، أسواق مالية، وبنى تحتية أساسية، وذلك من مختلف الصدمات غير المتوقعة.

¹ محمد عبد المنعم أبو السعود زايد، محمد زيدان إبراهيم، مروة أحمد عبد الرحمن البسطوي، دور الإفصاح عن المخاطر المصرفية في تحقيق الاستقرار المالي للقطاع المصرفي -دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص ص 18-19.

² رواء أحمد يوسف، قياس وتحليل العوامل المؤثرة في الاستقرار المالي للمصارف دراسة تطبيقية على عينة من المصارف الأهلية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية (2013-2017)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المجلد 5، العدد 18، سبتمبر 2021، ص 164.

³ Taryk Bennani et autres, Op cit, P 139.

خلاصة:

يعتبر استقرار الأسواق المالية جزء من منظومة الاستقرار المالي والذي لا يعني عدم حدوث فشل لمؤسسات النظام المالي أو تجنب وقوع تقلبات واختلالات في السوق، بل معناه تجنب حدوث الاضطرابات التي قد تؤدي إلى تحمل الاقتصاد تكاليف حقيقية، ويتبلور ذلك في خروج الاضطراب من الدائرة المالية وتحولها إلى دائرة الاقتصاد الحقيقي؛ بمعنى أن النظام المالي يدخل في مجال عدم الاستقرار كلما كان سبباً في إعاقة أداء الاقتصاد وكلما هدد باستمرارية ذلك.

فلقد برز الاهتمام أكثر بقضايا التنظيم الاحترازي للبنوك استجابة للأزمة المالية العالمية (2007-2009) وانعكاساتها السلبية على مؤسسات النظام المالي وعلى رأسها البنوك وكذا الأسواق المالية، وهذا يتطلب آليات مترابطة تعتمد على السياسات المالية والاقتصادية لكل دولة، والتي قد تؤثر بشكل مختلف على مخاطر البنوك استناداً إلى طبيعة البيئة المالية والمؤسسية التي تنشط فيها. ويتأتى ذلك من خلال سعي السلطات الرقابية للدول إلى تعزيز التنظيم الاحترازي وجعله قادراً على تحقيق استقرار المنظومة المالية بمختلف عناصرها الأساسية، وبما يعزز استقرار الأسواق المالية. غير أن وجود إطار مناسب من التنظيمين الاحترازيين الجزئي والكلي يظل في كثير من الأحيان غير قادر على تحقيق غايات الاستقرار للنظام المالي والحد من المخاطر النظامية، ويبقى من غير الممكن توفير عزل تام للمنظومة المالية من كافة أنواع الاضطرابات والصدمات الممكن وقوعها. ولهذا يتعين توفير الآليات الداعمة مثل دور البنك المركزي كمقرض أخير لتخفيف أزمات السيولة، عبر تدخله بتزويد السوق الداخلية للبنوك بالسيولة اللازمة، وكذا نظام التأمين على الودائع الذي يعد وسيلة هامة لتفادي المخاطر الناشئة عن عدم ملاءة البنوك. فضلاً عن ضرورة تحقيق البنوك المركزية لسلامة السياسات النقدية والمالية باعتبارها مطلباً ضرورياً لتوفير بيئة مناسبة وداعمة لإرساء الاستقرار للنظام المالي.

الفصل الرابع:

دراسة تحليلية مقارنة لدور آليات
الرقابة البنكية في مواجهة تقلبات
الأسواق المالية الأوروبية

الفصل الرابع: دراسة تحليلية مقارنة لدور آليات الرقابة البنكية في مواجهة تقلبات الأسواق المالية الأوروبية

تمهيد:

يتناول موضوع الفصل التطبيقي إجراء دراسة تحليلية مقارنة لمدى مساهمة آليات الرقابة على المخاطر التي يتبناها البنك المركزي الأوروبي في مواجهة تقلبات وعدم استقرار الأسواق المالية الأوروبية. إذ شهد التنظيم الرقابي والاشرفي الأوروبي تطورات تزامنت مع أحداث الأزمة المالية العالمية، والتي تلتها نشأة أزمة الديون السيادية في اليونان عام 2010، بما أفرزته من انعكاسات سلبية على دول الاتحاد الأوروبي. ومن خلال هذا الفصل، سنتعرف على تداعيات هذه الأزمات على القطاع البنكي الأوروبي والأسواق المالية، والتي شكلت دافعاً رئيسياً في تعزيز المنظومة الأوروبية للرقابة المالية وتطور مقارباتها ومؤسساتها، إلى غاية تشكيل الاتحاد البنكي الأوروبي وارتكازه على أسس رقابية موحدة. كما سيتم إجراء تقييم للآليات الرقابية للبنوك الأوروبية على المستويين الجزئي والكلي، وهذا بالتطرق إلى ممارسات الرقابة الجزئية وتحليل نتائجها، وكذا عرض مجالات الرقابة في إطار سياسة الاشراف الاحترازي الكلي، بالإضافة إلى اختبارات القدرة على تحمل الضغوط كآلية رقابية واحترازية. وسنحاول من خلال آخر مبحث في هذا الفصل إجراء عملية تقييم لمرونة القطاع البنكي الأوروبي وفق المتطلبات التنظيمية الاحترازية لآلية الرقابة الموحدة، ومدى انعكاسها على الأسواق المالية الأوروبية، وهذا بالتركيز على مخاطر الائتمان وأسواق العقارات، مخاطر السيولة وصناعة السوق ومؤشرات الضغوط النظامية. مع إجراء تحليل مقارنة للأسواق المالية الأوروبية، قبل وبعد تطبيق آلية الرقابة الموحدة.

وعلى هذا الأساس، ارتأينا تقسيم مضمون هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: تطورات التنظيم الرقابي للبنوك الأوروبية في ظل الأزمات المالية (2007-2010)

المبحث الثاني: تحليل وتقييم للممارسات التنظيمية والرقابية الأوروبية في ظل آلية الرقابة الموحدة

المبحث الثالث: دراسة تحليلية لمساهمة آليات الرقابة الموحدة في مواجهة تقلبات الأسواق المالية الأوروبية

الفصل الرابع: دراسة تحليلية مقارنة لدور آليات الرقابة البنكية في مواجهة تقلبات الأسواق المالية الأوروبية

المبحث الأول: تطورات التنظيم الرقابي للبنوك الأوروبية في ظل الأزمات المالية (2007-2010)

شهد التنظيم الرقابي والاشرفي الأوروبي تطورات تزامنت مع أحداث الأزمة المالية العالمية (2007-2009)، والتي تبعتها نشوء أزمة الديون السيادية في اليونان عام 2010، بما أفرزته من انعكاسات سلبية على المستوى العالمي بما فيها دول الاتحاد الأوروبي. ومن خلال هذا المبحث، سنتعرف على تداعيات هذه الأزمات المالية على القطاع البنكي الأوروبي والأسواق المالية، والتي شكلت دافعاً رئيسياً في تعزيز المنظومة الأوروبية للرقابة المالية وتطور مقارباتها ومؤسساتها، إلى غاية تشكيل الاتحاد البنكي الأوروبي وارتكازه على أسس إشرافية ورقابية موحدة.

المطلب الأول: تداعيات الأزمات المالية (2007-2010) على القطاع البنكي الأوروبي

سيتم من خلال هذا المطلب، تسليط الضوء على دور وأهمية قطاع المؤسسات البنكية ضمن المنظومة المالية الأوروبية، مع التطرق إلى أبرز تأثيرات الأزمة المالية العالمية وأزمة الديون السيادية على القطاع البنكي الأوروبي.

أولاً: أهمية القطاع البنكي في النظام المالي الأوروبي

يلعب القطاع المالي دوراً مهماً في الاقتصاد الحديث من خلال ضمان الوساطة المالية بتحويل الأموال من المدخرين إلى المستثمرين. ويشجع القطاع المالي السليم والفعال تراكم المدخرات وتخصيصها نحو الاستثمارات الأكثر إنتاجية، وبالتالي دعم الابتكار والنمو الاقتصادي. حيث تلعب البنوك الأوروبية دوراً رائداً في تمويل النشاط المالي الأوروبي، إذ يتم تمويل الاقتصاد الأوروبي في معظمه من قبل البنوك، وتتجلى هذه الهيمنة بوضوح في التزامات الأعوان الاقتصاديين؛ ففي الاتحاد الأوروبي*، تمثل البنوك نسبة 90% من ديون الأسر (العائلات) و70% من ديون الشركات. وبالمقارنة مع الولايات المتحدة الأمريكية، فإن هذه النسب لا تتجاوز 40% و20% على التوالي¹.

وعلى هذا الأساس، يُليق قطاع البنوك الغالبية العظمى من احتياجات التمويل في أوروبا، في حين تلعب الأسواق دوراً بارزاً في الولايات المتحدة الأمريكية. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن هذه الهيمنة على

* يعتبر الاتحاد الأوروبي نموذجاً فريداً ومثالياً للوحدة الحقيقية بين الدول ذات المصالح المشتركة، وقد ولد الاتحاد الأوروبي بشكله الحالي مع بداية عام 1993، حيث تلاشت الحدود والحوجز أمام انتقال الأموال والأشخاص والسلع والخدمات بين دول الجماعة الأوروبية بحرية كاملة ودون أي قيود. ويعرّف الاتحاد الأوروبي على أنه تحالف سياسي واقتصادي بين 27 دولة من دول قارة أوروبا، يهدف بشكل رئيسي لإدارة سوق مالي اقتصادي ذو عملة موحدة هي اليورو، بالإضافة إلى وضع سياسات مشتركة على مختلف الأصعدة؛ مما يتيح تحرك السلع والبضائع والأموال والخدمات والأشخاص بكل سهولة بين الدول الأعضاء.

¹ Sébastien Piednoir , Florian Surre , **Developing European Capital Markets To Finance The Future, Proposals For A Savings And Investments Union** , Minister Bruno Le Maire entrusted a committee of experts chaired by Christian Noyer with the mission of formulating concrete proposals to revitalise the Capital Markets Union (CMU), April 2024 , P 15. Available on: <https://www.ebf.eu/wp-content/uploads/2024/05/EN-Report-Developing-European-capital-markets.pdf>, consulted : 12/10/2024.

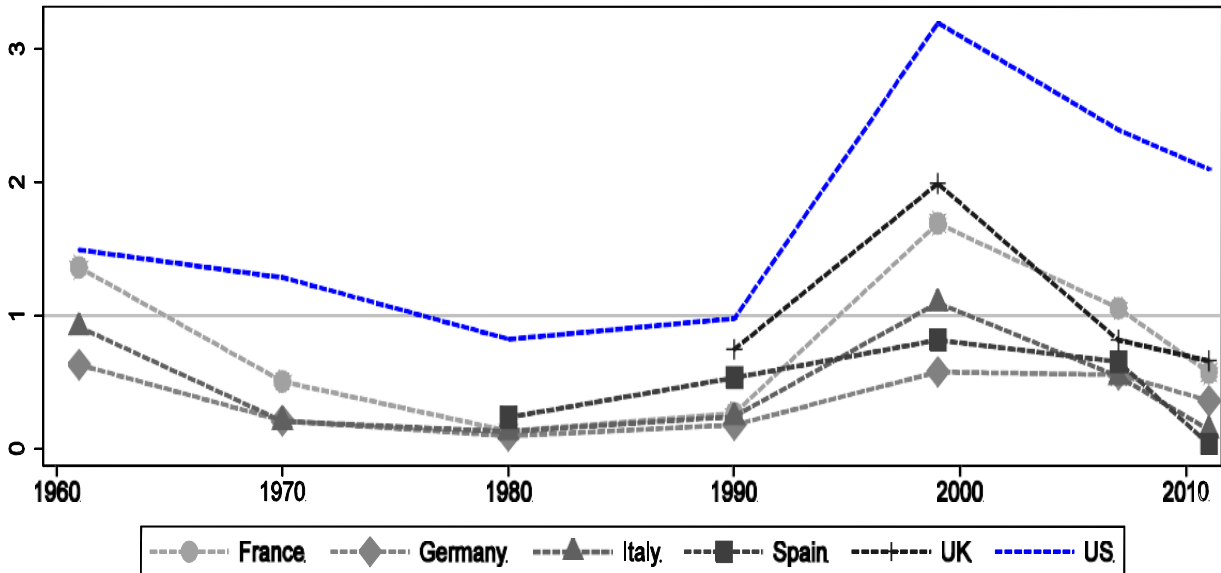
الفصل الرابع: دراسة تحليلية مقارنة لدور آليات الرقابة البنكية في مواجهة تقلبات الأسواق المالية الأوروبية

السوق في الولايات المتحدة الأمريكية لا تستبعد البنوك من المعادلة تمامًا، فهي تلعب دور صانع السوق وتنشئ الأصول التي يتم بعد ذلك تداولها في الأسواق من خلال تحويلها إلى أوراق مالية.

ولهذا السبب فإن قدرة البنوك على الاقتراض تشكل أهمية قصوى في أوروبا، أين تعتمد الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم بشكل خاص على القروض البنكية. أين يتسم النظام المالي الأوروبي بدور مهيمن للقطاع البنكي مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية واليابان، حيث أن نسبة البنوك إلى الأسواق في معظم الدول الأوروبية أعلى بكثير. ولم يتوقف عن النمو خلال العقود الأخيرة، بينما ظل مستقرًا في الولايات المتحدة واليابان، حيث يمكن تفسير ذلك بظاهرتين: من جهة، زيادة سريعة ومستدامة في الأصول البنكية الأوروبية منذ الستينيات من القرن العشرين، حتى وصلت إلى حوالي 400% من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل 120% فقط في الولايات المتحدة. ومن جهة أخرى، نقص في تطوير أسواق رأس المال؛ مع سوق أسهم يعادل 65% من الناتج المحلي الإجمالي في الاتحاد الأوروبي، مقابل 136% في الولايات المتحدة، وسوق السندات يعادل 13% من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل 41%¹.

ويُظهر الشكل الموالي هيكل النظام المالي مقاسًا بنسبة القيمة السوقية للأسهم إلى الائتمان البنكي الممنوح للقطاع الخاص، وذلك في عينة من دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة (1960-2010):

الشكل رقم (4-01): نسبة القيمة السوقية للأسهم إلى الائتمان البنكي الممنوح للقطاع الخاص



المصدر: European Systemic Risk Board, *Is Europe overbanked ?*, Reports of the Advisory Scientific Committee, N° 4/ June 2014, P6.

¹ GRÉGORIE CLAEYS, *Quelle Place pour les Marchés Financiers en Europe ? La recomposition des systèmes financiers*, Revue d'Economie Financière, n° 123, Paris, 2016, P 132.

الفصل الرابع: دراسة تحليلية مقارنة لدور آليات الرقابة البنكية في مواجهة تقلبات الأسواق المالية الأوروبية

من خلال الشكل رقم (4-01) السابق، يتبين ضخامة النظام البنكي في أوروبا مقارنة بسوق الأسهم كمصدر آخر للوساطة. فبداية من سنوات التسعينات، أصبحت جميع عينة بلدان الاتحاد الأوروبي أكثر اعتماداً على السوق، ثم تحولت بعد ذلك إلى الاعتماد على البنوك خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. ويظهر من خلال الشكل بأن التحول نحو الأسواق كان دائماً أكثر عمقاً في الولايات المتحدة الأمريكية. ففي دول الاتحاد الأوروبي (فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، إسبانيا والمملكة المتحدة) بلغت نسبة القيمة السوقية لسوق الأسهم إلى الائتمان البنكي أقل بكثير من الواحد (1)، و هذا على غرار النسبة في الولايات المتحدة الأمريكية، التي ارتفعت إلى اثنين (2).

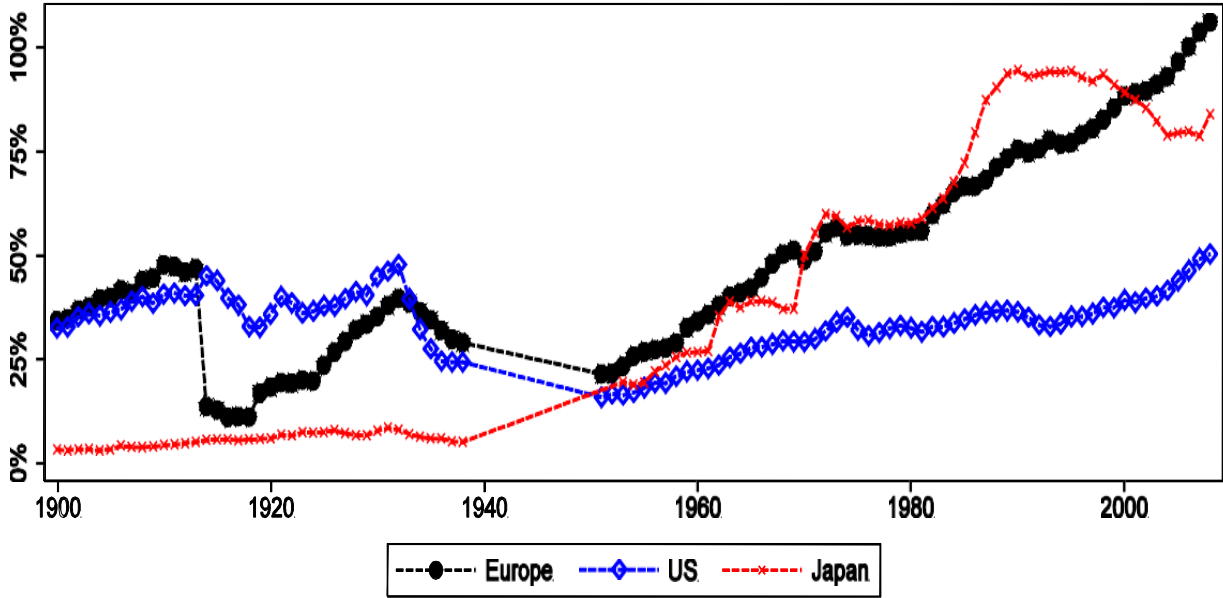
كما تشير احصائيات حديثة بأن حجم أسواق الأسهم الأوروبية يمثل 66% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022، مقارنة بنحو 157% في الولايات المتحدة الأمريكية. كما انخفضت مستويات سيولتها من 66% إلى 52% بين عامي 2016 و 2022، في حين تظل عند 145% في الولايات المتحدة الأمريكية¹.

وعلى مدى أغلب سنوات القرن العشرين، ظل حجم الوساطة الائتمانية التي تقوم بها البنوك نسبة إلى الناتج الوطني ثابتاً. وفي أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، كانت القروض البنكية للقطاع الخاص المحلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي تتقلب في المتوسط حول نسبة 40% من عام 1900 إلى غاية عام 1980، كما هو موضح في الشكل رقم (4-02). ومنذ ذلك الحين، اتجهت نسبة القروض البنكية إلى الناتج المحلي الإجمالي تدريجياً نحو الارتفاع. حيث أن الاتجاه التصاعدي في أوروبا تسارع في أواخر تسعينات القرن العشرين، الأمر الذي أدى إلى توسيع الفجوة بين أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.

¹ Thomas Moller-Nielsen, <https://www.euractiv.fr/section/economie/news/marches-des-capitaux-le-secteur-bancaire-et-financier-definit-ses-priorites-pour-la-prochaine-legislature-de-lue/> , consulté le 22/11/2024, à 20 :47.

الفصل الرابع: دراسة تحليلية مقارنة لدور آليات الرقابة البنكية في مواجهة تقلبات الأسواق المالية الأوروبية

الشكل رقم (4-02): نسبة القروض البنكية إلى الناتج المحلي الإجمالي للفترة (1900 - 2010)



المصدر: European Systemic Risk Board, *Is Europe overbanked ?*, Op cit, P3.

كما توسعت البنوك الأوروبية في إقراضها الأجنبي، مع تسارع ملحوظ في نهاية التسعينات من القرن العشرين، وذلك بالتزامن مع تسارع وتيرة نمو الائتمان المحلي وعقود المشتقات المالية. ونتيجة لهذه الظواهر وغيرها، نمت الميزانيات العمومية لبنوك الاتحاد الأوروبي بسرعة منذ تسعينات القرن العشرين. وفي المجموع، بلغ إجمالي أصول القطاع البنكي في الاتحاد الأوروبي 274% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2013. وفي المقابل، وصلت أصول البنوك اليابانية إلى 192% من الناتج المحلي الإجمالي، وفي الولايات المتحدة الأمريكية بلغت النسبة 83%.

وتعود أسباب هيمنة القطاع البنكي في أوروبا مقارنة بالولايات المتحدة بالأساس إلى المكانة البارزة للشركات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الأوروبي. إذ تمثل الشركات الصغيرة والمتوسطة حوالي 60% من القيمة المضافة لمنطقة اليورو و 70% من التوظيف، مقابل 50% فقط من القيمة المضافة والتوظيف في الولايات المتحدة الأمريكية. ولأن تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة يعتمد بشكل رئيسي على الائتمان البنكي، لأنه من الصعوبة لمعظم تلك الشركات الحصول على تمويل من الأسواق المالية بسبب المستوى المرتفع للتكاليف الثابتة لإصدار السندات أو الإدراج في البورصة¹. كذلك، يميل الهيكل المالي الأوروبي نحو البنوك وليس أسواق الأوراق المالية، الأمر الذي يؤدي إلى خلق الائتمان بشكل مفرط وتباطؤ في النمو الاقتصادي.

¹ GRÉGORIE CLAEYS, Op cit, PP 132-133.

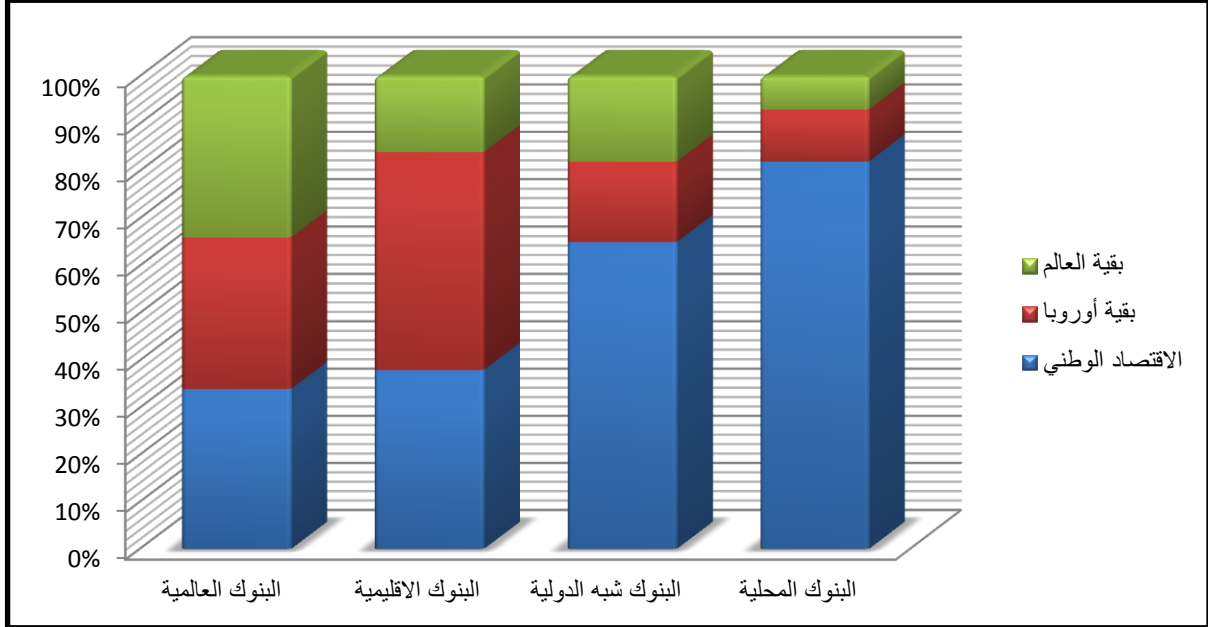
الفصل الرابع: دراسة تحليلية مقارنة لدور آليات الرقابة البنكية في مواجهة تقلبات الأسواق المالية الأوروبية

لقد ظلت الأسواق البنكية في أوروبا منظمة ولكن مجزأة في ظل إشراف وطني، وهذا ما عرقل بناء توافق أوروبي لمساعدة البنوك المتعثرة على المستوى المجتمعي؛ ففي الواقع، يعد دعم بنك ما دعمًا للبلد المتواجد به. كما كشفت اللامركزية في الإشراف، التي انتقدتها البعض منذ اعتماد اليورو كعملة أوروبية موحدة، عن وجود ثغرات أدت إلى اختلافات في ممارسات الرقابة الاحترازية للسلطات الوطنية. ومع ذلك، فإن الأنظمة البنكية الوطنية مترابطة للغاية أيضًا من خلال القروض الممنوحة من قبل الفروع الأجنبية، والعولمة للأسواق المالية (لا سيما سوق القروض بين البنوك)، والإدارة المضاربة لجزء من الأموال الخاصة بالبنوك، وأنشطة شراء وبيع المنتجات المالية المعقدة وكذلك أنشطة البنوك الاستثمارية. وعلى هذا الأساس، يقترح Schoenmaker et Peek (2014) تصنيفًا لأفضل 30 بنكًا أوروبيًا ضمن أربعة فئات، كما يلي:

- **البنوك العالمية:** وعددها ستة بنوك؛ تتميز بكونها مفتوحة بشكل كبير على المستوى الأوروبي (32% من أصولها)، وكذلك خارج أوروبا (34% من أصولها). من بين هذه البنوك، يوجد ثلاثة بنوك في بريطانيا، وبنكان سويسريان (خارج الاتحاد الأوروبي) وبنك واحد فقط من منطقة اليورو في ألمانيا؛
 - **البنوك الإقليمية:** وعددها سبعة بنوك؛ تتميز بانفتاحها بشكل رئيسي على أوروبا، أين تستثمر 46% من أصولها مقابل 16% خارج أوروبا؛
 - **البنوك شبه الدولية:** عددها ثمانية بنوك، ولديها درجة أقل من الانفتاح مع 35% من الأصول المستثمرة خارج الأراضي الوطنية؛
 - **البنوك المحلية:** عددها تسعة بنوك، أنشطتها البنكية موجهة أساسًا نحو الاقتصاد المحلي مع استثمار 82% من الأصول على المستوى الوطني.
- وبشكل عام، يمتلك أكبر ثلاثون بنكًا أوروبيًا أصولًا مستثمرة بنسبة 57% على المستوى الوطني و 27% في الدول الأوروبية الأخرى، و 16% خارج أوروبا، كما يظهره الشكل رقم (4-03) الموالي:

الفصل الرابع: دراسة تحليلية مقارنة لدور آليات الرقابة البنكية في مواجهة تقلبات الأسواق المالية الأوروبية

الشكل رقم (4-03): إجمالي التعرضات الخارجية لأصول أكبر ثلاثون بنكاً أوروبياً لعام 2011



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على: Céline Antonin, Vincent Touzé , **Europe bancaire : l'Union fait-elle la force ?**, ofce Les notes, N°46/ , 18 NOVEMBRE 2014, P4.

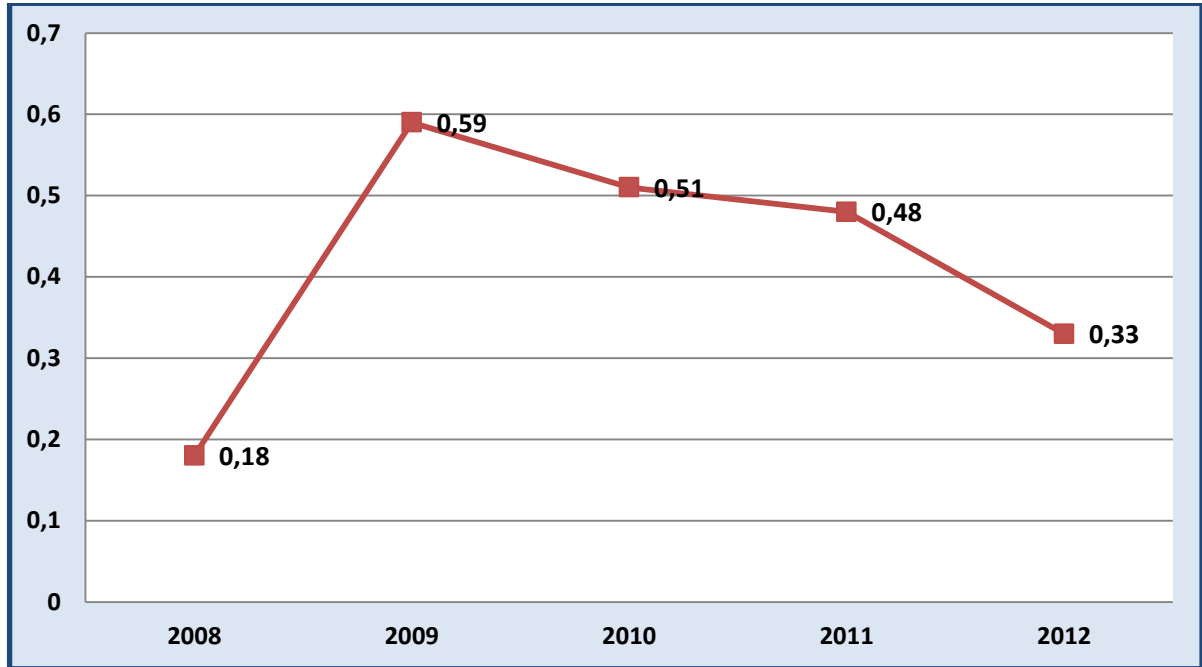
ثانيا: انعكاسات الأزمات المالية (2007-2010) على القطاع البنكي الأوروبي

كشفت الأزمة المالية العالمية (2007-2009) التي نشأت في الولايات المتحدة الأمريكية وسرعان ما تحولت إلى الأسواق البنكية الأوروبية، عن الاعتماد المتبادل القوي للاقتصادات الأوروبية. قبل وأثناء الأزمة، لم يتمكن المشرفون الوطنيون من دمج الروابط الدولية للمؤسسات المالية بشكل صحيح، بحيث يواجهون من الناحية العملية حدوداً قضائية تمنعهم من جمع المعلومات والبيانات الضرورية لتقييم شامل للمخاطر التي تواجه بنكاً ما أو مجموعة من المؤسسات عبر الحدود الوطنية. وهو ما أدى إلى إنشاء أول هيئة بنكية أوروبية (EBA) في عام 2011.

وفي هذا السياق، تبين أن السوق البنكية الأوروبية كانت هشة للغاية، وشهد نشاطها تراجعاً كبيراً بمجرد أن انعدمت الثقة المتبادلة بين البنوك. ولتجنب أزمة السيولة والضغط الائتماني، لعب البنك المركزي الأوروبي دوره كمقرض الملاذ الأخير من خلال استبدال السوق بين البنوك وتقديم دعم مباشر للسيولة؛ حيث تزايد وزن هذه الأخيرة نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي في أوروبا ليصل إلى أقصاه عام 2009 ، كما هو موضح في الشكل رقم (4-04) الموالي:

الفصل الرابع: دراسة تحليلية مقارنة لدور آليات الرقابة البنكية في مواجهة تقلبات الأسواق المالية الأوروبية

الشكل رقم (4-04): نسب السيولة المباشرة إلى اجمالي الناتج المحلي الاجمالي في أوروبا للفترة (2008-2012)



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك المركزي الأوروبي المنشورة على الموقع : <https://data.ecb.europa.eu> ، بتاريخ 2024/11/14.

لقد أدت الأزمة المالية عام 2008 إلى زيادة كبيرة في مستويات الدين العام في العديد من الاقتصادات المتقدمة، إذ تحولت أزمة سوق الرهن العقاري الأمريكي لعام 2007 إلى أزمة ديون سيادية في منطقة اليورو*، أين شهدت هذه الأخيرة في أواخر عام 2009 بوادر نشوء أزمة الديون السيادية بسبب حدوث جملة من التوترات والاختلالات في بعض الدول الأعضاء كانت في مقدمتها اليونان، مما أثر ذلك على الاتحاد الأوروبي حيث ارتفع مستوى العجز والدين العام لمستويات مقلقة جدا، فكانت البداية بإقرار الحكومة اليونانية الجديدة، بعد فترة قصيرة من انتخابها في أكتوبر لعام 2009، عن التلاعبات المحاسبية للحكومة السابقة وتزييفها للحسابات الوطنية من أجل إخفاء عجزها الحقيقي، ولهذا أصبحت اليونان عاجزة عن الوفاء بديونها، وترتب على ذلك دخول الأسواق المالية في أزمة ثقة من خلال ارتفاع أسعار الفائدة على السندات اليونانية وارتفاع حجم التأمين عليها ضد التخلف عن السداد

* تُمثل منطقة اليورو اتحاد نقدي يتكون حاليًا من عشرون (20) دولة عضو في الاتحاد الأوروبي التي اتخذت من اليورو كعملة رئيسية وقانونية موحدة ، وذلك بعد موافقة وزراء مالية دول الاتحاد الأوروبي على اعتماد دولة كرواتيا لعملة اليورو بدايةً من جانفي 2023. لكن هذه العملة تُستخدم أيضًا خارج منطقة اليورو، من قبل دول ليست جزءًا من الاتحاد الأوروبي .

الفصل الرابع: دراسة تحليلية مقارنة لدور آليات الرقابة البنكية في مواجهة تقلبات الأسواق المالية الأوروبية

الأمر الذي صعّب قدرتها على الحصول على قروض جديدة لتسديد ديونها السابقة، وشكل بذلك بداية أزمة الديون السيادية الأوروبية¹.

حيث شهدت مستويات الدين العام نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي قبل الأزمة المالية العالمية انخفاضاً في اسبانيا من 62.4% إلى 36.6%، كما انخفضت ذات النسبة من 47% إلى 25% في ايرلندا خلال نفس الفترة (1999-2007). لكن بعد الأزمة المالية العالمية، سُجل ارتفاع مفاجئ في الدين العام، فقد زادت مستوياته 5 مرات في ايرلندا، و 3 مرات في اسبانيا، وكان ذلك راجع إلى انهيار العائدات الضريبية وارتفاع النفقات الاجتماعية بسبب فترة الركود خلال الأزمة².

وبدأت أزمة الديون السيادية باعتراف اليونان بوصول ديونها إلى 300 مليار يورو، وهو ما يمثل نحو 113% من الناتج المحلي الإجمالي. وجاء هذا على الرغم من تحذيرات الاتحاد الأوروبي لعدة دول من مستويات ديونها المفرطة التي كان من المفترض أن لا تتجاوز عتبة 60% من الناتج المحلي الإجمالي³.

ومن هذا المنطلق، أبرزت أزمة الديون السيادية أن التنسيق الاشرافي وفق النظام الأوروبي للرقابة المالية لم يكن كافياً للحفاظ على الاستقرار المالي لاتحاد نقدي مثل منطقة اليورو، حيث أن اتجاه انتقال المخاطر المالية لم يكن فقط من البنوك إلى الحكومات ولكن في الاتجاه المعاكس كذلك، الأمر الذي نشأت عنه علاقة ثنائية بين البنوك والجهات السيادية. ولأن هذه العلاقة مزدوجة ومهمة من ناحيتين؛ فمن جانب البنوك باعتبارها من أهم المستثمرين في السندات السيادية التي تصدرها بلدانهم، ومن جانب آخر تعمل الحكومات على تقديم الدعم المالي لبنوكها المحلية لتجنب فشلها وانهارها.

وعلى هذا الأساس، يظهر الارتباط الموجود في شكل حلقة مفرغة تنشأ بين المخاطر البنكية والمخاطر السيادية، الذي ترتبت عنه أزمة ديون سيادية في أوروبا مباشرة بعد الأزمة المالية العالمية، هذه الأخيرة التي كان لها تداعيات سلبية حادة على القطاع البنكي في منطقة اليورو، والذي ساهم إلى حد كبير في دخول البنوك في أزمة ديون سيادية.

ويظهر الشكل رقم (4-05) قنوات العلاقة بين الديون السيادية والأزمات البنكية وأزمة النمو والقدرة التنافسية، باعتبارها ثلاث أزمات عصفت بمنطقة اليورو:

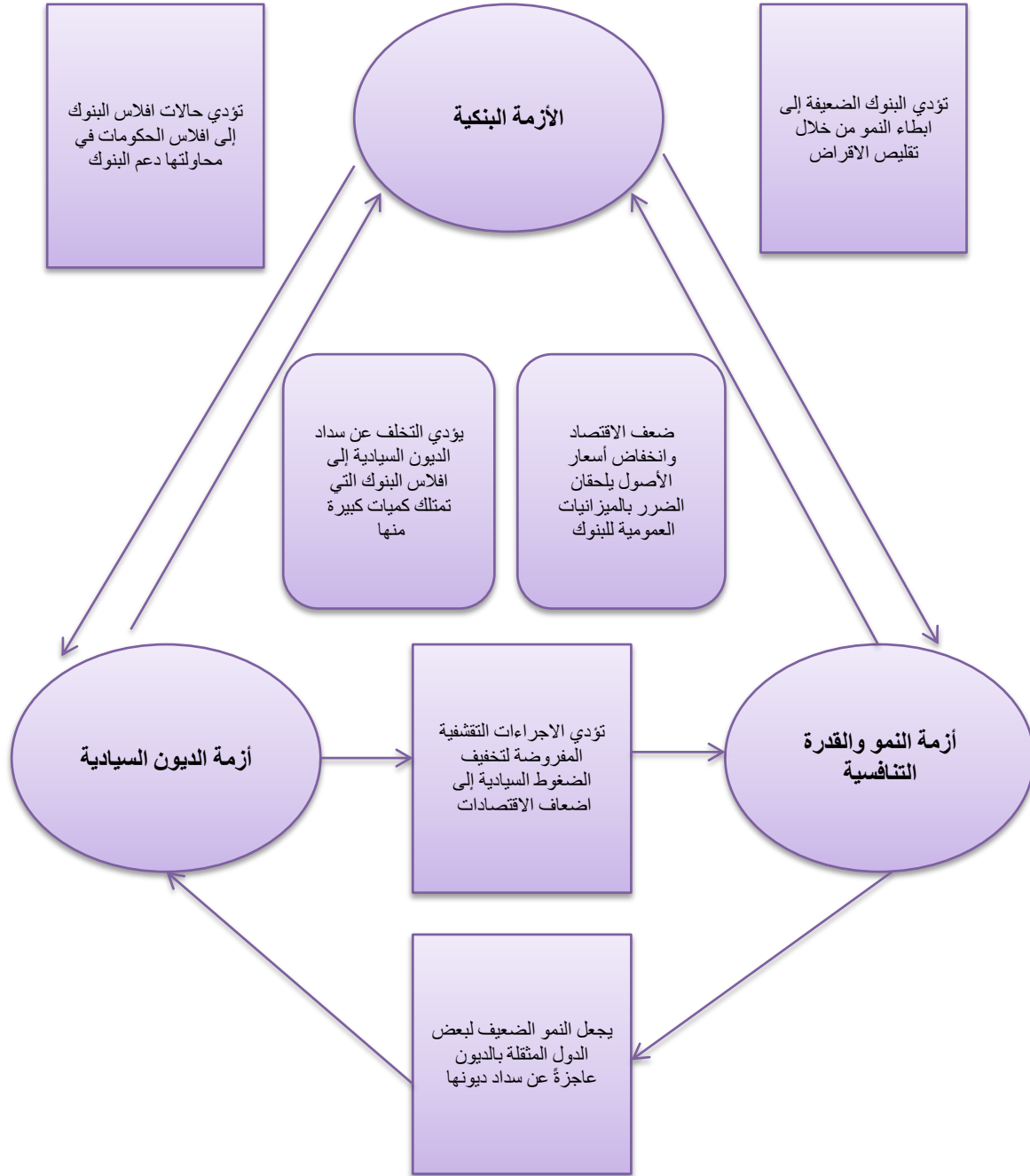
¹ Georgios P. Kouretas and Prodromos Vlamis , **The Greek Crisis: Causes and Implications**, PANOECOMICUS, Volume 4, January 2010, P 392.

² Vítor Constâncio ,**The European Crisis and the role of the financial system**, Speech at the Bank of Greece conference on "The crisis in the euro area" Athens, 23 May 2013, available on: https://www.ecb.europa.eu/press/key/date/2013/html/sp130523_1.en.html , accessed on 19/10/2024.

³ وفقاً لمعاهدة "ماسترخت"؛ والتي تعد بمثابة علامة بارزة في السياسة النقدية الأوروبية من خلال تطوير النظام النقدي الأوروبي، يعتبر استقرار التمويل الحكومي أحد الشروط الضرورية لتطبيق الوحدة الاقتصادية والنقدية، بحيث لا يزيد العجز في الميزانية عن أكثر من 3% من الناتج المحلي الإجمالي للدولة العضو، ولا يزيد الدين الحكومي عن 60% من الناتج المحلي الإجمالي.

الفصل الرابع: دراسة تحليلية مقارنة لدور آليات الرقابة البنكية في مواجهة تقلبات الأسواق المالية الأوروبية

الشكل رقم (4-05): العلاقة بين الديون السيادية، والأزمات البنكية، وأزمة النمو والقدرة التنافسية



المصدر: Jay.C Shambaugh, **The Euro's Three Crises**, Yale School of Management, Program on Financial Stability, Georgetown University, 2012, P 159. Available on : <https://elischolar.library.yale.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1618&context=yfps-documents> accessed on : 02/09/2024, at 13 :00.

الفصل الرابع: دراسة تحليلية مقارنة لدور آليات الرقابة البنكية في مواجهة تقلبات الأسواق المالية الأوروبية

إن أحد الأسباب الرئيسية لأزمة الديون الأوروبية كان العلاقة بين الديون السيادية والأزمات البنكية، وقد عملت هذه العلاقة في كلتا الاتجاهين؛ الأولى من خلال تحمل البنوك لكميات كبيرة من سندات حكومتها في ميزانياتها العمومية. وعليه، أدى تدهور السندات الحكومية إلى تدهور سلامة بنوكها. والثانية، أدى تدهور الأنظمة البنكية في تلك الدول إلى تدهور موازنات الحكومات بشكل أكبر، حيث قامت الحكومات بتمويل تلك البنوك في وقت الأزمة، كما ساهم انخفاض العوائد الضريبية إلى تدهور الوضع بشكل أكبر. وكنتيجة لهذه العلاقة الوثيقة والمعقدة بين الديون البنكية والديون السيادية تأخر خروج الدول الأوروبية من دائرة الأزمة، لذلك يجب أن يكون تدخل الدولة في إعادة رسملة البنوك محدودا في المستقبل وهذا هو من الأهداف الرئيسية لإنشاء الاتحاد البنكي الأوروبي.

وبالنسبة للبنوك الأوروبية، فقد تأثرت بشدة من أزمة الديون السيادية، مما انعكس ذلك على تدهور محفظة أصولها المتزامن مع انخفاض مستويات السيولة والأنشطة الائتمانية، وهذا بدوره أثر على قدرتها على تحصيل الموارد اللازمة للقيام بعمليات الإقراض بسبب قيام المودعين بسحب ودائعهم عبر مختلف دول منطقة اليورو. كما توقف عدد كبير من البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية عن التعامل في السوق النقدية لمنطقة اليورو بسبب تراجع أسعار الأصول البنكية المصدرة بعملة اليورو مقابل الأصول المصدرة بعملات أخرى، حيث انعكس ذلك على ارتفاع تكلفة التمويل بصعود أسعار الفائدة للإقراض قصير الأجل إلى مستويات تفوق تلك المسجلة خلال الأزمة المالية العالمية في عام 2008. كل تلك المشاكل، جعلت من البنوك الأوروبية تضطر إلى القيام بعمليات واسعة لتخفيض الديون، حيث لجأت إلى بيع كميات كبيرة من الأصول وبالأخص ما تعلق منها بارتفاع حجم مخاطرها.

وبالرجوع إلى الأسباب المرتبطة بالرقابة البنكية على المستوى الأوروبي، والتي ساهمت بشكل كبير في تعميق تداعيات الأزمة المالية العالمية وتحولها إلى أزمة ديون سيادية، يمكن ذكرها فيما يلي¹:

- نقاط الضعف التنظيمية: وذلك من حيث عدم كفاية مستوى وجودة رأس المال والسيولة، وكذا إدارة مخاطر غير كافية واتخاذ البنوك لمخاطر مفرطة؛

- نقاط الضعف في إدارة الأزمات: من خلال عدم وجود إطار لحل مشاكل البنوك عبر الحدود، إضافة إلى مشكلة " البنوك الأكبر من أن تفشل"، وكذا عدم اتساق العلاقة بين البنوك والدول من حيث تعدد المناهج والحلول الوطنية البحتة؛

¹ Linette field, Sofia Toscano Rico, **Evolution of European banking supervision**, Civil society seminar, ECB, Banking Supervision, 18/07/2023, available on: https://www.ecb.europa.eu/press/conferences/shared/pdf/evolution_of_european_banking_supervision.pdf accessed on : 26/10/2024.

الفصل الرابع: دراسة تحليلية مقارنة لدور آليات الرقابة البنكية في مواجهة تقلبات الأسواق المالية الأوروبية

- نقاط الضعف في الرقابة والإشراف: وذلك من حيث عدم كفاية الوقاية وتبني ردود أفعال مفرطة فضلاً على نقص في التعاون الإشرافي ما بين الدول والبنوك الوطنية، والتي تتعرض لنفس المخاطر وتختلف في أساليب الرقابة والإشراف.

وكان أحد الانتقادات الموجهة إلى الإطار التنظيمي القائم في الاتحاد الأوروبي في الفترة التي تسبق الأزمة المالية العالمية (2007-2009)، هو أن بعض المشرفين الماليين في دول منطقة اليورو سمحوا لمؤسساتهم البنكية الخاضعة للإشراف باستخدام نموذج الأعمال يمنحها ميزة تنافسية على البنوك الأخرى في الاتحاد الأوروبي. هذه المؤسسات البنكية الكبيرة ماليًا، ولكنها تقتصر إلى الرقابة الجيدة والفعالة، طورت خطوط أعمال مريحة للغاية عبر إزالة الأصول عالية المخاطر من ميزانياتها العمومية دون تخصيص القدر المناسب من رأس المال المطلوب للتخفيف من تعرض المؤسسات للمخاطر. وقد عانت المؤسسات البنكية التي شاركت في هذه الأنشطة ذات رأس المال المنخفض من معظم الخسائر خلال أزمة الائتمان عام 2008، وذلك عندما اختفت السيولة قصيرة الأجل. على الرغم من أن البنوك المركزية للدول أنقذت المؤسسات، فإن البنك المركزي الأوروبي وجميع البنوك المركزية الأخرى التي لم تتعرض لمثل هذه الخسائر داخل وخارج منطقة اليورو، عانت من عواقب تلك الإخفاقات الرقابية. وقد تحمل دافعو الضرائب في الاتحاد الأوروبي المسؤوليات المالية التي رافقت في نهاية المطاف عمليات الانقاذ هذه، من خلال ارتفاع الفائدة على السندات التي بيعت لتمويل عمليات الإنقاذ¹.

فخلال الأزمة المالية العالمية، لم تكن البنوك مصدرًا مستقرًا لتمويل الشركات، بل على العكس فقد شددت بشدة من شروط وصولها إلى الائتمان، مما تسبب في حدوث جفاف حقيقي في الائتمان. في الوقت نفسه، كان التمويل من خلال سندات الشركات أقل تقلبًا بكثير ونموه ظل إيجابيًا طوال فترة الأزمة، في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، ولكن كان ذلك جزئيًا لتعويض جفاف الائتمان البنكي. حيث أظهرت أن الأزمات المالية المرتبطة بتعثر الشركات في سوق السندات كان لها تأثيرات على الاقتصاد الحقيقي أقل بكثير من الأزمات البنكية. علاوة على ذلك، فإن الانتعاش الاقتصادي سيكون أقوى أيضًا في البلدان التي لديها نظام مالي موجه نحو الأسواق مقارنة بتلك التي يغلب عليها نظام الوساطة البنكية، حتى وإن كانت هذه النتيجة تفسر إلى حد كبير حقيقة أن البلدان التي تعطي أهمية كبيرة للأسواق المالية تتميز غالبًا بمرونة أكبر.

¹ Walter W. Eubanks ,The European Union's Response to the 2007-2009 Financial Crisis, Congressional Research Service, CRS Report for Congress , august 13, 2010, P4.

الفصل الرابع: دراسة تحليلية مقارنة لدور آليات الرقابة البنكية في مواجهة تقلبات الأسواق المالية الأوروبية

المطلب الثاني: انعكاس الأزمات المالية على الأسواق المالية الأوروبية

كان يُنظر إلى النظام المالي الأوروبي الذي تتدخل فيه البنوك بشكل كبير، ومنذ فترة طويلة وحتى المراحل الأولى من الأزمة المالية العالمية، كعامل استقرار للاقتصاد الأوروبي. غير أن اعتماد شركاته على القطاع البنكي يُعد عاملاً مفاقماً للأزمة وعائقاً أمام التعافي. وعليه، أطلقت المفوضية الأوروبية مبادرة لإنشاء " اتحاد أسواق رأس المال " عام 2014، بهدف دمج الأسواق الأوروبية وتطويرها. كما أن السمة الرئيسية الأخرى للنظام المالي الأوروبي هي تكامله المحدود. فلقد كشفت الأزمة المالية العالمية بأن التكامل المالي بين الدول الأوروبية يتم بشكل رئيسي من خلال الأسواق ما بين البنوك قصيرة الأجل وأسواق الديون. كما تتميز أسواق رأس المال بالتجزئة، فلا تزال أسواق الأسهم والسندات وطنية في المقام الأول، فهي ضعيفة الترابط نسبياً وغير متجانسة من حيث الحجم والأداء، وهذا من شأنه إضعاف تطور تلك الأسواق .

فعلى الرغم من التدخلات المتكررة للبنك المركزي الأوروبي لتجنب أزمة سيولة، فإن عدم الثقة في السوق بين البنوك قوي بنفس القدر أو حتى أقوى مما هو عليه في الولايات المتحدة الأمريكية. فإذا كانت البنوك الأمريكية هي الأكثر تأثراً بأزمة القروض العقارية ذات المخاطر العالية، فإن البنوك الأوروبية قد عانت أيضاً، حيث فقد بنك UBS 18.7 مليار دولار، وبنك Crédit Agricole 4.8 مليار دولار وبنك HSBC 3.4 مليار دولار، وبنك Deutsche Bank 3.1 مليار دولار، وبنك Société Générale 3 مليار دولار. حيث دفعت هذه الخسائر بعضاً من البنوك إلى إعادة رسميتها . علاوة على ذلك، كان تراجع الأسواق المالية أقوى في أوروبا منه في الولايات المتحدة. فخلال الفترة الممتدة من جوان 2007 إلى جانفي 2008، فقدت بورصة باريس 33%، وبورصة لندن 21% وبورصة فرانكفورت 25% من قيمتها السوقية . ومع ذلك، فإن المخاوف المتزايدة من الركود في الولايات المتحدة والتباطؤ في أوروبا تستمر في دفع مؤشرات أسواق الأسهم الأمريكية والأوروبية نحو الانخفاض .

وفي مجال المخاطر والضغط النظامية، وعلى مدار الأحداث المالية التاريخية، ارتبط المؤشر المركب للضغط النظامية (CISS) بقياس الطبيعة النظامية للضغط الموجودة في النظام المالي، حيث يتم تفسير الضغط النظامي كمقياس لاحق للمخاطر النظامية، أي المخاطر التي تحققت بالفعل. ويرتبط الهدف العام من استخدام مؤشر (CISS) بقياس الوضعية الحالية من عدم الاستقرار، أي المستوى الحالي للضغط في النظام المالي عبر تكييف تلك الحالة من عدم الاستقرار المالي في إحصائية واحدة، حيث

الفصل الرابع: دراسة تحليلية مقارنة لدور آليات الرقابة البنكية في مواجهة تقلبات الأسواق المالية الأوروبية

يعكس التصور القائل بأن المخاطر والضغوط النظامية تكون مرتفعة إذا كانت عدم الاستقرار المالي منتشر على نطاق واسع في النظام المالي بأكمله¹.

ويظهر الشكل رقم (4-06)، ارتباط ذروات مؤشر (CISS) بأحداث ضغط تاريخية سابقة على النظام المالي العالمي؛ أول حدث ضغط رئيسي في العينة هو انهيار سوق الأسهم في أكتوبر 1987 أين شهد سوق الأسهم الأمريكي أكبر خسارة يومية في تقييمات السوق على الإطلاق، مما تسبب في ضغط شديد في الصناعة المالية. ومع ذلك، تلاشى التوتر بسرعة نسبية عندما أدرك المشاركون في السوق أن الشركات المالية قد تمكنت من البقاء سليمة ماليًا. وارتفع مؤشر (CISS) مرة أخرى في أوائل عام 1990 عندما قدمت شركة **Drexel Burnham Lambert**، التي كانت خامس أكبر بنك استثماري في الولايات المتحدة آنذاك، رسمياً طلب الحماية من الإفلاس في 13 فيفري بعد تورطها في أنشطة غير قانونية في سوق السندات الأمريكية. وكذا أحداث غزو العراق للكويت في أوت 1990، أدت إلى زيادة حادة في أسعار النفط، مما نتج عنه زيادة في عدم اليقين وانخفاض في شهية المخاطرة في الأسواق المالية العالمية، بحيث ارتفع مؤشر (CISS) مرة أخرى. وبعد حوالي عامين، اهتز النظام المالي بأزمة النظام النقدي الأوروبي (ERM) لعام 1992، والتي تُسمى أحياناً أزمة الجنيه الإسترليني في المملكة المتحدة في 16 سبتمبر 1992 عندما اضطرت هذه البلاد، تحت ضغط السوق، إلى سحب الجنيه الإسترليني من النظام النقدي الأوروبي. غير أن الاضطرابات المالية التي سببتها هذه الأزمة التي كانت قصيرة الأمد، حيث عادت مؤشرات الضغوط النظامية بسرعة إلى مستوياتها المنخفضة قبل الأزمة.

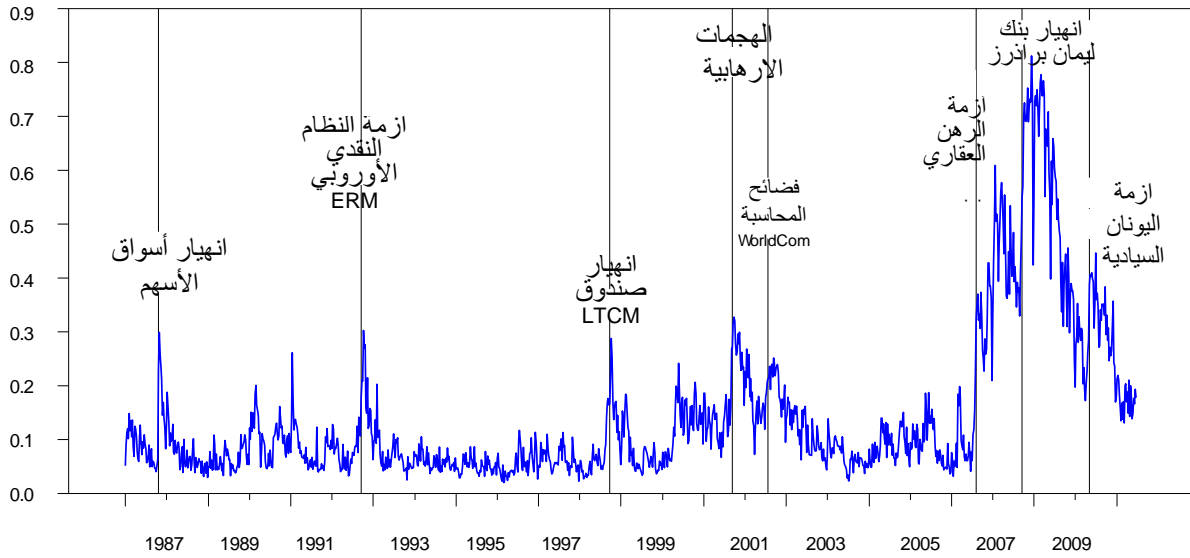
استغرق الأمر ست سنوات أخرى لعودة الضغوط المالية إلى أوروبا في سياق انهيار صندوق (LTCM*) في سبتمبر 1998. بالإضافة إلى الهجمات الإرهابية في الولايات المتحدة في 11 سبتمبر 2001، التي تسببت في زيادة حادة ومفاجئة في مؤشر الضغط المالي (CISS) في تلك الفترة. سرعان ما أدرك المستثمرون، مع ذلك، أن مخاوفهم الأولية بشأن التأثيرات المالية والاقتصادية الحقيقية المحتملة للهجمات كانت مبالغاً فيها، بحيث تعافى النظام المالي العالمي بسرعة نسبية من هذه الصدمة الشديدة. فضائح المحاسبة المتعلقة بشركتي إنرون و ورلد كوم (اللتين تقدمتا بطلب للإفلاس في ديسمبر 2001 وجويلية 2002 في وقت كانت فيه أكبر حالات التخلف عن السداد في تاريخ الشركات الأمريكية) زادت من الضغوط المالية من خلال زيادة عدم اليقين بشأن صحة القطاع الشركات والاقتصاد بشكل عام.

¹ Dániel Holló, Manfred Kremer and Marco Lo Duca, **CISS – A Composite Indicator of Systemic Stress in the Financial System**, Working paper series of ECB, n° 1426/ march 2012, P 2.

* LTCM هو الاختصار لـ "Long Term Capital Management"، وهو صندوق تحوط تم إنشاؤه وإدارته بواسطة جون ميرري وبيذر. حيث أدى سوء إدارة الصندوق إلى أزمة مالية كبيرة في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين والتي أضعفت النظام المالي بأسره.

الفصل الرابع: دراسة تحليلية مقارنة لدور آليات الرقابة البنكية في مواجهة تقلبات الأسواق المالية الأوروبية

الشكل رقم (4-06): مستويات المؤشر المركب (CISS) خلال الأحداث المالية الكبرى



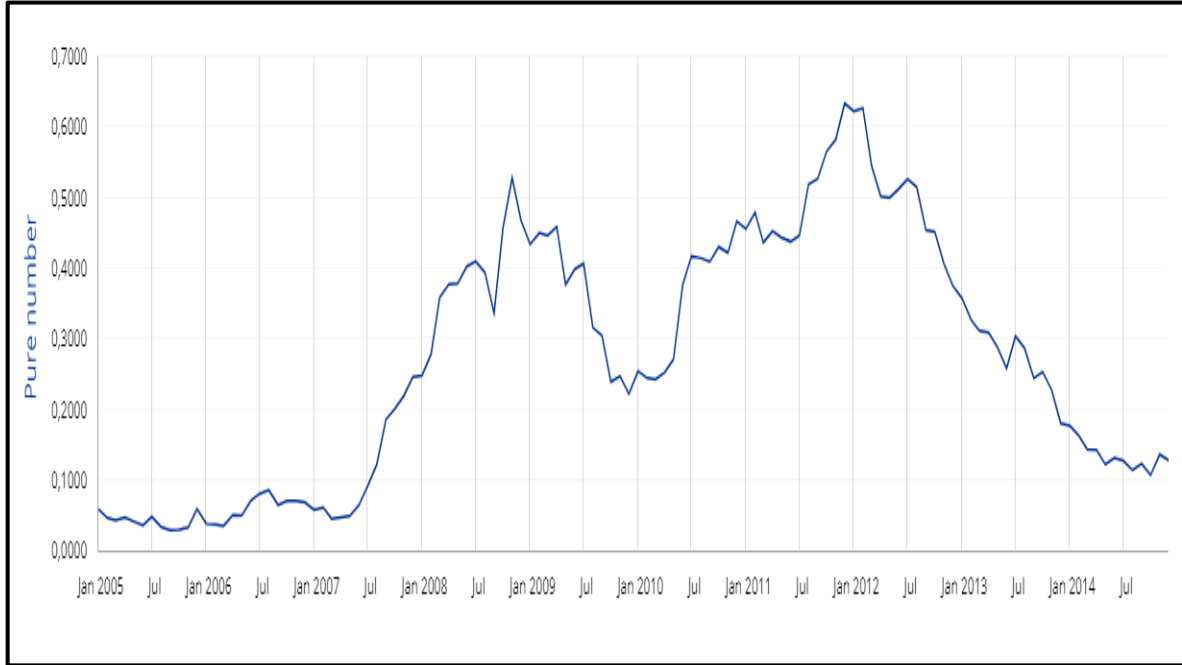
المصدر : Dániel Holló, Manfred Kremer and Marco Lo Duca, **CISS – A Composite Indicator of Systemic Stress in the Financial System**, Op cit, P 27.

ومع ذلك، لم تتمكن أي من الأحداث المذكورة أعلاه من دفع المؤشر المركب للضغوط النظامية (CISS) نحو المستويات التي تم الوصول إليها خلال الأزمة المالية العالمية (2007-2009). أين سجل مؤشر (CISS) لأول مرة إلى مستوى عالية من الضغوط في أوت 2007، واستمرت إلى بداية عام 2010، ليرتفع من جديد بسبب أزمة الديون السيادية الأوروبية .

ومن ناحية أخرى، يقيس المؤشر المركب للضغوط السيادية (SovCISS)، مستويات الضغط في أسواق الديون السيادية في منطقة اليورو ككل وفي دول الاتحاد الأوروبي غير المنتمية إلى منطقة اليورو. والشكل رقم (4-07) الموالي، يُظهر تقلب مستويات المؤشر المركب للضغوط السيادية في منطقة اليورو خلال الفترة (2005-2014):

الفصل الرابع: دراسة تحليلية مقارنة لدور آليات الرقابة البنكية في مواجهة تقلبات الأسواق المالية الأوروبية

الشكل رقم(4-07): مستويات المؤشر المركب (SovCISS) في منطقة اليورو خلال الفترة (2005-2014)



المصدر: بيانات البنك المركزي الأوروبي على الموقع: <https://data.ecb.europa.eu/data/datasets/CISS>

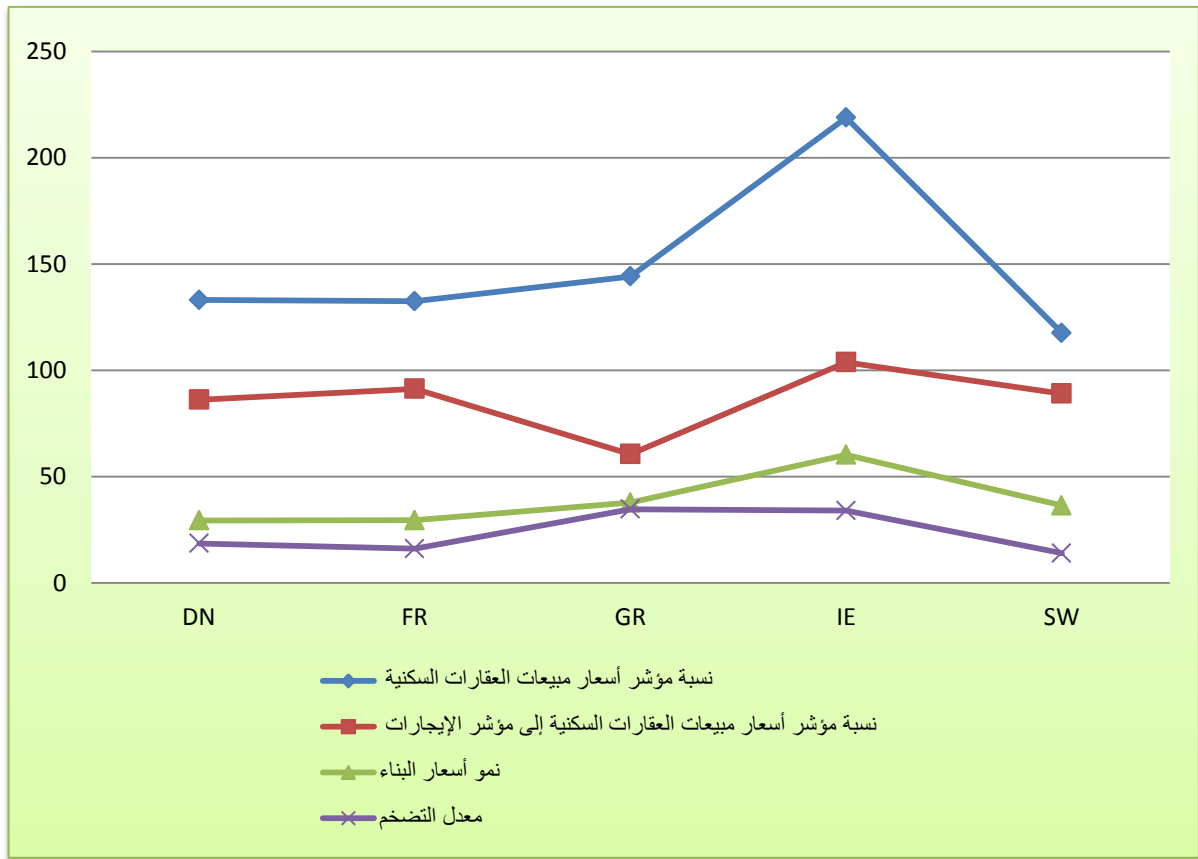
يتضح من الشكل أعلاه، بداية ارتفاع المؤشر المركب للضغوط السيادية على مستوى منطقة اليورو في النصف الثاني لعام 2007 ، والذي يشكل بداية الأزمة المالية العالمية ، ليصل إلى مستوى 0.53 نقطة خلال أكتوبر 2008. حيث وصل أقصاه إلى 0.63 في الفترة من نوفمبر 2011 إلى جانفي 2012، تزامناً مع اشتداد أزمة الديون السيادية في دول منطقة اليورو ، ليبدأ في التحسن تدريجياً بعد ذلك حتى نهاية عام 2014 بحوالي 0.13 نقطة.

وفي سوق العقارات الأوروبية، ارتفعت أسعار العقارات السكنية في منطقة اليورو بنسبة 76% خلال الفترة (1997-2007) ، مع ارتفاع أسعار مبيعات المساكن في الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 95% بن عامي 1997 و 2006. كما ارتفعت نسبة مؤشر أسعار مبيعات العقارات السكنية الأوروبية إلى مؤشر الإيجارات بنسبة 46% خلال الفترة (1997-2006)، وهي زيادة قريبة جداً من نظيرتها المسجلة في الولايات المتحدة الأمريكية لنفس الفترة.

الفصل الرابع: دراسة تحليلية مقارنة لدور آليات الرقابة البنكية في مواجهة تقلبات الأسواق المالية الأوروبية

وبالنسبة لدول الاتحاد الأوروبي، فقد سجلت أغلبها ارتفاعًا يفوق 100% في أسعار مبيعات العقارات السكنية بين عامي 1997 و2006، وذلك في كل من السويد، فرنسا، الدانمارك، اليونان، هولندا، إسبانيا، المملكة المتحدة، وإيرلندا، وهو معدل أعلى بكثير من التضخم ومن أسعار البناء. كما زادت نسبة مؤشر أسعار مبيعات العقارات السكنية إلى مؤشر الإيجارات في هذه الدول بحوالي ضعف ما هو مسجل في الولايات المتحدة الأمريكية، كما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم (4-08): تطور مؤشرات أسواق العقارات في دول الاتحاد الأوروبي للفترة (1997-2006)



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على : Jean-François Jamet, **L'Europe face à la crise financière**, Fondation Robert Schuman, Le centre de recherches et d'études sur l'Europe, 18 Février 2008, disponible sur le site : <https://www.robert-schuman.eu/questions-d-europe/89-l-europe-face-a-la-crise-financiere>, consulté le 25/11/2024, à 13 :45.

الفصل الرابع: دراسة تحليلية مقارنة لدور آليات الرقابة البنكية في مواجهة تقلبات الأسواق المالية الأوروبية

المطلب الثالث: التدابير الاشرافية للسلطات الأوروبية في إدارة الأزمات المالية ودعم الاستقرار المالي

يتطرق هذا المطلب إلى أبرز الاصلاحات التنظيمية التي شهدتها الرقابة المالية في الاتحاد الأوروبي، وذلك عبر انشاء النظام الأوروبي للرقابة المالية، في أعقاب الأزمة المالية العالمية. وكذا انشاء آلية الاستقرار الأوروبي كحل مؤقت لمعالجة الأزمات ، وصولاً إلى انشاء الاتحاد البنكي الأوروبي.

أولاً: خطة الاصلاح التنظيمي للرقابة المالية الأوروبية

لقد كشفت الأزمة المالية العالمية (2007-2009) الغطاء عن محدودية التنظيم السائد في منطقة اليورو، واستدعت الحاجة إلى تنظيم منسق على المستوى الأوروبي، مع الأخذ في الاعتبار أوجه القصور في الاشراف المالي الأوروبي، وذلك في سبيل استعادة الثقة في النظام المالي لمنطقة اليورو. وفي هذا السياق، قررت المفوضية الأوروبية انشاء تنظيم موحد للدول الأعضاء تحت اسم "النظام الأوروبي للرقابة المالية (ESFS)" نظاماً للرقابة الاحترازية الجزئية والكلية. وبما أنه يصعب استدامة وجود اتحاد نقدي بمعزل عن المنظومة البنكية، كان من الطبيعي أن تتوافق الإدارة النقدية الموحدة (منطقة اليورو) مع إدارة بنكية موحدة. وهو ما استدعى ضرورة التوجه نحو انشاء اتحاد بنكي أوروبي مستنداً في ذلك إلى مقاربتين¹:

1- المقاربة الاحترازية الجزئية:

جاءت توصيات اللجنة المتكونة من سبعة أعضاء في تقرير تحت رئاسة المدير العام السابق لصندوق النقد الدولي (Jacques de Larosière) عام 2009، بإنشاء ثلاثة سلطات قطاعية مختصة بالأسواق، والتأمين، والبنوك. فبالنسبة للقطاع البنكي، تشكلت هيئة البنوك الأوروبية (EBA)، ومقرها لندن، إذ تتمتع هذه الهيئة بصلاحيات في مجال التنظيم البنكي، كما أنها مسؤولة عن اجراء اختبارات الضغط على البنوك ذات الأهمية النظامية داخل البلدان الأعضاء. أما بالنسبة لقطاع التأمين، فقط أنشأت الهيئة الأوروبية للتأمين والمعاشات المهنية (EIOPA)، ومقرها فرانكفورت، بحيث تهدف إلى الاشراف على التأمين والمعاشات التقاعدية المهنية في الاتحاد الأوروبي، وكذا تعزيز الاستقرار المالي والثقة في أسواق التأمين والمعاشات التقاعدية². في حين أنشأت هيئة مختصة بقطاع الأسواق بباريس تحت مسمى: هيئة الأوراق المالية والأسواق الأوروبية (ESMA)، كهيئة مستقلة ومسؤولة أمام المؤسسات الأوروبية بما فيها البرلمان الأوروبي. وهي تُعنى بتعزيز التقارب الاشرافي بين السلطات الوطنية المختصة

¹ Bruno Moschetto, Bruno-Laurent Moschetto, *Crises Financières et Régulations Bancaires*, Que sais-je ?, 1 er édition, Presses Universitaires de France, Paris, 2017, P P 113-114.

² European Insurance and Occupational Pensions Authority (EIOPA), available on : https://www.eiopa.europa.eu/about/mission-and-tasks_en?prefLang=fr , accessed :15/09/2024, at 11:20 pm

الفصل الرابع: دراسة تحليلية مقارنة لدور آليات الرقابة البنكية في مواجهة تقلبات الأسواق المالية الأوروبية

في الدول الأعضاء المسؤولة عن الاشراف على الأوراق المالية وأسواق رأس المال¹. كما تتسق اللجنة المشتركة للسلطات الاشرافية الأوروبية عمل السلطات الاشرافية الثلاثة السابقة، فضلاً عن السلطات الاشرافية الاحترازية الوطنية.

وحسب التصنيف المقترح من قبل البنك المركزي الأوروبي، توجد ثلاثة نماذج رئيسية للرقابة الاحترازية الجزئية²:

1-1- النموذج القطاعي: إذ يخضع كل قطاع (البنوك، الأسواق، التأمين) لرقابة هيئة مختلفة. وفي هذا النموذج، غالباً ما يتم إسناد مهمة الإشراف المصرفي إلى البنك المركزي؛

1-2- نموذج القمم المزدوجة (نموذج الدعامتين): وهو ما يطلق عليه تسمية (twins peaks). ووفق هذا النموذج، توزع المسؤوليات على أساس أهداف الرقابة، أين تتولى سلطة واحدة مسؤولية الرقابة الاحترازية على المؤسسات المالية، وسلطة أخرى تتولى مسؤولية مراقبة ممارسات السوق؛

1-3- نموذج السلطة الواحدة: يجمع هذا النموذج مختلف وظائف الإشراف والتنظيم في سلطة واحدة ووفقاً لذلك، يمثل السلطة الواحدة البنك المركزي أو هيئة أخرى منفصلة.

2- المقاربة الاحترازية الكلية:

أنشأ النظام الأوروبي للرقابة المالية (ESFS) عام 2010، الذي يعمل على التنسيق بين السلطات القطاعية الثلاثة السابقة. وفي هذا الصدد، كان من بين التوصيات الواردة في تقرير (Larosière) انشاء هيئة على مستوى الاتحاد الأوروبي، مسؤولة عن مراقبة المخاطر التي يتعرض لها النظام المالي في إطار آلية الاشراف الاحترازي الكلي، والمتمثلة في: مجلس المخاطر النظامية الأوروبي (ESRB) من خلال صياغة توصيات للدول الأعضاء فيما يتعلق بالسياسة الاحترازية الكلية، وذلك لتسهيل التنسيق بين هذه الهيئات، ومجالسها العامة ومجالس إدارتها. وتعد هذه الخطوة بمثابة تشكيل تدريجي لكتلة ذات كفاءة مالية عالية على مستوى الاتحاد الأوروبي. حيث يتولى مجلس المخاطر النظامية الأوروبي (ESRB) مسؤولية الإشراف الكلي على النظام المالي للاتحاد الأوروبي، كما يقمّ المخاطر النظامية ويسعى للحد منها وتخفيفها، وعند الاقتضاء، يصدر تحذيرات وتوصيات. لذلك، يضم

¹ European Securities and Markets Authority (ESMA), available on : <https://www.esma.europa.eu/about-esma> accessed on 15/09/2024, at 12:00 pm.

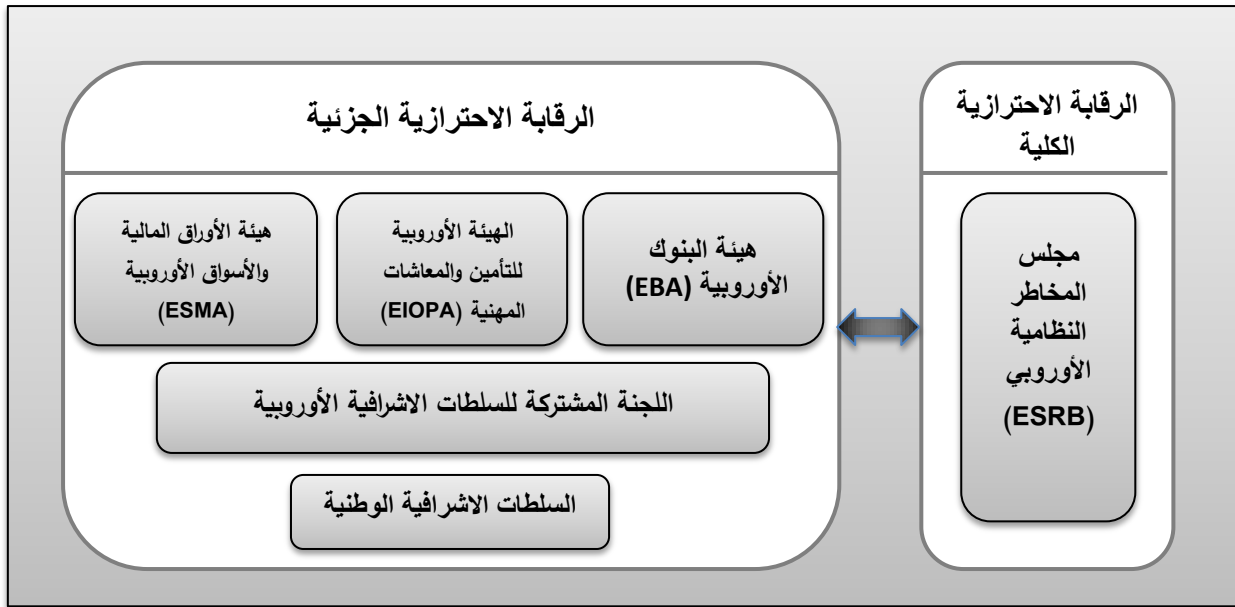
² Taryk Bennani et autres, Politique macroprudentielle prévenir le risque systémique et assurer la stabilité financière, Op Cit, P 282.

الفصل الرابع: دراسة تحليلية مقارنة لدور آليات الرقابة البنكية في مواجهة تقلبات الأسواق المالية الأوروبية

مجموعة واسعة من القطاعات، تشمل البنوك، شركات التأمين، مديري الأصول، البنوك الموازية، البنى التحتية للأسواق المالية والمؤسسات والأسواق المالية الأخرى¹.

وفيما يلي، شكل توضيحي لمختلف السلطات التابعة للرقابة الاحترازية (الجزئية والكلية) للنظام الأوروبي للرقابة المالية :

شكل رقم (4-09): السلطات التأسيسية للنظام الأوروبي للرقابة المالية



المصدر : من اعداد الباحثة بناءً على ما سبق.

وفيما يخص تنظيم السياسة الاحترازية الكلية، يميز صندوق النقد الدولي، ومجلس الاستقرار المالي، وبنك التسويات الدولية، بين ثلاثة نماذج سائدة في هذا الإطار، وهي²:

1-2- النموذج الأول: تتمثل السلطة الاحترازية الكلية في البنك المركزي، ويتم اتخاذ القرارات من قبل المحافظ أو لجنة اتخاذ القرار. ويفضل هذا النموذج بشكل عام عندما يركز البنك المركزي بالفعل على صلاحيات واسعة النطاق، بما في ذلك الاشراف والتنظيم الاحترازي الجزئي؛

2-2- النموذج الثاني: تظل السلطة الاحترازية الكلية هي البنك المركزي، ولكن يتم اتخاذ القرارات من قبل لجنة مخصصة للسياسة الاحترازية الكلية داخل البنك المركزي. وهذا النموذج يجعل من الممكن التمييز بوضوح بين لجان صنع القرار فيما يتعلق بالسياسة النقدية من ناحية، والسياسة الاحترازية الكلية

¹ European Systemic Risk Board (ESRB), available on:

<https://www.esrb.europa.eu/about/background/html/index.en.html> , accessed on: 15/09/2024, at 19:00 pm.

² Taryk Bennani et autres, Politique macroprudentielle prévenir le risque systémique et assurer la stabilité financière, Op cit, P 282.

الفصل الرابع: دراسة تحليلية مقارنة لدور آليات الرقابة البنكية في مواجهة تقلبات الأسواق المالية الأوروبية

من ناحية أخرى. وبالتالي، يساهم ذلك في الحد من مخاطر السمعة المرتبطة بالتفويض المزدوج للبنك المركزي، كما أنه يتيح امكانية النظر في تشكيل مختلف وأوسع للجنة المسؤولة عن السياسة الاحترازية الكلي، من خلال اشراك السلطات الأخرى في عملية المشاركة في الاستقرار المالي والخبراء الخارجيين؛

2-3- النموذج الثالث: تعتبر السلطة الاحترازية الكلية لجنة مختصة خارجة عن البنك المركزي. ومع ذلك، يلعب هذا الأخير دورًا مهمًا من خلال الجمع بين مختلف السلطات المشاركة في السياسة الاحترازية الكلية، فهو يسمح للوزارة بالمشاركة في هذه السياسة بشكل مباشر، ولكن مع تبني المخاطرة بفقدان استقلال المؤسسات الأخرى. ومن الممكن التعويض عن ذلك من خلال منح دور مهيم للبنك المركزي في اللجنة. على سبيل المثال، يمنح الحق حصريًا في اقتراح تدابير احترازية كلية ملزمة كما هو الحال في فرنسا .

بالإضافة إلى النماذج الثلاثة السابقة، هناك نماذج أخرى، وإن كانت أقل انتشارًا، أين يتم اسناد تكليف مهمة السياسة الاحترازية الكلية إلى مؤسسة أخرى مختلفة عن البنك المركزي، على سبيل المثال إلى السلطة الاحترازية الجزئية، كما هو الحال في استراليا، اليابان، والسويد. أو يُعهد بها إلى العديد من المؤسسات في كندا. ويوضح الجدول الموالي تصنيف النماذج المؤسسية الثلاثة السائدة للسياسة الاحترازية الكلية، مع ادراج أمثلة على البلدان التي تعتمد كل نموذج:

الجدول رقم (4-01): تصنيفات النماذج المؤسسية السائدة للسياسة الاحترازية الكلية

التصنيف	نموذج البنك المركزي		نموذج المؤسسة المنفصلة
	النموذج الأول	النموذج الثاني	النموذج الثالث
كيان صاحب القرار	المجلس أو الحكومة	اللجنة الداخلية	لجنة من خارج البنك المركزي يرأسها البنك المركزي
الدول المعنية	الأرجنتين، بلجيكا، البرازيل، قبرص، المجر، اندونيسيا، لبنان، النرويج، البرتغال، روسيا، سنغافورة، سلوفاكيا، سويسرا	جنوب افريقيا، الجزائر، المملكة العربية السعودية، ماليزيا، المغرب، تايلاند، المملكة المتحدة	النمسا، فرنسا، ألمانيا، أيسلندا، الهند، كوريا، المكسيك، تركيا، الولايات المتحدة الأمريكية
			الدنمارك، مالطا، بولندا، رومانيا

Taryk Bennani et autres, **Politique macroprudentielle prévenir le risque systémique et assurer la stabilité financière**, Op cit, P 283.

المصدر:

الفصل الرابع: دراسة تحليلية مقارنة لدور آليات الرقابة البنكية في مواجهة تقلبات الأسواق المالية الأوروبية

ثانياً: آلية الاستقرار الأوروبي

لقد أثرت فترات التباطؤ الاقتصادي والتوترات في الأسواق المالية على ميزانيات البنوك، مما كان له تأثيرات سلبية على تمويل الاقتصاد الحقيقي. ففي أوروبا، تم اتخاذ جملة من التدابير من قبل المشرفين والمنظمين لمعالجة هذه التطورات السلبية. ومن أجل احتواء الأزمة السيادية قامت المفوضية الأوروبية بإنشاء صندوق الاستقرار المالي الأوروبي (EFSF) الذي شرع في تقديم المساعدة للبلدان التي ارتفعت فيها أسعار الفائدة على ديونها، وبسبب عمليات إعادة شراء الديون في السوق، واستقرت بذلك الأسعار¹.

تم انشاء صندوق الاستقرار المالي الأوروبي (EFSF) كآلية مؤقتة لحل الأزمات من قبل دول منطقة اليورو في جوان 2010. وكان يهدف إلى الحفاظ على الاستقرار المالي في أوروبا من خلال تقديم المساعدة المالية للدول التي تعاني من صعوبات. وقد قدم المساعدة المالية لإيرلندا والبرتغال واليونان خلال الفترة (2010-2012)، حيث تم تمويل المساعدات عن طريق السندات وأدوات الدين الأخرى في أسواق رأس المال. ومع تزايد وتيرة الأحداث، أدرك المسؤولون الأوروبيون أنهم في حاجة إلى بذل المزيد من الجهود. وفي شهر أكتوبر من عام 2012، تأسست آلية الاستقرار الأوروبي (ESM) كامتداد لصندوق الاستقرار المالي الأوروبي (EFSF)، وكانت بمثابة حل دائم لمشكلة أزمة الديون. لكن يظل صندوق الاستقرار المالي الأوروبي وآلية الاستقرار الأوروبي كيانين قانونيين منفصلين، غير أنهما يتقاسمان الموظفين والمرافق والعمليات.

وكانت اسبانيا أول من حصل على دفعة من آلية الاستقرار الأوروبي لإعادة تمويل نظامها البنكي، وذلك في ديسمبر 2012. ثم تبعتها قبرص في ماي 2013، حيث تبقت الدفعة الأولى من المساعدات المالية في أول برنامج كامل لآلية الاستقرار الأوروبي. وفي أوت 2015، حصلت اليونان على المساعدة الثالثة وفقاً لبرنامجها. وفي منتصف عام 2015، دخلت في برنامج جديد بقيمة وصلت إلى 86 مليار يورو، إذ يعد البرنامج الثالث للبلاد، والذي جاء بعد أشهر من المفاوضات المكثفة.

لقد وزع صندوق الاستقرار المالي الأوروبي (EFSF) وآلية الاستقرار الأوروبي (ESM) حتى نهاية 2016 مبلغ 254.5 مليار يورو على خمس دول. وقد استخدمت تلك المساعدات بشكل رئيسي في برامج الإصلاح، حيث فرض الكيانين على الدول المتلقية للقروض برامج إصلاح مالي وبنوي. كما خففت هذه البرامج من أعباء الديون على الدول المستفيدة، وخفضت أسعار الفائدة وأجلت فترة السداد. وساهم الكيانين في تحسين أداء البلدان التي طلبت المساعدة، فقد نجحت قبرص خلال مارس 2016 وإيرلندا واسبانيا في ديسمبر 2013، والبرتغال خلال ماي 2014، في الخروج من برامجها التابعة

¹ Bruno Moschetto, Bruno-Laurent Moschetto, *Crises Financières et Régulations Bancaires*, Que sais-je ?, Op cit, P 55.

الفصل الرابع: دراسة تحليلية مقارنة لدور آليات الرقابة البنكية في مواجهة تقلبات الأسواق المالية الأوروبية

لصندوق الاستقرار المالي الأوروبي وآلية الاستقرار الأوروبي، بصورة نهائية وبدون ترتيبات متابعة، وهذا ما ساعد تلك البلدان على استعادة الثقة في منطقة اليورو عبر تقديم المشورة بشأن القضايا المتعلقة بالإصلاح البنكي، واستدامة الديون، فضلا عن أنشطة المساعدة الفنية¹.

كما وقد حققت البنوك نفسها تقدماً كبيراً في طريق تعزيز ميزانياتها العمومية، لا سيما من خلال زيادة كبيرة في أموالها الذاتية. منذ اندلاع الأزمة المالية العالمية، زادت البنوك في منطقة اليورو من أموالها الذاتية بحوالي 225 مليار يورو، وتم ضخ حوالي 275 مليار يورو إضافية من قبل الحكومات، مما يمثل في المجموع أكثر من 5% من الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة اليورو².

إضافة إلى ذلك، أعلنت المفوضية الأوروبية في 29 جوان 2010، أنها ستوسع نطاق اختبارات الضغط التي تخضع لها البنوك الأوروبية، لتشمل ما بين 70-120 بنكا، وهو عدد أكبر بكثير من البنوك الكبيرة الاثنتين والعشرين (22) التي اختبرتها لجنة الإشراف المصرفي الأوروبي (CEBS) في عام 2009. وتمثل هذه البنوك حوالي 60% من أصول القطاع البنكي في الاتحاد الأوروبي. بحيث تعد اختبارات الضغط المطبقة على البنوك بمثابة مسح كمي لقياس كفاية رأس المال للمؤسسات الخاضعة لها، في ظل سيناريوهات مختلفة³.

ثالثا: الاتحاد البنكي الأوروبي

لقد نشأت فكرة تكوين اتحاد بنكي أوروبي (EBF) كضرورة قصوى مردها إلى ثلاث أسباب رئيسية⁴: أولها هو كسر الرابط بين الأزمة البنكية والديون السيادية من خلال السماح بإعادة رسملة مباشرة للبنوك المتعثرة عبر آلية الاستقرار الأوروبي؛ ثانيها هو منع انتشار ظاهرة الذعر (الهلع) البنكي وثالثها هو تجنب تجزئة الأسواق البنكية في منطقة اليورو.

كما يرجع لجوء الدول الأعضاء في منطقة اليورو إلى إنشاء اتحاد بنكي كذلك إلى⁵: تقليص الكلفة المالية لإنقاذ البنوك؛ تحقيق درجة أكبر من التقارب الإشرافي بين دول الاتحاد الأوروبي؛ تعزيز ميزانيات البنوك من خلال توفير آليات رقابة أفضل لحل الأزمات مستقبلا دون الاعتماد على أموال دافعي الضرائب؛ وتوفير أقصى حماية للمودعين عبر إنشاء نظام مشترك لحماية ودائعهم.

¹ European Stability Mechanism, **History**, ESM, September 2017, available on: <https://www.esm.europa.eu/about-us/history>, accessed on : 02/10/2024.

² Banque Centrale Européenne, **Note d'information sur l'évaluation complète**, Octobre 2013, P2.

³ Walter W. Eubanks , **The European Union's Response to the 2007-2009 Financial Crisis**, Op cit, P7.

⁴ Céline Antonin et Vincent Touzé, **Europe bancaire : l'Union fait-elle la force ?**, Op cit, p P 6.

⁵ Commission européenne, **Achever l'union bancaire d'ici 2018**, Fiche d'information, Bruxelles, 11 octobre 2017, Disponible sur : https://ec.europa.eu/commission/presscorner/detail/fr/memo_17_3722, consulté le 13/09/2024 à 17 :34.

الفصل الرابع: دراسة تحليلية مقارنة لدور آليات الرقابة البنكية في مواجهة تقلبات الأسواق المالية الأوروبية

وفي هذا الاطار، قامت المفوضية الأوروبية خلال قمة منطقة اليورو المنعقدة في شهر جوان عام 2012 ، بوضع خريطة طريق لإنشاء اتحاد بنكي أوروبي، يقوم على ثلاث ركائز، وهي:

1- آلية الرقابة الموحدة (SSM) :

قبل تاريخ الرابع من نوفمبر لعام 2014، كانت عملية الرقابة والاشراف على القطاع البنكي في منطقة اليورو تعتمد على نموذج الرقابة اللامركزية؛ حيث كانت تتم الرقابة البنكية بشكل مباشر من قبل سلطات الدول الأعضاء وبدون تدخل البنك المركزي الأوروبي، الذي كان يُعنى بمهمة تحقيق استقرار الأسعار والمحافظة عليه كأولوية رئيسية. وبناء عليه، تم تكليف البنك المركزي الأوروبي بمهمة انشاء آلية الرقابة الموحدة (SSM) في منطقة اليورو بهدف ضمان التطبيق المتسق للمعايير الاشرافية وأفضل الممارسات في جميع أنحاء منطقة اليورو، واستعادة الثقة في النظام البنكي الأوروبي. تتألف آلية الرقابة الموحدة من هيئات الرقابة الوطنية من 21 دولة والاشراف المصرفي للبنك المركزي الأوروبي ، ويضم مجلس الاشراف التابع لهذا الأخير ممثلين عنه بالإضافة إلى جميع الهيئات الاشرافية الوطنية في جميع الدول الأعضاء المشاركة¹.

تم اعتماد آلية الرقابة الموحدة منذ أن تم نقل الاشراف الشامل إلى البنك المركزي الأوروبي والذي تم من خلاله منذ تاريخ 1 نوفمبر 2014، انشاء هيكل مخصص وموحد للإشراف البنكي. ومنذ ذلك الوقت، أصبحت المؤسسات المهمة فقط هي التي تخضع للرقابة والاشراف المباشر من قبل البنك المركزي الأوروبي، والمتمثلة في البنوك، أو بشكل أكثر دقة المجموعات البنكية التي تحتفظ على أساس موحد بإجمالي أصول تفوق 30 مليار يورو أو أكثر من 20% من الناتج المحلي الاجمالي للبلد المعني، حيث يمثل عدد المؤسسات المهمة ما نسبته 85% من سوق منطقة اليورو بالكامل، التي تخضع للإشراف المباشر من قبل البنك المركزي الأوروبي.

أما بالنسبة للمجموعات البنكية الأقل أهمية، والتي لا تستوفي هذه المعايير، فيتم الإشراف عليها من قبل السلطات الوطنية المختصة ممثلة بالبنوك المركزية الوطنية، ولكن تحت السيطرة وضمن الاطار الاشرافي الذي يحدده البنك المركزي الأوروبي. ومن حيث المبدأ، تقتصر آلية الرقابة الموحدة على المؤسسات التي يقع مقرها الرئيسي في إحدى الدول الأعضاء في منطقة اليورو، كما يمكن للمؤسسات المتواجدة على مستوى دول الاتحاد الأوروبي الأخرى الانضمام اختياريًا لآلية الرقابة الموحدة².

¹ Sarah Dahlgren, Ryozyo Himino, Fernando Restoy, Carolyn Rogers, **Assessment of the European Central Bank's Supervisory Review and Evaluation Process** , Report by the Expert Group to the Chair of the Supervisory Board of the ECB, ECB –PUBLC, 2023, P 11.

² Bruno Moschetto, Bruno-Laurent Moschetto, **Crises Financières et Régulations Bancaires**, Que sais-je ? , Op cit, P 114.

الفصل الرابع: دراسة تحليلية مقارنة لدور آليات الرقابة البنكية في مواجهة تقلبات الأسواق المالية الأوروبية

يبرز الهدف الرئيسي من الرقابة البنكية الأوروبية وفق آلية الرقابة الموحدة (SSM) في العمل على استعادة الثقة في القطاع البنكي الأوروبي وتعزيز مرونة البنوك، وذلك بعد ما أظهرته الأزمات المالية (2007-2010) من صعوبة الصدمات التي أثرت على القطاع المالية وسرعة انتقالها إلى الاقتصاد الحقيقي . حيث تُعنى آلية الرقابة الموحدة للبنك المركزي الأوروبي بالمهام التالية:

- إجراء مراجعات احترازية وعمليات تفتيش وتحقيقات ميدانية؛
- ضمان الامتثال للمتطلبات التنظيمية والقواعد الاحترازية الأوروبية؛
- تفويض البنوك وسحب تراخيصها؛
- المراجعة الاشرافية واختبارات الضغط ؛
- التدخل المبكر واتخاذ التدابير التصحيحية في حال عدم امتثال البنك للمتطلبات التنظيمية.

ففي إطار التحضير الجيد لدخول آلية الرقابة الموحدة حيز التطبيق، أطلق البنك المركزي الأوروبي بالتعاون مع هيئة البنوك الأوروبية، في نهاية عام 2013، تقييماً لمقاومة المخاطر الكبرى (اختبارات الضغط) وكذلك مراجعة جودة الأصول (AQR) ، وذلك للحصول على تقييم موحد لحالة النظام البنكي الأوروبي، حيث تم نشر النتائج في 26 أكتوبر 2014. وتهدف تلك الاختبارات إلى تقييم مقاومة المؤسسات البنكية في حالة تعرضها لصدمات شديدة (ركود مع انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الأوروبي بنسبة 1.7٪، ارتفاع أسعار الفائدة، انخفاض أسعار العقارات، انخفاض أسعار الأصول، ... إلخ). كما تهدف عملية مراجعة جودة الأصول (AQR) إلى التحقق من جودة التقييمات الداخلية للأصول ذات المخاطر، إذ تلعب هذه التقييمات الداخلية دوراً رئيسياً لأنها تُستخدم في حساب الأصول المرجحة بالمخاطر (RWA) .

بحيث تُعد نسبة كفاية رأس المال ، بمعنى نسبة حقوق الملكية المعروفة بـ (CET1) مقسومة على RWA إحدى نسب الملاءة المالية المستخدمة في التنظيم الاحترازي الجديد لبازل 3. ويجب أن تكون هذه الأخيرة أعلى من 4.5٪ اعتباراً من عام 2015. كما تنص بازل 3 أيضاً على إضافة احتياطي الحفاظ على رأس المال، على أن يمثل هذا رأس المال ما لا يقل عن 2.5٪ من الأصول المرجحة بالمخاطر في عام 2019. وفي المجمع، يجب أن تكون النسبة أعلى من 7٪ في عام 2019. أما بخصوص عملية التقييم، فقد وضع البنك المركزي الأوروبي حداً يجب تحقيقه لا يقل عن 5.5٪ في السيناريو المجهد و8٪ في السيناريو المرجعي. ولم تكشف نتائج الاختبارات سوى عن 25 بنكاً من أصل 130 بنك تم تقييمه بعدم كفايته لرأس المال . ولذلك كان من الضروري خضوعه إلى إعادة رسملة شاملة بقيمة 25 مليار يورو. وتمثل البنوك في الدول الأكثر تأثراً هي : قبرص، واليونان، وإيطاليا، والبرتغال.

الفصل الرابع: دراسة تحليلية مقارنة لدور آليات الرقابة البنكية في مواجهة تقلبات الأسواق المالية الأوروبية

وفي الواقع، قام اثنا عشر (12) بنكاً فعلياً بزيادة رأس المال منذ 1 جانفي 2014. وبالتالي يتبقى ثلاثة عشر (13) بنكاً بحاجة إلى زيادة رأس مالها. وبناءً على نتائج هذا التقرير للبنوك الأوروبية، سُمح للبنك المركزي الأوروبي بالشروع بهدوء في مهمته الجديدة كمشرف وحيد¹.

ونظرًا إلى أن السرعة والمصداقية ضرورية لمواجهة الأزمات البنكية، تُعد آلية الرقابة الموحدة أكثر فعالية مقارنة بشبكة من السلطات الوطنية للإشراف ولحل الأزمات، خاصة في حالة الفشل عبر الحدود. علاوة على ذلك، تسمح بتحقيق وفورات كبيرة في الحجم وتجنب الآثار السلبية التي قد تنجم عن قرارات وطنية بحتة. كما تعمل هذه الآلية على إعادة الثقة في النظام البنكي الأوروبي بعدما أصبح يخضع لرقابة مركزية في إطار قواعد بنكية موحدة وأكثر صرامة.

2- آلية القرار الموحدة (SRM) :

دخلت آلية القرار الموحدة (SRM) حيز التنفيذ منذ الأول من جانفي 2016، وهي تهدف إلى ضمان إدارة حالات فشل البنوك التي قد تحدث في المستقبل بفعالية، من دون اللجوء إلى أموال دافعي الضرائب، وبأقل قدر من التداعيات السيئة على الاقتصاد الحقيقي. حيث تتكون آلية القرار الموحدة من سلطة مركزية والمتمثلة في مجلس الحل الموحد (SRB)، الذي يعمل بالتعاون مع سلطات الحل الوطنية في دول منطقة اليورو، إذ يقرر هذا المجلس بشأن ترتيبات الحل المطبقة على البنوك الفاشلة، ويعمل على حماية الاستقرار المالي ودافعي الضرائب من خلال التخطيط لإخفاقات البنوك وإدارتها. كما تعمل آلية القرار الموحدة على اتخاذ قرارات مركزية ومستقلة، مما يضمن اتخاذ قرارات الحل عبر الدول الأعضاء المشاركة في اتحاد البنوك بشكل فعال وسريع، وتجنب الإجراءات غير المنسقة، وتقليل التأثير السلبي على الاستقرار المالي، والحد من الحاجة إلى الدعم المالي العام، وضمان تكافؤ الفرص².

وترتكز آلية القرار الموحدة على الأسس التالية:

- يُعد مجلس الحل الموحد الهيئة الوحيدة المسؤولة عن قرار حل البنوك الفاشلة في منطقة اليورو؛
- يتم تمويل الحل من طرف مساهمي البنك والدائنين بنسبة 8% على الأقل من إجمالي أصول هذا البنك قبل التصفية. وفي حال عدم كفاية التمويل، يتم اللجوء إلى دعم صندوق الحل الموحد الذي يساهم بنسبة 5% كحد أقصى من إجمالي الأصول؛

¹ Céline Antonin et Vincent Touzé, *Europe bancaire : l'Union fait-elle la force ?*, Op cit, P7.

² **Single Resolution Mechanism (SRB)**, available on : <https://www.srb.europa.eu/en/content/single-resolution-mechanism-srm>, accessed on: 25/10/2024.

الفصل الرابع: دراسة تحليلية مقارنة لدور آليات الرقابة البنكية في مواجهة تقلبات الأسواق المالية الأوروبية

- يضم صندوق الحل الموحد مساهمات جميع البنوك ، ويتم تشكيله تدريجياً خلال 8 سنوات اعتباراً من بداية 2016، ليصل إلى ما قيمته من حجم مطلوب بقيمة 55 مليار يورو.

3- الآلية الأوروبية لضمان الودائع (EDGS) :

اتفقت الدول الأوروبية على اعتماد ومواءمة آلية أوروبية لضمان الودائع (EDGS) على مستوى كل دولة عضو في الاتحاد الأوروبي. وعلى غرار الآليتين السابقتين، تُعد آلية ضمان الودائع غير مركزية على المستوى الأوروبي، ولكنها مجزأة على المستوى الوطني. وفي حال فشل أحد البنوك، سيتم تقديم تعويض بحد أقصى قدره 100 000 يورو لكل صاحب حساب ولكل مؤسسة من موارد صندوق ضمان الودائع في كل بلد. وليس المقصود من هذا النظام أن يحل محل نظام ضمان الودائع في كل دولة عضو في الاتحاد الأوروبي، بل تعزيزه من خلال التحول إلى الملاذ الأخير لتأمينها¹.

وتقوم الآلية الأوروبية لضمان الودائع بوظيفتين رئيسيتين، هما²:

- ✓ من منظور احترازي جزئي: يتم منح دفعات لبعض المودعين لا تتجاوز عتبة 100 000 يورو لكل مودع مقابل التخلف عن السداد، وذلك لتجنب الهلع البنكي وهروب الودائع؛
- ✓ من منظور احترازي كلي: تجنب انتقال عدوى فشل بنك معين إلى السوق، مما يستدعي توفير دعم مالي لتحويل الأصول والالتزامات الأخرى للبنك المتعثر إلى البنوك السليمة.

إضافة على ذلك، اعتمد الاتحاد الأوروبي بتاريخ 17 جويلية 2013، حزمة تشريعية في إطار ما يعرف بـ: دليل القواعد الموحد (The Single Rulebook)، لتعزيز تنظيم القطاع البنكي وتطبيق معايير اتفاقية بازل الثالثة في الجانب القانوني للاتحاد الأوروبي من خلال استبدال التوجيهات السابقة لمتطلبات رأس المال بلائحة جديدة دخلت حيز التنفيذ في شهر جانفي لعام 2014، مع تمديد فترة اللوائح الجديدة إلى غاية عام 2019، مع استمرار فترة الغاء المتطلبات السابقة خلال نفس الفترة، لتغطي بذلك جميع البنوك وأغلب شركات الاستثمار في الاتحاد الأوروبي، والمتعلقة بالحد الأدنى من:

- ✓ متطلبات رأس المال التنظيمية (CRR)؛ وهي مجموعة موحدة من القواعد الاحترازية التي تطبق على جميع المؤسسات البنكية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وتتماشى مع مبدأ احترام المعايير الدولية لاتفاقية بازل الثالثة؛

¹ Bruno Moschetto, Bruno-Laurent Moschetto, *Crises Financières et Régulations Bancaires*, Que sais-je ?, Op.cit, PP 115-116.

² Arianna Pagliacci, *The Three Pillars of the European Banking Union : An Evolutionary Road*, Italian Journal of Public Law, Vol2, 2014, P 304.

الفصل الرابع: دراسة تحليلية مقارنة لدور آليات الرقابة البنكية في مواجهة تقلبات الأسواق المالية الأوروبية

✓ **متطلبات رأس المال التوجيهية (CRD)**؛ والتي تطبق من خلال القوانين الوطنية، بما يتيح نوع من المرونة للدول الأعضاء، مثل منحها الحق في مطالبة بنوكها الوطنية برفع رأس مالها الاحتياطي عن المستوى المطلوب بموجب التشريعات.

ويتمثل الهدف الشامل للقواعد الجديدة في تعزيز مرونة القطاع البنكي في الاتحاد الأوروبي، حتى يصبح في وضع أفضل لامتصاص الصدمات الاقتصادية، مع ضمان استمرار البنوك في تمويل النشاط الاقتصادي ودعم النمو. فلقد عمل الاتحاد الأوروبي بفعالية على تطوير المعايير الجديدة لرأس المال والسيولة والرافعة المالية في لجنة بازل للرقابة البنكية، مع التأكد من معالجة الخصوصيات والقضايا البنكية الأوروبية الرئيسية بشكل مناسب. ولأن معايير لجنة بازل الثالثة لا تعد قانوناً مجبرة التنفيذ، بقدر ما تشكل مجموعة مستحدثة ومتطورة من المعايير المتفق عليها دولياً، والمطورة من قبل الهيئات الإشرافية والبنوك المركزية حول العالم. وبالتالي، لا بد وأن تمر هذه المعايير بعملية المراجعة أثناء نقلها إلى قوانين الاتحاد الأوروبي والقوانين الوطنية. ففي حين أن معايير لجنة بازل الثالثة بشأن كفاية رأس المال تنطبق على البنوك النشطة دولياً، فإنها بذلك تنطبق على جميع البنوك في الاتحاد الأوروبي (أكثر من 8300 بنك) فضلاً عن شركات الاستثمار. وهذا النطاق الواسع ضروري حتى تتمكن البنوك المرخص لها والمتواجدة في كل دولة عضو في الاتحاد الأوروبي أن تقدم خدماتها عبر السوق الموحدة، وبالتالي فهي أكثر ميلاً إلى الانخراط في أنشطة عبر الحدود.

وتتمثل الهيئات الرئيسية في إطار استقرار القطاع المصرفي في الاتحاد الأوروبي فيما يلي¹:

● **اللجنة المصرفية الأوروبية (EBC)**: وتتألف من ممثلين رفيعي المستوى لوزارات المالية في الدول الأعضاء وترأسها المفوضية الأوروبية. ويجوز للبنك المركزي الأوروبي ورئيس اللجنة المصرفية الأوروبية ورئيس البنك المركزي الأوروبي، ويمكن للبنوك المركزية الوطنية (اختيارياً) المشاركة بصفة مراقبين. حيث تقدم هذه اللجنة المشورة للمفوضية الأوروبية بشأن قضايا السياسات المتعلقة بالأنشطة البنكية وبشأن مقترحات المفوضية في المجال البنكي.

● **لجنة الإشراف المصرفي الأوروبي (CEBS)**: تضم ممثلين عن السلطات الإشرافية والبنوك المركزية، بما في ذلك البنك المركزي الأوروبي. وعلى الرغم من أن السلطات الإشرافية فقط هي التي تتمتع بحقوق التصويت، إلا أنها تلعب أيضاً دوراً في تعزيز التعاون الرقابي والإشرافي وكقناة ومنظم لتبادل المعلومات بين المشرفين على المؤسسات المالية الفردية، بما في ذلك في حالات التعثر. وتعمل لجنة الإشراف على

¹ Jeremy Lawson, Sebastian Barnes and Marte Sollie, **Financial Market Stability In The European Union: Enhancing Regulation And Supervision**, OECD Economics Department Working Papers No. 670, 20 Feb 2009, P 18.

الفصل الرابع: دراسة تحليلية مقارنة لدور آليات الرقابة البنكية في مواجهة تقلبات الأسواق المالية الأوروبية

المؤسسات المالية وكذلك لجان المستوى الثالث لجمع المعلومات ذات الصلة على تقييم التطورات المالية الرئيسية بانتظام، والمخاطر ونقاط الضعف التي يمكن أن تؤثر على استقرار النظام المالي في الاتحاد الأوروبي؛ وفي هذا الصدد، ينبغي على مجلس مراقبة النظام المالي الأوروبي أن يعمل على التعاون الوثيق مع البنك المركزي الأوروبي.

• **البنك المركزي الأوروبي (ECB):** مع انشاء الاتحاد البنكي الأوروبي، تم تكليف البنك المركزي الأوروبي منذ نوفمبر 2014، بالإضافة إلى مهمة السياسة النقدية، بمسؤولية الرقابة والإشراف الاحترازي على البنوك المتواجدة على مستوى البلدان المشاركة في آلية الرقابة الموحدة (SSM)؛ أي دول منطقة اليورو والدول المتطوعة من الاتحاد الأوروبي من خارج منطقة اليورو، وهذا بالتعاون مع البنوك المركزية الوطنية والوكالات الإشرافية. وكجزء من مهمته في تحقيق الاستقرار المالي، يقوم البنك المركزي الأوروبي، بالتعاون مع البنوك المركزية الوطنية، بمراقبة التطورات في القطاعات البنكية في منطقة اليورو والاتحاد الأوروبي، فضلاً عن القطاعات المالية الأخرى وتقييم المخاطر النظامية. ولذلك ينشر تقريراً سنوياً عن استقرار القطاع البنكي في الاتحاد الأوروبي ومراجعة الاستقرار المالي مرتين في السنة لمنطقة اليورو. كما يقدم البنك المركزي الأوروبي المشورة بشأن وضع القواعد المالية الخاصة بقوانين الاتحاد الأوروبي والقوانين الوطنية، ويشارك كذلك في لجنة بازل للرقابة البنكية (BCBS) ولجنة الإشراف البنكي الأوروبية بصفة مراقب.

• **لجنة الرقابة المصرفية (BSC):** وهي تجمع بين البنوك المركزية الوطنية والسلطات الإشرافية المصرفية والبنك المركزي الأوروبي. وتقوم بمراقبة وتقييم التطورات في منطقة اليورو من منظور الاستقرار المالي وتحلل تأثير المتطلبات التنظيمية والإشرافية على استقرار النظام المالي، وتعزز التعاون وتبادل المعلومات بين البنوك المركزية والسلطات الإشرافية بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك بما في ذلك الوقاية من الأزمات المالية والتعامل الفعال معها.

وعلى هذا الأساس، تُعد الركائز الثلاثة للاتحاد البنكي الأوروبي مترابطة؛ فعملية الرقابة الموحدة تضمن إلى حد كبير احتمالية عدم فشل البنوك، وحتى وإن حدث ذلك، فلا ينبغي أن يكون خطيراً وخارج السيطرة. ولكن حتى الرقابة الفعالة وفق الركيزة الأولى (آلية الرقابة الموحدة) لا تستطيع دائماً أن تمنع جميع حالات الفشل، لكن عندما تقع هذه الأخيرة لابد من إحكام أواصر السيطرة والحد من الاضطرابات التي قد تلحق بالبنوك في مجال تأديتها لخدماتها. وهنا يتجلى دور الركيزة الثانية (آلية القرار الموحدة) من حيث توفير نظام حل موثوق وفعال تحت وصاية مجلس الحل الموحد. ومن الواضح أن هنالك حاجة إلى المزيد من العمل على الركيزة الثالثة (الآلية الأوروبية لضمان الودائع) لأن موضوع التأمين على الودائع

الفصل الرابع: دراسة تحليلية مقارنة لدور آليات الرقابة البنكية في مواجهة تقلبات الأسواق المالية الأوروبية

يُشكل ضرورة أساسية لحماية المودعين. ولكن ارتباط نشاط التأمين مع تعزيز المخاطر الأخلاقية يُشكل تحدي كبير أمام الرقابة البنكية الأوروبية في تطبيق معايير اشرافية عالية وبشكل متنسق في جميع الدول المشاركة. ولأن تنظيم نشاط التأمين على الودائع يتم إلى حد كبير على المستوى الوطني، وهو ما لا يتوافق مع ركيزتي الرقابة والحل ضمن نطاق موحد على المستوى الأوروبي فهذا يضع الهيئات الاشرافية أمام ضرورة الانتهاء من تشكيل نظام أوروبي لتأمين الودائع لضمان مستوى موحد من الحماية للمودعين في مختلف أنحاء منطقة اليورو.

بناءً على ما سبق، يُشكل القطاع البنكي الركيزة الأساسية التي يقوم عليها النظام المالي والاقتصادي الأوروبي، وبالأخص منذ العقد الأول من القرن الحادي والعشرون. فضلاً عن التكامل المحدود للنظام المالي الأوروبي، الذي يتم بشكل رئيسي من خلال الأسواق ما بين البنوك وأسواق الدين فقط، وهذا على حساب أسواق رأس المال، الذي يُعد ترابطها ضعيف نسبياً. ومنذ اعتماد عملة اليورو كعملة أوروبية موحدة، كشفت اللامركزية في الاشراف عن نقائص بسبب اختلاف الممارسات الرقابية على المؤسسات المالية والبنكية من قبل السلطات الوطنية، وهذا ما ساهم إلى حد كبير في تعقيد الأزمة المالية العالمية وتحولها إلى أزمة ديون سيادية في منطقة اليورو. فكان لابد من البحث في تدابير وإصلاحات تنظيمية على المستويين الجزئي والكلي، تكملت بإنشاء النظام الأوروبي للرقابة المالية عام 2010، وكذا انشاء آلية الاستقرار الأوروبي كحل مؤقت لمعالجة الأزمات، وصولاً إلى انشاء الاتحاد البنكي الأوروبي تحت اشراف البنك المركزي الأوروبي عام 2012 ، بركائزه الثلاثة: آلية الرقابة الموحدة آلية القرار الموحدة، والآلية الأوروبية لضمان الودائع.

الفصل الرابع: دراسة تحليلية مقارنة لدور آليات الرقابة البنكية في مواجهة تقلبات الأسواق المالية الأوروبية

المبحث الثاني: تحليل وتقييم للممارسات التنظيمية والرقابية الأوروبية في ظل آلية الرقابة الموحدة

سيتم من خلال هذا المبحث إجراء تحليل وتقييم للآليات الرقابية للبنوك الأوروبية على المستويين الجزئي والكلي، الصادرة عن الهيئات والسلطات الاشرافية ذات الصلة (البنك المركزي الأوروبي، هيئة البنوك الأوروبية، ومجلس المخاطر النظامية الأوروبي). وهذا بالتطرق إلى ممارسات الرقابة الجزئية وفق برنامج عملية المراجعة والتقييم الرقابي وتحليل نتائجها، وكذا عرض مجالات الرقابة في إطار سياسة الاشراف الاحترافي الكلي، بالإضافة إلى اختبارات القدرة على تحمل الضغوط كآلية رقابية واحترافية.

المطلب الأول: آليات الرقابة وفق برنامج " عملية المراجعة والتقييم الرقابي SREP "

سيتم في هذا المطلب عرض إطار عمل برنامج عملية المراجعة والتقييم الرقابي SREP ، وكذا دراسة وتحليل نتائج البرنامج حسب تدابير محددة. وكذا التطرق إلى أساليب الرقابة البنكية على المؤسسات البنكية المهمة الخاضعة للإشراف المباشر من قبل البنك المركزي الأوروبي.

أولاً: نظرة شاملة حول إطار عمل برنامج SREP

يعد برنامج "عملية المراجعة والتقييم الرقابي (SREP)"، أهم عملية إشرافية يقوم بها البنك المركزي الأوروبي للحصول على رؤية شاملة لملف المخاطر للمؤسسات الكبيرة التي يشرف عليها. إذ يكلف البنك المركزي الأوروبي سنوياً مجموعة خبراء بمراجعة عمل نظام SREP ، وتقييم كفاءته وضعه وعمله بالنسبة للأنشطة العامة للإشراف البنكي الأوروبي مثل التفتيشات الميدانية، والتحقيقات في النماذج الداخلية وتقييمات الملاءمة والكفاءة، والتعمق في نطاق العقوبات، وتقديم توصيات لتحسين كفاءة وفعالية آلية الرقابة الموحدة (SSM)¹.

تقوم الرقابة البنكية الأوروبية من خلال برنامج SREP بتقييم قدرة البنوك على الاستمرار على أساس سنوي، وتحدد متطلبات رأس المال والسيولة التي يتعين على البنوك الوفاء بها لتغطية المخاطر التي تتعرض لها، وتضع التدابير التي ينبغي على البنوك تنفيذها لتحسين الضوابط الداخلية وممارسات إدارة المخاطر. وفي هذا الصدد، يتفاعل نظام SREP مع عمليات إشرافية مهمة أخرى، بما في ذلك² :

- التفتيشات الميدانية والتحقق من النماذج الداخلية التي يتم تنسيقها وتنفيذها من قبل المديرية العامة لعمليات التفتيش الميدانية والنماذج الداخلية؛

¹ Sarah Dahlgren, Ryozo Himino, Fernando Restoy, Carolyn Rogers, **Assessment of the European Central Bank's Supervisory Review and Evaluation Process**, Op.cit , P 11.

² Ibid, P P 12-13.

الفصل الرابع: دراسة تحليلية مقارنة لدور آليات الرقابة البنكية في مواجهة تقلبات الأسواق المالية الأوروبية

- تقييمات الملاءمة والصلاحية وإجراءات التقويض، المنسقة والمنفذة من قبل المديرية العامة للحوكمة بما في ذلك المدفوعات العقابية الدورية وغيرها من تدابير التنفيذ المتاحة في التشريعات الوطنية المنفذة في الدول الأعضاء المشاركة ذات الصلة، بالإضافة إلى العقوبات؛
- اختبارات الضغط، بما في ذلك الاختبار الذي تجريه هيئة البنوك الأوروبية (EBA)، وهذا بالتعاون مع مجلس المخاطر النظامية الأوروبي (ESRB)، والسلطات الوطنية والبنك المركزي الأوروبي وذلك كل عامين على أكبر البنوك المهمة التي يشرف عليها البنك المركزي الأوروبي مباشرة؛ تمرين اختبار الضغط الذي تجريه المديرية العامة للإشراف الأفقي لجميع المؤسسات المهمة؛ التقييمات الشاملة للكيانات الجديدة تحت إشراف البنك المركزي الأوروبي؛ تحليل السيناريوهات مثل اختبار الضغط لمخاطر المناخ؛ أو اختبار الضغط من أعلى إلى أسفل الذي تجريه المديرية العامة للسياسة الكلية الاحترازية والاستقرار المالي بالبنك المركزي الأوروبي.

وفي هذا الصدد، يتم التعاون بين البنك المركزي الأوروبي والجهات الرقابية الوطنية كأحد الأشكال الرئيسية في مجال تعزيز ثقافة إشراف مشتركة في إطار أساليب وممارسات رقابية متسقة، وذلك من خلال ما يعرف بـ: فرق الرقابة المشتركة (JSTs)، والتي تُعنى بتنفيذ عملية الرقابة المستمرة على البنوك المهمة. حيث يتم انشاء هذه الفرق لكل مؤسسة بنكية، تتشكل من موظفي البنك المركزي الأوروبي والمشرفين الوطنيين المعنيين، بما في ذلك السلطات المختصة في البلدان التي توجد فيها مؤسسات ائتمانية أو شركات بنكية تابعة أو فروع بنكية كبيرة عابرة للحدود لمجموعة بنكية معينة. ويتم تصميم حجم فرق الرقابة المشتركة وتكوينها العام وتنظيمها بما يتناسب مع حجم ونموذج الأعمال والمخاطر التي يتعرض لها البنك الذي يشرف عليه¹.

وتتولى فرق الرقابة المشتركة القيام بتنفيذ عمليات الرقابة المستمرة وفق المهام الرئيسية التالية:

- ✓ إجراء عملية المراجعة والتقييم الرقابي SREP ؛
- ✓ اقتراح برنامج الفحص الإشرافي، بما في ذلك خطة عمليات التفتيش الموقعي؛
- ✓ تنفيذ برنامج الفحص الإشرافي المعتمد، بما في ذلك القرارات الإشرافية؛
- ✓ ضمان التنسيق مع فرق التفتيش في الموقع والاتصال مع المشرفين الوطنيين.

¹ Joint Supervisory Teams (JSTs), ECB , Banking Supervision, Available on :

<https://www.bankingsupervision.europa.eu/framework/approach/Joint-supervisory-teams/html/index.en.html>
accessed on : 02/09/2024.

الفصل الرابع: دراسة تحليلية مقارنة لدور آليات الرقابة البنكية في مواجهة تقلبات الأسواق المالية الأوروبية

فمن خلال تنفيذ برنامج **SREP**، عزز البنك المركزي الأوروبي عملية الإشراف الفعال والمتسق القائم على المخاطر وكفاية رأس المال، حيث تم تصميمه في وقت كانت فيه أنظمة البنوك الأوروبية بحاجة إلى زيادات كبيرة في رأس المال لتجنب أزمة بنكية نظامية. وبدوره، ساعد هذا البرنامج في بناء الثقة وتعزيز مرونة البنوك في الدول المشاركة. في سنواتها الأولى، خصصت عملية الرقابة البنكية الأوروبية موارد كبيرة لتطوير منهجيات وعمليات مفصلة إلى حد ما لضمان التنسيق بين موظفيها الموجودين في البلدان المشاركة ونهج إشرافي متسق يعزز تكافؤ الفرص لجميع المؤسسات البنكية الهامة. ويتم إجراء عملية تقييم المخاطر من خلال أربعة عناصر¹:

1- نموذج الأعمال:

يُقَسَّم تقييم نموذج عمل المؤسسة البنكية إلى قسمين: جدوى نموذج العمل (القدرة على تحقيق عوائد مقبولة من منظور اشرافي على مدى 12 شهرًا المقبلة) ، واستدامة نموذج العمل (يشير إلى قدرة المؤسسة البنكية على تحقيق عوائد مقبولة على مدار دورة كاملة) . ففي حال حدوث ضعف في عمل أي مؤسسة من شأنه التأثير سلبيًا على قدرتها على توليد الأرباح والنمو، وذلك ليس بسبب خطر معين ولكن بسبب طبيعة نموذج عمل المؤسسة. ويطلق على خطر حدوث مثل هذه السيناريوهات مصطلح " مخاطر نموذج الأعمال". وقد تتبع تلك المخاطر من عوامل داخل المؤسسة البنكية (عدم كفاءة التصميم أو تسعير المنتجات الرئيسية أو ضعف التمويل وهياكل رأس المال). ولكنها قد تنشأ كذلك نتيجة عوامل خارجية (البيئة الاقتصادية الصعبة أو المشهد التنافسي المتغير).

2- الحوكمة الداخلية وإدارة المخاطر:

يتم في هذا العنصر تحليل لإدارة المخاطر والحوكمة الداخلية على مستوى المؤسسات البنكية فهو بمثابة مراجعة شاملة للهيكل التشغيلي والتنظيمي للمؤسسة، والإطار العام لمراقبة المخاطر وإدارة المخاطر والبنية الفنية التي تدعم إطار وممارسات إدارة المخاطر. ويغطي التقييم ثلاثة جوانب رئيسية:

- إطار الحوكمة الداخلية للمؤسسة، بما في ذلك هيكلها التنظيمي، وإدارة المخاطر ووظائف الامتثال، ووظيفة التدقيق الداخلي؛
- إطار تقبل المخاطر وثقافة المخاطر، بما في ذلك سياسات المكافآت؛
- البنية التحتية للمخاطر وتجميع البيانات واعداد التقارير.

¹ Supervisory Review and Evaluation Process (SREP) , ECB Banking Supervision , available on : https://www.bankingsupervision.europa.eu/activities/srep/2023/html/ssm.srep202312_supervisorymethodology2023.en.html, accessed on : 21/09/2024

3- المخاطر على رأس المال:

يرتبط تحديد رأس المال الذي تحتاجه المؤسسة البنكية بثلاثة ركائز أساسية، وهذا ما يجعل من الممكن تحليل الوضع الرأسمالي للمؤسسة من ثلاثة زوايا مختلفة ومتكاملة. بحيث يتم تقسيم كل ركيزة إلى خطوات محددة، تسمح لفرق الرقابة المشتركة بممارسة الحكم بناءً على مدى معرفتها بالمؤسسة البنكية. حيث تمر عملية الرقابة على مخاطر رأس المال بالمراحل التالية¹:

3-1- تقييم المخاطر التي يتعرض لها رأس المال:

يتم اجراء تقييم لمستويات المخاطر الأربعة المرتبطة برأس المال، وذلك عبر ثلاثة مراحل: مرحلة جمع البيانات، مرحلة تسجيل النقاط بناءً على مؤشرات محددة مسبقاً، ومرحلة التقييم الاشرافي.

- **مخاطر الائتمان:** تعد القروض المصدر الأكبر والأكثر شيوعاً لمخاطر الائتمان. ومع ذلك، قد تنشأ مخاطر الائتمان من أنشطة أخرى، سواء تم تسجيلها في العمليات البنكية أو عمليات التداول داخل الميزانية أو خارجها. مثال ذلك مواجهة المؤسسات مخاطر الائتمان أو مخاطر الطرف المقابل من خلال الأدوات المالية المختلفة (المعاملات بين البنوك، التمويل التجاري، معاملات الصرف الأجنبي، العقود الآجلة، ... وغيرها) .

ويراعى عند مراجعة المخاطر الائتمانية الجوانب التالية: حجم الأنشطة الائتمانية، طبيعة وتكوين محفظة الائتمان بما في ذلك تركزها، تطور المحفظة الائتمانية وجودتها، معايير مخاطر الائتمان بما في ذلك القائمة على التصنيفات الداخلية مثل احتمالية التخلف عن السداد والخسارة الناجمة عن ذلك، تخفيف مخاطر الائتمان وتغطيتها.

- **مخاطر السوق:** تتم الرقابة على مخاطر السوق حسب منهجية تقييم مخاطر السوق لبرنامج SREP والتي تتوافق مع ارشادات هيئة البنوك الأوروبية بشأن اعادة هيكلة البنوك. ويتم تقييم ما إذا كانت البنوك تتمثل لتوقعات الرقابة التي يفرضها البنك المركزي الأوروبي. بحيث تطبق هذه المنهجية بشكل متناسب على المؤسسات البنكية المهمة، مع الأخذ في الاعتبار طبيعة أنشطتها وحجمها وتعقيدها. وتوجد مجموعة عوامل يعتبرها البنك المركزي الأوروبي ذات صلة عند تقييم مخاطر السوق، وهي²:

¹ Credit risk SREP methodology, ECB Banking Supervision, 2023, available on: https://www.bankingsupervision.europa.eu/activities/srep/2023/html/ssm.srep202312_creditrisklevelsrepmethodology.en.pdf, accessed on : 12/09/2024.

² Market risk SREP methodology, ECB Banking Supervision, 2023, available on: https://www.bankingsupervision.europa.eu/activities/srep/2023/html/ssm.srep202312_marketriskcontrolsrepmethodology.en.pdf, accessed on : 12/09/2024.

الفصل الرابع: دراسة تحليلية مقارنة لدور آليات الرقابة البنكية في مواجهة تقلبات الأسواق المالية الأوروبية

- حجم وأهمية الانكشافات (التعرضات) على الأنشطة السوقية؛
- عوامل الخطر التي تكمن وراء الأدوات المحتفظ بها: مخاطر أسعار الفائدة (باستثناء المخاطر في المحفظة البنكية)، ومخاطر الأسهم، ومخاطر الائتمان (باستثناء المخاطر في المحفظة البنكية) ومخاطر الصرف الأجنبي، ومخاطر التخلف عن السداد في محفظة التداول؛
- ميزات المراكز المتخذة: التعقيد، مخاطر النموذج، المخاطر غير الخطية ومخاطر الفجوة؛
- عدم اليقين بشأن القيمة العادلة: المخاطر المتعلقة بسيولة السوق، عدم اليقين في سعر السوق وفروق العرض والطلب وتكاليف الإغلاق؛
- ممارسات إدارة المخاطر في البنك: استراتيجيات التحوط، مخاطر التركيز ومخاطر الارتباط .

• **المخاطر التشغيلية:** تتضمن هذه المخاطر الخسائر الناجمة عن عدم كفاية أو فشل العمليات الداخلية والأشخاص والأنظمة أو من أحداث خارجية، بحيث تشمل المخاطر القانونية، ومخاطر السلوك ومخاطر النماذج، ومخاطر تكنولوجيا المعلومات. مع استبعاد المخاطر الاستراتيجية والمخاطر المتعلقة بالسمعة. ومع استمرار تطور البيئة الاقتصادية والتنظيمية، يتم اجراء عمليات تحديث مستمرة لمنهجية المخاطر التشغيلية الداخلية لبرنامج SREP بانتظام .

• **مخاطر أسعار الفائدة في المحفظة البنكية:** ترتبط مخاطر أسعار الفائدة في المحفظة البنكية (IRRBB) بتعرض البنك لتحركات غير مواتية في أسعار الفائدة والتي تؤثر سلبيًا على أنشطته غير التجارية. ويتضمن تقييم هذه المخاطر تحليلين متكاملين؛ يكون الأول من منظور القيمة الاقتصادية والذي يركز على كيفية تأثير التغيرات في أسعار الفائدة على القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية المتوقعة. أما الثاني من منظور الأرباح، والذي يركز على تأثير التغيرات في أسعار الفائدة على الأرباح على المدى القصير .

كما يجب على المؤسسة البنكية اثبات قدرتها على تحديد وتقييم المكونات المختلفة لمخاطر أسعار الفائدة في المحفظة البنكية (مخاطر الفجوة، المخاطر الأساسية ، ومخاطر الخيارات) .

3-2- تحدي التقييم الداخلي لكفاية البنك من رأس المال:

تقوم فرق الرقابة المشتركة بإجراء تقييم العمليات الداخلية للمؤسسة لإدارة كفاية رأس المال (ICAAP). ويتم اجراء هذا التقييم من منظور نوعي وكمي للتأكد من أن عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال للمؤسسة البنكية سليمة ومتناسبة مع طبيعة وحجم وتعقيد أنشطتها، وكذا التحقق من :

الفصل الرابع: دراسة تحليلية مقارنة لدور آليات الرقابة البنكية في مواجهة تقلبات الأسواق المالية الأوروبية

- كيفية قيام البنك بتحديد وقياس وتجميع المخاطر؛
 - كيفية دمج عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال في عمليات الإدارة اليومية، بما في ذلك دور هيئة الإدارة وأدوار الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي كجزء من إطار الحوكمة الداخلية.
- ### 3-3- تحدي التقديرات الداخلية لرأس المال في ظل الظروف الصعبة:

تقوم فرق الرقابة المشتركة بإجراء تقييم لقدرة المؤسسة البنكية على تغطية احتياجاتها من رأس المال وفق منظور استشرافي مبني على افتراض التطورات الاقتصادية والمالية الصعبة. ويتم ذلك باستخدام مجموعة واسعة من مصادر المعلومات، بما في ذلك اختبارات الضغط الداخلية للبنك. وفي هذا الإطار، تعتمد البنوك عادة على مجموعة واسعة من اختبارات الضغط وتحليلات الحساسية لتحديد مسار رأس مالها وقدرتها على تجميع الأموال الخاصة.

4- المخاطر على السيولة:

كما هو الحال مع المخاطر المرتبطة برأس المال، فإن تقييم قدرة المؤسسة البنكية على تغطية المخاطر المرتبطة بالسيولة يرتبط بثلاثة ركائز أساسية، وهذا ما يجعل من الممكن تحليل سيولة المؤسسة ووضعها التمويلي من ثلاثة زوايا مختلفة ومتكاملة. حيث تساعد الإدارة الفعالة لمخاطر السيولة على ضمان قدرة البنوك على الوفاء بالتزامات التدفق النقدي، باعتبارها التزامات غير مؤكدة لأنها تتأثر بالأحداث الخارجية وسلوك المودعين. وتُجرى عملية الرقابة على مخاطر السيولة وفق ما يلي:

4-1- تقييم المخاطر على السيولة:

يتم في هذه المرحلة تقييم مستويات المخاطر وضوابطها وفق لنوعين من المخاطر: مخاطر السيولة قصيرة الأجل (عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية قصيرة الأجل عند استحقاقها) ومخاطر استدامة التمويل (عدم قدرة البنك على تمويل ميزانيته العمومية على المستوى المتوسط والطويل). وفي نهاية العملية، يتم دمج درجات مستويات نوعي المخاطر لاستخراج درجة واحدة لمخاطر السيولة.

4-2- تحدي التقييم الداخلي لكفاية البنك من السيولة:

تقوم فرق الرقابة المشتركة بتقييم العمليات الداخلية لكفاية البنك من السيولة (ILAAP)، لتحديد وتقدير السيولة اللازمة لتغطية المخاطر الخاصة به. ويتم إجراء هذا التقييم من منظور نوعي وكمي وذلك بهدف تقييم ما إذا كان إطار (ILAAP) الخاص بالبنك موثوقاً به، وأن يكون بمثابة مرشد في تقييم الإدارة الداخلية وإدارة المخاطر. كما ينبغي أن تؤخذ نتائج هذا التقييم في الاعتبار عند تحديد الدرجة الإجمالية لكفاية السيولة وكذا عند النظر في فرض تدابير السيولة اللازمة.

الفصل الرابع: دراسة تحليلية مقارنة لدور آليات الرقابة البنكية في مواجهة تقلبات الأسواق المالية الأوروبية

4-3- تحدي التقديرات الداخلية للسيولة في ظل الظروف الصعبة:

تقوم فرق الرقابة المشتركة بإجراء تقييم قدرة المؤسسة البنكية على تغطية احتياجاتها من السيولة من منظور استشرافي مبني على افتراض التطورات الاقتصادية والمالية الصعبة. وبعد الانتهاء من التقييم يجب النظر فيما إذا هنالك حاجة لفرض تدابير السيولة على البنك. إذ ينبغي أن تعكس تدابير برنامج SREP نقاط الضعف المحددة في تقييم مخاطر السيولة ، التي تأخذ طبيعة نوعية أو كمية أو كلاهما. وهنا تلعب اختبارات ضغط السيولة دوراً رئيساً في التقييم الكمي لاحتياجات البنك من السيولة وقدرته على مواصلة عملياته خلال فترات الضغط . فمن ناحية، تعمل اختبارات ضغط السيولة على تحدي اختبارات الضغط الداخلية التي تطورها المؤسسات البنكية بنفسها.

وتنتج عملية التقييم درجة تقييم المخاطر (RES) لكل عنصر على حدى، بحيث تعكس الدرجة الاجمالية التقييم الشامل الذي يجريه المشرف للبحث في مدى قدرة المؤسسة البنكية على البقاء. وبناءً عليه، تعكس الدرجات الأعلى زيادة في المخاطر نتيجة لخصائص في ملف المخاطر، بما في ذلك نموذج أعمالها، واطار الحوكمة الداخلية لديها، والمخاطر الفردية التي تهدد قدرتها على الوفاء بالتزاماتها وموقف السيولة لديها.

وتتباين نتائج تقييم السيطرة على المخاطر ، كما يلي¹:

أ- **الدرجة 1 " لا يوجد خطر واضح التأثير"**: توجد رقابة قوية على العناصر الاحترازية للمجموعة البنكية أو كياناتها، نظراً لجودة الإدارة العالية والتنظيم والضوابط السليمة. مع ارتفاع مستوى إدارة المخاطر والسيطرة عليها. فضلاً على أن إطار الرقابة وإدارة المخاطر محددان بشكل واضح ومتوافق تماماً مع طبيعة وتعقيد أنشطة المؤسسة البنكية؛

ب- **الدرجة 2 " يوجد خطر منخفض التأثير"**: توجد رقابة كافية على العناصر الاحترازية للمجموعة البنكية أو كياناتها، نظراً لجودة الإدارة والتنظيم والضوابط السليمة. مع وجود مستوى مقبول لإدارة المخاطر والسيطرة عليها. فضلاً على أن إطار الرقابة وإدارة المخاطر محددان بشكل مناسب ومتوافق بشكل كافي مع طبيعة وتعقيد أنشطة المؤسسة البنكية؛

ج- **الدرجة 3 " يوجد خطر متوسط التأثير"**: توجد رقابة متوسطة على العناصر الاحترازية للمجموعة البنكية أو كياناتها، نظراً لانخفاض جودة الإدارة والتنظيم والضوابط السليمة. مع وجود مستوى مقبول

¹ Supervisory Review and Evaluation Process (SREP) , ECB Banking Supervision , available on :

https://www.bankingsupervision.europa.eu/activities/srep/2023/html/ssm.srep202312_supervisorymethodology2023.en.html, accessed on : 21/09/2024

الفصل الرابع: دراسة تحليلية مقارنة لدور آليات الرقابة البنكية في مواجهة تقلبات الأسواق المالية الأوروبية

لإدارة المخاطر والسيطرة عليها. فضلاً على أن إطار الرقابة وإدارة المخاطر محددان بشكل غير مناسب وغير متوافق بشكل كاف مع طبيعة وتعقيد أنشطة المؤسسة البنكية؛

د- الدرجة 4 " يوجد خطر كبير التأثير": توجد رقابة غير كافية على العناصر الاحترازية للمجموعة البنكية أو كياناتها، نظراً لأن جودة الإدارة والتنظيم والضوابط منخفض للغاية، مع وجود ضعف كبير لإدارة المخاطر ويحتاج إلى تحسين جذري و/أو فوري، ولا يوجد تخفيف للمخاطر والسيطرة عليها. فضلاً على أن إطار الرقابة وإدارة المخاطر غير محددان أو غير متوافقان بشكل كافي مع طبيعة وتعقيد أنشطة المؤسسة البنكية؛

وبناءً على ما سبق ، ينتج عن برنامج **SREP** اجراءات رقابية بما في ذلك القرارات المتعلقة برأس المال أو السيولة أو أنواع أخرى من التدابير الرقابية. ويجب أن تؤخذ هذه التدابير في الاعتبار عند اعداد التخطيط الاشرافي. حيث يوفر برنامج **SREP** إشراقاً عالي الجودة لضمان الاستقرار المالي داخل منطقة اليورو. إذ يوضح تفاصيل تعزيز قدرة المؤسسات الخاضعة للرقابة الموحدة على مواجهة الصدمات، كما تجري فرق الرقابة المشتركة تقييماتها بأسلوب متحفظ، وتتبنى نهجاً عادلاً ولكن صارماً، لتتخذ بذلك الإجراءات اللازمة لتعزيز وضمان استمرارية المؤسسات البنكية.

ثانياً: دراسة تحليلية لتطور نتائج برنامج **SREP**

يقوم البنك المركزي الأوروبي، بداية من سنة 2018، بنشر نتائج عملية المراجعة والتقييم الرقابي سنوياً، إذ توفر هذه العملية تقييماً شاملاً للتحديات والمخاطر التي تواجه المؤسسات البنكية المهمة الخاضعة للإشراف المباشر وفق آلية الرقابة الموحدة (SSM).

1- نتائج الدرجات الاجمالية في اختبار **SREP**:

مع الإشارة إلى أنه خلال عام 2020، خضع المشهد العام للمخاطر إلى تغيرات سريعة في ظل جائحة كوفيد-19، مما تطلب من البنوك وصناع السياسات التكيف والاستعداد استجابة للظروف المتغيرة. إذ تبني البنك المركزي الأوروبي تدابير احتواء في إطار توجيهات وتوصيات تستجيب للانخفاض غير المسبوق في النشاط الاقتصادي للاتحاد الأوروبي. وعلى هذا الأساس، لم تدرج نتائج برنامج **SREP** خلال ذلك العام، حيث تبنت هيئة الرقابة البنكية التابعة للبنك المركزي الأوروبي نهجاً عملياً اتجه تنفيذ نشاطها الأساسي السنوي بما يتماشى مع ارشادات هيئة البنوك الأوروبية، والتي تمحورت أساساً في التركيز على تعامل البنوك مع التحديات والمخاطر التي تهدد رأس المال والسيولة الناجمة عن تبعات الأزمة الصحية العالمية.

الفصل الرابع: دراسة تحليلية مقارنة لدور آليات الرقابة البنكية في مواجهة تقلبات الأسواق المالية الأوروبية

وفيما يلي، جدول يُظهر نتائج الدرجات الإجمالية في اختبار SREP للفترة (2018-2023):

الجدول رقم(4-02): نتائج الدرجات الاجمالية في اختبار SREP للفترة (2018-2023)

الوحدة (%)

الدرجة السنة	1	2+	2	2-	3+	3	3-	4
2018	-	-	52	-	-	38	-	10
2019	-	-	49	-	-	43	-	8
2020	-	-	-	-	-	-	-	-
2021	-	3	20	23	16	19	11	8
2022	-	2	22	22	18	21	8	7
2023	-	1	19	25	18	22	12	3

المصدر: من إعداد الباحثة بناءً على تقارير النتائج المجمع لبرنامج SREP للفترة (2018-2023)، والمستخرجة من الموقع https://www.bankingsupervision.europa.eu/home/search/html/supervisory_review_srep.en.html

يتضح من خلال بيانات الجدول أعلاه، غياب تام للدرجة 1 خلال الفترة (2018-2023) وتركز الحصة الأكبر من نسب المخاطر التي يواجهها قطاع البنوك المهمة الخاضعة للإشراف المباشر من قبل البنك المركزي الأوروبي، في ظل آلية الرقابة الموحدة، في المتوسط للدرجتين 2 و 3، والتي تعكس مستوى منخفض إلى متوسط للمخاطر. حيث سجلت الدرجة 2، انخفاض مستمر في النسب بداية من عام 2018 بـ 52% إلى 45% خلال عام 2023، أي بمعدل انخفاض قدرة 13.46%. وفي المقابل، يلاحظ ارتفاع مستمر في نسب الدرجة 3 خلال الفترة (2018-2023) بمعدل متوسط 36.8%.

كذلك، سجلت الدرجة 4، انخفاض مستمر في النسب بداية من عام 2018 بـ 10% إلى 3% خلال عام 2023، أي بمعدل انخفاض قدرة 70%، وهو ما يدل على فعالية الدور الرقابي والإشرافي للبنك المركزي الأوروبي في التقليل من درجة وشدة المخاطر التي تواجهها البنوك المهمة.

2- التدابير النوعية:

يقوم البنك المركزي الأوروبي بفرض تدابير نوعية في مجالات مختلفة؛ ففي المقام الأول تتصدر الحوكمة الداخلية وإدارة المخاطر بمتوسط نسبة 28% خلال الفترة (2019-2023)، لتأتي بعد ذلك

الفصل الرابع: دراسة تحليلية مقارنة لدور آليات الرقابة البنكية في مواجهة تقلبات الأسواق المالية الأوروبية

مخاطر الائتمان بمتوسط نسبة 21.8% خلال نفس الفترة، وبلغ متوسط تدابير كفاية رأس المال 14.6%. في حين بلغ متوسط النسب في كل من: المخاطر التشغيلية، ونموذج الأعمال، ومخاطر السيولة، بحوالي: 8%، 9%، 10% على التوالي. لتحتمل أدنى ترتيب كل من مخاطر أسعار الفائدة في دفاتر البنك، ومخاطر السوق بمتوسط نسب: 4.8% و 3.6% على التوالي. وهذا راجع إلى سياسة البنك المركزي الأوروبي في قيامه بفرض متطلبات تضييق نطاق تدخل البنوك الأوروبية في عمليات الأسواق المالية، حيث أن المشاركة المتزايدة للبنوك في الأسواق المالية يعد سبباً في تعرضها لصدمات السيولة وتقلبات مفاجئة وكبيرة في أسعار الأصول.

ويوضح الجدول التالي، تفاصيل النسب السنوية للتدابير النوعية المعدة وفق اختبار SREP وذلك خلال الفترة (2019-2023):

الجدول رقم (4-03): التدابير النوعية في اختبار SREP للفترة (2019-2023)

الوحدة (%)

التدابير السنة	نموذج الأعمال	الحوكمة الداخلية	مخاطر الائتمان	مخاطر السوق	المخاطر التشغيلية	مخاطر السيولة	كفاية رأس المال	مخاطر أسعار الفائدة في المحفظة البنكية
2019	6	29	16	3	8	16	16	4
2020	11	25	25	3	6	12	15	3
2021	9	31	26	2	7	6	14	5
2022	12	28	18	6	10	6	14	6
2023	7	27	24	4	9	10	14	6

المصدر: من إعداد الباحثة بناءً على تقارير النتائج المجمعة لبرنامج SREP للفترة (2019-2023)، والمستخرجة من الموقع https://www.bankingsupervision.europa.eu/home/search/html/supervisory_review_srep.en.html

كما يتضح من بيانات الجدول أعلاه، بأن أعلى نسب تتركز في مخاطر الحوكمة الداخلية ومخاطر الائتمان، ومخاطر كفاية رأس المال. وبناءً عليه، سيتم التفصيل في كل نوع منها حسب درجات تقييمها في اختبار SREP.

الفصل الرابع: دراسة تحليلية مقارنة لدور آليات الرقابة البنكية في مواجهة تقلبات الأسواق المالية الأوروبية

3- الحوكمة الداخلية وإدارة المخاطر:

يمكن تجميع نتائج درجات تقييم الحوكمة الداخلية في اختبار SREP خلال الفترة (2018-2023) في الجدول الموالي:

الجدول رقم (4-04): درجات تقييم الحوكمة الداخلية في اختبار SREP للفترة (2018-2023) الوحدة (%)

الدرجة السنة	1	2+	2	2-	3+	3	3-	4
2018	-	-	25	-	-	67		8
2019	-	-	18	-	-	76	-	6
2020	-	-	-	-	-	-	-	-
2021	-	-	7	10	28	38	11	6
2022	-	-	5	18	20	36	16	5
2023	-	-	5	10	26	36	18	5

المصدر: من إعداد الباحثة بناءً على تقارير النتائج المجمع لبرنامج SREP للفترة (2018-2023)، والمستخرجة من الموقع https://www.bankingsupervision.europa.eu/home/search/html/supervisory_review_srep.en.html

من خلال أرقام نسب درجات تقييم الحوكمة الداخلية وفق اختبار SREP الظاهرة في الجدول أعلاه، والتي تتراوح أغلبها في مجال الدرجتين 2 و 3، حيث تحتل الدرجة 3، التي تعكس مخاطر متوسطة التأثير، أقصى نسب سنوية بمتوسط يقدر بـ 74.4%، وذلك بارتفاع يقدر بـ 19.40% من عام 2018 إلى غاية عام 2023. وتليها الدرجة 2 التي عرفت تذبذباً في النسب بمتوسط سنوي يقدر بـ 19.6%. مع تسجيل انخفاض مستمر في نسب الدرجة 4 بمعدل 37.5% من عام 2018 إلى عام 2023، وانعدام تسجيل نسب على مستوى الدرجة 1. وهو ما يُبرز انتقال درجة المخاطر من مستوى الخطر المرتفع إلى مستوى الخطر المتوسط. ومع ذلك، تبقى مخاطر الحوكمة الداخلية أكبر مقارنة مع باقي أنواع المخاطر الأخرى، وهذا ما يتوافق مع نتائج تحليل الجدول رقم (4-03) السابق.

فعلى الرغم من التحسن الذي قدمته المؤسسات البنكية المهمة على مدار السنوات القليلة الماضية، تظل مجالات الحوكمة الداخلية وإدارة المخاطر تثير قلق هيئة الرقابة البنكية والبنك المركزي الأوروبي. ويمكن تجميع أهم الأسباب المؤدية إلى ذلك في:

الفصل الرابع: دراسة تحليلية مقارنة لدور آليات الرقابة البنكية في مواجهة تقلبات الأسواق المالية الأوروبية

- زيادة المخاوف بشأن فعالية هيئات الإدارة وكذا بسبب تكوين لجان مجلس الإدارة وتنوعها، والملاءمة الجماعية وفعالية الدور الرقابي. كما يتجلى في غياب ثقافة التحدي القوية وضعف عملية اتخاذ القرار؛
- عدم الاهتمام الكافي لهيئات الإدارة بوظائف الرقابة الداخلية (إدارة المخاطر، الامتثال، ووظائف التدقيق الداخلي)؛
- استمرار وجود مظاهر مجزأة وغير منسجمة في مجال تكنولوجيا المعلومات، مع انخفاض القدرة على تجميع البيانات على المستوى التجميعي، وكذا التقدم البطيء في برامج الإصلاح التي وضعت على مدار السنوات الأخيرة، الأمر الذي يعيق قدرة البنوك على إنتاج تقارير غير دقيقة قياسياً.

4- مخاطر الائتمان:

يبين الجدول الموالي درجات اختبار SREP لمخاطر الائتمان خلال الفترة (2018-2023) :

الجدول رقم (4-05): درجات اختبار SREP لمخاطر الائتمان للفترة (2018-2023)

الوحدة (%)

الدرجة	1	2+	2	2-	3+	3	3-	4	السنة
2018	4	-	51	-	-	31	-	14	
2019	3	-	53	-	-	31	-	13	
2020	-	-	-	-	-	-	-	-	
2021	2	-	30	-	-	54	-	14	
2022	2	1	21	20	13	25	9	9	
2023	2	1	10	26	18	26	8	8	

المصدر: من إعداد الباحثة بناءً على تقارير النتائج المجمع لبرنامج SREP للفترة (2018-2023)، والمستخرجة من الموقع https://www.bankingsupervision.europa.eu/home/search/html/supervisory_review_srep.en.html

تظهر نتائج درجات اختبار SREP لمخاطر الائتمان للفترة (2018-2023)، تفاوت في النسب بين جميع الدرجات، إذ احتلت الدرجة 1 أقل النسب مقارنة بالدرجات الأخرى، مع تسجيل انخفاض مستمر في النسب من 4 % عام 2018 إلى 2 % خلال الفترة (2021-2023). تليها الدرجة 4 التي عرفت انخفاض مستمر في النسب بمتوسط سنوي قدره 11.6% خلال الفترة (2018-2023).

الفصل الرابع: دراسة تحليلية مقارنة لدور آليات الرقابة البنكية في مواجهة تقلبات الأسواق المالية الأوروبية

كذلك، سجل تذبذب في النسب الخاصة بالدرجة 2 بمتوسط سنوي قدره 42.6%، وكذلك الحال بالنسبة للدرجة 3 بمتوسط سنوي يقدر بـ 43%. وهذا ما يبرز هيمنة الدرجتين 2 و 3 في نتائج اختبار مخاطر الائتمان التي تواجه المؤسسات البنكية المهمة والخاضعة للإشراف المباشر من قبل البنك المركزي الأوروبي، والتي تُظهر مستوى منخفض إلى متوسط للمخاطر الائتمانية، وذلك على الرغم من تحسن جودة الأصول بشكل أكبر. وفي هذا الإطار، يظل المشرفون حذرين في ضوء التوقعات الاقتصادية غير المؤكدة، وكذا ارتفاع مستوى انكشاف البنوك للقطاعات المعرضة للخطر. وفي هذا الصدد، اتخذت أجهزة الرقابة البنكية التابعة للبنك المركزي الأوروبي تدابير رقابية واسعة النطاق على العقارات التجارية والسكنية من خلال التركيز على ممارسات منح القروض. حيث كشف تحليل النتائج المجمعة لبرنامج SREP للعام 2023، عن حاجة البنوك إلى تحسين ثلاث مجالات بخصوص الحد من مخاطر الائتمان:

- كيفية تحديد العميل الذي يواجه صعوبات مالية؛
- كيفية ضمان منح العملاء التدابير الأكثر ملائمة؛
- كيفية مراقبة تدابير التساهل سواء على المستوى الفردي أو على مستوى محفظة القروض.

5- مخاطر كفاية رأس المال:

تُظهر بيانات الجدول الموالي درجات اختبار SREP لمخاطر كفاية رأس المال للفترة (2018-2023):

الجدول رقم (4-06): درجات اختبار SREP لمخاطر كفاية رأس المال للفترة (2018-2023)

الوحدة (%)

الدرجة السنة	1	2+	2	2-	3+	3	3-	4
2018	16	-	41	-	-	36	-	7
2019	13	-	46	-	-	38	-	3
2020	-	-	-	-	-	-	-	-
2021	10	-	52	-	-	30	-	8
2022	8	5	28	18	11	18	6	6
2023	8	4	24	23	11	21	8	3

المصدر: من إعداد الباحثة بناءً على تقارير النتائج المجمعة لبرنامج SREP للفترة (2018-2023)، والمستخرجة من

الموقع https://www.bankingsupervision.europa.eu/home/search/html/supervisory_review_srep.en.html

الفصل الرابع: دراسة تحليلية مقارنة لدور آليات الرقابة البنكية في مواجهة تقلبات الأسواق المالية الأوروبية

بناءً على البيانات الواردة في الجدول رقم (4-06) ، تُظهر نتائج درجات اختبار **SREP** لمخاطر كفاية رأس المال للفترة (2018-2023)، هيمنة الدرجتين 2 و 3 في نسب المخاطر؛ حيث سجلت الدرجة 2 ارتفاعاً من 41% عام 2018 إلى 51% عام 2023، وذلك بمتوسط سنوي يقدر بـ 48.2%. في حين سُجل تذبذب في النسب الخاصة بالدرجة 3 بمتوسط سنوي قدره 35.8%. كما عرفت الدرجة 1 التي تعكس عدم وجود خطر واضح التأثير، انخفاض مستمر في نسب مخاطر كفاية رأس المال من 16% عام 2018 إلى 8% عام 2023، بمتوسط انخفاض يقدر بـ 50%، وهو ما يبرز تزايد اهتمام السلطات الاشرافية بقيادة البنك المركزي الأوروبي من خلال تبني تدابير رقابية أكثر صرامة بخصوص كفاية رأس المال. في حين سجلت الدرجة 4 نسباً متفاوتة خلال نفس الفترة ، أين بدأت بنسبة 7% عام 2018، لترتفع إلى أقصى نسبة 8% عام 2021، وتخفض مرة أخرى تدريجياً إلى 3% خلال عام 2023، وهو ما يؤكد نجاح نسبي لمساعي البنك المركزي الأوروبي في تعزيز متطلبات كفاية رأس المال وبالتالي تخفيف حدة المخاطر المرتبطة بها.

ثالثاً: أساليب الرقابة البنكية على البنوك المهمة

1- معايير تحديد البنوك المهمة:

تستند عملية تصنيف أهمية المؤسسات البنكية إلى مجموعة معايير محددة في الإطار التنظيمي لآلية الرقابة الموحدة (SSM)، والتي تجعل من هذه البنوك خاضعة للإشراف المباشر من قبل البنك المركزي الأوروبي. وتعتبر البنوك مؤسسات مهمة (SIs) عندما تستوفي على الأقل واحدًا من هذه المعايير. كذلك، يمكن اعتبار البنك الخاضع للإشراف مهمًا إذا كان ضمن أحد أهم ثلاثة بنوك تم إنشاؤها في بلد معين. وتتمثل معايير تحديد أهمية البنوك فيما يلي¹:

- ✓ حجم القيمة الإجمالية لأصولها يتجاوز 30 مليار يورو؛
- ✓ الأهمية الاقتصادية للبلد المحدد أو لاقتصاد الاتحاد الأوروبي ككل؛
- ✓ أنشطتها عابرة للحدود، بحيث تتجاوز القيمة الإجمالية لأصولها 5 مليارات يورو وتزيد نسبة أصولها إلى خصومها العابرة للحدود في أكثر من دولة عضو مشاركة أخرى عن 20%؛
- ✓ المساعدة المالية العامة المباشرة التي طلبتها أو تلقت تمويلًا من آلية الاستقرار الأوروبية أو مجلس الاستقرار المالي الأوروبي؛

¹ What makes a bank significant?, ECB Banking Supervision, Available on :

<https://www.bankingsupervision.europa.eu/framework/supervised-banks/criteria/html/index.en.html>

accessed on : 13/10/2024 .

الفصل الرابع: دراسة تحليلية مقارنة لدور آليات الرقابة البنكية في مواجهة تقلبات الأسواق المالية الأوروبية

وفي هذا الإطار، يقوم البنك المركزي الأوروبي بإجراء مراجعات منتظمة ودورية لجميع البنوك المعتمدة في الدول المشاركة، وقد يتغير وضع البنوك نتيجة لنشاطها العادي والتجاري أو بعد أحداث استثنائية كعمليات الاندماج أو الاستحواذ. وفي مثل هذه الحالات، يقوم البنك المركزي الأوروبي والمشرفون الوطنيون بتنسيق نقل المسؤوليات الإشرافية. ويتخذ مجال التغيير أحد الشكلين التاليين:

▪ **التغيير من أقل أهمية إلى مهم:** إذا استوفى أحد البنوك الأقل أهمية أيًا من المعايير المحددة لأول مرة، فيتم إعادة تصنيفه كبنك مهم. ثم تقوم السلطة الإشرافية الوطنية بتسليم مسؤولية الإشراف المباشر عليه إلى البنك المركزي الأوروبي؛

▪ **التغيير من مهم إلى أقل أهمية:** إذا فشل أحد البنوك المهمة في استيفاء أيًا من المعايير المحددة لمدة ثلاث سنوات متتالية، فقد يعاد تصنيفه كبنك أقل أهمية. وتقع المسؤولية الإشرافية المباشرة عليه على عاتق السلطة الوطنية المعنية.

وحسب آخر تحديث بتاريخ 30 نوفمبر 2024، تخضع 109 مؤسسة مهمة للإشراف المباشر من قبل البنك المركزي الأوروبي، بحيث يكون أقل عدد هذه المؤسسات في كل دولة هو 3 وأكبر عدد منها يتواجد في ألمانيا بـ 24 مؤسسة مهمة (الملحق رقم 01).

2- الرقابة المكتبية (خارج الموقع):

تسعى هيئة الرقابة المصرفية في البنك المركزي الأوروبي إلى الإشراف على البنوك المهمة بطريقة متناسبة ومبنية على المخاطر، وهي تتسم بالصرامة والاتساق. وتحقيقًا لهذه الغاية، تحدد الهيئة مجموعة من الأنشطة الرقابية الأساسية والمستمرة سنويًا، التي تستند إلى المتطلبات التنظيمية ودليل الرقابة الخاص بآلية الرقابة الموحدة، وأولويات الرقابة الخاصة بها، والتي تكون مدرجة في برنامج الفحص الرقابي المستمر لكل بنك. هذا الأخير الذي يشتمل على العمليات خارج الموقع والمتمثلة في¹:

- الأنشطة المتعلقة بالمخاطر (مثل برنامج SREP)؛
- الأنشطة الأخرى المتعلقة بالمتطلبات التنظيمية أو الإدارية أو القانونية (مثل التقييم السنوي حسب معيار الأهمية)؛
- الأنشطة الإضافية التي تخطط لها فرق الرقابة المشتركة لتكييف خطة برنامج الفحص الرقابي بشكل أكبر مع خصوصيات المجموعة أو الكيان الخاضع للإشراف (مثل تحليلات نموذج أعمال البنك أو هيكل الحوكمة).

¹ ECB Annual Report on supervisory activities 2020, European Central Bank, Banking Supervision, march 2021, P 25.

الفصل الرابع: دراسة تحليلية مقارنة لدور آليات الرقابة البنكية في مواجهة تقلبات الأسواق المالية الأوروبية

وفي ذات السياق، تتبع الأنشطة الاشرافية المخطط لها مبدأ التناسب؛ بحيث يتم تصميم حجم وكثافة عملية الاشراف بناءً على الأهمية النظامية لكل مؤسسة بنكية ومدى تعقيد أنشطتها ومخاطرها . إضافة إلى ذلك، يتبنى برنامج الفحص الرقابي خارج الموقع نهجاً قائماً على المخاطر، مع التركيز على فئات المخاطر الأكثر أهمية؛ كأن تكون نسبة المهام المرتبطة بمخاطر الائتمان أعلى بالنسبة للبنوك ذات القروض المتعثرة والمرتفعة مقارنة بالبنك المتوسط، وأن تكون نسبة المهام المتعلقة بمخاطر السوق أعلى بالنسبة للبنوك ذات التعرضات الكبيرة للأنشطة السوقية والتجارية مقارنة بالبنك المتوسط¹.

ونتيجة لجائحة كوفيد-19، قامت هيئة الرقابة المصرفية في البنك المركزي الأوروبي بمراجعة عملياتها وأنشطتها الاشرافية لتزويد البنوك بمرونة تشغيلية كافية وضمان قدرة فرق الرقابة المشتركة على التركيز بشكل مناسب في مجال مراقبة قدرة البنوك على التعامل مع الأزمة. وبالتالي تمت مراجعة مجموعة الأنشطة المخطط لها خارج الموقع لعام 2020، مع إلغاء بعض الأنشطة الأخرى أو تبسيطها أو حتى تأجيلها، حيث شملت بعض تلك التغييرات على ما يلي:

- تأجيل تمرين اختبارات الضغط على مستوى الاتحاد الأوروبي المبرمجة لعام 2020 إلى عام 2021، واستبداله بتحليل نقاط الضعف بهدف تقييم المخاطر الناجمة عن أزمة كوفيد-19؛
- اعتماد نهج عملي لبرنامج SREP، لمراقبة تأثير كوفيد-19 على ملف المخاطر للبنوك.

وقد أفرزت هذه الجهود، إلى جانب الإجراءات المتخذة من قبل فرق الرقابة المشتركة بشأن التدابير الخاصة بالبنوك وتحول التركيز نحو قدرة البنوك على التعامل مع الأزمة، إلى انخفاض طفيف في عدد الأنشطة التي تم تنفيذها مقارنة بما كان مخطط له سابقاً في بداية عام 2020.

أما بخصوص نتائج العمليات الرقابية خارج الموقع، والتي تعكس أوجه القصور التي تحتاج إلى اتخاذ تدابير علاجية وتصحيحية من قبل البنوك، فتتولى فرق الرقابة المشتركة مسؤولية مراقبة كيفية متابعة البنوك لهذه النتائج . واعتباراً من تاريخ 31 ديسمبر 2020، انخفض العدد الإجمالي للنتائج المسجلة مقارنة بالسنوات السابقة، ويرجع ذلك بالأساس إلى انخفاض عمليات التفتيش في الموقع والتحقيقات النموذجية الداخلية المرتبطة بأزمة كوفيد-19، إذ تصدرت مخاطر الائتمان أكبر عدد من النتائج المسجلة مقارنة مع باقي مجالات المخاطر الأخرى.

3- الرقابة الميدانية (في الموقع):

يتولى البنك المركزي الأوروبي القيام بعمليات الرقابة والتفتيش في الموقع ، من خلال العمل على تنفيذ إطار تحمل المخاطر (Risk Tolerance Framework) ؛ بمعنى زيادة الكفاءة من خلال تحسين

¹ ECB Annual Report on supervisory activities 2020, Op cit, P 26.

الفصل الرابع: دراسة تحليلية مقارنة لدور آليات الرقابة البنكية في مواجهة تقلبات الأسواق المالية الأوروبية

تخصيص الموارد بما يتماشى مع نطاق وحجم وتعقيد المؤسسة الخاضعة للتفتيش، والذي يضمن بذلك تعزيز المقاربة القائمة على المخاطر. حيث توصلت أهم النتائج لعمليات التفتيش الميدانية إلى ما يلي:

3-1- مخاطر الائتمان:

- تسجيل نقاط ضعف شديدة في تحديد تدهور الائتمان، بما في ذلك تقييم وتحديد الزيادات الكبيرة في مخاطر الائتمان، وقصور في عملية اتخاذ القرار الائتماني؛
- بعض المشكلات الرئيسية في عمليات مراقبة المخاطر، مع وجود أوجه قصور في مجالات نظام الإنذار المبكر.

3-2- مخاطر السوق:

- تسجيل نقاط الضعف الرئيسية تتعلق بالحوكمة وقياس القيمة العادلة، وبشكل خاص ما تعلق منها بعدم كفاية موثوقية مصادر بيانات السوق.

3-3- مخاطر السيولة:

- ضعف في قياس ومراقبة المخاطر، بما في ذلك أوجه القصور في منهجيات القياس الكمي ودقة البيانات وفي تصميم السيناريوهات لاختبارات الضغط؛
- نتائج سلبية أخرى فيما يتعلق بالتقارير التنظيمية وحساب نسب تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر.

3-4- الحوكمة الداخلية:

- الأطر غير الشاملة بشكل كاف وقصور بنية البيانات والبنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات؛
- ضعف التفاعل بين أعضاء هيئة الإدارة وضعف ثقافة المخاطر؛
- عدم كفاية الرقابة على تنفيذ استراتيجيات الأعمال والمخاطر في البنوك؛
- قصور شديد في موارد ونطاق نشاط مختلف وظائف الرقابة الداخلية؛
- نقاط ضعف في إدارة جودة البيانات، مما يثير المخاوف بشأن القدرة على توليد بيانات دقيقة وموثوقة عن المخاطر.

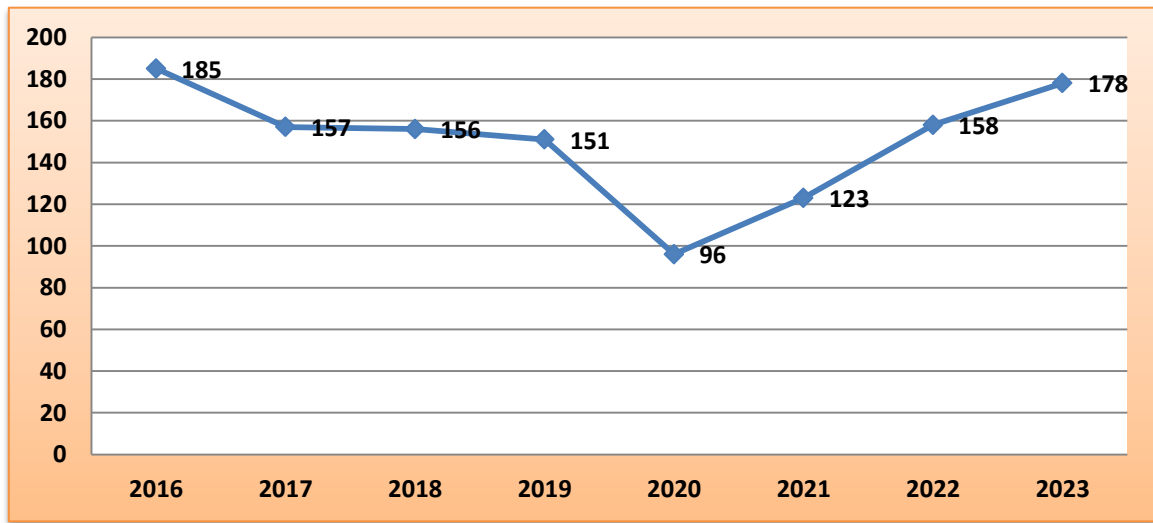
3-5- تقييم كفاية رأس المال الداخلي:

- ضعف منهجيات القياس الداخلي لمخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، ومخاطر أسعار الفائدة؛
- عدم كفاية المنهجيات لتحديد المخاطر المادية، مع وجود بنية غير متماسكة لعملية تقييم كفاية رأس المال الداخلي.

الفصل الرابع: دراسة تحليلية مقارنة لدور آليات الرقابة البنكية في مواجهة تقلبات الأسواق المالية الأوروبية

ويبين الشكل رقم (4-10)، تطور عدد عمليات التفتيش الميدانية، الظاهرة بالتقارير السنوية للأنشطة الرقابية الصادرة عن البنك المركزي الأوروبي خلال الفترة (2016-2023). حيث يتضح بأن عدد التحقيقات بلغ أقصاه عام 2016 بـ 185 عملية، لينخفض بعد ذلك تدريجياً وصولاً إلى 96 عملية تفتيش في الموقع في عام 2020، وذلك راجع إلى الظروف الطارئة لجائحة (كوفيد-19)، والتي تسببت في عرقلة العمليات الرقابية وتخفيضها. لتعود بعد ذلك للارتفاع بوتيرة مستمرة ابتداءً من عام 2021 لتصل إلى 178 عملية خلال عام 2023.

الشكل رقم (4-10): تطور عدد عمليات التفتيش في الموقع خلال الفترة (2016-2023)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية للأنشطة الرقابية الصادرة عن البنك المركزي الأوروبي للسنوات (2016-2023)، والمتاحة على الموقع :

<https://www.bankingsupervision.europa.eu/press/html/index.en.html>

من خلال ما سبق، يتضح بأن الأنشطة الرقابية على البنوك المهمة الخاضعة للإشراف المباشر من قبل البنك المركزي الأوروبي وفق آلية الرقابة الموحدة قد كشفت في غالبية نتائجها في تقييم المخاطر عن تسجيل نقاط ضعف بدرجات متفاوتة، تنصدها مخاطر الحوكمة الداخلية وإدارة المخاطر ومخاطر الائتمان، ومخاطر كفاية رأس المال. وذلك من خلال عمليات التفتيش الميدانية والمكتبية، وكذلك ما أفرزت عنه نتائج برنامج عملية المراجعة والتقييم الرقابي، باعتبارها أداة رقابة احترازية جزئية. وسيتم من خلال المطلب الموالي، التطرق إلى مجالات الرقابة الاحترازية الكلية في إطار رقابة مجلس المخاطر النظامية الأوروبي والبنك المركزي الأوروبي، بما في ذلك اختبارات الضغط الجزئية والكلية.

المطلب الثاني: مجالات الرقابة في إطار الاشراف الاحترازي الكلي

تهدف تدابير الرقابة الاحترازية الكلية إلى تعزيز قدرة النظام المالي على الصمود في مواجهة الصدمات من خلال معالجة المخاطر النظامية. بحيث تعمل السلطات الاحترازية الكلية على مراقبة النظام المالي، وتحديد المخاطر والثغرات، وتنفيذ التدابير اللازمة لضمان الاستقرار المالي. ويتولى البنك المركزي الأوروبي مسؤولية تقييم التدابير الاحترازية الكلية التي تتبناها السلطات الوطنية في البلدان المشاركة في الاشراف البنكي الأوروبي، كما يتمتع بسلطة تطبيق تدابير أكثر صرامة من تلك التي يتم تبنيها على المستوى الوطني.

أولاً: السياسة الرقابية على المخاطر النظامية

تعد الرقابة الاحترازية الكلية من اختصاص مجلس المخاطر النظامية الأوروبي، حيث تهدف إلى الحفاظ على الاستقرار المالي. ويشمل ذلك زيادة مرونة النظام المالي والحد من تراكم نقاط الضعف من أجل تخفيف المخاطر النظامية وضمان استمرار تقديم الخدمات المالية بفعالية إلى الاقتصاد الحقيقي. وفي سبيل احتواء المخاطر النظامية، تهدف السياسات الاحترازية الكلية إلى تحقيق ما يلي:

- منع التراكم المفرط للمخاطر المرتبطة بالعوامل الخارجية وفشل السوق، من أجل تسهيل الدورة المالية؛
- تعزيز مرونة القطاع المالي والحد من آثار العدوى؛
- تعزيز منظور هيكلي على مستوى النظام في إطار التنظيم المالي، بهدف وضع مجموعة مناسبة من الحوافز للأطراف الفاعلة والمشاركة في السوق.

1- احتياطي رأس المال المعاكس للتقلبات الدورية:

يتمثل الهدف الرئيسي من فرض لجنة بازل في مقرراتها الثالثة للمتطلب الإضافي المعروف بـ: احتياطي رأس المال المعاكس للتقلبات الدورية (CCYB) في توفير الحماية للقطاع المالي من تراكم المخاطر النظامية الدورية متمثلة في الإفراط في منح الائتمان، وما قد ينتج عن تقلبات دورات الأعمال من تأثيرات تحد من قدرة القطاع المالي على منح الائتمان. وبالتالي، بلوغ الهدف الأساسي للسياسات الاحترازية الكلية من خلال تقليل التقلبات الحادة في مستويات منح الائتمان في القطاع البنكي وانشاء احتياطات تعزز مرونة هذا الأخير خلال فترات التوتر جراء تحقيق الخسائر، وهذا من شأنه أن يساعد في الحفاظ على المعروض من الائتمان للاقتصاد وتخفيف حدة انحدار الدورة المالية.

الفصل الرابع: دراسة تحليلية مقارنة لدور آليات الرقابة البنكية في مواجهة تقلبات الأسواق المالية الأوروبية

ويمكن حساب مؤشر فجوة منح الائتمان من خلال طرح نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي في سنة معينة من القيمة المتوقعة لهذا المؤشر استناداً إلى سلسلة البيانات التاريخية لهذا المؤشر، والتي تمثل القيمة التي كان من المفترض أن يسجلها المؤشر في حالة عدم وجود تقلبات في دورات الأعمال ومنح الائتمان.

فعندما تكون الفجوة بين النسبة الفعلية للائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي والنسبة التاريخية للمؤشر وفقاً لتحليل الاتجاه العام (مؤشر فجوة الائتمان) أقل من 2% فإن السلطات الرقابية يمكنها أن تحدد قيمة المتطلب الإضافي لرأس المال بما يعادل صفر بالمائة. أي أن المتطلب الإضافي لرأس المال يساوي الصفر في حالة:

$$((\text{Credit } t / \text{GDP } t) \times 100) - (\text{Trend } t) < 2\% \text{ the Buffer add on is zero}$$

وبالتالي، في حالة وصول فجوة الائتمان إلى أقل من 2%، لن يُفرض متطلب إضافي لرأس المال. أما في حال تجاوزها 10%، سيُفرض المتطلب الإضافي الأقصى 2.5%. وفي المدى الذي يتراوح بين 2% - 10%، سيفرض متطلب إضافي يتراوح ما بين 0-10%، وذلك وفقاً لمستوى ودرجة مخاطر الإفراط في منح الائتمان. فكلما اقتربت الفجوة من 10% كلما اقترب المتطلب الإضافي من 2.5% وكلما تراجعت الفجوة واقتربت من 2% كلما اقترب المتطلب الإضافي من الصفر¹.

ويظهر الجدول رقم (4-07) الموالي، نسب احتياطي رأس المال المعاكس للتقلبات الدورية في منطقة اليورو، وذلك حسب البيانات الصادرة عن مجلس المخاطر النظامية الأوروبي إلى غاية تاريخ 30 سبتمبر 2024:

¹ هبة عبد المنعم، متطلبات رأس المال الإضافي للحد من مخاطر التقلبات في دورات الأعمال ومنح الائتمان، الاجتماع الخامس والعشرين للجنة العربية للرقابة المصرفية، 13-14 ماي 2015، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، صندوق النقد العربي، ص ص 17-19.

الفصل الرابع: دراسة تحليلية مقارنة لدور آليات الرقابة البنكية في مواجهة تقلبات الأسواق المالية الأوروبية

الجدول رقم (4-07): نسب احتياطي رأس المال المعاكس للتقلبات الدورية في منطقة اليورو

2.5	2	1.5	1.25	1	0.75	0.5	0	CCYB (%)
الدانمارك	السويد، بلغاريا، هولندا	سلوفاكيا، ايرلندا، كرواتيا، إستونيا	جمهورية إيرلندا	فرنسا، ليتوانيا، قبرص، رومانيا	ألمانيا	هنغاريا، لوكسمبورغ، بلجيكا، سلوفينيا	إيطاليا، اليونان، النمسا، لاتفيا، البرتغال، اسبانيا، بولندا، مالطا، فنلندا	دول منطقة اليورو

المصدر: من اعداد الباحثة بناءً على بيانات مجلس المخاطر النظامية الأوروبي، المتاحة على الموقع:

https://www.esrb.europa.eu/national_policy/ccb/html/index.en.html

2- احتياطي الحفاظ على رأس المال:

يشكل احتياطي الحفاظ على رأس المال (CCOB) نسبة 2.5% من إجمالي تعرضات البنك. ويجب أن يتكون من رأس مال الأسهم العادية من الفئة الأولى، على أن يضاف هذا الاحتياطي إلى الحد الأدنى المطلوب لرأس مال الأسهم العادية من الفئة الأولى والبالغ 4.5% . وبالنسبة لجميع البنوك الخاضعة للرقابة من قبل البنك المركزي الأوروبي، تحتفظ باحتياطي الحفاظ على رأس المال بنسبة 2.5%¹ .

3- حاجز المخاطر النظامية:

يهدف حاجز المخاطر النظامية (SyRB) إلى معالجة المخاطر النظامية التي لا تغطيها متطلبات (CCYB). وقد يختلف مستوى حاجز المخاطر النظامية عبر المؤسسات أو مجموعات المؤسسات، وكذلك عبر مجموعات فرعية من التعرضات. ولا يوجد حد أقصى لهذا الحاجز، واعتمادًا على مستواه المقترح والتأثير المحتمل على الدول الأعضاء، يتم اللجوء إلى الحصول على الإذن من

¹ European Systemic Risk Board (SREB), available on:

https://www.esrb.europa.eu/national_policy/capital/html/index.en.html, consulted : 4/11/2024.

الفصل الرابع: دراسة تحليلية مقارنة لدور آليات الرقابة البنكية في مواجهة تقلبات الأسواق المالية الأوروبية

المفوضية الأوروبية. ويوضح الجدول الموالي مستويات حاجز المخاطر النظامية (SyRB) لدول منطقة اليورو، حسب آخر تحديث لها بتاريخ 13 سبتمبر 2024:

الجدول رقم (4-08): مستويات حاجز المخاطر النظامية (SyRB) لدول منطقة اليورو

الدول	SyRB (%)	أنواع التعرضات	نوع SyRB
النمسا	1 - 0.5	جميع التعرضات (خاصة بالبنك)	عام
بلجيكا	6	التعرضات التجارية المضمونة بالعقارات السكنية	قطاعي
بلغاريا	3	التعرضات المحلية	عام
كرواتيا	1.5	جميع التعرضات	عام
الدنمارك	7	التعرضات لشركة العقارات	قطاعي
فنلندا	1	جميع التعرضات	عام
فرنسا	3	التعرضات للشركات غير المالية ذات الديون العالية	قطاعي
ألمانيا	2	المخاطر المضمونة بالعقارات السكنية للأشخاص الاعتباريين والطبيعيين	قطاعي
أيسلندا	3	التعرضات المحلية (خاصة بالبنك)	عام
ليتوانيا	2	التعرضات التجارية المضمونة بالعقارات السكنية	قطاعي
مالطا	1.5	جميع التعرضات للأفراد الطبيعيين المضمونة بالعقارات السكنية المضمونة بالتجارية	قطاعي
النرويج	4.5	التعرضات المحلية	عام
رومانيا	1-0	جميع التعرضات (خاصة بالبنك)	عام
سلوفينيا	1	التعرضات التجارية المضمونة بالعقارات السكنية	قطاعي
السويد	3	جميع التعرضات (خاصة بالبنك)	عام

المصدر: من اعداد الباحثة بناءً على بيانات مجلس المخاطر النظامية الأوروبي، المتاحة على الموقع:

https://www.esrb.europa.eu/national_policy/systemic/html/index.en.html

الفصل الرابع: دراسة تحليلية مقارنة لدور آليات الرقابة البنكية في مواجهة تقلبات الأسواق المالية الأوروبية

نلاحظ من بيانات الجدول السابق، عدم وجود بعض الدول مثل إيطاليا وإسبانيا واليونان، وهذا لقلة احتوائها على مخاطر نظامية، وبالتالي عدم احتفاظها بحواجز لهذه المخاطر. وهو ما يفسر كذلك نتائج الجدول رقم (4-07) بأن تلك الدول، ومنذ بداية عام 2016، سجلت نسب معدومة لاحتياطي رأس المال المعاكس للتقلبات الدورية (CCYB).

4- المؤسسات ذات الأهمية النظامية:

تستوفي كل من المؤسسات ذات الأهمية النظامية عالمياً (G-SIIs)، والمؤسسات الأخرى ذات الأهمية النظامية (O-SIIs) المتطلبات التكميلية فيما يتعلق بمقدار رأس المال العادي من الشريحة الأولى كاحتياطي. حيث يهدف هذا الأخير إلى معالج التأثيرات السلبية المحتملة التي قد تخلفها هذه المؤسسات على النظام المالي المحلي أو الدولي في حال فشلها.

وخلال الربع الثالث من عام 2024، توجد 109 مؤسسة ذات أهمية نظامية محلياً في المنطقة الأوروبية. كما توجد سبعة (7) بنوك ذات أهمية نظامية عالمياً، موزعة كما يلي: أربعة (4) بنوك في فرنسا، بنك واحد في كل من: ألمانيا، إسبانيا وهولندا. حيث حددت نسبة الحاجز (SyRB) بنسبة 1% لخمسة (5) بنوك وهي: Groupe BPCE وGroupe Crédit Agricole وSociété Générale وING Bank N.V. وBanco Santander, S.A. في حين، حدد للبنكين المتبقين نسبة 1.5% وهما: BNP Paribas وDeutsche Bank AG.

5- التحذيرات الصادرة عن مجلس المخاطر النظامية الأوروبي:

في تقرير صادر عن مجلس المخاطر النظامية الأوروبي بتاريخ 2022/09/22¹، يوضح من خلاله أبرز النقاط التحذيرية التي تهدد استقرار النظام المالي للاتحاد الأوروبي، والمتمثلة في:

- تزايد مواطن الضعف في قطاع العقارات السكنية بشكل أكبر في العديد من الدول الأعضاء خلال النصف الأول من عام 2022، استجابة للزيادة المستمرة في أسعار المنازل والرهون العقارية، مما أدى إلى تراكم جديد للمخاطر النظامية. ومع ذلك، من المتوقع أن يؤدي ارتفاع معدلات الرهن العقاري وتدهور القدرة على سداد الديون، بسبب انخفاض الدخل الحقيقي للأسر، إلى فرض ضغط نزولي على أسعار العقارات، مما يؤدي إلى تجسيد للمخاطر النظامية؛

¹ Comité Européen Du Risque Systémique, ALERTE DU COMITÉ EUROPÉEN DU RISQUE SYSTÉMIQUE du 22 septembre 2022 sur les vulnérabilités du système financier de l'Union, Journal officiel de l'Union européenne, P2, valable sur le site: <https://www.esrb.europa.eu/mppa/warnings/html/index.en.html>, consulté le 14/11/2024.

الفصل الرابع: دراسة تحليلية مقارنة لدور آليات الرقابة البنكية في مواجهة تقلبات الأسواق المالية الأوروبية

- يترتب على تدهور آفاق الاقتصاد الكلي أيضاً تقادم التحديات التي يواجهها قطاع العقارات التجارية، بسبب ارتفاع تكاليف التمويل وأسعار البناء. وبالنظر إلى الانخفاض الفعلي لهوامش ربح قطاع العقارات التجارية في الاتحاد الأوروبي، فإن ذلك يجعل بعض المشاريع الاستثمارية القائمة أو المخطط لها في هذا القطاع غير مربحة، وبالتالي زيادة مخاطر التخلف عن السداد وتعزيز المخاوف بشأن القروض المتعثرة المتعلقة بالعقارات التجارية، والتي تتميز بتصاعدها وارتفاعها؛
- يؤثر تباطؤ النمو الاقتصادي وتشدّد الأوضاع المالية والنقدية على ديناميكيات الديون السيادية على المدى المتوسط. إذ لا يزال يشكل ارتفاع مستوى الدين العام في العديد من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أحد أبرز نقاط الضعف الرئيسية في الاقتصاد الكلي.

ثانياً: السياسة الاحترازية الكلية للبنك المركزي الأوروبي

يقوم البنك المركزي الأوروبي بمهمتين رئيسيتين في مجال الاستقرار المالي؛ أولها تحديد المخاطر جنباً إلى جنب مع البنوك المركزية الوطنية، وذلك من خلال مراقبة التطورات الدورية والهيكلية داخل القطاع البنكي في منطقة اليورو والاتحاد الأوروبي ككل، وكذلك في القطاعات المالية الأخرى. وثانيها تقييم التأثير المحتمل للمخاطر النظامية على استقرار ومرونة النظام المالي في منطقة اليورو والاتحاد الأوروبي، باستخدام أدوات كمية مثل اختبار الضغط الاحترازي الكلي لتقييم مقاومة القطاع البنكي للتطورات الاقتصادية والمالية الكلية.

ومع دخول آلية الرقابة الموحدة (SSM) حيز التنفيذ في 4 نوفمبر 2014، أصبح البنك المركزي مزوداً بأدوات التحوط الكلي لمواجهة ظهور المخاطر النظامية المحتملة. وفي هذا الإطار، يقوم البنك المركزي الأوروبي بمهمتين في مجال السياسة الاحترازية الكلية:

1- تطبيق تدابير أكثر تقييداً:

يمكن للبنك المركزي الأوروبي، بدلاً من السلطات الوطنية، فرض متطلبات أعلى لرأس المال من تلك التي تطبقها السلطات الوطنية، وتنفيذ تدابير أكثر صرامة تهدف إلى القضاء على المخاطر النظامية الكلية، مع مراعاة الإجراءات المنصوص عليها في تشريعات الاتحاد الأوروبي المعمول بها، وذلك بعد إخطار السلطات الوطنية. حيث يقوم بفرض متطلبات أعلى على البنوك فيما يتعلق بما يلي¹:

¹ European Central Bank, Eurosystem, available on :

<https://www.ecb.europa.eu/ecb/orga/tasks/stability/html/index.en.html>, consulted 14/09/2024.

الفصل الرابع: دراسة تحليلية مقارنة لدور آليات الرقابة البنكية في مواجهة تقلبات الأسواق المالية الأوروبية

- ✓ احتياطات رأس المال المعاكس للتقلبات الدورية؛
- ✓ حاجز المخاطر النظامية؛
- ✓ متطلبات رأس المال الإضافية للمؤسسات ذات الأهمية النظامية؛
- ✓ ترجيح المخاطر على التعرضات العقارية داخل القطاع المالي؛
- ✓ حدود المخاطر الكبرى؛

2- إبداء الملاحظات والاعتراضات:

يتعين على السلطات الوطنية تبليغ البنك المركزي الأوروبي عندما تفكر في تنفيذ أو تعديل التدابير الاحترازية الكلية. ويقوم البنك المركزي الأوروبي بتقييم التدابير المخطط لها، والتي قد تتضمن اعتراضات من قبله، لتقوم السلطات الوطنية بعد ذلك بفحص ملاحظات البنك المركزي الأوروبي قبل اتخاذ قراراتها وتنفيذها.

المطلب الثالث: تقييم اختبارات الضغط كآلية احترازية ورقابية

تستخدم الرقابة البنكية الأوروبية اختبارات الضغط لتقييم مدى قدرة البنوك على التعامل مع الصدمات المالية والاقتصادية. وتساعد النتائج المستخرجة من اختبارات الضغط المشرفين على تحديد نقاط الضعف ومعالجتها في وقت مبكر، مع تكثيف الحوار والتنسيق الاشرافي مع البنوك الخاضعة لاختبارات القدرة على تحمل الضغوط. وفي هذا الإطار، يتم تنسيق جهود كل من هيئة البنوك الأوروبية (EBA)، والبنك المركزي الأوروبي (ECB) والهيئة الأوروبية للتأمين والمعاشات المهنية (EIOPA) وهيئة الأوراق المالية والأسواق الأوروبية (ESMA) بالتعاون مع مجلس المخاطر النظامية الأوروبي (SREB) بموجب التشريعات، استخدام اختبارات الضغط من أجل تقييم قدرة المؤسسات المالية والمشاركين في السوق على الصمود في مواجهة التطورات والأحداث السلبية، من خلال تصميم سيناريوهات تعكس تلك التطورات الاقتصادية والمالية.

وفي مجال الرقابة البنكية، يقوم البنك المركزي الأوروبي بإجراء عدة أنواع من اختبارات الضغط التي تجتمع بشكل رئيسي في¹: اختبارات الضغط السنوية، اختبارات الضغط كجزء من التقييمات الشاملة، واختبارات الضغط لأغراض الاحتراز الكلي.

¹ European Central Bank, Banking Supervision, **Stress Tests**, available on:

<https://www.bankingsupervision.europa.eu/activities/stresstests/html/index.fr.html> , consulted: 31/10/2024.

الفصل الرابع: دراسة تحليلية مقارنة لدور آليات الرقابة البنكية في مواجهة تقلبات الأسواق المالية الأوروبية

أولاً: اختبارات الضغط السنوية

بموجب قانون الاتحاد الأوروبي، يتم يقوم البنك المركزي الأوروبي بإجراء اختبارات الضغط على البنوك الخاضعة للإشراف مرة واحدة على الأقل في السنة. إذ توفر نتائج اختبارات الضغط السنوية مدخلات مهمة لبرنامج المراجعة والتقييم الرقابي (SREP) لنفس سنة الاختبار. وعلى مستوى الاتحاد الأوروبي، تُجري هيئة البنوك الأوروبية بالتعاون مع البنك المركزي الأوروبي ومجلس المخاطر النظامية الأوروبي والسلطات الإشرافية الوطنية، اختبارات الضغط كل عامين على أكبر البنوك ذات الأهمية النظامية والخاضعة للإشراف المباشر من قبل البنك المركزي الأوروبي. ويستخدم الاختبار المنهجية الخاصة بهيئة البنوك الأوروبية، بالإضافة إلى السيناريوهات التي يوفرها مجلس المخاطر النظامية الأوروبي، كما تتولى هيئة البنوك الأوروبية بنشر نتائج الاختبارات الفردية والمجمعة.

وخلال السنوات التي تجري فيها هيئة البنوك الأوروبية اختبارات على مستوى الاتحاد الأوروبي يجرب البنك المركزي الأوروبي اختباره الخاصة على البنوك الخاضعة لإشرافه المباشر والتي لا تشكل جزءاً من اختبارات على مستوى الاتحاد الأوروبي. ويشكل هذا الاختبار الموازي جزءاً من دورة (SREP) السنوية، كما يستخدم منهجية هيئة البنوك الأوروبية مع التعديلات اللازمة للبنوك الأصغر لضمان تناسب وتناسق المعاملة.

- اختبار الضغط لعام 2023 :

خلال عام 2023، أخضع البنك المركزي الأوروبي سبعة وخمسون (57) من أكبر بنوك منطقة اليورو لاختبارات الضغط كجزء من الاختبارات على مستوى الاتحاد الأوروبي الذي نسقته هيئة البنوك الأوروبية، ونشرت هذه الأخيرة نتائج البنوك الفردية في جويلية 2023. وبالموازاة مع ذلك، أجرى البنك المركزي الأوروبي اختبار ضغط آخر خاص بواحد وأربعون (41) بنكاً أصغر حجماً، يخضع لإشرافه المباشر، ولكن لم يتم تضمين هذا الاختبار في اختبارات الضغط التي تقودها هيئة البنوك الأوروبية. ففي الإجمالي، غطت البنوك الخاضعة لاختبارات الضغط خلال عام 2023 حوالي 80% من القطاع البنكي في منطقة اليورو. وتُستخدم نتائج اختبار الضغط لتقييم قدرة بنوك منطقة اليورو على التعامل مع الصدمات المالية والاقتصادية. كما تعتمد اختبارات الضغط بيانات نهاية عام 2022 كنقطة انطلاق لتحليل كيفية تطور وضع رأس مال كل بنك على مدى السنوات الثلاث المقبلة، في ظل سيناريو أساسي وسيناريو سلبي. وأظهرت نتائج الاختبار أنه خلال فترة الضغوط الاقتصادية الشديدة من شأنها أن تخفض نسبة رأس المال من الفئة الأولى للأسهم العادية (CET1) للبنوك بنحو 4.5 نقطة مئوية لتصل إلى 10.4%. كما ساعدت جودة الأصول والربحية المحسنة للبنوك في الحفاظ على مرونتها في ظل

الفصل الرابع: دراسة تحليلية مقارنة لدور آليات الرقابة البنكية في مواجهة تقلبات الأسواق المالية الأوروبية

الظروف المعاكسة. إضافة إلى ذلك، شهدت البنوك استمرار برامج تخفيف الميزانية العمومية التي ساهمت في تحقيق اتجاهات إيجابية في جودة الأصول. بالإضافة إلى ذلك، فقد تم تعزيز قدرة البنوك على توليد الدخل من خلال توسيع هوامش الإقراض جنباً إلى جنب مع التعديلات لأسعار الفائدة على الودائع، في ظل ارتفاع أسعار الفائدة في العام السابق. هذه التطورات سمحت للبنوك بتحمل شدة السيناريو السلبي بشكل أفضل مقارنة باختبار الإجهاد لعام 2021.

- اختبار الضغط لعام 2021 :

أظهرت نتائج اختبار الضغط لعام 2021 قدرة النظام البنكي في منطقة اليورو على الصمود أمام التطورات الاقتصادية السلبية، حيث بلغت نسبة CET1 النهائية المتوسطة لتسع وثمانين (89) بنكاً خاضعة للرقابة الاحترازية للبنك المركزي الأوروبي في ظل سيناريو سلبي على مدى ثلاث سنوات 9.9%، بانخفاض قدره 5.2 نقطة مئوية مقارنة بالنقطة الابتدائية البالغة 15.1%. وفي المجموع، تم اختبار ثمانية وثلاثين (38) بنكاً من عينة هيئة البنوك الأوروبية، وواحد وخمسين (51) بنكاً متوسط الحجم خاضعاً للرقابة الاحترازية للبنك المركزي الأوروبي، يتجاوزون في مجموعهم نسبة 75% من إجمالي الأصول البنكية لمنطقة اليورو.

- اختبار الضغط لعام 2020 :

قررت هيئة البنوك الأوروبية تأجيل اختبار الضغط على مستوى الاتحاد الأوروبي إلى عام 2021، وهذا من شأنه أن يسمح للبنوك بالتركيز على عملياتها الأساسية وضمان استمراريتها، بما في ذلك دعم عملاتها. وعلى هذا الأساس، اقتصر اختبار الضغط الذي أجراه البنك المركزي الأوروبي على خمسة وثلاثون (35) بنكا كبيراً من عشرة (10) دول في منطقة اليورو كجزء من اختبار الضغط الشامل لعام 2020 الذي تنسقه الهيئة المصرفية الأوروبية على مستوى الاتحاد الأوروبي. وفقاً لمعايير اختيار هيئة البنوك الأوروبية، تمثل هذه البنوك، التي تخضع للإشراف المباشر من قبل البنك المركزي الأوروبي حيث غطت البنوك المشاركة حوالي 70% من أصول القطاع البنكي في منطقة اليورو. وتزامناً مع جائحة كورونا (كوفيد-19)، قدمت الرقابة البنكية إعفاءات مؤقتة لرأس المال والتشغيل استجابة لظروف الجائحة، من خلال تخفيف القيود على تكوين رأس المال.

- اختبار الضغط لعام 2018 :

أظهرت البنوك الخاضعة للإشراف المباشر من قبل البنك المركزي الأوروبي تحسناً في قاعدة رأس المال مع احتياطات رأس مال أعلى مقارنة بعام 2016. كما بلغ متوسط نسبة CET1 لجميع البنوك البالغ عددها سبعة وثمانون (87) بنكاً ، بعد سيناريو الضغط السلبي 10.1% ، وهذا ارتفاعاً من 8.8%

الفصل الرابع: دراسة تحليلية مقارنة لدور آليات الرقابة البنكية في مواجهة تقلبات الأسواق المالية الأوروبية

المسجلة في عام 2016. وأظهرت النتائج مرونة أكبر للبنوك في مواجهة الصدمات المالية استنادًا إلى السيناريو المعاكس الأكثر شدة مقارنة باختبار الضغط السابق.

بالنظر إلى البنوك متوسطة الحجم البالغ عددها أربعة وخمسون (54) بنكا، والتي خضعت لاختبار البنك المركزي الأوروبي، أظهرت النتائج بأنها تتمتع برأس مال أفضل، مما زاد من قدرتها على تحمل وامتصاص الصدمات المالية. وبفضل التراكم المستمر لرأس المال على مدار السنوات السابقة دخلت هذه البنوك اختبار الضغط بقاعدة رسالية أقوى، حيث بلغ متوسط نسبة حقوق الملكية (الأسهم العادية من الفئة الأولى) 16.9%، مقارنةً بنسبة 14.7% في عام 2016.

كما أنه خلال السنوات التي لا يوجد فيها اختبار ضغط على مستوى الاتحاد الأوروبي، يقوم البنك المركزي الأوروبي باختبار البنوك الكبرى الخاضعة لإشرافه المباشر ضد نوع معين من الصدمات. وتُجرى هذه الاختبارات بالتعاون مع السلطات الإشرافية الوطنية، أين ينشر البنك المركزي الأوروبي نتائج تلك الاختبارات على أساس تجميحي. حيث تم إجراء اختبارات ضغط نوعية، تشمل ما يلي:

- اختبار الضغط السيبراني لعام 2024؛

- اختبار ضغط مخاطر المناخ لعام 2022؛

- اختبار حساسية مخاطر السيولة لعام 2019؛

- اختبار حساسية مخاطر أسعار الفائدة لعام 2017؛

وفي بعض الأحيان، يقوم البنك المركزي الأوروبي خلال السنوات التي لا يوجد فيها اختبار ضغط على مستوى الاتحاد الأوروبي، بإجراء تحليلات مستقبلية لنقاط ضعف تلك المؤسسات بالاعتماد على ملاءتها المالية ولتقييم قدرة المؤسسات البنكية الكبيرة على الصمود في مواجهة التطورات الخارجية غير المتوقعة. وكان أبرزها ما يلي:

- خلال عام 2022، تم إجراء تحليل لنقاط الضعف موازاةً مع الحرب الروسية الأوكرانية؛ ففي حين أن التعرضات المباشرة لبنوك منطقة اليورو لروسيا محدودة بشكل عام، فإن الاضطرابات في أسواق الطاقة والسلع الأساسية تشكل مخاطر على النشاط الاقتصادي في منطقة اليورو، والتي قد تؤثر سلبًا على الميزانيات العمومية للبنوك. ولدراسة هذه المخاطر، جمع البنك المركزي الأوروبي بين ثلاثة سيناريوهات للاقتصاد الكلي (سيناريو أساسي، وسيناريو معاكس، وسيناريو معاكس بشدة).

كما خصص أدوات اختبار الضغط لإجراء تقييم داخلي لقدرة البنوك الكبرى على الوفاء بالتزاماتها المالية. وقد تم استخدام هذه النماذج لتقييم مخاطر الائتمان، والسوق، والربحية التي تواجه البنوك.

الفصل الرابع: دراسة تحليلية مقارنة لدور آليات الرقابة البنكية في مواجهة تقلبات الأسواق المالية الأوروبية

وأظهرت النتائج بأن القطاع البنكي في منطقة اليورو يتمتع بالمرونة في مواجهة التداعيات الاقتصادية الكلية لغزو روسيا لأوكرانيا. وتقدر نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول CET1 على مستوى النظام بالكامل بنحو 13.1% في ظل السيناريو السلبي و نسبة 11.6% في ظل السيناريو الشديد. حيث يشكل خطر الائتمان المحرك الرئيسي لاستنفاد رأس المال في كلا السيناريوهين السلبيين.

- خلال عام 2020، تم اجراء تحليل نقاط الضعف في مواجهة فيروس كورونا المستجد، وذلك للفترة من أبريل إلى جويلية 2020، تم اختبار ستة وثمانون (86) بنكًا لتقييم تأثير جائحة فيروس كورونا على أوضاعها المالية والاحترازية. وذلك من خلال اختبار ثلاثة سيناريوهات. سيناريو الأساس لاختبار الضغط لعام 2020 من قبل هيئة البنوك الأوروبية ليكون معيارًا لتأثير أزمة فيروس كورونا. سيناريو هان مستندان إلى توقعات نظام اليورو بشأن تأثير الجائحة على الاقتصاد. واستنادًا إلى السيناريو الأكثر احتمالًا أن يتحقق وفقًا لنظام اليورو، فإن قطاع البنوك في منطقة اليورو مرن بما يكفي ويواصل الوفاء بدوره في إقراض الاقتصاد. أما في السيناريو الشديد، سيتعين على عدة بنوك اتخاذ إجراءات للحفاظ على الامتثال لمتطلبات رأس المال الأدنى الخاصة بها، ولكن العجز العام سيظل محدودًا. بشكل عام، يتمتع القطاع البنكي برأس مال جيد لتحمل الضغوط الناجمة عن الجائحة، ولكن إذا تفاقت الوضعية وتجدد السيناريو الحاد، يجب على السلطات أن تكون مستعدة لتنفيذ تدابير إضافية.

ثانيا: اختبارات الضغط كجزء من عملية التقييم الشامل

يُمكن أيضا اجراء اختبارات الضغط باعتبارها أحد ركائز عملية التقييم الشامل، والتي تستند هذه الاختبارات إلى منهجية هيئة البنوك الأوروبية على مستوى الاتحاد الأوروبي ، وتكون قابلة للتعديل لتأخذ ظروفًا محددة. حيث يقوم البنك المركزي الأوروبي بإجراء تقييم للسلامة المالية للبنوك الخاضعة لإشرافه المباشر، والتي تُعرف بالتقييمات الشاملة، إذ تساعد في ضمان حصول البنوك على رأس المال الكافي وتعزيز قدرتها على تحمل الصدمات المالية والاقتصادية الكلية.

فإلى جانب بدء العمل بآلية الرقابة الموحدة ، كان نشر نتائج التقييم الشامل، وبشكل أكثر تحديداً مراجعة جودة الأصول واختبار الضغط على مستوى الاتحاد الأوروبي، الحدث الأكثر أهمية بالنسبة للقطاع البنكي في عام 2014، وكان هذا الاختبار الأول من نوعه، من حيث الحجم ومجال تغطيته ومستوى دقته. فقد تم تحديد عجزًا إجماليًا يقدر بـ 24.6 مليار يورو على مستوى 24 بنكًا، بحيث أُعتبر هذا الاجراء بمثابة خطوة مهمة في تقييم الميزانيات العمومية للبنوك وتعزيز الشفافية وبناء الثقة وذلك باستخدام منهجية موحدة وسيناريو مشترك، تم تطويره من قبل مجلس المخاطر النظامية الأوروبي (ESRB)، للرفع من مستوى الشفافية وتقييم حساسية البنوك لصدمات شديدة ولكن معقولة.

الفصل الرابع: دراسة تحليلية مقارنة لدور آليات الرقابة البنكية في مواجهة تقلبات الأسواق المالية الأوروبية

وقد ساهم الاختبار في تحفيز البنوك على تحسين وضعها الرأسمالي من خلال الأرباح المحتجزة وإصدار رأس المال. فبالرغم من ضعف الربحية، نجحت بنوك الاتحاد الأوروبي في رفع نسبة رأس المال عالي الجودة (CET1) في الثلاث أرباع الأولى لعام 2014 من 11.6% إلى 12.1%.

علاوة على ذلك، استمرت الربحية المنخفضة والطاقة الإنتاجية الزائدة في التأثير على البنوك. بينما عزز القطاع البنكي مرونته وقدرته على الصمود، لا تزال البنوك الأوروبية تواجه مستويات منخفضة من الربحية، سواء من الناحية الهيكلية أو الدورية، حيث استمرت أرباح البنوك في التذبذب بشكل كبير دون مستوياتها قبل الأزمة، وكانت أسوأ مقارنةً ببنوك الولايات المتحدة الأمريكية كما تأثرت الأرباح سلبًا أيضًا بظهور مخاطر سوء السلوك*. وفي هذا الإطار، نشرت اللجنة العلمية الاستشارية التابعة لمجلس المخاطر النظامية الأوروبي تقريراً في شهر جوان 2014، خللت فيه حجم القطاع البنكي الأوروبي وخلصت إلى أن القطاع متضخم من حيث الحجم ويحتاج إلى الانكماش. فعلى الرغم من أن ميزانيات البنوك الأوروبية قد انكشمت بمقدار 4 تريليون يورو، وهو رقم يمثل 9.4% من إجمالي الأصول منذ ذروتها في سبتمبر 2012، فإن هذه العملية الانكماشية قد عادت جزئياً منذ النصف الأول من عام 2014، ولا يزال القطاع البنكي كبيراً مقارنةً بنظرائه الدوليين، حتى بعد أخذ الفروق الهيكلية بين الأنظمة المالية في الاعتبار. وفي هذا الصدد، من المرجح أن يساهم النظام المالي الأكثر تنوعاً من حيث التمويل بشكل أكبر في النمو الاقتصادي الحقيقي، حيث يكمل التمويل القائم على سوق الاقراض البنكي ويقلل من المخاطر النظامية الناشئة عن القطاع البنكي¹.

ويوضح الجدول رقم (4-09) الموالي تطورات نسبة (CET1)، مرفقة بنسب التوقعات حسب اختبارات الضغط في ظل السيناريو المعاكس خلال الفترة (2013-2023):

* ترتبط مخاطر سوء السلوك في القطاع البنكي الأوروبي بزيادة عدد ونطاق قضايا المخاطر التشغيلية، فضلاً عن العقوبات ذات الصلة المطبقة على البنوك، على اعتبار أن سوء السلوك عمل إجرامي، يشمل البيع الخاطئ للمنتجات المالية وانتهاك القواعد واللوائح الوطنية والدولية، مثل قواعد الضرائب، قواعد مكافحة غسيل الأموال والعقوبات الاقتصادية وكذا التلاعب بالأسواق المالية. حيث يؤدي ذلك إلى فرض تكاليف باهظة على المجتمع.

¹ European Systemic Risk Board (ESRB), Annual Report 2014, Frankfurt am Main, July 2015, P 22.

الفصل الرابع: دراسة تحليلية مقارنة لدور آليات الرقابة البنكية في مواجهة تقلبات الأسواق المالية الأوروبية

الجدول رقم (4-09): تطورات نسبة (CET1) وتوقعاتها في ظل السيناريو المعاكس للفترة (2013-2023)

2023	2021	2018	2017	2016	2015	2014	2013	السنة البيان
15.1	15	14	12.8	11.7	11.5	11.2	11.1	نسبة (CET1)
10.6	10	10	9	8.5	9	9.8	11.1	توقعات نسبة (CET1) في ظل السيناريو المعاكس

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على التقارير السنوية : ECB Annual Report on supervisory activities

ثالثاً: اختبارات الضغط لأغراض الرقابة الاحترازية الكلية

يُجري البنك المركزي الأوروبي اختبارات الضغط بهدف الحفاظ على الاستقرار المالي والاحترازي الكلي، حيث تميل هذه الاختبارات إلى التركيز على التأثيرات التي تصيب النظام المالي بأكمله، بدلاً من التركيز على البنوك الفردية. وتتم إدارتها بطريقة من أعلى إلى أسفل دون مشاركة البنوك.

وفي تقرير الاستقرار المالي لشهر نوفمبر 2019، الصادر عن البنك المركزي الأوروبي، قدم من خلاله نموذجاً جديداً لاختبار الضغوط الاحترازية في منطقة اليورو على المستوى الكلي والجزئي. بحيث بدأ تطبيق هذا النموذج من قبل البنك المركزي الأوروبي منذ عام 2018. ويعد نموذج شبه هيكلي واسع النطاق ومتعدد البنوك والبلدان، من خلال ربط البيانات على مستوى الاقتصاد الكلي بالبيانات على مستوى البنوك، وذلك عبر تصميم ديناميكيات كل اقتصاد في منطقة اليورو بشكل منفصل على الرغم من ترابطها. كما يركز النموذج على الميزانيات العمومية للبنوك، عبر تقسيم نشاط الاقراض الخاص غير المالي حسب البلد والقطاع، أي الشركات غير المالية والرهن العقاري السكني، والاقراض الاستهلاكي. كما يتم تغطية تعرضات الميزانيات العمومية للبنوك للمخاطر السيادية ومخاطر المؤسسات المالية.

الفصل الرابع: دراسة تحليلية مقارنة لدور آليات الرقابة البنكية في مواجهة تقلبات الأسواق المالية الأوروبية

وبتاريخ 27 مارس 2019، تم نشر نتائج إطار اختبار الضغط الاحترازي الكلي الجديد للنظام البنكي في منطقة اليورو¹، الذي يدرس تأثيرات السيناريوهات الأساسية والسيناريوهات المعاكسة على أكبر 91 مؤسسة بنكية عبر 19 دولة، وتغطي البنوك في النموذج على نطاق واسع 70% من القطاع البنكي في منطقة اليورو. بحيث يُنظر من خلال هذا التحليل إلى النظام المالي ككل، ويعترف بالترابط المتبادل بين البنوك والاقتصاد الحقيقي. وعلى وجه الخصوص، يأخذ في الاعتبار رد فعل البنوك على الظروف الاقتصادية المتغيرة وتدهور ميزانياتها العمومية.

كما يأخذ اختبار الضغط الكلي في الاعتبار تطور النظام المالي ككل، ويوسع نطاق اختبارات الضغط العادية لتشمل آليات التضخيم المختلفة، إذ يبدأ اختبار الضغط الكلي من سيناريو اقتصادي كلي سلبي ولكنه معقول، ويعترف بأن البنوك تعدّل ميزانياتها العمومية استجابة للصدمات، ويضيف حلقات التغذية العكسية بين القطاعين المالي والحقيقي، فضلاً عن التفاعلات بين البنوك والأطراف المقابلة الأخرى في الأسواق المالية وأسواق رأس المال. وتشير النتائج العامة لاختبار الضغط الكلي إلى مرونة كبيرة للنظام البنكي في منطقة اليورو في مواجهة الركود العميق المتزامن والاقتصادات العالمية جنباً إلى جنب مع الانخفاضات الكبيرة في أسعار الأصول.

بناءً على ما سبق، تُعد الرقابة البنكية القوية مفتاحاً لتوفير الثقة في النظام البنكي وتعزيز استقرار النظام المالي وقدرته على الصمود في مواجهة الأزمات، وصولاً إلى ارساء الأساس السليم للنمو الاقتصادي، حيث يتعين على التنظيم الفعّال بأن يستند إلى قواعد واضحة. كما تعتمد الرقابة البنكية الفعّالة على مجموعة من الموارد المؤهلة والكفؤة في الإشراف على تنفيذ القواعد البنكية، ووضع الحوافز والضوابط التي تمنع الإفراط في الأخذ بالمخاطر، مع تحديد المخاطر الوشيكة والمتوقعة ورصد تطورها. وفي جانب الرقابة الاحترازية الجزئية للبنك المركزي الأوروبي، وكذا الرقابة الاحترازية الكلية، فقد اعتمدت آليات وأطر متنوعة وشاملة في مجال التنظيم الاحترازي، وذلك مع إنشاء آلية الرقابة الموحدة (SSM) التي ساهمت بشكل كبير في خروج القطاع البنكي الأوروبي من التبعات السلبية للأزمات المالية والبنكية.

¹ Katarzyna Budnik, A bird's-eye view of the resilience of the European banking system: results from the new macroprudential stress test framework, ECB, available: https://www.ecb.europa.eu/press/financial-stability-publications/macroprudential-bulletin/html/ecb.mpbu201903_02~1c991bdf1f.en.html, accessed: 24/10/2024.

الفصل الرابع: دراسة تحليلية مقارنة لدور آليات الرقابة البنكية في مواجهة تقلبات الأسواق المالية الأوروبية

المبحث الثالث: دراسة تحليلية لمساهمة آليات الرقابة الموحدة في مواجهة تقلبات الأسواق المالية الأوروبية

سنحاول من خلال آخر مبحث في هذا الفصل إجراء عملية تقييم لمرونة القطاع البنكي الأوروبي وفق المتطلبات التنظيمية الاحترازية لآلية الرقابة الموحدة (SSM)، بالإضافة إلى دراسة انعكاس آليات الرقابة الموحدة على الأسواق المالية الأوروبية وهذا بالتركيز على مخاطر الائتمان وأسواق العقارات، مخاطر السيولة وصناعة السوق، ومؤشرات الضغوط النظامية لأسواق الأوراق المالية الأوروبية .

المطلب الأول: تقييم مرونة القطاع البنكي وفق المتطلبات التنظيمية الاحترازية لآلية الرقابة الموحدة

تستند منهجية البنك المركزي الأوروبي في الاشراف وفقاً لآلية الرقابة الموحدة إلى تجزئة العملية على أساس تصنيف المؤسسات البنكية إلى المؤسسات المهمة (SIs)، التي تخضع للإشراف المباشر من قبل البنك المركزي الأوروبي. والمؤسسات الأقل أهمية (LSIs) التي تخضع للإشراف المباشر من قبل البنوك المركزية الوطنية، وذلك تحت اشراف البنك المركزي الأوروبي. حيث تمثل حصة المؤسسات الأقل أهمية نحو 15.4% من إجمالي الأصول البنكية، مع تباين كبير في حصة أصول هذه الأخيرة من إجمالي الأصول البنكية في كل دولة، مما يشير إلى اختلافات هيكلية بين الدول الأعضاء اليورو. فمثلا في كل من فرنسا، اليونان، وبلجيكا، لا يمثل هذا القطاع سوى 2.4%، 4.1% و 5.5% على التوالي من إجمالي الأصول البنكية، في حين يقع 83% منها في ألمانيا، النمسا، وإيطاليا. وفي المقابل تستحوذ المؤسسات البنكية المهمة على 84.6% من مجموع الأصول البنكية في منطقة اليورو.

أولاً: متطلبات كفاية رأس المال

تستخدم نسب كفاية رأس المال كركيزة رئيسية لتنظيم البنوك وتحليل أثر تنظيم رأس المال على مخاطر البنوك، باعتبار تنظيم رأس المال أداة تنظيمية رئيسية من شأنها توفير حواجز أثناء الظروف الاقتصادية المعاكسة. كما تُعد نسب كفاية رأس المال كمؤشر لقياس صلابة المركز المالي للبنك، بحيث تعزز كفاية رأس المال مقدرة البنوك على مجابهة الصدمات والمخاطر المرتفعة، بما يوفر حماية أكثر لأموال المودعين. وتؤثر هذه النسبة ايجابيا على الاستقرار المالي كلما زادت قيمتها ضمن حدود معينة. إذ تم تطويرها وقرارها ضمن معايير الرقابة البنكية للجنة بازل الثالثة.

ففي اطار المجهودات المبذولة من قبل البنوك الأوروبية لإعادة الرسملة، وذلك بداية من انشاء آلية الرقابة الموحدة، وبموجب متطلبات رأس المال التوجيهية (CRD 4)، فإنه يتعين على البنوك الاحتفاظ بحد أدنى من رأس المال المرجح بالمخاطر وفق ما يلي:

الفصل الرابع: دراسة تحليلية مقارنة لدور آليات الرقابة البنكية في مواجهة تقلبات الأسواق المالية الأوروبية

- إجمالي رأس المال (Total CET1) لا يقل عن 8% من الأصول المرجحة بالمخاطر؛
 - رأس المال الأساسي (Tier 1) لا يقل عن 6% من الأصول المرجحة بالمخاطر؛
 - رأس المال للأسهم العادية (CET 1) لا يقل عن 4.5% من الأصول المرجحة بالمخاطر؛
 - رأس المال المستوى الأول إضافي بنسبة 1.5% من الأصول المرجحة بالمخاطر، ورأس المال المستوى الثاني بنسبة 2%؛
 - الاحتفاظ برأس مال إضافي من المستوى الأول للأسهم العادية بنسبة تتراوح بين 0-2.5% من الأصول المرجحة بالمخاطر، كحاجز مضاد للتقلبات الدورية المعاكسة. وفي ذات السياق، تلتزم البنوك ذات الأهمية النظامية عالمياً بمستويات أعلى من المستوى الأول للأسهم العادية تتراوح بين 1-3.5% من الأصول المرجحة بالمخاطر، من أجل تعزيز قدرتها على استيعاب الخسائر.
- ويوضح الجدول الموالي تطور متطلبات كفاية رأس المال، من خلال نسبة رأس المال للأسهم العادية (CET1) للمؤسسات البنكية المهمة (SIs) الخاضعة للإشراف المباشر من قبل البنك المركزي الأوروبي، بما في ذلك البنوك ذات الأهمية النظامية عالمياً (G-SIBs). والبنوك الأقل أهمية (LSIs).
- الجدول رقم (4-10): نسب كفاية رأس المال للقطاع البنكي في منطقة اليورو للفترة (2015-2024)**

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024	CET1 (%)
المؤسسات المهمة (SIs)	13.52	13.78	14.64	14.40	14.94	15.65	15.60	15.39	15.88	15.81	
البنوك ذات الأهمية النظامية عالمياً (G-SIBs)	12.28	12.50	13.22	13.05	13.75	14.46	14.55	14.21	14.56	14.18	
المؤسسات الأقل أهمية (LSIs)	-	-	-	-	-	17.72	16.98	17.47	17.89	18.34	

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المنشورة للبنك المركزي الأوروبي على الموقع الإلكتروني:

<https://www.bankingsupervision.europa.eu/banking/statistics/html/index.en.html>

بناءً على اللوائح الجديدة المقدمة على المستويين الأوروبي والدولي، ومن خلال البيانات المنشورة لنسب كفاية رأس المال والصادرة عن البنك المركزي الأوروبي، وبالتزامن مع المرتكزات الأساسية لاتفاقية بازل III، بما فيها الإصلاحات التي ركزت على زيادة تعزيز متطلبات رأس المال بداية من سنة 2015

الفصل الرابع: دراسة تحليلية مقارنة لدور آليات الرقابة البنكية في مواجهة تقلبات الأسواق المالية الأوروبية

عبر تشديد متطلبات السيولة والملاءة المالية البنكية بشكل كبير، عملت بنوك الاتحاد الأوروبي على تعزيز قاعدتها الرأسمالية بعدة طرق. وبالأخص، بذلت البنوك جهوداً لزيادة نسبة رأس المال الأساسي إلى إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر، حيث نلاحظ من خلال بيانات الجدول رقم (4-10)، تزايد مستمر في نسب حقوق الملكية (الأسهم العادية) المرجحة بالمخاطر من 13.52% خلال عام 2015 إلى 15.81% في الربع الثاني من عام 2024، وبذلك تفوق هذه النسب المتطلبات التوجيهية لرأس المال (CRD 4). كما يتبين كذلك بأن التزام البنوك ذات الأهمية النظامية عالمياً بنسب CET1 كان أقل من إجمالي البنوك المهمة، لكنها تبقى مرتفعة عن الحد الأدنى المطلوب، إذ تزايدت خلال نفس الفترة من 12.28% لتصل إلى 14.56%.

أما بخصوص البنوك الأقل أهمية والخاضعة للرقابة المباشرة من قبل السلطات الإشراف الوطنية، فقد تميزت بنسب عالية من CET1، لتتفوق بذلك على البنوك المهمة خلال الفترة (2020-2024).

وبذلك، تُظهر المؤسسات البنكية الأوروبية في مجموعها مركزاً قوياً لرأس المال مع استمرارها في تعزيز ميزانياتها العمومية، ما يمنح ذلك للقطاع البنكي الأوروبي مرونة وصلابة أكبر. ففي أغلب الفترات، نجحت البنوك الأوروبية الرفع من نسب ملاءتها المالية. ورغم نجاح بعض هذه البنوك في خلق رأس مال إضافي، إلا أنها ركزت أغلب جهودها على خفض وزن المخاطر في أصولها. وهذه الملاحظة التي توصلت إليها لجنة بازل تميز أوروبا عن بقية أقطار العالم، حيث كانت الأرباح المحتجزة هي المساهم الأساسي في زيادة نسب رأس مال البنوك.

ورغم النسب الجيدة الذي حققتها البنوك بضمان احتفاظها بمستويات كافية من رأس المال، فهذا لا يلغي ضرورة مراجعة المخاطر وقياسها، نظراً إلى أن رأس المال وحده لا يستطيع معالجة جميع أنواع المخاطر. وبالتالي، ينبغي الاهتمام أكثر بمعالجة نماذج الأعمال الضعيفة وتعزيز ممارسات الحوكمة وإدارة المخاطر، بالإضافة إلى التركيز على مخاطر الائتمان ومخاطر كفاية رأس المال. وهذا ما أكدته نتائج برنامج عملية المراجعة والتقييم الرقابي SREP المتوصل إليها في المبحث الثاني.

ثانياً: مستويات الرفع المالي

استناداً إلى متطلبات رأس المال التنظيمية (CRR)، يتم تحديد نسبة الرفع المالي للبنوك الأوروبية بنفس الطريقة المعتمدة من قبل بازل الثالثة. إذ يطلب من جميع البنوك، وباستخدام نموذج موحد اعتباراً من عام 2015، الكشف عن نسبة الرفع المالي ومكوناتها، مع عدم تحديد متطلبات الحد الأدنى للرفع المالي في البداية، مع ترك مجال زمني كفترة ملاحظة تستمر إلى غاية جانفي 2017.

الفصل الرابع: دراسة تحليلية مقارنة لدور آليات الرقابة البنكية في مواجهة تقلبات الأسواق المالية الأوروبية

يتم حساب نسبة الرفع المالي للبنوك عن طريقة قسمة رأس مال البنك من الفئة الأولى على مقياس تعرض نسبة الرفع المالي الاجمالية، والذي يشمل أصوله وبنوده خارج الميزانية العمومية بغض النظر عن مدى خطورتها. ونظرًا لأن نسب الرفع المالي لا تعتمد على المخاطر، فإن متطلب نسبة الرفع المالي المقدرة بـ 3%، والتي أصبحت ملزمة لجميع البنوك بداية من 28 جوان 2021، تعمل كداعم بسيط لمتطلبات رأس المال المرجحة بالمخاطر. ففي حال قررت هيئة الرقابة المصرفية في البنك المركزي الأوروبي أن أحد البنوك الخاضعة للرقابة يواجه مخاطر مرتفعة من الإفراط في استخدام الروافع المالية فقد يخضع البنك لمتطلبات الركيزة الثانية فيما يتعلق بنسب الروافع المالية، إضافةً إلى متطلبات الرفع المالي المقدرة بـ 3%. حيث يهدف هذا الإجراء إلى رصد مخاطر الرفع المالي الطارئة والناجمة عن الاستخدام الواسع للمشتقات المالية ومعاملات تمويل الأوراق المالية والبنود خارج الميزانية العمومية.

وتعد متطلبات الركيزة الثانية (P2R) مكمل لمتطلب الحد الأدنى لرأس المال (متطلب الركيزة الأولى) وذلك في الحالات التي يقل فيها هذا الأخير من تقدير مخاطر معينة أو عدم كفاية تغطيتها. كما يتم تحديد متطلب الركيزة الثانية كجزء من عملية (SREP). وتعتبر متطلبات الركيزة الثانية ملزمة قانونًا؛ ففي حال فشل البنوك في الامتثال لها، فقد تخضع لإجراءات إشرافية بما في ذلك العقوبات¹.

يوضح الجدول رقم (4-11) الموالي تطور مستويات الرفع المالي لقطاع البنوك في منطقة اليورو، خلال الفترة (2016-2024)، حيث شهدت مستويات الرفع المالي لكل من (SIs)، (G-SIBs) و (LSIs)، نسب تتجاوز الحد المطلوب والمقدر بـ 3% بداية من الربع الأخير لعام 2016 إلى غاية الربع الثاني من عام 2024. وهذا راجع إلى تخفيض العجز في رأس المال للقطاع البنكي في منطقة اليورو .

¹ ECB Annual Report on supervisory activities 2023, European Central Bank, Banking Supervision, march 2024, available on: <https://www.bankingsupervision.europa.eu/press/other-publications/annual-report/html/ssm.ar2023~2def923d71.en.html> , consulted : 30/09/2024.

الفصل الرابع: دراسة تحليلية مقارنة لدور آليات الرقابة البنكية في مواجهة تقلبات الأسواق المالية الأوروبية

الجدول رقم (4-11): نسب الرفع المالي للقطاع البنكي في منطقة اليورو للفترة (2016-2024)

2024	2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	السنوات LR (%)
5.77	5.83	5.63	6.04	6.01	5.74	5.50	5.60	5.39	المؤسسات المهمة (SIs)
4.75	4.81	4.88	5.23	5.32	5.01	4.83	4.90	4.69	البنوك ذات الأهمية النظامية عالمياً (G-SIBs)
9.76	9.42	9.02	9.17	8.47	-	-	-	-	المؤسسات الأقل أهمية (LSIs)

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المنشورة للبنك المركزي الأوروبي على الموقع الإلكتروني:
<https://www.bankingsupervision.europa.eu/banking/statistics/html/index.en.html>

كما نلاحظ انخفاض في نسب الرفع المالي لإجمالي قطاع البنوك في الربع الأخير من سنة 2022 مقارنة بنفس الفترة من عام 2021، إذ وصل خلال الربع الثالث من عام 2022 إلى 5.2% وهي أدنى قيمة سجلت منذ بدأ نشاط الرقابة البنكية الأوروبية، ولكنه لا يزال أعلى بكثير من المتطلبات التنظيمية والتوجيهية. والسبب في ذلك مدفوع إلى حد كبير بزيادة مستوى التعرضات في نمو أصول القطاع البنكي. وذلك أيضا بسبب انتهاء الإعفاء من تضمين تعرضات البنك المركزي في حساب نسبة الرفع المالي في نهاية مارس 2022.

ثالثا: متطلبات السيولة

سيتم تقييم متطلبات السيولة من خلال التطرق إلى نسبة تغطية السيولة (LCR) ، ونسبة صافي التمويل المستقر (NSFR).

1- نسبة تغطية السيولة (LCR) :

تتطلب نسبة تغطية السيولة من البنوك المحافظة على مستوى مناسب من الأصول السائلة الخالية من كل قيود قانونية أو رقابية تؤثر على مقدرة البنك على تحويلها أو بيعها، وتكون غير مرتبطة بتغطية الأعباء التشغيلية مثل الرواتب، كما تكون سائلة وعالية الجودة التي يمكن تحويلها إلى نقد لتلبية الاحتياجات في ظل ظروف ضغوط السيولة الشديدة . بحيث يقيس مؤشر نسبة تغطية السيولة (LCR) قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل، بمعنى القدرة على تحمل صافي التدفقات النقدية الخارجة

الفصل الرابع: دراسة تحليلية مقارنة لدور آليات الرقابة البنكية في مواجهة تقلبات الأسواق المالية الأوروبية

(ضغط السيولة) لمدة 30 يومًا . ويحسب هذا المؤشر عن طريق قسمة اجمالي الأصول السائلة عالية الجودة الى اجمالي التدفقات النقدية الخارجة.

يعتمد الاتحاد الأوروبي في تحديد نسبة تغطية السيولة (LCR) على نفس الطريقة التي تتبعها لجنة بازل، إذ أقرت هذه الأخيرة معيار نسبة تغطية السيولة في عام 2013، والذي يهدف إلى ضمان احتفاظ البنوك بحاجز سيولة في ميزانياتها العمومية لاستخدامه خلال فترات ضغوط السيولة. كذلك، تُعد نسبة تغطية السيولة مقياس استشرافي يتطلب من البنوك الاحتفاظ بمخزون كافي من الأصول السائلة عالية الجودة التي يمكن تحويلها إلى نقد بسهولة وبشكل فوري، وهذا خلال فترة من الضغوط الكبيرة على السيولة تستمر 30 يومًا. وقد نفذ الاتحاد الأوروبي نسبة تغطية السيولة (LCR) وفقًا لمتطلبات إطار بازل ويطبقها على جميع المؤسسات البنكية على المستويين الفردي والموحد، وذلك بداية من أكتوبر 2015. وبعد فترة تطبيق تدريجي مدتها ثلاث سنوات، دخل الحد الأدنى لنسبة تغطية السيولة البالغ 100% حيز التنفيذ في 1 جانفي 2018¹.

وقد صممت نسبة تغطية السيولة كمتطلب أدنى لحماية البنوك من الفشل المحتمل الناجم عن عدم تطابق السيولة في الميزانيات العمومية للبنوك. كما أن تصميمها لم يكن بغرض تغطية الأحداث التي تلي وقوع الأزمة، بل بهدف استخدامها كمخزن مؤقت يمكن أن يوفر للبنوك الوقت اللازم لاتخاذ القرارات المناسبة. وبالتالي، لا ينبغي اعتبار نسبة تغطية السيولة كأداة إنذار مبكر أو علاج لتدفقات الودائع السريعة والشديدة (مثل الاضطرابات البنكية التي حدثت في مارس 2023 في الولايات المتحدة الأمريكية وسويسرا).

وفيما يلي، جدول يوضح تطور مستويات نسبة تغطية السيولة في القطاع البنكي لمنطقة اليورو خلال الفترة (2016-2024):

¹ Nadya Wildmann, Beatrice Scheubel, Luisa Fascione, Georg Leitner, **Objectives and limitations of the liquidity coverage ratio**, ECB Eurosystem, News & Publications, Available on : https://www.ecb.europa.eu/press/financial-stability-publications/macroprudential-bulletin/focus/2023/html/ecb.mpbu202312_focus02.en.html , consulted 22/10/2024.

الفصل الرابع: دراسة تحليلية مقارنة لدور آليات الرقابة البنكية في مواجهة تقلبات الأسواق المالية الأوروبية

الجدول رقم (4-12): نسبة تغطية السيولة للقطاع البنكي في منطقة اليورو للفترة (2016-2024)

2024	2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	السنوات / LCR (%)
159.39	164.32	161.32	173.43	171.32	145.93	145.02	143.56	136.09	المؤسسات المهمة (SIs)
144.96	149.97	145.91	151.96	160.82	132.10	136.70	134.35	128.65	البنوك ذات الأهمية النظامية عالمياً (G-SIBs)
218.55	217.47	191.80	201.13	220.70	-	-	-	-	المؤسسات الأقل أهمية (LSIs)

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المنشورة للبنك المركزي الأوروبي على الموقع الإلكتروني: <https://www.bankingsupervision.europa.eu/banking/statistics/html/index.en.html>

بناءً على مستويات نسبة تغطية السيولة الواردة في الجدول أعلاه، استطاعت البنوك الأوروبية أن تحقق نسباً مقبولة، حيث ارتفعت نسبة تغطية السيولة للمؤسسات البنكية المهمة بوتيرة مستمرة من 136.09% في الربع الأخير من سنة 2016 إلى 173.43% خلال نفس الفترة لعام 2021، ثم تراجعت بعد ذلك بمعدل 7.5%. أما بالنسبة للمؤسسات البنكية الأقل أهمية، فقد سجلت نسباً مرتفعة مقارنة بالبنوك المهمة، حيث حققت أعلى مستوياتها في الربع الأخير من عام 2020، لتتخفف بعدها خلال نفس الفترة لعام 2021 و2022 بمعدل 9.73% و4.85% على التوالي. ورغم ذلك تبقى نسب تغطية السيولة تفوق بكثير الحد الأدنى للمتطلبات التنظيمية (100%)، وهذا ما يدل على قدرة البنوك على مواجهة الاضطرابات قصيرة الأجل.

2- نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR):

تم تصميم نسبة صافي التمويل المستقر لتعزيز المرونة على المدى طويل الأجل، من خلال خلق حوافز إضافية للبنوك لتمويل أنشطتها بمصادر تمويل أكثر استقراراً على أساس مستمر. ويهدف هذا المؤشر إلى التأكد من أن التمويل المستقر متاح للبنك يكفي لتغطية التمويل المستقر المطلوب. إذ يعكس هذا المؤشر قدرة وكفاءة إدارة البنك على استثمار أموال المساهمين وتوظيفها بهدف تعظيم ربحيتهم. ويتم استخراج قيمة هذا المؤشر من خلال قسمة حجم التمويل المستقر متاح على قيمة التمويل المستقر المطلوب.

الفصل الرابع: دراسة تحليلية مقارنة لدور آليات الرقابة البنكية في مواجهة تقلبات الأسواق المالية الأوروبية

ويتتبع تطور نسبة صافي التمويل المستقر لقطاع البنوك في منطقة اليورو، وهذا خلال الفترة (2021-2024)، استطاعت البنوك الأوروبية أن تحقق نسباً مقبولة، وتجاوزت المستوى المطلوب حسب المتطلبات التنظيمية (100%)، وهذا ما يدل على قدرة البنوك المهمة وكذا البنوك الأقل أهمية على مواجهة الاضطرابات طويلة الأجل، عبر تمويل أنشطتها بمصادر تمويل أكثر استقراراً. وهو ما تُظهره بيانات الجدول التالي:

الجدول رقم (4-13): نسبة صافي التمويل المستقر للقطاع البنكي في منطقة اليورو للفترة (2021-2024)

2024	2023	2022	2021	السنوات (NSFR) (%)
127.28	126.70	125.80	129.40	المؤسسات المهمة (SIs)
118.62	118.53	118.33	123.58	البنوك ذات الأهمية النظامية عالمياً (G-SIBs)
133.15	132.53	130.22	133.30	المؤسسات الأقل أهمية (LSIs)

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المنشورة للبنك المركزي الأوروبي على الموقع الإلكتروني: <https://www.bankingsupervision.europa.eu/banking/statistics/html/index.en.html>

رابعاً: متطلبات الربحية

تعد الربحية من بين أهم أهداف المؤسسات البنكية وهي ضرورية لاستدامتها، حيث تساهم ربحية البنك بشكل كبير في استقرار النظام المالي وتعزيز ثقة المودعين في النظام البنكي مع توفير مستويات عالية من الأمان والثقة لدى المساهمين، من خلال منحهم عوائد مجزية ومقبولة تزيد من رأس مالهم الأمر الذي يدعم استمرارية التعامل مع البنك.

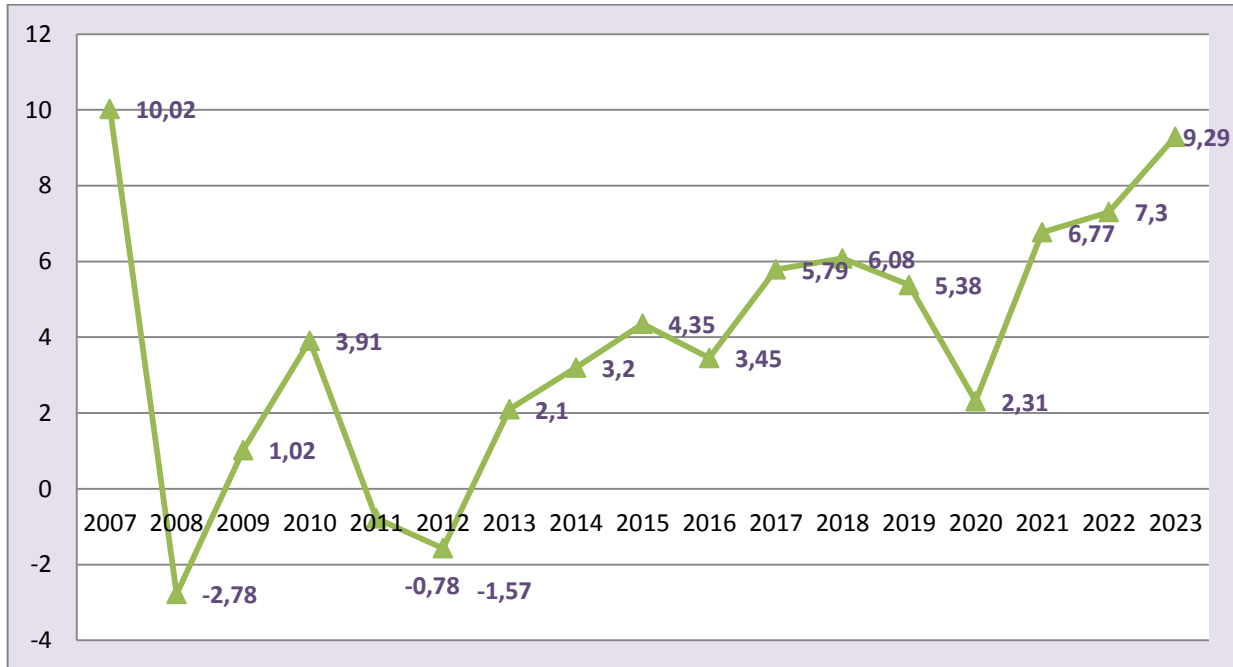
1- العائد على حقوق الملكية (ROE) :

يشير مؤشر العائد على حقوق الملكية إلى كفاءة البنوك في استخدام رأسمالها، إذ تشير الربحية العالية إلى أن البنوك في وضع جيد لزيادة احتياطي رأسمالها في المستقبل القريب، وذلك من خلال الأرباح المحتجزة. ويتم احتساب المؤشر بقسمة الدخل الصافي على إجمالي رأس المال والاحتياطيات.

الفصل الرابع: دراسة تحليلية مقارنة لدور آليات الرقابة البنكية في مواجهة تقلبات الأسواق المالية الأوروبية

لقد شهد قطاع البنوك في الاتحاد الأوروبي تقلبات كبيرة في عائدها على حقوق الملكية على مدى العقدين الماضيين. بعد انخفاض حاد في عام 2020 بسبب جائحة كوفيد-19، شهد القطاع انتعاشًا ونموًا ملحوظين. ارتفع العائد على حقوق الملكية من مستوى منخفض بلغ 2.31% في عام 2020 إلى 6.77% في عام 2021، تبعه زيادة أخرى وصلت إلى 7.3% في عام 2022. وبحلول عام 2023، وصل العائد على حقوق الملكية إلى 9.29%، مسجلًا أعلى مستوى له منذ عام 2007. والشكل الموالي يوضح تطور متوسط العائد على حقوق الملكية (ROE) للقطاع البنكي في الاتحاد الأوروبي للفترة (2007-2023):

الشكل رقم (4-11): متوسط العائد على حقوق الملكية للقطاع البنكي الأوروبي (2007-2023)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الموقع : <https://www.statista.com/statistics/1275935/roa-eu-/banking-industry>

ويعود انتعاش ربحية البنوك في عام 2022 مدفوعًا بزيادة الأرباح القوية المرتبطة إلى حد كبير بارتفاع أسعار الفائدة، وكان راجع كذلك إلى انخفاض تكلفة المخاطر. حيث أن انخفاض ربحية البنوك الأوروبية يُعَيِّد قدرتها على توليد أو جمع رأس المال. ففي عام 2022 حققت متوسط عائد على حقوق الملكية 6.77% مقارنة بنحو 9.9% مع نظيراتها في الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا راجع إلى عوامل متعددة متعلقة بالمناخ الاقتصادي الكلي ونماذج أعمال البنوك والبيئة التنظيمية. ومن بين هذه العوامل

الفصل الرابع: دراسة تحليلية مقارنة لدور آليات الرقابة البنكية في مواجهة تقلبات الأسواق المالية الأوروبية

هو أن البنوك الأوروبية أقل قدرة على اللجوء إلى أسواق رأس المال. كما أن العائد المنخفض على حقوق الملكية مسؤول عن الانخفاض المستمر طويل الأجل في حجم أصول البنوك الأوروبية.

وتُعد ربحية البنوك على المدى الطويل مقياسًا مهمًا بالنسبة للمشرفين؛ ويتأتى ذلك بمدى قدرتها على الاحتفاظ بالأرباح وتعزيز رأس المال بتغطية المخاطر، مما يعزز من مرونتها واستقرارها. لكن قد تسعى البنوك أيضًا إلى تبني استراتيجيات لزيادة العوائد قصيرة الأجل والتي تتعارض مع استقرارها؛ فمع زيادة الروافع المالية أو تحمل مخاطر إضافية قد يؤدي إلى ارتفاع العائد على حقوق الملكية في الأجل القصير، وهذا ما يؤدي إلى تقليص مرونة البنوك. ومن هنا يتضح بأن العائد على حقوق الملكية قد يتأثر بشكل غير متناسب مع الاستدانة والمجازفة، مما قد يخفي نقاط الضعف الأساسية.

كما أن العائد المرتفع على حقوق الملكية (ROE) في المدى القصير دون مراعاة المخاطر الأساسية لا يفضي بالضرورة إلى تعزيز المرونة والحفاظ على الاستقرار المالي، لأن انخفاض رأس المال سيعمل على زيادة العائد على حقوق الملكية، ولكنه في المقابل يقلل من مرونة البنوك. ولأن ارتفاع المخاطرة يؤدي إلى المزيد من العوائد، ولكن يجعل هذا الأمر من البنوك أكثر عرضة للصدمات. ولهذا السبب، تضمن الرقابة الجيدة تركيز البنوك على ربحيتها في الأجل البعيد، مدعومة في ذلك بنموذج أعمال مرن ومستدام، بالإضافة إلى هياكل سليمة للحكومة من شأنها منع الإفراط في المخاطرة، وتخطيط سليم لرأس المال يأخذ في الاعتبار ظروف المستقبل غير الأكيدة.

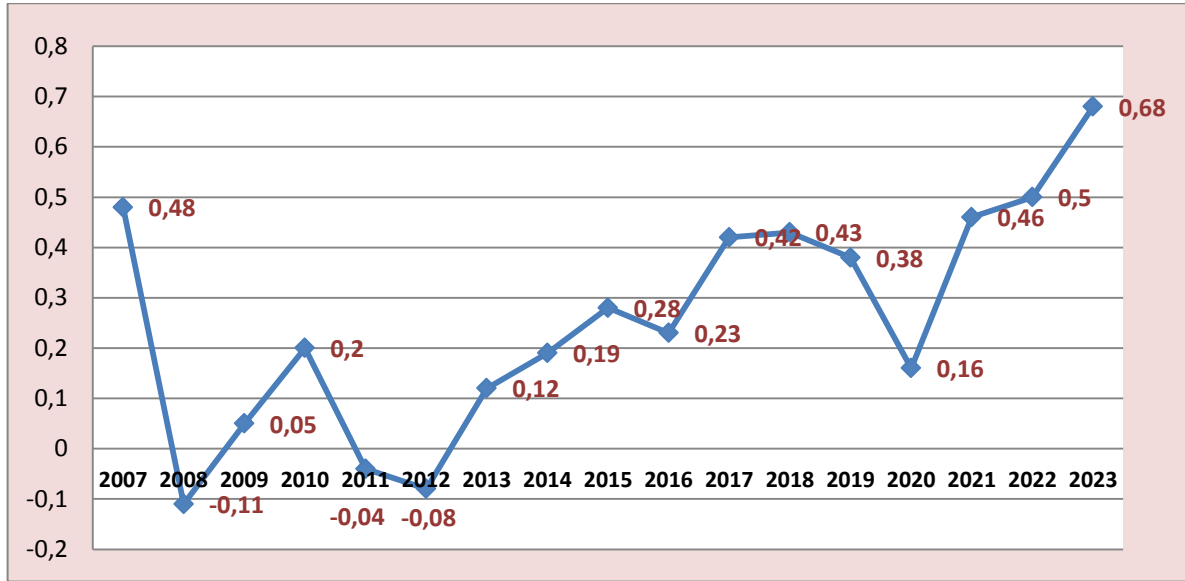
2- العائد على الأصول (ROA) :

يستخدم مؤشر العائد على الأصول لقياس مستوى الكفاءة في إدارة أصول المؤسسة البنكية لتحقيق الأرباح فهو يوفر معلومات عن مستوى الربحية بالنسبة لإجمالي الأصول. ويتم حساب المؤشر بقسمة الدخل الصافي على مجموع الأصول.

خلال الفترة التي سبقت الأزمة المالية العالمية، ارتفع معدل العائد على الأصول (ROA) لقطاع البنوك الأوروبية ولكن ليس على نحو مستدام، لأنها كانت مدفوعة بالإفراط في تحمل المخاطر. وعلى هذا فقد تضررت ربحية البنوك خلال تلك الأزمة، وهذا ما يوضحه الشكل رقم (4-12) الموالي:

الفصل الرابع: دراسة تحليلية مقارنة لدور آليات الرقابة البنكية في مواجهة تقلبات الأسواق المالية الأوروبية

الشكل رقم (4-12): متوسط العائد على الأصول للقطاع البنكي الأوروبي للفترة (2007-2023)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الموقع : <https://www.statista.com/statistics/1275935/roa-eu-banking-industry>

من خلال الشكل رقم (4-12)، يتضح بأنه كان هناك انخفاض سلبي لمعدل العائد على الأصول خلال السنوات 2008، 2011 و 2012 بـ -0.11%، -0.04% و -0.08% على التوالي، بعد أن حقق قيمة مرتفعة نسبيًا عام 2007، وهذا تزامنًا مع الأزمة المالية العالمية 2008، وأزمة الديون السيادية التي تلتها عام 2011. ليتحقق بعد ذلك، وبداية من 2013 انتعاش تدريجي في متوسط العائد على الأصول (ROA) لقطاع البنوك في الاتحاد الأوروبي، ليصل إلى 0.48% خلال عام 2018. ثم يعود لينخفض مرة أخرى بداية من عام 2019، والذي كان بسبب الظروف الاقتصادية السيئة الناتجة عن جائحة كوفيد-19. ومع ذلك، ظل العائد على الأصول لقطاع البنوك في عام 2020 أعلى بكثير من القيمة التي تم قياسها خلال الأزمة المالية العالمية في عامي 2007 و 2008، والركود في منطقة اليورو في عام 2012 بسبب أزمة الديون السيادية. مع استقرار الاقتصاد في عام 2021، استقر أيضًا العائد على الأصول في قطاع البنوك، والذي بلغ 0.46% في نهاية العام. وفي عام 2023، ظل العائد على الأصول (ROA) في قطاع البنوك الأوروبية مرتفعًا نسبيًا، حيث بلغ 0.68%.

ويبين الجدول رقم (4-14)، تطور نسبة الربحية لقطاع البنوك في منطقة اليورو خلال الفترة (2015-2024)، والتي تتزامن مع خضوعها إلى آلية الرقابة الموحدة من قبل البنك المركزي الأوروبي.

الفصل الرابع: دراسة تحليلية مقارنة لدور آليات الرقابة البنكية في مواجهة تقلبات الأسواق المالية الأوروبية

الجدول رقم (4-14): نسب الربحية للقطاع البنكي في منطقة اليورو للفترة (2015-2024)

2024	2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	السنوات	
										نسب الربحية (%)	
10.11	9.31	7.68	6.70	1.53	5.16	6.16	5.92	3.21	4.41	(SIs)	ROE
8.20	7.75	7.59	7.15	1.11	5.28	6.62	6.53	3.58	4.95	(G-SIBs)	
8.70	4.82	3.31	3.49	1.83	-	-	-	-	-	(LSIs)	
0.68	0.64	0.49	0.43	0.10	0.36	0.42	0.41	0.21	0.28	(SIs)	ROA
0.47	0.45	0.44	0.42	0.06	0.33	0.41	0.41	0.21	0.28	(G-SIBs)	
0.92	0.50	0.32	0.33	0.17	-	-	-	-	-	(LSIs)	

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المنشورة للبنك المركزي الأوروبي على الموقع الالكتروني: <https://www.bankingsupervision.europa.eu/banking/statistics/html/index.en.html>

من خلال بيانات الجدول أعلاه، سجلت ربحية البنوك تحسناً في معظم الأسواق البنكية الأوروبية بعد الأزمات المالية (2007-2010) على الرغم من بيئة أسعار الفائدة المنخفضة. ففي عام 2016 انخفض متوسط العائد على حقوق الملكية وكذا متوسط العائد على الأصول للبنوك المهمة . وهذا راجع إلى تدهور الربحية بشكل أكبر في إيطاليا والبرتغال. إلى جانب اليونان، باعتبارها الأسواق البنكية الوحيدة في أوروبا التي تكبدت خسائر في عام 2016، حيث كان تخصيص الأموال للقروض غير العاملة السبب الرئيسي في ذلك. ثم تحسنت بعد ذلك مستويات الربحية تدريجياً خلال العامين 2017 و 2018. لتعود مرة أخرى للانخفاض بسبب تدهور النشاط المالي والاقتصادي تزامناً مع أزمة كوفيد-19 ، خلال العامين 2019 و 2020. اتخذت بعد ذلك مستويات الربحية منحى تصاعدي بداية من عام 2021 إذ تعد هوامش الفائدة الصافية بمثابة المحرك الرئيسي للربحية في عام 2022، وكذا للأشهر التسع الأولى من عام 2023، وهذا من شأنه تعويض العزوف عن الإقراض وانخفاضه قليلاً.

وخلال عام 2023، واصل المشرفون مراقبة قضايا استدامة الربحية المتزايدة ومخاطر الائتمان الناجمة عن التعرض للقطاعات الضعيفة، مثل قطاع العقارات السكنية والتجارية. كما استمرت قضية

الفصل الرابع: دراسة تحليلية مقارنة لدور آليات الرقابة البنكية في مواجهة تقلبات الأسواق المالية الأوروبية

الحوكمة الداخلية وإدارة المخاطر مجالاً للتركيز العميق والمكثف بالنسبة للمشرفين. كما تعتبر تكاليف التمويل المرتفعة هي الخطر الرئيسي الذي يهدد أرباح بنوك منطقة اليورو.

المطلب الثاني: انعكاس آليات الرقابة الموحدة على الأسواق المالية الأوروبية

تقوم أهداف السياسة الاشرافية للبنك المركزي الأوروبي بمشاركة الأطراف الفاعلة في الدول الأعضاء على الحفاظ على الاستقرار المالي ودعم النمو الاقتصادي في منطقة اليورو. مع المحافظة على سلامة ومرونة قطاع البنوك وأسواق رأس المال، التي تؤدي دورها بسلاسة كأجهزة وساطة مالية للمساهمة البناءة في تحقيق تلك الأهداف. وهذا من خلال السيطرة على مخاطر الائتمان وأسواق العقارات، مخاطر التمويل والسيولة المرتبطة بسوق النقد، بالإضافة إلى مخاطر تقلبات أسواق الأسهم والسندات. وسيتم التطرق لكل نوع من هذه المخاطر، مع انعكاسها على أسواق المال الأوروبية.

أولاً: مخاطر سوق الائتمان والعقارات

1- الديون المتعثرة:

تعكس نسبة الديون المتعثرة إلى إجمالي الديون جودة أصول القطاع البنكي، حيث أن مخاطر العسر المالي في البنوك تبدأ في معظمها من نوعية الأصول. فكلما ارتفعت النسبة، كلما انعكس ذلك سلباً على استقرار النظام المالي بمؤسساته وأسواقه المالية. كما لا تشكل المخزونات الكبيرة من القروض المتعثرة في الميزانيات العمومية للبنوك مشكلة رقابية على المستوى الجزئي فحسب، بل تُعد قضية بارزة على المستوى الكلي والاستقرار المالي، ذلك لأن مخزون القروض المتعثرة يؤثر سلباً على قدرة القطاع البنكي على الصمود في مواجهة الصدمات، مما يزيد من المخاطر النظامية.

ويرتبط ارتفاع مستوى مخزون القروض المتعثرة بارتفاع تكاليف التمويل وانخفاض المعروض من الائتمان البنكي للاقتصاد الحقيقي، حيث يشير المستوى المرتفع للقروض المتعثرة إلى أن جزءاً كبيراً من قطاع الشركات والأسر قد يكون مفرط في الاستدانة، وأن عبء الديون يثقل كاهل النمو الاقتصادي.

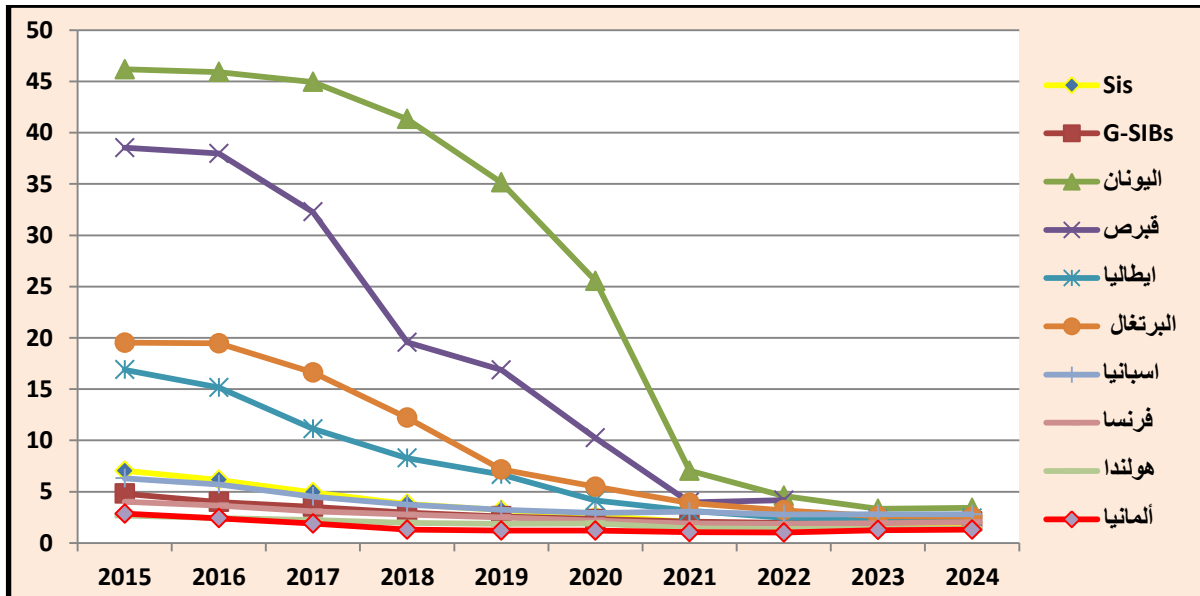
بلغ حجم القروض المتعثرة في قطاعات البنوك الأوروبية حوالي 1 تريليون يورو في نهاية عام 2016، مما يعادل 5.1% من إجمالي القروض. وأكبر كمية من القروض المتعثرة تحتفظ بها البنوك الإيطالية، بحوالي 300 مليار يورو من حيث القيمة الإجمالية. تليها البنوك الفرنسية والإسبانية واليونانية. كما وصلت نسبة القروض المتعثرة إلى 5.1% من إجمالي القروض في الاتحاد الأوروبي في نهاية عام 2016. وخلال نفس العام، لا يزال معدل القروض المتعثرة الإجمالي في الاتحاد الأوروبي مرتفعاً وفقاً للمعايير التاريخية، ولا يزال أعلى بكثير مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية، أين بلغ معدل القروض

الفصل الرابع: دراسة تحليلية مقارنة لدور آليات الرقابة البنكية في مواجهة تقلبات الأسواق المالية الأوروبية

المتعثرة فيها 1.32%. كما حدثت معظم الزيادة في نسب القروض المتعثرة في دول الاتحاد الأوروبي بين عامي 2010 و2014، ولكن نسبها بدأت في الانخفاض منذ عام 2014¹.

تختلف نسب القروض المتعثرة داخل دول الاتحاد الأوروبي بشكل كبير بين البنوك. وعلى الرغم من أن تدفق هذه القروض قد انخفض بشكل كبير منذ ذروة الأزمة المالية العالمية، فإن البنوك الأوروبية قد أظهرت انخفاضاً بطيئاً في مخزون القروض المتعثرة الذي تجسد في ميزانياتها العمومية خلال الأزمة. ورغم ذلك، يظل تركيز القروض المتعثرة في اليونان، وقبرص، والبرتغال، وإيطاليا. وذلك منذ أزمة الديون السيادية 2009-2010. وهو ما يبيّنه الشكل رقم (4-13)، حيث بلغت نسبة الديون المتعثرة أقصاها في عام 2015، في كل من اليونان، قبرص، إيطاليا، و البرتغال على التوالي. في حين سجلت خلال نفس العام مستويات منخفضة للديون المتعثرة في بقية الدول (اسبانيا، فرنسا، هولندا وألمانيا)، وهذا راجع إلى أن هذه الأخيرة تحتل الصدارة في حجم أصول البنوك على مستوى منطقة اليورو، وهو ما يفسر انخفاض نسب القروض المتعثرة للبنوك المهمة (SIs) في مجموعها، وكذا بالنسبة للبنوك ذات الأهمية النظامية عالمياً (G-SIBs)؛ هذه الأخيرة التي تتشكل من (4) بنوك في فرنسا، وبنك واحد (1) في كل من: ألمانيا، اسبانيا وهولندا .

الشكل رقم (4-13): نسبة القروض المتعثرة للبنوك المهمة في منطقة اليورو للفترة (2015-2024)



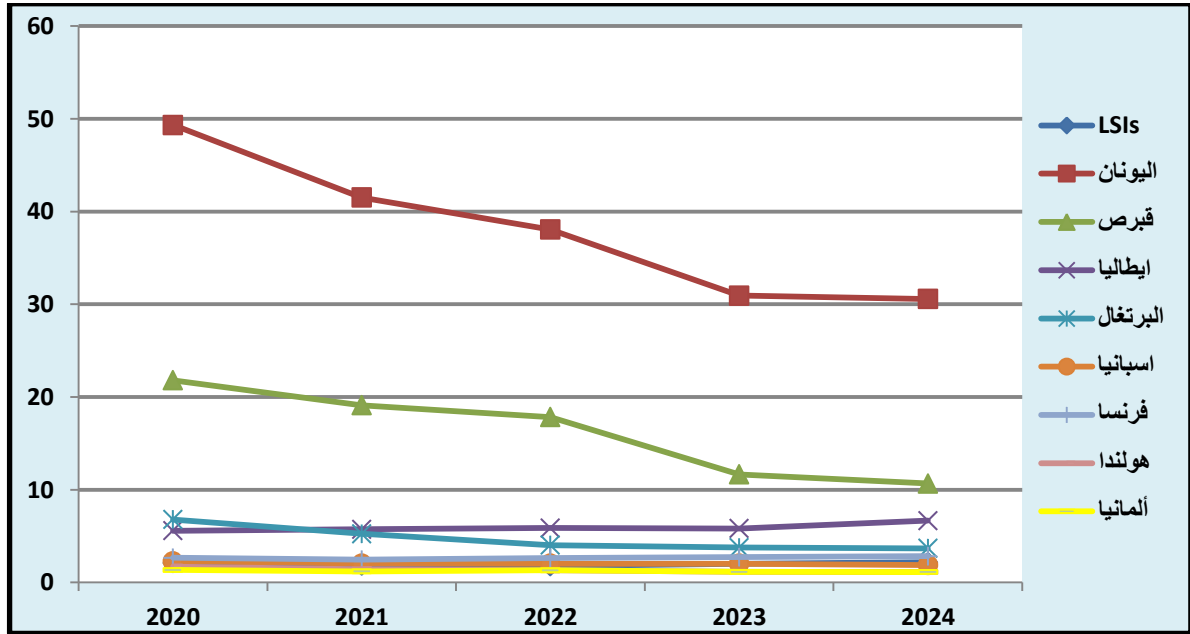
المصدر: من إعداد الباحثة، بالاعتماد على الملحق رقم (02).

¹ ESRB, Resolving non-performing loans in Europe, European System of Financial Supervision, July 2017, P 8, available on: https://www.esrb.europa.eu/pub/pdf/reports/20170711_resolving_npl_report.en.pdf, consulted: 16/11/2024.

الفصل الرابع: دراسة تحليلية مقارنة لدور آليات الرقابة البنكية في مواجهة تقلبات الأسواق المالية الأوروبية

وعلى العموم، أخذت البلدان المتضررة من أزمة الديون السيادية منحى تنازلي في نسب القروض المتعثرة، حيث وصلت إلى مستويات منخفضة كثيرا وتتقارب من نسب بقية دول الاتحاد الأوروبي خلال عام 2021. لتستمر بعد ذلك في المحافظة على انخفاض نسب القروض المتعثرة، وذلك راجع إلى استجابة تلك الدول للتدابير الرقابية التي تبنتها السلطات الاشرافية بقيادة البنك المركزي الأوروبي وفق آلية الرقابة الموحدة، وكذا البنوك المركزية الوطنية التي تشرف مباشرة على المؤسسات البنكية الأقل أهمية إذ حققت هي الأخرى، وعلى مدار السنوات (2020-2024)، وتيرة منخفضة تدريجيا لنسب القروض المتعثرة، كما يوضحه الشكل الموالي.

الشكل رقم (4-14): نسبة القروض المتعثرة للبنوك الأقل أهمية في منطقة اليورو للفترة (2020-2024)



المصدر: من إعداد الباحثة، بالاعتماد على الملحق رقم (03).

إن المخزون الضخم من القروض المتعثرة أو الديون المعدومة قد يفسر تباطؤ نمو الائتمان في بعض البلدان. فالقروض المتعثرة تشكل عبئاً على الميزانيات العمومية للبنوك وتضعف ربحيتها من خلال التسبب في خسارة الإيرادات. كما أنها تقيد جزءاً من رأس مال البنوك، وبالتالي تقلل من قدرتها على منح قروض جديدة. حيث أن تعزيز الاقراض الجديد يتطلب احراز المزيد من التقدم في تخفيف الميزانيات العمومية للبنوك واستعادة احتياطيات رأس المال الكافية. ولا يزال حجم القروض المتعثرة كبيراً في العديد من بلدان الاتحاد الأوروبي وخاصة في اليونان، وقبرص، وايطاليا، والبرتغال، وايرلندا.

الفصل الرابع: دراسة تحليلية مقارنة لدور آليات الرقابة البنكية في مواجهة تقلبات الأسواق المالية الأوروبية

وإذا فشلت عملية إعادة هيكلة القروض، فقد تفكر البنوك في التخلص من الأصول المتعثرة. ومن الممكن بيع القروض المتعثرة في أسواق ثانوية متخصصة، إما كما هي أو كمنتجات مضمونة. وتبذل السلطات الوطنية جهودًا لدعم مثل هذه الأسواق من خلال إزالة العقبات التنظيمية، وتعديل الأنظمة الضريبية وتقديم منصات مخصصة لإدارة القروض المتعثرة، وتوفير الضمانات الحكومية للحصص الأكبر من القروض المضمونة، كما هو الحال في إيطاليا.

ووفقًا لذلك، يتعين على صناع السياسات التصرف بشكل استباقي لتجنب تراكم مخزونات القروض المتعثرة مستقبلاً. فلا بد من معالجة تدفقات القروض المتعثرة من خلال فرض ممارسات سليمة للموافقة على منح الائتمان ومراقبة توفير القروض الجديدة، فضلاً عن حل مشكلة القروض المتعثرة في الوقت المناسب، وبالتالي تجنب تراكمها في الميزانيات العمومية للبنوك مع مرور الوقت. فدور المشرفين الوطنيين والمنظمين أساسي عندما يتعلق الأمر بجل مخزونات القروض المتعثرة، حيث تقوم هذه الهيئات بفحص جودة أصول البنوك بانتظام، ومراقبة تسوية المتأخرات، وفرض مخصصات كافية لخسائر القروض واحتياطات رأس المال.

2- نمو الائتمان في سوق العقارات التجارية والسكنية:

يُعد قطاع العقارات التجارية (CRE) مهم للاستقرار المالي في العديد من دول المنطقة الاقتصادية الأوروبية، نظراً إلى حجم القطاع ولارتباطه الوثيق بالنظام المالي والاقتصاد الحقيقي. وتتمتع العقارات التجارية بجاذبية خاصة للمستثمرين الماليين لأنها قادرة على خلق تدفقات نقدية طويلة الأجل قابلة للتنبؤ وفرص لنمو رأس المال. في الوقت نفسه، يساهم إنشائها، سواء الجديدة منها أو حتى القائمة بشكل كبير في النشاط الاقتصادي الحقيقي. بالإضافة إلى ذلك، تميل معاملات العقارات التجارية إلى الاعتماد على الاستدانة بشكل كبير، مما يثير مخاوف بشأن الاستقرار المالي. كما يشكل هذا القطاع أهمية كبيرة لجميع الفاعلين في السوق المالية، مثل صناديق الاستثمار وشركات التأمين والبنوك.

فالتطورات السلبية في سوق العقارات التجارية قد يكون له تأثير منهجي على النظام المالي والاقتصاد الحقيقي. ففي الربع الثاني من عام 2023، وصلت قيمة قروض العقارات التجارية إلى 1.4 ترليون يورو في دفا تر قروض المؤسسات المالية، أين تم تصنيف 52 مليار يورو (3.67%) من قروض العقارات التجارية كقروض متعثرة، وهذا يمثل 15% من إجمالي القروض المتعثرة¹.

¹ ECB Annual Report on supervisory activities 2023, European Central Bank, Banking Supervision, Available on: <https://www.bankingsupervision.europa.eu/press/other-publications/annual-report/html/ssm.ar2023~2def923d71.en.html#toc14>, consulted 14/10/2024.

الفصل الرابع: دراسة تحليلية مقارنة لدور آليات الرقابة البنكية في مواجهة تقلبات الأسواق المالية الأوروبية

وبعد سنوات من ارتفاع أسعار العقارات، شهدت أسعار العقارات التجارية خلال عام 2023 حالة من الركود، مع ظهور علامات التدهور في العديد من بلدان منطقة اليورو، إذ يواجه هذا القطاع ظروفًا تمويلية أكثر صرامة وتوقعات اقتصادية غير مؤكدة ناجمة عن ضعف الطلب المرتبط بجائحة كوفيد-19، مع ارتفاع تكلفة تمويل الديون بسبب زيادة أسعار الفائدة، جنبًا إلى جنب مع ارتفاع تكاليف البناء .

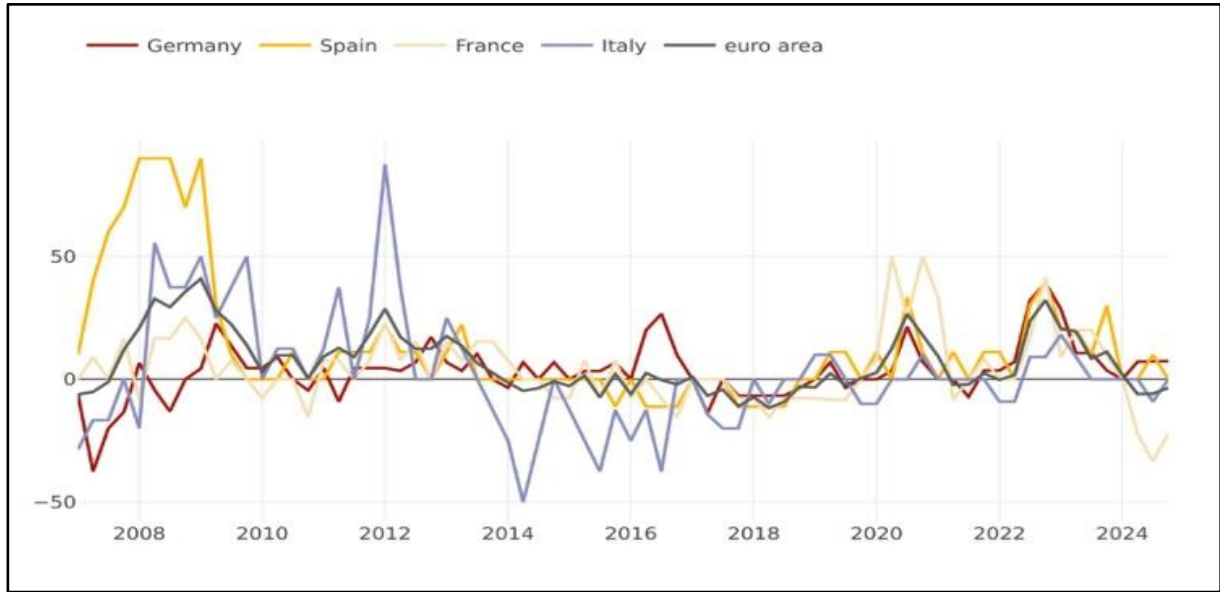
كما يشكل قطاع العقارات السكنية (RRE) جزءًا كبيرًا من ثروة الأسر وأصول البنوك. ونظرًا لأهمية هذا القطاع في الاستقرار المالي والاقتصادي الكلي، فإن مجلس المخاطر النظامية الأوروبي، جنبًا إلى جنب مع السلطات الاحترازية الكلية الوطنية والبنك المركزي الأوروبي، يسهرون على منع تراكم نقاط الضعف في العقارات السكنية على مستوى الاتحاد الأوروبي. ففي عام 2019، تلقت كل من بلجيكا والدنمارك، ولوكسمبورغ، وهولندا، وفنلندا، والسويد توصيات من مجلس المخاطر النظامية الأوروبي على خلفية مجموعة من نقاط الضعف المسجلة بكل دولة، والتي تتعلق في المقام الأول بمستوى مديونية الأسر أو نمو الائتمان العقاري، إلى جانب المخاوف بشأن معايير الإقراض وقدرة الأسر على تحمل الصدمات الاقتصادية السلبية. كما أظهرت بعض تلك البلدان نموًا كبيرًا في أسعار السكنات أو مبالغة في تقييم العقارات السكنية. وقد تم تحديد نقاط الضعف هذه على أنها تشكل مخاطر على الاستقرار المالي.

وتعد التغييرات التي طرأت على معايير الائتمان المطبقة على القروض الرهن العقاري للأسر بمثابة مؤشر ذو دلالة مهمة على المخاطر النظامية، لأنها تلتقط استجابة القطاع البنكي للتطورات في النشاط الاقتصادي؛ فمن ناحية، قد يؤدي الاقتصاد المزدهر إلى زيادة فرص الربح وبالتالي حثها على خفض معايير الائتمان، الأمر الذي قد يساهم في تعزيز فقاعة الائتمان. ومن ناحية أخرى، قد تفضل البنوك خلال فترات الركود الاقتصادي التحوط ضد حالة عدم اليقين والحد من حجم الإقراض من خلال تشديد معايير الائتمان. وهذا السلوك المؤيد للدورة الاقتصادية من شأنه تضخيم المخاطر في فترات الانتعاش الاقتصادي ويزيد من كساد الاقتصاد خلال فترات الركود.

وفيما يلي، يوضح الشكل رقم (4-15) معايير الائتمان الممنوح لقطاع الأسر لغرض اقتناء العقارات السكنية، وذلك في كل من ألمانيا، إسبانيا، فرنسا، إيطاليا، ومنطقة اليورو، خلال الفترة (2007-2024):

الفصل الرابع: دراسة تحليلية مقارنة لدور آليات الرقابة البنكية في مواجهة تقلبات الأسواق المالية الأوروبية

الشكل رقم (4-15): تغيرات معايير الائتمان الممنوح لقطاع الأسر بغرض اقتناء السكنات



المصدر: .: ESRB risk dashboard, European System of Financial Supervision, 14 November 2024, P21.

وبمقارنة كل من ألمانيا، إسبانيا، فرنسا، إيطاليا ومنطقة اليورو، يتضح بأن إسبانيا شهدت أعلى معدلات تغير في معايير منح الائتمان وذلك خلال الأزمة المالية العالمية (2007-2009)، وتليها إيطاليا، منطقة اليورو، وفرنسا على التوالي. وهذا ما يفسر ارتفاع المخاطر النظامية في تلك الدول والتي أدت إلى تشديد معايير منح الائتمان العقاري بها. في حين سجلت ألمانيا معدلات منخفضة من تلك المعايير خلال نفس الفترة. كما تميزت إيطاليا بداية من عام 2011 وإلى غاية 2017، بتذبذب كبير في معايير منح الائتمان العقارات السكنية للأسر، أين ارتفع المؤشر إلى أعلى قيمة خلال عام 2012، بسبب أزمة الديون السيادية، ثم انتقل نحو الانخفاض تدريجياً ليصل إلى أدنى مستوى خلال عام 2014. وهذا لتدارك البنوك الإيطالية للمخاطر في سوق العقارات السكنية بشكل أكبر لتستمر بعدها في تخفيف المعايير إلى غاية عام 2020. أين تسببت جائحة كوفيد-19، بإعادة التقلب في تغيرات معايير منح الائتمان في منطقة اليورو ودول العينة السابقة بدرجات متفاوتة. حيث سجلت فرنسا مستويات أكبر من التشديد في المعايير مقارنة ببقية الدول في الفترة لعامي 2020 و2021. كما سجلت منطقة اليورو ودول العينة الموضحة في الشكل السابق مخاطر نظامية مرتفعة تزامناً مع أزمة انهيار البنوك كريدي سويس وسيليكون فالي خلال عام 2023.

يستخدم الائتمان البنكي لتمويل احتياجات الأسر، وخاصة لتسيير نمط استهلاكها ومساعدتها على الاستثمار في العقارات. غير أن النمو المفرط للائتمان بغرض شراء المساكن قد يؤدي إلى نشوء فقاعات سعرية في سوق العقارات، وقد يؤدي انفجار مثل هذه الفقاعة في وقت لاحق إلى زعزعة استقرار

الفصل الرابع: دراسة تحليلية مقارنة لدور آليات الرقابة البنكية في مواجهة تقلبات الأسواق المالية الأوروبية

القطاع المالي والاقتصاد ككل. ونظرًا لخطر نشوء فقاعات أسعار الأصول الناجمة عن فرط الائتمان، وخاصة في قطاع العقارات، فإن مراقبة سلامة القطاع البنكي يشكل جزءًا بالغ الأهمية من تقييم استقرار الأنظمة المالية الوطنية، وتسعى الدول الأعضاء إلى تطبيق سياسات مختلفة لاحتواء المخاطر المحتملة. يمكن قياس نمو الائتمان من خلال الزيادة السنوية في نسبة القروض البنكية المقدمة للقطاع الخاص. فكلما توسع الائتمان البنكي بشكل أسرع، كلما ارتفع خطر نشوء فقاعة الأصول. حيث يشكل الإقراض العقاري المفرط الذي يدفع أسعار المساكن والديون الخاصة إلى الارتفاع مثالاً نموذجياً لمثل هذا الموقف (وهو ما حدث في أزمة الرهن العقاري عام 2008).

ومن ناحية أخرى، من المرجح أن يكون النمو السلبي للائتمان مرتبطاً بصعوبات في وصول الشركات إلى الائتمان، خاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة. ومن الناحية المثالية، يجب أن تنمو القروض الممنوحة للقطاع الخاص بما يكفي لتوفير التمويل الكافي للاستثمار، ولكن ليس بشكل مفرط، وذلك لمنع ظهور فقاعات أسعار الأصول. وتزايدت معدلات الإقراض لشراء المساكن في معظم دول الاتحاد الأوروبي. حيث ارتفع متوسط معدل نمو الائتمان العقاري من 1.5% في عام 2014 إلى 3.8% في أوت 2016 وإلى 4.4% في جويلية 2017، وذلك في سبع دول، هي سلوفاكيا، ورومانيا، وجمهورية التشيك، وبلجيكا وليتوانيا، ومالطا، ولوكسمبورغ، والسويد¹.

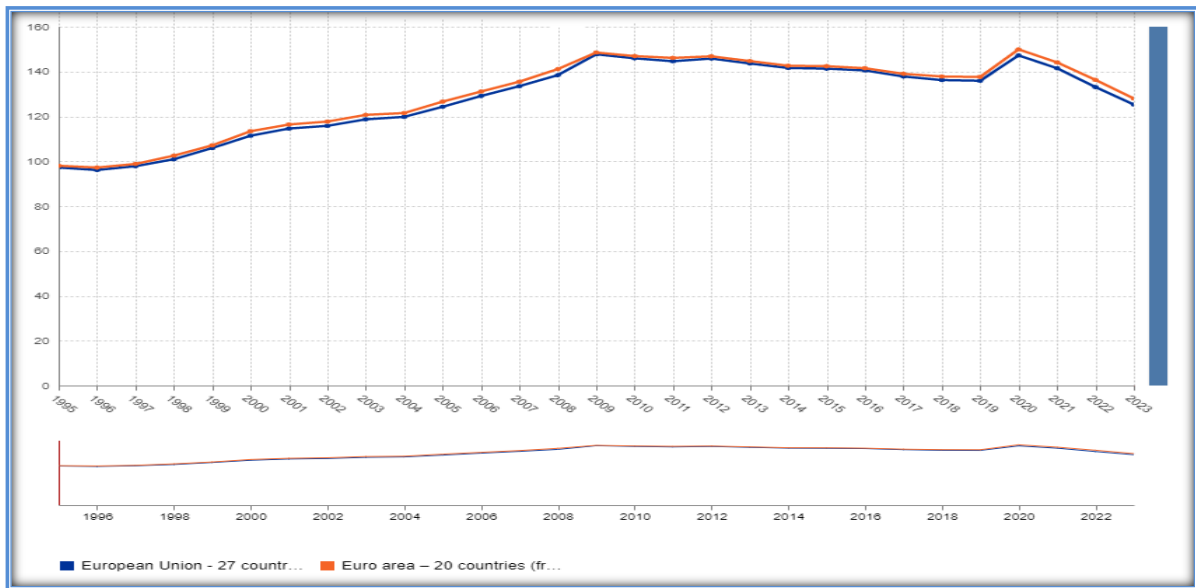
لقد شهدت أسواق الائتمان الخاص في منطقة اليورو نمواً ملحوظاً في السنوات الأخيرة ، فقد ارتفع دين القطاع الخاص (دين الأسر والشركات غير المالية) في منطقة اليورو ككل من 110% كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1990 إلى 148.5% في عام 2009 ، كما هو موضح في الشكل رقم (4-16) ، وهي أعلى نسبتها شهدتها ديون القطاع الخاص والتي ساهمت إلى حد كبير في نشوء الأزمة المالية العالمية. ومنذ أن بلغت ديون القطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي ذروتها في عام 2009، سارت بعد ذلك في اتجاه نزولي طفيف في منطقة اليورو ككل، حيث انخفضت الديون إلى 141.5% عام 2016، أين تراوحت نسبة الديون الممنوحة للقطاع الخاص ما بين 50% إلى 350% من الناتج المحلي الجمالي في دول منطقة اليورو، وفي معظم هذه الأخيرة ، تجاوزت النسبة 100% . وانخفضت بعد ذلك نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص على مدار ثلاث سنوات، لتصل إلى 137.6% خلال عام 2019. لتعود مرة أخرى إلى الارتفاع في عام 2020 إلى 149.9%، وهي أقصى قيمة عرفتتها نسبة الديون الخاصة استجابة لجائحة كوفيد-19.

¹ European Commission, **Banking Sector And Financial Stability** , EUROPEAN SEMESTER THEMATIC FACTSHEET , 16/10/2017, P4.

الفصل الرابع: دراسة تحليلية مقارنة لدور آليات الرقابة البنكية في مواجهة تقلبات الأسواق المالية الأوروبية

واستناداً إلى الأدبيات التجريبية، يُمكن للمستويات المرتفعة من ديون القطاع الخاص أن تخلف آثاراً سلبيةً كثيرة على النتائج الاقتصادية مستقبلاً. وفي حين تساعد الديون الخاصة عند مستويات معتدلة على تسهيل الاستهلاك وتعزيز النمو الاقتصادي، حيث أن الزيادة المفرطة لديون القطاع الخاص على المدى المتوسط، من شأنها أن تؤثر على تراكم رأس المال وتؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي، كما يخفض الاستهلاك الخاص لأن الأسر المثقلة بالديون تحتاج إلى زيادة المدخرات لتغطية التزامات خدمة الدين. وبالنسبة لمنطقة اليورو، فلقد وفرت الزيادة الملحوظة في أسواق الائتمان الخاص مصادر تمويل بديلة إلى جانب الأسهم وأسواق سندات الشركات والإقراض البنكي، مع تنفيذ أسرع وأكثر موثوقية من خلال تمويل الشركات الأصغر حجماً والأكثر خطورة والمبتكرة والتي تشكل أهمية للنمو الاقتصادي مستقبلاً. وفي حين أن الأسواق الخاصة صغيرة مقارنة بالأسواق العامة المحلية والميزانيات العمومية للبنوك في منطقة اليورو، فإن النمو القوي والابتكار المالي والغموض الذي يكتنف الأسواق الخاصة من شأنه أن يساهم في مخاطر الاستقرار المالي. وقد تؤدي الصدمات الاقتصادية السلبية إلى ارتفاع حالات التخلف عن السداد وبالنسبة للبنوك التي تقوم بالاستثمارات المباشرة المحدودة في الصناديق الخاصة، قد تنشأ المخاطر من التعرض للإقراض لهذه الأسواق، بانتقالها من الأسواق الخاصة عبر تعرضها للإقراض، فضلاً عن المنافسة المتزايدة مع الصناديق الخاصة، والتي قد تحفز على خفض معايير الائتمان.

الشكل رقم (4-16): تطور نسب الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي في الاتحاد الأوروبي ومنطقة اليورو



المصدر: بيانات الموقع الرسمي للإحصائيات Eurostat، المتاحة على الموقع الإلكتروني:

<https://ec.europa.eu/eurostat/databrowser/view/tipspd20/default/line?lang=en>

الفصل الرابع: دراسة تحليلية مقارنة لدور آليات الرقابة البنكية في مواجهة تقلبات الأسواق المالية الأوروبية

فعلى الرغم من ظروف الاقتصاد الحقيقي جراء جائحة كوفيد-19، انفصلت أسعار المساكن والقروض العقارية عن بقية الاقتصاد مستمرة في النمو في معظم دول منطقة اليورو. حيث بلغ متوسط نمو أسعار المساكن الحقيقية في منطقة اليورو 4.7% في عام 2020، مع معدلات نمو تتراوح بين 0.8% في أيرلندا و 14.5% في لوكسمبورغ. ففي العديد من البلدان، تسارع نمو أسعار المساكن طوال عام 2020 مسجلاً أعلى الأرقام ، ومصحوباً بنمو أعلى في الائتمان العقاري الممنوح للأسر.

وتوجد عدة أسباب وراء ازدهار أسواق العقارات السكنية على الرغم من جائحة كوفيد-19، وهي:

- كانت قدرة الأسر على الاقتراض مدعومة بأسعار فائدة منخفضة وبرامج تعويض حكومية، مما ساهم ذلك في إبقاء أسعار المساكن مرتفعاً؛
- تغير الطلب على المساكن في قطاعات مختلفة من السوق نتيجة للإغلاق والحاجة الناتجة عن ذلك للعمل في المنازل؛
- زيادة في الطلب على الاستثمار في بعض البلدان نتيجة البحث عن عوائد في أوقات انخفاض أسعار الفائدة.

وبناءً على ما سبق، يتضح بأن الرقابة البنكية الأوروبية وفق آلية الرقابة الموحدة قد ساهمت في الحد من حالة عدم اليقين بشأن جودة الأصول، حيث جعلت من معالجة محافظ القروض المتعثرة لدى البنوك أولوية طارئة. وكانت عملية مراجعة جودة الأصول في عام 2014 بمثابة الخطوة الأولى نحو ذلك. كما تجسدت مخاطر الاستقرار المالي المتعلقة بأسواق العقارات في الاتحاد الأوروبي في الماضي ولا تزال مشكلة محتملة في عدد من البلدان، حيث تميل المبالغة في تقييم أسعار العقارات إلى الترافق مع ارتفاع ديون القطاع الخاص. وغالباً ما يرتفع تعرض البنوك لائتمان الرهن العقاري بالتزامن مع تخفيف معايير الإقراض. إذ تؤدي انخفاض أسعار الفائدة والمنافسة المستمرة بين البنوك للحصول على قروض جديدة إلى زيادة الضغط . ولقد استخدمت عدة دول أعضاء السياسة الكلية الاحترازية بوتيرة نشطة، أي السياسة التي تهدف إلى الحفاظ على استقرار النظام المالي بأكمله، لمعالجة نقاط الضعف الناجمة عن قطاع العقارات. ويكمن هدفهم الأساسي في تخفيف الديناميكيات الدورية بين الإقراض العقاري وأسعار المساكن، كما يهدفون أيضاً إلى تعزيز مرونة قطاعي البنوك والأسر تجاه الصدمات المالية. و يمكن أن تتخذ التدابير الكلية الاحترازية شكل تدابير قائمة على البنوك أو تدابير قائمة على المقترضين، إذ تستهدف التدابير المرتبطة بالبنوك عادةً ضمان متطلبات رأس المال المناسبة.

الفصل الرابع: دراسة تحليلية مقارنة لدور آليات الرقابة البنكية في مواجهة تقلبات الأسواق المالية الأوروبية

- ✓ وعلى هذا الأساس، تركز تدابير السياسات التي تتبناها الدول الأعضاء في منطقة اليورو على ما يلي:
- ✓ تعزيز الوصول إلى التمويل من خلال تخفيف عبء القروض المتعثرة من الميزانيات العمومية للبنوك؛
- ✓ معالجة أوجه القصور في الأطر الإشرافية والتنظيمية الوطنية وتحسين حوكمة المؤسسات البنكية؛
- ✓ احتواء الاختلالات في بعض أسواق العقارات السكنية نتيجة ارتفاع الديون الخاصة والتي تنمو بوتيرة مفرطة؛
- ✓ إزالة الحواجز أمام تطوير وتكامل أسواق رأس المال.

ثانياً: مخاطر السيولة وصناعة السوق

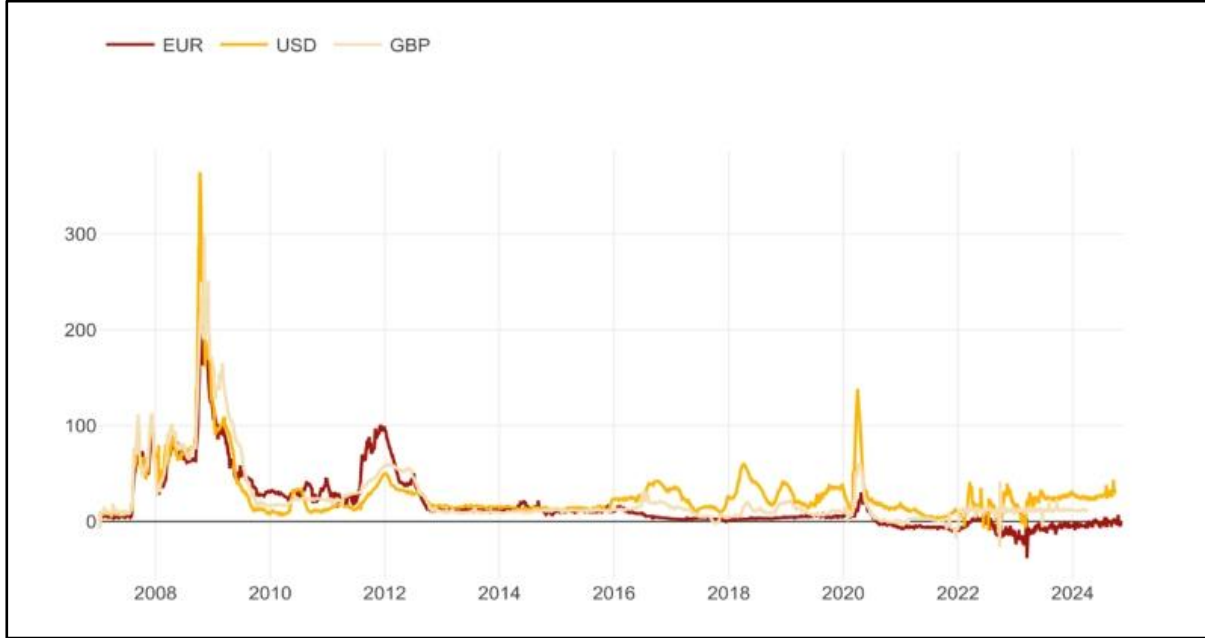
1- فروق أسعار الفائدة بين البنوك:

يعكس الفرق بين أسعار الفائدة للبنوك علاوة المخاطر التي تفرضها البنوك على بعضها البعض للإقراض في سوق ما بين البنوك. ويُعد هذا المؤشر بمثابة مقياس للتوترات في أسواق ما بين البنوك قصيرة الأجل (short-term interbank markets). ويعني الفرق الواسع في أسعار الفائدة بين البنوك قلة السيولة في سوق النقد.

وكما يوضحه الشكل رقم (4-17)، فخلال الأزمة المالية العالمية (2007-2009)، تعطلت أسواق ما بين البنوك وارتفعت الفوارق بين أسعار الفوائد لثلاث أشهر بين البنوك سواءً الأوروبية الأمريكية والبريطانية، وهو ما يعكس المخاوف بشأن السيولة في ذلك الوقت التي تشير إلى حالة عدم الاستقرار في سوق النقد. وبلغت قيمة الفوارق أقصاها في الولايات المتحدة الأمريكية بحوالي 380 نقطة أساس، لتليها بعد ذلك البريطانية بـ 250 نقطة أساس. في حين احتلت فروق أسعار الفائدة ما بين البنوك الأوروبية المرتبة الثالثة بحوالي 195 نقطة أساس. وخلال منتصف عام 2009، بدأت فروقات أسعار الفوائد في التراجع إلى ما دون 30 نقطة أساس. وبسبب الاضطرابات الذي تسببت فيها أزمة الديون السيادية في اليونان، عاودت قيم الفروقات للارتفاع، حيث وصلت فروق أسعار الفائدة ما بين البنوك الأوروبية إلى حدود 100 نقطة أساس، مقابل حوالي 50 نقطة لكل من فروق أسعار الفوائد الأمريكية والبريطانية. وبشكل عام، لم تشهد بعد ذلك سوق النقد ما بين البنوك الأوروبية قصيرة الأجل ارتفاع في فروق أسعار الفوائد، وهو ما يعكس عدم تعرضها لدرجة كبيرة من المخاطر وقلة السيولة، مما جعل السوق النقدية الأوروبية تتمتع باستقرار نسبي في السيولة.

الفصل الرابع: دراسة تحليلية مقارنة لدور آليات الرقابة البنكية في مواجهة تقلبات الأسواق المالية الأوروبية

الشكل رقم (4-17): فروق أسعار الفائدة بين البنوك الأوروبية، الأمريكية و البريطانية للفترة (2008-2024)



المصدر: ESRB risk dashboard, European System of Financial Supervision, Op cit, P26.

2- دور البنك المركزي الأوروبي في استقرار الأسواق المالية

تلعب الأسواق المالية دورًا محوريًا في الاقتصاد، ويؤثر مدى نجاحها في العمل على قدرة الشركات والأسر والحكومات على الوصول إلى الائتمان وإدارة محافظ الاستثمار والسيطرة على التعرض للمخاطر. حيث تمارس الأسواق المالية دورًا بارزًا في الوساطة المالية، وضمان السيولة التمويلية للبنوك وغيرها من الوسطاء الماليين. ولذلك، تعتبر العديد من البنوك المركزية الحفاظ على السيولة في الأسواق المالية قضية بالغة الأهمية، لضمان استقرار أنظمتها المالية المحلية. وعلى حد تعبير ما تضمنته استراتيجية السياسة النقدية للبنك المركزي الأوروبي " يعد الاستقرار المالي شرطًا أساسيًا لاستقرار الأسعار والعكس صحيح". فالنظام المالي المستقر يشكل مفتاحًا للأداء السليم والسلس لآلية انتقال السياسة النقدية وضمان استمرار تدفق الائتمان إلى الاقتصاد الحقيقي.

ومنذ الأزمة المالية العالمية (2007-2009)، وحتى خلال جائحة كوفيد-19، واجهت الأسواق المالية سلسلة من الصدمات الشديدة والسلبية. وبغرض الحفاظ على توافر الائتمان في الوقت المناسب لضمان تمويل أنشطة الاقراض وشراء الأصول من قبل البنوك وغيرها من الوسطاء الماليين، وكذا القدرة على بيع وشراء كمية كبيرة من الأصول بسهولة وبسرعة، دون التسبب في تغييرات كبيرة في الأسعار تدخلت بعض البنوك المركزية في أسواق تتناسب مع مفهوم السوق المالية المهمة نظامياً، هذه الأخيرة

الفصل الرابع: دراسة تحليلية مقارنة لدور آليات الرقابة البنكية في مواجهة تقلبات الأسواق المالية الأوروبية

التي عرفها مجلس المخاطر النظامية الأوروبي على أنها " السوق التي قد يؤدي اضطرابها إلى عواقب سلبية على الاقتصاد الحقيقي"، وذلك من خلال أسواق الدين الحكومي، وأسواق الأوراق المالية المدعومة بالرهن العقاري، وأسواق السندات المغطاة،.. وغيرها. أما خلال جائحة كوفيد-19، تم توسيع قائمة الأسواق المتدخل فيها لتشمل أسواق سندات الشركات، أسواق الأوراق المالية المدعومة بأصول أخرى وحتى أسواق الأسهم في بعض البلدان.

وبالنسبة للبنك المركزي الأوروبي، فقد استخدم نوعين من التسهيلات في سبيل الحفاظ على سيولة الأسواق المالية في فترات الاختلال والضغط الشديدة: مقرض الملاذ الأخير (LOLR)، وهذا عن طريق الإقراض بالعملة المحلية لوكلاء خاصين منظمين يعملون كصانع سوق. وصانع السوق كملاذ أخير (MMLR)، وذلك من خلال استعداده لشراء كميات كبيرة من الأوراق المالية المقومة بالعملة المحلية المعروضة بسعر محدد وبشكل مباشر وذلك للحفاظ على الأسعار من الانهيار ومنع الأسواق من خطر التوقف عن العمل.

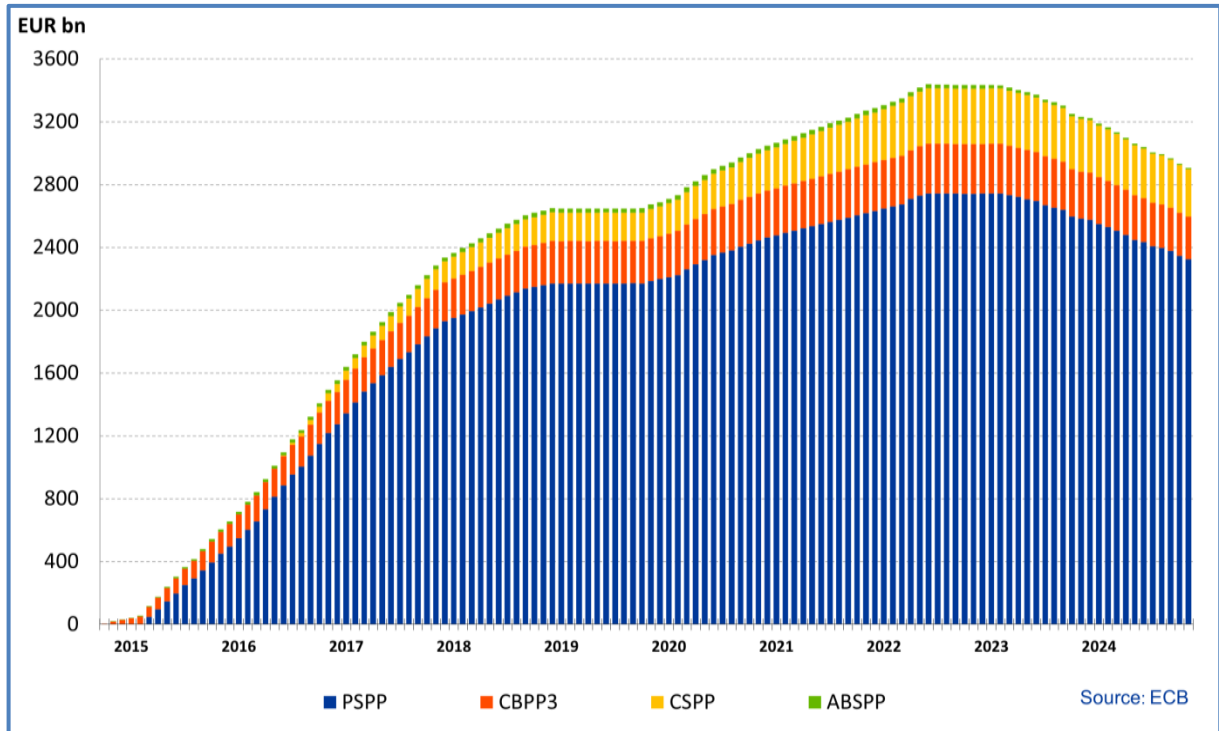
فخلال جائحة كوفيد-19، نفذ البنك المركزي الأوروبي برامج شراء الأصول المرتبطة بالجائحة حيث تم الاعلان عن برنامج شراء للطوارئ الوبائية للبنك المركزي الأوروبي (PEPP) في مارس 2020 ليتضاعف حجمه بعد ذلك لأكثر من الضعف، وذلك من 750 مليار يورو إلى 1850 مليار يورو خلال ديسمبر 2020. كما تشمل سلسلة عمليات إعادة التمويل الطارئة طويلة الأجل (PELTROs) المنفذة من قبل البنك المركزي الأوروبي والتي تتكون من 11 عملية، المصممة خلال الجائحة لتوفير دعم إضافي للسيولة لنظام المالي في منطقة اليورو واستقرار ظروف أسواق المال.

ويظهر الشكل رقم (4-18)، عمليات توفير السيولة التي نفذها البنك المركزي الأوروبي وفق برنامج الشراء الموسع للأصول (APP) بين عامي 2014 و2024، موفراً بذلك تركيبات مختلفة من تحفيز مستويات الطلب الكلي، واستهداف أو توجيه الائتمان إلى القطاعين العام والخاص، والإقراض للبنوك ودعم سيولة الأسواق المالية. حيث بدأ برنامج شراء الأصول للبنك المركزي الأوروبي كجزء من حزمة تدابير السياسة النقدية الرامية إلى تخفيف ومعالجة المخاطر المرتبطة بانخفاض مستويات التضخم في منطقة اليورو لفترات طويلة، متضمنة بذلك عمليات إعادة التمويل المستهدفة للمدى الطويل، وهذا كتكملة لبرنامج شراء السندات السابقة. إذ يُعد برنامج شراء الأصول جزءاً من مجموعة أدوات البنك المركزي الأوروبي لتوجيه سياسته النقدية، بهدف ضمان استقرار معدلات التضخم عند المستوى 2% .

الفصل الرابع: دراسة تحليلية مقارنة لدور آليات الرقابة البنكية في مواجهة تقلبات الأسواق المالية الأوروبية

وفي نهاية نوفمبر 2024، بلغ رصيد سندات برنامج الشراء الموسع للأصول (APP) من قبل البنك المركزي الأوروبي 2,905 مليار يورو، والذي يشمل برنامج شراء السندات المغطاة 3 (CBPP3) وبرنامج شراء الأوراق المالية المدعومة بالأصول (ABSPP)، وبرنامج شراء القطاع العام (PSPP) وبرنامج شراء قطاع الشركات (CSPP).

الشكل رقم (4-18): صافي مشتريات الأصول التراكمية حسب برنامج شراء الأصول الموسع (APP)



المصدر: موقع البنك المركزي الأوروبي:

<https://www.ecb.europa.eu/mopo/implement/app/html/index.en.html>

وبمجرد أن تتوقع الأسواق المالية تدخل البنوك المركزية في الأزمة، فقد يشجع ذلك الوسطاء الماليين والمشاركين في السوق المالية على الاحتفاظ بميزانيات عمومية أكثر خطورة، وأقل مرونة وسيولة. كما أنه من خلال توفير الدعم للأسواق المالية، من المرجح أن تكون السيولة أقل من قيمتها الحقيقية. وهنا ينبغي على البنك المركزي الأوروبي تطبيق عقوبة بهدف تخفيف المخاطر الأخلاقية الناجمة عن عمليات الدعم من خلال جعل الأسعار عند مستوى غير محفز في الأوقات العادية، على أن تحمل أسعار الإقراض وتخفيضات الفائدة تكاليف مرتفعة.

ثالثاً: الضغوط النظامية في الأسواق المالية الأوروبية

تتألف الأسواق المالية من شبكات ديناميكية على درجة كبيرة من التعقيد، تكون قابلة للتوسع في الأوقات الجيدة، ولكنها معرضة للانهايار في الظروف السيئة. وقد تتراكم المخاطر النظامية في أسواق الأوراق المالية بما في ذلك أسواق الأسهم وأسواق السندات، فضلاً عن الأوراق المالية المدعومة بالأصول التي ترتبط تدفقاتها النقدية بتدفقات الأصول الأساسية، مثل الرهن العقاري التجاري أو السكني.

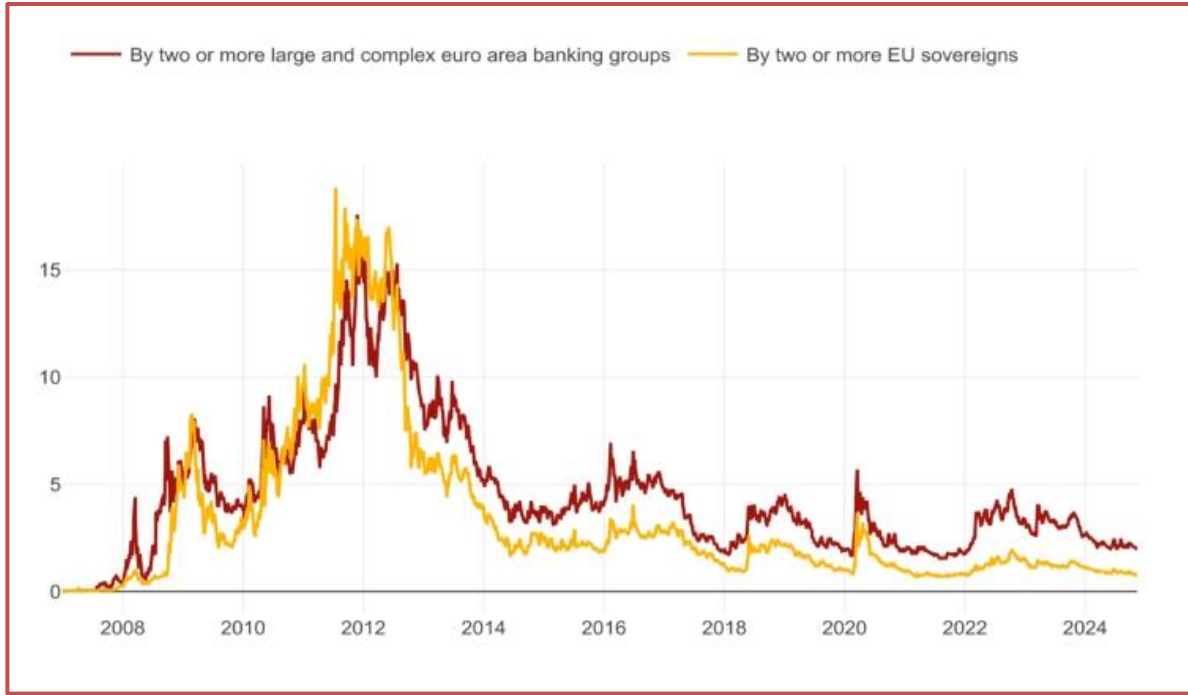
1- احتمال التعثر والتخلف عن السداد في وقت واحد:

يمكن استخدام مؤشر محدد للضغوط النظامية في القطاع البنكي وأسواق السندات السيادية والذي يُظهر احتمال التعثر والتخلف عن السداد في وقت واحد من قبل مجموعتين بنكيتين كبيرتين أو أكثر، واثنين أو أكثر من الدول. وذلك من خلال قياس تصور الأسواق لمدى هشاشة النظام المالي في مواجهة تخلف اثنين أو أكثر من مكوناته عن السداد. حيث يشير ارتفاعه إلى دخول النظام المالي في عدم استقرار، وتحمل البنوك لخسائر مالية جراء التعثر عن السداد.

وكما يوضحه الشكل رقم (4-19)، ارتفعت قيمة مؤشر التعثر والتخلف عن السداد في وقت واحد سواء بالنسبة للبنوك أو الدول وهذا بالتزامن مع الأزمة المالية العالمية، أين شهدت قيمته وتيرة متزايدة باستمرار منذ اندلاع أزمة الرهن العقاري في الربع الثالث من عام 2007، ووصلت إلى حوالي 8% في عام 2009. ثم انخفضت قيم المؤشر بعد ذلك لتعود مرة أخرى للارتفاع المستمر مدفوعة بتداعيات أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو خلال الفترة (2010-2013)، أين وصلت ذروة المؤشر إلى حوالي 19% بالنسبة للبنوك، و15% بالنسبة للدول. غير أنه بعد ذلك، ومنذ تبني البنك المركزي الأوروبي لآلية الرقابة الموحدة، من خلال الرقابة الاحترازية الجزئية وفق نظام SREP، والسياسات الاحترازية الكلية ساهم ذلك بشكل نسبي في تخفيض احتمال التخلف عن السداد في وقت واحد، أين استقرت قيم المؤشرين في مستويات تقل عن ما وصلت إلى خلال الأزمة المالية العالمية.

الفصل الرابع: دراسة تحليلية مقارنة لدور آليات الرقابة البنكية في مواجهة تقلبات الأسواق المالية الأوروبية

شكل رقم (4-19): احتمال التخلف عن السداد في وقت واحد خلال الفترة (2008-2024)



ESRB risk dashboard, European System of Financial Supervision, Op cit, P5 .

المصدر:

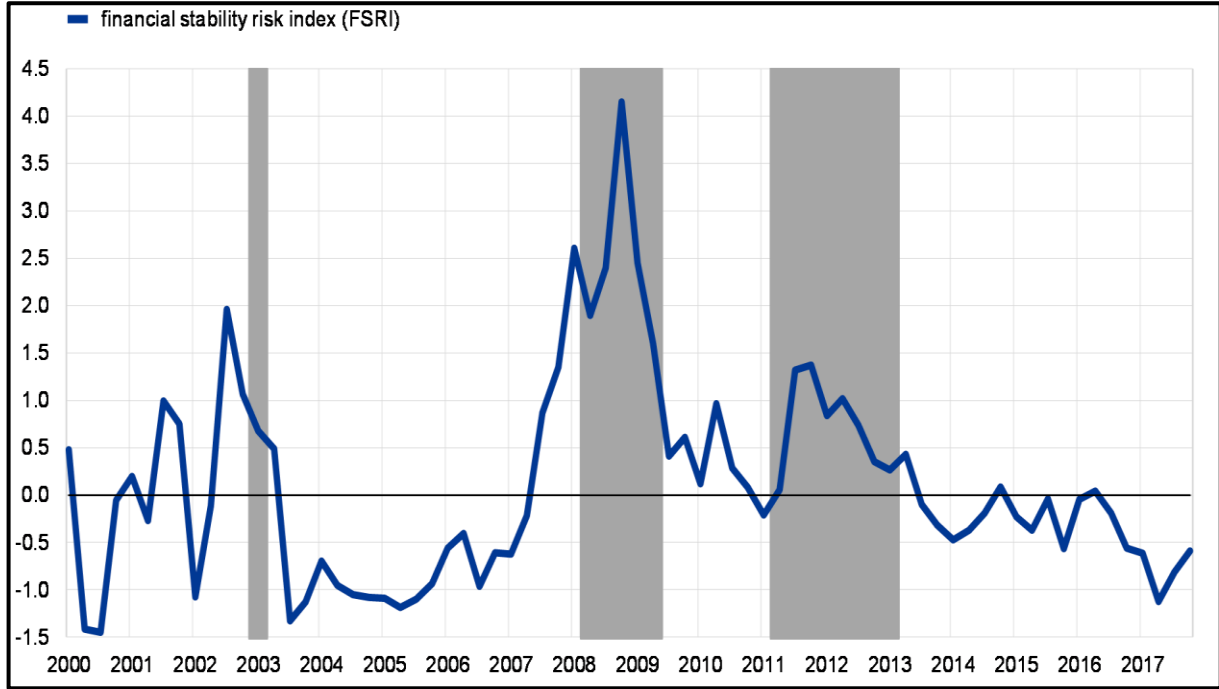
2- مؤشر مخاطر الاستقرار المالي (FSRI):

يُستخدم مؤشر مخاطر الاستقرار المالي (FSRI) للتنبؤ بالصدمات السلبية الكبيرة في المدى القريب للاقتصاد الحقيقي، إذ يُوفر معلومات حول المخاطر التي تهدد النظام المالي والاقتصادي مستقبلاً لأن حجم الأزمة المالية يتحدد نتيجة لمستوى الاختلالات في الاقتصاد والقطاع المالي قبل وقوعها. كما أن تجميع مؤشرات المخاطر النظامية المختلفة من شأنه تحسين الوصول إلى دقة التنبؤ بالنشاط الاقتصادي، وخاصة في حالة الركود الشديد.

ويوضح الشكل رقم (4-20)، مستويات مؤشر (FSRI)، أين بدأت قيمة المؤشر في الارتفاع في الربع الثالث من عام 2007، حيث وصلت ذروتها إلى حوالي 4.2% خلال الأزمة المالية العالمية وتحديداً خلال الربع الرابع من عام 2008، عندما بدأ الاقتصاد العالمي في الانهيار بعد تخلف بنك ليمان براذرز عن سداد ديونه في سبتمبر 2008. ثم أخذت بعد ذلك اتجاه نزولي، قبل أن ترتفع مرة أخرى بالتزامن مع أزمة الديون السيادية. إذ يشير مستوى المؤشر إلى أن المخاطر النظامية في منطقة اليورو قد انخفضت منذ أزمة الديون السيادية في عامي 2011 و2012، وأنها كانت أقل من متوسطها منذ النصف الثاني من عام 2013. وهو ما يدل على انخفاض تقلبات النظام المالي في منطقة اليورو بما فيها الأسواق المالية وبالتالي تعزيز استقرارها.

الفصل الرابع: دراسة تحليلية مقارنة لدور آليات الرقابة البنكية في مواجهة تقلبات الأسواق المالية الأوروبية

الشكل رقم (4-20): مستويات مؤشر مخاطر الاستقرار المالي (FSRI) في منطقة اليورو



المصدر: موقع البنك المركزي الأوروبي: https://www.ecb.europa.eu/press/financial-stability-publications/fsr/special/html/ecb.fsrart201805_1.en.html#toc5

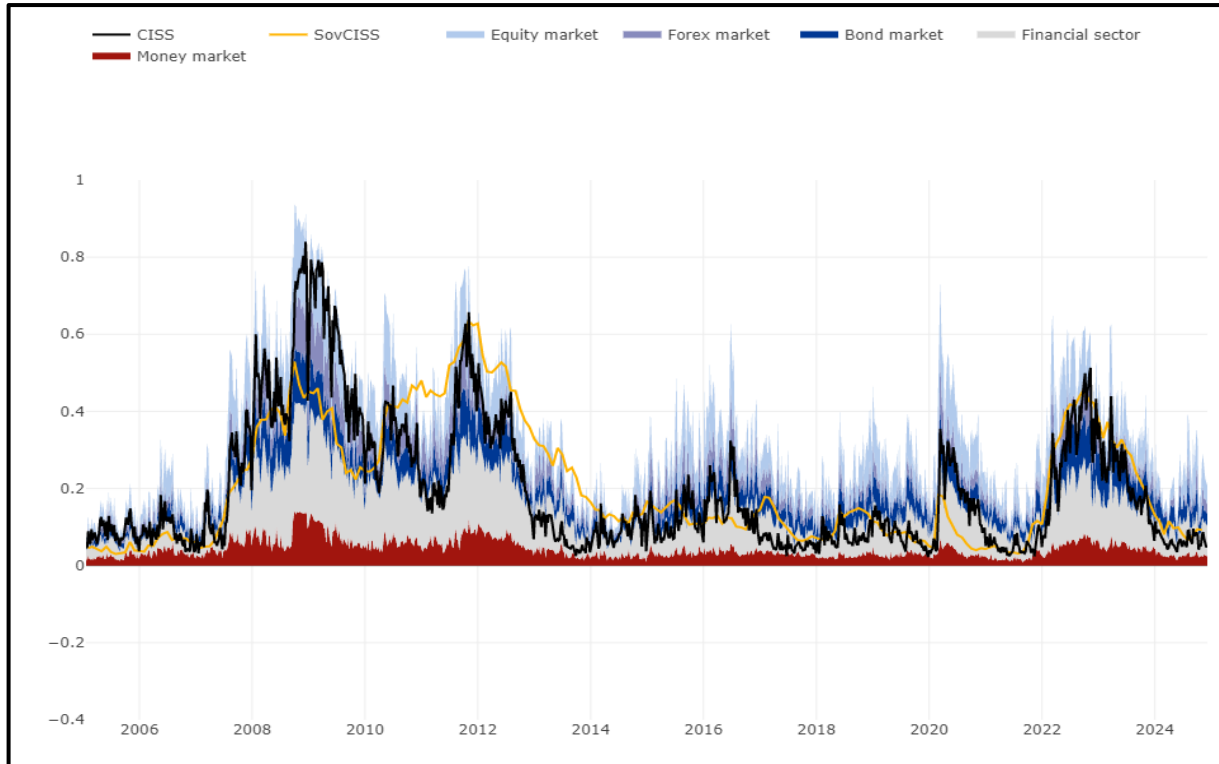
3- المؤشر المركب للضغوط النظامية (CISS):

من خلال لوحة مؤشرات الضغوط النظامية التي يُعدها مجلس المخاطر النظامية الأوروبي (ESRB) والموضحة في الشكل رقم (4-21)، يُظهر المؤشر المركب للضغوط النظامية (CISS) في منطقة اليورو، والذي يتضمن مؤشرات فرعية لكل من الأسواق المالية التالية: سوق الأسهم، سوق السندات، سوق الصرف، سوق الوساطة المالية، وسوق النقد. وبمقارنة مستويات مؤشرات الضغوط النظامية في مختلف أسواق رأس المال، يتبين بأن مؤشر سوق الأوراق المالية (الأسهم والسندات) في منطقة اليورو يتميز بأعلى نسب للمخاطر والضغوط النظامية، في حين سجل سوق النقد أقل مستوى في نسب المؤشرات في الأسواق الثلاثة. مع ملاحظة ترافق ديناميكيات مؤشرات الضغوط النظامية في مجموعها بالتزامن مع الصدمات المالية الكبرى: الأزمة المالية العالمية (2007-2009)، وأزمة الديون السيادية (2010-2012). وحتى خلال التوترات الاقتصادية والمالية الناجمة عن جائحة كوفيد-19 وكذا خلال أحداث انهيار بنك كريدي سويس، وبنك سليكون فالي في الولايات المتحدة الأمريكية في مارس 2023. ومع ذلك، تبقى الأزمات المالية الكبرى الأكثر وقعاً على النظام المالي والاقتصادي في منطقة اليورو وحتى في بقية أرجاء العالم، وهذا راجع لضعف أساليب وآليات الرقابة المتبعة آنذاك من

الفصل الرابع: دراسة تحليلية مقارنة لدور آليات الرقابة البنكية في مواجهة تقلبات الأسواق المالية الأوروبية

قبل السلطات الاشرافية الوطنية وتفاوت مستوياتها ، وذلك كان قبل تبني البنك المركزي الأوروبي للآلية الرقابة الموحدة في منطقة اليورو في نوفمبر من عام 2014، التي كان لها انعكاس ايجابي بعد ذلك على الاستقرار في منطقة اليورو وبدرجات نسبية عبر مختلف أسواق المال الأوروبية.

الشكل رقم (4-21): مؤشرات الضغوط النظامية في الأسواق المالية الأوروبية للفترة (2005-2024)



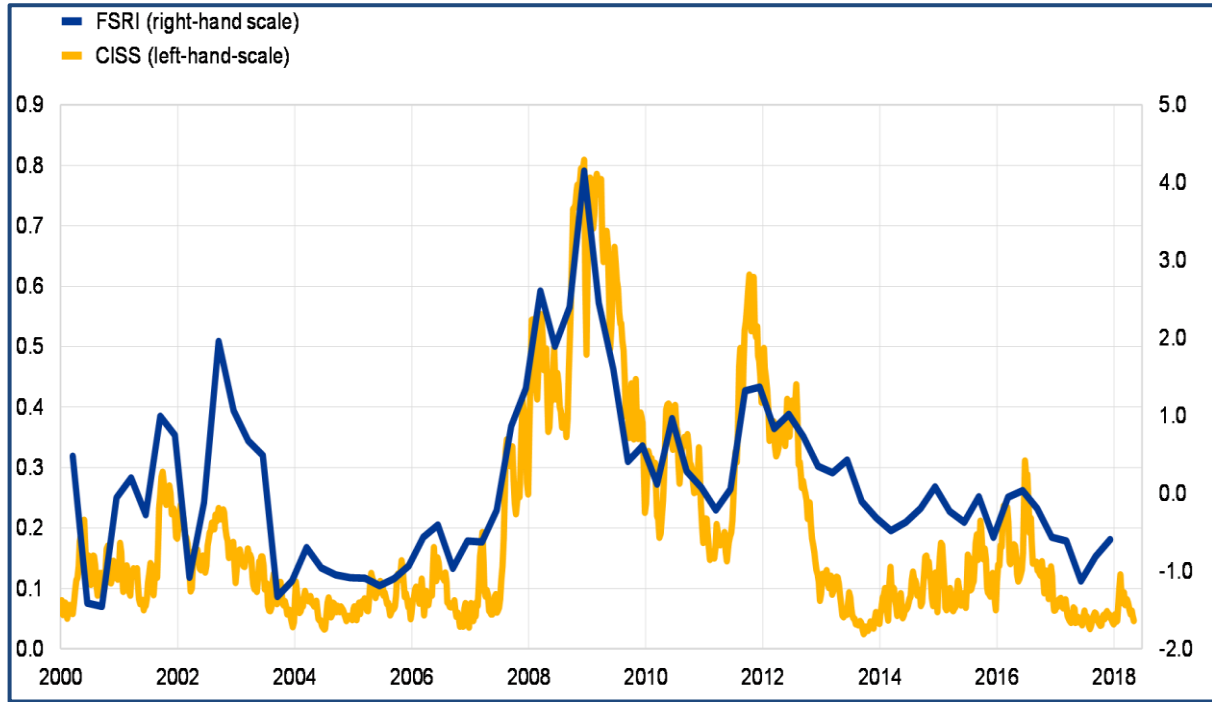
المصدر: لوحة المخاطر التفاعلية المتاحة على موقع مجلس المخاطر النظامية الأوروبي:

https://www.esrb.europa.eu/pub/rd/interactive_rd/html/index.en.html

ومن خلال الشكل رقم (4-22) الموالي، وبمقارنة مؤشر مخاطر الاستقرار المالي (FSRI) مع المؤشر المركب للضغوط النظامية (CISS)، يتبين توافق الديناميكيات الإجمالية للمؤشرين خلال الفترة (2007-2018)، مع تسجيل اختلافات واضحة في المستويات؛ حيث انخفض مؤشر (CISS) إلى مستويات كبيرة بعد إعلان البنك المركزي الأوروبي في 2 أوت 2012 عن برنامج المعاملات النقدية المباشرة (OMT)، مما ساهم في تخفيف التوترات في الأسواق المالية، في حين كان تراجع مؤشر (FSRI) بوتيرة أبطأ مقارنة مع مؤشر (CISS).

الفصل الرابع: دراسة تحليلية مقارنة لدور آليات الرقابة البنكية في مواجهة تقلبات الأسواق المالية الأوروبية

الشكل رقم (4-22): ديناميكيات مؤشر مخاطر الاستقرار المالي والمؤشر المركب للضغوط النظامية



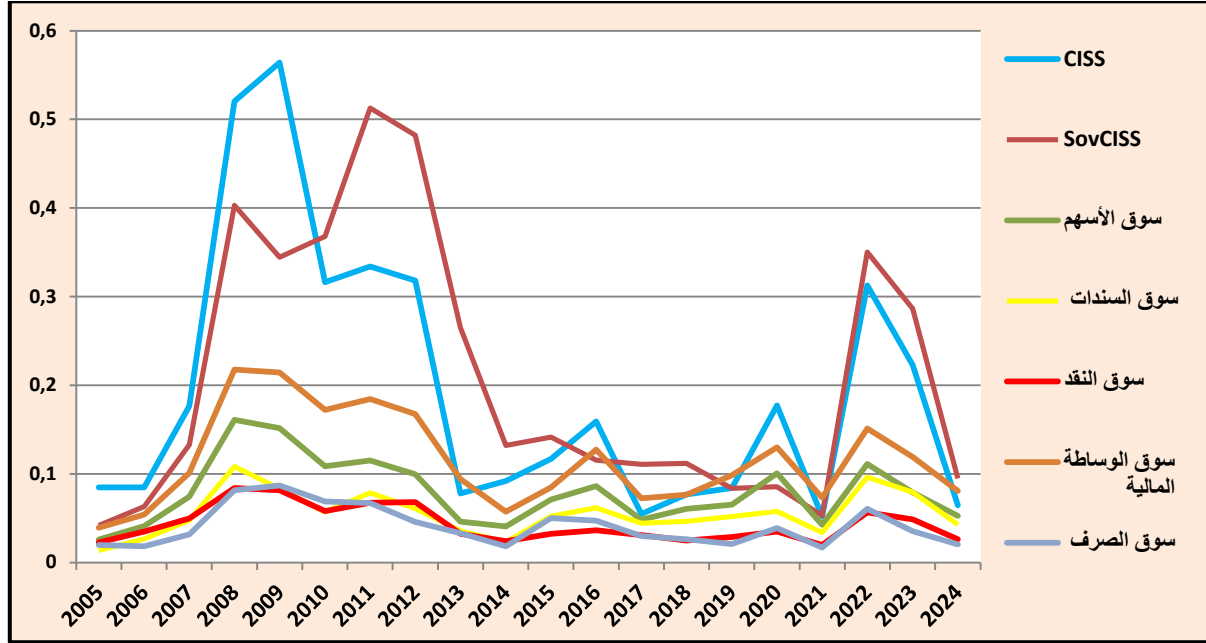
المصدر: موقع البنك المركزي الأوروبي: https://www.ecb.europa.eu/press/financial-stability-publications/fsr/special/html/ecb.fsrart201805_1.en.html#toc5

وبهدف إجراء مقارنة قياسية لنسب تطور مؤشرات الضغوط النظامية التي تعكس مدى استقرار الأسواق المالية في منطقة اليورو قبل وبعد تطبيق آلية الرقابة الموحدة (SSM)، قمنا بحساب المتوسطات السنوية للمؤشر المركب للضغوط النظامية، بما في ذلك مؤشرات الفرعية لكل من: سوق الأسهم، سوق السندات، سوق الصرف، سوق الوساطة المالية، وسوق النقد، وكذا المؤشر المركب للضغوط السيادية وذلك بالاعتماد على بيانات المؤشرات اليومية المنشورة في موقع البنك المركزي الأوروبي على بوابة البيانات ECB Data Portal. وهذا خلال فترتين؛ الأولى ما قبل تطبيق آلية الرقابة الموحدة (SSM) الممتدة من (2005-2014)، والثانية ما بعد تطبيق آلية الرقابة الموحدة (SSM)، الممتدة من (2015-2024)، كما هو موضح في الملحق رقم (04).

والشكل رقم (4-23) الموالي، يُظهر النتائج المتوصل إليها:

الفصل الرابع: دراسة تحليلية مقارنة لدور آليات الرقابة البنكية في مواجهة تقلبات الأسواق المالية الأوروبية

الشكل رقم (4-23): المتوسطات السنوية لمؤشرات الضغوط النظامية في منطقة اليورو خلال الفترة (2005-2024)



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على الملحق رقم (04).

كما يُظهر الجدول الموالي، نتائج متوسط أنواع مؤشرات الضغوط النظامية حسب كل فترة زمنية:

الجدول رقم (4-15): متوسط مؤشرات الضغوط النظامية في منطقة اليورو، قبل وبعد تطبيق (SSM)

معدل التغير (%)	بعد تطبيق (SSM)	قبل تطبيق (SSM)	الفترة متوسط المؤشر
-19.44	0.072	0.086	سوق الأسهم
-5.36	0.053	0.056	سوق السندات
-36.54	0.033	0.052	سوق النقد
-22.31	0.101	0.130	سوق الوساطة المالية
-27.66	0.034	0.047	سوق الصرف
-48.44	0.132	0.256	المؤشر المركب (CISS)
-47.81	0.143	0.274	المؤشر المركب (SovCISS)

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على الملحق رقم (04).

الفصل الرابع: دراسة تحليلية مقارنة لدور آليات الرقابة البنكية في مواجهة تقلبات الأسواق المالية الأوروبية

ومن خلال نتائج الجدول رقم (4-15) ، يتضح لنا ما يلي:

- تعزز استقرار سوق الأسهم خلال الفترة (2015-2024) على مدار 10 سنوات من تبني البنك المركزي الأوروبي لآلية الرقابة الموحدة (SSM) في نوفمبر 2014، وهذا بانخفاض متوسط لتأثير الضغوط والمخاطر النظامية على سوق الأسهم في منطقة اليورو في المتوسط بمقدار 19.44%. ليحتل بذلك الترتيب الرابع (4) في معدل تغير المؤشرات الفرعية للضغوط النظامية. وهو ما يفسر ضعف الوزن النسبي لسوق الأسهم في منطقة اليورو في تمويل الاقتصاد الأوروبي. فضلاً عن محدودية أسواق الأسهم الأوروبية وضعف تكاملها، ما يجعل منها أكثر عرضة للتقلبات الكبيرة من مختلف الأسواق العالمية الأخرى وبالأخص الولايات المتحدة الأمريكية.

- تعزز استقرار سوق السندات نسبياً خلال فترة ما بعد تطبيق (SSM)، وهذا بانخفاض طفيف للضغوط والمخاطر النظامية لسوق السندات في منطقة اليورو في المتوسط بمقدار 5.36%، ليحتل بذلك المرتبة الخامسة (5) والأخيرة مقارنة ببقية المؤشرات الفرعية للضغوط النظامية . وهذا ما يفسر استمرار ارتفاع مخاطر سوق الائتمان وارتباطه بارتفاع أسعار العقارات السكنية والتجارية، مع تزايد وتيرة نمو معدلات الاقتراض العقاري في منطقة اليورو وبالأخص خلال جائحة كوفيد-19. وبالتالي لا تزال مخاطر الاستقرار المالي المرتبطة بأسواق العقارات الأوروبية مشكلة قائمة. وهو ما يُفسر تكثيف دعم البنك المركزي الأوروبي لبرنامج شراء الأصول الموسع (APP) منذ عام 2015 وحتى عام 2024، مع ارتفاع رصيد سندات هذا البرنامج إلى 2,905 مليار يورو.

- تعزز استقرار سوق النقد خلال الفترة (2015-2024) التي عرفت تطبيق البنك المركزي الأوروبي لآلية الرقابة الموحدة (SSM)، وهذا بانخفاض معتبر لتأثير الضغوط والمخاطر النظامية على سوق النقد في منطقة اليورو في المتوسط بمقدار 36.54%، ليحتل بذلك الصدارة في ترتيب المؤشرات الفرعية. وهذا ما يدل على أهمية قطاع البنوك الأوروبية في تمويل الاقتصاد، بما فيها سوق ما بين البنوك، وهو ما يعكس عدم تعرضها لدرجة كبيرة من المخاطر وقلة السيولة ، مما يجعل السوق النقدية الأوروبية تتمتع بوفرة في السيولة وباستقرار أكبر مقارنة مع سوق الأوراق المالية (الأسهم والسندات).

- تعزز استقرار سوق الوساطة المالية خلال الفترة (2015-2024) ، وذلك بعد تطبيق البنك المركزي الأوروبي لآلية الرقابة الموحدة (SSM)، وهذا بانخفاض متوسط لتأثير الضغوط والمخاطر النظامية على سوق الوساطة المالية في منطقة اليورو في المتوسط بمقدار 22.31%. ليحتل بذلك المرتبة الثالثة (3) في ترتيب معدلات تغير المؤشرات الفرعية للضغوط النظامية. وهو ما يفسر نجاح نسبي للجهود الرقابية والإشرافية للبنك المركزي الأوروبي بالتنسيق مع السلطات المركزية الوطنية ومجلس المخاطر النظامية

الفصل الرابع: دراسة تحليلية مقارنة لدور آليات الرقابة البنكية في مواجهة تقلبات الأسواق المالية الأوروبية

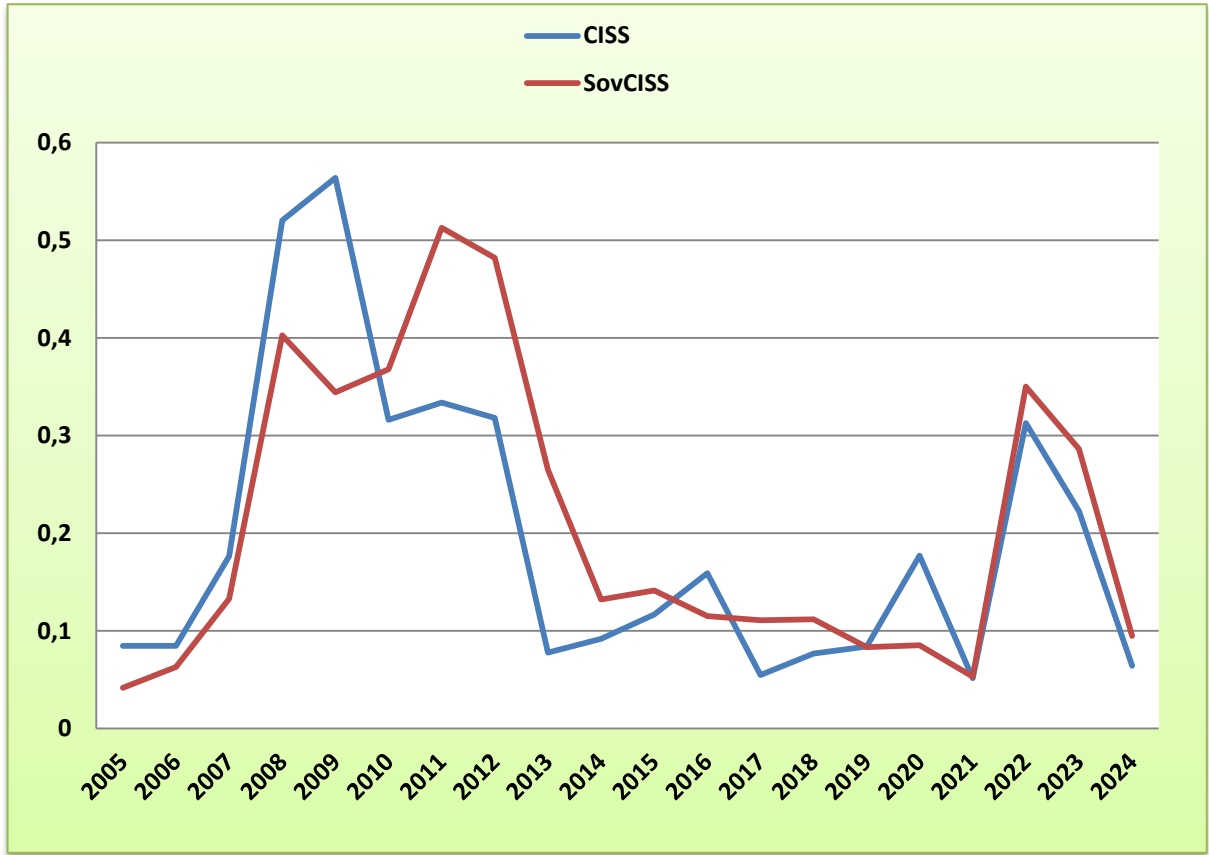
الأوروبي من حيث تعزيز تدابير وأساليب الرقابة الاحترازية الجزئية والكلية على عمليات الوساطة المالية. ومع ذلك، يظل هذا السوق الأقل استقراراً مقارنة مع بقية الأسواق المالية الأخرى من حيث ارتفاع مستوى تعرضه للمخاطر والضغوط النظامية، سواءً قبل أو بعد تطبيق آلية الرقابة الموحدة (SSM)، وهذا راجع إلى ارتفاع المخاطر النظامية في سوق الوساطة المالية غير البنكية، والتي لا ترقى استراتيجيات وأدوات معالجة مخاطرها لمثلثتها في سوق الوساطة البنكية.

- تعزز استقرار سوق الصرف خلال الفترة (2015-2024) التي عرفت تطبيق البنك المركزي الأوروبي لآلية الرقابة الموحدة (SSM)، وهذا بانخفاض متوسط لتأثير الضغوط والمخاطر النظامية على سوق الصرف في منطقة اليورو في المتوسط بمقدار 27.66%. ليحتل بذلك المرتبة الثانية (2) في ترتيب معدلات تغير المؤشرات الفرعية للضغوط النظامية. وحتى قبل تطبيق آلية الرقابة الموحدة خلال الفترة (2005-2014)، كان سوق الصرف الأكثر استقراراً مقارنة مع باقي الأسواق المالية الأخرى وهذا بحكم وظيفة البنك المركزي الأوروبي الأساسية في المحافظة على استقرار الأسعار وبالتالي استقرار اليورو كعملة أوروبية مشتركة.

وبمقارنة المؤشر المركب للضغوط النظامية (CISS) مع المؤشر المركب للضغوط السيادية (SovCISS)، وذلك خلال الفترة (2005-2024)، كما هو موضح في الشكل رقم (4-24)، نلاحظ توافق ديناميكية المؤشرين خلال فترتي ما قبل (SSM) وما بعد تطبيق (SSM). وهو ما يفسر النتائج المتوصل إليها في الجدول رقم (4-15)، التي تُفضي إلى تحقيق كل من المؤشرين لنسب جد معتبرة في انخفاض متوسط تأثير الضغوط النظامية الكلية في منطقة اليورو بحوالي 48.44% لمؤشر (CISS) و 47.81% لمؤشر (SovCISS)، وذلك بعد خضوع قطاع المؤسسات البنكية المهمة لآلية الرقابة الموحدة تحت الاشراف المباشر من قبل البنك المركزي الأوروبي، فضلاً عن تعزيز هذا الأخير، بتنسيق جهوده مع مجلس المخاطر النظامية الأوروبي، للتدابير الاحترازية الكلية إلى جانب التدابير الاحترازية الجزئية الرامية إلى تحقيق الاستقرار لمختلف مكونات النظام المالي في منطقة اليورو.

الفصل الرابع: دراسة تحليلية مقارنة لدور آليات الرقابة البنكية في مواجهة تقلبات الأسواق المالية الأوروبية

الشكل رقم (4-24): مستويات المؤشرات المركبة للضغوط النظامية (CISS) و (SovCISS)



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على الملحق رقم (04).

الفصل الرابع: دراسة تحليلية مقارنة لدور آليات الرقابة البنكية في مواجهة تقلبات الأسواق المالية الأوروبية

خلاصة:

لقد تم من خلال هذا الفصل التعرف على الاصلاحات التنظيمية الي شهدتها الرقابة المالية في الاتحاد الأوروبي عقب الأزمة المالية العالمية؛ بداية بإنشاء النظام الأوروبي للرقابة المالية، وكذا آلية الاستقرار الأوروبي كحل مؤقت لمعالجة الأزمات، وصولاً إلى تكوين الاتحاد البنكي الأوروبي بركائزه الثلاثة: آلية الرقابة الموحدة، آلية القرار الموحدة، والآلية الأوروبية لضمان الودائع.

وفي جانب الرقابة الاحترازية الجزئية وفق برنامج SREP، وكذا الرقابة الاحترازية الكلية، فقد اعتمد البنك المركزي الأوروبي على آليات وأطر متنوعة وشاملة في مجال التنظيم الاحترازي، وذلك مع إنشاء آلية الرقابة الموحدة (SSM) التي ساهمت بشكل كبير في خروج القطاع البنكي الأوروبي من التبعات السلبية للأزمات المالية والبنكية. كما تم إجراء عملية تقييم لمرونة القطاع البنكي الأوروبي وفق المتطلبات التنظيمية الاحترازية لآلية الرقابة الموحدة، بالإضافة إلى دراسة انعكاس آليات الرقابة الموحدة على الأسواق المالية الأوروبية، وذلك بالتركيز على مخاطر الائتمان وأسواق العقارات، مخاطر السيولة وصناعة السوق، ومؤشرات الضغوط النظامية للأسواق المالية الأوروبية.

بحيث أظهرت النتائج مواصلة السلطات الاشرافية لعمليات مراقبة قضايا مخاطر الائتمان وبالأخص الناجمة عن التعرض لقطاع العقارات السكنية والتجارية. كما استمرت قضية الحوكمة الداخلية وإدارة المخاطر مجالاً للتركيز العميق والمكثف بالنسبة للمشرفين. إذ يتضح بأن الرقابة البنكية الأوروبية وفق آلية الرقابة الموحدة قد ساهمت في الحد من حالة عدم اليقين بشأن جودة الأصول والتي جعلت من معالجة محافظ القروض المتعثرة لدى البنوك أولوية طارئة. وكانت عملية مراجعة جودة الأصول في عام 2014 بمثابة الخطوة الأولى نحو ذلك. فمن خلال تنفيذ برنامج SREP، عزز البنك المركزي الأوروبي عملية الإشراف الفعال والمتسق القائم على المخاطر وكفاية رأس المال، حيث تم تصميمه في وقت كانت فيه أنظمة البنوك الأوروبية بحاجة إلى زيادات كبيرة في رأس المال لتجنب أزمة بنكية نظامية. وبدوره، ساعد هذا البرنامج في بناء الثقة في قطاع البنوك الأوروبية، وهو ما أكدته النتائج المتوصل إليها والتي تجسدت في المساهمة الفعالة للرقابة الاحترازية للبنك المركزي الأوروبي في تعزيز مرونة القطاع البنكي لمنطقة اليورو، التي كان لها انعكاس ايجابي على مؤشرات الضغوط النظامية للأسواق المالية وينسب متفاوتة، وذلك بعد خضوع المؤسسات البنكية المهمة لآلية الرقابة الموحدة (SSM).

الخاتمة

الخاتمة:

لقد واكب تطورات الصناعة البنكية في مجال العولمة والابتكارات تعرّضها للعديد من المخاطر التي لم تعد تقتصر على المخاطر الائتمانية التقليدية، بل تمتد لتشمل مخاطر أخرى كالمخاطر السوقية والمخاطر التشغيلية والمخاطر النظامية. حيث ترافق ازدياد وتنوع المخاطر مع تقديم البنوك لتشكيلة جديدة ومتجددة من المنتجات البنكية المستحدثة واستخدام أدوات غير تقليدية في تقديم تلك الخدمات. وعلى هذا الأساس، سعت الجهات الرقابية إلى تطوير أنشطة الرقابة على البنوك لنتناسب مع متغيرات الساحة المالية الدولية، بحيث أصبحت الرقابة تركز على صيغة جديدة تعرف بالرقابة المبنية على المخاطر؛ ويتأتى ذلك من خلال قيام الجهات الاشرافية والسلطات الرقابية بالعمل على تطبيق المبادئ الرقابية الفعالة الصادرة عن لجنة بازل للرقابة البنكية، والعمل على تهيئة البيئة المناسبة لتطبيقها، مع ضرورة تطوير أنظمة الرقابة على عمليات البنوك لتنماشى والعراقيل المصاحبة لتعقيد المخاطر، وذلك لأن الدور الرقابي في المجال البنكي لا يجب أن يقتصر على أنظمة تسيطر على المخاطر الحالية فقط بل ينبغي أن يمتد إلى تنمية وتطوير الوسائل والأنظمة السليمة لمواجهة المخاطر المحتملة.

كما تُشكل الرقابة الكافية والفعّالة على المؤسسات البنكية والمالية مطلبًا أساسيًا لضمان استقرار الأسواق المالية لأن من بين أهداف عملية الرقابة هو ضمان أن المخاطر التي تتخذها البنوك تتناسب مع قدرتها على التحمل. كما تهدف إلى جمع المعلومات حول المؤسسة البنكية حتى تتمكن السلطات الاشرافية، في حال حدوث أزمات، من اتخاذ قرارات سليمة بشأن أفضل طريقة للتعامل مع الأزمة واحتوائها. وذلك لأن النظام الرقابي الذي يعمل بشكل جيّد، يُعد شرطًا أساسيًا لإدارة الأزمات وحلها بفعالية، من خلال عمليات الرقابة المستمرة، واتخاذ اجراءات علاجية مبكرة ضد البنوك غير السليمة للحد من التكاليف المحتملة للأزمة.

وارتأينا من خلال دراستنا كههدف محوري إلى البحث في مدى مساهمة الآليات الرقابية والتنظيمية التي يمارسها الجهاز البنكي في تعزيز استقرار الأسواق المالية والحد من تقلباتها، وذلك من خلال جانب نظري وآخر تطبيقي، يتناول تحليل مرونة القطاع البنكي في منطقة اليورو بعد خضوع مؤسساته المهمة إلى الرقابة المباشرة من قبل البنك المركزي الأوروبي وفق آلية الرقابة الموحدة (SSM)، مع مقارنة تأثير الممارسات الرقابية والإشرافية على مختلف أسواق المال الأوروبية، قبل وبعد تطبيق آلية الرقابة الموحدة.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة نتائج منبثقة عن تحليل كل من الجانبين النظري والتطبيقي، في محاولة للإجابة على الفرضيات الموضوعية في إطار الإشكالية المطروحة، نبرزها فيما يلي:

الخاتمة

✓ نتائج الدراسة:

- تعد فعالية إدارة المخاطر على المستوى الفردي للبنوك الوسيلة الأمثل لتحقيق أهداف البنك واستقراره من خلال تمكين البنك من التوسع المدروس واستغلال مصادر أمواله بصورة فاعلة، في ظل رقابة حصيفة وضبط للمخاطر التي تواجهه والتحوط لها، مما ينعكس إيجابياً على مرونة نشاط البنك وربحيته مع المحافظة على سلامة ومثانة أوضاعه المالية. لكن هذا الأمر ليس شرطاً كافياً لتحقيق الاستقرار المالي بسبب وجود ما يسمى بالمخاطر النظامية على مستوى النظام المالي ككل، مما يستدعي أولاً تحديد هذه المخاطر ومن ثم قياسها وتطبيق السياسات الاحترازية والإجراءات الرقابية المناسبة لها على المستوى الكلي بما يكفل ضبط هذه المخاطر، وكذلك حفز المؤسسات البنكية على تعزيز مرونتها بما يمكنها من استيعاب الآثار المترتبة على تحقق هذه المخاطر، الأمر الذي يساهم في التقليل من آثارها وتعزيز قدرة القطاع البنكي والمالي على مواجهتها.

- لقد أحرزت المؤسسات الدولية المعنية بالإشراف والرقابة على العمل البنكي، وفي مقدمتها لجنة بازل للرقابة البنكية ومجلس الاستقرار المالي، تقدماً ملموساً في صياغة وتنفيذ السياسات الاحترازية الكفيلة بالحد من المخاطر النظامية وضمان استقرار الأنظمة المالية عالمياً. ومن خلال مقارنة مستوى التنظيم والإشراف الذي يخضع له القطاع البنكي قبل الأزمة العالمية وبعدها، يتضح بأن أهم مظاهر الاستجابة التنظيمية تتمثل في رفع نسب رأس المال، وتعزيز برامج ضمان الودائع، وكذا زيادة التركيز على الحوكمة وإدارة المخاطر، وتطوير القواعد التي تحكم عمل السوق، إضافة إلى الانتقال من التركيز على حماية شريحة المساهمين إلى حماية شرائح أوسع تشمل كل أصحاب المصالح.

- تساهم وظائف الرقابة على المستوى الكلي والجزئي في بناء نظام مالي أكثر قوة واستدامة. وينعكس ذلك في انشاء نظام الاستقرار المالي الأوروبي (ESFS)؛ حيث تأخذ الرقابة على المستوى الكلي في الاعتبار الترابطات المتبادلة وكذا الطبيعة الذاتية للمخاطر النظامية. في حين تركز الرقابة على المستوى الجزئي على سلامة المؤسسات المالية الفردية، التي تساهم في استقرار النظام المالي ككل.

- تُعد الرقابة البنكية القوية مفتاحاً لتوفير الثقة في النظام البنكي وتعزيز استقرار النظام المالي وقدرته على الصمود في مواجهة الأزمات، وصولاً إلى ارساء الأساس السليم للنمو الاقتصادي، حيث يتعين على التنظيم الفعال بأن يستند إلى قواعد واضحة. كما تعتمد الرقابة البنكية الفعالة على مجموعة من الموارد المؤهلة والكفؤة في الإشراف على تنفيذ القواعد البنكية، ووضع الحوافز والضوابط التي تمنع الإفراط في الأخذ بالمخاطر، مع تحديد المخاطر الوشيكة والمتوقعة ورصد تطورها. وفي جانب الرقابة الاحترازية الجزئية للبنك المركزي الأوروبي، وكذا الرقابة الاحترازية الكلية، فقد اعتمد آليات وأطر متنوعة وشاملة في

الخاتمة

مجال التنظيم الاحترازي، وذلك مع إنشاء آلية الرقابة الموحدة (SSM)، التي ساهمت بشكل أساسي في خروج القطاع البنكي الأوروبي من التبعات السلبية للأزمات المالية والبنكية.

- لقد شهد الاستقرار المالي في الاتحاد الأوروبي دعم أساسي من خلال التنفيذ التدريجي للاتحاد البنكي الأوروبي، عبر تولي هذا الأخير لدوره كمرقب لمنطقة اليورو، وذلك اعتباراً من إنشاء آلية الرقابة الموحدة في 14 نوفمبر 2014، من خلال تطوير أساليب للرقابة الفعّالة التي تعتمد بشكل أساسي على تقييم المخاطر تماشياً مع أهمية كل بنك. فخلال أزمة الديون السيادية، تخوف الاتحاد الأوروبي من انهيار وزوال عملة اليورو. ولأجل انفاذه، عمل على تشكيل أسس آلية الرقابة الموحدة، على اعتبار أن أزمة الديون السيادية كانت مرتبطة بالأزمة البنكية. ولهذا توجب عليه توحيد الممارسات الرقابية على قطاع البنوك الأوروبية عبر ممارسات رقابية موحدة.

- يتبنى البنك المركزي الأوروبي في الاشراف والرقابة نهج استباقي وتفاعلي؛ يهدف إلى استباق الاختلالات والمشاكل قبل حدوثها، وكذا الاستجابة بفعالية في مواجهتها والتحكم بها. وهذا عبر مجموعة من الأساليب التي تتمحور حول استخدام برنامج عملية المراجعة والتقييم الرقابي (SREP)، أدوات الانذار المبكر وتوسيع مجالات المخاطر التي تخضع لاختبارات الضغط. فضلاً عن استخدام البنك المركزي الأوروبي لتقنيات رقابية في سبيل تطبيق الأسلوب الرقابي بشكل يتناسب مع طبيعة مخاطر البنك وأهميته النسبية، والمتمثلة في الرقابة الميدانية والرقابة المكتبية، والرقابة الاحترازية الكلية وكذا الاجتماعات الدورية - أظهرت نتائج برنامج (SREP)، كآلية رقابية جزئية على البنوك المهمة في منطقة اليورو، تركيز النسب الكبرى لمخاطر البنكية في الدرجتين 2 و3، التي تعكس مستوى منخفض إلى متوسط. أما بالنسبة للدرجة 4، والتي تعكس وجود مخاطر كبيرة نتيجة للرقابة غير الكافية على البنوك، بسبب انخفاض جودة الإدارة والتنظيم، مع وجود ضعف كبير لإدارة المخاطر والذي يدل على أن إطار الرقابة وإدارة المخاطر في البنوك غير متوافق بشكل كافي مع طبيعة وتعقيد أنشطة البنوك، فقد انخفضت نسبتها خلال الفترة (2018-2023) بمعدل 70%. وبالتالي، تدل هذه النتائج على فعالية الدور الرقابي والاشرافي للبنك المركزي الأوروبي في التقليل من درجة وشدة المخاطر التي تواجهها البنوك المهمة.

- كشفت نتائج التدابير النوعية وفق برنامج (SREP)، عن انخفاض في الدرجتين 1 و4، وتركز أعلى النسب في الدرجتين 2 و3. مع غياب تام للدرجة 1 في مجال الحوكمة الداخلية وإدارة المخاطر، وهو ما يضعها في المرتبة الأولى من حيث ارتفاع درجة مخاطرها مقارنة بمخاطر الائتمان وكفاية رأس المال، مع انخفاض نسبة الدرجة 1 في كل منهما، وهو ما يعكس ارتفاع تدريجي في درجة تلك المخاطر. وفي المقابل نجد انخفاض في الدرجة 4 للتدابير النوعية الثلاثة، وهو جانب ايجابي من شأنه تقليل حدة ارتفاع

الخاتمة

درجة المخاطر تدريجياً، وبالتالي تركز معظم النسب وبمستويات مرتفعة في الدرجتين 2 و 3 ، بما يُعبر عن تعرض البنوك المهمة في منطقة اليورو لمخاطر منخفضة إلى متوسطة.

- يتولى البنك المركزي الأوروبي القيام بعمليات الرقابة والتفتيش في الموقع، من خلال العمل على تنفيذ إطار تحمل المخاطر (Risk Tolerance Framework) ؛ بمعنى زيادة الكفاءة من خلال تحسين تخصيص الموارد بما يتماشى مع نطاق وحجم وتعقيد المؤسسة الخاضعة للتفتيش، والذي يضمن بذلك تعزيز المقاربة القائمة على المخاطر. وأسفرت نتائج التفتيش الميدانية عن تسجيل نقاط ضعف في مجالات مختلفة، تركز أغلبها في الحوكمة الداخلية من حيث قصور بنية البيانات والبنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات، وضعف التفاعل بين أعضاء هيئة الإدارة وضعف ثقافة المخاطر، وعدم كفاية الرقابة على تنفيذ استراتيجيات الأعمال والمخاطر في البنوك، وقصور شديد في موارد ونطاق نشاط مختلف وظائف الرقابة الداخلية، و نقاط ضعف في إدارة جودة البيانات، مما يثير المخاوف بشأن القدرة على توليد بيانات دقيقة وموثوقة عن المخاطر.

- يتولى البنك المركزي الأوروبي مسؤولية تقييم التدابير الاحترازية الكلية التي تتبناها السلطات الوطنية في البلدان المشاركة في الرقابة البنكية الأوروبية، كما يتمتع بسلطة تطبيق تدابير أكثر صرامة من تلك التي يتم تبنيها على المستوى الوطني. وتُعد الرقابة الاحترازية الكلية من اختصاص مجلس المخاطر النظامية الأوروبي، بالتنسيق مع البنك المركزي الأوروبي، الذي يقوم بمهمتين رئيسيتين في مجال الاستقرار المالي؛ أولها تحديد المخاطر جنباً إلى جنب مع البنوك المركزية الوطنية، وذلك من خلال مراقبة التطورات الدورية والهيكلية داخل القطاع البنكي في منطقة اليورو والاتحاد الأوروبي ككل، وكذلك في القطاعات المالية الأخرى. وثانيها تقييم التأثير المحتمل للمخاطر النظامية على استقرار ومرونة النظام المالي في منطقة اليورو والاتحاد الأوروبي، باستخدام أدوات كمية مثل اختبار الضغط الاحترازي الكلي لتقييم مقاومة القطاع البنكي للتطورات الاقتصادية والمالية الكلية.

- أصبحت اختبارات الضغط عنصراً حاسماً في إدارة المخاطر بالنسبة للبنوك وأداة أساسية بالنسبة للمشرفين والسلطات الاحترازية الكلية. وتستخدم الرقابة البنكية الأوروبية اختبارات الضغط لتقييم مدى قدرة البنوك على التعامل مع الصدمات المالية والاقتصادية . وتساعد النتائج المستخرجة من اختبارات الضغط المشرفين على تحديد نقاط الضعف ومعالجتها في وقت مبكر. ففي مجال الرقابة البنكية، يقوم البنك المركزي الأوروبي بإجراء عدة أنواع من اختبارات الضغط التي تجتمع بشكل رئيسي في: اختبارات الضغط السنوية التي توفر نتائجها مدخلات مهمة لبرنامج المراجعة والتقييم الرقابي (SREP). واختبارات الضغط كجزء من التقييمات الشاملة التي تقيّم السلامة المالية للبنوك الخاضعة لإشرافه المباشر، إذ تساعد في ضمان حصول البنوك على رأس المال الكافي وتعزيز قدرتها على تحمل الصدمات المالية

الخاتمة

والاقتصادية الكلية. واختبارات الضغط لأغراض الاحتراز الكلي بهدف الحفاظ على الاستقرار المالي بحيث تميل هذه الاختبارات إلى التركيز على التأثيرات التي تصيب النظام المالي بأكمله، بدلاً من التركيز على البنوك الفردية. وتتم إدارتها بطريقة من أعلى إلى أسفل دون مشاركة البنوك.

- حققت البنوك الأوروبية مرونة أكبر في جوانب متعددة، أبرزها كفاية رأس المال، ونسب السيولة قصيرة وطويلة الأجل، وتحسن في نسب الربحية. وهذا ما ساهم في إعادة الثقة للنظام البنكي الأوروبي بعد معاناته من الأزمات المالية والبنكية خلال الفترة (2007-2012). ورغم تحقيق البنوك لنسب جيدة فيما يخص ضمان احتفاظها بمستويات كافية من رأس المال، فهذا لا يلغي ضرورة مراجعة المخاطر وقياسها نظراً إلى أن رأس المال وحده لا يستطيع معالجة جميع أنواع المخاطر. وبالتالي، ينبغي الاهتمام أكثر بمعالجة نماذج الأعمال الضعيفة وتعزيز ممارسات الحوكمة وإدارة المخاطر بالإضافة إلى التركيز على مخاطر الائتمان ومخاطر كفاية رأس المال.

- ساهمت الرقابة البنكية الأوروبية وفق آلية الرقابة الموحدة في الحد من حالة عدم اليقين بشأن جودة الأصول، حيث جعلت من معالجة محافظ القروض المتعثرة لدى البنوك أولوية طارئة. وكانت عملية مراجعة جودة الأصول في عام 2014 بمثابة الخطوة الأولى نحو ذلك. كما تجسدت مخاطر الاستقرار المالي المتعلقة بأسواق العقارات في الاتحاد الأوروبي في الماضي ولا تزال مشكلة محتملة في عدد من البلدان، حيث تميل المبالغة في تقييم أسعار العقارات إلى الترافق مع ارتفاع ديون القطاع الخاص. وأخذت البلدان المتضررة من أزمة الديون السيادية منحى تنازلي في نسب القروض المتعثرة، ووصلت بذلك إلى مستويات منخفضة كثيراً وتتقارب من نسب بقية دول الاتحاد الأوروبي خلال عام 2021. لتستمر بعد ذلك في المحافظة على انخفاض نسب القروض المتعثرة، وذلك راجع إلى استجابة تلك الدول للتدابير الرقابية التي تبنتها السلطات الاشرافية بقيادة البنك المركزي الأوروبي وفق آلية الرقابة الموحدة، وكذا البنوك المركزية الوطنية التي تشرف مباشرة على المؤسسات البنكية الأقل أهمية، إذ حققت هي الأخرى وعلى مدار السنوات (2020-2024)، وتيرة منخفضة تدريجياً لنسب القروض المتعثرة.

- لقد واجهت الأسواق المالية ومنذ الأزمة المالية العالمية (2007-2009)، وحتى خلال جائحة كورونا (كوفيد-19)، سلسلة من الصدمات الشديدة والسلبية. وبغرض الحفاظ على استقرار النظام المالي بمؤسساته وأسواقه المالية، تدخلت البنوك المركزية في أسواق المال المهمة نظامياً. وبالنسبة للبنك المركزي الأوروبي، فقد استخدم نوعين من التسهيلات في سبيل الحفاظ على سيولة الأسواق المالية في فترات الاختلال والضغط الشديدة، أولها؛ مقرر الملاءم الأخير (LOLR)، وهذا عن طريق الاقراض بالعملة المحلية لوكلاء خاصين منظمين يعملون كصانع سوق. وثانيها؛ صانع السوق كملاءم أخير

الخاتمة

(MMLR)، من خلال استعداده لشراء كميات كبيرة من الأوراق المالية المقومة بالعملية المحلية المعروضة بسعر محدد وبشكل مباشر، للحفاظ على الأسعار ومنع الأسواق من خطر التوقف عن العمل. - ترافق ديناميكيات مؤشرات الضغوط النظامية في مجموعها بالتزامن مع الصدمات المالية الكبرى الأزمة المالية العالمية (2007-2009)، وأزمة الديون السيادية (2010-2012). وحتى خلال التوترات الاقتصادية والمالية الناجمة عن جائحة كوفيد-19، وكذا خلال أحداث انهيار بنك كريدي سويس، وبنك سليكون فالي في الولايات المتحدة الأمريكية في مارس 2023. ومع ذلك، تبقى الأزمات المالية الكبرى الأكثر وقعاً على النظام المالي والاقتصادي في منطقة اليورو، وهذا راجع لضعف أساليب وآليات الرقابة المتبعة آنذاك من قبل السلطات الاشرافية الوطنية وتفاوت مستوياتها، وذلك كان قبل تبني البنك المركزي الأوروبي للآلية الرقابة الموحدة في منطقة اليورو في نوفمبر من عام 2014، التي كان لها انعكاس ايجابي بعد ذلك على الاستقرار في منطقة اليورو وبدرجات نسبية عبر مختلف أسواق المال الأوروبية.

✓ نتائج اختبار الفرضيات:

❖ اختبار الفرضية الأولى: والتي نصت على ما يلي: " تُعتبر الرقابة المبنية على المخاطر أداة احترازية ونظام يسمح بتقييم الوضعية المالية والاحترازية للمؤسسات البنكية من حيث مدى كفاية نظم إدارة المخاطر بشكل استباقي".

تم التأكد من صحة هذه الفرضية من خلال ما تم التطرق إليه في الفصل الثاني، حيث تعتبر الرقابة القائمة على المخاطر عملية رقابية استباقية ونظام يسمح بتقييم الوضعية المالية والاحترازية للبنوك والمؤسسات المالية (على أساس المستندات وبعين المكان)، بالإضافة إلى توجيه موارد الرقابة نحو تحديد طبيعة الأنشطة المسببة للمخاطر المهمة، والمؤسسات ذات المخاطر المرتفعة. كما تركز مقارنة الرقابة المبنية على المخاطر بشدة على فهم وتقييم مدى كفاية نظم إدارة المخاطر التي تضعها كل مؤسسة بنكية ومالية لتحديد وقياس ورصد ومراقبة المخاطر بطريقة مناسبة وفي الوقت المناسب؛ فهي عملية منظمة تحدد أكثر المخاطر الحرجة التي يواجهها كل بنك على حدة والمخاطر النظامية في النظام المالي، كما تعمل على تقييم إدارة البنك للمخاطر، إضافة إلى تعزيز مركزه المالي إزاء الممارسات المحتملة. ويمكن هذا الإطار البنك المركزي من أن يكون أكثر استباقية وفي وضع أفضل لتوقع أي تهديد خطير لأية مخاطر حالية أو ناشئة على استقرار النظام المالي، إذ تتسم عملية تقييم مخاطر بالتطلع إلى المستقبل مع التركيز على تقييم كل من المخاطر الحالية والمستقبلية على حد سواء، وتحديد المشاكل الأولية وتيسير التدخل الفوري واتخاذ التدابير والإجراءات التصحيحية المبكرة.

الخاتمة

❖ **اختبار الفرضية الثانية:** والتي جاءت كما يلي: " يعتبر استقرار الأسواق المالية جزء من منظومة الاستقرار المالي ، بحيث يشمل هذا الأخير بمفهومه الواسع مختلف الجوانب المكونة للنظام المالي من مؤسسات مالية، أسواق مالية، وبنى تحتية أساسية".

تم اثبات صحة الفرضية من خلال ما تم عرضه في الفصل الثالث؛ إذ يُعد استقرار الأسواق المالية جزء من منظومة الاستقرار المالي، الذي يشمل بمفهومه الواسع مختلف أجزاء النظام المالي من مؤسسات مالية، أسواق مالية، وبنى تحتية. لما لهذه المكونات من ترابط وتكامل في المهام والأداء. فحدوث خلل أو اضطراب في جانب واحد من تلك المكونات يُمكن أن يُدخل النظام المالي ككل في حالة عدم الاستقرار. وفي حال لم يتم السيطرة على هذه الأخيرة سيؤدي ذلك إلى وقوع الاقتصاد في أزمة مالية، والتي وبحسب درجة شدتها وقوتها ممكن أن تتحول إلى أزمة اقتصادية تُحمّل الاقتصاد تكاليف حقيقية. وعلى هذا الأساس، تمارس السوق المالية دورًا مهمًا في تحقيق استقرار النظام المالي من خلال التوفير الدائم للسيولة لضمان عدم عرقلة النشاط الاقتصادي ودخوله في حالة ركود، وبالتالي فإن حدوث أي اضطراب أو خلل في الأسواق المالية قد ينجر عنه وقوع أزمة مالية والتي قد تنتقل بدورها إلى بقية القطاعات الأخرى لتتحول بذلك إلى أزمة مالية نظامية. إذ يُعتبر تحقيق الاستقرار المالي بشكل عام واستقرار الأسواق المالية بشكل خاص بمختلف أبعاده وفي جميع عناصر أمرًا نسبيًا، وهذا راجع إلى صعوبة تطير مفهومه وتكميم قياسه بشكل دقيق، باعتباره مسعى عالمي، تحاول مختلف الدول تحقيقه والحفاظ عليه، مستخدمة في ذلك أنظمة وسياسات نقدية مالية وبنكية على المستويين الجزئي والكلّي، بما في ذلك أدوات إدارة المخاطر ونظم الحوكمة ونماذج التحوط والانداز المبكر.

❖ **اختبار الفرضية الثالثة:** والتي صيغت على النحو التالي: " تضمنت التدابير الاشرافية للسلطات الأوروبية في خطة إصلاح تنظيمي للرقابة المالية على المستويين الجزئي والكلّي، بما فيها آلية للاستقرار الأوروبي وتشكيل الاتحاد البنكي الأوروبي".

هي فرضية صحيحة؛ فلقد أشار الفصل الرابع إلى أن الأزمة المالية العالمية كشفت عن محدودية التنظيم السائد في منطقة اليورو، واستدعت الحاجة إلى تنظيم منسق، مع الأخذ في الاعتبار أوجه القصور في الاشراف المالي، وذلك في سبيل استعادة الثقة في النظام المالي الأوروبي والذي يُشكل قطاع البنوك فيه ركيزة أساسية يقوم عليها هذا النظام ، فضلاً عن التكامل المحدود للنظام المالي الأوروبي الذي يتم بشكل رئيسي من خلال الأسواق ما بين البنوك وأسواق الدين، وهذا على حساب أسواق رأس المال الذي يُعد ترابطها ضعيف نسبيًا. فمنذ اعتماد عملة اليورو كعملة أوروبية موحدة، كشفت اللامركزية في الاشراف عن نقائص بسبب اختلاف الممارسات الرقابية للسلطات الوطنية، وهذا ما ساهم إلى حد كبير في تعقيد الأزمة المالية العالمية وتحولها إلى أزمة ديون سيادية في منطقة اليورو. فكان لابد من البحث

الخاتمة

في تدابير وإصلاحات تنظيمية على المستويين الجزئي والكلي. وقررت بذلك المفوضية الأوروبية عام 2010 انشاء النظام الأوروبي للرقابة المالية (ESFS)، كنظام للرقابة الاحترازية الجزئية والكلية، مستنداً في ذلك إلى مقاربتين احترازيتين: جزئية؛ من خلال إنشاء ثلاثة سلطات قطاعية مختصة، والمتمثلة في هيئة البنوك الأوروبية، الهيئة الأوروبية للتأمين والمعاشات المهنية، هيئة الأوراق المالية والأسواق الأوروبية. وكلية؛ بإنشاء هيئة على مستوى الاتحاد الأوروبي، مسؤولة عن مراقبة المخاطر التي يتعرض لها النظام المالي في إطار آلية الاشراف الاحترازي الكلي، والمتمثلة في: مجلس المخاطر النظامية الأوروبي. كما تم انشاء صندوق الاستقرار المالي الأوروبي كآلية مؤقتة لحل الأزمات من قبل دول منطقة اليورو في جوان 2010، تهدف إلى الحفاظ على الاستقرار المالي في أوروبا .

وبما أنه يصعب استدامة وجود اتحاد نقدي بمعزل عن المنظومة البنكية، كان من الطبيعي أن تتوافق الإدارة النقدية الموحدة مع إدارة بنكية موحدة، وهو ما استدعى ضرورة التوجه نحو انشاء اتحاد بنكي أوروبي تحت اشراف البنك المركزي الأوروبي عام 2012، بثلاث ركائز: آلية الرقابة الموحدة، آلية القرار الموحدة، والآلية الأوروبية لضمان الودائع. وذلك كضرورة قصوى، تتعلق أساساً بكسر الرابط بين الأزمة البنكية والديون السيادية من خلال السماح بإعادة رسملة مباشرة للبنوك المتعثرة عبر آلية الاستقرار الأوروبي، وكذا منع انتشار الذعر البنكي، وتجنب تجزئة الأسواق البنكية في منطقة اليورو.

❖ **اختبار الفرضية الرابعة:** ومفادها: "حقق الاتحاد البنكي الأوروبي منذ انشائه بناء توافق شامل ومركزي بين الدول الأعضاء، من خلال ركائزه الثلاثة: آلية الرقابة الموحدة، آلية القرار الموحدة، والآلية الأوروبية لضمان الودائع".

هي فرضية خاطئة، بناءً على ما جاء في الفصل الرابع. فبالرغم من مبدأ ترابط الركائز الثلاثة للاتحاد البنكي الأوروبي؛ فعملية الرقابة الموحدة تضمن إلى حد كبير احتمالية عدم فشل البنوك، وحتى وإن حدث ذلك، فلن يكون ذلك خطيراً وخارج السيطرة. ولكن حتى الرقابة الفعالة وفق الركيزة الأولى (آلية الرقابة الموحدة) لا تمنع دائماً جميع حالات الفشل، لكن عندما تقع هذه الأخيرة، لابد من تشديد السيطرة والحد من الاضطرابات التي قد تلحق بالبنوك في مجال تأديتها لخدماتها. وهنا يتجلى دور الركيزة الثانية (آلية القرار الموحدة) من حيث توفير نظام حل موثوق وفعال تحت وصاية مجلس الحل الموحد. لكن من الواضح أن هنالك حاجة إلى المزيد من العمل على الركيزة الثالثة (الآلية الأوروبية لضمان الودائع)، ذلك لأن موضوع التأمين على الودائع يُعد ضرورة أساسية لحماية المودعين. ولكن، يُشكل ارتباط نشاط التأمين مع تعزيز المخاطر الأخلاقية تحدياً كبيراً أمام الرقابة البنكية الأوروبية في تطبيق معايير اشرافية عالية وبشكل متسق في جميع الدول المشاركة. ولأن تنظيم نشاط التأمين على الودائع لا يزال يتم إلى حد كبير على المستوى الوطني، وهو ما لا يتوافق مع ركيذتي الرقابة والحل ضمن نطاق

الخاتمة

موحد على المستوى الأوروبي، إذ يُعد نظام التأمين على الودائع على مستوى الاتحاد الأوروبي ومنطقة اليورو غير فعال وغير متكامل لحد الساعة. حيث يبرز دور البنك المركزي الأوروبي فقط كمقرض الملاذ الأخير وكصانع سوق.

❖ **اختبار الفرضية الخامسة:** والتي نصت على ما يلي: " تقوم أساليب الإشراف للبنك المركزي الأوروبي على أساس دمج المقاربتين الاحترازيتين الجزئية والكلية في عمليات الرقابة المبنية على المخاطر، وكذا تعزيز تطبيق اختبارات الضغط في قطاع البنوك الأوروبية".

تم اثبات صحة الفرضية من خلال الفصل الرابع، حيث تقوم الرقابة البنكية الأوروبية من خلال برنامج عملية المراجعة والتقييم الرقابي **SREP** ، بتقييم قدرة البنوك على الاستمرار على أساس سنوي وتحدد متطلبات رأس المال والسيولة التي يتعين على البنوك الوفاء بها لتغطية المخاطر التي تتعرض لها، وتضع التدابير التي ينبغي على البنوك تنفيذها لتحسين الضوابط الداخلية وممارسات إدارة المخاطر. ويُعد هذا البرنامج أهم عملية إشرافية يقوم بها البنك المركزي الأوروبي للحصول على رؤية شاملة لملف المخاطر للمؤسسات البنكية المهمة والكبيرة التي يشرف عليها، إذ يوفر إشرافاً عالي الجودة لضمان الاستقرار المالي داخل منطقة اليورو. ومن خلال تحليل نتائج اختبارات برنامج **SREP** باعتباره أداة رقابة احترازية جزئية ، يتضح بأن الأنشطة الرقابية على البنوك المهمة الخاضعة للإشراف المباشر من قبل البنك المركزي الأوروبي وفق آلية الرقابة الموحدة ، بما في ذلك عمليات التفتيش الميدانية والمكتبية كشفت في غالبية نتائجها في تقييم المخاطر عن تسجيل نقاط ضعف بدرجات متفاوتة، تنصدها مخاطر الحوكمة الداخلية وإدارة المخاطر، ومخاطر الائتمان، ومخاطر كفاية رأس المال، والتي تُصنف في درجة مخاطر منخفضة إلى متوسطة.

كما يقوم البنك المركزي الأوروبي بإجراء اختبارات ضغط جزئية على البنوك، والتي تُعد نتائجها كمدخلات مهمة لبرنامج عملية المراجعة والتقييم الرقابي **SREP**، واختبارات ضغط كلية لتقييم مقاومة القطاع البنكي للتطورات الاقتصادية والمالية الكبرى، ولتقييم التأثير المحتمل للمخاطر النظامية على مرونة واستقرار النظام المالي في منطقة اليورو والاتحاد الأوروبي.

❖ **اختبار الفرضية السادسة:** والتي جاءت كما يلي: "ساهمت آلية الرقابة الموحدة للبنك المركزي الأوروبي في إعادة الثقة للقطاع البنكي الأوروبي وخروجه من التبعات السلبية للأزمات المالية والبنكية (2007-2010)".

تم اثبات صحة الفرضية وفق ما تضمنه الفصل الرابع، أين كشفت نتائج تقييم مرونة قطاع البنوك الأوروبية عن تسجيل مراكز قوية لرأس المال مما يمنحها مرونة وصلابة أكبر في مواجهة الصدمات، وأظهرت نسب السيولة قصيرة وطويلة الأجل مستويات مرتفعة وكذا تحسن في نسب الربحية.

الخاتمة

وبالتالي، ساهم تطبيق آلية الرقابة الموحدة في تعزيز مرونة المؤسسات البنكية واستعادة الثقة في قطاع البنوك الأوروبية بعد معاناة من الأزمة المالية العالمية وأزمة الديون السيادية. فمن خلال تنفيذ برنامج SREP، عزز البنك المركزي الأوروبي عملية الرقابة الفعالة والمتسقة، القائمة على المخاطر وكفاية رأس المال، حيث تم تصميمه في وقت كانت فيه أنظمة البنوك الأوروبية بحاجة إلى زيادات كبيرة في رأس المال لتجنب أزمة بنكية نظامية. وبدوره، ساعد هذا البرنامج في بناء الثقة وتعزيز مرونة البنوك.

❖ **اختبار الفرضية السابعة:** والتي صيغت على النحو التالي: " لا يوجد اختلاف في مدى تأثير الآليات الرقابية والاشرفية للبنك المركزي الأوروبي على المؤشرات الفرعية للضغوط النظامية في الأسواق المالية الأوروبية، قبل وبعد تطبيق آلية الرقابة الموحدة".

أثبتت الدراسة التطبيقية في الفصل الرابع عدم صحة الفرضية، فلقد أدى تطبيق آلية الرقابة الموحدة منذ نوفمبر 2014 إلى تفعيل الرقابة الاحترازية الجزئية والكلية للبنك المركزي الأوروبي، وساهم ذلك بشكل كبير في تعزيز مرونة القطاع البنكي في منطقة اليورو. التي كان لها انعكاس إيجابي على المؤشر المركب للضغوط النظامية (CISS)، الذي انخفض إلى مستوى 0.132، مقارنةً بقيمته قبل تطبيق آلية الرقابة الموحدة، والتي كانت في حدود 0.256، حيث انخفض متوسط تأثير الضغوط النظامية الكلية في منطقة اليورو بمعدل 48.44%، أي بحوالي مقدار النصف.

وبالرجوع إلى نتائج تغير المؤشرات الفرعية للضغوط النظامية للأسواق المالية الأوروبية، قبل وبعد فترة تطبيق آلية الرقابة الموحدة، توصلنا إلى أن سوق النقد كان له أكبر تأثير إيجابي بمعدل انخفاض متوسط تأثير الضغوط النظامية بـ 36.54%، وهو ما يعكس تحقيق استقرار أكبر في سوق النقد مقارنة مع باقي الأسواق المالية الأخرى. ثم يأتي سوق الصرف بمعدل انخفاض قدره 27.66% وسوق الوساطة المالية بمعدل انخفاض قدره 22.31%، بالرغم من بقاء هذا السوق الأقل استقراراً مقارنة مع باقي الأسواق المالية الأخرى من حيث ارتفاع مستوى تعرضه للمخاطر والضغوط النظامية. وجاء سوق رأس المال في المرتبة الأخيرة بتسجيل سوق الأسهم لانخفاض بمعدل 19.44%، وهذا ما يفسر ضعف الوزن النسبي لسوق الأسهم في منطقة اليورو في تمويل الاقتصاد الأوروبي، فضلاً عن محدودية أسواق الأسهم الأوروبية وضعف تكاملها، يجعل منها أكثر عرضة للتقلبات الكبيرة من مختلف الأسواق الأخرى وبالأخص الولايات المتحدة الأمريكية. كما سجلت سوق السندات أقل معدل في انخفاض متوسط تأثير الضغوط النظامية بحوالي 5.36%، وهو ما يفسر استمرار ارتفاع مخاطر سوق الائتمان وارتباطه بارتفاع أسعار العقارات السكنية والتجارية مع تزايد وتيرة نمو معدلات الاقراض العقاري في منطقة اليورو وبالأخص خلال جائحة كوفيد-19.

الخاتمة

وبالتالي، لا تزال مخاطر عدم الاستقرار المرتبطة بأسواق العقارات الأوروبية مشكلة قائمة. فبالرغم من مجهودات البنك المركزي الأوروبي وفق الممارسات الاشرافية والرقابية الموحدة، والتي تجسدت في تحسين جودة الأصول وتخفيف مخزون القروض المتعثرة من الميزانيات العمومية للبنوك، تظل مخاطر عدم الاستقرار في النظام المالي الأوروبي مرتبطة وبدرجة كبيرة بأسواق الائتمان وأسواق العقارات، وهو ما يدل على استقرار أقل بالنسبة لسوق رأس المال في أوروبا مقارنة مع سوق النقد.

وبناءً على النتائج المتوخاة من الدراسة، يتبين بأن الرقابة على المخاطر البنكية ليست كفيلة لوحدها بتحقيق استقرار الأسواق المالية، بل تلعب السياسة النقدية للبنك المركزي دوراً بارزاً في حدوث تقلبات للسوق المالية، مسببة عدم استقرارها. فمن خلال تدخلات البنك المركزي الأوروبي وبشكل مباشر عبر السياسة النقدية وكمقرض الملاذ الأخير، وكذا من خلال الإشراف والرقابة على البنوك ودوره كصانع سوق، تمكن من احداث تغيير في اتجاه الأسواق المالية بهدف تعزيز سلامتها وارساء استقرارها.

✓ اقتراحات الدراسة:

من خلال ما تقدم، نختم هذه الدراسة بجملة من الاقتراحات، من شأنها المساهمة في تحقيق الفعالية المرجوة من عمليات الرقابة والاشراف على البنوك، ومدى أهميتها في دعم سلامة الاستقرار البنكي وارساء استقرار الأسواق المالية:

- توسيع نطاق رقابة واشراف البنك المركزي الأوروبي على جميع مؤسسات القطاع البنكي الأوروبي وليس فقط البنوك الكبرى المهمة، وذلك في سبيل الحد من الممارسات غير السليمة للبنوك الأخرى الأقل أهمية، والتي تشكل في مجموعها جزءاً مهماً من المنظومة البنكية والمالية في الاتحاد الأوروبي من حيث ضمان سلامتها واستقرارها. ومن هنا يتعين العمل على التنسيق الفعال بين الرقابة المركزية والرقابة الوطنية، وذلك من حيث تبادل المعلومات وتنفيذ العمليات الصادرة عن الجهات الاشرافية الوطنية، وحتى بالنسبة للبنوك المهمة الخاضعة للإشراف المباشر من قبل البنك المركزي الأوروبي.

- ضرورة الفصل التام بين الدور الأساسي للبنك المركزي الأوروبي في تحديد السياسة النقدية الموحدة والحفاظ على استقرار الأسعار، ودوره الجديد منذ انشاء آلية الرقابة الموحدة كمراقب ومشرف على البنوك في منطقة اليورو، لضمان سلامة النظام البنكي الأوروبي. لأن هذا الدور المزدوج للبنك المركزي الأوروبي يعد مصدرًا لمخاطر الموازنة بين السياسة النقدية ومهام الاشراف.

- العمل على إنهاء تشكيل وتفعيل نظام مركزي على المستوى الأوروبي لتأمين الودائع، بهدف ضمان مستوى موحد من الحماية للمودعين في مختلف أنحاء منطقة اليورو، وهذا من شأنه تعزيز التكامل بين الأسواق البنكية وتقاسم للمخاطر عبر الحدود.

الخاتمة

- لا ترقى الاستراتيجية السياسية والبيانات والأدوات اللازمة لمعالجة المخاطر خارج القطاع البنكي (مثل صناديق التقاعد، شركات التأمين، صناديق الاستثمار) لمثيلتها في القطاع البنكي، وهذا يترك فجوة في سياسة الاستقرار المالي. ولسد هذه الفجوة، ينبغي تضافر جهود مجموعة واسعة من السلطات والهيئات الفاعلة، وعلى رأسها مجلس المخاطر النظامية الأوروبي، البنك المركزي الأوروبي، السلطات الاحترازية الكلية، وكذا الجهات التنظيمية الاحترازية الجزئية، مع بذل جهود في إطار التعاون الدولي مثل مجلس الاستقرار المالي.

- أهمية التحول إلى نظام مالي يعتمد أكثر على السوق، ويتطلب ذلك مجموعة أوسع من الأدوات الاحترازية الكلية، حيث أن تنوع مصادر التمويل يعزز مرونة التمويل ويساهم في النمو الاقتصادي. ويتأتى ذلك من خلال سعي اتحاد أسواق رأس المال الأوروبية إلى الرفع من حصة التمويل المقدم للاقتصاد الحقيقي عبر القنوات القائمة على السوق. كما يتعين على السلطات الأوروبية تحسين إطارها الرقابية والتنظيمي من خلال إيجاد التوازن بين الاستقرار وديناميكية السوق وتشجيع الابتكار في الأسواق المالية، مع التحرك نحو تحقيق الاشراف المتكامل على الأسواق المالية الأوروبية الذي سيساهم في توسيع نطاق الجهات الفاعلة الأوروبية والحفاظ على الاستقرار المالي في أسواق متكاملة.

- يمكن الاستفادة من الإطار المنهجي لبرنامج عملية المراجعة والتقييم الرقابي SREP للبنك المركزي الأوروبية كآلية احترازية جزئية، واعتمادها في النظام البنكي الجزائري، مع مراعاة البنية التنظيمية والمالية لهذا الأخير ومتغيراتها المختلفة. وهذا بالنظر إلى تطوير بنك الجزائر بمساعدة تقنية من قبل صندوق النقد الدولي، لنظام التنقيط SYNOBA القائم على الرقابة بعين المكان، نحو نظام من نوع SREP التابع للرقابة الدائمة، وذلك خلال عام 2019.

وفي الختام، نحمد الله أولاً وأخيراً ونسأله تعالى التوفيق والسداد فهو الموفق والهادي إلى سواء السبيل.

قائمة المراجع

1- المراجع باللغة العربية:

1-1- الكتب:

1. أحمد جلال، إدارة الأزمات المالية ، الطبعة الأولى، دار خالد اللحياني للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن 2016.
2. أحمد سليمان خصاونة، المصارف الإسلامية: مقررات لجنة بازل، تحديات العولمة، استراتيجية مواجهتها، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2008.
3. أرشد فؤاد التميمي، أسامة سلام، الاستثمار بالأوراق المالية، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2004.
4. أزهرى الطيب الفكي أحمد، أسواق المال، الطبعة الأولى، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2017.
5. إسماعيل محمد صادق، البورصات العربية بين التطوير والتحديات المستقبلية دراسة تحليلية مقارنة لأداء البورصات العربية، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2016.
6. السيد متولي عبد القادر، الأسواق المالية والنقدية في عالم متغير، ط1، دار الفكر، عمان، الأردن، 2010.
7. إلهام وحيد دحام، فاعلية أداء السوق المالي والقطاع المصرفي في النمو الاقتصادي ، الطبعة الأولى، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، مصر، 2013.
8. أميرة حسب الله محمد ، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية : دراسة مقارنة (تركيا، كوريا الجنوبية، مصر)، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الاسكندرية، مصر، 2005.
9. بلعوز بن علي، عبد الكريم قندوز، عبد الرزاق حبار، إدارة المخاطر (إدارة المخاطر، المشتقات المالية، الهندسة المالية)، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2013 .
10. بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، بدون طبعة الساحة المركزية بن عكنون الجزائر، 2004.
11. بول كروجمان، العودة إلى الكساد القديم- أزمة الاقتصاد العالمي، ترجمة هاني تابري، دار الكتاب العربي بيروت، 2009.
12. جبار محفوظ، سلسلة التعريف بالبورصة، ط1، ج1: البورصة وموقعها من أسواق العمليات المالية، ، دار هومة، الجزائر، 2002.
13. جرامين - جميل، دليل الحوكمة المؤسسية وإدارة المخاطر لمؤسسات التمويل الأصغر في العالم العربي، 01 يناير 2011.
14. جمال جويدان ، دراسات في الأسواق المالية والنقدية، دار صفاء للنشر والتوزيع ،عمان ،الأردن ،2002.
15. حاكم محسن محمد، حمد عبد الحسين راضي، حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2020.

قائمة المراجع

16. حسين علي خريوش وآخرون، الأسواق المالية مفاهيم وتطبيقات ، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان الأردن 1998.
17. حسين كامل فهمي، أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في اقتصاد إسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، بدون طبعة، جدة، 2006.
18. خالد أمين عبد الله، التدقيق والرقابة في البنوك، ط 1، دار وائل للنشر، الأردن ، 1998.
19. خالد أمين عبد الله، التدقيق والرقابة في البنوك، الطبعة الأولى، دار وائل للطباعة والنشر، عمان ، الأردن 2012.
20. رحيب حسين، الاقتصاد المصرفي، الطبعة الأولى، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، 2008
21. رضوان سمير عبد الحميد، المشتقات المالية ودورها في ادارة المخاطر ودور الهندسة المالية في صناعة أدوارها، دار النشر للجامعات، مصر، 2005.
22. ريمون يوسف فرحات، فادي محمد الرفاعي ، المصارف الإسلامية، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2004.
23. زكريا الدوري، يسرا السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الطبعة العربية، عمان، الأردن، 2006.
24. زكريا الدوري، يسرا السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري للنشر والتوزيع الأردن، 2006.
25. زكرياء سلامة عيسى الشطناوي، الآثار الاقتصادية لأسواق الأوراق المالية من منظور الاقتصاد الإسلامي ط1، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
26. زكرياء سلامة عيسى شطناوي، الآثار الاقتصادية لأسواق الأوراق المالية من منظور إسلامي، الطبعة الأولى دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
27. شقيري نوري موسى وآخرون، إدارة المخاطر، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن 2012.
28. شقيري نوري موسى، الأسواق المالية وآليات التداول، دار الكتاب الثقافي للنشر والتوزيع أربد ، عمان 2017.
29. صلاح الدين حسن السيسي، البنوك .. الواقع والطموح واستراتيجية التنمية المستدامة، الطبعة الأولى، مركز الخبراء الدوليين للتدريب والبحوث والدراسات العلمية - ويكتك، 2019.
30. صلاح الدين حسن السيسي، الموسوعة المصرفية العلمية والعملية، الجزء الثاني، مجموعة النيل العربية مصر 2011.
31. طارق الله خان، حبيب أحمد، إدارة المخاطر " تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية"، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 2003،

قائمة المراجع

32. طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر أفراد- ادارات- شركات- بنوك- مخاطر الائتمان والاستثمار والمشتقات المالية وأسعار الصرف، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر ، 2007.
33. طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات: المفاهيم، المبادئ، التجارب، تطبيقات الحوكمة في المصارف، الدار الجامعية ، الاسكندرية، مصر، 2005.
34. عادل حنفي حسين، حوكمة المخاطر في البنوك والمؤسسات المالية، الطبعة الأولى، بدون دار نشر مصر 2019.
35. عادل رزق، إدارة الأزمات المالية العالمية: منظومة الاصلاح الإداري بين النظرية والتطبيق، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2010.
36. عاطف جابر طه، تنظيم وإدارة البنوك منهج وصفي تحليلي، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2008.
37. عباس كاظم الدعيمي، السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
38. عبد الغفار حنفي، أساسيات الاستثمار في بورصة الأوراق المالية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر 2005.
39. عبد الغفار حنفي، رسمية قرياقص، أسواق المال وتمويل المشروعات، الدار الجامعية للطباعة والنشر الاسكندرية، مصر، 2005.
40. عبد الكريم أحمد قندوز، الأسواق المالية، العدد 21، سلسلة كتيبات تعريفية، صندوق النقد العربي، 2021.
41. عبد الكريم أحمد قندوز، المشتقات المالية، ط1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.
42. عبد الكريم أحمد قندوز، مفهوم التحوط في المالية الاسلامية، صندوق النقد العربي، 2020.
43. عبد الكريم قندوز، التحوط وإدارة الخطر مدخل مالي ، الطبعة الأولى، دار إي- كتب، لندن، فبراير 2023.
44. عبد الكريم قندوز، الخيارات المستقبلية والمشتقات المالية الأخرى، إي كتب، لندن، 2017.
45. عبد الكريم قندوز، المخاطر المصرفية وأساليب قياسها، دراسات معهد التدريب وبناء القدرات، العدد 5 صندوق النقد العربي، الامارات العربية المتحدة، 2020.
46. عبد الوهاب نصر علي، معايير الرقابة والمراجعة الداخلية وفقا لأحدث الاصدارات الدولية - مدخل دولي مقارنة لإدارة المخاطر، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2016.
47. علي سعد محمد داود، البنوك ومحافظ الاستثمار- مدخل دعم اتخاذ القرار، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية 2012.
48. عماد محمد علي العاني، اندماج الأسواق المالية الدولية : أسبابه وانعكاساته على الاقتصاد العالمي، الطبعة الأولى، بيت الحكمة، بغداد، العراق، 2002.

قائمة المراجع

49. فليح حسن عداي، مؤيد عبد الرحمن عبدالله الدوري، إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 200.
50. فيصل شياد، المصارف الإسلامية والتحديات المعاصرة، دار الكتاب الجامعي للنشر، الطبعة الأولى، الامارات 2015.
51. فيصل محمود الشواورة، الاستثمار في بورصة الأوراق المالية- الأسس النظرية والعملية-، ط1، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2008.
52. مبروك رايس، انعكاسات العولمة المالية على الجهاز المصرفي، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2016.
53. محمد أحمد الأفندي، الجذور الفكرية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية وصعود التمويل الاسلامي، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، 2018.
54. محمد أحمد عبد النبي، الرقابة المصرفية، زمزم ناشرون وموزعون، الطبعة الاولى، الأردن، 2012.
55. محمد الصيرفي، إدارة المصارف، الطبعة الأولى، دار الوفاء لندنيا الطباعة والنشر، الاسكندرية ، مصر، 2007.
56. محمد الفاتح محمود بشير المغربي، إدارة المخاطر في المصارف الاسلامية، الطبعة الأولى، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، القاهرة ، مصر ، 2020.
57. محمد الفاتح محمود بشير المغربي، إدارة المخاطر في المصارف الاسلامية، الطبعة الأولى، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، القاهرة، مصر، 2020 .
58. محمد بن أبي بكر عبد القادر الرازي ، مختار الصحاح، مكتبة لبنان، 1986.
59. محمد داود عثمان، إدارة وتحليل الائتمان ومخاطره، الطبعة الأولى ، دار الفكر ناشرون وموعون، 2013.
60. محمد سلمان شكير، رقابة البنك المركزي على المصارف، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، 2020.
61. محمد صالح القريشي، اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
62. محمد ضيف الله القطابري، دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية - نظرية قياسية، دار غيداء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2011.
63. محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، السنة 2006.
64. محمد مصطفى سليمان، دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري "دراسة مقارنة"، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2009.

قائمة المراجع

65. محمود عبيد صالح عليوي السبهاني، النقود والسياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي" تجربة السودان نموذجاً"، دار المريخ للنشر، الطبعة العربية، الرياض، 2016.
66. محمود محمد داغر، الأسواق المالية - مؤسسات، أوراق، بورصات-، ط1، الإصدار الثاني، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
67. ممدوح حمزة أحمد، ناهد عبد الحميد، إدارة الخطر والتأمين، جامعة القاهرة، كلية التجارة، مصر، 2003.
68. منى قاسم، الإصلاح الاقتصادي في مصر: دور البنوك في الخصخصة وأهم التجارب الدولية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، 1997.
69. هوشيار معروف، الاستثمارات والأسواق المالية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2003.
70. وليد صافي، أنس البكري، الأسواق المالية والدولية، الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان الأردن، 2009، ص 244.
- 1-2 - الأطروحات والرسائل الجامعية:**
71. ابتسام قويدر، استخدام نموذج CAMELS في قياس الأداء المصرفي ودعم نظم الرقابة - دراسة مقارنة- أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2، الجزائر، 2020، 2021.
72. ابراهيم إسحاق نسمان، دور إدارات المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة: دراسة تطبيقية على قطاع المصارف العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة فلسطين 2009.
73. أبو بكر عثمان محمد عثمان، أثر فاعلية الرقابة المالية على تقويم الأداء المالي للبنوك التجارية - دراسة حالة بنك الخرطوم، أطروحة دكتوراه في المحاسبة، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة شندي، السودان 2016.
74. أحمد محمد مخلوف، المراجعة الداخلية في ظل المعايير الدولية للمراجعة الداخلية في البنوك التجارية الأردنية رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود و مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007.
75. الويزة أوصغير، دراسات اتجاهات البنك المركزي في تطبيق مقررات لجنة بازل وآثارها على البنوك التجارية دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس ومصر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف المسيلة 2017-2018.
76. أيوب بوقرورة، دور لجان المراجعة في تفعيل إدارة المخاطر في البنوك- دراسة عينة من البنوك التجارية في الجزائر-، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية والمالية، تخصص محاسبة، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر 2018/2019.

77. جمال معتوق، إدارة المخاطر المالية في ظل منتجات الهندسة المالية دراسة مقارنة بين سوقين ماليين أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2016/2015.
78. حمزة طيبي، تفعيل الرقابة على أعمال البنوك بالجزائر وفق المعايير الدولية للجنة بازل، أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير تخصص مالية ومحاسبة، جامعة الجزائر 3، 2013/2012.
79. خنساء بابكر بشير رحمة، أدوات السياسة النقدية وأثرها في المتغيرات الاقتصادية لفترة من (1998-2013)، رسالة ماجستير، تخصص تمويل، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان 2014.
80. زهراء يوسف عباس السعدي، الإنذار المبكر للأزمات المصرفية باستخدام نموذج ماركوف - دراسة تطبيقية على عينة من اقتصادات البلدان للمدة (2000-2023)، أطروحة دكتوراه فلسفة في العلوم المالية والمصرفية كلية الادارة والاقتصاد، قسم العلوم المالية والمصرفية، جامعة كربلاء، 2023.
81. سامي حبيلي، إدارة مخاطر السوق باستخدام عقود المشتقات المالية - دراسة فقهية، أطروحة دكتوراه في الفقه وأصوله، كلية الدراسات العليا الجامعة الأردنية، 2008.
82. سعيد جمعة ابراهيم عقل، استراتيجية إدارة مخاطر أسعار الفوائد في البنوك التجارية الأردنية باستخدام المشتقات في إدارة الموجودات والمطلوبات " دراسة تطبيقية"، أطروحة دكتوراه في الفلسفة تخصص تمويل جامعة عمان العربية للدراسات العليا، 2005.
83. شرين عبد السميع عبد العال عطية، الأزمة المالية العالمية وأثرها على أسواق الأوراق المالية والاقتصادات ذات الأسواق الناشئة، أطروحة دكتوراه في الفلسفة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2014.
84. عبد المجيد بابا أحمد، كفاءة إدارة المخاطر في البنوك التجارية الجزائرية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة أحمد دراية، أدرار - الجزائر، 2021/2020.
85. فتحة مزارشي، أثر السياسة النقدية على مستوى المعيشة، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 01، الجزائر، 2017 - 2018.
86. فريدة تلي، استخدام الأساليب الكمية في قياس وإدارة المخاطر المصرفية - دراسة حالة مصرف دبي الاسلامي في الفترة (2001-2017)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد مالي تطبيقي جامعة محمد خيضر بسكرة، 2019/2018.
87. فريدة ختير، الرقابة المصرفية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة جيلالي ليابس، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص علوم قانونية، سيدي بلعباس، 2018/2017.
88. لمياء علي إبراهيم الموسوي، تحليل علاقة المحددات الداخلية والخارجية بالربحية وتأثيرها في الاستقرار المصرفي طبقاً لمنظور بازل III دراسة تحليلية لعينة من المصارف العراقية الخاصة المدرجة في سوق العراق

- للأوراق المالية للمدة (2005-2020)، أطروحة دكتوراه فلسفة في العلوم المالية والمصرفية، جامعة كربلاء العراق، 2022.
89. محمد محمد سليمان، رقابة البنك المركزي على الائتمان المصرفي وأثره في الحد من الأزمات المالية، أطروحة دكتوراه في الحقوق، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 2015.
90. مريم بن شريف، أنظمة تأمين الودائع المصرفية، رسالة ماجستير، تخصص: بنوك، نقود، مالية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سعد دحلب، البلدة، سبتمبر 2006.
91. نضال عزيز مهدي، تطوير بنية الحوكمة في البنوك العراقية بغرض تحقيق الشفافية وضبط الأداء المالي - دراسة تطبيقية، أطروحة دكتوراه في الفلسفة غير منشورة، كلية التجارة، قسم المحاسبة، جامعة القاهرة، مصر 2011.
92. نعيمة خضراوي، إدارة المخاطر البنكية دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والاسلامية، مذكرة ماجستير جامعة بسكرة، الجزائر، 2009.
93. وحيدة جبر خلف، خصخصة المصارف في البلدان العربية - دراسة في تقييم الأداء المصرفي، أطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2005.
- 1-3- المجالات والملتقيات والمؤتمرات:**
94. أحمد مهدي بالوافي، هايمان منسكي، ماذا يمكن أن يستفيد الاقتصاديون المسلمون من افكاره؟، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد الاسلامي، مجلد 24، العدد 1، 2011.
95. أسماء مولاي وآخرون، دور المنتجات المالية الاسلامية في تحقيق الاستقرار المالي: الصكوك الاسلامية نموذجاً، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 4، العدد الثالث، 2019.
96. أفراح زوايدية وآخرون، الرقابة المصرفية ودورها في إدارة الأزمات المالية في الدول العربية أزمة فيروس (Covid-19 نموذجاً، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المركز الجامعي ميله، المجلد 5، العدد 3، 2021.
97. السيد أحمد محمود فودة، أثر الملكية المؤسسية على العلاقة بين الروابط السياسية للشركات ومخاطر انهيار أسعار الأسهم في ضوء تكاليف الوكالة - دراسة اختبارية، المجلة العلمية للبحوث التجارية، المجلد 47، العدد 4، جامعة المنوفية، أكتوبر 2022.
98. بلعزوز بن علي، استراتيجيات ادارة المخاطر في المعاملات المالية، مجلة الباحث، العدد 07، 2009-2010.
99. بوعبد الله ودان، حميد باشوش، دور أجهزة التنظيم والرقابة في الاشراف على البنوك المؤثرة على النظام المالي العالمي، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، العدد الرابع، 2016.
100. ثابت حسان ثابت، عمر توفيق عبد الرحمن، محمد عبدالرزاق محمد، توظيف الرقابة في الحد من المخاطر التي تواجه أنشطة الجامعات الذكية في ظل الاقتصاد الرقمي، المؤتمر العلمي الدولي حول الثورة الرقمية كأداة

قائمة المراجع

- للتتمية المستدامة وإدارة التخطيط الاقتصادي والإداري في العراق - المحور الاقتصادي، كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة الكوفة، 17 نوفمبر 2022.
101. ثابت حسان ثابت، محمد حيدر محمد شنشول، دور تطبيق هيكلية نظام الرقابة الداخلية وفق اطار COSO في الحد من المخاطر المصرفية الالكترونية، مجلة العلوم المالية والمحاسبية، العدد الخاص بمؤتمر القطاع المصرفي - تحديات الإصلاح والتطوير نحو عراق أخضر لعام 2022، أكتوبر 2022.
102. جبار عبد الرزاق، الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحكومة في القطاع المصرفي العربي، حالة دول شمال افريقيا، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد السابع، جامعة الشلف-الجزائر، 2009.
103. جديني ميمي، جديني سامية، دور الحوكمة في إدارة مخاطر المصارف، المؤتمر الدولي الثالث حول إستراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات، آفاق وتحديات، 25 و 26 نوفمبر 2008، جامعة الشلف، الجزائر 2008.
104. حسام عثمان، استخدام الشبكات العصبية متعددة الطبقات في التنبؤ بمخاطر الائتمان لمنشآت الأعمال: دراسة تطبيقية، مجلة الدراسات المالية والتجارية، العدد الأول، 2022.
105. حسن خبابة، دور أسواق الأوراق المالية بالدول العربية في التنمية الاقتصادية، مجلة العلوم الإنسانية جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، فيفري 2004.
106. حنان محمد المعيوف، محمد رضوان عبد العزيز، إدارة المخاطر المصرفية الإسلامية، مجلة الرسالة، المجلد 01 العدد 01، ماليزيا، 2017.
107. خيرة بن عيسى، دور قواعد عمل محافظ الحسابات في تعزيز مبدأ إفصاح وشفافية لحوكمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة المقار للدراسات الاقتصادية، المركز الجامعي تندوف، العدد 3، ديسمبر 2018.
108. داليدا محمد عادل الدوياتي، قياس مدى تطبيق إطار إدارة المخاطر المتكامل - دراسة ميدانية على عينة من البنوك التجارية المصرية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الاسكندرية، المجلد الثاني والخمسون العدد الثاني، يوليو 2015.
109. رانيا عامر، الأزمات المالية العالمية، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد الحادي والخمسون، العدد الثالث سبتمبر 2014.
110. رائد نصري أبو مؤنس، مخاطر السمعة والالتزام بالشرعية في المصارف الإسلامية دراسة حالة على الاحتياطات في البنوك المركزية وكيفية تشكيل هيئات الرقابة الشرعية، مجلة دراسات، علوم الشريعة والقانون المجلد 43، العدد 1، 2016.
111. رواء أحمد يوسف، قياس وتحليل العوامل المؤثرة في الاستقرار المالي للمصارف دراسة تطبيقية على عينة من المصارف الأهلية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية (2013-2017)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المجلد 5، العدد 18، سبتمبر 2021.

112. زينب حوري، إدارة الخطر ومعالجته، مجلة العلوم الانسانية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، العدد 22 ديسمبر 2004.
113. سامي شناتي، الياس أورزيق، مدى توافق نماذج تقييم الأداء المالي للبنوك مع البنوك الاسلامية، قراءة في نموذج CAMELS، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد السادس، العدد 1، أبريل 2020.
114. سلسلة إضاءات ، نشرة توعوية تحت عنوان: أهمية الرقابة المصرفية في مواجهة الأزمات، السلسلة رقم 15، العدد 1، معهد الدراسات المصرفية، الكويت، سبتمبر 2022،
115. سندس عبد العزيز الشامي، عبد الرحيم محجوب أحمد محمد، مها موسى محمد سلامة، ياسر السر محمد سند الهادي مكي معوان سوميح، تطبيق الحوكمة المصرفية ودورها في زيادة الجدارة الائتمانية بالمصارف دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية 2021، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية ، العدد 2 المجلد 7 ، 2023.
116. سهير محمود معتوق، نيفين محمد طريح، فيوليت صبحي رزق، الحوكمة في الجهاز المصرفي، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد 31، العدد 1، 2017.
117. شريقي عمر، دور وأهمية الحوكمة في استقرار النظام المصرفي، الملتقي العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس - سطيف، 20-21 أكتوبر 2009.
118. صلاح حواس ، عبد الحميد حسيني، لجان المراجعة وتطورها في ظل القوانين والتقارير الصادرة عن الهيئات المهنية على الصعيدين الدولي والمحلي، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة ، جامعة الجزائر3 المجلد 3، العدد 28، 2013.
119. صلاح علي أحمد محمد، مدى فعالية نظم الإنذار المبكر في تعزيز الاستقرار المالي، منتدى تعزيز الاستقرار المالي والتحول لأنظمة الدفع الالكتروني، اتحاد المصارف العربية، الخرطوم، السودان، 19-20 فبراير 2019.
120. طارق مجذوب ابراهيم، سياسات الاصلاح المصرفي في السودان وأثرها في تطوير أداء الجهاز المصرفي المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي، الاصدار الحادي عشر ، 2020.
121. طرشي محمد ، بوفليح نبيل، الرقابة المصرفية وسبل تطويرها وتعزيزها في ظل انتشار الازمات المالية، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 2، العدد 2، 2017 .
122. عائشة بلحشر، ابتسام عدون، واقع وآفاق تطبيق مقررات بازل 3 في النظام المصرفي الجزائري، مجلة الاقتصاد والمانجمنت، المجلد 20، العدد 2، 31 ديسمبر 2021.
123. عبد الباسط وفا، القطاع المصرفي بين التحرر المالي والرقابة المرنة، المؤتمر العلمي السنوي الثالث بعنوان: التطورات المصرفية والائتمانية المعاصرة في مصر والعالم العربي، 12-13 ماي 2004.
124. عبد الرحمن بن شيخ، دور سياسات الاستقرار المالي في تحسين الأداء والتطور الاقتصادي، مجلة المعيار، العدد الثامن عشر، جوان 2017.

125. عبد القادر بربيش، أنيسة سدره ، فرص وتحديات العمل المصرفي في ظل مستجدات مقررات لجنة بازل - دراسة حالة البنوك الجزائرية-، مجلة المؤسسة ، العدد 6، 2017.
126. عبد الله عنيشل، إسماعيل بيثي، عبد الرزاق قريوز، دور محافظ الحسابات في تدقيق البنوك العمومية - دراسة ميدانية-، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 9، العدد 1، مارس 2021.
127. عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل، العولمة وآثارها الاقتصادية على المصارف - نظرة شمولية، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 2، العدد 3، 2005.
128. عقبة الرضا، ريم غنام، دور مصرف سورية المركزي في الرقابة على المصارف الأخرى وآلية تفعيله، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 27، العدد 2، 2005.
129. علي بوعمامة، مراد زايد، المخاطر البنكية وإدارتها في الأنظمة المحلية والدولية، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 2، العدد 15 ، جامعة خميس مليانة، 2016.
130. علي عماد محمد ازهر، آلية نظام الرقابة الداخلية في البنوك المصرفية (دراسة حالة البنك الكويتي المركزي) ، المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي، الإصدار السابع عشر، 5-9-2020.
131. عمر عزوي، سايح بوزيد، إصلاح القطاع المصرفي في الجزائر عاملا للتحديث والنمو الاقتصادي، المؤتمر الدولي الثاني حول: إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، الجزائر، 2008.
132. فاتح دبله، سارة بركات، الحوكمة البنكية كعلاج لتفادي مخاطر الأزمات المالية والمصرفية، ملتقى حول : آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، الجزائر، 2013.
133. فاطمة الزهراء العجاج ، تأثير الازمة الصحية على مقررات بازل للرقابة المصرفية، مجلة دفاتر اقتصادية 2022.
134. فيرو جيرار، دور الابتكارات المالية في مجال التأمين في دعم قدرة شركاته على تغطية المخاطر، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 6، العدد 1، الجزائر، 2019.
135. كمال بودانة، عبد العالي دبله، الرقابة الادارية، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 14، العدد 02 (مكرر) سبتمبر 2020.
136. مايح شبيب هدهود، القطاع المالي والمصرفي بين اشكاليات الواقع وآفاق الإصلاح " دراسة في أقطار عربية مختارة"، الغري للعلوم الاقتصادية والادارية ، العدد 34، 2017.
137. محمد الغمري، الأسواق المالية بين التمويل والسيولة والاستثمار، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، العدد الثاني، 2013 .

138. محمد زيدان ابراهيم وآخرون، دور الافصاح عن المخاطر المصرفية في تحقيق الاستقرار المالي للقطاع المصرفي - دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والاسلامية، مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية، المجلد السابع، العدد الأول، يناير 2023.
139. محمد زيدان، عبد الرزاق جبار، متطلبات تكييف الرقابة المصرفية في النظام المصرفي الجزائري مع المعايير العالمية، المؤتمر العلمي الدولي حول اصلاح النظام المصرفي الجزائري، جامعة قاصدي مرياح ورقلة، 11-12 مارس 2008 .
140. محمد عبد المقصود أبو سليمان، تطوير نموذج لتقييم الأداء المصرفي CAMELS طبقا للشمول المالي وأثره على الجدارة الائتمانية، المجلة العلمية للبحوث التجارية، العدد الأول، يناير 2023.
141. محمد كريم قروف، حنان خنتوش، دور الحوكمة المصرفية في إدارة المخاطر بالمؤسسات البنكية دراسة حالة عينة من الوكالات البنكية بأم البواقي، مجلة المالية وحوكمة الشركات، المجلد 4، العدد 1، أكتوبر 2020.
142. محمد ناجي حسن خليفة، الإشراف والحوكمة في البنوك، المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، القاهرة، مصر، 24-26 ديسمبر 2005.
143. مصطفى بوبكر، أثر التنسيق بين السياسة النقدية وسياسات الاحتراز الكلي على تحقيق الاستقرار النقدي والاستقرار المالي، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 06، العدد 01، 2022.
144. معمر حمداني، مصطفى بناي ، السياسة النقدية كألية فعالة لتحقيق اهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر دراسة تحليلية للفترة 2000-2017، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 05، العدد 02، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2021.
145. منتظر فاضل سعد البطاط، زينب عبد العزيز عبد الله العطار، تقييم أداء المصارف باستخدام نموذج PATROL دراسة تطبيقية لعينة من المصارف العراقية، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 16، العدد 62 ايلول 2021.
146. ميل عجمي جيل، الأزمات المالية : مفهوما ومؤشراتها وامكانية التنبؤ بها في بلدان مختارة، مجلة جامعة دمشق، المجلد رقم 19 ، العدد الأول، 2003.
147. نبيل بهوري، مقترحات اتفاقية بازل 3 للوقاية من الأزمات البنكية لتعزيز استقرار النظام المالي في ظل الاطار العولمي الجديد، العدد السابع، مجلة اقتصاديات المال والأعمال JFBE، سبتمبر 2018.
148. نصر عبد الكريم، مصطفى صلاح، المخاطر التشغيلية حسب متطلبات بازل 2: دراسة لطبيعتها وسبل إدارتها في حالة البنوك العاملة في فلسطين، المؤتمر العلمي السنوي الخامس بعنوان: نحو مناخ استثماري وأعمال مصرفية إلكترونية ، جامعة فيلاديلفيا ، كليات العلوم الادارية والمالية، عمان الأردن ، 4-5/07/2007.
149. نكاع ريان، بوالكور نور الدين، تقييم الملاءة المالية لمجموعة من البنوك الخاصة في الجزائر خلال الفترة (2016-2020)، مجلة البحوث في العقود وقانون الأعمال، المجلد 07، العدد 04 ، 2022.

150. نورهان السيد محمد عبد الغفار، أثر تفعيل استخدام مدخل المراجعة على أساس المخاطر وفق إطار COSO على تحسين مستوى جودة المراجعة وانعكاساته على كفاءة الأداء المالي في الشركات المساهمة المصرية "دراسة تطبيقية"، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد 19، العدد الثاني، ابريل 2018.
151. وسام عباد، محمد بويهي، نحو الالتزام بمقررات لجنة بازل 3 كألية لتعزيز الرقابة لدى النظام البنكي الجزائري، مجلة البشائر الاقتصادية، 2020.
152. ولاء فريد حسين بن عطاف، عزيز بن صباحو، دور الاتجاهات الحديثة في المراجعة الداخلية وأساليب إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية، المجلة العربية للنشر العلمي، العدد السابع والثلاثون، تشرين الثاني 2021.
- 1-4- التقريرات والمنشورات:
153. ابراهيم الكراسنة، أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، الطبعة الثانية، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبوظبي، مارس، 2010.
154. أحمد جابر علي بدران، البنوك المركزية ودورها في الرقابة على البنوك الإسلامية، سلسلة الدراسات والبحوث مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي - جامعة الأزهر، 1999.
155. أحمد شفيق الشاذلي، الإطار العام للاستقرار المالي ودور البنوك المركزية في تحقيقه، تقرير صندوق النقد العربي، 2014.
156. إضاءات مالية ومصرفية، اتفاقية بازل الثالثة، معهد الدراسات المصرفية، السلسلة الخامسة، العدد الخامس، الكويت، سبتمبر 2012.
157. تقرير الاستقرار المالي العالمي، صندوق النقد الدولي، أبريل 2009.
158. تقرير السنوي لبنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2019.
159. رامي يوسف عبيد، إطار مخاطر السوق لدى القطاع المصرفي في الدول العربية، أمانة مجلس محافظي البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية، صندوق النقد العربي، رقم 150، 2020.
160. رامي يوسف عبيد، دراسة تجارب أنظمة الإنذار المبكر لدى المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية (التنبؤ بالأزمات المالية)، أمانة مجلس محافظي البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية، صندوق النقد العربي، رقم 129، 2019.
161. رامي يوسف عبيد، دليل استرشادي حول تطبيق التعديلات المتعلقة بمتطلبات بازل III، دراسات تطوير القطاع المالي، العدد 19، صندوق النقد العربي، مارس 2023.
162. رامي يوسف عبيد، منظومة ضمان الودائع المصرفية في الدول العربية: الأدوار والأهداف، فريق عمل الاستقرار المالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، 2022.

قائمة المراجع

163. عبد الرحيم الناصري، رامي يوسف عبيد، منظومة حل الأزمات المصرفية ونظام ضمان الودائع: الأدوار والأهداف، صندوق النقد العربي، 2020.
164. غاري شيناسي، الحفاظ على الاستقرار المالي، قضايا اقتصادية ، رقم 36، صندوق النقد الدولي، سبتمبر 2005.
165. فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي، صندوق النقد العربي، 2015.
166. فريق عمل الاستقرار المالي في الدول العربية، معيار الرفع المالي وفقا لمتطلبات بازل III، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية ، صندوق النقد العربي، رقم 192، 2023.
167. اللجنة العربية للرقابة المصرفية، "مبادئ حوكمة المؤسسات المصرفية" ورقة محدثة ، صندوق النقد العربي، أمانة مجلس محافظي البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة، رقم 73، 2017.
168. اللجنة العربية للرقابة المصرفية، الرقابة على البنوك الأجنبية من قبل السلطة الرقابية المضيفة (تجربة المملكة الأردنية الهاشمية)، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، رقم 169 صندوق النقد العربي، 2021.
169. اللجنة العربية للرقابة المصرفية، قاموس مصطلحات الرقابة المصرفية ، صندوق النقد العربي، أبو ظبي الإمارات العربية المتحدة، رقم 149، 2020.
170. معهد التخطيط القومي، تطوير أساليب وقواعد المعلومات في إدارة الأزمات المهددة لأطراد التنمية ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم 105، القاهرة، نوفمبر 1996.
171. ناجي التوني، الأزمات المالية، سلسلة قضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد 29، مايو 2004.
172. هبة عبد المنعم، الرقابة المصرفية على المؤسسات ذات الأهمية النظامية محليا: تجارب عربية، اللجنة العربية للرقابة المصرفية، صندوق النقد العربي، أو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، رقم 110، 2019.
173. هبة عبد المنعم، متطلبات رأس المال الإضافي للحد من مخاطر التقلبات في دورات الأعمال ومنح الائتمان، الاجتماع الخامس والعشرين للجنة العربية للرقابة المصرفية ، 13-14 ماي 2015، أبو ظبي الإمارات العربية المتحدة، صندوق النقد العربي.

2- المراجع باللغة الأجنبية:

1-2- الكتب:

174. A.C Fernando, **Corporate Governance , Principales, Policies and Practices** , Second Edition, Pearson Dorling Kindersley , India, 2012.
175. Alain CHOINEL, Gérard ROUYER , **le Marché Financier-Structure et Acteurs-**, 5^{ème} édition, Collecte Banque ITB , France 1993.

176. Alen V. Deardroff, V, **Terms of Trade :Glossary of International Economics**, New Jersey, World Scientific Books, 2006, P 220.
177. Amine Tarazi, **Risques Bancaire, déréglementation financière et réglementation prudentielle : une analyse en termes d'espérance-variance**, Presses universitaires de France , Paris, 1996.
178. Andrew Crockett, **The theory and practice of financial stability**, Princeton N.J: International Finance Section Department of Economics Princeton University, 1997.
179. Antoine SARDI, **Audit et Contrôle Interne Bancaire**, AFGES , Paris, France, 2002.
180. Bernard BARTHELEMY , **Gestion des Risques, méthodes d'optimisation globale**, Edition d'Organisation , 2^{ème} tirage, 2002.
181. Bruno Buchetti, Alessandro Santoni, **Corporate Governance in the Banking Sector – Theory, Supervision, ESG and Real Banking Failures**, Springer, Nature Switzerland, 2022.
182. Bruno Moschetto, Bruno-Laurent Moschetto, **Crises Financières et Régulations Bancaires**, Que sais-je ? , 1^{er} édition, Presses Universitaires de France, Paris, 2017.
183. Cécile Kharoubi, Philippe Thomas, **Analyse de Risque de Crédit – banque & marchés**, 2^{sème} édition, RB édition , Paris, 2016.
184. Cicilia A. Harun and Iman Gunadi , **Financial Stability and Systemic Risk** , P. Warjiyo and S. M. Juhro (eds.), Central Bank Policy Mix: Issues, Challenges, and Policy Responses , Handbook of Central Banking Studies, BI Institute 2022.
185. David S. Kidwell, Richard L. Peterson, **Financial Institutions-Market and Money**, 3rd edition, college publishing the Dryden press, Hdt Rincharfand and Winston, 1996.
186. Eiji Hotori, Mikael Wendschlag, Thibaud Giddey, **Formalization of Banking Supervision 19th-20th Centuries**, Palgrave Macmillan, 2022.
187. Elmer Funke Kupper, **Risk Management in Banking** , Business, Economics. 1999
188. Eric Lamarque, **Management de la banque risques, relation client, organisation** , PEARSON Education , Paris, 2005.
189. Eric Pichet, Guide Pratique de La Bourse, 4^{ème} édition , Les Pédagogiques, Edition SEFI , Paris , 2019.
190. François LEROUX, **Marchés internationaux des capitaux** , 2^{ème} édition, ESKA , France, 2000.
191. Greg N. Gergoriou, **Stock Market Volatility**, CHAPMAN & HALL/ CRC FINANCE SERIES , Taylor & Francis Group, an informa business, New York U.S.A, 2009.
192. Hervé JURVIN , **les Marchés Financiers**, Edition d'Organisation, Paris, France, 2004.

193. Jean – Luc SIRUGUET, **Le Contrôle Comptable Bancaire Un dispositif de maitrise des risques , Tome 1, Principes, normes et techniques , 2^{ème} édition,** Revue Banque , 2007.
194. John C HULL, **Gestion des Risques et Institutions Financières,** 5^{ème} édition , Edition française par Pierre Gruson PEARSON ,France, 2018.
195. Josette PILVERDIER-LATREYTE, **Le marché boursier,** Economica, France, 1998.
196. Juan Fernandez de Guevara Radoselovic, José Pastor Monsalvez, **Crisis, Risk, and Stability in Financial Markets,** Palgrave Macmillan Studies in Banking and Financial Institutions, series editor: Philip Molyneux, 1st edition, 2013.
197. Lawrance GITMAN, Michel JOEHNK, **Investissement et marchés financiers,** 9^{ème} édition, Pearson Edition, 2005.
198. Michel Aglietta, Natacha Valla, **Macroéconomie financière,** sixième édition entièrement refondue, Edition La Découverte, Paris, 2017.
199. Mokhtar BELAIBOUD, **Pratique de l’Audit,** BERTI Editions, Alger, 2005.
200. Mondher BELLALAH , **Gestion Des Risques de Taux d'Intérêt et de Change ,** 1e édition de Boeck , 2005.
201. Norbert GUEDJ, **Finance D'entreprise- les règles du jeu,** 2Edition, édition d'organisation , Paris, 2001.
202. Olivier de Bandt, Françoise Drumetz, Christian Pfister, **Stabilité Financière,** 1^{re} édition, ouvertures économique De Boeck, Bruxelles, BELGIQUE, 2013.
203. Phil Bromiley , Devaki Rau, Michael K.McShane, **Can Strategic Risk Manangement Contribute to Entreprise Risk Management ? A Strategic Manangement Perspective,** Finance Faculty Publications , Old Dominion University 2014.
204. Philippe Bernard et autres, **Mesure et contrôle des risques de marché,** Edition Economica, Paris, 1996.
205. Pierre- Richard Agènor, Peter J.Montiel, **Development Macroeconomics,** Fourth Edition , Princeton University Press, New Jersey, USA, 2015.
206. Sylvie de Coussergues, **La Banque. Structure, Marches, Gestion,** 2^{ème} Edition, Editions Dalloz, COURBEVOIE, France, 2000.
207. Sylvie Diatkine , **Institutions Et Mécanismes Monétaires,** 2eme Edition, Editions Armand Collin, Paris, France, 1996.
208. Taryk BENNANI, & autres, **Politique macroprudentielle prévenir le risque systémique et assurer la stabilité financière,** Edition Pearson, France , 2017.
209. Valérie Lelièvre, **Macroéconomie financière la globalisation financière et ses crises,** Ellipses Edition Marketing S.A, Paris, France, 2016.
210. Vincenzo Formisano , **Non-Knowledge Risk and Bank-Company Management The Role of Intangibles in Rating Models,** Palgrave Macmillan Studies in Banking and Financial Institutions, 1st edition, 2016.

211. Xavier BRADLRY, Christian DESCAMPS : **Monnaie, Banque, Financement**, Edition Dalloz, France, 2005.

-2-2 - الأطروحات والرسائل الجامعية:

212. Amanda L.Wilford, **Determining the Impact of Multiple Consecutive Years of Financial Reporting Quality Issues on Investment Efficiency**, PhD, Department of Accounting and Information Assurance, University of Maryland, 2012.

213. Fela AYACHI, **Commissariat aux comptes et gouvernance d'entreprise Une analyse à partir du contexte de l'audit légal dans les entreprises en Algérie**, thèse pour l'obtention du diplôme de Doctorat en Sciences Commerciales, Université d'Oran 2 , Algérie, 2017/2018.

214. Halim ARROUDJ, **Réforme et Modernisation du Système Bancaire Algérien durant la période 1990-2010**, thèse de Doctorat en Sciences Commerciales, Option : Finance et Economie Internationale, Université d'Oran 2, 2014/2015.

215. Le Ton Quang Phat , **The Determinants of Financial Instability in Emerging Countries – the case of Vietnam**, Master of Arts in Development Studies, International Institute of Social Studies, The Hague, The Netherlands, December 2018

216. Mariam Wagdy Moussa Francis, **Financial Stability and The Establishment of Single Supervisory Mechanism in The Eurozone**, thesis PhD in Philosophy, Cairo University, 2021.

217. Sirine TOUMI, **l'impact des mécanismes de gouvernance dans la gestion des risques bancaires et la performance des banques « cas de la France, l'Allemagne et le Japon »** , thèse doctorat en sciences économiques, En cotutelle internationale Présentée en vue de l'obtention du grade de docteur de l'Université Nice Sophia Antipolis et de docteur de l'Université de Tunis, 2016.

218. Stéphanie Feyler, **Evaluation et Surveillance des Risques Relatifs aux Conglomerats Financiers**, Thèse pour obtenir le Doctorat en Sciences Économiques, Université de Poitiers, France, 2012.

219. Tom de Greeff, **EU Early Warning System for financial crises - Examining the ESRB plan** , Master Thesis International Economics & Finance , Tilburg University , Pays-Bas, Summer 2010 .

-3-2 - المجلات والملتقيات والمؤتمرات:

220. Alessandro Carretta, Vincenzo Farina, Paola Schwizer, **Risk culture and banking supervision**, Journal of Financial Regulation and Compliance, Vol. 25 Issue: 2 , 2017.

221. Ali CHAYOUA, **La réglementation prudentielle et la supervision bancaire: quel impact sur la rentabilité et l'activité des banques?**, Revue Internationale des Sciences de Gestion , volume 5 : numéro 1 , 2022.

222. Ammar Elias Ahmmed, Saja Mohammed Younis, **The Impact of Diversification Policy on the Risks of commercial Bank: A Case Study of Iraqi Commercial Banks**, Journal of Business and Management Studies, Vol 5 N° 1 , 2023.
223. Arianna Pagliacci, **The Three Pillars of the European Banking Union : An Evolutionary Road**, Italian Journal of Public Law, Vol2, 2014.
224. Céline Antonin, Vincent Touzé , **Europe bancaire : l'Union fait-elle la force ?** ofce Les notes, N°46/ , 18 NOVEMBRE 2014.
225. Daniel Buncic, Martin Melecky , **Macroprudential stress testing of credit risk: A practical approach for policy makers** , Journal of Financial Stability , Volume 9, 2013.
226. Deming Wu , Ming Fang, Qing Wang, **An empirical study of bank stress testing for auto loans** , Journal of Financial Stability , Volume 39, 2018.
227. Eugenia Schmitt, **Effective Risk Culture in Banks: Responsibilities and boundaries of the Risk Management**, In: J. Krajicek, J. Nesleha, and K. Urbanovsky, European Financial Systems, 13th International Scientific Conference. Masaryk University, Muni Press, Brno, 2017 .
228. Faouzi Abdennour, Sihem Houhou, **Un Modèle d'Alerte Précoce de Difficultés Bancaires pour les Pays Emergents**, La Documentation Française, Economie Internationale, N° 114 , 2008.
229. Fares TALHAOUI , Khaled AZZAOU, **Gouvernance et Performance Bancaire, Quelles Relations ? Application Au Secteur Bancaire Algérien** , Les cahiers du CREAD ? Vol 39, n° 01, 2023.
230. Ferguson Roger, **Should Financial Stability Be An Explicit Central Bank Objective?** , Challenges to Central Banking from Globalized Financial Systems Conference at the IMF in Washington, D.C., September 16–17, 2002.
231. Frederic S. Mishkin,, **Global Financial Instability : Framework, Events, Issues** Journal Of Economic Perspectives, vol. 13 ,N° 4, October 1999.
232. Georgios P. Kouretas and Prodromos Vlamis , **The Greek Crisis: Causes and Implications**, PANOECONOMICUS, Volume 4, January 2010.
233. Grégory Claeys, **Quelle place pour les Marchés Financiers en Europe ? La recomposition des systèmes financiers**, Revue d'Economie Financière, , n° 123, Paris , 2016 .
234. Habiba Al Shaer, Aly Salama, S. Toms , **Audit Committees and Financial Reporting Quality: Evidence from UK Environmental Accounting Disclosures"** , Journal of Applied Accounting Research, Vol. 18 , No. 1. 2017.
235. Hatem Salah, Taoufi Rajhi, **Vers une nouvelle approche de la supervision bancaire en Afrique**, AFDB Chief Economist Complex, African Development Bank, volume3, Issue 6, Décembre 2012.
236. Kenneth I. Ajibo , **Risk-based regulation: the future of Nigerian banking industry** , International Journal of Law and Management , Vol 57, Issue:3, 2015.

237. L. Dalla Pellegrina, D. Masciandaro, R.V. Pansini , **The central banker as prudential supervisor: Does independence matter?** , Journal of Financial Stability , volume 9, 2013.
238. Larry D Wall, **Stricter microprudential supervision versus macroprudential supervision**, Journal of Financial Regulation and Compliance, Vol. 23 Issue,: 4, 2015.
239. Malihe Rostami, **Camels' Analysis in Bnaking Industry**, Global Journal of Engineering Science and Research Management, 2(11), November 2015.
240. Monika Garguláková, Jaroslav Belás , **Bank stress tests, financial stability and simulation of "feedback" effect**, Scientific papers of the University of Pardubice. Series D, Faculty of Economics and Administration, 2012.
241. Pavel Kapinos, Oscar A. Mitnik, **A Top-down Approach to Stress-testing Banks**, Journal of Financial Services Research, Vol 49, Issue 2, N°5, 2016.
242. Philippe TRAINAR, **Assurance, Stabilité Financière et Risque Systémique**, Revue d'Economie Financière – le Risque Systémique 2. Repenser la supervision, 2011.
243. Prasanta Kumar Dey, **Risk Management- A Combined Analytic Hierarchy Process and Decision Tree Approach**, Cost Engineering, Vol 44, n°3, 2002.
244. Rama Rezaq Aljaber , Hussein A. Hassan Al-Tamimi, **Factors influencing the implementation of Basel III: An empirical analysis of the UAE banks**, Banks and Bank Systems, Volume 16, Issue 1, 2021.
245. Ross Levine & Sara Zervos, **Capital Control Liberalization and Stock Market Development**, World Development, Volume 26, Issue 7, July 1998.
246. Til Schuermann , **Stress testing banks**, International Journal of Forecasting Volume 30, 2014.
247. Vincent Grossmann-Wirth, Sophie Rivaud , Stéphane Sorbe, **Comprendre la formation de la bulle immobilière américaine et son éclatement**, Economie et Statistique, N° 438-440, 2010.

4-2 - التقارير والمنشورات:

248. Abayomi A. Alawode, & Mohammed Al Sadek, , **What is Financial Stability?**, Bank of Bahrain Financial Stability , Paper Series No. 1, March 2008.
249. Andrew. Crockett, , **Why is Financial Stability a Goal of Public Policy**, Federal Reserve Bank of Kansas City,. From : Abayomi A. Alawode, & Mohammed Al Sadek, , What is Financial Stability?, Bank of Bahrain Financial Stability Paper Series No. 1, March 2008.
250. Banque Centrale Européenne, **Note d'information sur l'évaluation complète** , Octobre 2013.
251. Basel Committee on Banking Supervision, **Basel 3: a global regulatory framework for more resilient banks and banking systems**, BIS, 2010.

252. Basel Committee on Banking Supervision, **Global Systemically Important Banks: Assessment Methodology and Additional Loss Absorbency Requirements**, Bank for International Settlements, November 2011.
253. Basel Committee On Banking Supervision, **Supervisory Risk Assessment And Early Warning Systems**, Working Papers No4, December 2000.
254. Christian Schmieder, Claus Puhr, and Maher Hasan, **Next Generation Balance Sheet Stress Testing** , IMF Working Paper, Monetary and Capital Markets departments, International Monetary Fund, April 2011.
255. Christian Schmieder, Claus Puhr, and Maher Hasan, **Next Generation Balance Sheet Stress Testing** , IMF Working Paper, Monetary and Capital Markets departments, International Monetary Fund, April 2011.
256. Comité de Bâle sur le Contrôle Bancaire, **Vue d'ensemble du Nouvel accord de Bâle sur les fonds propres**, Banque des Règlements Internationaux, Janvier 2001.
257. Comité de Bâle sur le contrôle bancaire, **Orientations à l'intention des superviseurs pour le traitement des banques fragiles, BRI** , mars 2002.
258. Dániel Holló, Manfred Kremer and Marco Lo Duca, **CISS – A Composite Indicator of Systemic Stress in the Financial System**, Working paper series of ECB, n° 1426/ march 2012.
259. **ESRB risk dashboard**, European System of Financial Supervision, 14 November 2024.
260. European Commission, **Banking Sector And Financial Stability** , EUROPEAN SEMESTER THEMATIC FACTSHEET , 16/10/2017.
261. European Systemic Risk Board, **Is Europe overbanked ?**, Reports of the Advisory Scientific Committee, N° 4/ June 2014.
262. Franklin Allen, Elena Carletti, **The Global Financial Crisis**, Central Bank of Chile, Working Papers, N° 575, Mayo 2010.
263. Glenn TASKY, **Introduction to Banking Supervision**, USAID Jordan Economic Development Program (SABEQ) , June 25, 2008
264. International Monetary Fund, **Financial Crises: Characteristics and Indicators of Vulnerability**, World Economic Outlook, May 1998.
265. International Monetary Fund, World Economic Outlook, **Financial Crises: Causes and Indicators**, A Survey by the Staff of the International Monetary Fund , Research Dept, Washington D.C, IMF Publications, May 1998.
266. Jeremy Lawson, Sebastian Barnes, Marte Sollie, **Financial Market Stability In The European Union: Enhancing Regulation And Supervision**, OECD Economics Department Working Papers No. 670, 20 Feb 2009.
267. Luc Laeven , Fabián Valencia, **Systemic Banking Crises Database: An Update**, IMF Working Paper, June 2012.
268. Nicholas Blancher, Srobona Mitra, Hanan Morsy, Akira Otani, Tiago Severo, and Laura Valderrama, **Systemic Risk Monitoring (“SysMo”) Toolkit – A User Guide**, Imf Working Paper, July 2013.

269. Office of the Comptroller of the Currency, **Approach to Federal Branch and Agency Supervision**, Washington, DC 20219, Updated October 2017.
270. Ranjana Sahajwala , Paul Van den Bergh , **Supervisory Risk Assessment and Early Warning Systems**, Basel Committee on Banking Supervision, working papers, Bank for International Settlement, N° 4 , December 2000.
271. Sarah Dahlgren, Ryoza Himino, Fernando Restoy, Carolyn Rogers, **Assessment of the European Central Bank's Supervisory Review and Evaluation Process** , Report by the Expert Group to the Chair of the Supervisory Board of the ECB, ECB – PUBLIC, 2023.
272. Staff of the International Monetary Fund , the Bank for International Settlements, and the Secretariat of the Financial Stability Board, **Guidance to assess the systemic importance of financial institutions, markets and instruments: initial considerations**, Report to the G-20 Finance Ministers And Central Bank Governors, October.
273. Sven Bornemann and others, **Determinants for using visible reserves in German banks- an empirical study**, Discussion Paper, Series 2: Banking and Financial Studies, DEUTSCHE BUNDESBANK EUROSISTEM, N°11/2009.
274. Walter W. Eubanks , **The European Union's Response to the 2007-2009 Financial Crisis**, Congressional Research Service, CRS Report for Congress , august 13, 2010.
275. Yener ALTUNBAS, Mahir BINCI, Leonardo GAMBACORTA, **Macroprudential policy and bank risk**, BIS Working Papers No 646, Bank for International Settlement, Monetary and Economic Department, 2017.

3- المراجع على مواقع الكترونية:

276. Ahmed ELBADRY , **Bank's financial stability and risk management**, Journal of Islamic Accounting and Business Research, Vol. 9 Issue: 2,2018, available on : www.emeraldinsight.com/1759-0817.htm .
277. Banque de la République du Burundi, **Mise en place de la Supervision Basée sur les Risques**, Service SBS, P 2 , sur le site internet : <https://www.brb.bi/sites/default/files/MISE%20EN%20PLACE%20DE%20LA%20SBR.pdf> .
278. Basel Committee on Banking Supervision, **Supervisory Review Process (SRP30)** , Risk Manangement, BIS, Version effective as of 15 December 2019, P2. On website https://www.bis.org/basel_framework/chapter/SRP/30.htm?inforce=20191215&published=20191215&tldate=20181115 .
279. Comité Européen Du Risque Systémique, **ALERTE DU COMITÉ EUROPÉEN DU RISQUE SYSTÉMIQUE du 22 septembre 2022 sur les vulnérabilités du système financier de l'Union**, Journal officiel de l'Union européenne, P2, valable sur le site : <https://www.esrb.europa.eu/mppa/warnings/html/index.en.html> .
280. Commission européenne, **Achever l'union bancaire d'ici 2018**, Fiche d'information, Bruxelles, 11 octobre

- 2017, Disponible sur :
https://ec.europa.eu/commission/presscorner/detail/fr/memo_17_3722.
281. **Credit risk SREP methodology**, ECB Banking Supervision, 2023, available on:
https://www.bankingsupervision.europa.eu/activities/srep/2023/html/ssm.srep202312_creditrisklevelsrepmethodology.en.pdf .
282. **ECB Annual Report on supervisory activities 2023**, European Central Bank, Banking Supervision, Available on:
<https://www.bankingsupervision.europa.eu/press/other-publications/annual-report/html/ssm.ar2023~2def923d71.en.html#toc14> , consulted 14/10/2024.
283. **ECB Annual Report on supervisory activities**, available on:
<https://www.bankingsupervision.europa.eu/press/html/index.en.html>
284. ESRB, **Resolving non-performing loans in Europe**, European System Financial Supervision, July 2017, P 8. Available on:
https://www.esrb.europa.eu/pub/pdf/reports/20170711_resolving_npl_report.en.pdf .
285. **European Central Bank**, available on :
<https://www.bankingsupervision.europa.eu/banking/statistics/html/index.en.html>.
286. **European Central Bank**, available on :
https://www.ecb.europa.eu/press/financial-stability-publications/fsr/special/html/ecb.fsrart201805_1.en.html#toc5.
287. **European Central Bank**, available on :
https://www.ecb.europa.eu/press/financial-stability-publications/fsr/special/html/ecb.fsrart201805_1.en.html#toc5.
288. European Central Bank, **Banking Supervision**, on website :
<https://www.bankingsupervision.europa.eu/about/ssmexplained/html/srep.en.html>
289. European Central Bank, Banking Supervision, **Stress Tests**, available on:
https://www.bankingsupervision.europa.eu/activities/stresstests/html/index_fr.html.
290. European Central Bank, Eurosystem, available on :
<https://www.ecb.europa.eu/ecb/orga/tasks/stability/html/index.en.html>.
291. European Central Bank, **Financial Stability**, on the website:
<https://www.ecb.europa.eu/paym/financial-stability/html/index.en.html>.
292. European Central Bank, **The Volatility of The Financial Markets**, on the website: <https://www.ecb.europa.eu/press/key/date/2003/html/sp030702.en.html>,
293. **European Insurance and Occupational Pensions Authority (EIOPA)**, available on : https://www.eiopa.europa.eu/about/mission-and-tasks_en?prefLang=fr.
294. **European Securities and Markets Authority (ESMA)**, available on :
<https://www.esma.europa.eu/about-esma>.
295. European Stability Mechanism, **History**, ESM, September 2017, available on:
<https://www.esm.europa.eu/about-us/history>.
296. **European Systemic Risk Board** , available on :
https://www.esrb.europa.eu/national_policy/ccb/html/index.en.html

297. **European Systemic Risk Board** , available on:
https://www.esrb.europa.eu/national_policy/systemic/html/index.en.html
298. European Systemic Risk Board , available on:
https://www.esrb.europa.eu/pub/rd/interactive_rd/html/index.en.html.
299. **Eurostat** Web site :
<https://ec.europa.eu/eurostat/databrowser/view/tipspd20/default/line?lang=en>
300. Jay.C Shambaugh, **The Euro's Three Crises**, Yale School of Management, Program on Financial Stability, Georgetown University, 2012, P 159. Available on :
<https://elischolar.library.yale.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1618&context=yvfs-documents>.
301. Jean-François Jamet, **L'Europe face à la crise financière**, Fondation Robert Schuman, Le centre de recherches et d'études sur l'europe, 18 Février 2008, disponible sur le site : <https://www.robert-schuman.eu/questions-d-europe/89-l-europe-face-a-la-crise-financiere>.
302. Jean-François Lepetit, **Rapport sur le risque systémique**, Ministère de l'Economie , de l'Industrie et de l'Emploi ,sur site internet : <https://www.vie-publique.fr/rapport/31038-rapport-sur-le-risque-systemique>.
303. **Joint Supervisory Teams (JSTs)**, ECB , Banking Supervision, Available on :
<https://www.bankingsupervision.europa.eu/framework/approach/Joint-supervisory-teams/html/index.en.html> .
304. Katarzyna Budnik, **A bird's-eye view of the resilience of the European banking system: results from the new macroprudential stress test framework**, ECB, available: https://www.ecb.europa.eu/press/financial-stability-publications/macroprudential-bulletin/html/ecb.mpbu201903_02~1c991bdf1f.en.html .
305. Linette field, Sofia Toscano Rico, **Evolution of European banking supervision**, Civil society seminar, ECB, Banking Supervision, 18/07/2023, available on:
https://www.ecb.europa.eu/press/conferences/shared/pdf/evolution_of_european_banking_supervision.pdf.
306. **Market risk SREP methodology**, ECB Banking Supervision, 2023 , available on:
https://www.bankingsupervision.europa.eu/activities/srep/2023/html/ssm.srep202312_marketriskcontrolsrepmethodology.en.pdf.
307. Nadya Wildmann, Beatrice Scheubel, Luisa Fascione, Georg Leitner, **Objectives and limitations of the liquidity coverage ratio**, ECB Euyrosystem, News & Publications, Available on :https://www.ecb.europa.eu/press/financial-stability-publications/macroprudential-bulletin/focus/2023/html/ecb.mpbu202312_focus02.en.html.
308. O.I. Imala, **The experience of banking supervision in financial sector surveillance**, CBN Bullion, Volume 28, Issue 1, 2004. Available on:
<https://dc.cbn.gov.ng/bullion/vol28/iss1/9/> .
309. Sébastien Piednoir , Florian Surre , **Developing European Capital Markets To Finance The Future, Proposals For A Savings And Investments Union** , Minister Bruno Le Maire entrusted a committee of experts chaired by Christian Noyer with the

mission of formulating concrete proposals to revitalise the Capital Markets Union (CMU), April 2024. Available on: <https://www.ebf.eu/wp-content/uploads/2024/05/EN-Report-Developing-European-capital-markets.pdf> .

310. **Single Resolution Mechanism (SRB)**, available on : <https://www.srb.europa.eu/en/content/single-resolution-mechanism-srm>.
311. **SREP, banking supervision** : https://www.bankingsupervision.europa.eu/home/search/html/supervisory_review_srep.en.html
312. **Statista** web site : <https://www.statista.com/statistics/1275935/roa-eu-banking-industry/>
313. **Supervisory Review and Evaluation Process (SREP)** , ECB Banking Supervision , available on : https://www.bankingsupervision.europa.eu/activities/srep/2023/html/ssm.srep202312_supervisorymethodology2023.en.html.
314. Thomas Moller-Nielsen, <https://www.euractiv.fr/section/economie/news/marches-des-capitaux-le-secteur-bancaire-et-financier-definit-ses-priorites-pour-la-prochaine-legislature-de-lue/>.
315. **Vítor Constâncio** ,The European Crisis and the role of the financial system, **Speech at the Bank of Greece conference on “The crisis in the euro area” Athens**, 23 May 2013, available on: https://www.ecb.europa.eu/press/key/date/2013/html/sp130523_1.en.html.
316. What makes a bank significant?, **ECB Banking Supervision**, Available on : <https://www.bankingsupervision.europa.eu/framework/supervised-banks/criteria/html/index.en.html>.
317. World Bank, **Financial Stability**, on the website: <https://www.worldbank.org/en/publication/gfdr/gfdr-2016/background/financial-stability> .

الملاحق

الملاحق

الملحق رقم (01): عدد البنوك المهمة والأقل أهمية خلال الفترة (2015-2024)

Q2 2017	Q1 2017	Q4 2016	Q3 2016	Q2 2016	Q1 2016	Q4 2015	Q3 2015	Q2 2015	الفترة
114	118	121	122	124	123	117	102	102	SlS
-	-	-	-	-	-	-	-	-	LSIs
Q3 2019	Q2 2019	Q1 2019	Q4 2018	Q3 2018	Q2 2018	Q1 2018	Q4 2017	Q3 2017	الفترة
113	111	114	110	109	109	109	111	114	SlS
-	-	-	-	-	-	-	-	-	LSIs
Q4 2021	Q3 2021	Q2 2021	Q1 2021	Q4 2020	Q3 2020	Q2 2020	Q1 2020	Q4 2019	الفترة
113	113	114	114	112	110	112	112	113	SlS
2091	2135	2160	2171	2181	2182	2211	-	-	LSIs
Q1 2024	Q4 2023	Q3 2023	Q2 2023	Q1 2023	Q4 2022	Q3 2022	Q2 2022	Q1 2022	الفترة
110	107	109	110	111	110	111	111	112	Sis
1920	1932	1956	2000	2009	2014	2037	2078	2085	LSIs

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على موقع البنك المركزي الأوروبي:

<https://www.bankingsupervision.europa.eu/framework/statistics/html/index.en.html>

الملاحق

الملحق رقم (02): القروض المتعثرة للبنوك المهمة في منطقة اليورو

السنوات	Sis	G-SIBs	اليونان	قبرص	ايطاليا	البرتغال	اسبانيا	فرنسا	هولندا	ألمانيا
2015	7.03	4.81	46.18	38.53	16.88	19.53	6.30	4.01	2.66	2.85
2016	6.15	3.99	45.91	37.97	15.16	19.46	5.71	3.65	2.42	2.41
2017	4.93	3.53	44.95	32.27	11.13	16.62	4.53	3.08	2.23	1.89
2018	3.81	2.95	41.32	19.56	8.27	12.21	3.75	2.76	1.96	1.30
2019	3.22	2.59	35.15	16.87	6.67	7.17	3.23	2.49	1.86	1.20
2020	2.63	2.32	25.55	10.23	4.13	5.47	2.93	2.19	1.90	1.20
2021	2.06	2.09	7.04	3.97	3.13	3.90	3.05	1.90	1.44	1.04
2022	1.84	1.96	4.58	4.17	2.45	3.19	2.77	1.85	1.35	1.02
2023	1.89	2.04	3.33	-	2.35	2.60	2.81	1.94	1.36	1.25
2024	1.92	2.10	3.42	-	2.41	2.55	2.79	2.03	1.39	1.29

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك المركزي الأوروبي، المتاحة على الموقع :

<https://www.bankingsupervision.europa.eu/framework/statistics/html/index.en.html>

الملحق رقم (03): القروض المتعثرة للبنوك الأقل أهمية في منطقة اليورو

السنوات	LSIs	اليونان	قبرص	ايطاليا	البرتغال	اسبانيا	فرنسا	هولندا	ألمانيا
2020	2.09	49.34	21.80	5.58	6.79	2.28	2.66	1.72	1.36
2021	1.83	41.51	19.12	5.74	5.26	2.05	2.45	1.44	1.19
2022	1.76	38.07	17.83	5.87	4.03	2.03	2.65	1.31	1.31
2023	2.02	30.94	11.66	5.83	3.77	2.02	2.73	1.14	1.14
2024	2.18	30.57	10.67	6.67	3.68	1.89	2.84	1.13	1.13

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك المركزي الأوروبي، المتاحة على الموقع :

<https://www.bankingsupervision.europa.eu/framework/statistics/html/index.en.html>

الملاحق

الملحق رقم (04): المتوسطات السنوية لمؤشرات الضغوط النظامية في منطقة اليورو للفترة (2005-2024)

سوق الصرف	سوق الوساطة المالية	سوق النقد	سوق السندات	سوق الأسهم	SovCISS	CISS	السنوات
0,019831	0,039146	0,022602	0,013446	0,025933	0,041658	0,084767	2005
0,018198	0,05414	0,035021	0,026512	0,041121	0,063058	0,084733	2006
0,031662	0,101154	0,049687	0,047527	0,074381	0,132783	0,17654	2007
0,081494	0,217517	0,084098	0,108098	0,160931	0,402833	0,520487	2008
0,087023	0,214579	0,081531	0,08329	0,151533	0,34445	0,564129	2009
0,068738	0,172298	0,058132	0,057058	0,108632	0,367842	0,316294	2010
0,067125	0,184321	0,06756	0,078638	0,114896	0,51295	0,333894	2011
0,045587	0,167463	0,067942	0,060937	0,099579	0,481942	0,318225	2012
0,033035	0,094269	0,032277	0,035617	0,046013	0,264883	0,077704	2013
0,018298	0,057312	0,024163	0,02304	0,040798	0,1321	0,091975	2014
0,050138	0,084592	0,03239	0,052358	0,070879	0,141275	0,116721	2015
0,047091	0,12747	0,036436	0,061575	0,086028	0,115275	0,159177	2016
0,029969	0,072337	0,03076	0,044123	0,048198	0,110833	0,054713	2017
0,026379	0,076485	0,024798	0,046537	0,060388	0,111917	0,076702	2018
0,020767	0,098273	0,028617	0,051875	0,065365	0,083533	0,083902	2019
0,03876	0,13005	0,034881	0,057556	0,100496	0,085467	0,177215	2020
0,016785	0,073011	0,019862	0,033613	0,042315	0,053083	0,051723	2021
0,06041	0,15134	0,056596	0,096165	0,111073	0,350125	0,312854	2022
0,035188	0,118863	0,048612	0,079458	0,078904	0,28625	0,222838	2023
0,020412	0,080794	0,0263	0,042956	0,052568	0,094873	0,064466	2024

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات اليومية للمؤشرات الفرعية للضغوط النظامية المتاحة على موقع البنك المركزي الأوروبي ، باستخدام برنامج Excel13.